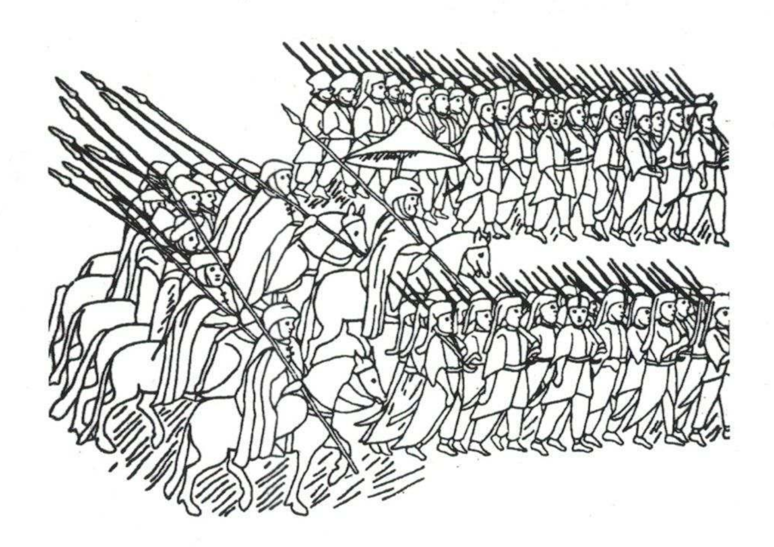
جامعة محمد الخامس - السويسي

منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي

السلطان الشريف

الجذور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب



د. محمد نبيل ملين

السلطان الشريف – الجذور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب

محمّد نبيل مُـلين

Traducteur :

عبد الحق الزموري **et** عادل بن عبد الله

DOI : 10.4000/books.cjb.940
Éditeur : Centre Jacques-Berque, Faculté des lettres et des sciences humaines et sociales
Lieu d'édition : Rabat
Année d'édition : 2013
Date de mise en ligne : 17 octobre 2016
Collection : Description du Maghreb
ISBN électronique : 9791092046311



http://books.openedition.org

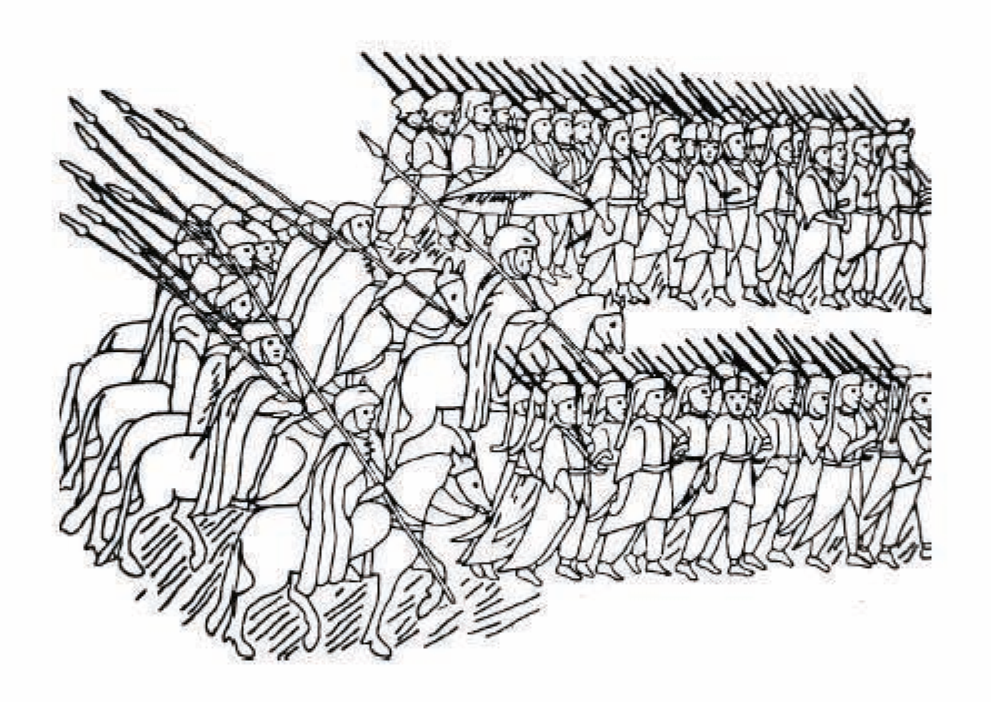
Édition imprimée
Date de publication : 1 janvier 2013
ISBN : 9789954538159
Nombre de pages : 438

Référence électronique
محمّد نبيل مُـلين, *السلطان الشريف – الجذور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب*. Nouvelle édition [en ligne]. Rabat : Centre Jacques-Berque, 2013 (généré le 04 décembre 2018). Disponible sur Internet : <http://books.openedition.org/cjb/940>. ISBN : 9791092046311. DOI : 10.4000/books.cjb.940.

جامعة محمد الخامس - السويسي
منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي

السلطان الشريف

الجذور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب



د. محمد نبيل ملين

السلطان الشريف

الجذور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب

د. محمّد نبيل مُـلين

ترجمة

عبد الحق الزموري و عادل بن عبد الله

Presses de l'Institut Universitaires de la Recherche Scientifique

IURS, avenue Allal El Fassi, Madinat el-Irfane, Rabat, BP 6287, Rabat-Instituts, Maroc- Site web : iurs.um5s.ac.ma

Dépôt légal : 2013MO1958
ISBN : 9954-538-15-9

Mise en page et Impression : Kawtar Print – Rabat –
Tél : +212 537 73 36 35 / +212 667 411 925
E-mail : kawtarprint@gmail.com

تمهيد

"قسما بهذا السيف الذي قتل شاه إيران وذبح أميرا فارسيا وانتصر على السلطان سليمان في ثلاث معارك إنّي لمستعد لأظفر بك يا سيدتي أن أحملق في عيني أشدّ النّاس صرامة حتى يرُدّ طرفه وأن أتحدّى أجرأ الناس على ظهر البسيطة وأن أنتزع من الدّبّة صغارها الرّضّع وأن أهزأ بالأسد وهو يزأر في طلب فريسته"[1].

بهذه الطريقة أنطق الكاتب الانگليزي وليام شكسبير [William Shakespeare] سلطان المغرب أحمد المنصور الذّهبي [1578-1603]. إنّ هذا الشاهد الذي يُظهر عزيمة السلطان وشجاعته يجد تجلّيه في اللوحة المتخيّلة التي أبدعها الرسّام الهولاندي بياترو روبنس [Pietro Rubens] للسلطان الشريف. وهو ما يعكس صيت السلطان وشهرته في العالم المتوسطي ذاك الصيت الذي لم يتخلّف عن ترك آثاره في مخيّلات أعظم عقول عصره. ألم يكن مولاي أحمد هو المنصور بطل الإسلام والمنتصر الأكبر في معركة وادي المخازن؟ أليس هذا السلطان هو الذّهبي الذي جاءت ثروته الطائلة من الفدية المفروضة على نبلاء البرتغال ومن غزو بلاد السودان؟ أليس هذا الدبلوماسي المحنّك هو "سلطان العلماء وعالم السلاطين" كاتب ذو ريشة رائقة ورجل عرف كيف يحبّ الفنّ الإسلامي مع القدرة على ألاّ يغمط ذوق غيره؟

إنّ صورة السلطان الشريف التي تمّ التغنّي بها من قبل معاصريه تعكس إلى حدّ كبير حقيقة تاريخية. لقد كان حكم أحمد المنصور مطبوعا بالرغبة في وضع نظام سياسي مركزي وقويّ معتمدا على هياكل عقدية ومؤسساتية ثابتة. وكان مشروع حكمه ثلاثي الأبعاد: شرعنة سلطته داخل بلاد المغرب والإفلات من التأثير الخارجي خاصة العثماني وسلوك سياسة توسعية في الصحراء وفي السودان الغربي. ومن أجل إمضاء هذا المشروع الكلّي وإعطائه شرعية دينية وتاريخية اعتمد السلطان الشريف على

[1] وليام شكسبير، **تاجر البندقية**، ترجمة حسين أحمد أمين، المكتبة الكلاسيكية ودار الشروق، د.ت، ص44 [بتصرف].

تبني وتَكْييف أمّ المؤسسات السياسية الدينية في الإسلام: الخلافة. كما كان لزاما عليه أيضا أن يقوم أحيانا بإصلاح المؤسسات الإدارية والمالية والعسكرية القائمة وأن يقوم أحيانا أخرى بتكييف ممارسات مستلهمة من النماذج الإيبيرية والعثمانية. وبحكم عَمَلِيّته فقد مارس أخيرا سياسة خارجية نشطة واستباقية وتفاعلية تسعى دائما إلى التَكيُّف مع المتغيرات وإلى اللّعب على التحالفات من أجل خدمة مخططاته بأحسن وأسلم طريقة.

إنّ دراسة عهد أحمد المنصور "لا تسعى إلى تحديد تأثير الفرد على الأحداث بقدر ما تسعى إلى أن تفهم من خلاله تداخل الرّهانات وتمفصل الشبكات المكمّلة"[2] التي تُيسّر إعادة بناء السياق التاريخي المعقّد لهذا العهد وتسمح بتفكيك وتحليل مختلف الرّهانات السياسة والدينية والثقافية والاقتصادية المطروحة. وهذا ما سيمكّن من الوقوف على أصول المشروع الثلاثي الأبعاد المرتكز على عقيدة الخلافة وتتبع مساره ورصد محدّداته وتجلّياته بعيدا عن أي نظرة شاعرية.

البحر المتوسّط والعالم المتوسّطي في القرنين 15 و16: اختلال التوازن بين دار الإسلام ودار المسيحية؟

عرفت اللحمة التاريخية التي كانت توجّه وتدير التوازنات بين قوى حوض البحر المتوسط منذ العقود الأولى من القرن الخامس عشر بل قبل ذلك انقلابا تدريجيا وذلك عبر سلسلة من الظواهر العرضية. ففي العالم المسيحي كانت تحوّلات متعددة ومتداخلة تعصِف بالمجتمعات الأوروبية وخاصة بنُخبها ستسمى فيما بعد بعصر الانبعاث [la Renaissance]. فقد مسّت النهضة الفكر الديني والفلسفي وتمثّلات الطبيعة والمجال التقني. ولقد كان ظهور الرأسمالية "كاقتصاد-عالم" أي "نظام مُكْتَفٍ بذاته باعتباره هوية اقتصادية ومادية يقوم على تقسيم العمل على نطاق واسع ويحتوي أنظمة ثقافية متعددة"[3] أحد أهم خصائص هذه الفترة.

[2]Antoine Prost, *Douze leçons sur l’histoire*, p. 86.
[3]Immanuel Wallerstein, Le système du monde du XV^{e} siècle à nos jours, t. I, p. 312.

أمّا على الضّفة الأخرى من المتوسّط فقد كان العالم الإسلامي يعيش ركودا ثقافيا وذلك منذ نهاية القرن الثاني عشر على حدّ التقريب. لقد دفعت الحروب الصليبية والغزوات المغولية وحروب الاسترداد والتغيرات الاجتماعية العميقة النخب المسلمة إلى الانكماش في سجن ثقافي وعقائدي كان يضيق شيئا فشيئا ودفعتها إلى البحث عن النجاة في الدارين في نزعة نصية ظاهرية حينا وفي روحانية جامحة حينا آخر.
وكان الصراع السياسي والديني بين ضفّتي المتوسّط مشفوعا بإرادة حقيقية من طرف المسيحية باستثناء البندقية للتخلّص من الوساطة التجارية للمسلمين للحصول على البضائع الآسيوية والأفريقية. وقد كانت هذه الرغبة في الالتفاف على العدوّ الوسيط المسلم والتخلص منه من بين الأسباب الرئيسة التي أثارت حركة "الانفتاح الكوني" لو شئنا استعمال عبارة بيار شونو [Pierre Chaunu] الذي جسّدته الاكتشافات الكبرى. كانت إحدى أهم نتائج هذه الاكتشافات وأكثرها وضوحا هي ظهور البرتغال واسبانيا باعتبارهما القوتين الأعظم على المستوى الإقليمي والتدهور البطيء والمحتوم لحركة التجارة المتوسّطية لفائدة الحركة التجارية الأطلسية وفقدان العالم الإسلامي لوضعه المركزي من الناحية التجارية.
تزامن ظهور القوتين الإيبيريتين بعد معركة العِقاب سنة 1212 مع التدهور السياسي للإسلام المغاربي وتفكّكه. وقد انطبع هذا التدهورَ على المستوى البعيد بخسارة الأندلس سنة 1492 واستقرار القوتين الإيبيريتين على الشواطئ المغاربية ابتداءً من سنة 1415. كانت بلدان المغرب وخاصة المغرب الأقصى تُمثّل بالنسبة للإسبان والبرتغاليين عمقا استراتيجيا من الناحيتين الجغرافية والتاريخية. ففضلا عن الحلم بإعادة بناء مملكة القوط التي دمّرها المسلمون سنة 711 وتنصير السكان المحلّيين فقد كانت القوّتان الإيبيريتان تحلمان بالسيطرة على مضيق جبل طارق وذلك لحرمان الأندلسيين من أي اتّصال بأبناء ديانتهم في المغرب ومنع القراصنة من الاستيطان على هذا الساحل وجعل البلاد مخزن حبوب لشبه الجزيرة الإيبيرية وتحويل موانئها إلى سلسلة من المحطات التي تصلح لإيواء السّفن الذاهبة إلى الهند الشرقية والغربية أو القافلة منهما وأخيرا جعل البلاد محطّة آمنة للولوج إلى قلب إفريقيا. ولكنّ كلّ هذه

المشاريع لم تكن مهدّدة إلاّ من طرف الدولة العثمانية التي ظهرت على الساحة الشرقية للمتوسّط في بداية القرن السادس عشر.

لم تتوقف الدولة العثمانية عن النمو منذ نهاية القرن الثالث عشر خاصة في البلقان وفي بلاد الأناضول نظرا لقيامها على منطق الغزو الدائم بما هو محرّك الاقتصاد وضامن الشّرعية السياسية. ولكن ومنذ القرن السادس عشر ولّت الدولة العثمانية وجهها شطر المشرق واستطاعت في سنوات قليلة أن تستولي على مجمل المناطق "العربية" في المشرق ولاسيما بلاد الحرمين. وقد منح هذا الغزو للسلطان العثماني رأسمالا رمزيا مهمّا للغاية. فقد كان باستطاعة "خادم الحرمين" أن يطمح إلى الإمامة العظمى أي الخلافة.

جعل التقدم العثماني نحو الغرب والجنوب مواجهة القوّتين الإيبيريتين أمرا محتوما خاصة اسبانيا منهما. بل إنّ هذه المواجهة ستصبح بعد استقرار العثمانيين في الجزائر إحدى ثوابت التاريخ المتوسّطي في القرن السادس عشر. ومنذ هذه اللحظة بدأت القوّتان الإيبيريتان خصوصا اسبانيا تستشعران التهديد "التركي" يحوم حول الحوض الغربي للمتوسّط ولذلك أمست المغارب رهانا استراتيجيا وساحة مواجهة دائمة بين العالمَين[4]. وقد كان للمغرب الأقصى البلد الإسلامي الوحيد الذي يمتلك واجهة بحرية تطل على الأطلسي والدولة المستقلة الوحيدة في الشمال الأفريقي مكانة خاصة في هذا الصراع باعتباره "دولة عازلة" بين "المُعسكرين". فكيف كان وضع هذا البلد في بداية القرن السادس عشر تحديدا؟ وكيف واجه قادته ونخبه هذه المتغيرات ولاسيما محاولات الهيمنة؟

من الإمبراطورية المغاربية إلى الدولة القطرية

كان لجميع البيوتات الحاكمة التي ظهرت في المغرب الأقصى منذ القرن الحادي عشر مطامح توسع وهيمنة في سائر أرجاء المغارب والأندلس. وقد جعلت سياسة

[4] فيما يخص التنافس بين العثمانيين والإيبيريين انظر
Andrew Hell, The Forgotten Frontier. History of the Sixteenth Century Ibero African Frontier, Chicago and London, 1978.

الهيمنة هذه من المغرب الأقصى سُرّة دول مترامية الأطراف تقوم شرعيتها أساسا ولاسيما فيما يخص المرابطين [1056-1147] والموحّدين [1130-1269] على إصلاح ديني عميق وعلى الجهاد الموجه ضد سكان المناطق الإسلامية من الذين يُعدّون كفّارا أو أصحاب بدع وكذلك ضدّ الممالك المسيحية في شبه الجزيرة الإيبيرية. ويُظهر الاسم الذي حملته كلتا السلالتين ملامح مشروعهما. وهكذا استطاع المرابطون والموحدون بواسطة إصلاح ديني صارم مشفوع بحركة عسكرية نشطة تحت غطاء الجهاد أن ينجحوا في بناء إمبراطورية إقليمية قوية ومستقلة.

اندفعت حركة المرابطين القائمة على نزعة "تصوف" نشط ومذهب سني مالكي وعقيدة حنبلية تحت قيادة عبد الله بن ياسين [ت1058] نحو غزو شنقيط والمغرب الأقصى وجزء كبير من المغرب الأوسط والأندلس. لكنّ هذا المسعى ذا الطابع التوحيدي والساعي إلى الهيمنة لم يتجاوز الإطار الإقليمي وبقي محافظا. فعوض أن يعلن خلافة مغربية على شاكلة الأمويين [756-1031] والفاطميين [909-1171] فضّل الأمير المرابطي يوسف بن تاشفين [1060-1106] أن يتحرّك تحت التبعية الاسمية للخليفة العباسي الزعيم الروحي لأهل السنة. وقد قام هذا الأخير مقابل ذلك بإضفاء الشرعية على مُلْك ابن تاشفين ومباركة عمله بمنحه لقبي أمير المسلمين وناصر الدين.

أما الحركة الموحدية ورغم اندراجها في المسعى التأسيسي للإصلاح الديني وللجهاد فقد تميّزت عقائديا عن سابقتها. استندت الحركة التي أسّسها محمد بن تومرت [ت1130] وهو الذي اتخذ لنفسه لقب المهدي على عقيدة توليفية يمتزج فيها التوحيد المعتزلي بالتفسيرات النصية للظاهرية والعقائد المهدوية للشيعة والمقولات الفلسفية. وقد تمكنت هذه الحركة التي كانت تعتبر نفسها الوريثة الشرعية للخلافة الاسلامية الراشدة أن تبني دولة محكمة التنظيم ومستقلة وتعتمد مشروعا توسّعيا لا يهدف فقط إلى غزو المغارب بل يتعداه إلى إعادة توحيد دار الإسلام. وقد قام عبد المؤمن بن علي [1130-1163] مُريد ابن تومرت وخليفته والذي اتخذ جميع ألقاب وشارات

الخلافة بغزو بقاع كثيرة تمتد من الأطلسي إلى حدود برقة ومن الأندلس إلى حدود الصحراء.

لا شكّ أنّ ما حرّك هذه الإرادة في الهيمنة الإقليمية هي أسباب دينية وسياسية دون إغفال الأسباب الاقتصادية الجلية كالرغبة في السيطرة على الشبكات التجارية الجذابة تلك التي تربط بين المتوسط وجنوب الصحراء. وبينما كان المرابطون يسعون من خلال التوسّع نحو الجنوب إلى الاستيلاء على أماكن إنتاج السلع كان الموحدون من خلال توسّعهم نحو الشرق يحاولون السيطرة على نقاط وصول تلك السلع قبل تصديرها إلى أوروبا والمشرق. ويبقى التوسع نحو الشمال للسيطرة على مضيق جبل طارق والدفاع عن الحدود الشمالية لدار الإسلام هو القاسم المشترك بين حركات التوسع لكلتا الدولتين. وقد انطبعت حركية الغزو المرابطي وخاصة الغزو الموحدي بظهور بنية للمَرْكَزة نسمّيها تجاوزا "المخزن"[5]. هكذا بزغت في القرن الثاني عشر خلافة غربية متكاملة الأركان مركزها المغرب الأقصى كالتي سعى إلى تأسيسها أمويُّو الأندلس والفاطميون.

لقد أذنت معركة العقاب سنة 1212 بنهاية هذا التنظيم للفضاء المغاربي. فبُعيد هذه الهزيمة العسكرية دخل الحكم الموحّدي في أزمة سياسية دينية عميقة بسبب مشاكل بنيوية متعددة مثل حروب التوريث وحركات التمرد والنزعات الانفصالية والقلاقل القبلية والكوارث الطبيعية والتغير السكاني بدخول العنصر البدوي. الأمر الذي أفضى بالتدريج إلى سقوط السلالة الحاكمة وانشطار الفضاء المغاربي إلى أقسام ثلاثة ستؤطر سيرورته التاريخية في العصور المقبلة: إنّه ظهور الكيانات السياسية القُطرية.

فبينما سقطت الأجزاء الشرقية والوسطى والأندلسية من الإمبراطورية في أيدي الحفصيين [1228-1574] وعبد الواديين [1236-1550] والنصريين [1238-1492] فقد عاد حكم المغرب الأقصى إلى المرينيين [1269-1465]. وعلى خلاف

[5]Mohamed Kably, « À propos du Makhzen des origines : cheminement fondateur et contour cérémonial », Maghreb Review, vol. 30, nº 1, 2005, p. 2-23.

سابقيهم لم يكن لهؤلاء أي مشروع قائم على إصلاح ديني وعلى الجهاد وهما مصدرا الشرعية الأساسيان منذ أكثر من قرنين.

كان نقص الشرعية إحدى الثوابت البنيوية للفترة المرينية وقد أجهد سلاطين السلالة الحاكمة أنفسهم لسدّ هذا الخصاص. وبوضع أنفسهم تحت قيادة الحفصيين في مرحلة أولى كان المرينيون يبحثون عن شرعنة حركتهم باسم الشرعية الموحّدية. ولكنّ التوق إلى الاستقلال الذي أبداه بنو مرين سرعان ما دفع بهم إلى البحث عن أسس جديدة للشرعية. فحاولوا منذ تمكّنهم من الأمر بحكم وعيهم بأنّ الجهاد كان أداة شرعنة قوية أن يحملوا مشعل الجهاد المرابطي والموحدي في الأندلس من جديد. وعلى الصعيد السياسي الديني سعى السلاطين المرينيون إلى القضاء على المذهب الموحّدي وذلك بتقديم دعم شبه مطلق إلى علماء المالكية الذين كانوا على علاقة تزداد متانة على وجه التدريج بالحركة الصوفية الصاعدة. كما أنهم دشنوا سياسة شريفية أي سياسة "تقديس حقيقي" لآل البيت النبوي أو المعتبرين كذلك كانوا يهدفون من ورائها إلى استمالة العلماء والمتصوفة واستقطاب فئة واسعة وذات مكانة في المجتمع وقطع الطريق أمام المُتطلّعين إلى الحكم باسم حقوق آل البيت مهما كانت خلفياتهم العقدية من تصوف أو مهدوية أو نسب أو مجتمعة[6]. ويمكن اعتبار اتخاذ فاس حاضرة الأدارسة مركزا للسلطة المرينية بمثابة التجسيد لهذا الحلف الجديد بين علماء المالكية والأشراف والحكام المرينيين. هذا ويجب الإشارة إلى أن السلطة المرينية حافظت بصورة كبيرة على الهياكل السياسية والحضارية الموحّدية ودعمتها.

وقد ولّدت هذه الحركيّة السياسية والعسكرية إرادةً صادقة لدى السلاطين المرينيين في المركزة السياسية وإضفاء نوع من القداسة على حكمهم ورغبة في إعادة تشغيل مشروع الخلافة الغربية. وقد بدأ هذا المشروع فعلا بحصار تلمسان عام 1299 وبلغ مداه عند الاستيلاء على تونس سنة 1347. ولكن في الواقع لم تكن سياسة المركزة

[6] حول السياسة الشريفية للسلاطين المرينيين وآثارها السياسية والدينية انظر
Mohammed Kably, Société pouvoir et religion au Maroc à la fin du Moyen Âge 291-301 ;
نفسه، "مساهمة في تاريخ التمهيد لظهور دولة السعديين"، **مجلة كلية الآداب بالرباط**، عدد 3-4، 1978، ص7-59.

والشرعنة والهيمنة هذه إلاّ فاصلة امتدت ما يناهز الخمسين سنةً ضمن المائتي عام التي عمرها البيت المريني. وإذا كانت البنية السياسية ذاتها للسلطة المرينية التي تقوم كما بيّن ذلك محمّد قبلي على السيطرة التحالفية وعلى التوزيع الأفقي للسلطة غير ملائمة لمشاريع الهيمنة التي أمضاها السلاطين فإنّ فشل الجهاد في الأندلس والمقاومة التي أبدتها الإمارات المحلّية تفسّر هي الأخرى عدم نجاح المشروع المريني. ورغم أنّه لم يتم التخلي عن هذا المشروع على الأقل من الناحية الرسمية فإنّ الخلافة الغربية قد أخلت مكانها لدولة قُطْرية بداية من سنة 1357.

وبالتزامن مع تراجع المرينيّين إلى حدود المغرب الأقصى بالمعنى الدقيق للكلمة دخلت البلاد في أزمة سيكون من العسير عليها الخروج منها. وسيبدأ هذا المسار بأزمة حُكْم ترتبط بآليات التوريث المغذّية للانقسامات العائلية والمشجعة لتدخّل الفاعلين المحليين والدّوليين ثم بتكاثر الانقلابات داخل القصر فخروج السلطة الفعلية بالتدريج من أيدي السلاطين فتمرّدات القبائل المنذرة بالنزعات الانفصالية المستقبلية. وقد نتج عن لامبالاة السلطة ومن بعد ذلك تهرّئها تفتّت سياسي وترابي بدأ في الأطراف التي عانت طويلا من الإهمال. ولم تفعل التدخلات الأولى للقوات الإيبيرية في الأراضي المغربية حيث تمّ استباحة تطوان سنة 1400 والاستيلاء على سبتة سنة 1415 غير تأكيد هذا الغياب للسلطة وتأجيج السخط بين الرّعية والنخب.

لم يكن في استطاعة السلطات المرينية التي لم تعد تسيطر إلاّ بطريقة باهتة على شمال المغرب الأقصى أن تَتْبع التحوّلات السياسية الدينية العميقة التي تعصف برقعة كبيرة من البلاد. فإلى جانب التصوّف الذي اكتسب بفضل بساطته وعزوفه عن السياسة مجملَ البلاد فإنّ الشريفية قد تطوّرت تطوّرا عظيما بفضل إعادة إحياء شعائر التبرّك بإدريس الأوّل [789-791] وإدريس الثاني [803-823] وبفضل انصهارها في التصوّف حيث انتهى بها الأمر إلى الانعتاق من سيطرة القائمين عليها من المرينيين[7]. والدليل على ذلك هو أنّ التمرد الذي أدّى إلى الإطاحة بآخر سلاطين المرينيين سنة

---

[7]Herman Beck, *L'image d'Idris II,* ses descendants de Fâs et la politique sharîfienne des sultans marinides [1258-1465], Leyde, 1989.

1465 كان يتزعمه شريف إدريسي[8]. ورغم ما شاب العقود الأخيرة من الحكم المريني من ضعف وفوضى "تبقى الحقيقة التي لا مراء فيها أن تحت ظلّهم تمّ إدخال الأفكار والهياكل السياسية المعززة للوحدة القطرية والجغرافية لما سيصبح عليه المغرب الأقصى في العصر الحديث"[9].

لم تفلح المحاولة الإدريسية للاستيلاء على السلطة. ولم تتجاوز سلطة سيد فاس الجديد ضواحي المدينة أبدا وذلك لأنّ قاعدته الاجتماعية التي كانت أساسا قاعدة حضرية لا تسمح له بالذهاب إلى أبعد من ذلك. وكرد فعل على هذا الانقلاب قام محمد الشيخ الوطّاسي وهو أحد أقارب آخر سلاطين بني مرين وابن الوزير أبي زكرياء يحيى بإعلان نفسه وريثا شرعيا للأسرة الحاكمة. ونظرا لاستقوائه بشرعية "تاريخية" وبالمساندة التي لقيها من التحالف القبلي المريني-البدوي فقد أزمع على "استعادة" الحكم. واستغرق الأمر أكثر من خمس سنوات من الحروب الداخلية والتنازلات للبرتغاليين الموجودين على السواحل المغربية منذ 1415ليتمكّن من الاستيلاء على فاس وإعلان نفسه سلطانا سنة 1472.

الكافر والمرابط والشريف: ظهور بيت الأشراف

بعد تعزيز موقعهم في شبه الجزيرة الإيبيرية وتقدّم حروب الاسترداد قام الإسبان والبرتغاليون بتوجيه أنظارهم صوب السواحل المغربية المطلة على البحر المتوسط. وقد كانت هذه السواحل منذ فترة طويلة خارجة بصورة كاملة عن السلطة المركزية وتُمثّل خطرا ممكنا على السواحل الإيبيرية وذلك لأنّ العديد من موانئ هذا الساحل خاصة تطوان قد صارت أوكارا للقراصنة أو المجاهدين البحريين بالتعبير المحلي. وكانت غارات هؤلاء القراصنة متواترة وعنيفة ما دفع بالسلطة الإسبانية إلى الضرب بيد من حديد. ففي سنة 1400 نزل الملك هنري الثالث [1390-1406] على الساحل

[8] Mercedes García-Arenal, « The Revolution of Fâs in 869/1465 and the Death of Sultan ‘Abd al-Haqq al-Marînî », Bulletin of School of Oriental and African Studies, vol. 41, nº 1, 1978, p. 43-66.

[9] Maya Shatzmiller, « Marînides », EI², t. VI, p. 559.

المغربي وقام بنهب وتدمير مدينة تطوان واقتياد أهلها أسارى. وقد كان لردّ الفعل المريني المحتشم على هذا العمل الجريء عواقب وخيمة على المدى المتوسط. فلئن لم تكن لفعلة هنري الثالث أي امتدادات مستقبلية فإنها كشفت تهافت الدولة وسهولة اختراق واحتلال أراضيها وهذا ما سيشجع البرتغاليين على تبني مشروع توسعي في المغرب تتّضح معالمه مرحلة بعد أخرى[10].

كان البرتغاليون وهم مدفوعون بتصور مثالي للحرب الصليبية بالإضافة إلى الطمع في الربح والمجد يُخططون للسيطرة على مضيق جبل طارق باحتلال الأراضي الإفريقية المطلّة عليه. لذلك اتّجهت أنظارهم بصورة طبيعية إلى سبتة التي كانت منذ قرون محطة نهائية للقوافل التجارية الاتية من الصحراء وغيرها. فاحتلال المدينة يمكن أن يعود عليهم بمكاسب رمزية ومادية كبيرة لذا قرّروا القيام بغزوةٍ دخل في خاتمتها الملكُ جان الأول [1385-1433] المدينة منتصرا في 21 غشت 1415.

شجّع عجزُ المرينيين عن التصدي للفوضى التي عمت البلاد وشلّت مفاصل الدّولة البرتغاليين على المضي قُدما في مشروعهم. فبعد النجاح في احتلال جزر الأصور و ماديرا ورأس بوجدور ووادي الذّهب اندفع الملك ادوارد الأول [1433-1438] بتأثير من الأمير هنري الملاّح الذي كان قد وضع خطة للاستيلاء على المغرب إلى غزو طنجة سنة 1437 ليتحكم في المضيق بشكل نهائي. وقد انقلبت الحملة إلى كارثة ممّا أبعد البرتغاليين عن الفضاء المغربي الذي سيغرق مجدّدا في الفوضى لأكثر من عشرين عاما. ومع ذلك فقد تواصلت في الساحل الإفريقي البعثات الاستطلاعية المشفوعة بمكاسب كبيرة. بل إنها قد نالت بركة العديد من المراسيم البابوية التي كان

[10] حول الحضور البرتغالي في المغرب انظر
Robert Ricard, *Études sur l’histoire des* Portugais au Maroc, Coimbra, 1955 ; le même, «Les Portugais et le Sahara atlantique au XVe siècle », Hespéris, t. 11, 1930, p. 97-110 ; le même, « L’occupation portugaise d’Agadir, 1505-1541 », Hespéris, t. 33, 1946, p. 93-102 ; Luiz de Sousa, *Les Portugais et l’Afrique du* Nord de 1521 à 1557, Lisbonne, 1940-1941 ;
أحمد بوشارب، **دكّالة والاستعمار البرتغالي**، الدر البيضاء، 1984؛ نفسه، **وثائق ودراسات عن الغزو البرتغالي ونتائجه**، الرباط، 1997.

أهمها مرسوم رومانوس بونتيفيكس [Romanus pontifex] الصادر في 8 يناير 1454.

قام الملك ألفونسو الخامس [1438-1481] بتنشيط السياسة المغربية. ففي سنة 1458 هاجم أسطول برتغالي كان موجّها في بادئ الأمر ضد العثمانيين الذين استولوا قبل خمس سنوات على القسطنطينية ميناء القصر الصغير. وكانت هذه العملية تهدف على الأرجح إلى تعزيز السيطرة على المضيق وتوفير الحماية لسبتة وتيسير الاستيلاء على مدينتي طنجة وأصيلة اللتين بقيتا صامدتين. وبعد زمن قصير هاجم البرتغاليون ميناء آنفا الذي ستتم تسميته بالدار البيضاء. ومن المرجّح أنه على وقع هذه الحوادث انفجر تمرد فاس وخُلع آخر ملوك بني مرين سنة 1465. وقد كان الصراع الدامي على السلطة أو ما تبقى منها بين الوطّاسيين والأدارسة يصبّ بصورة جليّة في مصلحة البرتغاليين. ففي سنة 1471 نزل هؤلاء ظافرين بأصيلة وطنجة المدينتين اللتين طالما كانوا يتوقون لضمهما لعقد ملكهم. وهكذا تم تأمين السيطرة على مضيق جبل طارق وعلى الفضاء الذي يربط بين منطقة الغرب البرتغالية وجزر ماديرا وجزر الأصور.

أثارت المغامرة البرتغالية الناجحة شراهة كل من قشتالة وأراگونة اللتان كانتا تتجهان نحو اتّحاد بيْتي ملكهما بعد زواج فيرديناندو من إيزابيلا سنة 1469. فبينما كانت مملكة أراگونة سيدة جزر الحوض الغربي من البحر المتوسط وجنوب إيطاليا تسعى إلى تحييد الموانئ المغربية لمراقبة حركة الملاحة البحرية وعزل الأندلسيين عن محيطهم الإسلامي فقد كانت مملكة قشتالة تسعى لحماية جزر الكناري وتوفير عمق استراتيجي لها على الساحل المغربي. ولتحقيق أهدافهما لم يتردّد الملكان الكاثوليكيان في الدخول في صراع مع البرتغاليّين وعقد تحالفات مؤقتة مع الوطّاسيين للضغط عليهم كما جرى سنة 1476. وانتهى الأمر بالنجاح والحصول على موطئ قدم في

جنوب المغرب بوادي نول حيث أسّسوا سانتا كروز دي مار بيكينا[11]. وكان لهذا الصراع التوسعي نتائج وخيمة على المغرب فبحلول السنوات الأولى من القرن السادس عشر كانت أغلب المدن البحرية خاضعة للاحتلال الإيبيري.

ترك محمد الشيخ الوطّاسي السلطنة عند وفاته عام 1505 في وضع لا تُحسد عليه. وكان على خليفته أن يواجه مشاكل داخلية وخارجية على كافة الأصعدة. فقد كان جزء كبير من البلاد خارجا عن سيطرة السلطة المركزية. فقد كانت المدن الساحلية تحت سيطرة الإيبيريين ما عدا مرسى الرباط-سلا والمناطق الجنوبية خارجة عن السيطرة منذ عقود. بينما كانت مدن وقرى وقبائل سوس والواحات الصحراوية تحت نظر الزعماء المحلّيين وعرضة لابتزاز القبائل البدوية والبرتغاليين فإنّ منطقة مرّاكش كانت خاضعة لتحالف القبائل الهنتاتية[12]. ولم ينج شمال البلاد أيضا من هذا التفكّك السياسي. ففي قلب منطقة النفوذ الوطاسي ظهرت ثلاث إمارات كانت قائمة على فكرة الجهاد: بنو راشد في شفشاون وبنو عروس في القصر الكبير وضواحيها والأندلسيون في تطوان بقيادة عائلة المنظري. أما في الشرق فقد قام أمير مريني بانتزاع منطقة دبدو من سلطة فاس. وعلاوة على ذلك فإنّ الكثير من قبائل الساحل الأطلسي قد أمست خاضعة إلى التاج البرتغالي. وهكذا لم يكن لوليّ الأمر الوطاسي إلاّ سلطة إسمية على جزء كبير من البلاد.

لم يكن الوضع الاقتصادي للبلاد أفضل حالا. ولا يدع الوصف الدقيق الذي وضعه مثلا الحسن الوزان [ليون الإفريقي] في وصفه للمغرب في أوائل القرن السادس عشر أيّ مجال للشّك. ففضلا عن الصراعات العسكرية المستمرّة تسبّبت الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والأوبئة التي ضربت البلد طوال القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر إلى نزيف سكاني ولاسيما في الأرياف. وقد أثّر الانخفاضُ في سكان

[11] Pierre de Cenival et Frédéric de La Chapelle, « Possessions espagnoles sur la côte occidentale d’Afrique : Santa-Cruz de Mar Pequeña et Ifni », Hespéris, t. XXI, 1935, p. 19-77.

[12] Pierre de Cenival, « Les émirs des Hintata, rois de Marrakech », Hespéris, 1938, p. 245-257.

الأرياف وانعدامُ الأمن في النشاط الزراعي الذي تراجع في أغلب المناطق لفائدة تربية الماشية[13]. وقد بيّن حميد التريكي و برنار روزنبيرگير أنّ تراجع النشاط الفلاحي وهو النشاط الاقتصادي الأساس للبلاد قد أنقص بصفة ملحوظة من عائدات المخزن متسبّبا في انكماش مجال حركته[14]. ويمكن إبداء نفس الملاحظة عن الحرف اليدوية والصناعات المعملية. وقد عانت التجارة الصحراوية هي الأخرى من الانقسام الترابي ومن انعدام الأمن في الطرق التجارية ومن المنافسة البرتغالية. ومثّلت قبائل الساحل استثناءً وذلك بفضل المبادلات التي تقوم بها مع البرتغاليّين.

بعد أن تعرفنا على الحالة السياسية والاقتصادية التي كان يعيشها المغرب في مطلع القرن السادس عشر من الضروري أن نتعرف على التيارات الدينية المحلية باعتبارها تؤطر وتحرك جزءا كبيرا من الحياة الخاصة والعامة ويلعب المستأمنون عليها أدوارا طلائعية في مختلف المجالات.

كنّا قد ألمحنا أعلاه إلى الخصاص العقدي الذي كان يعاني منه النظام المريني ووريثه الوطاسي ممّا دفع بسلاطين هذا البيت منذ نهاية القرن الثالث عشر إلى اتّباع سياسة دينية نشطة. ونظرا لغياب عقيدة سياسية فقد جهد السلاطين في إبرام تحالفات مع القوى الدينية الموجودة على الساحة وإدامتها.

ومحصول القول إنّ المعترك الديني المغربي في تلك الفترة كان محكوما بثلاثة تيارات مثالية أي أنها لا تكون إلا مختلطة في الواقع: المالكية والمهدوية والصوفية. ولتحييد التشدّد "النضالي" للتصوّف وتهميش المزايدة "النَّسَبية" و"الثورية" للمهدوية اختار المرينيون التحالف مع فقهاء المالكية لأن ذلك التحالف هو الأقل كلفة بالنسبة إليهم واختلقوا بصورة شبه كاملة شريفية وصوفية على مقاسهم. وما لم يكن في

[13]فيما يخص الوضع الاقتصادي بالمغرب في بداية هذا القرن انظر دراسة لويس ماسينيون التي لم تفقد صلاحيتها رغم قدمها:
Louis Massignon, Le Maroc dans les premières années du XVI^{e} siècle : tableau *géographique d'après Léon l'Africain*, Paris, 1906.

[14]Bernard Rosenberger et Hamid Triki, « Famines et épidémies au Maroc aux XVI^{e} et XVII^{e} siècles », Hespéris-Tamuda, vol. 14, 1973, p. 109-175 et vol. 15, 1974, p. 5-103.

حسبان المرينيين هو أنّ سياسة الشرعنة هذه ستؤول بعد عملية طويلة إلى خلق وتطوير حركات ستكون فيما بعد سبب سقوطهم.

وإذا كانت المهدوية قد بقيت محصورة لفترةٍ في جبال الشمال والجنوب[15] فإنّ التصوّف قد امتدّ نحو البادية وانتشر بين سكان المراكز الحضرية. انتظم المتصوفة بالتدريج ضمن طوائف محلية تتبع كلها رابطة شيخ مؤسّس: المرابط. وقد أدّى تطوّر هذه الهياكل إلى ولادة "مؤسسة توليفية" هي الزاوية والتي أصبحت منذ القرن الخامس عشر مؤسّسة اجتماعية-اقتصادية قائمة على أساس ديني. تركزت هذه الزوايا في العديد من مناطق البلاد خاصة في الجنوب. بل إنّ التصوّف نجح في اختراق الدوائر المالكية والانتشار فيها ليصبح جزءا لا يتجزّأ منها. وعلاوة على البعد الروحي لهذه المؤسسات الصوفية فإنها قد ساهمت في الأسلمة النهائية للأرياف وفي توطين العديد من القبائل البدوية وتحكيم المنازعات وتأمين العديد من نقاط الاتّصال الأمر الذي آل بها في بعض المناطق إلى أن تُعوّض السلطة المركزية[16].

وحاولت السلطات المرينية ومن بعدها السلطات الوطاسية أن تستفيد من هذا الصعود الكاسح للمؤسسات الصوفية لتكتسب أساسا جديدا للشرعية. منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر وعلى امتداد القرن السادس عشر اقتسم تياران صوفيان ينتسبان إلى الشاذلية الفضاءَ الاجتماعي-الديني المغربي وهما الزرّوقية والجزولية.

اعتمد أحمد زرّوق [ت1498] طريقة نُخبوية تقوم على وحدة الشريعة والحقيقة مستلهما الأفكار الصوفية الإصلاحية لابن عباد الرندي [ت1390] ومحمد القوري [ت1467] وهما من ممثلي تقليد مغربي أندلسي متجذر. فبالنسبة إليه كان رجوع العصر الذهبي للإسلام يقف على إعادة فتح باب الاجتهاد الفقهي وتنقية العقيدة. لذلك أدان بشدّة الممارسات الدينية الشعبية خاصة شفاعة الأولياء. وكان يؤكّد أيضا على أنّ الأداتين المناسبتين لإصلاح المجتمع وتجديد الإسلام هما التربية والعلم. ولكن

---

[15]Halima Ferhat et Hamid Triki, « Faux prophètes et mahdis dans le Maroc médiéval », Hespéris-Tamuda, vol. 26-27, 1988-1989, p. 5-23.

[16]محمد المازوني، "رباط تيط من التأسيس إلى ظهور الحركة الجزولية"، نفسية الذهبي [مشرفة]، **الرباطات والزوايا في تاريخ المغرب**، ص25-52.

ينبغي إبعاد هذا المسلك الإصلاحي عن المجال السياسي. فقد كان زرّوق يقول باعتزال السياسة وطاعة أولياء الأمر ما لم يتعمّدوا انتهاك أحكام الشريعة. وبناءً على ذلك فقد اعتبر كل تمرّد على سلطان الوقت مهما كانت أصوله ومبرراته وغاياته فعلا غير شرعي. فهو مثلا يرفض التمرد وإن كان بحجة تولية واحد من ذرّية النبي رغم اعترافه للأشراف بتفوّق اجتماعي ديني على بقية المسلمين. إنّ هذا الأمر يُفسّر جيدا معارضته لخلع آخر الملوك المرينيين سنة 1465 ورفض أتباعه مثلما سنرى تنحية آخر الملوك الوطّاسيين والاعتراف بالسلطة الأشراف سنتي 1549 و1554. وأخيرا كان زرّوق يرفض المهدوية ويدين مدّعيها الذين لم يكونوا حسب رأيه إلا متنطّعين طامعين في المُلك. وقد كان للأفكار الإصلاحية لزرّوق بعد وفاته بسنوات وقع حسن عند النخبة الدينية الحضرية في المغرب وخاصة في فاس بفضل تشجيع السلطات الوطّاسية [17].

وعلى خلاف الطريقة الإصلاحية الزروقية فقد اتّبع محمد بن سليمان [ت1465] مؤسّس الجزولية مسلكا آخر. فبفضل مزج وتنظيم ظواهر صوفية ومهدوية مختلفة كانت موجودة داخل المعترك الديني السياسي المغربي أضحى باستطاعة محمد بن سليمان الجزولي أن يضع طريقة وأن يُطوّر حركة سياسية-دينية ستكون مدعوّةً للعب دور بارز في المجال الاجتماعي المغربي بداية من النصف الثاني من القرن الخامس عشر وعلى امتداد القرن السادس عشر.

كانت عقيدة الجزولي بسيطة تقوم على احتكار الميراث النبوي. وبعبارة أخرى فقد كان محمد بن سليمان في الآن نفسه شريفا ينحدر من نسل النبي وقطبا ينحدر من سلالته الروحية فهو نائبه ومستودع معارفه وأسراره الباطنية وهو مجدد الدين والشريعة وهو المهدي الذي سيملأ الأرض عدلا بعد أن ملئت جورا. ولذلك لن

[17] أحمد زروق، **قواعد التصوف في الجمع بين الشريعة والحقيقة**، القاهرة، 1976؛ نفسه، **رسالة في أصول الطريقة الصوفية**، دمشق،1995؛ علي خُشيم، **أحمد زروق والزرّوقية**، بيروت، 2002؛ عبد الله النجمي، "بين زروق ولوثر: في الإصلاح الديني والعصور الحديثة"، نفيسة الذهبي [مشرفة]، **الرباطات والزوايا في تاريخ المغرب**، ص77-120؛ Georges Colin, « Sayyidi Ahmad Zarruq », Estratto dalla revista della Tripolitania, anno 2, nº 1, 1925. p. 3-14.

نستغرب أن يُسمّي أتباعه طريقتهم بالطريقة المُحمدية وأن نرى بعضهم يعدّون أنفسهم ورثة النبوّة الحصريين أي أنهم يحتكرون الحقيقة المؤدية إلى النجاة في الدارين. وهذا مسلك عادي درجت عليه الكثير الفرق والنحل منذ صدر الإسلام.

وهكذا تمكّنت الجزولية من استثمار أهمّ الأفكار الدينية السياسية المنتشرة في البلاد منذ عقود عدّة وجعلها عقيدة متماسكة لتجييش مخيال الناس ومشاعرهم وكسب موالاتهم وهم الذين كانوا معتادين على مثل هذه المفاهيم. وفضلا عن الأساس العقدي الذي سيستولي عليه بيت الأشرف خاصّة على عهد أحمد المنصور فإنّ الجزولي وأتباعه استطاعوا إقامة شبكة طرقية شديدة الامتداد وهي شبكة سيتمّ استعمالها من طرف مؤسّسي المُلْك الشريفي[18].

ومهما بلغت من قوة تنظيمية وحظوة عند الناس لم يكن باستطاعة الطرق الصوفية بمفردها مواجهة الحضور الإيبيري والفوضى السياسية والضائقة الاقتصادية والمرج الاجتماعي. فقد وصلت وطأة هذه الأزمة العامة إلى أشدها في السنوات الأولى من القرن السادس عشر حتى ظنّ الكثير من الناس الذين كانوا غالبا ما يفسرون الأحداث من منظور ديني أن وقت الساعة قد أزف ولا سيما في المناطق الجنوبية من البلاد التي تضررت بشدة من جراء الكوارث الطبيعية والاقتتال الداخلي والوجود البرتغالي. ولذلك يجب أن لا نستغرب من انتشار العديد من النبوءات بين الخواص والعوام مفادها أن زمن ظهور المهدي قد آن. وكلّنا يعلم ما يختزله مفهوم المهدي في المخيلة الإسلامية من معاني التغيير والعدل والرخاء.

وفي هذا الجو المشحون ظهرت المعلومات الأولى عن شريف غامض من واحة تگمدّارت في منطقة درعة اسمه محمد بن محمد بن عبد الرحمان[19]. في البداية لم يكن هناك ما ينبئ بأنّ هذا الرجل سيكون مؤسّس ملك عريض. ورغم أنّ المعلومات

---

[18] EI², t. III, p. 540 ; Vincent Cornell, Realm of the Saint : Power and Authority in Moroccan Sufism, p. 155-271 ;

لطفي عيسى، "المضاعفات الاجتماعية والسياسية لتجربة التصوف بالمغرب الأقصى خلال القرنين 15 و16 : الطائفة الجزولية نموذجا"، **المجلة التاريخية المغاربية**، عدد 107-108، 2002، ص209-241.

[19] Diego de Torrès, Histoire des chérifs et des royaumes de Maroc, de Fez, de Tarudant et autres provinces, dans *L'Afrique de Marmol*, t. III, p. 5.

حول هذه الشخصية الغامضة والطموحة على حدّ تظلّ شحيحة ومجزّأة فإننا نستطيع إعادة بناء الخيط الرابط لحركته.

في اتصال وثيق مع الحركة الجزولية كان محمد بن محمد بن عبد الرحمان فقيها من فقهاء الأطراف يُدرّس العلوم الشرعية للأطفال بالزاوية العائلية المسمّاة بـ"زاوية الأشراف"[20]. ونظرا "لتضلّعه" في علوم الباطن والسحر والجفر تلك العلوم التي كانت من اختصاص المرابطين ذوي الكرامات[21] فقد اختار حياة المرابط المجاهد والناشط في الإصلاح الجزولي وذلك في إطار مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولإضفاء صبغة شرعية على رسالته التي لا شكّ في إيمانه الشديد بها واستكمال تعليمه الشرعي فقد خرج حاجا إلى مكّة[22]. وفي طريق العودة أظهر حماسة استثنائية في الدّعوة لا يمكن إلا أن تُذكّرنا كما ألمح إلى ذلك بعض الباحثين بمسار محمد بن تومرت مهدي الموحدين[23].

ويبدو أنّ إقامته في الشرق قد رفعت من معنوياته وأمدّته بـأفكار جديدة ساعدته في الانخراط بقوة في النشاط الديني-السياسي حال عودته إلى مسقط رأسه حيث انطلق في حملة دعائية مكثّفة بين النخب والعامة على حد سواء قام فيها بإعادة توظيف مفهوم النبوءات المتصلة بالمهدي المترسخة في جنوب المغرب معطيا إياها مضمونا "متفائلا". وتتلخّص بشارته في كون أبنائه مُعيّنين منذ الأزل لحكم المغرب كلّه بل حكم ما وراء حدوده بغرض إعادة الوحدة والأمن والسلام والعدل إلى البلاد والعباد[24]. إننا في هذا المقام بعيدون عن تشاؤم بعض النبوءات القيامية التي كانت تهيمن في ذلك الوقت على المعترك الديني-السياسي المغربي. وكانت هذه الأفكار موضع استحسان مرابطي المنطقة الذين سارعوا إلى مساندة الشريف.

[20]Marmol, *L'Afrique de Marmol*, t. I, p. 443.

[21]Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 5 ; al-Janâbî, al-Bahr al-zakhkhâr wa al-*'aylam* al-Tayyar, trad. E. Fagnan, Extraits inédits relatifs au Maghreb, p. 339.

[22]Marmol, *L'Afrique*, t. I, p. 444 ; al-Janâbî, al-Bahr al-zakhkhar, p. 340.

[23]Mercedes García-Arenal, « Mahdî, Murâbit, Sharîf : l'avènement de la dynastie sa'dienne », Studia Islamica, nº 71, 1990, p. 77-113.

[24]Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 5 ; al-Janâbî, al-Bahr al-zakhkhar, p. 340 ;
مجهول، **تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية**، ص12؛ الإفراني، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، ص9-10.

وقد قام الشريف والذي لم يترك لا شاردة ولا واردة لمحض الصدفة بتكوين أبنائه تكوينا دينيا وفكريا جيدا الأمر الذي سيعود بالنفع على مخطّطاته السياسية. ولذلك فقد عهد بالتكوين الأوّلي لابنيه مولاي أحمد ومولاي محمد لأشهر المراجع العلمية الجزولية في البلاد. لم يكن هذا الاختيار هيّنا إذ كان يهدف إلى نسج علاقات متينة مع الجزولية وإلى الاستفادة من شبكة أتباعها. إنّ كثرة الشيوخ الجزوليين الذين درس عليهم الشريفين الشابين تبين عن استراتيجية التقارب المتّبعة من طرف ابن عبد الرحمان إزاء القيّمين على أقوى طرق المغرب الأقصى الذين يتوسّم فيهم القدرة على تحريك شبكة أتباعهم ومريديهم عندما تحين ساعة الصفر[25]. و"بغرض إعلاء صيت ابنيه بين الناس"[26] قام الشريف بإرسالهما إلى الحجّ حوالي سنة 1506. ولإتمام المسار وإغناء الرصيد الرمزي للشابين كان لابد من إرسالهما ليُتمّا تكوينهما الشرعي والأدبي بمدينة فاس[27]. وقد كان علماء هذه المدينة مُجمَعٌ على كونهم سدنة المذهب المالكي وأصحاب كلمة نافذة في المجتمع. لذلك كان الاتصال بهم بالغ الأهمية من الناحية العلمية والسياسية. كما أن الإقامة بفاس مُناسَبة لاكتساب شيء من التجربة السياسية في البلاط الوطّاسي[28].

ويبدو جليا أنّ العمل الذي كان يقوم به السياسي للشريف ابن عبد الرحمان على الأقل في بداياته لم يكن يتعدّى المجال المحلّي ولا يختلف عن الحركات المناضلة التي قام بها معاصروه من المُتصوفين مثل الشيخ محمد المغيلي التلمساني[29]. فالشريف لم يكن

---

[25]ابن عساكر، **دوحة الناشر لمحاسن من كان من مشايخ القرن العاشر**، ص81 وص91-92؛ ابن القاضي، **المنتقى المقصور على مآثر الخليفة المنصور**، ص286-297؛ نفسه، **درّة الحجال في معرفة أسماء الرجال**، ج 1، ص240.

[26]Marmol, *L'Afrique*, t. I, p. 444.

[27]Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 5-7.

[28]Henri de Castries, Sources inédites de l*'histoire du Maroc [*SIHM], Angleterre, t. I, p. 247 ; Marmol, *L'Afrique*, t. I, p. 444.

[29]حول هذه الشخصية انظر

EI[2], t. V, p. 1155 ; 'Abd-Al-'Aziz 'Abd-Allah Batran,« A Contribution to the Biography of Shaikh Muhammad Ibn 'Abd-Al-Karim Ibn Muhammad ['Umar-A 'Ma] Al-Maghili, Al-Tilimsani », The Journal of African History, vol. 14, nº 3, 1973, p. 381-394.

إذن إلا مكافحا لإقرار وتطبيق مثله العليا مثل الكثير من معاصريه[30]. لكنّ احتلال البرتغاليين لخليج أگادير وإنشاء مستوطنة سانتا كروز دي كابو دي گيبو وفي عام 1505 والذي تسبب في مزيد من الفوضى والذعر في منطقة سوس أعطى على ما يبدو بعدا جديدا لمسار الشريف.

لقد استغل الشريف هذا الوضع استغلالا تاما لكسب تأييد كبار المتصوفة في المنطقة وهم الذين كانوا يواجهون صعوبات حقيقية في استعادة النظام وردع البدو الذين كانوا يقطعون الطرق ويسلبون القرى والمدن وقيادة الجهاد ضدّ المسيحيين. فهذه الجهود رغم أهميتها لم ترقى إلى المستوى المطلوب لكونها معزولة جغرافيا وسياسيا واجتماعيا. إنّ عملا بهذا الحجم كان يفترض حركة مُوَحّدة تحت إمرة قائد واحد. وبالرغم من أن العديد من مشايخ الجزولية في سوس كانوا يمتلكون رأسمالا رمزيا معتبرا وإشعاعا محليا لا غبار عليه فمن المرجّح أن لا أحد منهم كان قادرا على توحيد القبائل حول شخصه وذلك بسبب المشاكل القبلية. ففضلا عن مشاكل الزعّامة التقليدية فإنّ هذا العجز عن توحيد الصفوف كان يُخفي تغييرا هيكليا رئيسا: العصبية الخلدونية لم تعد قادرة لوحدها على أن تُسند مشروعا توحيديا ذا طبيعة مركزية مثلما كان الأمر مع المرابطين والموحّدين. أضف إلى ذلك أنّ النموذج المريني للهيمنة التحالفية قد أظهر محدوديته بصفة جلية: إنّ الطبيعة الفوق قبلية للشرف هي ما دفع بالصلحاء الجزوليين وبشيوخ العشائر في سوس إلى بدء المفاوضات مع الشريف محمد بن محمد بن عبد الرحمان. وبعد محادثات وتجاذبات مطوّلة نجهل تفاصيلها لقلة المصادر بايعت قبائل سوس الشريف بإيعاز من أرباب الزوايا وذلك نحو 1509-1510[31]. واتّخذ الزعيم الجديد لقب القائم بأمر الله.

[30] مع اقتراب نهاية القرن الخامس عشر تُسجّل المصادر حركة ما لا يقلّ عن ثلاثة من مدّعي المهدية في مختلف أرجاء المغرب.

[31] الزياني، **الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب**، ترجمة روجي لوتورنو:

« Histoire de la dynastie sa‘dienne », Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, nº 23, 1977, p. 13-14.

يعكس هذا اللقب ذو النبرة المهدوية العالية رغبة الشريف "التوليفية" وطموحاته السياسية. ففضلا عن المعنى المهدوي والشيعي للّقب الذي يعني تحديدا "سليل عترة النّبي الذي يَنتظر الناس خروجه ليعيد الحقّ لأهله ويملأ الأرض عدلا بعد أن مُلئت جورا"[32]. فقد دخل هذا اللقب أيضا في النظام المفاهيمي السّني المتّصل بإعادة النظام وإحياء الدّين القويم كما هو الحال مع الخليفة العباسي الذي اتخذ لقب القائم بأمر الله [1031-1075]. فلإسباغ الشرعية على مشروعه اعتمد ابن عبد الرحمان إذن على منظومة مفاهيمية وعقائدية وقيمية موجودة ومفهومة عند الخواص والعوام منذ عقود أي التصوف والشريفية والمهدوية بعد تكييفها وتنميقها لتتلاءم مع الظروف المحلية.

إشكالية التسمية: السّعديون أم الزيدانيون؟

لابد قبل الاستمرار في تمهيدنا هذا أن نتطرق إلى الحديث عن اسم هذا البيت الحاكم الوليد وعن أصله الشريف. تضيف أقدم الوثائق الأوروبية والعربية المتوفرة وصف الشريف إلى أسماء سلاطينها وأمرائها. ويشير هذا الوصف إلى الحسب والهيبة المرتبطين بانتسابهم للنبي محمد. وما هي إلا سنوات قليلة حتىّ ظهرت أسماء وصفات جديدة في الوثائق الرسمية حلّت بجوار لقب الشريف. وهذا ناتج على تثبيت سلطة الدولة وتنظيم إدارتها وزيادة طموحها السياسي كما سنرى بالتفصيل لاحقا. ونستطيع أن نذكر من بينها ألقاب الحَسنيّ أي نسل الحسن سبط النّبي والفاطمي أي نسل فاطمة الزهراء ابنة النبي والعلوي أي نسل علي بن أبي طالب والهاشمي أي نسل هاشم الجدّ الأعلى لعشيرة النبي. وكان لقب الشريف الحسني هو أكثرها شيوعا في وثائق القرنين السادس عشر والسابع عشر. ولكن ما من شكّ أنّ اسم هذا البيت الحاكم هو الزيدانيون أو بنو زيدان نسبةً إلى زيدان بن أحمد الجد السادس لمؤسس هذه الدولة وهو الذي كان حسب الراوية التقليدية أوّل القادمين من جزيرة العرب للاستقرار في منطقة درعة بجنوب المغرب. ونجد هذا اللقب في العديد من الوثائق المعاصرة أهمها الظهائر السلطانية وقصائد المديح التي قيلت في السلطان أحمد المنصور.

[32] EI^2, t. IV, p. 477.

وهكذا يكون من حقنا التساؤل عن اسم السعديين أو بني سعد الذي أُطلق على هذه السلالة منذ الربع الثاني من القرن السابع عشر على الأقل. وقد حاول بعض المهتمين بالتاريخ أن يجدوا تفسيرا إيجابيا للقب السّعديين فزعموا أنّه اشتقّ من "السعد" لأنّ الناس عرفوا السعادة تحت حكم هذه العائلة بعد سنوات طوال من الحروب الداخلية والكساد الاقتصادي[33]. ولكنّ خصومها خاصة أوائل سلاطين البيت العلوي أعطوا معنى آخر للقب السّعديين. فبالنسبة إليهم كان السعديون أو بنو سعد ينتسبون إلى بني سعد بن بكر بن وائل قبيلة حليمة السعدية ظئر الرسول. وهو ما ينفي انتسابهم للشرف ومن هنا يجعل حكمهم باطلا شرعا لأن من شروط الخلافة حسب الكثير من المذاهب النّسب القُرشي[34].

وحفاظا على الحيادية وإقرارا بحقيقة تاريخية لا ريب فيها وجب علينا تسمية هذا البيت ببني زيدان أو الزيدانيين أي استعمال نفس الاسم الذي كان يطلقه سلاطين هذه الدولة على أنفسهم في مختلف المدّونات التي وصلت إلينا. أما فيما يخص صحة النسب الشريف فليس هذا هو موضع التحقق من صدق ادعاءاتهم أو التأكّد منها. إذ يكفينا كي يكتسب هذا الادّعاء قيمته السياسية والاجتماعية والرمزية أنّه كان متجذّر بعمق في أذهان النخب والعامة الذين ساندوا العائلة وحملوها إلى السلطة باعتبارها أسرة شريفة.

الجهاد و إثبات الذات

بمجرّد ما تمّت المناداة به أميرا قام الشريف ابن عبد الرحمان بتولية ابنه مولاي أحمد إدارة شؤون الحكم مع محافظته على السلطة الروحية وعلى حرّية كبيرة في الحركة[35]. وقد حاول الأمير الشريف مولاي أحمد كما يُسمّيه معاصره الحسن الوزان طيلة السنوات الثلاث الأولى من حكمه تثبيت سلطته في منطقة سوس. فمن جهة

---

[33] الإفراني، **نزهة الحادي**، ص7.

[34] **نفسه**، ص7-8؛ كاتب مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص13؛ القادري، **نشر المثاني لأهل الحادي عشر والثاني**، ج 1، ص98-99؛ الزياني، **الترجمان المعرب**، ص12.

[35] تؤكد رسالة بعث بها انييكو مارتن [Ignico Martin] إلى الملك عمانويل الأول في نونبر 1510 أنّ الشريف قد عيّن ابنه ملكا على سوس Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. I, p. 255.

أولى أخضع البدو الذين كانوا يفرضون إتاوات على السكان وأعاد فرض الأمن في الطرق وبدأ يسيطر رويدا رويدا على الموارد الاقتصادية. ومن جهة ثانية قام بعدّة هجمات ضد الحصون الإيبيرية وذلك من أجل تعزيز هيبته وشرعيته. ولم يكن من الممكن ألاّ تثير تحركات الأمير الشريف تلك مخاوف البرتغاليين الحريصين على تأمين وتوسيع وجودهم في المغرب[36].

فبعد نجاحاتهم في أوائل القرن كان البرتغاليون يجدون صعوبة متنامية في الاستيلاء على أراض مغربية جديدة وذلك نظرا للمقاومة التي قادتها مختلف السلطات المحلية المستقلة بل قادها أيضا السلاطين الوطاسيون بتأثير من مشايخ الصوفية. وجد البرتغاليون أنفسهم إذن مجبرين بعد فشل الحصار المضروب على مراكش والهزيمة النكراء في المعمورة [المهدية حاليا] سنة 1515 على مراجعة إستراتيجيتهم. فسعوا عندها إلى بسط سيطرتهم على الداخل بفضل تواطئ زعماء محليين من ذوي المطامح وكان أشهر هؤلاء يحيى بن محمد أو تَعْفوفت[37].

من جانبه واصل الشريف مولاي أحمد تحت إشراف والده تمتين السلطة العائلية في بلاد سوس وسعى إلى توفير قاعدة مالية ثابتة في إطار ديناميةٍ لمركزة السلطة واحتكارها. فبالإضافة إلى تكوين إدارة جنينية في تيدسي فقد عمل على السيطرة على الموارد الفلاحية والمنجمية للمنطقة وعلى ربط علاقات تجارية مع بعض القوى الأوروبية باعتبارها مصدرا لا غنى عنه للأسلحة الحديثة وللمنتجات المعملية. ومن أجل ذلك استولى على مرسى تافِتْنا سنة 1514[38].

---

[36]Léon l’Africain, *Description de l’Afrique*, t. I, p. 120 ; Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 23-27.

[37]Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. I, p. 6 et p. 687-688 ; Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 27-28 et 40 ;
المصطفى بوعناني، "يحيى بن تعفوفت بين الطموح السياسي وأطماع البرتغال في إقليم اسفي"، محمد الأسعد [مشرف]، **تاريخ إقليم اسفي**، ص103-121.

[38]Léon l’Africain, *Description de l’Afrique*, t. I, p. 93 ; Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. I, p. 255 et p. 334.

ولإضفاء نوع من القداسة على مهمته واصل الأمير الشريف التضييق على الممتلكات الإيبيرية في المنطقة وإخضاع قبائل البدو التي أشاعت الفوضى في سوس[39]. ويعكس الاستيلاء على بلدة ماسّة عام 1516 وهي ذات قيمة رمزية كبيرة هذا الهاجس جيدا. إذ تؤكد مجموعة من الروايات المحلية أن المهدي المنتظر سيظهر في هذه البلدة[40]. ولم يكن من الغريب أنّ طائفة من أنصار الأمير الشريف كانت تؤمن أنّه "الفاطمي الموعود على لسان صاحب الشريعة في آخر الزمان"[41] بعد هذا الفتح. وهكذا ستصبح الشريفية والجهاد والمهدوية في إطار الاستمرارية داخل المنهج الجزولي هي أسس الشرعية للبيت الزيداني.

وبالتوازي مع المجهودات المبذولة من طرف الأشراف في جنوب البلاد سعى السلطان الوطاسي أبو عبد الله محمد الملقب بـ"البرتغالي" [1505-1526] جاهدا إلى توحيد القوى الموجودة في شمال المغرب من أجل استعادة وحدة البلاد. ففي نفس الوقت الذي قام فيه بعمليات عسكرية ضد الحصون الإيبيرية ومن تحالف معها من العرب والأمازيغ قام السلطان بنشاط دبلوماسي مكثّف مع القوى الإسلامية المجاورة بهدف تكوين جبهة موحّدة لصدّ هذه "الحملات الصليبية". فأرسل عدة سفارات إلى السلطان العثماني وإلى حكّام السودان[42]. كان كلّ شيء يوحي بأن إعادة توحيد شمال وجنوب البلاد مشروع ممكن. وبناءً عليه أطلق السلطان البرتغالي دعوة عامة للجهاد سنة 1512[43] تكللت بعدة انتصارات مهمة لاسيما في مراكش والمعمورة في سنتي 1515-1516. ما دفع المحتل إلى طلب هدنة استغلّها السلطان الوطاسي لبسط نفوذه على مناطق الجنوب الذي استعصى السيطرة عليها منذ زمن طويل وخاصة منطقتي

[39]يمكننا أن نذكر مثال لَفَتّ گسيمة "الأمازيغي" وعمارة زرارة "العربية" اللذين كان سيدهما مالك بن داوود أحد المدافعين عن السياسة البرتغالية.

Voir Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. III, p. XIII-XIV et p. 93 ; Anonyme, Chronique de Santa Cruz de Cap de Gue, p. 28-29.

[40]ابن خلدون، **المقدمة**، ص257؛ Léon l'Africain, *Description de l'Afrique*, t. I, p. 87-89.

[41]الجنابي، **البحر الزخّار**، ص341.

[42]يعكس هذا النشاط مسار الحسن الوزّان الذي كان في خدمة السلطان الوطاسي قبل أن يأسره قراصنة إيطاليون عند عودته من مهمة في المشرق ويهدوه إلى البابا ليون العاشر الذي عمّده ومنحه اسم جون ليون الإفريقي.

[43]Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. I, p. 388 et p. 594.

دُكّالة والحَوْز[44]. وقد انعكس هذا النشاط السياسي والعسكري بالإيجاب على السلطان الوطاسي الذي أدرك مكانة رمزية لم يسبقه لها أحد من أسلافه.

لكن ماذا كان موقف الأشراف إزاء هذه السياسة الحيوية التي انتهجها السلطان محمد البرتغالي وهم يعملون في الجهات الجنوبية تحت لوائه ولو إسميا[45]؟ تشير كل الدلائل إلى أنّ الأشراف لم يكونوا ينظرون بعين الرضى إلى هذا التقدّم خاصة وأنّ نفس الطموحات كانت تخالجهم[46]. كانت الكثير من المناطق التي امتدت لها أنظار محمد البرتغالي مليئة بدُعاة الأشراف تحت قيادة الشيخ الشريف ابن عبد الرحمان. وقد استقر هذا الأخير في منطقة أفوغال "المقدّسة" حيث ضريح محمد بن سليمان الجزولي[47]. لقد كان هذا الاختيار الرمزي مُوفقا. فبوضع نفسه تحت حماية الولي الصالح استطاع الشريف أن يستميل شيوخ الجزولية ويستعمل شبكات مريديهم وأتباعهم لترسيخ سلطة عائلته. وبحكم الدعاية والجهاد ضد البرتغاليين وضدّ التمرّد البدوي أصبح الشريف وأبناؤه سادة المنطقة. وكان على السلطان البرتغالي هذه المرة أن يتساءل عمّا يبطنه الأشراف: هل كان هدفهم الوحيد فعلا هو الجهاد في سبيل الله أم كان مقصدهم شيئا آخر؟

ومهما كان الأمر يمكننا اعتبار سنة 1517 تاريخا مفصليا. ففيها وقعت قطيعة شبه نهائية بين الوطاسيين والأشراف وتقوّت الأواصر بين هؤلاء والطريقة الجزولية كما جسده دفن محمد القائم بأمر الله بجانب الشيخ محمد بن سليمان وتوطدت أركان الإمارة التي أضحت تضمّ جزءا من وادي درعة وسوس وحاحة مع قدرة كبيرة على المناورة في منطقة مراكش.

[44]**نفسه**، ج 2، ص153 وص171. وبهذه المناسبة تمت تصفية يحيى أو تعفوفت الذي كان رجل التاج البرتغالي في المنطقة.

[45]Léon l'Africain, *Description de L'Afrique*, t. I, p. 444-445 ; Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 18 ;

مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص13.

[46]أظهر الشريف مولاي أحمد الكثير من سوء النية إذ أخر إمداد سلطان فاس بخمس مائة ناقة كانت لمحاصرة ثغر اسفي الأمر الذي أفشل العملية. انظر.Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. II, p. 721

[47]Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. I, p. 433 ;

الإفراني، **نزهة الحادي**، ص12؛ الناصري، **الاستقصا بأخبار دول المغرب الأقصى**، ج 5، ص13-14؛ محمد حجي، **الحركة الفكرية في المغرب في عهد السعديين**، ج 2، ص538-539.

لم تتوقف الفجوة عن الاتساع بين اللاّعبين الرئيسيين في المشهد السياسي المغربي ويبدو أنها قد وصلت إلى عتبة حرجة. سعى البرتغاليون إلى الاستفادة من هذا التوتّر لاقتراح هدنة على الطرفين آملين أن يستغلّاها لتدمير بعضهما البعض. ولكن تأتي الريح بما لا تشتهي السفن. فقد سخّر مولاي أحمد هذه الهدنة لتوطيد سلطته وزيادة هيبته وذلك بمواصلة الجهاد ضد الحصون الإسبانية. وفي سنة 1524 سقط حصن سانتا كروز دي مار بيكينا الواقع جنوب رأس نول تحت ضربات القوات الشريفة[48].

لم يغامر الشريف وهو المتوّج بهذا النصر على الإسبان بمهاجمة الجبهتين البرتغالية والوطاسية. بل واصل توسّعه على حساب الفاعلين الأكثر ضعفا. فكانت الإمارة الهنتاتية بمراكش هي الهدف الرئيس لهذه المرحلة. وفي ظروف ملتبسة بسبب قلّة المصادر دخلت الجيوش الشريفة المدينة الحمراء في يناير سنة 1525[49]. ويمكن اعتبار الاستيلاء على حاضرة المرابطين والموحدين بمثابة نقطة تحوّل في تاريخ المنطقة إذ سرعان ما تحول الأمير الشريف من مجرد مجاهد إلى مرشح جاد لتسنّم السلطنة خاصة وأنه يمتلك قاعدة عقائدية لا يستهان بها النسب الشريف والجهاد والمهدوية بالإضافة إلى دعم الطريقة الجزولية على عكس السلطان الوطّاسي[50].

وكان للاستيلاء على مراكش وقع كبير على السلطات الوطاسية التي كانت تُغذّي منذ عشرين عاما أمل توحيد البلاد. وزادت وفاة السلطان محمد البرتغالي في عام 1526 الطين بلة. فقد وقع صراع دام بين شقيق السلطان الراحل وابنه لعدّة أشهر. وكان لهذا الصراع آثار مدمّرة على وحدة الجبهة الوطّاسية الأمر الذي سمح للأمير الشريف بتعزيز قوّاته وتحصين عاصمته الجديدة بصورة أفضل[51]. كما كان النظام في فاس

[48]Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. I, p. 151 et t. II, p. 308, p. 351 et p. 355.

[49]الإفراني، **نزهة الحادي**، ص19؛ الزياني، **الترجمان المعرب**، ص17؛
Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. II, p. 366 ; Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 43-45.

[50]كان أول ما فعله حاكم مراكش الجديد له دلالة رمزية قوية. فقد قرّر جلب رفات أبيه والجزولي إلى عاصمته الجديدة ودفنهما في موكب مهيب. كان الشريف يريد من وراء ذلك أن يؤكّد من جديد أنه ينوي اتّباع غرس الوليّين الصالحين وأن يعطي شرعية أكبر ونوعا من "القداسة" لمشروعه السياسي، انظر الإفراني، **نزهة الحادي**، ص18.

[51]الزياني، **الترجمان المعرب**، ص16؛ الناصري، **الاستقصا**، ج 4، ص149؛
Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. III, p. 146.

يعاني من مشكلة بنيوية عميقة موروثة عن الدولة المرينية ألا وهي تعدّد مراكز السلطة. فتشرذم مراكز القرار كان يحرم السلاطين الوطاسيين الذين لم يفعلوا شيئا لمواجهة الوضع من موارد بشرية ومالية ضرورية للقيام بسياسة مركزية طموحة.

من إمارة مراكش إلى السلطنة الشريفة

لم يكن للصعود المدوّي للأسرة الشريفية التي كانت مطامعها الترابية تتضح شيئا فشيئا إلاّ أن يثير مخاوف البرتغاليين والوطاسيين. فبعد مدة من التفاوض قرّر الطرفان الأخيران أن يُبرما تحالفا للقضاء على هذا الخطر المحدق. ويقوم الطرفان بمقتضى هذا الاتفاق بمهاجمة الأراضي الشريفة سنة 1527. وفي حالة النصر سيكون الشريط الساحلي الممتدّ من سانتا كروز إلى اسفي من نصيب البرتغاليين بينما ستعود المناطق الداخلية للوطّاسيين[52]. وانتهت هذه العملية بفشل ذريع ولم تفعل غير تقوية الأشراف. فقد واصل الأمير تكوين إدارة فعّالة والبحث عن موارد مالية قارّة وبناء جيش حديث[53].

وقد سنحت الفرصة لهذا الجيش الحديث إثبات تفوقه على قوات فاس وذلك سنة 1529 بالقرب من منطقة أنماي [سيدي رحال حاليا]. مكّن هذا النصّر الأمير الشريف من انتزاع اعتراف رسمي من منافسه وذلك مرّة أخرى بفضل وساطة الصلحاء الجزوليين[54]. فقد اعترف أحمد الوطّاسي للشريف بملكية المناطق التي تقع وراء نهر أمّ الربيع باستثناء سجلماسة[55].

وهكذا يمكن اعتبار صُلح أنماي بمثابة وثيقة الميلاد الرسمية للحكم الزيداني التي كلّلت أكثر من عشرين سنة من المجهودات والحرب والدعاية. إذ أصبح مولاي أحمد سيدّ جنوب المغرب بلا منازع. فليس من المستغرب إذن أن نراه يتلقّب في رسالة

---

[52]**نفسه**، ج 3، ص382.

[53]**نفسه**، ج 2، ص407 وج 3، صXV ؛ الكرّاسي، **عروسة المسائل فيما لبني وطاس من الفضائل**، ص25-27؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص20. وتؤكّد المصادر المغربية على الدور المهم الذي لعبه الشيخ الجزولي عبد الله الغزواني في الدفاع عن مراكش زمن الحصار. انظر ابن عساكر، **دوحة الناشر**، ص89.

[54]Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. II, p. 537.

[55]الإفراني، **نزهة الحادي**، ص20.

وجّهها إلى ملك البرتغال في 25 نونبر 1529 بـ"سلطان مراكش المحروسة وأحوازها وحاحة وأحوازها وسوس وأقطارها ودرعة وأعمالها وتوجرارين [كذا] وما والاها بها ووادي نون [كذا] وما قاربها"[56].

سنسمّي من الآن فصاعدا ملوك هذا البيت بالسلاطين الأشراف. فمن جهة أولى تستعمل المصادر المغربية لقب "السلطان" مع التأكيد على النسب الشريف للحكّام ومن جهة ثانية فإنّ المصادر الأوروبية والعثمانية تستعمل لقب "الشريف". إنّ لقب السّلطان الشريف يركّز على شرعية مزدوجة فهي من ناحية دنيوية وهو ما يشير إليه لقب السلطان ومن ناحية أخرى دينية وهو ما يشير إليه لقب الشريف. وهذا ما كان يدعيه هؤلاء الحكام.

ونظرا لفقدانه للشرعية الدينية والقاعدة الشعبية العريضة بحث السلطان أحمد الوطّاسي [1526-1545] عن سند خارجي ليحافظ على مُلكه. اتّجه في بادئ الأمر صوب العثمانيين القوّة التي استقرّت حديثا في الحوض الغربي من المتوسّط. فتمّ تبادل السفارات بينهما وبدا كما لو أنّنا أمام ولادة تعاون عسكري بين الجانبين. فمنذ سنة 1531 والتقارير تفيد وجود قطع من أسطول خير الدين برباروس [ت1546] في مينائي تطوان والعرائش. وبعد زمن قصير أثمر التعاون الوطاسي العثماني على استعادة مرسى غيساسة المتوسّطي الذي كان في يد الإسبان ومحاصرة ثغر مليلية[57]. وتنبئ هذه المواجهة الأولى بين الإسبان والعثمانيين عن وضعية المغرب كـ"دولة عازلة" سيكون مسرحا محتوما للمواجهات العسكرية والدبلوماسية بين القوّتين الأمر الذي سيستغلّه الأشراف إلى الحدّ الأقصى لغرض المحافظة على استقلال أراضيهم كما سنرى.

وعلاوة على ذلك مدّ سلطان فاس يده إلى ملك فرنسا فرانسوا الأول [1515-1547] حليف السلطان العثماني. فالتحالف مع الفرنسيين سيسمح له دون شكّ بالحصول على

[56] Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. II, p. 495-497.
[57] Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. I, p. 1-3, p. 41 et p. 72.

الأسلحة النارية ومُستلزماتها. وفي مقابل ذلك سيفتح موانئه للتجار الفرنسيين[58]. كانت أهداف تحركات سلطان فاس واضحة وهي إحياء الجهاد ضد الإيبيريين لتلميع صورته وإبعاد أي شبهة تواطئ مع العدوّ. عندها انطلقت المزايدات على الجهاد. فقد ضاعف السلطان الشريف بمساعدة أخيه الأصغر محمد الشيخ من مجهوداته ضد الحصون البرتغالية في الجنوب وذلك بدءا من سنة 1534.

كانت السياسة الهجومية التي انتهجها أمراء المغرب إلى جانب أزمة اقتصادية غير مسبوقة دافعين مهمين أجبرا البرتغاليين على إعادة التفكير في سياستهم المغربية. فمن الآن فصاعدا لم يكن عليها أن تأخذ بعين الاعتبار الحاكمين المغربيين المتنافسين ولكن أيضا القوّة العثمانية التي كان خطرها قد بدأ يحدق ليس فقط بالتجارة البحرية ولكن كذلك بالأراضي الإيبيرية نفسها[59]. وبدا أنّ تراجعا استراتيجيا نحو الشمال قد صار ضروريا فخطّط الملك جان الثالث [1521-1527] لإخلاء ثغري أزْمور واسفي[60]. ولكن إزاء رفض النبلاء والأساقفة والمستشارين لهذه الخطة "قَبِل الملك أن يغض الطرف لبضع سنين ولكنّ الوهن كان عظيما ولم يعد في القلب رغبة في المحافظة عليهما"[61]. إنّ هذه الحالة من الاضطراب تُفسّر لماذا عقد برتغاليو أزمّور وسانتا كروز واسفي اتفاقيات هدنة طويلة الأمد مع سلطاني فاس ومراكش سنة 1537. وقد سمح تحييد "العدوّ الكافر" للجانبين باستئناف الصراع من أجل الاستفراد بالسلطة.

عادت طبول الحرب تقرع من جديد بين الطرفين المتنازعين لكن تنظيم الجيوش الشريفة وقوّة عزيمتها سمحا للسلطان مولاي أحمد بالانتصار في العديد من المواقع

---

[58] وصلت أول سفارة فرنسية تحت قيادة العقيد بيار دوبيتون إلى فاس سنة 1533 وذلك لإبرام اتفاق تعاون بين المملكتين. انظر
Henry de Castries, SIHM, France, t. I, p. 3-46 et t. III, p. I-II ; Jacques Caillé, La représentation diplomatique de la France au Maroc, p. 8-9.

[59] لا ينبغي إهمال واقع أنّ مئات الآلاف من المسلمين الأندلسيين كانوا ينتظرون الفرصة السانحة للدخول في تمرّد والحصول على الحرية الدينية والاستقلال.

[60] Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. II, p. 640-645 et France, t. I, p. 52.

[61] حول الأجوبة المرفوعة إلى الملك جان الثالث انظر Auguste Cour, Les débuts de la dynastie *Sa‘dienne*, p. 42 ; Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. II, p. 622-680.

والاستيلاء على مناطق جديدة مثل تادلة وسجلماسة[62]. وخلال السنوات الثلاث الموالية انكبّ السلطان الشريف وأخوه محمد الشيخ على توطيد أمرهما في الأراضي التي تمّ الاستيلاء عليها وعلى إحياء الحركة الاقتصادية بالانفتاح على التجارة الصحراوية ومواصلة بناء جيش عصري وذلك من أجل الانقضاض على البرتغاليين والوطّاسيين.

ركّز مولاي محمد الشيخ والي سوس جهوده ضد حصن سانتا كروز. فمنذ سنوات عديدة قاد هذا الأمير سياسة اقتصادية نشطة تقوم على زراعة قصب السكر وتجارة القوافل ليُوفر للدولة الوليدة الاستقلال المالي الضامن لحرية المناورة. وقد كان احتلال حصن سانتا كروز الاستراتيجي أمرا ضروريا للتخلّص من المنافسة البرتغالية واستغلال الميناء لتقوية المبادلات التجارية مع القوى الأوروبية الأخرى. زد على ذلك تقوية شرعية الدولة وتعميق هيبتها في نفوس النخب الدينية والعامّة. وبناءً عليه ضربت القوات الشريفة حصارا محكما على الحصن انتهى باستسلام حاميّته في مارس سنة 1541[63]. كان هذا الحدث مؤذنا بتراجع النفوذ البرتغالي في المغرب ولاسيما بعد الإخلاء المتسرع لآسفي وأزمّور شهورا قليلة بعد هزيمة سانتا كروز[64]. أمّا محمد الشيخ فقد استفاد ماديا ومعنويا من هذا الفتح. إذ أصبحت لديه طموح سياسية كبيرة وهو ما يجسده اتخاذه لقب المهدي.

وهكذا حقّق مشروع الأشراف هدفه الرئيس ألا وهو طرد "العدو الكافر" من جنوب المغرب بعد ثلاثين سنة من الصراع. وبذلك استطاعوا أخيرا تلبية تطلّعات النّخب الدّينية والعامّة. لقد كان الرأسمال الرمزي للشريفين في أوجه سواء عند رعيتهما أو عند رعية سلطان فاس الذي بدا أفول ملكه وشيكا. فقد فشلت كل مساعي الإصلاح

---

[62] حول هذه الأحداث وفيما يتعلق بالاتفاق بين الطرفين انظر الكراسي، **عروسة المسائل**، ص32؛ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص14-15؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص20-21؛
Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. III, p. 46-51, p. 146 et p. 131-132 ; Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 58-61 ; Marmol, *L'Afrique*, t. I, p. 450-451 et t. III, p. 451.

[63] Anonyme, Chronique de Santa Cruz, p. 11, 18 et 104-108 ; Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 61-62.

[64] يجب الإشارة مع ذلك إلى أنّ البرتغاليين قد حافظوا على مرسى البريجة [الجديدة حاليا] انظر
Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. III, p. 560 et t. IV, p. 9.

والتوحيد التي انتهجها وأمست سلطته لا تتعدى فاس ونواحيها[65]. وحتّى داخل هذه المدينة كانت شعبية أحمد الوطاسي تبدو في حالة سيئة. فقد راجت بين الناس شائعة تزعم تنصّر السلطان تسبّبت في اندلاع أعمال شغب تمّ إخمادها بطريقة دموية. فهل كانت للأشراف يد في هذه الأحداث؟ ليس من المستبعد.

كان توحيد البلاد من جديد أمرا وشيكا. ولكنّ مشكلا قديما قدم الإسلام أخّر هذا الأمر[66]. فقد نشب خلاف على وراثة الملك بين مولاي أحمد ومولاي محمد. وصار المشكل ثابتا من ثوابت تاريخ هذا البيت على غرار جُلّ السلالات الحاكمة الاسلامية. فبعد وفاة القائم بأمر الله كان ابناه يمارسان نوعا من الحكم المشترك. بينما كان الابن البكر يمارس سلطته على الأراضي التي تم الاستيلاء عليها حديثا كان الابن الأصغر يحكم منطقة سوس معقل العائلة وقلب الدولة. ويظهر أنّ لقب السلطان الذي يحمله مولاي أحمد لم يكن يعطيه إلا أفضلية صغيرة على أخيه الذي كان يسيطر بصفته القائد الأعلى للجيش على الجزء الأكبر من الرجال والعتاد وكان يبسط نفوذه على منطقة سوس من حيث يأتي المال والرجال. لقد كان الخلاف بين الأخوين قديما على ما يبدو لكنّ تبعات فتح سانتا كروز أخرجته إلى العلن[67]. وقد حاول مشايخ الجزولية إصلاح ذات البين بين الأخوين لكن دون جدوى ممّا عجّل بالمواجهة العسكرية.

بعد سنتين من المعارك المتقطعة تمكّن محمد الشيخ من إزاحة أخيه نهائيا عن الحكم سنة 1543[68]. وبعد أن أضحى سيّد جنوب المغرب بلا منازع لم يدّخر المهدي

[65]Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. III, p. 137, p. 375 et t. IV p. 105.

[66]فيما يتصل بمشكل توريث الحكم في الإسلام انظر مثلا:

William Montegomery Watt, La pensée politique de l'islam, Paris, 1995 ; Wilfred Madelung, The Succession to Muhammad, Cambridge, 1997 ; Gilles Veinstein et Nicolas Vatin, Le sérail ébranlé : essai sur les morts, dépositions et avènements des sultans ottomans, XIVe-XIXe siècle, Paris, Fayard, 2003 ; Patricia Crone, Medieval Islamic Political Thought, Edinburgh, 2004.

[67]كان محمد الشيخ البالغ من العمر 53 سنة ينتظر الوصول إلى الحكم منذ ثلاثين سنة. وبناء على وصية أبيه كان من المفروض أن يتولى الأمر بعد أخيه. لكن يبدو أنّ هذا الأخير أراد تغيير الأمر إذ كان يُفكّر في جعل ابنه زيدان وليا للعهد. وقد اغترّ محمد الشيخ بانتصاراته على البرتغاليين ما جعله يشعر بما يكفي من القوة للقطع مع أخيه المتهم بممارسة سياسة مهادنة تجاه البرتغاليين والوطاسيين.

[68]Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. III, p. 416-422 et IV, p. 121-123 ; Anonyme, Chronique de Santa Cruz, p. 129 ; Marmol, *L'Af*rique, t. I, p. 456-457 ; Diego de Torrès,

جهوده في العامين المواليين لإعادة الأمن وتوطيد السلطة وتحديث الجيش وتعزيز النشاط الاقتصادي. ولنسق بعض الأمثلة: فلاتقاء خطر البدو تمّ طرد العديد من قبائلهم إلى الصحراء وإنشاء سلسلة من القصبات لحماية القوافل التجارية والزراعة ضد غاراتهم. وتمّ إعطاء نفس جديد لزراعة قصب السكر وتجارته ولاسيما بإنشاء معاصر كما جرّد حملة على شنقيط للسيطرة على مسالك التجارة الصحراوية وطالب أمير سنغاي بأن يتنازل له عن منجم الملح الشهير في تغازى[69]. لقد كانت هذه المحاولات هي اللبنات الأولى لمشروع توسعي في الصحراء والسودان سيتحقق بعد نصف قرن على يد أحمد المنصور الذهبي.

لم يستأنف السلطان الشريف العمليات العسكرية ضد الوطاسيين إلاّ سنة 1545[70]. وبعد أربع سنوات من المعارك والمفاوضات والدعاية والتآمر بلغت القوات الشريفة أخيرا أبواب مدينة أسفي خريف سنة 1548. ولكنّ غالبية السكان بقيادة أبرز علماء المدينة رفضوا الاستسلام مفضّلين تحمّل مشاق حصار طويل. فبدأ عندها صراع نفوذ بين فقهاء فاس المنتسبين إلى الطريقة الزرّوقية والموالين للوطاسيين وبين المرابطين الجزوليين الموالين للزيدانيين مشفوع بسياسة ترهيب واستقطاب تُجاه نُخب المدينة. ونتج عن ذلك اغتيال الفقيه عبد الواحد الونشريسي أشهر فقهاء زمانه وأحد أركان المقاومة الوطاسية والتحاق جزء هامّ من النخب العسكرية والمدنية الفاسية بمعسكر الزيدانيين. وفي ليلة 28 يناير 1549 أمسى السلطان الشريف سيّد المدينة التي دخلها في موكب مهيب بعد ثلاثة أيام[71]. أضحى المغرب إذن موحدا من جديد بعد عقود طويلة من الفوضى والحروب والتدخلات الأجنبية التي أوهنت قواه

Histoire des chérifs, p. 71-82. Voir Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. IV, p. 144-154 ; Marmol, *L'Afrique*, t. I, p. 457.

[69]Marmol, *L'Afrique*, t. III, p. 6-16 ; Louis Mougin, « Les premiers sultans sa'dites et le Sahara », *Revue de l'Occident musulman de la Méditerranée,* n° 19, 1975, p 169-187.

[70]Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 83 et p. 114-119 ; Marmol, *L'Afrique*, t. I, p. 466-468 ; Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. IV, p. 221-223.

[71]Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. I, p. 133 et Portugal, t. IV, p. 268-272 ; Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 120-122 ; Marmol, *L'Afrique*, t. I, p. 468-469 ;
مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص16-21؛ ابن عسكر، **دوحة الناشر**، ص51-55 وص74-76؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص28-29؛ الزياني، **الترجمان المعرب**، ص18.

وامتصّت امكانياته. وبُعيد هذا الفتح بُشّر السلطان بمولود جديد أسماه مولاي أحمد الذي سيصبح فيما بعد المنصور الذهبي.

بين التهديد العثماني والحلف الإيبيري

ولّد الاستيلاء على فاس ردود فعل متباينة عند الجيران الأقربين للسلطنة الشريفة. فقد تلقت القوتان الإيبيريتان صدمة نفسية وعصفت بحصونها رياح الرعب. فوصلت التعزيزات بطريقة مكثفة وتمّ الشروع في أعمال التحصين. وذهب الملك جان الثالث إلى أبعد من ذلك عندما أمر بإخلاء القصر الصغير وأصيلة للتركيز على ما بقي بيده من مستعمرات وذلك في شهري يونيو وغشت من سنة 1550. وكان هذا بمثابة نصر جديد للسلطان الشريف. ومن جهتهم كان الإسبان متخوفين من هجوم محتمل على أراضيهم.[72]

كان مسلمو الأندلس ويعرفون في الأدبيات الإيبيرية بالموريسكيين يعقدون آمالا عريضة على محمد الشيخ المهدي الذي كانت إحدى ركائز خطابه الدعائي استعادة الأندلس وستستمر كذلك كما سنراه بالتفصيل. ولكنّ الهاجس الحقيقي الذي كان يؤرق القوتين الإيبيريتين كان من دون شكّ هو علاقة السلطان الشريف بالدولة العثمانية التي قضت حديثا على الدولة الزيانية في تلمسان واستولت على أراضيها[73]. فأي تعاون محتمل بين القوتين المسلمتين يهدد بشكل جدّي الهيمنة الإيبيرية على غرب المتوسّط والمحيط الأطلسي. بل إنّ هذا التعاون قد يُهدّد شبه الجزيرة الإيبيرية نفسها. إن تفاؤل البعض وتخوف البعض الآخر إن كان يدل على شيء فإنما يدّل على عودة المغرب إلى معترك السياسة المتوسطية وبيد عاهله الجديد خيارات متعددة.

لكن حرية تحرك السلطان في مجال السياسة الخارجية كان يتوقف بشكل كبير على قدرته في حسم المشاكل الداخلية وما أكثرها. فقد لجأ الأميران أبو حسّون الوطاسي و مولاي عُمر المريني إلى بلاط الامبراطور شارل الخامس [1519-1555] آملين في

[72] وهكذا لم يبق في أيدي البرتغاليين إلا ثغور البريجة وطنجة وسبتة. انظر
Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. IV, p. 350 et Espagne, t. I, p. 92.
[73] Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. I, p. 229 et p. 451.

مدد عسكري يمكنهما من استرجاع السلطة. وفي جنوب البلاد كان السلطان الزيداني المخلوع مولاي أحمد الهائم في واحات الصحراء على استعداد للتحالف مع "الشيطان" لاستعادة ملكه الضائع. وبعبارة متخصرة كانت قبضة محمد الشيخ على البلاد تبدو في هذه اللحظة غير محكمة إلى حدّ كبير[74]. فكيف كان رد فعله؟ وما هي الإستراتيجية التي اعتمدها والمعسكر الذي اختاره؟ وما هي الوسائل التي استعملها للقضاء على منافسيه؟

بعد الاستيلاء على مدينة فاس عزم السلطان الشريف على بسط نفوذه سريعا على سائر الأراضي التي كانت تتبع السلطنة الوطاسية. فواصلت القوات الشريفة عملياتها وكان الهدف الرئيس هو شرق المغرب باعتبارها مصدر أهم الأخطار التي تحدق بالدولة الناشئة. بالإضافة إلى كونها منطقة حدودية مع الدولة العثمانية ومع الحصون الإسبانية في مليلية ووهران كانت الناحية الشرقية معقل الأميرين أبي حسون ومولاي عمر. هذا ولا ينبغي أن نُغفل الهواجس المهدوية والأحلام التوسعية التي كانت تُحرّك السلطان الشريف. فحسب بعض المصادر الإيبيرية كان السلطان يعتزم الاستيلاء من جديد على الغرب الإسلامي بما في ذلك الأندلس قبل أن يواصل زحفه نحو المشرق[75]. وهذا ما تعكسه الألقاب التي اتخذها محمد الشيخ كالمهدي وأمير المؤمنين والإمام والخليفة والدعاية التي بثها بين الناس. فهل كان إذن التاريخ المرابطي والموحّدي والمريني سيكرّر نفسه ويصبح المغرب منطلق "ملحمة" سياسية جديدة؟

غادر جيش عرمرم بقيادة الابن البكر للسلطان مولاي الحرّان مدينة فاس سنة 1549. وسرعان ما أخضع الأمير قبائل المنطقة واستولى على أهم المدن خاصة وجدة وذلك في شهر أبريل من نفس السنة[76]. عندها كان بإمكان السلطان أن يبدأ لعبته الدبلوماسية. فمن جهة أولى ربط علاقة مع السلطات العثمانية قصد بناء جبهة

[74]Marmol, *L'Afrique*, t. I, p. 470.
[75]Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. IV, p. 155.
[76]Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. I, p. 267-270.

موحّدة هدفها رمي الإسبان في البحر. بل إن بعض التقارير تفيد أن الجانبين اتفقا فعلا على تقاسم الأراضي التي سيتمّ الاستيلاء عليها[77]. ومن جهة ثانية استقبل محمد الشيخ وجهاء منطقة تلمسان الذين شجّعوه على الاستيلاء على المدينة وطرد "الأتراك" منها. ولم يكتف السلطان بقبول عرضهم بل إنه وعدهم بامتيازات ضريبية بعد الفتح. كما قام بإيواء سلطان تلمسان المخلوع أحمد الزياني [1540-1550][78]. وقد استمرّت هذه المناورات الدبلوماسية ما يقارب السنة.

هذا ولا يجب أن يغيب علينا أنّ محمدا الشيخ كان يدرك أن العثمانيين لن يتوقفوا عند حدود تلمسان لأنه يعرف أن السلطان سليمان القانوني [1520-1565] كان يعتبر المغرب ولاية عثمانية سيتم ضمها عاجلا أم آجلا. لذا قرّر أن يستبق الأحداث بالاستيلاء على تلمسان. وقد استقبلت المدينة استقبال المحرّرين يوم 9 يونيو 1550. كان بإمكان العثمانيين تقبّل هذه الحركة العسكرية كجزء من الاتفاق الذي أبرمه الطرفان قبل أشهر لو أن القوات الشريفة توجهت صوب الحاميات الإسبانية الساحلية بعد سقوط المدينة. ولكنّ شيئا من ذلك لم يقع. فقد واصلت هذه القوات تقدّمها نحو الشرق حتى مدينة مستغانم[79].

لئن كانت الدوافع الدينية والسياسية والنفسية المتعلقة بالمهدوية والخلافة والجهاد هي أهمّ محركات هذه الحملة فلا يمكن إنكار دوافعها الاقتصادية. فقد كانت السيطرة على محاور التجارة الصحراوية التي كانت تلمسان واحدة من أهم مراكزها تمثّل دافعا جدّيا خاصة إذا ما علمنا أنّه بعد الاستيلاء على المدينة قامت حامية سلطانية بالزحف على سجلماسّة باب الصحراء وعاصمة التجارة الصحراوية[80]. ويمكننا كذلك أن نعتبر الهجوم على تلمسان وملحقاتها بمثابة غارة مربحة كان هدفها ملأ خزائن السلطان بعد

---

[77] حسب هذا الاتفاق تكون المناطق الساحلية مثل وهران والمرسى الكبير من نصيب العثمانيين بينما تكون تلمسان ونواحيها من نصيب الشريف. انظر

Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. I, p. 246-248.

[78] Ibid., t. I, p. 208.

[79] Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. I, p. 441 ; Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 12156-157 ; Marmol, *L'Afrique*, t. I, p. 471-472 ; الإفراني، **نزهة الحادي**، ص29.

[80] Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. I, p. 448 et p. 453.

سنوات من المجهودات الحربية. رغم كل المتغيرات السياسية والاجتماعية التي ألمّت بالمنطقة كان مشروع السلطان محمد الشيخ يندرج إذن في تاريخ البلاد الطويل المتمثل في بناء إمبراطورية قوية ومستقلة تقوم على أساس عقائدي قوي.

لم يتأخّر الردّ العثماني على هذه التحركات الصادمة التي أكدت خطر المشاريع الزيدانية. فقد وصل جيش عثماني تحت إمرة حسن كورسو إلى تلمسان في شتنبر سنة 1550 لكنه فشل في الاستيلاء عليها لاستماتة القوات السلطانية[81]. فقرّر الباب العالي حشد قوات أكبر لإزاحة هذا الخطر[82]. وبعد معارك طاحنة استطاع العثمانيون سحق جيش الأشراف وقتل قائده وولي عهد السلطنة الشريفة مولاي الحرّان مما مكنهم من استعادة المدينة يوم 7 فبراير 1551[83].

أظهرت "المغامرة الشرقية" مفارقة يجب التنويه بها. فمن جهة أولى لم يكن السلطان الشريف يحكم إلا عددا من المناطق والمدن والتجمعات السكانية لا رابطة سياسية قويّة بينها. إذ سرعان ما اشرأبت النوازع الانفصالية والنعرات الفوضوية بُعيد ذيوع خبر الهزيمة. ومن جهة ثانية أبانت الهزيمة على قوة مشروع السلطان السياسي وتمرس جيشه الذي استطاع في أشهر قليلة أن يفرغ من أمر كل الفتن والقلاقل التي أشعلها خصومهم.

اعترف شارل الخامس وسليمان القانوني بالأمر الواقع مؤقتا وحاولا كسب محمد الشيخ. فرفض الأول منح أبي حسون المساعدة التي جاء يلتمسها لاستعادة ملك أسلافه وفتح باب المفاوضات مع السلطان الشريف. وأرسل الثاني سفارة إلى مراكش[84]. لم يكن العاهل العثماني يطمح إلى أكثر من إقرار اسمي بإمامته ليعترف رسميا بمحمد

[81]Ibid., p. 471 ; Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 161-163 ; Chantal de la Véronne, Relation entre Oran et Tlemcen dans la première moitié du XVIe siècle, p. 299.

[82]Ibid., p. 511-512.

[83]Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 163-166.

[84]كانت السفارة التي دخلت مراكش بقيادة محمد الخروبي قد تمت في سياق دولي متوتّر: الحرب ضد الصفويين واسترداد طرابلس من أيدي فرسان مالطا والتحالف مع فرنسا لمهاجمة نيس الخ. انظر ابن عسكر، **دوحة الناشر**، ص142 وخليل الساحلي، "تقليد صالح ولاية جزائر الغرب سنة 1552"، **المجلة التاريخية المغاربية**، عدد 2، 1974، ص125-133.

الشيخ حاكما على المغرب. ولكنّ هذا الأخير رفض حتى الاعتراف بهذه السيادة الرمزية. فلم يكن هناك بدّ من استئناف الصراع.

وفي الوقت الذي كان السلطان الشريف يحاول استعادة تلمسان أو على الأقل التوغّل في الأراضي العثمانية والإغارة عليها كان السلطان العثماني من جهته يحاول جاهدا العثور على وسيلة للتخلص من جاره المقلق. وقد سنحت الفرصة عندما اعترضت مراكب الريّس صالح بايلرباي ولايات الشمال الإفريقي قبالة سواحل حجر بادس في الشمال المغربي سفينة برتغالية كان على متنها أبو حسّون الوطاسي[85]. فتمّ أسره واقتيد الى الجزائر في شهر يونيو من سنة 1552. وقد تمكن الأمير الوطاسي من تحويل إقامته الجبرية في الجزائر إلى مشروع سياسي يهدف إلى استعادة سلطانه. إذ استطاع إقناع العثمانيين بجدوى مساعدته عسكريا.

وفي شهر شتنبر سنة 1553 غادر فيلق عثماني الجزائر تحت قيادة الريّس صالح شخصيا بغرض إعادة أبي حسون إلى فاس. وأوقعت القوات العثمانية هزائم عديدة بجيش الأشراف ما اضطر محمد الشيخ إلى إخلاء شمال المغرب[86]. وبذلك يكون مشروعه التوحيدي رجع عشر سنوات إلى الوراء لكن هذا التراجع أنقذ أهمّ شيء: الجيش. زد على ذلك أن مناطق الجنوب وهي معقل البيت الحاكم ومنبت الرجال ومصدر المال قد بقيت على ولائها المطلق ولم تحرك ساكنا.

استقبل أهل فاس أبا حسون بمظاهر البهجة والفرح ولكنّها لم تدم طويلا. فقد بدأ الريّس صالح في إعمال الحيلة للتخلص من الأمير الوطاسي. فقام بإعادة استعمال نفس الحيلة التي تمّ اعتمادها سابقا بنجاح في تلمسان: استبدال الأمير الحازم بأمير ضعيف وذلك قبل الإطاحة بهذا الأخير وحكم البلاد مباشرة. ولكنّ المكيدة فشلت هذه المرّة. فقد رفض أهل فاس الأمر الواقع وأعلنوا العصيان. وبعد أن أفشلت الإرادة الشعبية مكر الريّس صالح قرّر الرجوع إلى الصيغة الأصلية للاتفاق. فأخلى المدينة

[85]Diego de Haëdo, *Histoire des rois d'Alger*, p. 100 ; Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 176-179 ; Marmol, *L'Afrique*, t. I, p. 473.

[86]Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. II, p. 88 ; Diego de Haëdo, Histoire des rois *d'Alger*, p. 102.

مقابل مبلغ كبير والتنازل له عن مرسى بادس[87]. وهكذا انبعثت الدولة الوطاسية من جديد ولكن هل كانت تمتلك مقومات الحياة؟

بدلا من تقويض طموحاته الخليفية والمهدوية عززت هذه المحنة السياسية قناعات السلطان الشريف بأنّ العدوّ الحقيقي هي الدولة العثمانية وليس المملكتين الإيبيريتين. ونتيجة ذلك قرّر التعاون مع هؤلاء للمحافظة على استقلال أراضيه بل توسيعها إن أمكن ذلك.

بدأ السلطان الشريف يعد العدة لاسترجاع زمام المبادرة ابتداء من يونيو 1554 مستفيدا من ظرفية دولية مناسبة إذ كانت كل القوى الكبرى مشغولة بمشاكلها. فاستهل حركته بالانقضاض على منطقة سجلماسة حيث ألقى القبض على أخيه مولاي أحمد وأبنائه لحماية خاصرته قبل أن يتوجه نحو الشمال و دخول فاس إثر وقعة عَقَبَة افحام حيث قُتل أبو حسّون في 12 شتنبر 1554. وعلى عكس ما فعله بعد فتحه الأول كان السلطان شديدا مع أهالي المدينة ونخبهم فقتل أخذا بالشبهة ونفى الكثير منهم وأثقل كاهلهم بالمغارم وألقي القبض على رجالات الطريقة الزروقية وتمّ قتلهم [88].

وبعد فراغه من العمليات العسكرية شرع محمد الشيخ في عملية مركزة واحتكار السلطة في بلاد منقسمة على ذاتها بسبب قرنين من تعدد مراكز السلطة ونزعات التمرد والاستعمار الخارجي. كانت عملية المركزة الجنينية هذه مرتبطة باعتبارات عقائدية وعسكرية ودبلوماسية أكثر من ارتباطها بتحوّلات عرفها المجتمع. وبعبارة أخرى بدأت عملية مركزة واحتكار السلطة لمواجهة التهديدات الخارجية والقوى

---

[87] Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. II, p. 41 et p. 128-156 ; Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 200-202 ; Marmol, *L'Afrique*, t. I, p. 477-478 et t. II, p. 255 ; Diego de Haëdo, Histo*ire des rois d'Alger*, p. 103-104 ;
الجنابي، **البحر الزخّار**، ص338؛ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص23-25؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص30؛ الزياني، **الترجمان المعرب**، ص19.

[88] Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. II, p. 204 et p. 327 ; Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 207-210 ; Marmol, l'*Afrique*, t. I, p. 480 ; George Vadja, « Un recueil de textes historiques judéo-marocains », Hespéris, t. 35, 1948, p. 311-358 et t. 36, p. 139-188 ;
مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص25-27؛ الزياني، **الترجمان المعرب**، ص19-20؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص31.
وهو يطلق على هذه المعركة اسم المسلّمة.

الانفصالية لا للاستجابة لمطالب نخب جديدة. وهو ما يُفسّر أن المجالات الوحيدة التي عرفت نوعا من التجديد والتطوير والعقلنة هي المجالين العقائدي والعسكري.

اختار السلطان الشريف الاستمرارية على الصعيد المؤسساتي. فتمّ اعتماد التنظيم الإداري والقضائي والمراسمي المريني-الوطاسي الذي يعتبر وريث التقاليد المغربية-الأندلسية. أما المجال العسكري فبدأ يعرف تغيّرا نوعيا بفضل الاعتماد التدريجي على التقاليد العسكرية العثمانية والأوروبية. ولما كان الملك عقيم كما يقول المثل السائر انقلب محمد الشيخ على طائفة من قاعدته الجزولية التي ضيق عليها وسعى إلى الحدّ من نفوذها بأكثر من طريقة. كما أنه حاول لتوسيع قاعدة أنصاره استقطاب منْ تبقى من علماء ومشايخ الزروقية وإدماجهم في خدمة الدولة إذ أنهم يدعون إلى طاعة أولي الأمر وعدم الخوض في السياسة[89].

وإذا كانت السياسة الداخلية للشريف بسيطة إلى حدّ كبير ولا تقطع مع التقاليد السياسية للبلاد فإنّ سياسته الخارجية قد بدت أكثر تعقيدا ومتانة في بعض النواحي. وستتأكد هذه الملاحظة لو نظرنا بصورة أقرب إلى الموقف الذي اعتمده السلطان تجاه الدولة العثمانية والقوى الإيبيرية. أشّرت أحداث عام 1554 فقدان شمال البلاد ثم استعادته مفصلية للرؤية الدبلوماسية للسلطان الشريف. فقد تحوّل مجاهد الأمس إلى دبلوماسي محنك يعقد تحالفات جديدة يمكن أن تبدوَ لأول وهلة ضد طبائع الأمور وذلك من أجل المحافظة على نوع من "توازن الرعب" بين القوى الكبرى.

منذ استعادته لمدينة فاس في شتنبر 1554 أعلن السلطان عن نيّته الواضحة في غزو باقي أقطار المغرب الكبير وطرد العثمانيين منه. ولم يكن هذا الأمر إلا ليقع موقعا حسنا في نفوس الإيبيريين الذين كانوا يتحرّكون أيضا في نفس الوجهة. وفي الشهور الأولى من سنة 1555عقد المغرب هدنة مع كل من البرتغال وإسبانيا[90]. وسرعان ما

---

[89]Léon l'Africain, *Description de l'Afrique*, t. I, p. 232-241 ;
ابن عسكر، **دوحة الناشر**، ص79 وص105؛ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص28-29؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص41؛ محمد المنوني، **ورقات عن الحضارة المرينية**، ص79- 165

[90]Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. II, p. 181, p. 220, p. 270 et p. 345 et Portugal, t. V, p. 20.

ضربت القوات المغربية الحصار على مرسى بادس وكان الهدف من ذلك هذه المرة رمي العثمانيين في البحر... ولإحباط المخططات الإيبيرية-المغربية تلقى الريّس صالح إمدادات من اسطنبول وذلك لحماية بادس والاستيلاء على المغرب والحصون الإسبانية. فقامت قواته بضرب حصار على وهران وبجاية تكلل بفتح هذه الأخيرة. لكنّ السلطان العثمان يفضلّ التفاوض مع المغرب. فأرسل سفارة إلى مرّاكش فشلت في مسعاها وهو ما يفسر استعدادات الريّس صالح في أبريل 1556 لافتكاك وهران من آل هابسبورگ وغزو المغرب[91].

تسبّب موت الباي لرباي في نفس السنة في اندلاع عدّة اضطرابات في الولايات المغاربية ممّا أجبر الباب العالي على العودة إلى سياسة المداهنة مع السلطان الشريف. فحلّت بمراكش سفارة جديدة في أوائل عام 1557. كانت المقترحات واضحة وهي سلام شامل ودائم مقابل الاعتراف بالتبعية الإسمية للسلطان العثماني. ألا تعبّر هذه المقترحات عن تطور ملحوظ في موقف سليمان القانوني الذي كان بالأمس القريب يُلقب المهدي بشيخ العرب[92] أي مجرد زعيم قبلي لا أهمية له؟ لم يقبل السلطان الشريف العرض وشعر بالإهانة من هذا "التركي المملوك" وهو سليل النبي. وينسب له بعض الأخباريين هذا الجواب : "سلّم على أمير القوارب سلطانك وقل له إنّ سلطان المغرب لابدّ له أن ينازعك على عمل مصر ويكون قتاله معك عليه إن شاء الله ويأتيك إلى مصر والسّلام"[93]. وإن كان المقام لا يسمح بالبثّ في صحة هذا الخبر فيكفي الإشارة إلى عمق دلالته إذ يُبين في نفس الوقت موقف السلطان من العثمانيين وشرعيتهم وطموحاته السياسية كما كانت تراها نخب ذلك العصر. أمست إذن القطيعة بين القوتين المسلمتين شبه رسمية مما سيتسبب في نشوب صراع أساسه تحديد من ستكون له السيطرة على المنطقة. وكان كل ذلك يصبّ في مصلحة الإيبيريين ولاسيما الإسبان. وهكذا نرى بصورة جلية كيف أنّ السياسة الخارجية للسلطان الزيداني كانت

---

[91]Ibid., p. 263, p. 285 et p. 382 et Angleterre, t. I, p. 22.

[92]Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 115.

[93]مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص31؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص42.

مندرجة في سياسة أوسع نطاقا هي السيطرة على جزء من المتوسط وعلى مسالك التجارة الصحراوية.

انطلق السلطان الشريف مرّة أخرى لغزو تلمسان وملحقاتها مستغلاّ الفوضى السائدة في المنطقة المغاربية التابعة للعثمانيين. ولكنّ هذه المحاولة الأخيرة باءت بالفشل. ويبدو أنّ السلطان سليمان القانوني كان يُزمع من جهته على الاستيلاء على المغرب بالقوّة. لكنّ بعض معاونيه أثنوه عن ذلك وأشاروا عليه بمخطّط أقل كلفة وأكثر فاعلية ألا وهو اغتيال محمد الشيخ. وفعلا أوعز جواسيس الباب العالي إلى بعض أهل الركاب وهم الحرس "التركي" المكلف بحماية السلطان الشريف بقتله مقابل مكافآت مادية ومعنوية معتبرة. وهو ما تمّ أثناء إحدى حركاته في جنوب البلاد وذلك في 23 أكتوبر 1557[94]. لم يؤت اغتيال سلطان المغرب أكله. فقد كانت السلطات العثمانية تتوقع انهيار الدّولة الزيدانية. وهو ما لم يحدث. فقد كانت أسس السلطة حقيقية وأركانها قوية وقابلة للحياة.

تَعَيّن السلطنة الشريفة

استطاع أكبر أبناء المهدي الأحياء مولاي عبدالله [1557-1574] الذي اتّخذ لقب الغالب بالله أن يفرض سلطته على عموم البلاد دون عناء كبير بفضل خبرته في المجالين العسكري والسياسي. وقد كرّس حكمه بصورة كبيرة لبناء وتوطيد مركز قوي للسلطة وإقامة سياسة خارجية حقيقية.

يمكن اعتبار أوّل سنتين من عهده آخر مراحل توطيد الأمر للحكم الزيداني. فقد كان على الغالب بالله أن يواجه التهديد العثماني منذ أيام ملكه الأولى. فبعد القضاء على

---

[94]Diego de Haëdo, *Histoire des rois d'Alger*, p. 125-126 ; Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. II, p. 420 ; Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 211-213 ; Marmol, *L'Afrique*, t. I, p. 481 ; Gaston de Verdun, Inscriptions arabes de Marrakech, p. 83 ;
مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص30؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص43-44.

تمرد الحرس "التركي" الذي اغتال أباه كان عليه أن يجابه تهديدا أشدّ خطورة تمثّل في محاولةٌ غزو قام بها العثمانيون[95].

إذا كان من الصعب الجزم بأن محاولة الغزو هذه قد ولّدت شعورا "وطنيا" لدى جزء كبير من العامة ونخبها فحري بالقول إنها خلقت جبهة موحدة حول السلطان الشريف وذلك لسببين رئيسين. أولهما أن جزءا لا يستهان به من النخب المحلية ولاسيما رجال الدين يدرك أن ضمّ المغرب للدولة للعثمانية يمكن أن يؤثر بشكل كبير على مكناتهم ونفوذهم كما جرى في ولايات المغرب الكبير ومصر والشام وغيرها. وثانيهما هو المعتقد السائد وكلنا يعلم دور المعتقدات في تحريك الكثير من الفاعلين الذي يقول بعدم جواز إمامة السلطان العثماني لأن أصله تركي مملوك ولوجود قرشي شريف هو سلطان المغرب وذلك طبقا لقاعدة عدم جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل. وسيتم استعمال وتطوير هذه الحجج من طرف أحمد المنصور لتعزيز عقيدته الخليفية كما سنراه بالتفصيل.

ولمّا كان السلطان الغالب واثقا من شرعيته ومتأكدا من متانة ملكه ومن تماسك جيشه رفض جميع عروض الباب العالي السياسية مفضّلا المواجهة العسكرية. اخترقت القوات العثمانية الأراضي المغربية في شهر مارس 1558. تعددت المناوشات بين الطريفين إلى أن التقيا في معركة حاسمة في 2 أبريل بوادي اللّبن أحد روافد وادي ورغة. انتصر الجيش المغربي انتصارا ساحقا لم ينج البايلرباي حسن باشا قائد القوات العثمانية إلا بفضل سرعة جواده[96]. ومنذ ذلك الحين لم تدخل القوات العثمانية إلى المغرب بنيّة معلنة في احتلاله.

وبعد إزاحة الخطر العثماني قام الغالب بتدشين سياسة خارجية نشطة تعتمد على ركائز تزيد وضوحا يوما عن يوم. كان الهدف هو استثمار كل ثغرات وعيوب النظام الدولي الناشئ من أجل المحافظة على استقلال السلطنة ووحدة أراضيها أو على

---

[95] الجنابي، **البحر الزخّار**، ص345؛مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص35-36؛ Marmol, *L'Afrique*, t. I, p. 481-482.

[96] Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. II, p. 433 et p. 454-458 ;
الجنابي، **البحر الزخّار**، ص346؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص50.

الأقل أغلبها وذلك قصد ضمان الازدهار الاقتصادي للبلاد وإدماج السلطنة إن أمكن في دائرة الكيانات القوية. إنّ الموقع الجيواستراتيجي الذي تتمتع به البلاد باعتباره ملتقى الطرق التجارية بين الصحراء والبحر المتوسط والمحيط الأطلسي ومنطقة عازلة بين العثمانيين وآل هابسبورگ قد ساعد كثيرا السلطان الشريف وخلفاءه على تجسيد هذه السياسة التي أعطت على وجه التدريج للمغرب التَّعَيُّن[97]. ونعني بالتعيّن تلك الخصوصية الجغرافية والسياسية والدينية والثقافية التي ستطبع من الآن فصاعدا التاريخ الحديث للبلاد وستصبح إذا جاز التعبير ميزتها الأساسية بين الدول الإسلامية. إذ أضحى المغرب في نفس الوقت وحدة انغلاق وانفتاح. فالإنغلاق سياسي وديني إذ تمتّع المغرب باستقلال سياسي تامّ حتى أوائل القرن العشرين وساد المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية والتوجه الصوفي على المعترك الدّيني في البلاد بلا منازع. أمّا الانفتاح فإنه يكمن في قدرة المغرب بأهاليه ونخبه على استقبال مختلف الاسهامات البشرية والمؤسساتية والثقافية والفنية الخارجية وتبنّيها واستيعابها مع السعي إلى إعادة صياغتها ومنحها طابعا محليا إن لم نقل "وطنيا" في آخر المطاف.

سياسة الدوائر الثلاث

اعتمد عبدالله الغالب سياسة يمكن تسميتها بسياسة الدوائر الثلاث. فلمواجهة الهيمنة العثمانية على المنطقة مارس السلطان سياسة مصالحة ومسالمة تجاه القوتين الإيبيريتين وخاصة تجاه اسبانيا. ولمواجهة هذه الأخيرة عقد علاقات ثابتة ودائمة مع انگلترا وفرنسا العدوّان التقليديان لآل هابسبورگ اللذان يعارضان الهيمنة الإسبانية في أوروبا والمحيط الأطلسي. ولخلط أوراق القوى الأوروبية حاول السلطان الشريف انتهاج سياسة تهدئة تجاه العثمانيين وذلك باستئناف علاقات شبه طبيعية معهم.

كان استيلاء العثمانيين على حجر بادس الذي سرعان ما تحوّل إلى وكر للقراصنة وقاعدة أمامية لغزو المغرب أمرا مقلقا لمدريد ومرّاكش. فوقع تقارب بين

[97] هذا المصطلح من اختيار المؤلف ويدلّ على ما به امتياز الشيء عن غيره بحيث لا يشاركه فيه غيره.

العاصمتين. إذ شجّع الغالب بالله الإسبان على الاستيلاء على المرسى وهو ما تمّ في 6 شتنبر 1564. كما أنه خفّف الضغط العسكري المفروض على الحصون البرتغالية ولاسيما مرسى البُريجة [الجديدة حاليا] ليُظهر حسن نواياه[98]. وهذا يكشف بجلاء أنّ الاعتبارات السياسية قد تَغلب على منطق التضامن والحماسة الدينيتين.

بدأت العلاقات مع فرنسا بصورة جيدة إلى حدّ ما. فبعد اتصال ناجح على عهد فرانسوا الأوّل [1515-1547] أرسل أنطوان البُربوني [1555-1562] ملك ناڤارا وفدا إلى مراكش عام 1559. وجاءت هذه السفارة مباشرة بعد توقيع معاهدات كاتو-كمبريزيس التي أوهنت السياسة الأوروبية لفرنسا مما اضطرها للبحث عن شركاء جدد. وقع الطرفان اتفاقية تعهّد فيها ملك ناڤارا بتزويد السلطان الشريف بحرس شخصي وذخائر ومعدّات حربية. ومقابل ذلك كان على الغالب بالله أن يتنازل له عن مرسى القصر الصغير الاستراتيجي الواقع بين طنجة وسبتة. كما نظّم الاتفاق العلائق التجارية بين البلدين وطريقة افتداء الأسرى. وتعكس البنود الأساسية للاتفاق مشاغل السلطان الشريف وحاشيته الذين كانوا مهووسين بفكرة هجوم عثماني أو إيبيري محتمل. وسيكون هذا الهاجس هو أهمّ محرّكات السّياسة الخارجية المغربية طوال القرن السادس عشر. ومع ذلك لم يكن للاتفاق إلا آثارا محدودة ممّا اضطرّ الملك شارل التاسع [1560-1574] تحت تأثير والدته كاترين الميديسية إلى معاودة الاتصال بعبد الله الغالب وذلك بعد سنتين. فحلّ بالمغرب السفير روبير بوردي [Robert Bordet] لغاية محدّدة ألا وهي التفاوض حول احتكار تجارة النحاس والسكر مقابل تزويد المغرب بالسلاح الحديث. ولا شكّ أنّ حرب الأديان التي عصفت بالبلاد لعقود هي ما كان وراء وضع حدّ لهذا المشروع الفرنسي[99].

بعد الانسحاب الفرنسي خلت الساحة المغربية للانگليز الذين كان يتردد عدد غير هيّن من تجارهم ومغامريهم على مختلف مناطق البلاد منذ النصف الأوّل من القرن

[98] Henry de Castries, SIHM, France, t. I, p. 231 et p. 264 et Angleterre, t. II, p. 55 ;
مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص39-42؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص49؛ الزياني، **الترجمان المعرب**، ص25.

[99] Ibid., p. 3-46, p. 170-187, p. 197-205 et p. 746-755.

السادس عشر لأجل ممارسة جميع أنواع التهريب. لكن العلاقات بين البلدين لم تصبح رسمية إلا عندما أرسلت الملكة اليزابيت الأولى [1558-1603] سفارة إلى المغرب تمكنت من التأسيس لروابط متينة نوعا ما تقوم على المصالح المشتركة. فقد وجد السلطان الشريف في انگلترا شريكا تجاريا موثوقا ومعاديا للقوى الإيبيرية كان باستطاعته مدّه بما يحتاج له من الأسلحة الحديثة والعتاد[100].

وقد استغل الغالب بالله أيضا مسألة مسلمي الأندلس باعتبارها دعامة لسياسته الإسبانية وركيزة لسياسته الداخلية. فمنذ العصور الوسطى كانت السلطات المغربية تقدّم الدعم العسكري والسياسي للأندلسيين. ولم تنقطع هذه العناية بعد سقوط غرناطة عام 1492. إذ لجأ عشرات الآلاف من الأندلسيين إلى المغرب ولكنّ الغالبية منهم فضّلوا البقاء في أرض أجدادهم متحمّلين أنواع الاضطهاد لأنهم كانوا يعيشون على أمل الخلاص القادم من المغرب أو من الدولة العثمانية. لذلك أرسلوا عدّة سفارات إلى حكام هاتين السلطنتين التماسا للمساعدة العسكرية. ألهبت وعود ملوك الإسلام حماس الأندلسيين الذين أطلقوا سنة 1568 انتفاضة كبرى في جبال البشرات دوخت القوات الإسبانية. وأمام تأخر وصول المدد توجّه وفد أندلسي إلى المغرب للتأكيد على مطالبهم لكن لا حياة لمن تنادي. وبعد حروب وخطوب تمكّن دون خوان النمساوي أخ ملك اسبانيا من قمع الانتفاضة عام 1570[101].

استفاد عبد الله الغالب من هذه الانتفاضة على أكثر من صعيد. فقد تخلّص من الضغط الإسباني على السواحل المغربية وحصل على دعمهم ضد أي تدخل عثماني ولو إلى حين. لكنّ أهم مكاسبه تجلّى في تمكنه من اقناع السلطات الإسبانية من طرد آلاف الأندلسيين إلى بلاده. إذ كان يُعوّل على خبرة هذه الجماعة في المجالين الاقتصادي والثقافي من أجل إثراء بلاده وبيت ماله كما كان ما يرجو تعبئة طائفة منهم لتكوين

[100]Henry de Castries, SIHM, Angleterre, t. I, p. 62-63 et p. 98-123.

[101]Fernand Braudel, La Méditerranée et le monde médi*terranéen à l’époque de Philippe II*, t. II, p. 524-527 et t. III, p. 195-208 ;

محمد رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر**، ص92-100.

فرقة عسكرية مدربة على غرار الانكشارية[102]. كان الغالب يسعى بهذه العملية إلى ملء الفراغ الذي تركه المرتزقة العثمانيون وذلك قصد ضمان أمنه والحفاظ على السلم الاجتماعي الهش وضمان التوازن بين مختلف مكوّنات جنده. ومهما كان الأمر فإنّ المسألة الأندلسية ستصبح إحدى دعائم شرعية الأشراف الزيدانيين وورقة ضغط هامة سيستخدمها أحمد المنصور طوال فترة حكمه.

من جهتها كانت العلاقات المغربية العثمانية محكومة بعوامل داخلية وأخرى متوسّطية ممّا جعلها متذبذبة لا تستقر على حال. فلتجنّب أي صراع مستقبلي على السلطة دبّر عبد الله الغالب في الأسابيع الأولى من حكمه مجزرة راح ضحيّتها أغلب إخوته الذكور إذ لم ينجُ منهم إلا ثلاثة: أحمد لصغر سنّه وعبد المؤمن وعبد الملك للجوئهما إلى الأراضي العثمانية[103]. وقد حاولت اسطنبول أن تستغلّ الوضع للضغط على العاهل الجديد ممّا أسفر عن تنازله بصورة نهائية عن كل سياسة توسعية نحو الشرق. وسيستمرّ الحال على ما هو عليه حتى مطلع القرن التاسع عشر[104].

ألجأت تقلبات السياسة الدولية الباب العالي إلى التفاوض مع السلطان الشريف. فقد حرمت معاهدة كاتو-كامبريزيس الموقعة سنة 1559 الأسطول العثماني من التحالف الفرنسي. وفي السنة التالية هاجمت القوات الإسبانية السواحل التونسية بشراسة. كما كان قلب الدولة العثمانية يموج بالاضطرابات بسبب المواجهات المتواصلة بين نجلي سليمان القانوني المتطلعين لوراثته. كان العثمانيون إذن في غنى عن فتح جبهة جديدة في المغرب فضلا عن حاجتهم إلى موانئه كي تكون بديلا عن الموانئ الفرنسية[105]. حلّت سفارة في مراكش وانطلقت مفاوضات بين الطرفين. تعهّد سلطان المغرب بدفع جراية سنوية لأخويه اللاجئين ووقف مفاوضاته مع الإسبان واستقبال البوارج

[102]تمّ تجنيد أكثر من 14 ألف أندلسي في الجيش السلطاني.

[103]كما قتل عمّه السلطان المخلوع مولاي أحمد وأبناءه.

[104]Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 217-225 ;

الجنابي، **البحر الزخّار**، ص345-346؛ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص32-33؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص44، ص50، ص59.

[105]Fernand Braudel, La Méditerranée, t. III, p. 97-114 ; Robert Mantran [dir.], Histoire de *l'Empire ottoman*, p. 154et p. 165 ; محمد فريد، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ص246-247.

العثمانية في الموانئ المغربية. ولكنّ عدم الشعور بالأمان دفع الغالب إلى إلغاء هذا الاتفاق سنة 1563 وتجديد الاتصال بالإسبان ومساعدتهم على الاستيلاء على حجر بادس سنة 1564[106]. عندها قرّر السلطان العثماني مساعدة الأميرين اللاجئين على الإطاحة بأخيهما كإجراء انتقامي. ولتحقيق ذلك بعث برسالة إلى البايلرباي حسن باشا يأمره فيها البدء بالاستعداد لغزو المغرب الذي سيبدأ مباشرة بعد الاستيلاء على مالطا[107]. ولكنّ فشل حصار هذه الجزيرة في شتنبر 1565 ووفاة سليمان القانوني بعد ذلك بأشهر قليلة أجّل الهجوم.

عاد الضغط العثماني بقوّةٍ عام 1567. فقد حاول السلطان سليم الثاني [1566-1571] مخاطبة النخب المغربية مباشرةً وذلك في رسالة بعث بها إلى أعيان البلاد داعيا إياهم الخروج على عبد الله الغالب ومبايعة أخيه عبد المؤمن الذي أضحى الوالي العثماني على تلمسان. جاء ردّ السلطان الشريف سريعا ودمويا باغتيال عبد المؤمن[108]. لم يُثن هذا العمل السلطان العثماني عن مواصلة ضغطه. فقد اقترح في شتنبر 1568 تسوية جديدة يقوم بمقتضاها الغالب بالتنازل عن جزء من سلطنته لأخيه عبد الملك وعن جزء آخر للدولة العلية مقابل الصّلح. فكان الرّد سلبيا بطبيعة الحال[109]. وقد زاد الأمور تعقيدا تعيين علّوج علي بايلرباي على ولايات الشمال الافريقي ممّا أعطى نفسا جديدة للوجود العثماني في المنطقة وتراجع نفوذ إسبانيا الغارقة في المستنقعين الأندلسي والهولاندي. ولا شكّ في أنّ الإطاحة بالحفصيين والضمّ النهائي لممالكهم قد أرعب عبد الله الغالب. وهذه الظروف تبين بشكل جلي أن أحد أسباب التخلي عن الأندلسيين أثناء انتفاضتهم هو ضمان الدعم الإسباني للحفاظ على الملك.

أمر السلطان سليم الثاني علّوج علي بالزحف على المغرب صحبة عبد الملك. لكن حدثا دولي الأبعاد أجهض هذا المخطط. ففي 7 أكتوبر 1571 تمّ تدمير الأسطول

---

[106]Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. III, p. 59, p. 86, p. 109-112, p. 116-123 ;
مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص38-39.

[107]MD, 6-971, p. 450 et 6-972, p. 451.

[108]MD, 7-2439, p. 889 ; Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor Sultão de Marrocos, p. 8-11 ; Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 223-224

[109]MD, 7-2884, p. 907-908.

العثماني في ليبانتو وتمّ أسر الأمير عبد الملك مما أجبر العاهل العثماني على الرجوع إلى سياسة أكثر اعتدالا تجاه الشريف فبعث سفارة إلى المغرب في نهاية السنة تحسّنت على إثرها العلاقة بين الطرفين وذلك حتى وفاة عبد الله الغالب[110]. لقد أظهرت الفقرات السابقة كيف حاول العثمانيون بسط نفوذهم على المغرب بشتى الوسائل ولاسيما تشجيع أمراء البيت الزيداني المتطلعين للحكم وهو ما سيدخل المغرب في متاهات الحروب والقلاقل من جديد.

مشكلة التوريث والتدخل الخارجي

ترك الشريف مولاي عبد الله لابنه محمد المتوكّل [1574-1576] سلطنة تنعم بنوع من الرخاء عند وفاته في يناير 1574. فقد نهج على الصعيد الداخلي سياسة جبائية ودينية معتدلة سمحت له بضمان السلم الاجتماعي وانتعاش الحركة التجارية وتشجيع العمارة. وعلى الصعيد الخارجي سمحت السياسة المتوازنة التي تبنّاها من استثمار الوضع الدولي للحفاظ على استقلال البلاد واستقرار الحكم.

لم يتخلّ العثمانيون عن فكرة بسط نفوذهم على المغرب لأنّ ذلك سيمّكنهم من واجهة على المحيط الأطلسي ممّا سيُوفّر فُرصا سياسية واقتصادية جديدة. وكان الأمير مولاي عبد الملك هو حصان طروادة الذي يعوّل الباب العالي عليه لتحقيق مآربه. وكان هذا الأمير في واقع الأمر يجوب أقطار الدولة العثمانية بغير كلل أو ملل منذ عام 1558 مناشدا دعما عسكريا لانتزاع مُلك المغرب[111]. ولكنّ الظروف الدولية كانت غير ملائمة بسبب هزيمة العثمانيين في ليبانتو سنة 1571 وفي تونس سنة 1573.

[110]MD, 14-1572, p. 1068 et 12-665, p. 325 ; Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. III, p. 181-184 ; ابن عسكر، **دوحة الناشر**، ص86.

[111]مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص34، ص39 وص101-102؛الجنابي، **البحر الزخّار**، ص349؛ DM, 7-2461, p. 899 et 7-284, p. 907-908.

ونظرا لفراغ صبره قرّر الأمير الشاب البحث عن العون عند الحكام النصارى وخاصة عند فيليب الثاني. إلا أن هذا الأخير فضل المحافظة على العلاقات الطيبة التي يقيمها مع الغالب رافضا إغراءات المتطلع إلى الملك الزيداني. انظر Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. III, p. 157-165 et p. 181-184.

كانت سنة 1574 سنة صعود نجم الأمير عبد الملك. ففيها توالت أحداث حاسمة اربكت التوازن في المنطقة. فبعد وفاة السلطان الغالب أضحى عبد الملك أكبر أمراء البيت الزيداني والأحق بالتصدر إلى السلطنة وفقا للعرف الذي أرساه جدّه محمد القائم بالله. كما انتصر العثمانيون في معركة حلق الوادي على جيوش شارل الخامس واستولوا بصورة نهائية على إفريقية. كانت الظروف ملائمة إذن للقيام بحملة على المغرب.

بعد أن ضمن دعم السلطان مراد الثالث [1574-1595] شرع مولاي عبد الملك في الإعداد للحملة وجمع أنصاره وأرسل الدعاة إلى المغرب لأنه كان يأمل في استمالة جزء من النخبة المغربية وتشجيع الانشقاقات داخل جيش ابن أخيه. وقد حاول هذا الأخير تدارك الأمر عبثا فاعترف بتبعيته للباب العالي ولكن سبق السيف العدل. فبعد فشل محاولة التقرب من إسطنبول ولّى المتوكّل وجهه شطر القوى المسيحية. إذ وقع اتفاقا جديدا مع الانكليز آملا أن يمدّوه بالعتاد والذخائر واتصل بملك البرتغال سيباستيان [1557-1578] طالبا العون العسكري. وقد حاول هذا الملك المهووس بفكرة الحرب الصليبية أن يستغلّ الوضع للتدخل في المغرب. إذ سرعان ما اقترح على خاله فيليب الثاني [1555-1598] أن يُنظّما حملة مشتركة ضدّ المغرب لاستباق الخطر العثماني. وأمام تردّد عاهل اسبانيا الذي لقبه معاصروه بالملك الحذر قرّر الشاب سيباستيان أن يتحرّك بمفرده في شهر يونيو 1574. لكن هذه المحاولة باءت بالفشل[112].

بدأ المتوكّل يواجه العديد من المشاكل على الصعيد الداخلي ولاسيما تطلّع بعض إخوته إلى الإطاحة به مما أضعف جبهته وأوهن قواه. ففي 1575 مثلا ثار والي مكناس مولاي الناصر الذي لم يتم السيطرة عليه إلا بشقّ الأنفس. كما اغتنمت بعض القبائل الفرصة لإعلان عصيانها والامتناع عن دفع الضرائب وقطع الطرق. كان

---

[112]Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. III, p. 439, Angleterre, t. I, p. 153-172 et France, t. I, p. 339 ;

مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص44-47؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص60-62؛ الجنابي، **البحر الزخّار**، ص349-350؛ الناصري، **الاستقصا**، ج 5، ص58.

الوضع إذن ملائما لتدخل عبد الملك الذي تقوى جانبه بالتحاق أخيه الأصغر مولاي أحمد به قبل أشهر قلائل. وانطلق الأمير من الجزائر على رأس كتيبة من الانكشارية كان عددها يتزايد كلّما توغّل أكثر في الأراضي المغربية في دجنبر 1575. وبعد أشهر من المعارك والمفاوضات والدسائس استطاع الأمير عبد الملك أن يبسط سلطته على أكثر مناطق البلاد بعد أن بويع سلطانا ولقب بالمعتصم بالله [113].

الحرب الصليبية الأخيرة

بعد أن استقرّت له الأمور في معظم أرجاء السلطنة انتهج عبد الملك سياسة دولية نشطة واهتمّ بتحديث الجيش والإدارة اعتمادا على تجربته الطويلة ومشاهداته في البلدان التي أقام فيه. فقد كان عبد الملك الذي يتقن العربية والتركية والإسبانية والبرتغالية والإيطالية عالما بالإدارة وذا معرفة عميقة بأوروبا والدولة العثمانية.

اتصل السلطان بفيليب الثاني رسميا مرّتين ليعبر له عن حسن نواياه ويقترح عليه معاهدة صلح وتجارة. كما أرسل سفارتين متتاليتين إلى هنري الثالث [1574-1589] ملك فرنسا وذلك بغية عقد تحالف اقتصادي وعسكري. ورغم أننا لا نعلم الكثير عن صيغة هذا التحالف المنشود إلا أن تعيين ممثل فرنسي دائم في المغرب سنة 1577 ينمّ عن حسن سير المفاوضات. وقد كانت العلاقات مع انگلترا مستقرة بحكم كونها المزوّد الرئيس بالأسلحة والذخائر إذ قام عبد الملك بتثبيت كل الاتفاقيات والامتيازات التي منحها أسلافه للتجار الانگليز.[114].

كانت علاقة السلطان الشريف بالدولة العثمانية غير واضحة المعالم. ففي الأشهر الأولى من حكمه يبدو حسب الوثائق العثمانية أنه اعترف بسيادة الباب العالي الإسمية

---

[113] الفشتالي، **مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا**، ص32-37 وص196؛ الجنابي، **البحر الزخّار**، ص350؛ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص46-54؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص62-63 وص100؛ الزياني، **الترجمان المعرب**، ص29-31؛

Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. III, p. 349, France, t. I, p. 349 et Angleterre, t. I. p. 178 ; Bautista, «Chronica de la vida y admirables hechos de señor mouley Abdelmelech », Hespéris-Tamuda, t. XXIV, 1986, p. 95-97.

[114] Henry de Castries, SIHM, France, t. I, p. 350 et p. 368-371, Angleterre, t. I, p. 199-250 et p. 236 ; Jacques Caillé, La représentation diplomatique de la France au Maroc, p. 12-13.

على المغرب فضرب السكّة باسم مراد الثالث ودعا له على المنابر وأرسل له هدية ولاء. ولكنّ هذا الحال لم يدم طويلا. إذ لم يكن التفاهم مع العثمانيين في عيني المعتصم إلا مؤقتا لأنه يعرف حق المعرفة أن طموحهم الخفيّ هو الاستيلاء التدريجي على الأراضي المغربية أو على الأقل الأجزاء الشمالية. لذلك كان أوّل ما فعله بعد ترتيب الشؤون الداخلية هو الحفاظ على العلاقات مع القوى الأوروبية بل والسعي إلى عقد تحالفات معها وذلك قصد إحباط المخططات العثمانية. وسرعان ما أثارت سياسة سلطان المغرب الأوروبية حفيظة الباب العالي الذي سعى بوسائل شتى إلى ثنيه عن ربط علائق وطيدة بالنصارى وإقناعه بفتح موانئه بل أراضيه أمام الأسطول والجيوش العثمانية. فهل كانت سلطات اسطنبول تُعدّ العدّة لغزو المغرب من جديد؟ ومهما كان الأمر فإن حدثا ذو أهمية وطبع دوليين هو ما سينقذ البيت الشريف من براثين العثمانيين مرة أخرى. لكن هذا الحدث سيقع في المغرب.

لئن تمكّن عبد الملك المعتصم من السيطرة على سائر أرجاء البلاد في بضعة أشهر والقضاء على قوات ابن أخيه المخلوع فإنه لم يستطع القبض عليه. وهذا ما يشكل خطرا كبيرا خصوصا أن المتوكل يطمح إلى استعادة ملكه. فقد حاول هذا الأخير استمالة بعض القبائل ومشايخ الدين ولما خاب مسعاه قرر اللجوء إلى حجر بادس في 1577طلبا لدعم إيبيري. ويُعّد لجوء الأمراء المغاربة للقوى الأجنبية ولاسيما الإيبيرية طلبا للمؤازرة من ثوابت التاريخ المغربي[115].

فكّرت القوّتان الإيبيريتان جدّيا في مساعدة السلطان المخلوع على استعادة ممتلكاته وذلك مقابل رفع الحصار المضروب على الحصون الإيبيرية والتنازل عن الأراضي الفلاحية المحيطة بها. ولكن سرعان ما فرّقت بينهما اعتبارات استراتيجية. فقد اعتبر فيليب الثاني الراغب في الإشاحة بوجهه عن مشاكل حوض المتوسّط والتركيز على سياسته التوسعية في أوروبا وغيرها أن تحصين المستعمرات المغربية كاف لصدّ أي هجوم عثماني محتمل. وسبب هذا الموقف الفاتر هو اسبانيا في مفاوضات جدّية مع

[115]Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. III, p. 268-269 et p. 312 et Angleterre, t. I, 265-275 et France, t. I, p. 358-359 ; MD 30-425, 30-426, 30-428, 30-490, p. 490-491.

العثمانيين والمغاربة قصد الوصول إلى هدنة طويلة الأمد تضمن بموجبها سلامة أراضيها. ورغم تخلّي خاله عنه قرّر الملك سيباستيان أن يقوم بغزو "استباقي" للمغرب لأنه الطريقة الوحيدة لكبح التقدم "التركي" واستعادة المراسي المغربية وإن أمكن تحقيق ما هو أكبر من ذلك[116].

فضلا عن العوامل النفسية والدينية فإنّ عوامل سياسية واقتصادية وجيهة هي ما دفع الملك الشاب إلى التمسك بمشروعه والزجّ بقواه في مغامرة غير محسومة النتائج. فقد كان الاحتلال العثماني للمغرب سيُلحق أضرارا جسيمة بالتجارة البحرية التي كانت العمود الفقري للاقتصاد البرتغالي. كانت تلك الحركة التجارية مضطربة من قبلُ في المحيط الهندي والبحر الأحمر والخليج العربي بسبب المنافسة العثمانية التي كانت تهدف بدعم من البندقية إلى إحياء طرق التجارة القديمة وإلى فضّ التعاون العسكري الذي بدأت تظهر ملامحه بين البرتغاليين والصفويين حكام فارس[117] . فابتلاع المغرب من طرف الدولة العثمانية كان سيخنق مملكة البرتغال اقتصاديا ويهدد وجودها سياسيا.

واستطاع الملك الشاب أن يُعدّ **"حملته الصليبية"** في جوّ من الحماس والتفاؤل رغم تحفّظ نبلاء مملكته ومعارضة خاله فيليب الثاني. فقد أسفرت المباحثات مع محمد المتوكّل الذي التحق بثغر طنجة في دجنبر 1577على صفقة واضحة لا لبس فيها: استرجاع الملك مقابل التنازل عن كلّ الموانئ المغربية. ويعدّ انشقاق والي بلاد الهبْط عبد الكريم بن تودة في مطلع 1578 وتسليمه مدينة أصيلة إلى قوات سيباستيان قبل التحاقه بسيده في طنجة إشارة قوية على احترام الاتفاق. حاول عبد الملك تدارك الأمر بتقديم عدّة تنازلات لاسيما التخلي عن بعض الأراضي[118]. لقد اعتبر سيباستيان أن كلّ هذه الوقائع والإشارات تدلّ على حسن طالعه وتشجعه على المضي قدما لتحقيق حلمه.

[116]Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. III. p. 225-228, p. 276 et p. 286-291, Angleterre, t. I. p. 163-166, p. 167-174.

[117]صالح أوزبران، **الأتراك العثمانيون والبرتغاليون في الخليج العربي [1534-1581]**، بغداد، 1979.

[118]Henry de Castries, SIHM, France, t. I, p. 462-530 et Espagne, t. III, p. 324-331.

حلّ الملك وجيوشه في أصيلة يوم 12 يونيو 1578. ورغم كل مظاهر الاستعداد والاحترافية كان الجيش البرتغالي يفتقر إلى الكثير من وسائل الإسناد الميدانية والتنسيق بين مختلف وحداته وهو مقبل على "غزو بلاد عازمة على الدفاع عن نفسها"[119]. زد على ذلك غياب عنصر المفاجأة وهو أساسي في كل العمليات الحربية. فعبد الملك المعتصم كان يرصد تحركاتهم منذ شهور ولا تفوته شاردة ولا واردة من أخبارهم. لذلك توفرّ على الوقت الكافي لإعلان الجهاد في سائر أرجاء البلاد وتعبئة الشبكات الجزولية والزرّوقية بغرض تجييش السكان. وبعد مناوشات ومخاطبات التقى الجمعان يوم 4 غشت 1578 في وادي المخازن[120]. كانت هذه المعركة التي يعتبرها فيرنان بروديل "آخر الحملات الصليبية التي قامت بها القوى المسيحية في البحر المتوسّط"[121]أكبر مصيبة في التاريخ السياسي البرتغالي. فقد انتهى حكم آل أڤيس وفقدت البلاد عظمتها واستقلالها. أمّا المغرب فلم يكسب منها إلاّ قوة رمزية كما سنراه في الفصول المقبلة.

وكان من غرائب هذه المعركة سقوط ثلاثة ملوك. فقد قُتل سيباستيان على ساحة الوغى وغرق السلطان المخلوع في الوادي وهو يحاول الفرار ومات السلطان عبد الملك على فراش المرض ورحى الحرب دائرة. لم ينفضّ الناس من ساحة القتال إلا وقد بايعوا الأمير مولاي أحمد الذي اتخذ لقب المنصور. وبذلك كان هو المستفيد الأول من هذه المعركة.

أحمد المنصور الذّهبي وحلم الخلافة

وُلد مولاي أحمد في مدينة فاس سنة 1549 وهو التاريخ الذي توحد فيه المغرب من جديد تحت إمرة والده. وتلقى العلم والمعارف منذ نعومة أظافره عن أشهر علماء وأدباء عصره. وسيبقى حبّ العلم الذي تشرّبه في صباه مرافقا له طيلة حياته. وبعد مقتل والده ونشوب الصراع بين إخوته سنة 1557 توارى الأمير الصغير عن

[119]Ibid., p. 536.

[120]وهو أحد روافد وادي لوكوس ويمر بالقرب من مدينة القصر الكبير.

[121]Fernand Braudel, La Méditerranée, t. III, p. 346.

الأنظار بمعية أمّه في واحات سجلماسة لعدة سنوات قبل أن يلتجأ إلى الدولة العثمانية سنة 1574. وقد كان لمقامه هناك أثر واضح على سيرته إذ تعلّم بعض فنون السياسة العثمانية والإيبيرية واكتسب خبرة في السياسة الدولية والشؤون العسكرية دون أن ينسلخ أبدا عن التقاليد المحلية.

ساعد مولاي أحمد أخاه بكل ما يملك من قوة للوصول إلى الحكم. فشارك في كلّ المعارك المهمة وتفاوض مع بعض القبائل القوية. فكان جزاؤه بعد النصر أن عُيّن وليا للعهد وخليفة للسلطان على فاس وملحقاتها. وبذلك أصبح الشخصية الثانية في الدولة. ولم يدم هذا الوضع طويلا إذ سرعان ما تسارعت الأحداث ووقعت معركة وادي المخازن التي غيرت مصيره ومسيرته بأن أصبح سلطان المغرب وأحد الفاعلين على المستويين الافريقي والمتوسطي لمدة تنيف عن الربع قرن.

أخيرا عرف المغرب ما بين 1578 و1603 فترة طويلة من السلم الاجتماعي والسياسي النسبيين على الصعيدين الداخلي والخارجي الأمر الذي سمح بظهور دولة قوية تسعى إلى احتكار السلطة ومركزتها. فعلى عهد أحمد المنصور أخذ المخزن المغربي شكله الشبه النهائي الذي لم يتغير إلا قليلا حتى بداية القرن العشرين. وقد وضع السلطان الشريف كذلك الأسس العقائدية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية لما سيُصبح إمبراطورية إقليمية متمركزة حول المغرب الأقصى.

لإحكام سيطرته على البلاد والمحافظة على استقلاله وتوسيع نطاق ملكه وتعزيز هيبته وقوته في الساحة الدولية كان لابد للسلطان الشريف من إضفاء الشرعية الدينية والسياسية والتاريخية على حكمه بحيث يصبح وآل بيته مقدسين لدى الخاصة قبل العامة. فاستخدم لهذا الغرض جهازا رمزيا متينا يتطلّب اعتماد منظومة من المعتقدات والمفاهيم والأدوات الخطابية المنتجة للشرعية وعلى مراسم مُعقدة وعلى شارات ملك معبرة.

يبدو أنّ أحمد المنصور استوعب جيدا القواعد المعقّدة للّعبة السياسية المغربية التي تتمثّل في تحقيق توازن مستمرّ بين فاعلي المعترك السياسي-الديني الأساسيين لضمان ولاء الجميع أو على الأقل أكثرية مريحة. كانت الطريقة بسيطة وفعّالة وهي

إحكام القبضة على الفئات الضعيفة بالقوة الردعية واستمالة الفئات التي تتطلب السيطرة عليها تكلفة عالية والتحالف مع الفئات القوية. كان السلطان يُفضّل في الغالب سياسة الجزرة لكن العصا لم تكن بعيدة إذ لم يتردد قط طوال عهده في استعمال القوّة عندما تستوجبها الظروف.

وهكذا حاول أحمد المنصور منذ السنوات الأولى من حكمه فرض الأمن وتحسين المداخيل لأجل تقوية مكانته. وبعبارة أدق كان يسعى إلى احتكار ومركزة السلطة. ولتحقيق هذا الغرض نظم الجيش تنظيما جديدا يمزج التقاليد المحلية بالتقنيات الحديثة وطوّر هيكلا إداريا ذا كفاءة مقبولة واستقطب نخبة ذات أصول وخلفيات متعددة وأنشأ قاعدة اقتصادية صلبة إلى حدّ ما. لقد أولى السلطان الشريف اهتماما خاصا للجيش باعتباره أداة للهيمنة وفرض النظام. فقد أراد بناء جيش حديث على الطراز العثماني-الأوروبي مع المحافظة على تقاليد الفروسية المغربية. ولتسيير شؤون البلاد كان يعتمد على جهاز إداري بسيط ومعقّد في آن واحد يتجه نحو نوع من المركزية تقوم عليه مجموعة محدودة من المستشارين والمساعدين والكتاب والقوّاد. ولمّا كانت النفقات المتعلّقة بحياة البلاط ومجهودات المركزة وتحديث الجيش والسياسة الخارجية تزداد بسرعة كان لا بدّ من توفير مداخيل مستقرة وهامة. فانكبّ المنصور ومعاونوه على إعادة تنظيم الجباية وتشجيع التجارة وخلق نشاط صناعي. ويشكّل مجموع الأشخاص والشبكات والمؤسسات التي تدور في فلك السلطان وتسعى لخدمة مصالحه وتقوية سلطته ما يسمى بالمخزن. وكان بناء مركز قوي لا يسعى فحسب لتوطيد أركان دولة السلطان والمحافظة على استقلال وحدة أراضيه بل كان سيخدم إنشاء خلافة مغربية قويّة وذات نفوذ.

وفيما يتصل بسياسته الخارجية أثبت أحمد المنصور تمرسا حقيقيا. فبفضل قراءة جيدة للوضع المتوسطي والأطلسي عرف السلطان كيف يوظف سياسة الدوائر الثلاث قصد خلق توازن بين كل القوى الموجودة ولاسيما العثمانيين والايبيريين الذين كان يسعى كل منهما إلى بسط نفوذه بطريقة أو بأخرى على المغرب. وهكذا ربط اتصالات ثابتة مع العديد من الدول كانگلترا وهولاندا وفرنسا وفارس وغيرها. كما

أنه ذهب إلى حدّ القيام بدعاية "مهدويّة" مكثفة داخل الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية وبين مُسلمي إسبانيا. وكانت هذه الدعاية مندرجة ضمن سياسة أكثر شمولا تستند إلى فكرة الخلافة ومدفوعة بعوامل اقتصادية وسياسية ودينية: الإمبريالية المنصورية. وقد بلغت هذه الإمبريالية أوجها بالاستيلاء على بلاد السودان وإقامة خلافة غربية. وبعد فراغه من أمر السودان تحوّل نظر السلطان نحو الأطلسي. فبقي مشروع غزو الأندلس والهند والقارة الأمريكية بالاتفاق مع ملكة انكلترا إليزابيث الأولى حلما كبيرا لم يستطع السلطان تحقيقه.

والحاصل أن العمل السياسي لأحمد المنصور الذّهبي يظهر وجود رغبة حقيقية في تأسيس دولة سلطانية شرعية ومركزية ومستقلة تطمح إلى التوسع المستمر اعتمادا على عقيدة الخلافة كما فعل الفاطميون والأمويون والموحّدون والمرينيون. وهو ما أسميناه بالمشروع الثلاثي الأبعاد. فما هو إذن معنى ومبنى هذا المشروع؟ إنّ طرح هذا السؤال المحوري يجرّنا إلى طرح أسئلة أخرى لا تقل أهمية إذ تتعلق بمختلف مكوناته. ويمكن إجمالها كالتالي: ما هي خصوصية الدعائم العقدية التي تبنّاها المنصور؟ ما هي المصادر العقدية والفقهية والتاريخية التي اعتمد عليها لتكريس عقيدة الخلافة؟ كيف انعكست هذه العقيدة على المراسم السلطانية وشارات الملك وعلى حياة البلاط؟ ماهي الوسائل التي استعملها لإعادة تنظيم المخزن وإحكام القبضة على المجال المغربي؟ إلى أي مدى يمكن اعتبار التنظيم العسكري مدخلا جيدا لفهم إعادة تنظيم المخزن؟ ما هي التدابير المالية التي اتّخذت لدعم وتمويل مشاريع السلطان؟ كيف تمّ التعامل مع مشكلة التوريث وانتقال السلطة التي لغّمت تاريخ البيت الحاكم منذ ظهوره؟ ما هي الإستراتيجية التي اتّكل عليها المغرب لتبوء مكانة معتبرة في النظام العالمي الناشئ؟ ما هي الخطط التي تمّ وضعها للحدّ من المطامع العثمانية والإسبانية في المغرب؟ ماذا كانت فائدة ربط علاقات مع البلدان البروتستانتية ولاسيما انكلترا؟ هل كانت المحافظة على استقلال المغرب وقوّته تستوجب فعلا الاستيلاء على أراض جديدة؟ ما هي الدوافع الحقيقية وراء تبني سياسة صحراوية نشطة وغزو السودان؟ ألم يكن هذا نتيجة لسياسة توسعية حقيقية تحت ستار حلم توحيد المسلمين

تحت راية الخلافة؟ إنّ الغرض من هذا الكتاب هو محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة بالاستناد إلى أهم المصادر العربية والأوروبية المتوفرة وهي مصادر ينبغي إبداء بعض الملاحظات في شأنها[122].

كلمة عن المصادر

علينا أن نقول بادئ ذي بدء إنّ المصادر تبقى نادرة ويبقى استثمارها محدودا على الرغم من تنوّعها. إنّ المخطوطات التي نجت من تقلّبات الزمن توجد متناثرة بين مواد أرشيفية في المغرب واسبانيا وتركيا وبريطانيا وغيرها. توجد هذه المخطوطات الصادر أغلبها عن ديوان الإنشاء الزيداني في وضع سيّء على العموم. فقد تمّت المحافظة عليها خاصة فيما يتعلّق بتلك الموجودة في المغرب لقيمتها التاريخية إذ كانت تستعمل كمادة تعليمية في حلقات تلقين العربية وفن الترسّل. لذلك لمزاياها اللغوية لا قام النساخ بشطب المعطيات المرجعية كأسماء الشخصيات والأماكن والتواريخ والمفردات التقنية وغيرها لمدّ الطّلاب بنصوص نموذجية يسهل حفظها واستعمالها. وهو ما يجعل الكثير من هذه الوثائق غير قابلة للاستخدام في بحثٍ تاريخي اللّهم عن الأدب واللّغة. كما أن أغلب الوثائق التي وصلتنا متّصلة بالمجالات السياسية والعسكرية والدبلوماسية لأنّ مستواه اللغوي جيّد جدّا في غالب الأحيان. أمّا الوثائق التي كانت تُعتبر أقل جمالية من قبيل سجلاّت الضرائب والإحصاءات وممتلكات الوقف وغيرها فقد ضاع أكثرها للأسف. هذا ومن نافلة القول الإشارة إلى

[122] للتعريف بهذه المصادر أنظر مثلا محمد حجي، **الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين**، الرباط، 1976، جزآن؛ Évariste Lévi-Provençal, Les historiens des Chorfas, Paris, 1925 ; Jacqueton Gilbert, Benoit Fernand et Jean Babelon, « Les sources inédites de l’histoire du Maroc. 1re série : la dynastie saadienne », *Bibliothèque de l’École des chartes*, vol. 67, 1906, p. 120-124, vol. 68, 1907, p. 608-612, vol. 69, 1908, p. 448-452, vol. 71, 1910, p. 384-388, vol. 74, 1913, p. 404-405, vol. 75, 1914, p. 129-130, vol. 79, p. 460-463, vol. 82, 1921, p. 196-198, vol. 97, 1936, p. 164-167 et vol. 98, 1937, p. 170-173 ; Henri Labouret, « Les sources Inédites de l’Histoire du Maroc », Africa : Journal of the International African Institute, vol. 10, nº 4, 1937, p. 497. Voir également les introductions critiques des sources éditées.

أن المغرب رغم الاحتكاك بالقوى الأوروبية لم يحدث إدارة لحفظ الوثائق الرسمية حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

رغم أن المصادر المتوفرة ذات أصول مختلفة فهي متكاملة إلى حدّ كبير ومعاصرة في أغلبها للأحداث. تشكل كتب التاريخ والسير والمناقب ومجاميع الفتاوى والشعر والأدب ومجموعات الوثائق الصادرة عن ديوان الإنشاء السلطاني أهمّ المصادر المغربية. وباستثناء التاريخ الفاسي المجهول المُؤلّف فإنّ هذه المصادر جمعها مقربون من المخزن إن لم يكن أحد أعيانه وأشهرهم عبد العزيز الفشتالي [ت1621]. ويكشف تحليل هذه المصادر عن محدوديتها. فأغلب المؤلفين يكتبون بأسلوب غير شخصي يهدف إلى إبراز المقدرة اللغوية أو إلى بناء نموذج مثالي لا إلى مدّ القارئ أو المتلقي بالمعلومات. كما أنهم لا يُظهرون إلا القليل من عقليتهم وطريقة تفكيرهم أو آرائهم. زد على ذلك أن الكثير من النصوص ما هي إلا إعادة توظيف لنصوص عباسية أو أندلسية تمّ تغيير الأسماء والمواضع وبعض الصيغ. ولكنّ المقابلة بين المصادر المغربية ومثيلاتها الأوروبية والعثمانية تكشف أنّه على الرغم من حجب بعض التفاصيل أو تعويمها في نثر مسجّع أو إهمالها فإنّ رواية الأحداث والوقائع السياسية لا تحيد كثيرا عن الحقيقة[123]. وقد بدلنا أقصى جهد للاستفادة من كلّ الإشارات والتفاصيل التي توفرها لنا هذه الوثائق مهما بدت تافهة للوهلة الأولى.

تتألف المصادر الأوروبية من رسائل وتقارير ومذكرات كتبها سفراء أو تجار أو جواسيس أو مرتزقة أو أسرى أو رهائن تواجدوا في المغرب في الفترة التي تهمّنا. ومن البديهي أن يتبنى هؤلاء وجهة نظر أوروبية حول سلوك السلطات الشريفة والمجتمع المغربي تشوبها في الكثير من الأحيان على أحكام مسبقة. ومع ذلك فإنها تلقي ضوءً كاشفا على طائفة لا يستهان بها من الأحداث وتعرف بمجموعة من المؤسسات والأشخاص أغفلتها عن قصد أو غير قصد المصادر المحلية. ويمكن القول إنّنا لا نستطيع تفكيك وإعادة بناء تاريخ هذه الفترة دون الاعتماد على المصادر الأوروبية. أمّا المصادر العثمانية فتتألف من مراسلات رسمية وكتب تاريخ وتراجم.

[123] سنحاول كذلك استغلال النقوش الموجودة على المسكوكات وشواهد القبور وبعض المعالم على قلتها.

وهي لا تصلح إلا قليلا لدراسة الوضع الداخلي في السلطنة الشريفة. ولكن فائدتها تظهر بطبيعة الحال عند دراسة العلاقات العثمانية المغربية.

وبصرف النظر عن الطابع الذاتي واللاشخصي للمصادر ودرجة صدق المؤلّفين فإنّ المشكل الحقيقي الذي يواجه الباحث هو مواضيعها التي تُركّز عامة على البعد الحدثي وبنية السلطة المركزية والعلاقات الخارجية أي تركّز على ما يتّصل بالتاريخ السياسي. فحتى مجاميع الفتاوى ومصنفات الفقهاء التي كان من الممكن أن تعكس مثلما هو الأمر في حقب أخرى بعض ملامح التاريخ الاجتماعي وتاريخ العقليات ليست في الواقع إلا مدونات مناقبية تصف عَالَما مثاليا ينبغي أن يكون أكثر ممّا تعكس الوضع الحقيقي. ورغم إمكانية دراسة بعض النقاط التفصيلية فإنها تُعبّر في الغالب بطريقة أو بأخرى عن وجهة نظر النخبة الدينية.

أمّا الوثائق الخاصة والعدلية والوقفية والاقتصادية فلم يتمّ المحافظة عليها بصورة نسقية إلا في وقت متأخّر وفي المدن الكبرى فحسب. فهي لا تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي لسائر أرجاء البلاد التي كان أكثر من تسعين في المائة يقطنون في البادية زيادة على كونها لا تمثل إلا رؤية فئة اجتماعية محدودة كما أسلفنا. ولذلك فإنّ دراسة التاريخ الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي فضلا عن تاريخ العقليات لا يمكن أن تكون في الوضع الحالي لمعارفنا إلا جزئية وغير مكتملة. وقد أظهرت المحاولات القليلة التي قام بها بعض الباحثين محدوديتها. فعلى سبيل المثال تراوح عدد سكان المغرب من دراسة إلى أخرى ما بين المليون والستة ملايين نسمة. أمّا التاريخ الاقتصادي فإنه يقتصر على مدينة فاس حيث توفرت مجموعة لابأس بها من الوثائق[124].

إنّ طبيعة المصادر ومضمونها هو ما يُحدّد إذن طريقة تناول الموضوع. فكتابة تاريخ المغرب على عهد أحمد المنصور تقتضي أوّلا كتابة التاريخ السياسي لهذه الفترة. ولكنّ السياسي "ليس بالضرورة سطحي" كما يقول مارك بلوك. ويُفسّر هذا الأخير التاريخ السياسي بأنه "تاريخ يُركّز بطريقة مشروعة على تطوّر نظم الحكم

[124] محمد مزّين، **فاس وباديتها. مساهمة في تاريخ المغرب السعدي**، الرباط،1986، جزآن.

ومصير الجماعات [...] ليكون بصورة تامّة في مستوى مهمته ويسعى إلى أن يفهم من الداخل الأحداث التي اختار دراستها"[125].

ولتفكيك وتحليل المشروع الثلاثي الأبعاد الذي تبناه السلطان الشريف سنقسّم دارستنا إلى ثلاثة أبواب رئيسة. سيخصص أولها إلى تحليل جهاز الشرعنة الذي وضعه أحمد المنصور وأتباعه وهو الجهاز الذي كانت دعاماته الأساسية هي الخطاب بمختلف أشكاله وشارات الملك و المراسم. وسنبيّن في هذا القسم أنّ اعتماد العقيدة الخليفية كان يهدف إلى جعل السلطان مركز الجذب المثالي للسلطنة بحيث يكون قلب المجتمع و فوقه في آن واحد ويسعى إلى إخراج المغرب من دائرة النفوذ الأجنبي وتبرير مطامح حاكمه التوسعية.

إنّ جعل مؤسسة السلطان الشريف قطب رحى المغرب كان يعني اعتماد سياسة احتكارية ومركزية. وسيمكننا الباب الثاني من توصيف صيرورة مأسسة السلطنة الشريفة وذلك عبر دراسة مختلف دواليب المخزن. وسنجتهد كي نُخرج إلى النور المجهودات التي بذلها السلطان ومساعدوه لجعل الجهاز الإداري والنظام المالي أكثر فاعلية ووضع حدّ لمشكلة التوريث.

وستكون السياسة الخارجية هي موضوع الباب الثالث. وسننكبّ في هذا القسم على مناقشة السياسة الواقعية للمنصور تلك السياسة التي كان الهدف منها هو ضمان استقلال ممالكه وصون مصالحه. فمن خلال لعبه على التنافس الإسباني العثماني ضمن المنصور في بادئ الأمر ملكه إزاء الباب العالي وبعد ذلك ابتعد عن إسبانيا عبر التقرب من البلدان البروتستانتية وذلك بهدف تحييد فيليب الثاني وحتى يستطيع الشروع في غزواته الصحراوية. وعندما صار خارج تأثير أعدائه أراد إشباع طموحاته التوسعية وذلك بالاستيلاء على السودان الغربي والحلم بفتح الأندلس من جديد بل وغزو القارة الأمريكية.

[125]Marc Bloch, « La vicende politiche dell'Italia medievale », *Mélanges d'histoire sociale*, nº 6, 1944, p. 120.

البـاب الأوّل

هـاجس الـخـلافـة

يعرف الجميع أنّ نظام الحكم الملكي يستند في كثير من الأحيان على مبدأ باطني. ولا تخرج الحضارة الإسلامية عن هذه القاعدة. فالمُلك يعني خدمة الله ونبيه والأمة الإسلامية. ورغم أنّ الدولة الإسلامية قد عرفت أشكالا عدّة للحكم فإن مؤسسة الخلافة ذلك الملك ذو الطابع الكوني تبقى في المخيال الإسلامي مؤسسة يقع تمثّلها في زمن نبوي بل إلهي. فإقامة الخلافة الراشدة أو إحياؤها تعني الانخراط في هذا المنظور الإلهي باعتباره بحثا دؤوبا عن "هذا العصر الذهبي الذي كان سمة زمن النبي وصحابته والخلفاء الراشدين"[126]. وهكذا أصبحت مؤسسة الخلافة "وعاءً" سياسيا وعقديا يستطيع أي مشروع سياسي أن يجد فيها ما يُشَرعِن مسلكه.

وعلى غرار الأمويين في الأندلس والفاطميين والموحّدين والمرينيين اغترف البيت الزيداني من هذا الوعاء ما ساعده على شرعنة سلطته وإضفاء القداسة على مشروعه السياسي وذلك لأنّ "السلطة لا تمارس على الأشخاص والأشياء إلا إذا تمّ الالتجاء إضافة إلى القوة الردعية إلى أدوات رمزية وإلى المخيال"[127] . وكانت الادعاءات المهدوية لأوائل سلاطين السلالة الحاكمة متساوقة مع ادّعاءاتهم الخليفية. وعلى عهد محمد الشيخ المهدي[1543-1557] بدأت العقيدة الخليفية في التبلور.

تأتي ألقاب هذا السلطان وعمله السياسي والعسكري والدبلوماسي لتأكيد هذه الفرضية. فينضاف إلى لقبه الانتظاري [messianique] المهدي لقبا أمير المؤمنين والإمام. ويندرج إصرار السلطان الشريف على غزو تلمسان وملحقاتها وصراعه السياسي ضدّ سليمان القانوني [1520-1566] في هذا السياق. كان للعقيدة الخليفية لمحمد الشيخ ثلاث وظائف هي إضفاء الشرعية على سلطته داخل المغرب وأن تكون بمثابة

[126] Louis Gardet, La cité musulmane vie sociale et politique, p. 24.
[127] Georges Ballandier, Le détour. Pouvoir et modernité, p. 88.

الدرع الواقي ضد المطامح العثمانية وأن تُسنِد سياسته التوسعية. ومع ذلك يبقى جهاز الشرعنة الثلاثي الأبعاد الذي أوجده السلطان محمد الشيخ واعتمده خلفاؤه المباشرون جهازا جنينيا وغير مفصل. ولن تتمّ بلورة جهاز الشرعنة هذا إلاّ على عهد ابنه أحمد المنصور وذلك بالتمركز حول خطابٍ متينٍ يعتمد على ركائز ثابتة في أغلبها.

إنّ الجهاز الخطابي الذي اعتمده السلطان الشريف أحمد المنصور هو لغة ذات حوامل متعددة ومنطلقة من نفس المسلّمة التي هي الخلافة. وسيقوم جهاز الدعاية السلطاني بإنتاج المعنى متمحورا حول هذه " المسلّمة-المؤسسة". وفي سبيل هذه الغاية تمّ وضع نظام كامل من التمثلات كما تمّ تجييش العديد من الموضوعات "التقديسية" وذلك لإبراز المطامع الخليفية للسلطان. كان الخطاب والرموز والشارات والمراسم هي الأسس المفضّلة لإضفاء الشرعية على سلطة المنصور وإبراز قوّتها. وهكذا تمّ الالتجاء ببراعة إلى الكثير من المقولات والمفاهيم المستمدة من الثقافة الإسلامية بُغية التأثير في مخيلة أكبر عدد من الناس. فكلّ حامل من حوامل الشرعية يحدّد في ذاته طبيعة متلقي الرسالة السلطانية. وإذا كانت الحوامل المكتوبة قد تمّ تداولها من طرف النخب ولفائدتها فإنّ حوامل أخرى مثل الهندسة المعمارية والسكّة وخطب الجمعة والمناسبات الاحتفالية كانت تتوجّه إلى "عامة" الناس وذلك لِسَنّ قراءة محددة للعالم ونظامه.

الفصـل الأول:

احتكـار الإرث النبـوي

يستدعي خطاب الشرعنة الذي وضعه السلطان الشريف والنخب المرتبطة بالمخزن كما قلنا شبكة من التمثلات الأسطورية والتاريخية المستمدة أساسا من الثقافة الإسلامية والتي تعكس بعض التجارب التاريخية والثقافية التي مرت بها الأمم الاسلامية وتطلعات النخب السياسية-الدينية. وتندرج هذه التمثلات في تصوّر غائي [téléologique] قادر على "التأثير بذاته على الأشخاص والأشياء"[128]. وهكذا كان خطاب الشرعنة السلطاني يهدف إلى أن يكون في نفس الوقت أداة تنظيم ودمج بحيث يستطيع أعضاء النخبة ولاسيما الفقهاء والصّلحاء أن يستوعبوه ويتقبلوه بسهولة نسبية لأنه يوافق بشكل عام ثقافتهم وتمثلاتهم ممّا يسهل نشره بين عامّة الناس عن وعي أو غير وعي. ولتحقيق هذا الغرض كان لابد من انتاج ترسانة من المفاهيم والرموز والصور تجعل من المشروع السلطاني وريث القرون الاسلامية الأولى أو ما يصطلح عليه بعهد السلف الصالح الذي يعتبر خير العهود على الاطلاق في المخيال الاسلامي. وسنرى في هذا الفصل كيف سيتم تشييد "نسب" متصل بين السلطان وبين الماسكين بهذه الشرعية الكلية ولاسيما النبي محمد بشتى الطرق المتاحة والمقبولة عند الخاص والعام.

النسب المتعالي و تكريس الشرف

كانت عملية البحث عن عمق سلالي وسيلة لا مهرب منها لإنشاء علاقة شرعنة بالزمن الذهبي للإسلام. وكان أحد موضوعات الدعاية الزيدانية منذ ظهورها هو ادّعاء الشرف أي ادعاء نسب مقدّس. يزعم السلاطين الزيدانيون مثل أغلب أشراف المغرب الانحدار من ذرّية الحسن [ت670] سبط النبي من ابنته فاطمة [ت633]

[128]Georges Balandier, Anthropologie politique, p. 42.

وابن عمه علي [ت661] الخليفة الرابع ومن هنا جاء لقب الشريف الحسني الذي يحملونه في أغلب الوثائق الرسمية[129]. وللتمكين لهذه المزاعم سرعان ما قام الحكام الزيدانيون بنشر شجرة نسبٍ ووضعوا عدّة روايات تتصل بأصل سلفهم وباستقرارهم في واحات الجنوب المغربي.

وحسب هذه الروايات فإنّ الأشراف الزيدانيين يعودون بأصولهم إلى قرية يَنبُع في الحجاز حيث استقرت طائفة من ذرية عليّ في العهد العباسي. أمّا استقرارهم في المغرب فيعود إلى القرن الرابع عشر تقريبا. وتُخبرنا رواية لا شكّ في طابعها الأسطوري أنّ سكان الواحات الصحراوية في دَرْعة كانوا قد أزمعوا على الحجّ بعد سنوات عجاف. وفضلا عن الطابع الديني المحض لهذه الرحلة فقد كانوا يأملون في إقناع أحد أسباط النبي بمصاحبتهم والإقامة بينهم حتى تحلّ عليهم البركة النبوية. وكان أن قبل زيدان بن أحمد أحد أشراف يَنبع عرض الحجّاج المغاربة[130]. واستقر هذا الشريف في منطقة درعة حيث أنشأ بنوه الذين تمتّعوا بهيبة عظيمة زاويةً تُسمّى زاوية الأشراف[131]. والجدير بالذكر أن هذه الرواية نفسها سيتم تبنيها فيما بعد من طرف السلالة العلوية التي تحكم المغرب منذ 1668.

ودون الطّعن في الأصل الشريف لأوائل السلاطين الزيدانيين وهو في نظرنا حقيقة اجتماعية أكثر منه حقيقة تاريخية وجد بعض أخباريّ النصف الأوّل من القرن السادس عشر صعوبة في التحديد الدقيق لنسب هذه السلالة. فحسب مرمول [Marmol] فإنّ محمدا القائم [1510-1517] مؤسس الأسرة ينحدر من نقيب الأشراف محمد بن علي الجوطي الذي حكم فاسا فترة قصيرة عقب اغتيال آخر السلاطين المرينيين سنة 1465. وحسب نفس المؤلف فإنّ القائم قد يكون سليل رجل يُسمّى أبو الحجّاج وهو أحد المرابطين المجاهدين بنواحي القيروان[132]. وسيزعم

[129]Henri de Castries, SIHM, t. II, p. 495-497. ; Marmol, *L'Afrique*, t. I, p. 443 ; Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 5.

[130]الإفراني، **نزهة الحادي**، ص5-6؛ الزياني، **الترجمان المعرب**، ص11؛ الناصري، **الاستقصا**، ج 5، ص3.

[131]Marmol, *L'Afrique*, t. I. p. 443.

[132]Ibid., p. 443-444.

بعض المؤلفين فيما بعد وخصوصا في القرن السابع عشر أنّ الأسرة الزيدانية تنحدر من العباس عمّ النبي والجد الأعلى للخلفاء العباسيين [750-1258][133]. ومهما كان الشك الذي يحوم حول النسب الصريح لهذا البيت فلا مصدر من المصادر التي بحوزتنا يطعن في النسب الشريف للزيدانيين. وأخيرا فقد يكون من المهم الإشارة إلى أنّ السلالة الوطّاسية المنافسة للزيدانيين وكذلك العثمانيين الذين كانوا على علم بطموح سلاطين بني زيدان لم يحاولوا الطعن أبدا في أصلهم الشريف. ولا يمكن لهذا الصمت إلا أن يقويّ ادّعاءات القائم بأمر الله وذرّيته من بعده.

لم يتأخّر أوائل السلاطين الزيدانيين خاصة محمد الشيخ المهدي في تبيين الأمور وفي رفع اللّبس الذي يلفّ النسب الدقيق للأسرة. فبعد استنفاد الطموحات المهدوية قام محمد الشيخ بتركيز الأنظار شيئا فشيئا على الجهاد والنسب الشريف. ومن المرجّح أنّ أوّل شجرة نسب عائلية قد تم وضعها على عهد هذا السلطان ليقع تداولها في المغرب بل في الولايات العثمانية. ونجد في إحدى الحوليّات العثمانية الموضوعة بالعربية أقدم شجرة نسب للبيت الزيداني[134].

تنخرط هذه الصياغة النسبية في روح العصر وتشكّل رهانا سياسيا كبيرا إذ يترتّب عليها بعض المطالب المتصلة بالحقوق والمكانة والسلطة. ويكفي أن نغوص في تاريخ المغرب أو أن نقوم بجولة في حوض المتوسط للوقوف على مدى انتشار هذه الصياغة السلالية ولملاحظة أنّ البحث عن عمق نسبي كان ركيزة لا مندوحة عنها للبحث عن الشرعية من طرف كلّ حكام حوض البحر المتوسط من مسلمين ونصارى.

كان البيت الإدريسي هو من دشن استعمال النسب في تاريخ المغرب الاسلامي[135]. وبعدهم لم تتخلّ الأسر الحاكمة عن الارتباط بنسب عربي بل بنسب شريف. ففضلا عن المكانة الرمزية التي يعطيها هذا النسب فقد يكون حجة شرعية يمكن استعمالها

[133] القادري، **نشر المثاني**، ج 1، ص98.

[134] الجنابي، **البحر الزخّار**، ص339.

[135] Abdelahad Sebti, Aristocratie citadine, pouvoir et discours savant au Maroc précolonial. Contribution à la relecture de la littérature généalogique fassie [XV^{e}-début du XX^{e} siècle], p. 50.

لتحقيق مآرب سياسية كما سنرى. كان الأمير المرابطي يوسف بن تاشفين المنتمي إلى قبيلة صنهاجة قد استغل ما يقول به بعض الأخباريين من انحدار صنهاجة من قبيلة حمير ليستثمره وليدّعي هو نفسه النسب العربي لكن دون أن يبلغ ادعاء النسب الشريف[136]. وقد ذهب محمد بن تومرت مهدي الموحدين إلى أبعد من ذلك عندما انتهك محرّما حقيقيا بإبراز أصله الشريف رغم انتمائه إلى إحدى القبائل المصمودية[137]. وعمل خلفه ومريده عبد المؤمن بن علي المنحدر من قبيلة گومية على نفس المنوال وذلك بإشاعة شجرتي نسب مختلفتين خدمةً لمخططاته. وإذا كانت وظيفة النسب الشريف واضحة وهي إسناد الطموحات الخليفية للموحدين فإنّ النسب القيسي كان يهدف إلى بناء تحالفات مع القبائل العربية التي استقرت منذ زمن قريب في الغرب الاسلامي ومع بعض القبائل المحلية التي تدعي الانتساب إلى نفس الأصل الأسطوري[138]. كما سعى المرينيون المنتمون إلى إحدى فصائل زناتة أن ينتسبوا في بعض الفترات إلى العرب بل إلى الأشراف[139]. أمّا الوطاسيون فكانوا هم السلالة الوحيدة التي سعت فقط إلى الارتباط بالمرابطين[140].

وإذا كان العثمانيون في فترة أولى قد حاولوا تبرير سلطتهم وتحركاتهم السياسية-العسكرية بما لهم من قوة السلاح بشكل حصري فإنهم حاولوا في فترة ثانية أن يضعوا أسسا عقائدية ولاسيما موضوع النسب. وقد ركزوا في النصف الأول من القرن الخامس عشر على نسبهم التركي وتحديدا على النسب الغُزّي وذلك لأنهم كانوا يتحرّكون داخل مجال ذي أغلبية تركمانية. بل كانوا يدّعون "فضلا عن ذلك أسمى الأنساب الغُزّية بادّعاء الانتماء إلى قايي الابن البكر لأكبر أولاد أوغوزّ خان البطل الأسطوري لهذا الشعب والأب المؤسس الذي ترجع إليه القبائل الأربع والعشرون

[136]مجهول، **الحلل الموشية**، ص17-19.

[137]البيذق [أبوبكر الصنهاجي]، **المقتبس من كتاب الأنساب**، ص12-13؛ ابن القطان، **نظم الجمان في ترتيب ما قد سلف من أخبار الزمان**، ص87-88؛ مجهول، **الحلل الموشية**، ص103.

[138]Maribel Fierro, « Las genealogías de ‘Abd al-Mu’min, primer califa almohade », al-Qantara, nº XXIV, 2003, 77-107.

[139]ابن مرزوق، **المسند الصحيح الأحسن في مآثر مولانا أبي الحسن**، ص107-110؛ ابن الأحمر، **روضة النسرين في دولة بني مرين**، ص17.

[140]Ibn Kaldûn, Histoire des Berbères, t. IV, 134-135.

المكوّنة له"[141]. لم يكن هذا الاختيار اعتباطيا وجاء في سياق تاريخي خاص أحسن أحد المؤرخين توضيحه[142].

ويمكن ملاحظة نفس الظاهرة عند مختلف العائلات المالكة الأوروبية التي سعت جاهدةً إلى نحت أفضل السلاسل النسبية الممكنة لخدمة مطامحها وتبرير ادعاءاتها. فللبرهنة على قدمهم وأفضليتهم على سائر العائلات المالكة الأوروبية قام آل هابسبورگ منذ حكم ماكسيمليان الأوّل [1493-1519] بوضع جدول سلالي "كوني" يتداخل فيه الأصل الكتابي أي نسل نوح عن طريق يافث مع الأصل الطروادي أي نسل أينيياس. كان إذن آل هابسبورگ يرغبون في نسب مزدوج فهم ينتسبون في نفس الوقت إلى القياصرة وإلى أنبياء العهد القديم لتقوية نفوذهم الديني والسياسي في أوروبا والعالم الجديد[143].

اعتمد بيت الڤالوَا خاصة على عهد شارل الثامن [1483-1498] نفس النهج لتعزيز مكانة فرنسا "الابنة البكر للكنيسة". فبالتوازي مع اعتماد نسب كتابي وطروادي كان ملوك فرنسا يُشيعون بين الناس كونهم ينحدرون رأسا من كلوفيس وشارلمان أشهر ملوك الفرنجة[144] كما أنهم كانوا يدعون الانتساب إلى النّبي داوود[145].

ومن جهتهم جرى الانگليز مجرا آخر. فقد استعمل هنري الثامن [1509-1547] النسب كسلاح لإظهار استقلاله السياسي والديني عن روما والممالك المسيحية القارية. فهو يزعم أنّ التاج الانگليزي يتمتّع بالهيبة الإمبراطورية باعتباره من نسل الملك الأسطوري آرثر الذي كان هو نفسه من سلالة الإمبراطور المسيحي قسطنطين

[141]Gilles Veinstein, Histoire turque et ottomane, p. 800. Disponible sur <www.college-de france.fr/media/his_tur/UPL31711 _veinstein.pdf>.

[142]Ibid., p. 799-804. Voir aussi Irène Beldiceanu, « Les débuts : Osmân et Orkhân », Robert Mantran [dir.], *Histoire de l'Empire ottoman*, p. 29.

[143]Marie Tanner, The Last Descendant of Aeneas, New Haven, London, 1993.

[144]Alexandre Y. Haran, Le lys et le globe : messianisme dynastique et rêve impérial en France au XVI^e et XVII^e siècle, p. 192-193 ; Voir aussi Jacques Krynen, Idéal du prince et pouvoir royal en France à la fin du Moyen Age [1380-1440], Paris, 1981.

[145]Le Marquis de la Franquerie, Ascendances davidiques des Rois de France et leur parente, Vailly-sur-Sauldre, 1984.

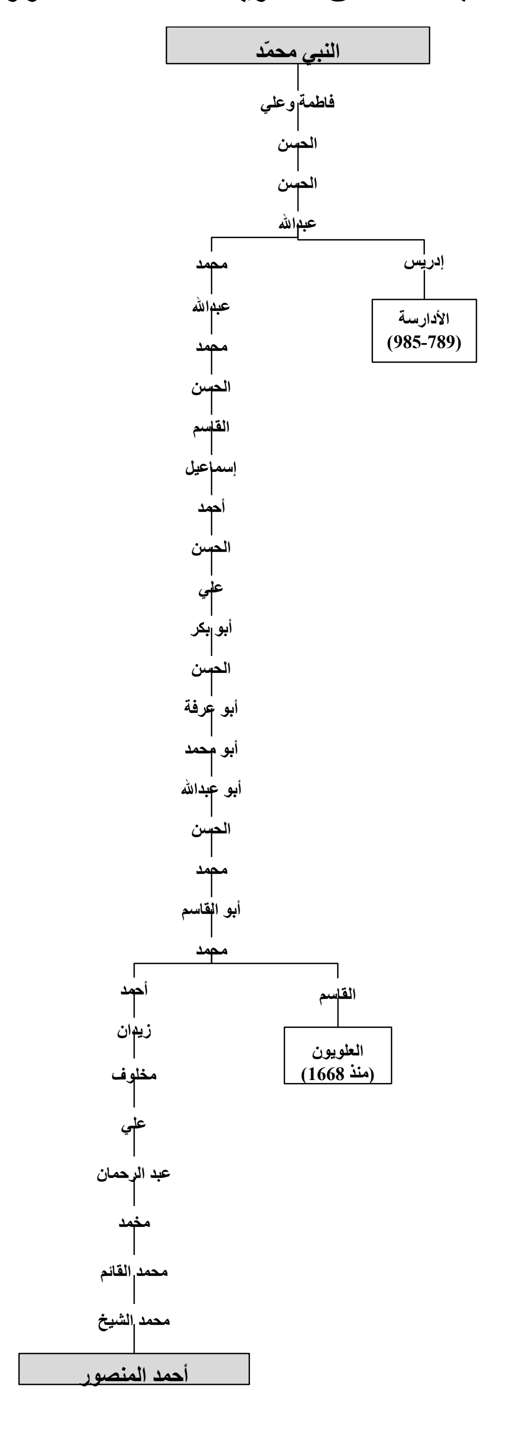
[306-337]. وهذا الاخير كان يمارس سلطته على الكنيسة والدولة في آن واحد أما الأول فقد ناضل من أجل استقلال البلاد[146].

وهكذا لم تكن المزاعم السلالية للزيدانيين غريبة أو متنطّعة بل كانت مندرجة في رؤية تجزيئية للفضاء تحدّد فيها البنية السلالية الموقعَ السياسي والاجتماعي. وخلال فترة حكمه الطويلة التي امتدّت خمسة وعشرين عاما جعل أحمد المنصور من أصله "النبوي" واحدا من أهمّ أسلحته في السياسة الخليفية الثلاثية الأبعاد التي وضعها أبوه. كانت وظيفة النسب السلطاني هي إضفاء القداسة والشرعية على السلطة المنصورية في الداخل المغربي ووضع حد للمطامع العثمانية على السلطنة الشريفة والسماح لهذه الأخيرة بممارسة سياسة توسعية تحت غطاء شرعية خليفية مفترضة.

يتوجّب علينا قبل التطرق إلى إقامة تلك الإجراءات أن نشير إلى أنّ السلطان الشريف ومعاونيه قد اخترعوا شجرة نسب نهائية تكفل بنشرها المخزن وبعض الدوائر العلمية المحيطة به. وقد مكننا تمحيص ومقابلة سلاسل النسب التي استطعنا جمعها وتصحيح بعض الأخطاء الراجعة على وجه الترجيح إلى النساخ من رسم الشجرة التالية:

[146] Richard Koebner, Empire, Cambridge, 1966, p. 53-56 ; Amnon Linder, « The Myth of Constantine the Great in the West », Studia Medievali, nº 16, 1, 1975, p. 43-95.

نسب السلطان الشريف أحمد المنصور



وقد استخلص السلطان الشريف ومساعدوه من هذا النسب "المتعالي" نتيجتين هامتين إحداهما تاريخية والأخرى شرعية. فوفقا لعمود النسب هذا فإنّ أحمد المنصور هو سليل الخليفة الرابع علي بن أبي طالب [656-661] والحسن سبط النبي الذي حكم عدة أشهر بعد مقتل أبيه وسليل محمد بن عبد الله الملقب بالنفس الزكية [ت762]. ويؤكد مؤرخ البلاط المنصوري عبد العزيز الفشتالي في عهد البيعة المرسل إلى أمير بورنو الذي اعترف بتبعيته لسلطان المغرب سنة 1583 أنّ كل من على وجه الأرض يجب أن يفعل ما فعله أبو العباس السفاح وأبو جعفر المنصور من مبايعة سبط النبي المهدي الأكبر جدّ أحمد المنصور الذي اعترف مالك بن أنس إمام دار الهجرة بأحقيته وجدارته بالخلافة[147].

لم يكن سلف المنصور ذاك شخصا آخر غير محمد بن عبد الله الملقب بالنفس الزّكية. وكان حفيد الحسن بن علي هذا قد شارك مشاركة فعّالة خلال السنوات الأخيرة من الخلافة الأموية بدمشق [661-750] في الحركة التي قام بها القائمون على الشرعية العلوية وبصورة أكبر الهاشميين الذين كانوا يطمحون إلى الاستيلاء على الخلافة لفائدة أحد أفراد هذه العشيرة. بل إنّ الكثير من المصادر تؤكّد أنّ عددا كبيرا من وجهاء الهاشميين قد بايعوه باعتباره الخليفة القادم. وقد كان الخليفتان العباسيان المقبلان أبو العباس السفاح [750-754] وأبو جعفر المنصور [754-775] ممّن حضر البيعة. ومع ذلك فقد كان الطامحون من العباسيين إلى الملك سرّا هم من تولوا الأمر سنة 750 على حساب بني عمومتهم المنذورين من القديم للخلافة. عندها دخل محمد بن عبد الله في طور الدعوة السرية وعمل على تولّي الخلافة التي كان يرى أنه أحق الناس بها. فرفض مبايعة الخليفتين العباسيين. وبعد عشر سنين من العمل السرّي خرج النفس الزكية في عام 762 بالمدينة المنورة وأعلن نفسه خليفة ومهديا. لكنّ التمرّد لم يستمر إلا أشهرا معدودات وتمّ قتله في ساحة المعركة[148].

---

[147] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص72 وص85.

[148] Sur ce personnage et son action voir EI^2, t. VII, p. 389 ; M.A. Shaban, Islamic History A New Interpretation, t. II, p. 14-15 ; Hugh Kennedy, The Prophet and The Age of the Caliphates, p. 131-133.

هكذا يكون البيت العباسي قد اغتصب السلطة التي كانت في الأصل للعلويين. ولكن كيف كان لهذا الحدث الذي وقع في القرن الثامن ولم يكن معلوما إلا لقلّة من المتبحّرين في العلم وبالتالي من غير أهمية ظاهرية أن يخدم السلطان المنصور بعد ثمانية قرون من وقوعه؟ وإذا كانت المطالبة بميراث تاريخي هدفا جليّا لهذه المناورة فإننا نستطيع كذلك أن نرى فيها حجة أكثر حصافة تخدم المشروع الشريفي وتنبئ عن دهاء السلطان ومستشاريه. فبمهاجمته شرعية تولّي العباسيين السلطة باعتبارهم مغتصبين لحق غيرهم لم يكن مولاي أحمد يفعل غير مهاجمة المطامع الخليفية للسلطان العثماني وتحطيمها على الأقل في المستوى النظري. فبعد استيلائها على مصر سنة 1517 كانت السلطات العثمانية تزعم أنّ آخر الخلفاء العباسيين بالقاهرة المتوكّل الثالث [1508-1516 ثم 1517] قد تنازل عن الخلافة للسلطان العثماني سليم الأوّل [1512-1520]. وإذا كان ما بني على باطل فهو باطل والرجوع إلى الحق فضيلة يكون إذن السلطان العثماني فاقدا للشرعية التي تخول له ادعاء الخلافة وبالتالي المطالبة بأي نوع من السيادة على المغرب بل يجب عليه مبايعة سلطان المغرب لأنّه هو الأجدر بالخلافة لأنه ورث حقوقها عن جده النفس الزكية[149]. وبناء عليه لم يكن حلم الخلافة المنصوري إلاّ عودة إلى منابع الشرعية التاريخية.

ويمكننا أن نرى في حجج المنصور لإرجاع الخلافة إلى نسل محمد النفس الزكيّة رسالة ضمنية إلى النخبة المغربية وخاصة إلى الأشراف الذين كان أغلبهم يدّعون الانتساب إلى الأدارسة أي سلالة إدريس الأخ الأصغر لمحمد النفس الزكية. كان السلطان وحاشيته يريدون من خلال إبراز الشخصية المُؤسطرة لسلفه أن يؤكّدوا حق البِكْرية لفائدة نسل النفس الزكية أولئك الذين كانوا قادرين بحكم شرعيتهم التاريخية وبفضل تضحيات سلفهم أن يطالبوا بالسلطة على عكس الفروع الشريفة الأخرى. وإذا كان إدريس هو أحد المناصرين المتحمّسين لأخيه الأكبر فإنّ على أشراف المغرب أن يساندوا أحمد المنصور وارث مطالب جدّه الأعلى.

---

[149] ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص265.

ولتعزيز هذه الدعوى "التاريخية" لم يجد المنصور وهو المتمسك بالعقائد السنية تمسكا شديدا أي حرج في أن يُدمج ضمن جهازه الخطابي مفهوم الوصية أو النص المنتمي للفكر الشيعي. إذ تكتسي الوصية أهمية كبيرة في هذا المذهب بحكم أنّ شرعية مطالب علي وذريته الدينية والسياسية تقوم على سلسلة من "الوصايا" غير المنقطعة منذ عهد الرسول. وقد كان تعيين الأئمة النابع من النبي بوحي من الله دائما ومطلقا ولا يقبل أن يقطعه الخلق. وهذا ما حصل فعلا للمنصور حسب الدعاية المخزنية. فقد توالت الوصايا بدون انقطاع حتى آلت الإمامة إليه. فهو لم يكن فقط يمتلك المزايا الشخصية المجتمعة عند أعظم خليفتين عباسيين وهما هارون الرشيد وعبد الله المأمون بل يتمتّع أيضا بمزايا "متعالية" موروثة عن جدّه علي المستمد لشرعية خلافته من النبي طبقا لاختيار إلاهي أزلي[150]. لذلك تجد السلطان يعتبر نفسه سيد آل البيت[151]ووريث النبوة[152]والمؤتمن على السرّ الإلهي[153].

استعار كذلك أحمد المنصور وكتاب سيرته من الفكر الشيعي المبكر مصطلح "الرضا من آل البيت". وكان هذا المصطلح يعني الشخص المنتمي إلى بيت النبوة والأصلح من بينهم لقيادة الأمة الإسلامية. وكان استخدام تعبير مثل هذا التعبير في السرديات المخزنية يعني عامة التشديد على الاختيار الإلهي للسلطان الشريف ورضا النبي وحجة الوصية والتفاف الناس حوله[154].

ولم يكتف هذا الجهاز الخطابي بالحوامل التاريخية الأدبية لنشر معتقداته السياسية وإبراز مطالبه "التاريخية" فقد استعمل أيضا حوامل أخرى وخاصة منها الخُطب المسجدية والدعاية الشفوية وضرب السكة. تُقدّم لنا هذه الأخيرة مثلا فكرة واضحة ومركزة عن هذه الظاهرة. فإذا دققنا في الدنانير المضروبة في دار السِّكة السلطانية نلاحظ أنّ المنصور كان يُبرز الصفة الدينية للإمام وهي صفة ذات نبرة شيعية

[150]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص70، ص 83 و ص 182؛ ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 2، 590.
[151]ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص258.
[152] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص71 وص84.
[153]**نفسه**، ص213.
[154]**نفسه**، ص89.

ومهدوية تركّز على نسبه الشريف. وفضلا عن ذلك قام السلطان بالتركيز على هذا النسب عندما أمر بأن يُكتب على ظهر الكثير من الدنانير الآية القرآنية "إنما يريد الله أن يُذهب عنكم الرجس أهل البيت ويُطهّركم تطهيرا"[155]. وحسب تأويلٍ متداول ومستعمل من الساعين إلى الملك من العلويين والشيعة وحتى بعض أهل السّنة فإنّ النبي كان يعدّ عليّا وفاطمة وابنيهما الحسن والحسين دون غيرهم آل البيت وبذلك صاروا ورثته الحصريين في المجالين الديني والسياسي. وباستعمال هذه الآية كان المنصور يتموقع ضمن هذا النسب ويستعدّ لتلقي ميراثه. كما أنه كان في نفس الوقت يستبعد العباسيين ومن ورائهم ورثتهم من العثمانيين عن هذا الإرث[156].

ولتقوية موقفه زاد المنصور على الحجج "التاريخية-العقدية" حججا فقهية. تؤكد العديد من الروايات التي جاءت في صحيحي البخاري [ت870] ومسلم [ت875] أن الخليفة لا يكون من غير قريش[157]. ومهما كانت درجة صحة هذه الأحاديث فإنها قد لقيت القبول من أغلب الفقهاء والمتكلمين المسلمين منذ عصر التدوين. وسرعان ما أصبحت القرشية أي الانتماء إلى قبيلة النبي أحد الشروط الأساسية لتولي الخلافة وتم ضبطها في مصنفات الفقه والكلام السُّنية. وقد يكون من فضل القول الإشارة إلى أنّ أكثر الشيعة كانوا يضيقون في نسب الخليفة ليحصروه في نسل النبي عبر علي وفاطمة الزهراء.

حلّ النسب الشريف بالتدريج محل النسب القرشي باعتباره شرطا ضروريا لتولّي الخلافة تحت تأثير مختلف الحركات الصوفية التي كانت قد أدمجت بعض العناصر الشيعية خاصة حبّ أهل البيت وإجلالهم. وكانت هذه الظاهرة جليّة في المغرب حيث حاولت السلالتان الموحدية والمرينية أن تتحليّا بنسب شريف لتقوية مشروعهم الخليفي التوسّعي. ولقد كان النسب الشريف من بين العوامل الأساسية التي مكنت الزيدانيين من الوصول إلى السلطة. وباعتباره بيتا شريفا ينحدر من أفضل عشائر قريش. وقد

---

[155] **القرآن الكريم**، سورة الأحزاب، الآية 33.

[156] J. D. Brethes, *Contribution à l'histoire du Maroc par les recherches numismatiques*, p. 202-209.

[157] البخاري، **الصحيح**، الأحاديث رقم 3500، 3501، 7139 و7140 ؛ مسلم، **الصحيح**، الأحاديث رقم 4804-4816.

حاول السّلطان أحمد المنصور أن يستعمل هذه الدليل الشرعي القويّ وذلك سواء للتحصّن من العثمانيين أو لدعم مشروعه التوسعي.
قام أعوان السلطان الشريف باستعمال الأدلة النصية والفقهية لتأكيد أفضلية سيّدهم وإثبات "حقوقه". فبعد تعريف مقتضب للخلافة و تعداد للشروط المطلوبة لتوليها أكّد أحمد بن القاضي أنّ سيده موف بكل الشروط خاصة ما تعلق منها بقرشية النسب[158]. وقد لمّح إلى أنّ العثمانيين لا يحقّ لهم طلب الخلافة لعدم توفّر شرط النسب القرشي فيهم لكنه لم يبلغ درجة التصريح بذلك. كما قام الوزير المؤرّخ عبد العزيز الفشتالي بأسلوبه المنمّق بتفصيل نفس الفكرة في عهد البيعة الذي بعث به إلى ملك بورنو سنة 1583. فبعد التذكير ببعض الأحاديث التي تؤكّد على أنّ النسب القرشي كان شرطا ضروريا في استحقاق لقب الخليفة أكدّ أن كل من يسعى لمنافسة سيّده على هذا المنصب الديني ما هو إلا دعيّ ومن يرفض مباعيته أو بايع غيره فهو مجرد بِدْعي[159].
لقد كان لمفردتي دعيّ و بِدْعي دلالة قدحية في المنظومة القانونية-الاجتماعية الإسلامية. إذ يشير لفظ دعيّ إلى الادعاءات غير الشرعية في النسب والدين. فالدعي هو شخصٌ "متهم في عقيدته الدينية وهو في سريرته لا يؤمن بالدين الذي يُظهره للناس"[160]. ولكنّ اللفظة تُستعمل غالبا لتعيين شخص مطعون في نسبه[161]. أمّا البدعيّ فهو الشخص الذي يمارس البدعة أي ذاك الذي يأتي بفعل أو بممارسة لا تجد سندها في صدر الإسلام أي عصر السلف الصالح.
كان كل منافسي السلطان الشريف وأعدائه والرافضين للإقرار له بالأفضلية يصنفون آليا في صف "الأدعياء". ولنضرب على ذلك مثل المتمرّد ابن قراقوش وهو الذي كان زعم سنة 1588 أنه ابن أخ السلطان كما سنراه بتفصيل فيما بعد فوصفته الأدبيات المخزنية بالدعيّ. ويمكننا أن نؤكّد أنّ مفردة الدعيّ كانت تشير في الكثير من

[158]ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص263-265.
[159]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص71.
[160]Albin Kazimirski, Dictionnaire Arabe-Francais, t. I, p. 706.
[161]ابن منظور، **لسان العرب**، مادة د ع ي.

الأحيان إلى السلطان العثماني دون تسميته. ذلك أنّ أمير بورنو كان قد توجّه بادئ الأمر إلى الباب العالي قصد الحصول على الشرعية وعلى مساعدة عسكرية لحلّ مشاكل داخلية وإقليمية. ولكنّ انغماس هذا الأخير في مشاكله الخاصة جعله لا يجيب طلبه. عندها توجّه أمير بورنو إلى المنصور الذي قبل بمساعدته شرط أن يقوم بمبايعته. وقد لمّح الفشتالي إلى أنّ السلطان العثماني لم يكن أكثر من دعيّ لأنّ الخليفة الوحيد الذي يمكن مبايعته شرعا هو المنصور كما أنّ أمير بورنو كان بدعيا لأنه حاول مبايعة دعيّ. ومن حسن حظ هذا الأمير أنه قد رجع إلى طريق الحق بمبايعة سلطان المغرب[162].

كما لم تخل المراسلات الرسمية للسلطان وإن بطريقة ملتوية من التأكيد على أفضلية أهل النبي وأفضلية من أعلن نفسه زعيما عليهم أي مولاي أحمد. وقلّ أن تجد رسالة موجهة إلى السلطات العثمانية دون تأكيد على شرف السلطان وعلو نسبه. وكان كُتّاب القصر يحوّلون الحمدلة في بداية الرسائل[163] بطريقة بارعة عن وظيفتها الأصلية لجعلها أداة حرب فكرية. فهم يستعملون مثلا في الكثير من الرسائل عبارة "مولاة آل البيت" الملتبسة[164] إذ يمكن أن تؤدي معان مختلفة مثل الصداقة والتحالف والمحسوبية. ورغم أنّ ظاهر الرسائل يدفعنا نحو مفهومي الصداقة والتحالف تبعا للاستعمال القرآني[165] إلا أنّ بعض القرائن تظهر أن السلطان كان يقصد معنى المحسوبية بلا شك[166].

وقد تعزّز هذا الزعم مع مرور الوقت وأصبح أقلّ تورية مما كان. بل وقع التصريح به دون لبس من أحد المقربين من المخزن ألا وهو الفقيه علي بن محمد التمگروتي مبعوث الشريف إلى السلطان العثماني سنة 1589. اهتم السفير في مستهل تقريره الذي حرره للسلطان المنصور بأن يكسوَ مخاطَبَهُ الشريف بألقاب الخليفة وأمير

---

[162] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص69-73.

[163] وهي حمد الله بما هو أهل له والصلاة على النبي وآله وصحبه ومن تبعهم.

[164] عبد الله گنون، **رسائل سعدية**، ص20.

[165] انظر على سبيل المثال **القرآن الكريم**، 71/9، 28/3، 144/4.

[166] عبد الله گنون، **رسائل سعدية**، ص20، ص69، ص97، ص106، ص180-181، ص243، ص250 وص255؛ مجهول، **المخاطبات السلطانية**، مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، رقم 278 ك، و36-37.

المؤمنين والإمام في حين لم يُلقب العاهل العثماني إلا بالسلطان والخاقان وهي تعني ملك الأتراك[167]. ولم يكن هناك ما يدعو التمگروتي إلى الذهاب أبعد من ذلك. ولكن هذا الأخير وبين وصفين طويلين محشُوين بالاقتباسات صدع بما كان مولاه يعتقده منذ أكثر من عقد. إذ أكد أن العثمانيين "من جملة المماليك والموالي الذين دافع الله بهم عن المسلمين وجعلهم حصنا وسورا للإسلام [...] وإن كانوا إنما حملوا الإمارة وقلدوا الأمر في الحقيقة نيابة وأمانة يؤدونها إلى من هو أحق بها وأهلها وهم موالينا وسادتنا الشرفاء ملوك بلادنا المغرب الذين شرفت بهم الإمامة والخلافة وكل مسلم لا يقول عكس هذا ولا خلافه"[168].

وموقع هذا الإعلان في النص لم يكن خاليا من أهمية. فهذه الجمل تأتي بعد إشارة المؤلّف إلى مروره بتونس والجزائر وبعد الحديث عمّا كان من استيلاء الموحّدين على هذين المصرين خاصة تونس وبعد وصف انحطاط هذا البلد. لقد كان المنصور يمني نفسه بلا شكّ بإحياء الخلافة الموحّدية باستعادة تونس والجزائر من العثمانيين. كما قام المؤلف بإدراج عمل السلطان الشريف في التاريخ التوسعي للمغرب مبشّرا بذلك بالغزوات القادمة. ورغم أنّ النص يبدو بصورة عامة مفكّكا ولا يظهر للوهلة الأولى إلا باعتباره ترصيفا للاقتباسات دون رابط جليّ فإن ترتيب هذه الشذرات هنا يكشف بصورة واضحة أنه ذو معنى وأبعد ما يكون عن اللّغو. وهكذا فإنّ السلطان العثماني المملوك الغير القرشي الأصل لا يستطيع أن يكون إلا مولى كما أنه فضلا عن عدم أهليته لمنصب الخلافة فإنه محتاج إلى وليّ أمر ينظر في عمله وسياسته. ومن يستطيع أن يقوم بهذا الدّور أفضل من شريف المغرب؟

واصل السفير سرده بإيراد أحاديث تتصل بظهور المهدي[169]. فحسب الأحاديث التي جمعها القرطبي في مصنّفه التذكرة فإنّ المهدي المنحدر من نسل النبي سيُبعث من المغرب وسيخرج آخر الزمان ليملأ الأرض عدلا و يغزوَ الأرض[170]. ويختم

[167]التمگروتي، **النفحة المسكية في السفارة التركية**، ص20-22، ص26، ص99 وص104.

[168]**نفسه**، ص135.

[169]**نفسه**، ص135-137.

[170]القرطبي، **التذكرة في أحوال الموتى وأمور الاخرة**، ص691-706.

التمگروتي رسالته بالقول إن الوقت قد حان للمّ شمل الأمة وقد بدأ المشروع فعلا في المغرب بتطهير البلاد من الكفار وغزو بلاد القبلة ومشروع فتح السودان الذي لن يكون إلا المرحلة الأولى من مسلسل توسعي سيشمل العالم بأسره[171].

لا تخفي النبرة المهدوية والتنبئية المهيمنة على ما يقوله التمگروتي بُعده العملي. ولفهم تلك التعابير بشكل جيد لا بد من وضعها في سياقاتها. فبعد النصر المبين في معركة وادي المخازن سنة 1578 حاول السلطان الشريف تدريجيا استرجاع الثغور التي بقيت في أيدي الإيبيريين. ولتحقيق ذلك اعتمد سياسة دبلوماسية نشطة كما سنرى لاحقا وقام بتنظيم نوع من المقاومة شبه العسكرية تُديم التحرّش بالحصون. وكانت الغارات التي شنّها المقدّمان أبو الليف والنقسيس على طنجة وسبتة هي الأكثر عنفا. بل إنّ إحدى الغارات على سبتة في دجنبر من عام 1588 كادت أن تنتهي باستعادة هذه المدينة وذلك وفق روايات الأخباريين المغاربة. وقد تمّ اقتياد المئات من الأسرى الإيبيريين إلى مدينة فاس حيث كان يوجد وقتها التمگروتي[172]. وبعد بضعة أشهر خضع الملك فيليب الثاني لضغط السلطان الشريف الدبلوماسي وأمر بإخلاء مرسى أصيلة لتدخله عندها القوات الشريفية في شتنبر من عام 1589. ويتنزّل حديث التمگروتي عن "تطهير البلاد من رجس الكفار" ضمن هذا السياق. كما أن بلاد القبلة تعني في حديثه المناطق الواقعة جنوب شرقي المغرب. ففي سنة 1583 قامت حملة أرسلها السلطان بغزو الواحات الصحراوية في توات وتيگورارين . وفي نفس السنة بايع سلطان بورنو مولاي أحمد مؤذنا بالغزو القريب لبلاد السودان. وبذلك تكون هذه التحركات أول مرحلة من مراحل توحيد الأمة تحت راية الدولة الزيدانية حسب الدعاية المنصورية.

كان السلطان الشريف أبعد ما يكون عن تصديق كونه هو المهدي لكنه استثمر بطريقة مثلى حالة ذهنية وعقدية كانت موجودة من قبلُ. وكانت العملية تهدف إلى إقناع جزء كبير من النخبة السياسية الدينية المترددة بالأسس المتينة لمشروع غزو بلاد السودان.

[171]التمگروتي، **النفحة المسكية**، ص137.
[172]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص96-98.

وكان السلطان من خلال إدراج رغبته في سياق رغبة إلهية يأمل في موافقة العلماء وشيوخ الزوايا. لم يكن في الإعلان إذن أي نبوءة إذ لم تكن إلا تمثّلا غائيا لمشروع سياسي وتوسعي جليّ ومدروس.

وإذا كانت النزعة الشريفية قد وُظّفت بصورة كبيرة في دعم المشروع الخليفي والتوسعي للسلطان فإنها قد ساهمت أيضا في تعزيز سلطة الأسرة المالكة وسلطة مولاي أحمد على أراضيه نفسها إذ أمست التنظيمات ما فوق القبلية تلعب دور المراكز الإدماجية في مجال انشطاري. فمنذ القرن الرابع عشر كان النظام متعدد الهيمنة الذي شيّده المرينيون يتداعى تاركا مكانه لسلطة الزوايا. إذ سرعان ما فرض شيوخ هذه المؤسسات الاجتماعية الدينية نوعا من النظام في مناطق نفوذهم باعتبارهم حكّامًا نزهاء وزعماء ذوي هيبة ما فوق قبلية. وقد قامت التجربة السياسية لأوائل الزيدانيين التي انبثقت من رحم الحركة الصوفية ذاتها بالاستيلاء على الفكرة المتعالية عن القبلية للنزعة الشريفية مع محاولة ممارستها على المستوى "الوطني". وباعتباره مقدّم الأشراف فإنّ السلطان مولاي أحمد كان يزعم امتلاك خاصية صوفية تكفل النظام والسلم والرخاء لعامة الناس[173].

وكي يكون التقريب بين النزعة الشريفية والسلطان المنصور نسقيا تمّ تعميم النعوت المرتبطة بالشرف إلى حد تمّ فيه جعل العلاقة بين لقبي السلطان والشريف تبدو وكأنها أمر بديهي وطبيعي. إذ كانت السلطنة الشريفة تلقب بـالسلطنة النبوية والهاشمية والفاطمية والحسنية[174] وكانت ملابس التشريفات التي يرتديها السلطان تُسمّى النبوية[175] والقوات السلطانية تُسمّى القوات النبوية[176] وأيضا جند الله[177] والمراسلات السلطانية المراسلات النبوية[178] وسُمّي توقيع الخليفة المنصور بعلامة ابن النبي[179]

---

[173] مجهول، **المكاتبات السلطانية**، ص20-21 وص104-105؛ عبد الله كَنّون، **رسائل سعدية**، ص262-264.

[174] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص84و178؛ عبد الله كَنّون، **رسائل سعدية**، ص20، 35، 66؛ Mercedes García-Arenal, Cartas, p. 158.

[175] **نفسه**، ص68.

[176] **نفسه**، ص61، ص63، ص68؛ عبد الله كَنّون، **رسائل سعدية**، ص181-183.

[177] **نفسه**، ص63.

[178] **نفسه**، ص66.

[179] **نفسه**، ص80.

وهلم جرا. وبذلك يكون النسب "المقدّس" الذي أختاره أحمد المنصور لنفسه لا يعظم من شأنه فحسب بل يهبه ومشروعه السياسي شرعية تاريخية ودينية وقانونية. لقد حاول السلطان إيجاده ويمكن أن نصطلح عليه بـ "شرعية أصلية". ورغم أنّ النسب كان حاملا مهمّا وضروريا لعملية الشرعنة فإنه لم يكن كافيا بمفرده. فكان على المنصور وأنصاره الاستعانة بحوامل أخرى.

من الإرهاصات إلى الاقتداء بالنّبي

نظرا لإدراكه أنّ أقدار الرجال العظام كانت تتجلّى دائما في إرهاصات[180] تظهر عموما منذ الولادة إن لم يكن قبلها فقد قام السلطان أحمد المنصور الذهبي ومساعدوه بوضع خطاب يطبع طفولة السلطان بجوهر غرائبي وذلك بأن عملوا على إشاعة جملة من النبوءات التي تقول بما سيكون من تولّيه الحكم في قابل الأيام. ويجب أن نشير في هذا الموضع بأننا أمام روايات وُضعت بعد توليه الملك وهي بناءات تحاول إضفاء القداسة على مسار السلطان بإعادة تأويل بعض المراحل من حياته أو بأن يتمّعن وعي أو لاوعي اختلاق نبوءات عن مستقبله. وستقوم الدعاية السلطانية مرّة أخرى باستعمال مقولات عقلية وباستثمار حوامل معلومة ومعترف بها عند معاصريها. وقد كانت النبوءات وتأويل بعض الأحداث في إطار البعد الخارق أمورا مألوفة على ذلك العهد ولا تصدم أحدا. بل إنها كانت تُأوّل غالبا على أنّها علامة على الاصطفاء الإلهي.

كانت صورة الأبوين ومكانتهما الروحية والدنيوية تلعب دورا مركزيا في هذا النوع من البناءات. ولم يكن ذلك لِيفوت السلطان الذي سعى إلى بناء أو إعادة بناء صورة أبويه بأن جعلهما من الأولياء. فقد قام مؤرّخو المنصور باستبدال صورة القائد الجلف الدّموي التي كانت للسلطان محمد الشيخ بصورة وليّ صالح يسعى بشكل دؤوب إلى الحكمة والمعرفة. فقد تمّ إدراج مشروعه السياسي في المخططات الإلهية باعتباره "مهدي هذه الأمة" الذي أعاد الوحدة إلى البلاد ورمى الكفار في البحر وأقام المنهج

[180] اختار المؤلف هذا المصطلح لأنه يدل على ما يظهر من الخوارق عن الأنبياء والصلحاء قبل مبعثهم أو ظهورهم.

الصحيح[181]. كما تم اعتبار سيرته وسيرة خلفائه محاكاة الخلفاء الراشدين الذين أجمع أهل السّنة على اعتبارهم المثل الأفضل للعدل والاستقامة[182]. وقد تم إبراز البعد الديني في شخصية محمد الشيخ من خلال اللقب ذي الدلالة الدينية العظيمة الذي أطلق عليه أي لقب "الإمام" وكذلك بالاهتمام الذي تمّ إيلاؤه لتكوينه الديني وحبّه للعلوم والآداب عوض التركيز على حياته السياسية. وعمل أحمد بن القاضي في ثلاث مصنفات مختلفة على إخفاء النشاط السياسي للسلطان المؤسّس إخفاء تاما مفضّلا البعدين الديني والفكري في شخصيته. وقد اهتم بعرض أسماء المشايخ الذين أخذ عنهم العلم واهتم ببيان أنّ هذا الأخير كان يحفظ ديوان المتنبي وهو من أجمل دواوين الشعر العربي إظهارا لفصاحته كما اهتم بإبراز شغفه بالأدب والفقه بدل التذكير بمآثره الحربية وعمله السياسي[183]. وقد بلغ تقديس الأب المؤسّس ذروته ببناء مقام عظيم على قبره. وكانت هذه العملية تستهدف الوصول إلى أكبر عدد من الناس في أقصر وقت ممكن باعتبار محمد الشيخ المهدي أحد أولياء مدينة مراكش على غرار القاضي عياض وأبي العباس السّبتي و محمد بن سليمان الجزولي. وفضلا عن فتح الضريح للعامة كل يوم جمعة وإجارة من قصد المقام من المجرمين المطلوبين الذين يرغبون في شفاعة صاحب المقام وفقا للعرف المحلي المسمى "الحرم" لم يكن السلطان مولاي أحمد يجلس لرد المظالم أو فض النزاعات بين العوام إلاّ عند قبر أبيه[184].

وبعد الفراغ من هالة تقديس الأب اتجهت همّة السلطان الشريف إلى أن يجعل من أمّه أهلا لتحمل الأصلاب الشريفة. وقد تمّ تقديم لالّة مسعودة الوزگيتية في نفس الوقت من جهة أصلها الشريف وباعتبارها ولية صالحة. فهي ابنة أحمد بن عبد الله الوزگيتي الورزازتي أحد زعماء تحالف وزگيتة القبلي. وبالتالي فهي لم تكن فقط حرّة بل نبيلة أيضا. ومن أجل ذلك سُمّيت "الحرّة مسعودة". وقد شدّد مؤرّخو البلاط على وضع

---

[181] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص85.

[182] **نفسه**، ص44، ص53، ص61، ص66، ص71 وص90؛ المقري، **روضة الآس**، ص218.

[183] ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص286-29؛ نفسه، **درّة الحجال**، ج 2، ص204-206، نفسه، **جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس**، ص212.

[184] المقري، **روضة الآس**، ص253.

الحرية والشرف لأمّ السلطان الشريف مظهرين بذلك التباين مع السلطان العثماني الذي كانت والدته أمّ ولد أي أمة اشتريت أو سُبيت. والحال أنه في صدر الإسلام كان على أمّ الخليفة أن تكون حرّة بالولادة على وجه الضرورة.

وكان السلطان الشريف يحرص منذ أن كانت أمه على قيد الحياة أن يعطيها صورة التقوى والبرّ. وقد أفرد ابن القاضي خبرين لـلالّة مسعودة أحدهما قبل وفاتها والآخر عقب ذلك لا يتركان مجالا للشك أنها كانت تلعب بكل اقتدار دور "السيدة الأولى" حيث كانت تقوم بمجموعة من الأعمال الخيرية مثل رعاية اليتامى والمساكين وتزويج الفقراء وبناء المرافق العامة[185]. فمن بين الآثار التي أمرت ببنائها نجد مسجد باب دُكّالة بمراكش. ونستطيع أن نتصوّر طبيعة الأثر الذي كان لهذا النوع من الأعمال على السكان خاصة إذا علمنا أنّ القيام بأمر هذا المسجد استوجب منها إرسال مداخيل تسعة وسبعين دكّانا ونصف حسب وثيقة التحبيس[186]. ولم نكن لنتوقعَ أقلّ من ذلك من "أمّ المؤمنين". وبحصولها على هذا اللقب "المقدّس" المحصور في نساء النبي انضمّت مسعودة إلى نادي "السلف الصالح" المحدود العدد بشكل مثل بعلها الذي اعتُبِرَ أحد الخلفاء الراشدين. ولم تكن لثمار هذا الزواج "المبارك" إلاّ أن تكون ثمارا طيبة.

مثّلت لحظة ميلاد هذه الثمرة الاستثنائية في حد ذاتها وعدا بمستقبل عظيم أو على الأقل كان ذلك ما اجتهدت المدوّنة العقدية الشريفية في حمل الناس على التصديق به. فحسب مؤرّخي البلاط فإنّ السلطان الشريف مولاي أحمد وُلد سنة 1549 بفاس وبعبارة أخرى وُلد بُعيد الاستيلاء على المدينة وتوحيد البلاد من طرف أبيه محمد الشيخ المهدي[187]. وهذه في حدّ ذاتها إشارة مبشرة.

ولم يكن لهذا الطفل الحامل للأخبار السارة إلاّ يكون هو نفسه ملكا عظيما. وإذا كان المؤرّخون المغاربة مجمعين على تاريخ ميلاد السلطان فإنّ المعطيات التي وفّرها

[185]ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص256-257.

[186]المقري، **روضة الآس**؛ ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص258.

[187]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص26؛ ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص244؛ نفسه، **درّة الحجال**، ج 2، ص120؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص79.

أنطونيو دي سالدانيا [Antonio de Saldanha] وقد كان أسيرا في المغرب بين سنتي 1592 و 1606 تزرع الشكّ وتدفعنا إلى التساؤل عمّا إذا كان ذلك الإجماع نتيجة فحسب لبناءات دعائية متعددة من طرف السلطان وأتباعه. إذ يذكر أنطونيو دي سالدانيا أنّ السلطان الشريف قد تربّع على العرش في سنّ الثانية والثلاثين ممّا يجعل تاريخ ولادته يكون سنة 1546[188]. ولكن لا بد من الإشارة أنّ سالدانيا كان يخطئ في التواريخ كثيرا ولذلك نستطيع أن نثق على وجه الترجيح في رواية المؤرخين المغاربة هؤلاء الذين كانوا ينطلقون دائما من حدث حقيقي ويموّهون حوله لجعله حدثا استثنائيا. وفضلا عن ذلك فإنّ الراهب لويس نيتو [Fray Luis Nieto] المعاصر لتلك الفترة أكد في مراسلة له أن السلطان كان يبلغ سنة 1578 "ما يناهز التاسعة والعشرين أو الثلاثين من عمره" وهو ما يرفع كل الشكوك فيما تعلق بولادة السلطان[189]. إنّ لحظة ميلاد السلطان الشريف تتصادف إذن مع توحيد المغرب من جديد وتُمثّل المرحلة الأولى في عملية توحيد الأمّة تحت الخلافة الشريفة.

وبين لحظة ولادته "المباركة" ولحظة تولّيه الأمر ظهرت العديد من النبوءات التي بشّرت بظهور السلطان الشريف. وقد قام الجهاز المخزني بإشاعة ثلاثة أنواع من النبوءات المتصلة بالمستقبل السياسي للسلطان. ومن الجليّ أنّ كل ذلك كان يندرج ضمن إعادة البناء الدعائي اللاحقة عن تولّي السلطان المنصور الحكم.

بدأ الفشتالي بالحديث عن نبوءات والد السلطان الشريف الذي كان يعدّه أتقى أهل عصره تلك النبوءات المتصلّة بمستقبل أصغر أبنائه. يروي مؤرخ البلاط أن محمد الشيخ المهدي أمر مؤمن بن غازي العمري المعقلي أحد قادته بحمل المنصور على كتفيه وهو صغير السن مبشرا إياه أن ذلك سيعود عليه وذويه باليمن والخير. وهو ما تحقق. إذ يؤكد الفشتالي أنّ المعقلي الذي كان عندها في العقد السابع من عمره أصبح وبنوه من أهم وأغنى رجالات الدولة بفضل كرم المنصور[190]. كما يروي الفشتالي

[188]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 22.
[189]Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 501.

[190]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص28.

العديد من فراسات محمد الشيخ الذي كان يُستشف دائما من كلامه المستقبل العظيم لأصغر أبنائه ومنها أنه كان ينعته بالسلطان وشيخ الشرفاء وذي الرأي الحصيف وهو طفل لم يتجاوز الثامنة عند مقتل أبيه[191].

أمّا النوع الثاني من النبوءات فقد تمّ الإعلان عنها من لدن مجموعة من مشايخ الصوفية. كان الأوّل منهم مصريا -لا يذكر الفشتالي اسمه- وكان من أهل المكاشفة أي من المطلعين على الغيب حسب معتقدات ذلك الزمان وكان الآخران مغربيين هما أحمد الدغّوغي وگدّار المالكي. فأثناء رحلة الحج قابل محمد التمگروتي وهو الأخ الأكبر لسفير المنصور بمصر ذلك الصوفي الذي سأله عن أخبار أبناء السلطان المهدي. وأكّد الحاج أنه قد سمّى كلّ الأمراء ولكنه لم يذكر الأمير أحمد الذي لم يكن يعلم بأمر ولادته بعدُ. وقد سأله المصري الذي لم تُرضه الإجابة إن كان بين الأمراء من اسمه أحمد. ولكنّ الحاج المغربي نفى ذلك. فقال له المصري المتنبّئ إن أحمد سيكون خليفة المسلمين الممجّد الفاتح. وعند أوبته إلى المغرب أطلع التمگروتي السلطان على "البشارة" وكان أن قدّم له عندها الأميرَ الفتى أحمد. وقد كان ذلك في رباط ماسّة هناك حيث ينبغي وفقا للأساطير المغربية أن يظهر المهدي تحديدا[192]. أمّا بالنسبة إلى أحمد الدغّوغي أحد الصلحاء المرموقين في ناحية تارودانت فإنّه قد رأى النبي في المنام. وكلّفه هذا الأخير بأن يُبشّر الأمير مولاي أحمد بتولّي الخلافة قريبا وأنّ عليه أن يكون محسنا وعادلا. كما رأى گدّار المالكي هو الآخر النبي في منامه. وقد اشتكى المرابط للنبي من سوء فعل قبيلة أولاد مطاع البدوية في ناحيته. فأخبره النبي عندها أنها ستعاقب من لدن الأمير أحمد دون زيادة في التفصيل. وبعد أشهر قليلة قامت قوّات السلطان الجديد أحمد المنصور بفرض النظام في المنطقة وأجلوا أبناء هذه القبيلة إلى شمال البلاد[193].

[191]**نفسه**، ص29-30.
[192]التمنّارتي، **الفوائد الجمة**، ص111.
[193]الإفراني، **نزهة الحادي**، ص80.

أما النوع الأخير من النبوءات وهي لم تكن نبوءات بالمعنى المتداول بل كانت رؤى أحمد المنصور نفسه التي أسرّ بها إلى الفشتالي. ففي شبابه رأى في منامه النبي على تلة مع اثنين من صحابته. وبينما كان الأمير الشريف يقترب منه للسؤال عن مستقبله باعتباره خليفة للمسلمين نهض الرسول مسرورا عندما رآه قادما إليه ونظر إليه. وفي تلك اللحظة انعكس النور النبوي على مُحيّا الشاب الطامع في الخلافة. فرفع النبي ثلاثة أصابع ليكشف له بذلك أنه سيكون خليفة في سنّ الثلاثين. ومنذ تلك الليلة صار مولاي أحمد على ثقة من أمر مستقبله[194]. وعلينا أن نضيف إلى ما تقدّم أنّ رؤية النبي في المنام وتحقّق ما وعد به كانا يعنيان أنّ السلطان هو ولي صالح إذ وفقا للمعايير التي تسكن الثقافة العربية الإسلامية فـ"الرؤيا الصادقة" لا تتحقق إلا للأنبياء والأولياء.

وقد أثبتت هذه الطريقة نجاعتها إذ تمّ الاعتماد على النبوءات من طرف مؤرّخين آخرين. ونستطيع أن نفترض أيضا أنّ تلك النبوءات قد استثمرت من طرف الأوساط الطرقية التي كانت قريبة إلى هذا الحدّ أو ذاك من المخزن وهو ما يعني انتشارا مكثفا للرسالة السلطانية. وقد كانت هذه الرسالة تؤكّد على البعد القَدَري لتولّي السلطان الخلافة. وهي تخدم سياسته الداخلية وسياسته الخارجية في آن. فعلى الصعيد الداخلي كانت الرسالة موجّهة إلى الأوساط الطرقية التي كانت في تململ دائم وموجّهة أيضا إلى مختلف المنازعين على الأمر وذلك بُغية إثنائهم عن كل تحرّك ضدّ حاكم "شرعي" عيّنه النبي نفسه. فكلّ من سيخرج على السلطان لن يكون الاّ خارجا عن سلطة النبي ومن وراء ذلك على الله نفسه. وعلى الصعيد الدولي كان الالتجاء إلى النبوءات وخاصة إلى تلك المرتبطة بالنبي قد أعطى للمنصور شرعية متعالية وأسبقية أخلاقية على السلطان العثماني وكان ذلك خاصة في الأوساط الطرقية أهمّ مخاطب بالرسالة التي كانت تُهيمن على جزء مهم من المشهد الديني والثقافي في الولايات العثمانية[195].

[194] **نفسه**، ص26.
[195] **نفسه**، ص80؛ التمنارتي، **الفوائد الجمة**، ص111-112.

ورغم معرفته بهذه النبوءات فإنّ الأمير مولاي أحمد لم يترك طموحاته تطفو إلى السطح. فبعيدا عن دوائر القرار أمضى الأمير طفولته ومراهقته في دعة بناحية سجلمّاسة على وجه الترجيح. ولكنّنا نجهل كل شيء عن هذه الفترة من حياته. ولم يلحقه أذًى على عهد أخيه عبد الله الغالب الذي اضطهد رغم ذلك إخوته بالقتل والتشريد هم وأبناءهم.

يُجمع الأخباريون المسلمون والأوروبيون على هذا الأمر. فيؤكد انطونيو دي سالدانيا على أنّه خلال فترة حكم شقيقيه كان مولاي أحمد يخفي مشاعره وطموحاته بطريقة جعلت مولاي عبد الله لا يرى حاجة لاضطهاده[196]. أمّا المؤرّخ المشرقي الخفاجي فيذكر أنّ الأمير الشريف كان يخفي تطلعاته السياسية مظهرا انهماكه في تحصيل العلم وتدوينه[197]. ويذهب الفشتالي نفس المذهب بزعمه أنّ التمگروتي قد روى لمولاي أحمد نبوءة المرابط المصري وذلك بعد سنين من عودته من المشرق. وقد أنصت هذا الأخير إلى جليسه لكنه أظهر عدم اكتراثه بالأمر[198]. وبغض النظر عن مكر الأمير ودهائه فإنّ زهده في أمور الملك يمكن أن يفسر بخوفه على حياته. ففي سنّ الثامنة فقد مولاي أحمد في غضون أشهر من سنة 1557 كلا من أبيه الذي اغتاله حرسه الخاص والعديد من إخوته وأقاربه الذين قُتلوا على يدي أخيه الأكبر عبد الله الغالب. وقد اختار من نجى من إخوته ومنهم عبد الملك الهجرة القسرية إلى الأراضي العثمانية. ومن المرجح أنّ هذه الصدمة قد أثّرت في وعي الفتى الذي انصرف إلى العلوم الدينية والأدبية.

وفي سنة 1574 تغيّر المشهد السياسي المغربي تغيّرا كلّيا. لقد كان ابن عبد الله الغالب ووارث عرشه محمد المتوكل يعاني من مشاكل داخلية ودولية مرتبطة بالقضية الشائكة للتوريث. إذ نازعه بعض إخوته خاصة مولاي الناصر الأمر بإثارة القلاقل. وكان الأخطر من ذلك تحركات الأمير عبد الملك لدى العثمانيين قصد الحصول على

[196] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 22-24.

[197] الخفاجي، **ريحانة الأحبّة**، ص140-142؛ القادري، **نشر المثاني**، ج 1، ص101.

[198] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص30.

مساعدة عسكرية كانت ستمكّنه من السلطنة هي من حقه بحكم معايير التوريث التي وضعها مؤسس الأسرة المالكة. ولمواجهة هذه التحركات قام محمد المتوكل بحملة اضطهاد كبير لأفراد أسرته. كان يمكن لمولاي أحمد الذي يبلغ من العمر الخامسة والعشرين وقتها أن يظهر بصورة المنازع في الملك رغم أنه قد تمّ إبعاده من الناحية النظرية عن شؤون السياسة. فلم يكن لذلك في مأمن من اضطهاد محتمل. ورغم أنه لم يُظهر أي رغبة في السلطة فإننا نستطيع أن نفترض أنّ الأمير الشاب كان يربط علاقات سرّية مع أخيه عبد الملك وأنّ هذه العلاقة قد اكتُشفت في ظروف لا نحيط بعلمها. فكان عليه مغادرة سجلماسة والالتجاء إلى تلمسان في الأشهر الأولى من سنة 1574 حيث أصبح العضد الأيمن لأخيه[199].

ليست قصة منفى مولاي أحمد كما يرويها الفشتالي إلا سردا منمّقا وبناء ما بعديّا. ووفقا لمبدأ السّيَر الموازية قام الوزير المؤرّخ بالمقارنة بين السلطان الشريف وسلفه النبي محمد. وكان استعمال مفردة الهجرة أبعد ما يكون عن الاعتباطية للتعبير عن التحاق الأمير بالأراضي العثمانية. ففي المتخيل الإسلامي كان حدث الهجرة مؤشّرا على بداية العصر الإسلامي الذي يُسمّى تحديدا التاريخ الهجري. كما أنه يستحضر المرحلة التدشينية للسيرة النبوية والسبيل الضروري لتحقيق المدينة الفاضلة على الأرض. وعلى امتداد التاريخ الإسلامي بل حتى في عصرنا هذا فإنّ بعض المسلمين لا زالوا يرغبون في التأسّي بالسيرة النبوية[200]. وقد كان الاجتهاد في اتّباع النبي ديدن كل طامع في السلطة أو راغب في إحياء الدين عبر تأسيس دولة تكون قاعدة "الدين القيم" ونقطة انطلاق لملحمة جديدة.

وبواسطة هذه الإشارة التي لا لبس في دلالتها فإنّ الفشتالي يريد منّا تصديق أنّ أحمد المنصور كان في نفس الوقت على وعي وعلى ثقة بأنه سيكون سلطانا بل قد يكون مؤسّسا لخلافة جديدة. فلم يكن المنفى إلا حدثا عابرا ومؤذنا بنصر قريب. ولكي يُعطي

---

[199]Henri de Castries, SIHM, France, t. I, p. 451.

[200]فيما يخص هجرة النبي انظر على سبيل المثال ابن هشام، **السيرة النبوية**، ص478-500؛ EI[2], t. III, p. 378 et Sup., p. 368 ; William Montgomery Watt, Mahomet, p. 188-190 ; Tor Andrae, Mahomet, p. 133-136.

لما يعرض من السيرة السلطانية مصداقية أكبر وتخييلا أعظم قام المؤرّخ الوزير بالتشديد على ضروب المعاناة التي لقيها مولاه في هجرته من سجلمّاسة إلى تلمسان. فقد كانت الرحلة طويلة ومضنية لقلة الزاد والماء ممّا جعل أولئك الذين يصاحبون أحمد المنصور في رحلته يزدادون قلقا. كان هو الوحيد الذي حافظ على رباطة جأشه وقورا واثقا في ما سيكون وحسن الخلق مع أصحابه. ولم يذق مولاي أحمد شيئا من الزاد واكتفى بشرب الماء طوال الرحلة دون أن يكفّ عن الصلاة والدعاء[201].

بعد وصوله إلى تلمسان دخل الأمير مولاي أحمد في خدمة أخيه عبدالملك ولا نعرف إلا القليل عن إقامته في الأراضي العثمانية. ولكنّ بعض المعطيات تشير إلى أنّ الأمير الشاب قد بقي على الحدود بين المغرب والجزائر لتجييش الناس وتجنيدهم والبحث عن الدعم في الداخل المغربي. ونحن نجهل إن كان قد تنقّل طويلا داخل الأراضي العثمانية. ولكن نظرا إلى ظروف رحلته فمن المستبعد جدا أن يكون المنصور قد سافر إلى أبعد من مدينة الجزائر.

ويأتي الآن موضع مناقشة ادعاءات الأخباريين المتأخرين القائلة بأنّ مولاي أحمد قد جاب أرجاء الإمبراطورية العثمانية بل إنه قد وصل إلى اسطنبول. يؤكّد أنطونيو دي سالدانيا الذي كان يكتب ذكريات أسره بعد سنوات من عودته إلى البرتغال أنّ مولاي أحمد كان موجودا بتلمسان[202]. وفي القرن السابع عشر يذهب مصنّف أو بالأخرى مصنّفو تاريخ الدولة السعدية إلى ما ذهب إليه سالدانيا[203]. لقد كان الإفراني وهو الأخباري الذي سيتم الاعتماد عليه من طرف كل الأخباريين المغاربة فيما بعد هو من أكّد أنّ مولاي أحمد غادر سجلمّاسة متوجّها إلى تلمسان مصحوبا بأخيه عبد الملك سنة 1557[204]. وأشار الإفراني ومن بعده الزياني[205] والناصري[206] إلى أنّ الأخوين قد جابا أرجاء الإمبراطورية وشاركا في عدّة معارك خاصة معركتي ليبانتو وحلق

[201]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص30.

[202]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 24-25.

[203]مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص39.

[204]الإفراني، **نزهة الحادي**، ص59.

[205]الزياني، **الترجمان المعرب**، ص21.

[206]الناصري، **الاستقصا**، ج 5، ص59 و62.

الوادي بل لقد سافرا لمقابلة السلطان العثماني. وقد حصل هذا اللقاء إما بحضور لالّة مسعودة والدة أحمد أو بحضور لالّة سحابة الرحمانية والدة عبد الملك. بل لقد ذُكر أنّ إحدى هاتين المرأتين هي من حملت بشرى النصر في حلق الوادي إلى السلطان مراد الثالث.

إنّ الانتقال إلى تلمسان تحت عبد الله الغالب كان أمرا مستبعدا جدا وذلك لأنّ المصادر المعاصرة للأحداث خاصة الفشتالي والوثائق الأوروبية تذكر أنّ مولاي أحمد قد بقي في المغرب إلى سنة 1574[207] ولم يترك البلاد إلا عند موت أخيه. ورغم أنّ هذه المعطيات تطعن في روايات الأخباريين المتأخّرين مثل الإفراني والزياني والناصري فإننا سنعود إلى تلك الروايات لننظر فيها بصورة أكثر تدقيقا. لقد أعطى هؤلاء لمولاي أحمد دورا أساسيا دافعين بأخيه عبد الملك إلى وضعية ثانوية وذلك لتكملة تاريخ السلطان وبناء سيرة مجيدة له. ولا شكّ أنّ هذه الروايات تستند إلى القصص الشعبية التي تكون عادة بعيدة عن الحقيقة. وإذا كان الأخباريون المعاصرون للمنصور يسعون إلى إخفاء دور أخويه وإلى توجيه كل حركاتهما السياسية لفائدة أخيهم الأصغر فإنّ الأخباريين المتأخّرين كانوا يسعون عن جهل أكثر مما هو عن دعاية إلى مسح أدوار الأخوين وإلى جعل كل فعلهم السياسي يصبّ في مصلحة أخيهم الأصغر. ولكنّ الوثائق المعاصرة للأحداث من سنة 1557 إلى سنة 1576 كانت تجهل حتى وجود أمير اسمه مولاي أحمد. إذ كان المفاوضان المعترف بهما من طرف العثمانيين والقوى الأوروبية هما على التوالي الأمير عبد المؤمن ثم الأمير عبدالملك. أمّا بالنسبة إلى المرأة التي صاحبت عبد الملك في سفرته العثمانية الطويلة فقد كانت أمّه سحابة الرحمانية لا مسعودة الوزكيتية التي بقيت ولا شك آمنة في مقامها السجلماسي[208].

لم يكن النسب المتعالي والنبوءات والتأسي بالسيرة النبوية رغم قوتها الإقناعية بكافية لتحقيق شرعنة تامة للسلطة السلطانية. وقد أظهر أحمد المنصور الذي كان عليه إثبات ذاته تكوينا علميا على درجة عالية من الجودة يؤهله للتصدر لشؤون الخلافة.

[207] Henri de Castries, SIHM, France, t. I, p. 448-451.

[208] مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص38 وص45-46.

"سلطان العلماء وعالم السلاطين"

"من سلك طريقًا يطلب فيه علمًا سلك الله به طريقًا من طُرُق الجنة إن العلماء ورثة الأنبياء وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً إنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر"[209]. ينبئنا هذا الحديث المنسوب للنبي محمّد بالأهمية التي توليها الثقافة العربية الإسلامية للعلماء. وقد كان العلم إحدى الوسائل المفضّلة للارتباط بأزمنة الإسلام الأولى وبصراطية السلف الصالح. إنّ البنية النَسَبية للعلوم الإسلامية تيسّر بمعنى ما ذلك الارتباط[210]. فالسند المتواتر يربط راوي الحديث أو غيره من العلوم الإسلامية عبر سلسلة من الرواة المعلومين بالنّبي أو بالشخص الذي يُنسب إليه الكتاب أو التخصص أو المذهب. وكان هذا النمط من الرواية "المقدسة" يسمح لحامل العلم بأن يكتسب شرعية دينية واجتماعية باعتباره من ورثة الأنبياء.

كان أحمد المنصور الذي يطمح إلى احتكار الإرث النبوي لا يجهل أنّ العلم خاصة الديني منه يمكن أن يكون أساسا هاما للشرعنة. وكدأبه استغل السلطان الشريف تكوينه الأول باعتباره عالما وأديبا ليضيف إلى علاقة نسبه "الدمية" بالنبي علاقةَ نسب كانت هذه المرة علمية وليقوم باستمالة العلماء المبرّزين في المغرب وحتى داخل الدولة العثمانية. وقد تبيّن أنّ العلماء باعتبارهم ذوي رأي متّبع قد كانوا سندا ثابتا للشرعية السلطانية كما كانوا دُعاة فعّالين بقصد أو بغير قصد ينشرون خصال السلطان في خطبهم وفي حلقاتهم ومصنّفاتهم. لقد كان العلم وبالتحديد العلم الديني أحد الشروط الأساسية لتولي الخلافة. ألم يكن الخليفة هو الإمام الأعظم الذي يقوم بتفويض سلطاته فحسب؟

لم يكن سلاح العلم أداة سياسية فحسب في نظر مولاي أحمد بل كان العلم أيضا موهبة وشغفا لم يكفّ عن تنميتهما طيلة حياته. وكانت متانة تكوين مولاي أحمد وموهبته أمرين حقيقين. لكنه استثمرهما لتكريس شرعيته وإبراز صورة السلطان الورع

[209]Arent Jan Wensinck, Concordance et indices de la tradition musulmane, t. IV, p. 321.
[210]Houari Touati, Islam et voyage au Moyen Age, p. 39.

والمتحضّر على غرار خلفاء بغداد وقرطبة الذين كان يزعم أنه امتداد لهم. وقد بدأ مولاي أحمد تحصيله العلمي طبقا للعرف بحفظ القرآن الكريم بمدينتي فاس ومراكش على يدي مؤدّب الأمراء محمد الدّرعي وعلى الشيخ موسى التدماوي والقاضي سليمان بن ابراهيم. وفي نفس الوقت قام هذا الأخير صحبة عبد العزيز بن ابراهيم الدمناتي بتدريس الأمير الفقه على المذهب المالكي. وقد عُهد بتعليمه اللغة والأدب العربي تباعا إلى محمد بن عبد العزيز بن ابراهيم وأحمد القدّومي الأندلسي ومحمد الحارثي[211].

ونظرا لمتانة تكوينه الأساسي كان من الطبيعي أن يتوجّه الأمير الشاب إلى العلوم الدينية والفقهية. فكان أن تابع دروس خيرة علماء البلاد. وبينما تولّى قاضي الجماعة بفاس عبد الواحد الحُميدي تدريسه الفقه المالكي تولّى رضوان الجِنوي و محمد بن علي تدريسه الحديث وتعميق معارفه في بعض المسائل الفقهية. وتابع الأمير تحت إشراف العالم شقرون بن هبة الله دروسا في التفسير وأصول الفقه وعلم الكلام. بل إننا نجده قد حضر حلقة الدرس الخاصة بمفتي فاس يحيى السراج[212].

لكنّ الأمير لازم المتكلم والفقيه أحمد المنجور. وقد كان هذا الأخير مقدّما على علماء عصره. فقد تابع الأمير تحت إشرافه دروسا في علوم مختلفة كأصول الفقه وعلم الكلام والحديث النبوي والمنطق والرياضيات. بل إنّ مولاي أحمد تابع دروس شيخه حتى بعد تولّيه الحكم إذ كان يستضيفه عدّة مرات في السنة خاصة في شهر رمضان ليلقي دروسا كان يحضرها السلطان الشريف في قصره[213].

وفي سنة 1581 أحسّ أحمد المنصور أنه قد أتقن كل ما قدّمه هذا العالم فقام بـ"الاستدعاء" أي طلب إجازة في كل ما أخذه عن المنجور من المصنّفات والعلوم. وقد قام هذا الأخير في إجازته التي سمّاها الفهرس بتعداد أسانيد كل مروياته

---

[211] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص266؛ ابن القاضي، **درّة الحجال**، ج 3، ص107؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص130؛ نفسه، **صفوة من انتشر**، ص235؛ القادري، **نشر المثاني**، ج 1، ص43-44.

[212] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص266-268؛ ابن القاضي، **درّة الحجال**، ج 3، ص107؛ نفسه، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص328 وص535؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص130.

[213] ابن القاضي، **درّة الحجال**، ج 1، ص156-163؛ المقري، **روضة الآس**، ص35؛ الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص266.

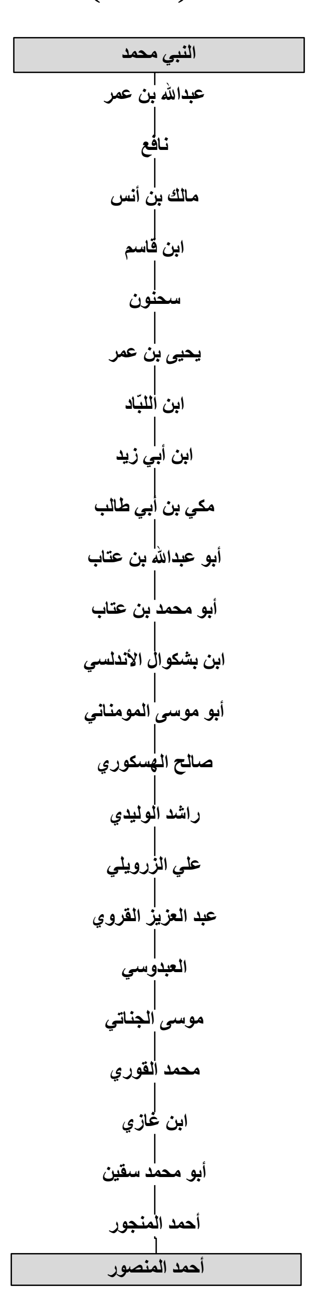
ومؤلفاته[214]. وبحصوله على هذه الإجازة أصبح للسلطان الشريف نسب علمي لا يصله فقط بالإمام مالك بن أنس مؤسّس المدرسة المالكية المهيمنة على المعترك الاجتماعي المغربي منذ قرون بل يصله بالنبي نفسه. ولم يكن ذلك إلا ليُعزّز شرعيته السياسية والدينية.

وفي السنوات اللاحقة سعى السلطان الشريف إلى تحصيل العلم خارج المغرب. ونظرا لعدم قدرته على مغادرة البلاد فقد قام المنصور بمراسلات هامة مع الكثير من العلماء المشارقة وخاصة مع المصريين بدر الدين القُرافي ومحمد البكري الصدّيقي. وقد أجازه هذا الأخير إجازة عامة سنة 1584 بينما تحصّل على مثلها من الأول سنة 1592[215].

وبالإضافة إلى ذلك فقد عمل السلطان على تحسين تحصيله العلمي وذلك بقراءات واسعة في كل العلوم خاصة في الرياضيات. ويؤكّد الكثير من المؤلفين أنّ السلطان قرأ بنفسه كتاب العناصر لإقليدس وأنه قد ألزم نفسه مهما كانت مشاغله بحلّ مشكل رياضي كل ليلة. كما كان ذا شغف بعلم الفلك والتنجيم والطب لذلك أمر بترجمة العديد من الكتب ولاسيما في الفن العسكري وفي الطب[216].

[214] المنجور، الفهرس، الرباط، 1976.
[215] **نفسه**، ص18-19.
[216] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص269-294؛ عبد الله كنون، **رسائل سعدية**، ص39-40 وص230-233؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص131-132.

سند أحمد المنصور إلى المذهب المالكي
(مُبسّط)



وكانت للسلطان محاولات في نظم الشعر وكتابة النثر. وقد أجمع كتّاب القرنين السادس عشر والسابع عشر على اعتبار أحمد المنصور سلطانا شاعرا ناسبين إليه عدّة قصائد ومقطوعات وقد كان المنصور قادرا على نظم الشعر العمودي وكذلك الموشّحات لكنه برع من غير شك في شعر الغزل[217]. وكان الفشتالي يتباهى بأنّ سيده كان شاعرا عظيما مثل أبناء عمومته هارون الرشيد العباسي [186-809] وعبد الرحمان بن الحكم الأموي [822-852] والمعز لدين الله الفاطمي [953-975]. ويُظهر الذوق الأدبي وخاصة الشعري للسلطان الشريف ميله للتيار الكلاسيكي. إذ كان يحاول بواسطة الشعر أن يُحيي المعاني التي اختفت منذ زمن طويل وأن يبعث وضعيات سابقة وذلك بإعادة إنتاج النماذج الأدبية للعصر الذهبي الإسلامي. وقد كان الهدف مرة أخرى بغض النظر عن البعد الأدبي لقصائده هو أن يؤثر في مخيال معاصريه خاصة النخبة منهم تلك النخبة التي كانت بقراءة قصائد السلطان وأعوانه تعتقد أنها تعيش ثانية ذلك العصر الذهبي الضائع. وكان التأثير فوريّا إذ قام العديد من أدباء المغرب والدولة العثمانية بإثبات قصائد المنصور في مختاراتهم الأدبية وفي كتب التراجم. ولم يكن لشهرة السلطان إلا أن تزداد ولم يكن لصورة الأمير الإحيائي الذي هو في الآن نفسه شاعر وراع للأدب إلاّ أن تضمن له إعجاب جزء لا يستهان به من الطبقة العالمة.

وقد كان المنصور الذهبي معروفا بأنه راع للأدب وحام للعلم والعلماء. وقد كان هؤلاء يُستقبلون في البلاط بكل مظاهر التشريف ويعاملون بكل الاحترام الواجب تجاه "ورثة الأنبياء"[218]. وكان للمكانة الخاصّة الممنوحة للعلماء والأدباء ثلاثة أسباب رئيسة هي حبّ السلطان الذي لا يُنكر للعلم وواقع أنّ العلماء كانوا هم ضمانة نسبه "العلمي" الموصول بالنبي إضافة إلى أنهم كانوا صنّاع رأي لا مهرب منهم. وقد

[217] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص268؛ ابن القاضي، **درّة الحجال**، ج 1، ص108؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص130 وص132؛ المقري، **روضة الآس**، ص35-36 وص217؛ التمنّارتي، **الفوائد الجمة**، ص115-116.

[218] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص221 وص295-299؛ ابن القاضي، **درّة الحجال**، ج 1، ص109-118؛ نفسه، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص321 وج 2، ص661-662؛ المقري، **روضة الآس**، ص36-51؛ نفسه، **نفح الطيب**، ج 7، ص72-80؛ القادري، **نشر المثاني**، ج 1، ص103؛ الخفاجي، **ريحانة الألبّة**، ص140-142.

ظهرت هذه المكانة بادئ ذي بدء في المراسم المخزنية. إذ كان للعلماء الأسبقية على كل رجال البلاط بمن فيهم الأمراء فقد كانوا يدخلون على السلطان متى شاؤوا وكان لهم شرف مؤاكلته وحق الحضور في المجلس السلطاني أو ما كان يعرف بالديوان. وكان يخلع عليهم بصورة ثابتة ويُقطعهم الأراضي[219].

توجّهت رعاية السلطان بصفة خاصة إلى شيوخه المباشرين وإلى أولئك المنتمين إلى النخبة ممّن صنّفوا في مآثره سواء أكانوا من المغاربة أم من الأجانب[220]. وكان الأجانب محلّ حفاوة في مراكش لأنهم يمكن أن يكونوا "دعاة" فعالين عند أوبتهم إلى مواطنهم الأصلية. ولذلك نشير إلى أنه قد وُجد في البلاط المنصوري علماء من الجزائر وتونس ومصر وفلسطين والمدينة المنوّرة ومكة المكرّمة واليمن. وكان السلطان يكفلهم طوال إقامتهم في المغرب فيُجري عليهم رواتب شهرية ويُنزلهم في مساكن فخمة وكانوا يصاحبون المنصور في كل تنقلاته ويُنعم عليهم بالجوائز والخلع[221]. فأثناء إقامته بالمغرب التي امتدّت بين عامي 1580 و 1582 تلقى العالم المكّي محمد بن أبي الفضل راتبا شهريا بلغ تسعمائة درهم فضلا عن الهدايا. وقبل عودته إلى بلاده تشفّع له الشريف عند السلطان العثماني ليجعله على قضاء اليمن[222].

وقد طال كرم المنصور كبار العلماء الذين لم يستطيعوا القدوم إلى المغرب أيضا. إذ كانوا يُرسلون إليه نُسخا مهداةً من مصنفاتهم ويقيمون معه مراسلات دائمة . ولقاء ذلك كانوا ينعمون بالجوائز السنيّة من لدنه. وكان محمد بن أبي علي الحسن والجنابي والخفاجي والأبهري والقشّاش وبدر الدين القُرافي ومحمد البكري الصدّيقي من بين أشهر العلماء المنتفعين بهداياه[223]. وقد تجاوز صيتُ المنصور باعتباره راعيا لأهل العلم حدود العالم الإسلامي. إذ نجد أصداء تلك السمعة في الأرشيف الانگليزي وخاصة في رسالة بعثها التاجر الانجليزي توماس برنر [Thomas Bernher] إلى

---

[219] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص224.

[220] **نفسه**، ص224-225.

[221] المقري، **روضة الآس**، ص34 وص226-234؛ ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1،المقدمة؛ نفسه، **درّة الحجال**، ج1، ص107.

[222] **نفسه**، ص14-17؛ **نفسه**، ج 1، ص248، 250 و329.

[223] عبد الله گنون، **رسائل سعدية**، ص65-68، ص73-78 وص101-105 ؛ الإفراني، **صفوة من انتشر**، ص57-58.

مواطنه عالم الرياضيات وصانع الخرائط إدوارد رايت [Edward Wright]. أورد فيها أنّ مولاي أحمد كان شغوفا بعلم الفلك والتنجيم. وأكّد لصديقه أنه قادر على بيع اختراعاته بسهولة إلى السلطان وذلك بثمن مُجزٍ[224]. ويجب أن نشير أيضا إلى أنّ السلطان الشريف قد طلب من فيليب الثاني بأن يُرسل له من يقوم برسم لوحات له ولعائلته. فخرج الرسام بلاس ديل برادو [Blas del Prado] قاصدا مراكش حيث مكث سنين عديدة. ومن سوء الحظ فإنه لم يصلنا أي عمل من أعمال هذا الفنان القشتالي[225].

كان حبّ السلطان للعلم والأدب ورعايته لهما لا ينفصلان عن حبّه للكتب. وقد حرص على بناء خزانة كتب ثرية لم يكفّ عن تنميتها طوال فترة حكمه. ولهذا الغرض كلّف عدّة مبعوثين بأن يجوبوا الدولة العثمانية لشراء الكتب اللازمة. وشجّع كذلك علماء عصره وأدبائه على أن يُرسلوا إليه مصنفاتهم نظير مكافآت مُجزية. ومن المؤكّد أنّ قسم الترجمة في القصر كان يُوفّر ترجمة للكتب الأوروبية خاصة في علمي الفلك والطب[226]. وقد بلغ عدد الكتب في الخزانة السلطانية قبل نهاية فترة حكمه ما قارب الاثنين وثلاثين ألف مجلدا حسب إحدى الروايات[227]. كذلك حرص السلطان وأفراد أسرته على أن يُوفّروا للمساجد والزوايا والمدارس عدّة آلاف من المصنفات على شكل وقف. وقد كانت الخزانة الكبرى في جامع القرويين أيضا من مآثر المنصور[228]. ويذهب محمد حجّي إلى أنّ طائفة كبيرة من مخطوطات الخزانات المغربية تعود إلى هذه الفترة[229].

ولا يمكن اختزال نشاط السلطان الشريف في مختلف مجالات المعرفة على الشعر ورعاية العلم وعشق الكتب إذ أنه قد حاول ممارسة التأليف. وحسب كُتاب سيرة السلطان فإنه قد وضع ثلاث مصنفات وشرح الكثير غيرها. وكان مصنّفه الأوّل الذي

[224]Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 168-170.

[225]Louis Viardot, Notices sur les principaux peintres espagnols, p. 157-159.

[226]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص268 وص306 ؛ عبد الله كنون، **رسائل سعدية**، ص78-81 وص179-183؛ المقري، **روضة الآس**، ص217؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص136.

[227]الشهاب الحجري، **ناصر الدين على القوم الكافرين**، ص106.

[228]المقري، **روضة الآس**، ص22.

[229]محمد حجي، **الحركة الفكرية**، ص183.

لم يُتمّه جمعا لقصائد العلويين. إنّ مشروع مولاي أحمد هذا الذي لم يكن وقتها إلا أميرا خامل الذكر لا يمكن إلا أن يُذكّرنا بالكتب التي كان هدفها جمع قصائد وسير أفراد بيت حاكم مثلما هو شأن مصنف الصولي المخصّص لقصائد العباسيين[230]. ولكنّ الأحداث السياسية التي عصفت بحياة الأمير الشاب بعد موت السلطان عبد الله الغالب سنة 1574 حالت دون إتمامه الكتاب فلم تصلنا أي نسخة من هذه المحاولة الأولى[231].

نفس الأمر حصل للكتاب الثاني للسلطان الشريف وهو الموسوم بكتاب العارف في كل ما تحتاج إليه الخلائف. ومن المرجّح أنه ينتمي إلى صنف الآداب السلطانية حيث يقوم العاهل بعرض خبرته في المجالين السياسي والعسكري. وحسب ما يذكر الفشتالي فإنّ الكتاب موضوع أساسا في الاستراتيجية العسكرية. وفيه يشرح السلطان كيفية بناء القلاع والحصون وفنّ التكتيك العسكري وطريقة تنفيذ الحصار وتقنيات صناعة أسلحة حديثة وفعّالة. كما بيّن السلطان أيضا أفضل السبل لتطبيق الحدود الشرعية وغيرها من المسائل. ومحصول القول حسب الفشتالي الذي كان يلوم حكاما مثل يعقوب المنصور الموحّدي [1185-1199] وأبي حمّو الزياني [1359-1389] على إضاعة وقتهما في كتابة أشياء غير نافعة فإنّ السلطان كان يُقدّم نصائح عملية تنفع الحكام في مزاولة مهامهم. فوزير القلم يلوم الأوّل منهما على كتابة مصنّف في العقيدة رغم أنه لم يكن متكلّما بينما يلوم الثاني على كتابة مصنّف في الآداب السلطانية جاء خلوا من كل حسّ عملي. ومع ذلك فقد كان هاجس التقليد والاستمرارية جليا في نهج المنصور. إذ كان هذا الأخير يريد أن يدرج في لائحة الأمراء العلماء الذين طبعوا التاريخ السياسي والثقافي للعالم العربي الإسلامي[232].

أما المصنف الأخير للسلطان وهو الذي وصلتنا منه نسخة تامة كُتبت له بمراكش سنة 1601 فعنوانه العَوْدُ أحمد. وهو وِرْدٌ مكوّن من آيات قرآنية وأحاديث نبوية وأحاديث

[230] الصولي، **أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم**، بيروت، 1979
[231] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص303.
[232] **نفسه**، ص301-302؛ المقري، **روضة الآس**، ص58؛ ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص625.

قدسية يراد بها دفع السوء وجلب المنفعة وبلوغ المعارف الباطنية. وقد تمّت الإشارة إلى وجود هذا النوع من الإنتاج الديني في المغرب منذ القرن الثاني عشر. فكان لكل شيخ صوفي مشهور ورده الخاص. وكان أشهر تلك الأوراد من غير شك هو دلائل الخيرات الذي وضعه محمد بن سليمان مؤسس الطريقة الجزولية. وبتجميع هذه النصوص كان السلطان الشريف يعدّ نفسه شيخا مرابطا ورعا. يشتمل الورد على ثمانية أقسام عرض أولها بالتفصيل كل الصلوات والأدعية التي على المؤمن القيام بها في كل وقت من يومه. وفي الأقسام الموالية قام بتفصيل الأدعية التي على المسلم أن يستحضرها في كل وضع مخصوص. وختم الورد بذكر فضائل بعض السور وأفضل السبل للصلاة على النبي والتوبة إلى الله سبحانه وتعالى[233].

وحتى إذا لم يكن المنصور الذهبي الذي عدّته طائفة من العلماء والأدباء "سلطان العلماء وعالم السلاطين" قد هيمن على المجال الديني والثقافي المغربي فإنه بلا شكّ قد وجّه هذا المجال بالعمل على مركزة معارف عصره وعلى مراقبة التعليم وضمان ولاء العلماء. وخلاصة القول إنّ السلطان الشريف قد وظّف كل شيء لإحكام قبضته على معتركات المعرفة المغربية والفاعلين فيها وشبكاتها. وعمل بدأب عظيم على أن يكون له مؤيّدون ومحبّون داخل الدولة العثمانية وفي بلاد النصارى. ولمّا كانت الطبقة العالمة لا تهيمن إلاّ على المناطق الحضرية فقد كان عليه تسخير القوى الريفية والشعبية بأن يفرض نفسه مرابطا أعظم في البلاد.

قطب الزمان: التصوف المنصوري

كتب الأسير البرتغالي أنطونيو دي سالدانيا أن "رجال الدين [في المغرب] وتحت غطاء الزهد والورع يمارسون نفوذا بلغ حدّا جعل أي تغيير في هذه الممالك يستحيل ما لم يتّبع هذا السبيل"[234]. إذا كان زوار المغرب طوعا أو كُرها على وعي بالدور الهام بل المركزي لشيوخ الصوفية المعروفين باسم المرابطين أو الصلحاء أو الأولياء

[233] **نفسه**، ص214 وص301-302؛ **نفسه**، ص58؛ **نفسه**، ج 1، ص625؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص135؛ أحمد المنصور، **العود أحمد**، مخطوط الخزانة الحسنية، رقم 4911.

[234] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 4.

في المعترك السياسي الديني المغربي فإنه لا يمكن للحكم السلطاني أن يذهل عن ذلك. ومن الثابت أنّ نجاح السلالة الشريفة يرجع في جانب هام منه إلى الدعم الثابت من الشبكات الطرقية المرتبطة بالجزولية. ولكن لم يلبث الخلاف أن دبّ بين الشريكين فقرّر السلطان محمد الشيخ المهدي في ظروف غير واضحة أن يهمش الجزولية بل أن يعاقب كل من سولت له نفسه من شيوخها أن يظهر مخالفته[235]. وقد تسبّبت ذلك في حصول شبه قطيعة بين السلطة المركزية وبين جزء من الشبكة الجزولية. وإذا كانت سياسة المصالحة التي انتهجها عبد الله الغالب قد نجحت في استمالة بعض عناصر هذه الشبكة فإنّ عددا عظيما من مرابطي الأرياف والمقاطعات الذين لم ينسوا الإهانة التي تعرّضوا لها كانوا ينتظرون الفرصة المناسبة للتمرّد.

فأثناء حرب التوريث التي تواجه فيها محمد المتوكّل وعبد الملك ابتداء من سنة 1576 حاول الكثير من المرابطين استغلال الوضع سواء لمناصرة هذا الجانب أو ذاك أو للدخول في تمرّد والكفّ عن دفع الضرائب. وقد استطاع مولاي أحمد عندما كلّفه أخوه عبدالملك المعتصم بوضع حد لهذه النزعات الانفصالية أن يقف بنفسه بشكل عملي على الخطورة التي يمكن أن يُشكّلها الصلحاء على كل عملية مرْكزة دائمة. ولذلك لا نعجب من أن يكون أوّل ما قام به عند تولّيه الحكم هو إرسال حملة تطهير بين قبائل الجبال والسهول أولئك الذين كان يقودهم في الغالب متصوفة. وطوال عصر المنصور تمّ إلى درجة ما مراقبة الزوايا كما تمّ قمع أي محاولة للتمرّد بعنف. وخلاصة القول فإنّ الحماسة الطرقية قد تمّ تنظيمها ومراقبتها دون أن يتمّ إخماد جذوتها. وعلاوة على ذلك فقد كان لزاما على السلطان الشريف أحمد المنصور الذهبي الطامح لاحتكار الإرث النبوي أن يقوم بمقاسمة المتصوفة صلاحياتهم وأن ينتسب إلى سلالة النبي لكن هذه المرة على الصعيد الروحي.

على غرار العلوم الإسلاميّة الأخرى لا يمكن تحصيل علم الحقيقة [التصوف] إلا من خلال سلسلة متواصلة من الأسانيد تربط المريد بالنبي. وكان على المريد أن "يتربّى" على يدي شيخ مشهور ومشهود له من لدن نظرائه ومن طرف مجموع السكان

[235]ابن عسكر، **دوحة الناشر**، ص79 وص105.

بالولاية. لقد سلك المنصور طريق الحقيقة لكن مساره هنا ليس بوضوح مساره في طلب العلم الظاهري لكننا سنحاول تتبعه. فباعتباره لازم الشيخ رضوان الجنوي أحد أشهر زهّاد عصره فإننا نستطيع أن نفترض أنّ هذا الأخير قد لقنه قواعد الطريقة الزروقية التي كان من أبرز أعضائها بفاس. كما أنّ العلاقة المميّزة التي كانت تربط السلطان الشريف بأحمد المنجور قد تكون دفعت به في لحظة أو أخرى إلى دخول الطريقة الزروقية المهيمنة داخل المجال الحضري منذ عقود كما أسلفنا. وفي المقابل لا توجد أي قرينة تسمح لنا بربط السلطان بأي صورة كانت بالطريقة الجزولية. ومع ذلك فإنّ انتساب السلطان أحمد المنصور إلى الطريقة البكرية في مصر هو أمر ثابت. استطاع السلطان بواسطة مراسلات مكثفة أن يحصل لا فقط على إجازة محمد البكري بل على ملبوس أو مرقعة يرمز إلى نجاح مسار التلقين الصوفي[236]. لقد أمسى مولاي أحمد شيخا بكريا.

ولكن لماذا بقيت المصادر غامضة جدا بالنسبة لانتساب السلطان للزروقية وخرساء فيما يتصل بالجزولية؟ إنّ أوّل جواب يتبادر إلى الذهن هو أن عاهل البلاد لا يستطيع أن ينتسب إلى أية طريقة. فقد كان بمعنى من المعاني يطمح أن يكون المرابط الأعظم أو ما يصطلح عليه قطب الزمان. ولكن لماذا كانت علاقته بالزروقية أكثر وضوحا؟ فبالإضافة إلى أنّ هذه الطريقة كانت تهيمن على الأوساط الحضرية التي تخرّج منها جزء كبير من النخب الدينية والإدارية للبلاد فمن المؤكد أنّ العقيدة الزهدية والمسالمة والقائلة بشرعية من غلبت شوكته التي اتسمت بها الزروقية قد دفعت سلاطين الأسرة الشريفة خاصة أحمد المنصور إلى تقريب أعضائها قصد إقامة توازن مع الجزولية التي لا يمكن الثقة فيها. فقد كانت العقيدة الجزولية بوجه من الوجوه على الأقل في القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر "ثورية" نوعا ما وكثيرا ما تسعى إلى التغيير وهو ما سيحصل مباشرة بعد وفاة المنصور. ولتوضيح هذه المعارضة نستطيع أن نُمثّل لها ببعض التمردات ضدّ نفوذ السلطان والزيارات التي كان يقوم بها. فأثناء تمرد الأمير داوود بن عبد المؤمن ابن أخ السلطان سنة 1580 دخل الكثير من

[236]عبد الله كنون، **رسائل سعدية**، ص234-236.

المرابطين الجزوليين بالجنوب المغربي في حزبه. وكانت الأمور أشدّ خطورة ما بين سنتي 1595 و1596 أثناء تمرّد الأمير الناصر وهو ابن أخ آخر للسلطان. فبينما كان العديد من المرابطين الجزوليين المشهورين مثل أبي الشكاوي يساندون التمرّد جهارا كانت طائفة كبيرة من علماء الحواضر المنتمين إلى الزروقية مثل مفتي فاس محمد القصّار يُحرّضون الأهالي على التزام طاعة وليّ الأمر[237].

كما تكشف زيارات السلطان هذه الإرادة في "القطيعة" مع الجزولية أو بالأحرى الرغبة في تجاوزها. وقد كانت زيارة أضرحة الأولياء ممارسة شائعة في الإسلام المغربي. بل إنها كانت جزءا من واجبات المريدين الذين يجهدون من خلال هذه الزيارات إلى الارتباط بتقليد وإلى الحصول على بركة صاحب المقام وربط علاقات روحية واجتماعية قوية بمشايخهم وزملائهم. فهل من الغرابة أن نرى السلطان يؤدّي هذه الزيارات وهو الذي كان يريد امتلاك الإرث النبوي؟ ولكنّ اختيار الأضرحة التي تؤدّى إليها الزيارات هو في تقديرنا كاشف لإرادة المنصور في الانعتاق من إرث الجزولية المقلق.

[237]الإفراني، **صفوة من انتشر**، ص63، ص75 وص104.

سند أحمد المنصور إلى الطريقة البكرية (مُبسّط)

النبي محمد
علي بن أبي طالب
الحسين بن علي
علي بن الحسين
محمد الباقر
علي الرضا
معروف الكرخي
سري السقطي
الجنيد
أبو بكر الشبلي
عبد العزيز التميمي
عبد الواحد التميمي
الطرشوشي
علي القرشي
أبو سعيد المخزومي
عبد القادر الجيلاني
السهروردي
النجيب
الضياء
عثمان
أحمد الكبرى
المجد البغدادي
علي لالا
أحمد الدردیادي
عبد الرحمان الشرقي
الشهاب الدمشقي
أحمد الزاهد
محمد الواسطي
زكريا الأنصاري
محمد البكري الصديقي (الأب)
محمد البكري الصديقي (الإبن)
أحمد المنصور

تخبرنا المصادر أن السلطان زار مقام أبي مدين خلال إقامته في تلمسان ومقامات دارس بن إسماعيل بن ميمونة وعلي بن حِرْزِهِم وأبي بكر بن العربي في فاس وزار مقامات الشيخ عبدالمجيد وأبي العباس السبتي وأبي القاسم السهيلي والقاضي عياض بمراكش[238]. كما زار عدة مرات مقام أبي عبد الله الهزميري بأغمات[239]. وتثير هذه القائمة ملاحظتين: الأولى أنّ كل الأولياء الذين زارهم السلطان لا ينتسبون إلى أي طريقة وإن كانت كل الطرق تنتسب إليهم من جهة أو من أخرى. وأمّا الثانية فمُشتقّة من الأولى وتخص غياب الأولياء الجزوليين عن قائمة الأولياء الذين تمت زيارتهم. ونستطيع أن نفترض أنّ السلطان أحمد المنصور قد عزّز طقس التبرك بأبيه وبالفقيه المالكي القاضي عياض المتوفّى قبل أربعة قرون للحد من شعبية ضريح محمد بن سليمان الجزولي.

ولا تظهر كذلك أسماء المرابطين الجزوليين في قائمة الأولياء الذين ربط السلطان علاقة بهم أو تبادل معهم الرسائل[240]. كان الصلحاء وهم في الغالب أصحاب تكوين محدود أكثر قربا من الناحية العقائدية والثقافية إلى العوام منهم إلى الأوساط الفكرية المتخرجة من المدارس وحلقات العلم في المساجد. ولم يكونوا في عين المنصور إلاّ دجّالين ليست ولايتهم الظاهرة إلا ذريعة للاغتناء وامتلاك السلطة[241].

لم يكن التكوين الروحي والزيارات التي قام بها السلطان إلا خطوات أولى نحو القداسة. وكان على السلطان كي يُكمل صورته باعتباره وليّا صالحا ومرابطا معتبرا أن يعتمد ممارسات وأن يتلبّس بلبوس شيوخ الصوفية أي أن تكون له نفس أحوالهم ومقاماتهم. فبالإضافة إلى تقواه الصادقة وأعماله الورعة كان على السلطان مثل مشاهير الصوفية[242] أن يكون له كما أشرنا أعلاه وِرْده الخاص الذي كان يقرأه باستمرار بالتناوب بينه وبين أوراد أخرى مثل ذاك الذي جمعه أبوه[243].

[238] ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص387-388.
[239] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص95 وص221؛ ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص388.
[240] **نفسه**، ص224.
[241] **نفسه**، ص221.
[242] عبد اللطيف الشاذلي، **التصوف والمجتمع: نماذج من القرن العاشر**، ص80-83.
[243] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص214 وص302.

يقوم كل زاهد صادق النية بتفويض أمره كلّه إلى الله ويطلب منه السّداد قبل أخذ أي قرار حاسم في إطار ما يُسمّى بـالاستخارة[244]. ومع أنّ هذا الطقس كان يمارس من طرف الكثير من المسلمين فإنّ ممارسته من لدن الصوفية كانت أكثر صرامة ونسقية وقد كان لهؤلاء في أكثر الأوقات كرامة الحصول على استجابة إلهية في المنام. ولنيل المراد يجب على المستخير أن يصلي ركعتين يدعو فيهما الله سبحانه ممجدا إياه ذاكرًا سُؤاله[245].

وكثيرا ما كان السلطان الشريف طوال فترة حكمه يلجأ إلى الاستخارة خاصة في القضايا السياسية الهامة حسب زعمه. بل إنّ الفشتالي يكشف أنّ مولاه قد لجأ إلى الاستخارة في كل المسائل المتعلقة بأمور الرعايا وسؤدد سلطنته[246]. فقبل أن يجعل ابنه المأمون وليا للعهد سنة 1580 اعتزل الناس عدّة أيام يسأل الله أن يوفقه لأفضل اختيار لرعيته[247]. كما لجأ مولاي أحمد إلى نفس الطقس قبل غزو السودان الذي كان مسألة من أهم مسائل عهده. وسرعان ما جاءه الجواب في مواقع النجوم التي كان معتادا على أمر تأويل حركاتها ورموزها[248].

وكانت عادة إطعام الطعام تُمثّل ممارسة صوفية أخرى. وكان هذا الفعل يستجيب لحاجتين: احترام واجب الضيافة الإسلامية وتأكيد كرم المرابط الذي كانت سمعته مرتبطة بكمية الأكل التي يُقدّمها. وقد بيّن عبد اللطيف الشاذلي وفرانشسكو رودريگس

---

[244] ورد في دائرة المعارف الإسلامية [بالفرنسية] التعريف التالي للاستخارة: "هو أن نترك لله يختار لنا بين أمرين أو أكثر تكون في حكم الممكن سواء أكان ذلك بدافع التقوى والخضوع لإرادته أم بدافع العجز عن الاختيار أو العجز عن معرفة الأصلح [...] والمستخيرون هم أولئك الذين يرغبون في الخروج من حالة التردد بفضل الإلهام الإلهي" EI², t. IV, p. 271-272.

[245] الصيغة المشهورة هي التالية: عن جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُعَلِّمُنَا الاسْتِخَارَةَ فِي الأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنْ الْقُرْآنِ يَقُولُ إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ لِيَقُلْ [اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ واسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ وأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ ولا أَقْدِرُ وتَعْلَمُ ولا أَعْلَمُ وأَنْتَ عَلامُ الْغُيُوبِ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ [هنا تسمي حاجتك] خَيْرٌ لِي فِي دِينِي ومَعَاشِي وعَاقِبَةِ أَمْرِي أوقَالَ عَاجِلِ أَمْرِي وآجِلِهِ فَاقْدُرْهُ لِي ويَسِّرْهُ لِي ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ اللَّهُمَّ وإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ [هنا تسمي حاجتك] شَرٌّ لِي فِي دِينِي ومَعَاشِي وعَاقِبَةِ أَمْرِي أوقَالَ عَاجِلِ أَمْرِي وآجِلِهِ فَاصْرِفْهُ عَنِّي واصْرِفْنِي عَنْهُ واقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ ارْضِنِي بِهِ. ويُسَمِّي حَاجَتَهُ] وفِي رواية [ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ]. البخاري، **الصحيح**، رقم 1162، 6383، 7390.

[246] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص87.

[247] **نفسه**، ص126.

[248] **نفسه**، ص55 و144؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص84 ؛
Henri de Castries, « Conquête du Soudan par el-Mansour », Hespéris, nº 3, 1923, 433-488.

مانياس أهمية هذه الممارسة في المجتمع المغربي منذ العصور الوسطى[249]. ويذكر الشاذلي أنّ الزوايا كانت تشبه إلى حدّ ما الجمعيات الخيرية في العصر الراهن بما كانت تقدمه من خدمات في مغرب كان يعاني من الأوبئة وسنوات القحط المتتالية. وقد قام المؤرخان بمعنى من المعاني بإعادة رسم تاريخ إطعام الطعام باعتماد أمثلة تمتد ما بين القرنين الثاني عشر والسابع عشر.

ولكنّ الغريب في الأمر هو أنهما لا يقدمان أي مثال حيّ لتلك الممارسة في عهد أحمد المنصور مما يجعلنا نتساءل عن علّة ذلك. وفي الحقيقة فإن هذه الممارسة لم تختف تماما على عهده بل توارت وراء مراسم إطعام الطعام الفاخرة التي كان يُنظّمها السلطان يوميا فضلا عن المناسبات الدينية لاسيما العيدين والمولد النبوي[250] ورمضان وعاشوراء[251]. فلئن كان بعيدا عن احتكار هذه الممارسة فلقد هيمن عليها بإعطائها طابعه الخاص. ويرجع ذلك إلى إرادته جعل القصر السلطاني "الزاوية الكبرى" للبلاد وأن يظهر هو نفسه باعتباره "قطب" زمانه بالمعنيين الذين تحملهما الكلمة أي محور العالم والمرابط الأعظم[252].

وإذا كانت الممارسات التي تحدثنا عنها تنتمي إلى علوم الظاهر فإنّ السلطان قد لجأ أيضا إلى الممارسات الباطنية وذلك باستدعاء العجائبية. ألم يكتب ميشال مِيسلان أنّ "العجيب هو نمط التعبير الأكثر مناسبة للإشارة إلى العلاقات المميزة التي تربط الحاكم بالآلهة. فالسلطات التي يستمدّها الزعماء من الله تتجلى بطريقة طبيعية عبر أفعال خارقة للعادة البشرية"[253]. وبعبارة أخرى فإنّ السلطان على غرار الأولياء يأتي بالكرامات. ومن دون أن تكون مشابهة لكرامات ملوك فرنسا وانگلترا التي وصفها م. بلوك [M. Bloch] فإنّ حالة المنصور تندرج في نفس السياق المنطقي.

---

[249] عبد اللطيف الشاذلي، **التصوف والمجتمع**، ص 192-195؛
Francisco Rodrigues-Mañas, « Charity and Deceit: The Practice of It‘âm al-ta‘âm in Moroccan Sufism », Studia Islamica, nº 91, 2000, 59-90.

[250] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص251؛ ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص379-380.

[251] **نفسه**، ص252.

[252] كانت هذه الممارسة تبدو من خلال إسناد أمر تنظيمها لابنه أبي فارس. أنظر ابن القاضي، **درّة الحجال**، ج 3، ص128-129.

[253] Michel Meslin [dir.], *Le merveilleux : l’imaginaire et les croyances en Occident*, p. 14.

لقد كانت "البركة" التي يتمتّع بها السلطان الشريف بحكم نسبه النبوي وبحكم تقواه هي علّة قدراته الخارقة[254]. وكان الفاطميون أوّل من استثمر هذه الميزة الروحية بشكل ممنهج ومكثف في القرن العاشر. وقام الموحّدون الذين تبنّوا بعض العادات الفاطمية بإشاعة مفهوم "البركة" في بلدان المغرب بدايةً من القرن الثاني عشر. ولكن ابتداء من القرن الثالث عشر استولى رجال الدين خاصة الصوفية منهم على هذا المصطلح وحاولوا احتكاره. ولم تحاول السلطة السياسية استعادة هذه الميزة ضمن إطار سياسة "إضفاء القداسة" إلا مع ظهور الزيدانيين في بداية القرن السادس عشر. وبفضل تقواه "الظاهرة" ومهارته السياسية نجح السلطان المنصور في أن يجمع بصورة شبه نهائية بين مصطلح البركة والمؤسسة السلطانية.

وتكشف النصوص التاريخية المتوفرة الآثار المادية والمعنوية لبركة السلطان على البلاد والعباد إذ يزعم الخطاب الرسمي أنه لم يسبق للمغرب أن عرف هذا القدر من الازدهار السياسي والاقتصادي[255]. ففي كتاب البيعة الذي أرسله المنصور إلى أمير بورنو مثلا أشار إلى أنّ الأجر الدنيوي والأخروي لسكان هذا البلد سيتضاعف بفضل بركته[256]. كما وعد أثناء غزوه لبلاد السودان أن بركته ستعم البلاد والعباد حتى تصبح ضفاف نهر النيجر أجمل وأعمر وأغنى من ضفاف دجلة والفرات[257]. ومن جهة أخرى فباستطاعة السلطان أيضا أن يسحب بركته من السكان الذين يخلعون ربقة الطاعة. فأثناء الحركة أي الحملة التأديبية ضدّ منطقة سوس سنة 1580 رفضت بعض العشائر دفع الضرائب التي عليها وانسحبت إلى قمم الجبال معلنة بذلك رفضها للنفوذ السلطاني فسحب السلطان عنها بركته ودعا على أهلها فما كان من الله إلا أن استجاب[258].

[254] البركة كما يُعرّفها ج. كولان [G. Colin] في دائرة المعارف الإسلامية "هي القوة المباركة ذات الأصل الإلهي تلك القوة التي تُحدث الوفرة في المجال الفيزيائي والرخاء والسعادة في النظام النفسي [...] ويستطيع الله أن يضع منها دفقا في شخوص أنبيائه وأوليائه. ويمكن اعتبار النبي محمد ونسله مختصّين بها. ويستطيع هؤلاء أن يمدّوا عامة الخلق بطيب طاقتهم فوق الطبيعية". انظر EI^2, t. I, p. 106.

[255] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص145؛ Mercedes García-Arenal, Cartas marruecas , p. 155.

[256] **نفسه**، ص72.

[257] **نفسه**، ص131 وص143.

[258] الحسّاني، **ديوان قبائل سوس**، ص26.

ورغم أن بعض الأخباريين قد تحدثوا بنوع من الإسهاب عن بركة السلطان إلا أنها تبقى إلى حدّ ما فكرة مجردة وغير قابلة للقياس. لقد كان على السلطان أن يُظهر بعض الكرامات لترسيخ مكانته باعتباره وليّا يملك "البركة" حقا. وفي منطقة تعاني بشدة من الجفاف كان على السلطان الشريف أن يُجري كرامات على صِلة بالماء. ويؤكّد مؤرخوه وكتّابه أنّ تدخّل السلطان قد جنّب المغرب عدةّ مرّات موسما فلاحيا "كارثيا". وقد كان ذلك هو الحال سنة 1589 التي سُمّيت بـ"عام الثلجة"[259]. كما وقعت كرامة "مائية" أخرى للسلطان في قلب الصحراء. يذكر الفشتالي أنّ عبور الصحراء في الحالات العادية لا يتمّ إلا في الخريف أو في الشتاء ليلا. ولكن بفضل بركة أمير المؤمنين استطاعت قافلة عسكرية تحت إمرة القائد محمود زرقون سنة 1591 أن تعبر الصحراء في وقت قياسي إضافة إلى أنّ ذلك قد حصل نهارا. ولم يتوقف الأمر عند النجاح بل وُجد الماء بكثافة[260] وهو سلعة نادرة في هذه المنطقة من العالم بسبب دعاء المنصور. وفي عين أنشاي حصلت معجزة صغيرة ذلك أنّ الماء الذي كان عادة غائرا في هذا الوقت من السنة انبجس دفعة واحدة بمجرد وصول القافلة العسكرية الشريفة. فشرب الجنود وملؤوا ألف قربة من الماء[261]. ولا يمكن ألاّ يُذكّرنا ذلك بحادثة انبجاس الماء من زمزم في مكة أو من الحجر الذي ضربه موسى فانفلق وخرج منه الماء. كما نجد كرامة أخرى مستلهمة من التاريخ المقدس للإسلام. ذلك أنّ الجنود خلال نفس الرحلة حمتهم غمامة عظيمة من حرّ الشمس كما كان حال الأنبياء وكبار الصالحين[262]. ولنتركْ سجلّ الماء لذكر كرامات أخرى للسلطان. ففي سنة 1576 بقي مولاي أحمد أثناء مطاردة السلطان المخلوع المتوكّل مستيقظا طيلة خمسة عشر يوما وليلة ممضيا كل هذا الوقت وهو يقاتل[263]. ويورد الفشتالي رواية ينقلها عن السلطان الشريف نفسه يذكر فيها أنه أثناء معركة وادي المخازن سنة

[259] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص98 ؛ عبد الله كنون، **رسائل سعدية**، ص163.
[260] **نفسه**، ص135 وص149.
[261] **نفسه**، ص135.
[262] **نفسه**، ص136.
[263] **نفسه**، ص132.

1578 اخترقت رصاصة صدره لكنه سرعان ما شُفي[264]. وهذا الأمر يُذكّر بحادثة أخرى حصلت فيها للمرابط الجزولي أبي عبد الله الغزواني كرامة مماثلة أثناء محاصرة الوطّاسيين لمراكش سنة 1527[265].
وقبل إخلاء ثغر أصيلة سنة 1589 قام الإسبان بوضع متفجّرات في أساسات القصبة وذلك بغية هدمها حال وصول المسلمين. ولكن بفضل الحضور "المقدّس" للسلطان لم يحصل أي شيء[266]. وأخيرا أثناء تمرّد الأمير الناصر سنة 1595 قامت عدّة قبائل في الشمال المغربي بإعلان العصيان. ولكنّ أحمد المنصور قام بنفيهم إلى منطقة تامسنا [الشاويّة حاليا] وذلك بعد أن أعادهم إلى الجادّة بالقوّة. ولم يكتف السلطان بهذه العقوبة البشرية فسأل الله أن يُريه فيهم كرامة أخرى بأن يُرسل عليهم نارا تأكل محاصيلهم ومنازلهم وتقتل عددا هاما منهم مشرّدةً من تبقّى منهم وهذا ما حصل فعلا حسب الرواية الرسمية[267].
ولحماية أقاربه من سوء الطالع ولجلب البخت إليهم قام مولاي أحمد بصناعة الطلاسم والتمائم التي كانت ممارسة شائعة في عصره حيث تمتزج فيها علامات فلكية وسحرية بأدعية قرآنية وعبارات توراتية [kabbalistiques]. فأثناء معركة أساطِس سنة 1576 مثلا قام مولاي أحمد وكان وقتها وليّا للعهد وقائدا للجيوش بوضع تميمة حول رقبة مساعده سعيد بن فرج الدّغالي كما أعطاه نسخة من ورده قبل أن يأمره بشنّ الهجوم النهائي[268].
هذا وقد لاحظنا أنّ السلطان الشريف كان من ذوي الرؤى الصادقة وهو ما يمثّل علامة أخرى من علامات الولاية والصلاح وفقا لِما ورد في عدة أحاديث منسوبة للنبي[269]. وقد شدّ انتباهنا رؤيتان من تلك الرؤى. الأولى مثلما ذكرنا في موضع سابق

[264] **نفسه**، ص38.
[265] ابن عسكر، **دوحة الناشر**، ص89.
[266] ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص849.
[267] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص198.
[268] **نفسه**، ص32.
[269] مالك بن أنس، **الموطأ**، رقم 1722.

رؤية مولاي أحمد النبي في المنام يُبشّره بأنه سيكون خليفة في الثلاثين من عمره[270]. والثانية أثناء التمرد الشهير للأمير الناصر. فبينما كان السلطان يستعدّ لقيادة جنده رأى نفسه يتجول في قصره برفقة الخليفة أبي جعفر المنصور [754-775]. وأثناء تفقدهما أحد أبراج القصر رأى السلطان امرأة من أجمل ما تكون النساء. والمرأة مثلما نعلم ترمز إلى النصر والغزو. وفي تلك اللحظة أشار عليه الخليفة العباسي أن ينزل بجنده على مسيرة خمسة أيام من مدينة مرّاكش وأن ينتظر. واتّبع المنصور نصائح ابن عمّه البعيد فجاءته البشرى فعلا في اليوم الخامس بهزيمة منافسه[271]. وبقطع النظر عن البعد الأسطوري لهذه الرؤيا يظهر هذا الخبر أن المنصور كان مهووسا باستلهام عصر الاسلام الذهبي حتى في أدق التفاصيل. إذ تحدثنا مجموعة من الروايات أن الخليفة العباسي المذكور رأى نفس الرؤيا قبل ثمانية قرون عندما كان يحارب منافسا علويّا على خلافة جنوب العراق[272]. فيكون إذن وجوده بجانب السلطان ليس مجرد صدفة.

عند قراءتنا للنصوص التي وُضعت لتمجيد الفترة المنصورية شدّت انتباهنا استعارة مجموعة من المفاهيم والعبارات المتعلقة بالنور. فقد استعمل الإسلام مثل ديانات أخرى موضوعة النور باعتباره رمزا لتجلّي الألوهة وتمظهرها في الكون وتأثيرها على الموجودات. فالآية المشهورة باسم آية النور تقول ان "اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاء وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ"[273]. ويرمز النور الإلهي في هذه الآية إلى الاستنارة والمعرفة الدينية والاهتداء إلى الصراط المستقيم. وخلاصة القول إنّ النور يرمز إلى انفتاح الروح

---

[270] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص26.
[271] **نفسه**، ص178.
[272] الكتاب المنسوب لابن قتيبة، **الإمامة والسياسة**، ص310-311.
[273] **القرآن الكريم**، 26/ 35.

على الحقيقة السرمدية. ويؤكّد الكثير من المفسّرين على أنّ النور الإلهي يمكن أن يصل بعض البشر المصطفين عبر الأنبياء والأولياء.

ووفقا لتقليد تاريخي أسطوري مُكرّس منذ العصور الوسطى فإنّ النور الإلهي قد غشي النبي آدم. وورّثه هذا الأخير نسله "النبوي" من جيل إلى آخر. وكان آخر محلٍّ لهذا النور هو محمد خاتم الأنبياء عند المسلمين[274]. ولكنّ موضوعة النور استُعيدت منذ القرن الهجري الأول من لدن أنصار الشرعية العلويّة. إذ زعم شيعة علي بن أبي طالب وذريته أنّ النور الالهي قد فاض على نسل النبي ليجعل منهم المالكين الوحيدين للحقيقة وبالتالي الشرعية الأصلية. ولم يتردّد التصوّف الإسلامي في استعارة هذه الموضوعة من التشيع وتوسيعها. ومنذ ذلك الحين صار في مُكنة أيّ ولي صالح أن يدعي تلقّي النور الإلهي وأن يهبه بدوره. وأصبح امتلاك النور الإلهي عبر وساطة النبي مرادفا لولوج الولاية.

إنّ رمزية النور التي استعملها أحمد المنصور تؤشّر في نفس الوقت على تحوّل روحي وتقوم مقام الضمانة له. فتجربة النور تُحدث تحوّلا أنطولوجيا للشخص الذي يعيشها والذي يفارق بواسطتها العالم المدنّس إلى العالم الروحي وهو ما يعرف في الاصطلاح الصوفي بالأحوال والمقامات. وكان تدفّق النور الإلهي على مولاي أحمد يرمز في نهاية التحليل إلى بداية تاريخ جديد بل إلى بداية عصر جديد. فالامتياز المتمثّل في وراثة النور النبوي كان يعني بالنسبة إلى السلطان القدرة على نشره كما يعني وجوب فعل ذلك أيضا. إذ كان ينبغي لهذا الإشعاع أن يكون حاملا لمنافع للرعية.

تلقى السلطان الشريف النور الإلهي ثلاث مرات في حياته حسب مزاعمه: الأولى عند ولادته بحكم أنه قد ورثها عبر نسبه الشريف[275] والثانية عند رؤية النبي في منامه وقد ذكرنا هذه الرؤية فيما سبق وأخيرا عند توليه أمر السلطنة إذ تلقى النور المتّصل

[274] شمس الدين الشامي، **سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد**، ج 1، ص89-91.

[275] عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص84.

بوظيفة الخلافة[276]. وبذلك يكون السلطان المنصور قد تلقى النور من ثلاثة طرق: دمويّا وصوفيًا وسياسيا. وقد مكّنه ذلك من تأكيد تعاليه عن كل الفاعلين السياسيين والدينيين ليس في المغرب فحسب بل في سائر دار الاسلام.

وقد جعل هذا النور الذي يتمتّع به المنصور من سلطنته "فخرا" ومن خلافته "سراجا" و"مصباحا" يهدي نوره الخلق في الظلمات[277]. وهكذا كانت السلطنة الشريفة محمية بفضل "نور الخلافة" الموروث عن النبي[278]. وهو ما يعني أنّ المغرب كان محميّا بفضل الوجود المقدس للسلطان المُنوّر. ولأنّ السلطان لم يكتف بحماية أراضيه فقد طمح إلى أن يُمتّع رعاياه الموجودين ومن سيأتي من بعدهم بنور الخلافة كما يؤكد على ذلك الفشتالي[279]. وبذلك نجد ضربا من التفاعل بين السلطان الواهب للنور وبين السكان الذين كانوا يطلبونه ويتلقونه. ففي إحدى زياراته الرسمية لفاس جاء سكان المدينة لا لتحيته فحسب بل "ليقتبسوا" من "أنواره النبوية"[280]. وعندما جاءت قبائل منطقة الهبط بعد تمرّد فاشل تطلب الصفح من السلطان الشريف قام هذا الأخير في نفس اليوم كعلامة عن الرضى بنشر النور الذي يخرج منه عليهم مبشّرا إياهم بأيام مليئة بالخير والدعة[281].

وفي الشأن السوداني استنجد المنصور أيضا بموضوعة النور. إذ تذكر الأدبيات التقريضية أنّ مبعوث أمير بورنو كان له هو أيضا امتياز الاقتباس من النور "المقدّس" للخلافة[282] وذلك أثناء قدومه إلى المغرب طلبا للشرعية. بل أكثر من ذلك. فـ"النور" قد تدفّق على أمير بورنو ورعيته الذين لم يعودوا منذ ذلك الوقت في وضع غير شرعي لِما تلقوا من مباركة وليّ أمرهم الشرعي بعد مبايعته[283]. وبعد الاستيلاء على أراضي شنقيط سنة 1584 "خلع" السلطان على وجهائها خلعا سنيّة وكساهم من

[276] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص26 وص40 ؛ عبد الله كَنون، **رسائل سعدية**، ص105.
[277] عبد الله كنون، **رسائل سعدية**، ص102 وص105.
[278]ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص374 وص411.
[279]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص67.
[280]**نفسه**، ص95.
[281]**نفسه**، ص112.
[282]**نفسه** ص67.
[283]**نفسه**، ص69 وص72.

نور الهداية الإلهية أي أعطاهم زادا ماديا ومعنويا حتى تكتمل السعادة في المعاد والمعاش[284]. وبفضل حصافته التي تنهل من النور النبوي استطاع السلطان أن يُقنع وجهاء السلطنة بإمكانية غزو إمارة سنغاي السودانية[285]. إذ تدفّق النور السلطاني عليهم حتى رأوا في ما أراده السلطان أمرا حسنا. فالنور يُبرّر تماما غزو تلك البلاد كما يبرر تلك الرواية. وبذلك فإن الانتصار على قوّات أسكيا إسحاق الثاني سنة 1590 يمثّل انتصار النور على الظلمات. وهو ما كان أيضا بالنسبة إلى الاستيلاء النهائي على البلاد. لقد حلّ نور الايمان محلّ ظلمات البدع واستُبدِل الخلط بين أشياء العالم بالتمييز بينها وحلّت الشرعية محلّ اللاشرعية. وفي صدد اخر يصل الأمر بمؤرخ البلاط وكاتب سر المنصور عبد العزيز الفشتالي إلى القول بنخوة إنه إذا كان أعظم كُـتَّاب عصره فمردّ ذلك تدفّق النور السلطاني المقدس عليه[286]. وبناء على كل ما سبق فقد استنتج ابن القاضي ببساطة أن سيده وصل إلى أعلى مراتب الصلاح ليصبح قطب الزمان[287].

الطموحات الانتظارية بين الاجتهاد والتجديد

بحكم وعيه الشديد بالتحديات العقدية لعصره وهو ما رأيناه على مدار هذه الصفحات فإنّ أحمد المنصور لم يتردّد في تعزيز جهازه الخطابي وذلك بتبنّي الأفكار الانتظارية [messianique] القائمة على الجهاد والمهدوية تلك الأفكار التي كانت تدور داخل الأوساط الصوفية والعالمة المغربية منذ قرون عدّة. فالجهاد مشفوع بمشروع إصلاحي تجديدي بل وثوري كان هو حجر الزاوية لعدّة مشاريع حكم مُلكي وتوسعي في المغرب وبالتحديد المشاريع المرابطية والموحّدية. ومثلما بيّنت ذلك إحدى الباحثات[288] فإنّ البيت الزيداني لم يشذّ عن تلك القاعدة. إذ كانت المهدوية والجهاد ضدّ

[284] **نفسه**، ص80.

[285] **نفسه**، ص132 وص147 ؛ ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص247.

[286] **نفسه**، ص123.

[287] ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 2، ص849 وانظر أيضا ص589.

[288] Mercedes García-Arenal, « Mahdî, Murâbit, Sharîf : l'avènement de la dynastie sa‘dienne », Studia Islamica, nº 71, 1990, 77-114.

الكفار الإيبيريين وضدّ السكان المحليين المعدودين من "الضالين" أو "المبتدعين" هي الأسس الضرورية لشرعية السلالة الشريفة الصاعدة. فقد ولّدت الحركة السياسية العسكرية التي قام بها محمد القائم وابناه آمالا انتظارية بين سكان جنوب البلاد الذين أسندوا إليهم لقب المهدي تباعا[289]. وانتهى الأمر بأن صار هذا اللقب مرتبطا بالسلطان الشريف محمد الشيخ الذي أعاد توحيد المغرب ومنح السلم للبلاد. ولم يقم مؤرّخو نجله إلاّ بتعزيز هذه الصورة.

كان أحمد المنصور أبعد ما يكون عن اعتبار نفسه مهديا أي بعبارة أخرى "مرابطا متشدّدا مراقبا للعادات أو مجدّدا لها يطمح إلى تأسيس جماعته الخاصة وإدارتها"[290] ولكنه رغم ذلك كان يعتقد أنه منذور لتحقيق مهمة خاصّة في العالم. ومن أجل ذلك حاول بمساعدة حاشيته وأنصاره أن يخيط صورة مهدوية على مقاسه. وكانت تلك الصورة من جهة أولى تساير مشروعه الواقعي للمركزة والإصلاح. ومن جهة ثانية لا تؤثر في الصورة التي كان السلطان يجتهد في إعطائها لأبيه. وإذا كانت صورة المجتهد قد بقيت تقريبا غير متغيرة في العقيدة المنصورية فإنّ صورة المهدي قد تمّ تخفيفها بل حتى تعويضها بصورة مجدّد القرن وهي صورة أقلّ تشدّدا وأكثر ملاءمة لطموحات المركزة والإصلاح للسلطان الشريف.

ولتمكين مولاهم من صورة المجاهد المثالي في سبيل العقيدة وصورة الغازي الذي لم يكلّ عمل مؤرخو المنصور وكتبته على إعادة صياغة مراحل معينة من التاريخ المغربي مانحين لسيدهم الدور الأول ومحاولين بطريقة متواصلة تبرير عمله العسكري. وقد كان ذلك هو الحال في كل الأحداث الكبرى التي سبقت وصوله إلى الحكم ما بين سنتي 1576 و1578. فإذا كان مولاي أحمد هو القائد العام للجيش ونائب السلطان بفاس فإنه قد بقي رغم ذلك تحت إمرة أخيه عبد الملك الذي كان بدون شك الشخصية المركزية في زمنه. وقد دأب الفشتالي على إخفاء ذكر عبد الملك بل

[289] الجنابي، **البحر الزخّار**، ص339، ص341.

[290] Mercedes García-Arenal, « La Conjonction du sûfisme et du sharîfisme au Maroc : le mahdî comme sauveur », REMM, nº 55-56, 1990, p. 233-256.

وعلى تشويه سمعته خدمة لسيده. فنجد أنّ قوات عبد الملك قد استطاعت بفضل شجاعة الأمير الشاب وبراعته العسكرية أن تنتصر في المعارك الحاسمة بالرّكن قرب فاس وبوادي الريحان قرب الرباط ضدّ قوات المتوكّل سنة 1576[291]. وهكذا أخفى الفشتالي مثلا عن قصد أنّ الانتصار في وقعة الرُّكن قد تمّ أساسا بفضل انشقاق كتيبة الأندلسيين القوية بقيادة سعيد بن فرج الدّغالي[292].

وبعد هذين النصرين الحاسمين كلّف عبد الملك أخاه بإعادة الأمن إلى البلاد وبتحييد ابن أخيهما المخلوع. فاستولى الأمير على المناطق الفلاحية بتامسنا ودكّالة وسوس واستغلّ الوضع ليُعرّف بنفسه لدى القبائل[293]. ولكنّ مطاردة السلطان المخلوع في جبال الأطلس قد أعطت الفشتالي فرصة التغنّي بالفضائل الحربية لمولاه. فأثناء المواجهة الأولى التي وقعت بـتينزرْت كان على مولاي أحمد الذي يقود ألف وثلاثمائة أندلسي أن يواجه حشدا مستعرا من ستين ألف مقاتل يمتزج فيه أنصار المتوكّل وقوّات قبلية انفصالية. وبفضل العبقرية العسكرية للأمير وبفضل أناته وإيمانه وبفضل عون الله ونجدته له كان النصر للقوات الشريفة[294]. ومرّة أخرى يبدو تقليد السيرة النبوية واضحا في هذه الواقعة. فالفشتالي كان يعلم يقينا أنه بتقليصه أكثر ما يمكن من عدد القوات الأميرية وبالمبالغة المتعمّدة في قوّات العدوّ فإنّ معاصريه سيستحضرون بصورة آلية الآية القرآنية التالية "كَم مّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئة كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللّهِ واللّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ"[295] وهي آية تتحدّث بطريقة غير مباشرة عن معركة بدر التي وقعت سنة 624 والتي كانت حدثا مؤسسا للإسلام وفيها انتصر المسلمون الذين كان عددهم محدودا انتصارا مبينا على قوات قريش بمساعدة الله.

---

[291] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص37.

[292] Henry de Castries, SIHM, France, t. I, p. 349 ; Bautista, « Chronica de la vida y admirables hechos de señor mouley Abdelmelech », Hespéris, t. XXIV, 1986, p. 95-97 ;
مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص48-51؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص62-63؛ الزياني، **الترجمان المعرب**، ص30-31.

[293] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 10.

[294] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص32-33.

[295] **القرآن الكريم**، 249/2.

تمّ ذكر عبقرية الأمير السياسية والعسكرية مرة أخرى أثناء معركة فجّ أساطس. فبعد الهزيمة المفجعة بـتينزِرْت انسحب المتوكّل مع مناصريه إلى قلعة تُطلّ على شِعب معروفة بمنعتها. وكان أن التحق به خليط من الانكشارية وزواوة الذين فرّوا من قوات عبد الملك نتيجة تهوّره وتجاوزاته حسب مؤرخ البلاط. وبحكم وعيه بقوّة العدوّ اعتزم الأمير اعتماد الحيلة قصد تحقيق الغلبة أو على الأقلّ الحد من قوّة العدوّ وذلك بأن بثّ إشاعة تتحدث عن انشقاق محتمل للانكشارية. فتمّ استبعاد هؤلاء من لدن المتوكّل الذي كان يسعى على وجه الترجيح إلى تجنّب كارثة مشابهة لتلك التي وقعت في الركن قبل بضعة شهور. مرّة أخرى يستعيد مخطّط المنصور المخطّط النبوي الذي استعمل في معركة الخندق سنة 627 ولو من الناحية الخطابية.

وكيفما جرت الأمور فقد تمّ خوض معركة دموية. كان كل شيء يدعو إلى الاعتقاد بأنّ قوات المتوكّل ستكون لها الغلبة هذه المرّة ولكنّ ذلك لا يأخذ بعين الاعتبار بسالة الأمير الشريف. ودائما حسب رواية الفشتالي فإنّ الأمير عندما تقهقرت قواته استلّ سيفه وطفق يقاتل ويصدّ العدوّ رفقة مجموعة صغيرة من أتباعه. وهو ما يُذكّرنا يقينًا بغزوة حُنين عندما وجد النبي نفسه في نفس الوضع مع قلّة من أنصاره. وعلى غرار السيرة النبوية عادت قوات مولاي أحمد عند رؤيتها شجاعة أميرها الخارقة في ميدان المعركة وواصلت القتال ليكون لها النصر المبين[296]. وبإعادة صياغة هذا الحدث الذي لا شك في وقوعه بطريقة حماسية يُضخّم الفشتالي من حكمة مولاه وفضائله العسكرية مع الاستنقاص من قيمة عبد الملك المعتصم الذي تمّ الرمي به إلى موقع ثانوي. قُدِّم مولاي أحمد باعتباره الشخصية الرئيسية في هذه الفترة وباعتباره ذلك المحارب الشجاع الذي وضع حدا للظلم والفوضى في البلاد[297].

أعطت معركة وادي المخازن التي جرت في 4 غشت 1578 لمولاي أحمد فرصة تحسين صورة السلطان "المجاهد". وقد تمّ تقديم هذه المعركة باعتبارها معركة بدر

[296] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص34-37.

[297] مهما كانت مبالغات الفشتالي فإنّ المصادر الأوروبية تؤكد أنّ الأمير مولاي أحمد قد طارد ابن أخيه في منطقة سوس مصحوبا بجيش قليل العدد. أنظر Henri de Castries, SIHM, France, t. I, p. 458-461.

ثانية أي باعتبارها حدثا تأسيسيا ومؤذنا بعصر جديد. كانت مشاركة عدد كبير من الشخصيات الورعة في المعركة وهو ما لم يحصل منذ عهد النبي وصحابته آية حسب المؤرّخين المخزنيين. وقد بلغ البحث عن التشابه بين هذه المعركة وموقعة بدر حدّا جعل الفشتالي وابن القاضي يؤكّدان بكل ثقة أنّ الملائكة نفسها قد شاركت فيها[298]. بل ذهب ابن القاضي الذي جعلته حميّته وحماسته ينسى أنّ الأسلحة الرئيسة للعصر كانت نارية وليست بيضاء إلى حدّ كتابة أنّ الكافر كان يقع ميتا قبل أن يضربه المقاتل المسلم بالسيف[299]. ولم يكن لهذه المعركة الفاصلة إلا أن تُدار من لدن مقاتل ورع ومجاهد حقيقي. وقد تمّ إسناد الموقع المركزي والدور الرئيس إلى ولي العهد وقائد الجيش مولاي أحمد. ويذكر الفشتالي في أكثر من موضع أنّ الله قد أنجد القوات الشريفة ومنحها النصر بفضل الحضور "المقدّس" للأمير الشريف بينهم[300]. لقد قاد مولاي أحمد "جند الله" إلى النصر بعزيمة لا تفلّ غير عابئ بطلقات العدوّ ولا بقذائفه. وفي الواقع فإنّ الوثائق التاريخية الأقدم تبقى غير دقيقة في تحديد الدور الحقيقي الذي لعبه مولاي أحمد. فالإشارات تبقى شحيحة وفي الأغلب متناقضة. ومهما كان أهمية الدور الذي لعبه مولاي أحمد في هذا الوقت الحاسم من التاريخ فمن المؤكّد أنّ الأمير الشاب قد عرف كيف يستفيد من النصر معلنا نفسه سلطانا من أرض المعركة نفسها. ومن باب العناية الإلهية فإنّ البيعة نفسها قد وقعت في ظروف استثنائية أقسم فيها "جنود السماوات والأرض" جميعهم وفي نفس اللحظة اليمين للسلطان الشريف الجديد. وفي عز نشوته بهذا النصر تلقب مولاي أحمد بـ"المنصور بالله". وبهذا اللقب يُبرز السلطان العلاقة المميّزة التي تربطه بالله. كان اتّخاذ اللقب بالنسبة إلى السلطان الشريف يعني في نفس الوقت انخراطا في تاريخ البيت الزيداني فأسلافه كانوا هم أيضا قد اتخذوا ألقابا وانخراطا في تاريخ خلفاء الإسلام الذين التجؤوا بصورة نسقية

[298] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص39.

[299] الحسّاني، **ديوان قبائل سوس**، ص11 وص29؛ انظر أيضا، السعدي، **تاريخ السودان**، ص137؛ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص65، ص68 وص101.

[300] عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص216-217.

إلى اتخاذ الألقاب بدءا من العباسيين مرورا بأمويّي الأندلس والفاطميين والموحّدين. وقد كانت تلك الألقاب تصف مشروع الخليفة وطموحاته أكثر ممّا تصف شخصه.

وبعد زمن قصير من توليه الحكم تلقى السلطان المنصور لقبا جديدا هو الذهبي. ونحن نرى على عكس ما كتبه بعض أصحاب الحوليات والمؤرّخين في المسألة أنّ هذا اللقب لا يرجع إلى الاستيلاء على السودان بل إلى نصر معركة وادي المخازن وإلى الفديات التي استطاع السلطان الشريف أخذها من عائلات الأسرى البرتغاليين. ويُعزّز تحليلنا سجلٌ قبائل سوس الذي يرجع إلى سنة 1580 والذي تمّ فيه تلقيب السلطان بالذهبي وذلك قبل غزو السودان بعشر سنوات[301]. ونستطيع أخيرا أن نفترض أنّ لقب الذهبي إذا ما رجعنا إلى عدّة أحاديث منسوبة إلى النبي تتحدث عن الحاكم الاستثنائي الذي سينثر الذهب على المؤمنين نثرا هو لقب يندرج في إطار الادعاءات الانتظارية تلك الادّعاءات التي علينا أن نُذكّر بأنها عملية إذ أزاح السلطان فكرة نهاية العالم واستبقى فكرة الكرم والخير.

طوال فترة حكمه أعطى المنصور الذهبي مكانة عظيمة للجهاد. إذ يظهر الجهاد ضمن أهداف المُلك ونستطيع أن نعتبر أنّ "المجاهد" هو اللقب الثالث للسلطان. وربما نستطيع القول إنّ المنصور كان كثيرا ما يستخدم لقب المجاهد ليُقلّد وينافس السلطان العثماني الذي كان يتلقب بفخر بلقب الغازي. لقد كان المجاهد يُستعمل خاصةً لأغراض سياسية. فقد استعمله المنصور في مراسلاته مع ملوك النصارى ومع السلطات العثمانية وعلى الصعيد الداخلي وذلك خدمة لدعايته الخاصة. وفي كل رسالة من هذه المراسلات كان السلطان الشريف يُعرّف نفسه على أنه مجاهد في سبيل ربّ العالمين[302].

ولكن ما هو الجهاد الذي كان يعنيه على وجه الحقيقة؟ لم يحصل حسب علمنا أي جهاد عسكري بعد معركة وادي المخازن اللّهم إلا إذا استثنينا المناوشات الشبه دائمة بين المجاهدين المتطوّعين أو المحترفين من المغاربة وبين الحاميات الموجودة في الثغور

[301] **نفسه**، ص94-95، ص197، ص246 ؛ مجهول، **المخاطبات السلطانية**، و37-38.
[302] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 40.

المحتلة خاصة في شمال البلاد. ففي مراسلاته مع العثمانيين لم يكن السلطان يريد من ذكره للجهاد وإظهار الإستعداد الجيد لجيشه إلاّ تحذيرهم من مغبّة أي هجوم محتمل يأتيه من قِبلهم[303].

أمّا مع ملوك النصارى فقد كان استعماله للقب المجاهد ووصفه لجيشه العظيم يهدف إلى أمر آخر. إذ نستطيع الحديث عن "جهاد" دبلوماسي. فنظرا لوعيه بأنّ أية مواجهة مباشرة خاصة مع إسبانيا لا يمكن أن تقوده في أحسن الأحوال إلى أفضل ممّا هو كائن فقد قرّر المنصور اللجوء إلى الحيلة وذلك لِيُحقق أهدافه بفضل براعته الدبلوماسية. وقد حالفه النجاح في ذلك. فمن دون إطلاق رصاصة واحدة أو خسارة أحد رجاله وهو ما سنراه لاحقا استطاع المنصور انتزاع مدينة أصيلة من يدي فيليب الثاني سنة 1589 وذلك بفضل اللّعب الماهر على التحالفات والتحالفات المضادة. وهو ما يجعلنا نفهم جيدا ما ذكره أنطونيو دي سالدانيا عندما كتب متحدّثا عن مولاي أحمد: "كان الشريف قد عُرف بأنه بارع في فنّ المراوغة والإيهام حيث لا يُبدّد الشكوك عندما تكون في خدمة مخططاته بل كان يذكيها باعتباره ذلك الماكر العظيم الذي كان في إدارة سياسته"[304]. وحاصل القول انّ الحيلة كانت "ورقة القوة الرئيسة في سياسته"[305].

وأخيرا كان استخدام لقب المجاهد عندما يستعمله للحديث إلى أهالي المغرب وعلمائه بمثابة أداة دعاية إضافية تُدمج نهجه وكل مُلكه في منطق طاعة الله وفي إطار استمرارية أعمال أعظم خلفاء الإسلام. وفي هذا الشأن كانت الموضوعة المتكررة للجهاد تعني على الصعيد الداخلي استعادة الأندلس. وقد ظهرت هذه الموضوعة بمثابة الأولوية كما هو الشأن اليوم بالنسبة للعديد من الأنظمة العربية والاسلامية تجاه فلسطين ان جازت المقارنة. فقد كانت كل أنشطة السلطان العسكرية من بناء جيش قويّ وإنشاء أسطول تهدف إلى عبور المضيق وفتح الأندلس مرة أخرى[306]. ففي

[303]Ibid., p. 56.

[304]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص170.

[305]عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص155.

[306]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص170.

رسالة بعث بها إلى أهل سوس الذين مثّلوا دعما ثابتا للعائلة المالكة وذلك بعد الهزيمة التي مُني بها الأسطول الإسباني أمام السواحل البريطانية سنة 1588 أعلن السلطان الاستعادة القريبة للأندلس[307] حتى قال أحد مادحيه بأن قيصر أي فيليب الثاني سيخضع وسيتمّ استرجاع الأندلس[308]. وفي رسالة أخرى توجّه بها هذه المرة إلى الصوفي المصري البكري يوضّح السلطان أنّ المجاهدين كان لهم عطاء حسن وأنّ الجيش على استعداد تامّ وأنّ استرجاع الأندلس قد أزفت ساعته[309].

وقد ذهب المنصور إلى حدّ القول بأنّ غزو السودان ليس مقصودا لذاته ولكنه وسيلة جيدة ولازمة لملأ الخزائن السلطانية وتعزيز الجيش للسماح باستعادة الأندلس وجزر الأرجوان التي كانت في أيدي الإيبيريين[310]. ولم تكن مشاريع الاسترداد مجرّد أدوات دعاية بل كانت حقيقية وهو ما تشهد له مراسلات السلطان مع الملكة إليزابيت الأولى خلال السنوات الأخيرة من حكمه. بل كان الأمر يتعلق باستعادة الأندلس وغزو بلاد الهند والأمريكيتين بمساعدة الانكّليز[311].

هذا ويُمكن أن نعتبر أنّ استرداد الأندلس يتنزّل في المخططات الانتظارية للسلطان الشريف وذلك لأنه منذ سقوطها في أيدي الإسبان ظهرت نبوءات تنصّ على أنّ المهدي المنتظر سيأتي لاستعادتها[312]. ومن غير أن يبلغ حدّ التصديق بأنه هو مهدي آخر الزمان فقد كانت للسلطان الشريف مخطّطات انتظارية بدأ بالعمل على إنجازها منذ ظهوره. فالخطاب الرسمي يؤكد أنه أنقذ المغرب من الدمار[313]. فقبل خمس سنوات من توليته كانت البلاد على شفى الخراب وخلع الجند ربقة الطاعة وتضاعفت حركات التمرد وكانت خزائن السلطنة خاوية على عروشها[314]. ولكنّ الفشتالي الذي تمّ

[307] عبد الله كنّون، **رسائل سعدية**، ص35، ص58-59.

[308] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص181.

[309] عبد الله كنون، **رسائل سعدية**، ص35، ص58-59.

[310] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 142-144 et p. 358-360 ; Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 142, p. 157 et p. 396; مجهول، **المخاطبات السلطانية**، و195-198.

[311] Henri de Castries, SIHM, Espagne, t. I, p. 192, p. 234, p. 339 et Angleterre, t. I, p. 68.

[312] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص37 وص86.

[313] **نفسه**، ص51.

[314] **نفسه**، ص40 وص72.

اعتماد نصوصه من طرف مؤرخين آخرين معاصرين له ومتأخّرين عنه يؤكّد أنّ الله قد عافى البلاد بإرسال "المجدّد" المنصور. إذ حسب حديث نبوي مشهور يُرسل الله للأمّة على رأس كل قرن من يُجدّد لها دينها[315]. وقد تمّ تطبيق هذا الحديث الذي كان في البداية على الأقل لا يعني إلى العلماء على بعض الحكام خاصة الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز [717-720][316]. ولكنّ بعض المؤلفين المتأخّرين بدؤوا تحت التأثير المتعاظم للصوفية بحصر المجدّد في نسل النبي خاصة من دون الناس[317]. ونستطيع أن نفترض أنّ أحمد المنصور قد استعاد هذه الفكرة لشرعنة دوره باعتباره "مجدّدا".

ولتأكيد ذلك قام السلطان من جهة أولى بإعادة تشييد وحدة البلاد وسيادتها كما قام من جهة ثانية بإعادة الاعتبار للدين والشريعة الإسلامية. وسخّر كل شيء من أجل إعطاء بلاده مرة أخرى البنى التحتية الضرورية ومؤسساتٍ مستقرّة وظروف معيشة مقبولة. فأصلح جسورا وسدودا وبنى غيرها وجدّد الطرق وأمّنها وبنى معاصر السكّر وألغى القوانين غير الإسلامية. ولم يقم المنصور فقط بتحسين ظروف الحياة وإعادة الوحدة للبلاد بل قام بما هو أعظم من ذلك: إحياء الخلافة وبعث الدين الحقّ بفرض الاحتكام إلى القرآن والسنّة[318]. وهكذا نقرأ في بعض رسائله: "الحمد لله الذي جدّد دينه بسيفه أحمد"[319] التي تجعل من أحمد المنصور سيف الله المجدّد.

كانت الطقوس الدينية المخزنية تؤكد على إظهار تديّن السلطان الذي لم يكن ليقل قيمة عن أعظم عُبّاد الوقت. فقد كان السلطان يتّبع حرفيا كل أحكام الشرع. ففضلا عن الصلوات المفروضة التي كان يؤمّها باعتباره خليفة وفضلا عن صوم رمضان كان مولاي أحمد يُصلّي النوافل ويُديم الصوم تطوّعا تعرّضا لنعم الله. كما كان يقيم بقصره في شهر رمضان ليال دينية يتمّ فيها قراءة القرآن وسرد الأحاديث النبوية. وكانت تلك

---

[315] أبو دواد، **السّنن**، ج 4، ص156.

[316] Ella Landau-Tasseron, « The “Cyclical Reform”: A Study of the mujaddid Tradition », Studia Islamica, nº 70, 1989, p. 79-117.

[317] EI^2, t. VII, p. 292.

[318] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص69-70، ص110، ص124، ص163؛ ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص258.

[319] عبد الله كنّون، **رسائل سعدية**، ص263؛ مجهول، **المخاطبات السلطانية**، و104.

القراءات الجماعية تُنظّم بالتزامن مع مذاكرات حول مختلف المسائل الدينية[320]. وكان إحسان السلطان وإنفاقه في وجوه البرّ أمرا مثاليا إن صدقنا الخطاب المخزني. ولتحقيق ذلك وضع هذا الأخير ومساعدوه "آلة" للبرّ لشحذ همم النخب والسكان ولمنافسة الزوايا فـ"العطاء يظهر تفوّقك أي أن تكون أرفع أن تُباهي بعلمك"[321]. وبالإضافة إلى طقس "إطعام الطعام" فقد كان السلطان حسب رواية ابن القاضي يوزّع فضلا عن الصدقة اليومية صدقات استثنائية خلال الأشهر الحرم في رجب وشعبان ورمضان وستة الاف قطعة ذهبية كل أربعة شهور[322]. وفي العاشر من محرّم من كل عام الذي يوافق احتفالات عاشوراء كان السلطان يسهر على تنظيم حفل ختان جماعي لأطفال العائلات الفقيرة بمراكش وضواحيها. وكان السلطان في نهاية الاحتفالات يَهَبُ كل طفل ثوبا من الصوف ونقودا وقطعة من اللحم[323]. كان العمل الخيري للسلطان الشريف يفيض حتى على أولئك الأسرى المغاربة في بلاد النصارى. فمن الثابت أنّ الكثير من الأسرى بمن فيهم تاجر يهودي والقرصان القلفاط والفقيه ابن القاضي قد تمّ افتداؤهم من طرف السلطان الشريف[324]. وعلينا أن نضيف إلى ذلك المنشآت الخيرية التي أقامها المنصور في مناطق مختلفة من السلطنة وبشكل خاص المكتبة ونافورة المرمر اللتين أهداهما لجامع القرويين سنة 1588[325]. وهكذا يكون الإسلام قد عاش عصرا ذهبيا جديدا عبر الأفعال الورعة للسلطان الشريف.

وإذا كان السلطان في حياته الخاصة يُطبّق الأحكام الشرعية بحذافيرها ويعمل على إظهار تقواه فقد حرص في المجال العام أيضا على فرض احترام المعتقدات والممارسات الأكثر توافقا مع مقاصد الدين. وهكذا فرض المنصور نفسه باعتباره المدافع المستميت عن المدرسة المالكية والمقالات الكلامية الأشعرية نظريا على

[320] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص216-217 ؛ ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص248؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص147

[321] Marcel Mauss, Essai sur le don, p. 269.

[322] ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص346.

[323] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص252.

[324] ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص346؛ المقري، **روضة الآس**، ص239-240؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 238.

[325] الإفراني، **نزهة الحادي**، ص160.

الأقل. إذ وُجد على عهد السلطان تسامح حقيقي تجاه النزعات الدينية الشعبية والمبتدعة في الإسلام المغربي بل وُجد تسامح تجاه الممارسات الدينية للأسرى النصارى ولمماليك القصر. واستطاعت طوائف تعتبرها المؤسسة المالكية الرسمية من أهل البدع كالأندلسية والعكاكزة أن تُظهر عقيدتها وأن تدعوَ بين الناس بكل حرية وهو ما لم يَرُقْ لبعض علماء في ذلك العصر.

كان ينبغي لاستعادة العمل بالشريعة وتعزيزها ضمن إطار "التجديد" أن ينعكس كذلك على القطاع الاقتصادي. فبعد تولّيه الحكم ببضع سنوات ألغى السلطان كل الضرائب غير الشرعية أي المكوس وخاصة الضريبة المعروفة باسم النائبة[326]. ونستطيع أن نفترض أنّ رفع هذه الضريبة غير الشرعية قد أثّر إيجابيا على صورة السلطان سواء عند الأوساط الدينية أو بين عامة الناس.

وقد لامست نسائم التغيير المنعشة التي هبّت على المغرب المجال القضائي أيضا وذلك منذ أن ظهر مولاي أحمد. فمنذ أن تولّى مقاليد السلطة حرص السلطان بنفسه على أن يفصل في المنازعات مرّة في الأسبوع وذلك في إطار ردّ المظالم[327]. وحسب الدعاية الرسمية فإنّ السلطان نفسه وأهل بيته لم يكونوا في مأمن من هذه العدالة النزيهة. يورد الفشتالي حكاية دالّة في هذا الشأن. ذلك أن الحرس كانوا قد اشتبهوا في أنّ أحد سكان مراكش قد سرق بغلا من الإسطبل السلطاني. وبلغ الأمر إلى مسامع القائم على إسطبل القصر فقام برفع الدعوى لدى قاضي الجماعة أبي القاسم الشاطبي. وأمام إصرار الرجل على البراءة وغياب الأدلّة وجد القاضي نفسه مضطرا لأن يطلب من السلطان الشريف أن يُقسم أنّ الدابة ملك له وذلك وفق الإجراءات الإسلامية. ويختم الفشتالي بأنه على خلاف الردود العنيفة للمستبدين الطغاة فقد ابتهج السلطان بحريّة عبارة قاضي جماعته وحرّية فعله آمرا بترك الدابة للمراكشي[328]. ومهما تكن حقيقة هذه الحكاية فممّا لا شكّ فيه أنها تكييف لحدث ذي طبيعة أسطورية

[326] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص85 وص198.

[327] عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص145-149.

[328] ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص353 وص409.

تاريخية كان قد وقع في صدر الاسلام وهو حدث لم تكن شخصيته الرئيسة غير جدّ السلطان نفسه علي بن أبي طالب [656-661]. ويورد التَمِنّارتي كذلك حكاية تسير في نفس الوجهة. فقد عمد أحد أخوال السلطان الذي كان وقتها واليا على درعة إلى نهب مزرعة أحد الأشخاص. فقصد هذا الأخير مرّاكش ليعرض أمره على السلطان نفسه في إطار ردّ المظالم. وبعد أن أنصت إلى المشتكي قام أحمد المنصور بتعويضه عمّا خسر وأمر الدَّرعي بأن يحمل رسالته التالية إلى خاله حذرّه من يوم الحساب الذي لن تنفعه فيه قرابته ومنصبه[329]. وعند رجوعه إلى بلده أبلغ الدرعي خال السلطان برسالته فندم على ما كان منه وأرجع إليه مزرعته[330].

كانت السياسة الإحيائية للسلطان مرتبطة بحقائق تاريخية معقولة أو على الأقل معروضة بصفتها تلك أكثر ممّا هي مرتبطة بأحلام صوفية. فقد كان المستهدف هو المتخيّل "العقلاني" للذين يتوجّه إليهم الخطاب أكثر من استهداف متخيلهم الاخروي. ومن خلال تكييف الحكايات التقليدية ذات الهدف التأسيسي كان هناك سعي إلى إعطاء صورة مشرقة وإيجابية لشخص السلطان وللعائلة المالكة. ولمّا كان السلطان أبعد ما يكون عن اعتبار نفسه مهدي نهاية الزمان فقد كان هدفه إضفاء القداسة على شخصه وعلى ملكه وأسرته. وكان رهان هذا البناء العقدي هو القوّة والهيبة واستمرارية الوظيفة السلطانية. وباختصار فقد حاول الخطاب السلطاني أن يُمَسْرِحَ عملية تجديد الماضي المجيد الثابت والأبدي وذلك لاستهداف النخب التي كان فهمها للتاريخ دوريا وكذلك للانخراط في المسار الطويل للتاريخ الإسلامي.

وقد استغلّ السلطان كذلك العبور إلى الألفية الهجرية الأولى سنة 1591 لتعزيز صورته باعتباره مجدّدا ويتوّج بهالة صوفية. ولم يكن لغزو السودان قبل أشهر من ذلك إلاّ أن يُحصّن مكانته ويُقوّي هيبته. وبعيدا عن كل نزعة "ألفيّة" وهي إحدى خاصيات المرابطين المجاهدين المنتمين إلى النخبة الهامشية كانت النزعة الألفية المنصورية تسعى إلى الرفع من الهيبة الدينية للسلطان وللأسرة الحاكمة تلك الأسرة

---

[329] **نفسه**، ص198.

[330] التمنّارتي، **الفوائد الجمة**، ص292.

التي تمّ تقديمها باعتبارها آخر عائلة ستحكم إلى قيام الساعة[331]. لم يكن المنصور بمعنى من المعاني يقوم بغير إتّباع الإرث الانتظاري الذي تمّ وضعه واستعماله منذ بداية القرن السادس عشر من لدن عدّة أفراد من أسرته. وآية ذلك أنّ الطموحات الانتظارية خاصة منها استعادة الأندلس قد انصبّت على ابنه مولاي زيدان بعد وفاته[332] وهو ما يسمح لنا بالحديث عن تقليد انتظاري أصبح أحد خاصيات الملوك الأشراف.

لم يكن التوهج الانتظاري مقتصرا على المغرب في هذا القرن السادس عشر الموسوم بالاضطراب والتحولات العميقة. ذلك أنه تمّت معاينة نفس الظاهرة في سائر أرجاء البحر المتوسّط. فبعد فتح القسطنطينية سنة 1453 أحاطت هالة انتظارية بحكام السلالة العثمانية. وصارت تلك الهالة في بداية القرن السادس عشر إحدى أسس العقيدة السياسية للأسرة الحاكمة. فقد تم اعتبار سليم الأوّل [1512-1520] وسليمان القانوني [1520-1566] مجدّدَين ومهديين جاءا قبل قيام الساعة. وبفضل حماسهما الديني سيدخل الشيعة والنصارى في الإسلام لتسود السلالة العثمانية هذا العالم. وفي الهند أوجدت ملحمة مؤسس السلالة المغولية السلطان بابُر [1504-1520] نفس الطموحات الانتظارية[333]. وسيتمّ تبني هذه الادعاءات من طرف خلفائه خاصة منهم السلطان أكبر [1556-1605].

وقد ازدهرت الانتظارية السياسية كذلك في النصرانية. ففي فرنسا كانت هالة القدسية تتكثف يوما بعد يوم لتحيط بالملك شارل الثامن [1483-1498] وبخلفائه[334]. وفي ظل ما كانت تعرفه أوروبا من تمزّق سياسي وتطاحن ديني أسندت فرنسا لنفسها دور

---

[331]Cornell H. Fleischer, « Mahdi and Millennium : Messianic Dimension in The Development of Imperial Ideology », Kemal Çiçek [dir.], The Great Ottman, Turkish Civilisation, t. III, p. 42-54 ; le même, « The Lawgiver as Messiah : the Making of the Imperial Image in the Reign of Süleymân », Gilles Veinstein [dir.], Soliman le Magnifique et son temps, p. 159-177.

[332]Claude Markovits [dir.], *Histoire de l'Inde moderne*, p. 107-108.

[333]Samuel Krauss, « Le roi de France Charles VIII et les espérances messianique », Revue des études juives, nº 51, 1906, p. 87-96.

[334]Colette Beaune, Naissance de la nation française, p. 82, p. 203 et p. 215.

صاحبة الحقّ في حكم العالم حتى قيام الساعة لما تتمتع به من خصال خارقة للعادة[335].
وقد اعتُمِدَتْ هذه العقيدة لمواجهة المطامح الانتظارية لآل هابسبورگ الذين كانوا منذ شارل الخامس [1516-1558] يطمحون إلى تأسيس مُلكية كونية. فقد كانت هناك نبوءات كثيرة قدّمت الإمبراطور باعتباره مصلح العالم [restorator orbis] الذي سيُنهي الخطر العثماني ويستعيد الوحدة الدينية المسيحية ويقيم إمبراطورية كونية[336].
وقد تقاسم الفرعان الإسباني و النمساوي لهذه العائلة هذا الإرث.
وقعت ظاهرة مشابهة في موسكو التي كان يعدّها أنصار النظام القيصري الصاعد بمثابة روما الثالثة وآخر الإمبراطوريات الموعودة بالهيمنة على العالم قبل قيام الساعة وفق النبوءات التوراتية[337]. كما دفع التنافس الذي حصل طوال القرن السادس عشر بين البابوية وآل هابسبورگ من جهة والتاج الانگليزي من جهة أخرى بآل تودور إلى النسج على نفس المنوال. وإذا كانت الانتظارية الانگليزية قد عرفت النور تحت حكم الملك هنري الثامن [1509-1547] فإنها قد عرفت أوجها على عهد ابنته إليزابيت الأولى [1558-1603]. كانت الملكة عند مادحيها هي تجسيد الإلهة أستري [Astrée] التي أرادت إحلال السلام والعدالة الكونِيَيْن. وتمّ اعتبار انگلترا بمثابة إسرائيل الجديدة وشعبها شعب الله المختار الجديد لذلك كان ينبغي لها أن تتمتّع وفقا للعهد المبرم مع الرّب بالهيبة الإمبراطورية كي تعيد العصر الذهبي وتحكم العالم خاصة ما وراء البحار[338].
لم تنأى البرتغال كذلك عن هذا الحراك فقد نما داخلها شعور انتظاري لا سابق له بعد الهزيمة النكراء في معركة وادي المخازن سنة 1578 وخسارة استقلالها بعد ذلك التاريخ بعامين. فمن خلال حركة ثقافية واسعة طوّر "الشعب" الرافض للنهاية

[335]Marjorie Reeves, The Influence of Prophecy in the The Later Middle Ages, a Study in Joachimism, p. 362.
[336]Léon Poliakov, Moscou, Troisième Rome. Les intermittences de la mémoire historique, p. 12-51.
[337]Frances A. Yates, Astrée, le symbolisme impérial au XVI^{e} siècle, Paris, 2000.
[338]Yves-Marie Bercé, Le roi caché : sauveurs et imposteurs. Mythes politiques populaires *dans l'Europe moderne*, p. 17-81.

المأساوية لعاهله ولفقدان الاستقلال أفكار انتظارية ذات طابع قومي أطلق عليها اسم السيباستيانية نسبة إلى الملك سباستيان. وحسب هذه العقيدة فإنّ الملك لم يمت بل توارى عن الأنظار في إطار نوع من الغيبة وسيرجع إلى ترؤس بلاده ليعيد إليها القوة والمجد في مستقبل قريب. وستؤذن هذه العودة أيضا ببداية غزو العالم واعتناق الأرض قاطبة للكاثوليكية[339].

وفي الوقت نفسه كانت الجاليات اليهودية من لشبونة إلى إسطنبول تعيش نفس حالة الانتظار. وهكذا طيلة القرن السادس عشر ادّعى عدد من الشخصيات مثل سَالومون مولكو [Salomon Molcho] وداوود روبيني [David Reubeni] أنهما المسيح الموعود كما كانت حركة التصوف الأورياني تُمهّد الأرضية للهوس الانتظاري في القرن السابع عشر ولظهور حركة سبتاي زيفي [Sabbataï Tsevi][340].

إنّ مطامح السلطان أحمد المنصور في خلافة الغرب الاسلامي لا تحتاج إلى برهان. فقد قام السلطان الشريف وأنصاره بوضع جهاز محكم للشرعنة وهو جهاز كانت حوامله هي الخطاب في كل أشكاله. ومن منظور مركزي احتكاري كان السلطان يسعى من خلال هذا البناء العقدي إلى أن يكون "مركز المجتمع وإلى أن يؤكّد علاقته بالشأن المتعالي وذلك بطبع مجال لعلامات طقسية للهيمنة"[341]. فبفضل العديد من البناءات البيانية والبرهانية والعرفانية استطاع السلطان أن يبني من جديد علاقة نسب متّصلة مع الأزمنة المباركة للإسلام وأن يحتكر على الأقل نظريا الإرث الزمني والروحي للنبي محمد.

وإذا كان البناء الحجاجي للعقيدة الخليفية قد تمّ تداوله من طرف النخبة ولفائدتها فإنّ شارات الملك والمراسم كانت تعكس رغبة السلطان في إبداء قوّته و"قداسته" لأكبر

---

339 Amnon Linder, « L'expédition italienne de Charles VIII et les espérances messianiques des juifs : témoignages du manuscrit BN. lat. 5971 A », Studi Medievali, nº 16/1, 1975, p. 43-95.

340 Amnon Linder, « L'expédition italienne de Charles VIII et les espérances messianiques des juifs : témoignages du manuscrit BN. lat. 5971 A », Studi Medievali, nº 16/1, 1975, p. 43-95 ; Gershom Scholem, Le messianisme juif, p. 84-100.

341 Clifford Geertz, « Centres, rois et charismes : réflexions sur la symbolique du pouvoir », Savoir local savoir global. Les lieux du savoir, p. 157.

عدد ممكن من الناس وبالتالي نشر العقيدة الخليفية على نطاق واسع. وبعبارة أخرى كان هذان الأساسان للشرعنة ولإضفاء القداسة يُظهران عقيدة للمنصور السياسية وكذلك إرادته في بناء خلافة غربية قويّة ومستقلّة. ولكن بأي معنى كانت شارات الملك والمراسم تعكس إرادة المخزن في أن يفرض قوّته التشكيلية واقعيا أو رمزيا؟ وما هي الإجراءات التي اتّبعها السلطان الشريف وأعوانه لبناء "مجموع مراسمي وإعطائه وظيفة سياسية"[342]؟ وما هي التجريدات الدينية والتاريخية والشرعية الموظّفة من أجل تجييش وعي معاصريه ونشر عقيدته؟ وأخيرا بأي معنى استطاعت إجراءات الشرعنة هذه أن تُقوّي صورة السلطان الشريف وأن تجعل منه شخصية مركزية وكلّية الحضور.

[342]Alain Boureau, « Les cérémonies royales françaises entre performance juridique et compétence liturgique », Annales ESC, nº 6, 1991, p. 1253-1264.

الفصل الثاني:

شارات وريث النبي

لإظهار تطلعاته للخلافة وفرض نفسه باعتباره الوريث الروحي والتاريخي لعصر الإسلام الذهبي كان على المنصور أن يعتمد شعارات خلافة[343] أو شارات ملك[344] مصبوغة بالقداسة وذلك قصد إبراز مقامه والتميز عن سائر الحكام المسلمين. فمن خلال سعيه الدؤوب إلى التأثير في عقول معاصريه اختار السلطان الشريف شعارات ذات قوّة إيحائية عالية. ولذلك نلاحظ تشابها بين شعارات مُلك المنصور وبين تلك الشعارات التي تبناها خلفاء و مشاهير ملوك الاسلام في العصر الوسيط . فالشارات كانت تصلح باعتبارها رموزا خارجية لسيادة السلطان الدينية والسياسية والعسكرية للمراسم والاحتفالات والمواكب الرسمية. وسواء أكان السلطان هو من يحمل الشارات أم يحملها أحد أعيان المخزن أثناء موكب رسمي فإنّها كانت تصلح لتمييز السلطان عن باقي البلاط وذلك بطريقة لا لبس فيها باعتباره مركز السلطة وقلبها. فقد كان مولاي أحمد يريد أن يظهر نفسه بمعنى من المعاني "القطب" أي المحور الذي تدور حوله السلطنة بل الكون كلّه.

الخطبة والسكة وإذاعة المطامح الخليفية

كان الخليفة باعتباره وريثا للنبي وقائد الأمّة هو الشخص الأقدر على إمامة الصلاة خاصة صلاة الجمعة وصلاة عيدي الأضحى والفطر. كما كان مؤهّلا لأن يتولّى الخُطبة التي تتقدّم تلك الصلوات وتلك التي تعقبها. وسرعان ما أصبح القيام بهاتين الوظيفتين وعلى وجه التخصيص الخطبة إحدى شارات الملك الأكثر أهمية في الإسلام ورهانا سياسيا عظيما[345].

---

[343] الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ص193؛ أبو يعلى الفرّاء، **الأحكام السلطانية**، ص202.
[344] ابن خلدون، **المقدمة**، ص201.
[345] فيما يخص هذه الممارسة خلال الفترات السابقة انظر

كانت إمامة الصلاة تسمح للخليفة بممارسة صلاحياته وبإعطاء طابع ديني لوظيفته وبأن يظهر أمام الملأ. وإذا كانت إمامة الخليفة للصلاة بنفسه قد صارت نسيا منسيّا منذ عدّة قرون فإنّ السلطان الشريف قد سعى إلى إحياء هذه الممارسة المنتمية إلى قرون الإسلام الأولى وذلك لتأكيد عقيدته الخليفية وليتميّز تبعا لذلك عن السلطان العثماني الذي أوكل صلاحيته تلك إلى شيخ الإسلام أي كبير علماء حضرته. وتؤكّد المصادرُ هذه المسألة من غير لبس. فقد كان مولاي أحمد يؤمّ صلاة الجماعة في الجامع الكبير ثلاث مرات في الأسبوع خاصة صلاة الجمعة[346]. وفي بقيّة أيّام الأسبوع كان يؤمّ سائر الصلوات في مسجد القصر. ونستطيع أن نفترض بحكم غياب المصادر أنّ السلطان كان يؤمّ صلاة العيدين كذلك. إذ كانت هاتان المناسبتان السنويّتان حيث يختلط آلاف المغاربة والمسلمين القادمين من بلدان مختلفة تسمحان للسلطان بالقيام باستعراضٍ عظيم لورعه وهو ما سيتكفّل عدد كبير ممّن شهد العيدين بنقله لأولئك الغائبين عنهما. كما كان السلطان يقوم على غرار أسلافه بشعائر دينية أخرى كذبح كبش العيد بنفسه[347].

وإذا كانت إمامة الصلاة ترتبط بالمجال الرمزي ولم تكن تقوم في الواقع إلا بإعلاء الهيبة الدينية للسلطان الشريف فإنّ الخطبة كانت تُعدّ شارة حقيقية من شارات السيادة. وقد كان الجزء الأخير منها هو مدار الشأن السياسي بالأساس. ففي نهاية الخطبة كان يتمّ ذكر السلطان القائم مع إظهار الاعتراف بفضله ولزوم طاعته. وكان الخطيب من أعلى منبره يدعو الله أن يبارك الحاكم وأن يهديه إلى سواء السبيل. كما كان يتضرّع إلى الله كي يكون في عون سيده وأن يهبه النصر من عنده. وكان اختفاء الدعاء للحاكم من الخطبة يعني بكلّ بساطة خلعه.

EI², t. V, p. 76 ; Norman Calder,« Friday Prayer and the Juristic Theory of Government : Sarakhsî, Shîrâzî, Mâwardî », Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, vol. 49, nº 1, 1986, p. 35-47.

[346] الجنابي، **البحر الزخّار**، ص354؛ الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص212-213؛ ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص248؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص147.

[347] Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 139.

كانت الخطبة إحدى الشارات الملكية الكبرى التي وظفها البيت الزيداني لتأكيد هيبته واستقلال أراضيه وتأكيد مطامعه الخليفية. وإذا كان الوطاسيون قد اعترفوا بالسيادة الإسمية للعثمانيين بجعل الخطبة تقام باسم الخاقان وذلك قصد المحافظة على مُلكهم والحصول على مساعدة عسكرية من اسطنبول فإنّ محمدا الشيخ المهدي [1543-1557] قد رفض كلّ شكل من أشكال التبعية للسلطات العثمانية ودفع حياته ثمنا لموقفه. ومع إظهارهما نوعا من المرونة تجاه العثمانيين مثل تبادل الهدايا الذي كان الباب العالي يعدّها رمزا للولاء فإنّ عبد الله الغالب [1557-1574] ومن بعده ابنه محمد المتوكّل [1574-1576] قد بقيا على الأرجح متشدّدين في مسألة الدعاء في الخطبة للسلطان العثماني. بل يبدو أنّ تشدّد المتوكّل كان من بين أسباب سقوطه. فقد كان الأمير عبد الملك قد تعهّد بالاعتراف بسيادة السلطان العثماني مراد الثالث [1574-1595] نظير مساعدة عسكرية. وبعد وصوله للحكم اعترف عبد الملك المعتصم [1576-1578] بالسيادة العثمانية وذلك بالدعاء في الخطبة للسلطان مراد الثالث وكذلك باعتماد الطّوغ وهو لواء عثماني يتكون من رمح طويلة تعلوها خصلة من ذيل فرس[348].

وعند تولّيه الحكم عمد أحمد المنصور إلى قطع علاقاته مع الدولة العثمانية على وجه التدريج ليظهر في نهاية المطاف باعتباره قائما على خلافةٍ منافسة. وتحْمِلنا كلّ المعطيات ولاسيما الجفاء الذي قوبلت به السفارة العثمانية التي جاءت لتهنئته بنصر وادي المخازن على أنّ السلطان الشريف قد قام بقطع الدعاء للسلطان العثماني يوم الجمعة جاعلا إياه محصورا في شخصه. ولكنّه لم يقطع علاقاته نهائيا مع الباب العالي إلاّ بعد مرور أربع سنوات وذلك عندما قام بإنزال الطوغ على مشهد من العامة وهو الذي كان يرمز قبل ذلك إلى السيادة العثمانية[349].

[348] Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. III, p. 268-269 et p. 312 et Angleterre, t. I, 265-275 et France, t. I, p. 358-359.
[349] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 54-58.

وقد دفعت العقيدة الخليفية بالسلطان المنصور إلى توظيف الخطبة لصالحه باعتبارها أداة للتوسّع الرمزي على الأقل في الجهات التي لا تمتلك أهمية اقتصادية أو استراتيجية كبيرة. وآية ذلك أنّ الرباط الوحيد الذي جمع بين السلطان والعديد من المدن والقرى والقبائل البعيدة كان هو الخطبة بالإضافة إلى هديّة سنوية تمثل ضريبة ولاء. وقد كان ذلك هو حال إمارة بورنو البعيدة مثلا[350]. وقد أشار الكاتب البرتغالي المجهول إلى نفس الأمر فيما يتعلّق بقبائل الطوارق في الصحراء الكبرى[351]. ويبدو أنّ رباط السيادة مع قبائل شنقيط كان يخضع لنفس المنطق. وحتى يُحكِم تميّزه عن منافسه العثماني وكي ينخرط مرّة أخرى في عقب "السلف الصالح" كان السلطان الشريف "يخطب في الجميع بنفسه على هيئة الخلفاء والسالفين"[352] كما يذكر أحد الأخباريين العثمانيين.

استخدم المنصور المسجد بصفة عامّة والخطبة بصورة خاصة باعتبارها أداة فعالة للتواصل وذلك بهدف نشر عقيدته الخليفية وتأكيد قوّته. فكانت كل رسائل السلطان المبلّغة بمشروعٍ أو المبشّرة بنصرٍ تنطلق في الغالب من أعلى منابر المساجد[353]. وفيما وراء رهان الخطبة نفسها كان الأمر يتعلّق بالسيطرة على المسجد باعتباره مركزا لصناعة المواقف ونشرها. وبسيطرته على هذه الأداة كان السلطان الشريف يضمن نشر مواقفه ومعتقدات بين السواد الأعظم من الناس.

كانت العملة أو ضرب السكّة هي شارة الملك الثانية التي تسمح للسلطان بحمل عقيدته وتطلعاته إلى أبعد مدى. إذ كان ضرب السكة وهو حصري للعاهل يسمح له بأن يضع على النقود كتابات تمجيدية ورسائل سياسية[354]. وطوال مدة حكم المنصور قامت دور

---

[350] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص67-74.

[351] Anonyme, Une description du Maroc sous le règne de Moulay Ahmed al-Mansour, p. 138

[352] الجنابي، **البحر الزخّار**، ص354.

[353] نجد نماذج من الرسائل الموجهة إلى العامة عند عبد الله كنون، **رسائل سعدية**، ص81-86 وص160-166؛ الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص143-146؛

Henry de Castries, « La conquête du Sahara par Ahmed el Mansour », Hespéris, nº 3, 1923, 433-488.

[354] فيما يخص الفترة الوسيطية انظر على سبيل المثال

السكة الشريفة بضرب جميع أنواع العملة وذلك بمعدّل مرة كلّ أربعمائة وخمسة وعشرين يوما حسب ما هو متوفر لدينا.

فعند دخوله فاس سنة 1578 بعد نصر وادي المخازن قامت دار السكة في المدينة بضرب دنانير باسم السلطان. ونستطيع أن نقرأ عليها ما يلي: "بسم الله الرحمان الرحيم بأمر من عبد الله المجاهد في سبيل الله أمير المؤمنين أبي العباس ضرب هذا الدينار بمدينة فاس سنة 1578 "[355]. وكان دور هذه العملة هو بمعنى من المعاني إعلام السكان بتولي العاهل الجديد. وفي نفس العام قامت دُور السكة بمراكش وفاس بضرب دنانير تُصرّح بهوية السلطان الجديد. لقد كان الأمر يتعلّق بـ: "[...]عبد الله أمير المؤمنين أبي العباس أحمد المنصور بالله بن أمير المؤمنين محمد الشيخ المهدي"[356]. بوضعه لقب أمير المؤمنين على عملته لم يعد السلطان الشريف يكتفي بإعلان استقلاله بل صار يطرح نفسه خليفة منافسا للسلطان العثماني وهو وضع سيستمرّ لمدّة ستّ سنوات.

مثلت سنتا 1582 و1583 منعطفا كبيرا في حكم المنصور. فمن جهة أولى قام السلطان الشريف بقطع كل العلاقات مع العثمانيين كما أصبحت مطامعه الخليفية من جهة ثانية تتّضح أكثر فأكثر وذلك من خلال الحملة العسكرية على توات وتيگورارين وباستقباله لسفير أمير بورنو[357]. وفي سنة 1584 تمّ تجريد حملة على شنقيط وعلى أراضي موريتانيا الحالية. وفي هذا السياق ضربت دور السكة السلطانية دنانير في سنتي 1584 و1585 نقرأ على وجهها ما يلي: "بسم الله الرحمان الرحيم. عبد الله الإمام أبو العباس أحمد المنصور بالله بن الإمام الخليفة محمد الشيخ المهدي بن الإمام القائم [بأمر الله]" ونقرأ على ظهرها الآية الثالثة والثلاثين من سورة الأحزاب

Jere L. Bacharach, « Al-Ikhshîd, the Hamdânids and the Caliphate : The Numismatic Evidence », Journal of the AmericanOriental Society, vol. 94, nº 3, 1974, p. 360-370 ; Salvador Fontenlla Ballesta, « Numismática y propaganda almohade », al-Qantara, vol. 18, nº 2, 1997, 447-462.

[355]J. D. Brethes, *Contribution à l'histoire du Maroc*, nº 1451-1452-1453.

[356]Ibid., nº 1458-1459.

[357]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص65-69.

المعروفة بآية التطهير: "إنما يريد الله ليُذهب عنكم الرجس آل البيت ويُطهّركم تطهيرا"[358]. بهذه الكتابة التي يقوم فيها باستعمال لقب الإمام بما هو لقب ديني محض وبإظهار نسبه الشريف أصبحت المطامح الخليفية للسلطان الشريف أكثر وضوحا ممّا سبق. لقد كان المنصور هو الحاكم الشرعي الأوحد للعالم الإسلامي وكان على المسلمين أن يقوموا بمبايعته على الأقل نظريا. ولتخليد انتصاراته العسكرية والدبلوماسية قامت دور السكة بمراكش وفاس وتارودانت وسجلماسّة ودرعة بضرب دنانير وأنصاف دنانير كُتب عليها ما يلي: "أبو العباس أحمد المنصور بالله الحمد لله رب العالمين"[359]. لذلك يمكن القول أنه إذا كان الله هو سيد العالمين فإنّ خليفته "الشرعي" ينبغي أن يسود على أرضه.

كانت الاستعدادات لغزو السودان هي الأخرى فرصة لضرب نقود جديدة سنة 1590 نقرأ على وجهها: "بسم الله الرحمان الرحيم. عبد الله الإمام أبو العباس أحمد المنصور بالله أمير المؤمنين". ونقرأ على ظهرها ما يلي: "لا إله إلاّ الله لله الأمر ولا قوّة إلا بالله"[360]. لقد كان المنصور وهو الخليفة "الشرعي" يطلب من الله بهذه الكتابة أن يهبه القوة اللازمة لغزو السودان لأنّه يمثّل خطوة أولى على درب "توحيد" الأمّة. وفي المناسبة نفسها كان المنصور يُعلم السكان والنخب المغربية المترددين في أمر الحملة السودانية أنه مُسيّر بالقدرة الربانية وأنه لا يقوم إلاّ بتنفيذ مشيئة الله في ملكه وملكوته. وبعد غزو السودان ضربت دار السكة بمراكش دينارا مربّع الشكل لتخليد الذكرى. ونستطيع أن نقرأ عليه ما يلي: "بسم الله الرحمان الرحيم. عبدالله الإمام أبو العباس أحمد المنصور بالله أمير المؤمنين بن الإمام أبي عبد الله محمد الشيخ المهدي بن القائم بأمر الله الشريف الحسني". كما نستطيع أن نقرأ على النقود أيضا آية التطهير[361]. كانت هذه الكتابة تُجسّد المطامح الخليفية للسلطان الشريف وهو في أوج مجده. فهو في نفس الوقت "الإمام" أي المرشد والقائد الديني وهو "أمير المؤمنين" أي أمير

[358]J. D. Brethes, *Contribution à l'histoire du Maroc*, nº 1466-1467-1468.
[359]Ibid., du nº 1469 au nº 1481.
[360]Ibid., nº 1482-1483.
[361]Ibid., nº 1484.

الحرب الذي يقود المؤمنين إلى النصر وهو المنحدر من سلالة من الملوك العظام وهو أخيرا القائد "غير المنازع" للذرّية التي طهّرها الله من كل الأرجاس الأرضية. ولم يكن المنصور بذلك يعمل إلا لخير الأمة وسؤددها. بل إنّ شكل الدينار المربّع نفسه يُذكّر بالدينار الموحّدي. وقد كان هذا الإيحاء يسمح للسلطان المنصور بأن يُظهر نفسه باعتباره امتدادا للسلالة المغربية العظيمة.

هكذا ظهر أنّ الخطبة والسكة قد كانتا من شارات الملك التي لا غنى عنها لإرساء السلطة ونشر العقيدة الخليفية لأحمد المنصور. وكانتا تُمثلان في نفس الوقت شعارات للملك وحوامل مميّزة لطموحات وذلك لأغراض دعائية ولإعلام الأهالي ولإيصال التمثلات المفروضة بقوّة التكرار والإلقاء المتتالي.

وإذا كانت هاتان الشارتان تنتميان إلى الخطاب الموضوع في شخص السلطان فإنّ الشارات الأخرى كانت "مرئيات" إيحائية تطبع المخيال. وكانت تلك المرئيات التي يُجلّيها السلطان جسديا تؤثر بـ"بساطتها" وبإحالتها على ماض عريق في مخيال المسلمين وتخلب بتعقّدها وغرائبيّتها ألبابَ الزوار الأوروبيين.

البياض شعار استقلال سلطان بلا عرش

كانت الملابس التي يظهر فيها السلطان الشريف في المواكب الهامة والاستقبالات الرسمية التي كانت تُسمّى تجاوزا في أدبيات العصر الوسيط بثياب الخلافة وزيّ الخلافة وخلعة الخلافة وثياب الهيبة تُعتبر منذ العصر العباسي بمثابة شارات للملك وعلامات تمييزية لوليّ الأمر. ورغم أنه لم تكن توجد قاعدة حقيقة في هذا الأمر مثلما أشار إلى ذلك دومينيك سورديل [Dominique Sourdel] فقد كان على الخليفة الالتزام بعادتين: أن يلبس الثياب السود وأن يضع البردة المنسوبة للنبي[362]. ولكن ظهرت منذ القرن العاشر عدّة خلافات منافسة مثل الخلافة الفاطمية في إفريقية ثم في مصر والخلافة الأموية في الأندلس. وقد حاولت هاتان الخلافتان أن تقلّدا الخلافة العباسية مع السعي إلى التميّز عنها. ونظرا لعدم امتلاكهما لبردة النبي المزعومة فقد تمّ تقليدها.

[362]Dominique Sourdel, « Questions de cérémonial abbaside », Revue des études islamiques, nº 28 :1, 1960, p. 121-148.

كما قام الأمويون مثلا باتخاذ البياض لونا للملابس الرسمية[363]. وباعتبارهم ورثة لخلافة الغرب ومنافسين للعباسيين فقد اتخذ الموحّدون اللون الأبيض لباسا لهم في القرن الثاني عشر. ومنذ ذلك الوقت حمل كل الملوك المغاربة هذا اللون. ففي القرن الرابع عشر يذكر الرحالة المشرقي ابن فضل الله العمري أنّ البردة البيضاء كانت حكرا على العاهل المغربي دون غيره من رجالات البلاط أو الأعيان. وباستثناء هذا الزيّ فقد كانت ملابس السلطان مشابهة في كل تفصيلاتها للباس رعاياه[364]. وبعد قرنين من هذا التاريخ يؤكّد الحسن الوزّان المعروف بليون الإفريقي أنّ "الثياب التي يلبسها الملك [الوطاسي] [...] هي ثياب متواضعة وعادية. فمن لا يعرف الملك لا يمكنه أن يميّزه عن غيره"[365].

لم يأت البيت الزيداني بأيّ جديد في هذه العادة المرتبطة باللباس. ويذكر الأسير الإسباني مرمول [Marmol] نفس الشيء فيما يخص زيّ عبد الله الغالب أواسط القرن السادس عشر[366]. ولكنّ وصول عبد الملك المعتصم إلى السلطة سنة 1576 خلخل هذه العادات في اللباس التي تعود إلى قرون خلت. فقد قرّر هذا الأمير الذي عاش أغلب فترات حياته في الأراضي العثمانية أن يعتمد عاداتهم في اللباس بل أن يفرضها على رعاياه. فباستعماله الملابس العثمانية الفاخرة واستغنائه عن اللباس الأبيض لم يكن السلطان عبد الملك يتخلّى عن تقليد محلّي راسخ فحسب بل كان يعترف "واقعيا" بالسيادة العثمانية[367].

لكن وصول السلطان أحمد المنصور إلى سدّة الحكم سنة 1578 كان إيذانا بالعودة إلى التقليد المحلّي في اللّباس. وتندرج هذه العودة ضمن منطق عقيدته الخليفية كما يوضّح ذلك كاتب تقرير أوّل سفارة إسبانية إلى المغرب على عهد المنصور سنة 1579

[363]Évariste Lévi-Provençal, *Histoire de l'Espagne musulmane*, Paris, 1950-1953, t. III, p. 425.

[364]ابن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، ص564.

[365]Léon l'Africain, *Description de l'Afrique*, Paris, 1980, t. I, p. 240.

[366]Marmol, *L'Afrique*, t. II, p. 188-189.

[367]Henri de Castries, SIHM, France, t. I, p. 602 ; الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص200-201.

بتأكيده أنّه "كان يرتدي ملابس بيضاء على الطريقة المغربية وعلى رأسه عمامة"[368]. وتسمح لنا هذه المعلومة الهامة بأن نؤكّد أنّ السلطان قام بعد أشهر من تولّيه الحكم بإعادة الاعتبار للّون الأبيض باعتباره شارة الخلافة الغربية. إنّ استعمال مفردة "مغربي" للحديث عن لباس السلطان ليس بالأمر الفاقد للدلالة وذلك لأنه يوضّح "التباين" مع نمط اللباس "التركي" لسلفه. لقد كان مولاي أحمد المنصور بصنيعه هذا يؤكّد استقلاله وسيادته وينخرط في التقاليد العريقة للخلافة الإسلامية الغربية. ونحن نعلم أنه قد تمّ بعد ذلك اعتماد اللون الأبيض في اللقاءات والاحتفالات الرسمية[369]. وانتهى الأمر بهذا اللباس إلى أن فرض نفسه نهائيا ليبقى مستعملا حتى عصرنا هذا.

لسوء الحظ فإننا لا نملك وصفا ولو جزئي لزيّ السلطان الشريف. ولكننا رغم ذلك نستطيع أن نقول بعض الكلمات بالاعتماد على رسم تقريبي للسلطان أبي فارس [1603-1609] ابن المنصور وأحد خلفائه أنجزه العميل الإسباني خورخي دي هنين [Jorge de Henin] بين سنتي 1603 و1607[370]. يظهر هذا الرسم أن السلطان كان يلبس "سروالا" عريضا مشدودا إلى خصره بحزام حريري مطرّز في جنباته و"قميصا" وهو نوع من الثياب ذات أكمام ضيقة وأزرار في مستوى المعصم. وفوقهما كان يرتدي قفطانا وهو نوع من الثوب الطويل ذي أكمام واسعة يُسمّى "المنصوري" [المنصورية باللهجة المحلية] لأنه صُنع خصّيصا له. وفوق كل ذلك كان يلبس "السِّلهامة" [السِلهام باللهجة المحلية] وهي بردة واسعة من غير أكمام وفيها غطاء للرأس. ولا شكّ في أنّ السلطان كان يلبس "شاشية" من الصوف الأرجواني تمنطقها عمامة من النسيج الموصلي[371].

---

[368] Ibid., t. II, p. 51.

[369] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص236.

[370] 3. Jorge de Henin, Descripcion de los reinos de Marruecos, p. 53.

[371] فيما يخص الملابس الرسمية لبعض البيوتات الأخرى انظر مثلا
Rachel Arié, « Quelques remarques sur le costume des Musulmans d’Espagne au temps des Nasrides », Arabica, nº 12, 1965, p. 244-261 ; L. A. Mayer, Mamluk Costume. A Survey, Genève, 1952.

وإذا كان المنصور على مستوى اللباس يسلك سبيل الاعتدال والبساطة اللتين تجعلانه في تناغم مع قيم العلماء الورعين وأرباب الزوايا فإننا نتساءل هل اتخذ المنصور عرشا مع العلم أنه شارة لا تتوافق مع تقاليد الورع المعمول بها منذ صدر الاسلام؟ لا يُقدّم الفشتالي إلاّ إجابة مراوغة عن هذا السؤال مستعملا مفردات عامة كالسرير والأريكة دون توضيح آخر[372]. كما أنّ التمگروتي[373] والمقري[374] حافظا على نفس الضبابية فيما يتعلّق بوصف مكان جلوس السلطان. أمّا ابن القاضي فإنه يعمد إلى الصمت في هذه المسألة. إلا أن كاتب تقرير البعثة الإسبانية لسنة 1579 يُخبرنا لحسن الحظ بطبيعة هذا المجلس. فأثناء المقابلة التي تمت مع مبعوث فيليب الثاني كان السلطان الشريف "يجلس على أربعة وسائد من الحرير المختلفة الألوان وسادتان منها طويلتان من الحرير وكان يتّكئ على وسائد مطرّزة بالذهب والفضة وُضعت خلفه" ويلاحظ الكاتب أنّ كل ذلك كان على "بساط صغير"[375]. وكان المؤرخ المشرقي ابن فضل الله العمري قد لاحظ نفس الشيء فيما يتعلّق بالسلطان المريني أبي الحسن في القرن الرابع عشر[376]. وفي هذه المسألة أيضا يبدو هاجس تقليد "بساطة" الخلفاء المشارقة خاصة العباسيين منهم شديد الوضوح. فقد كان الأمر بكل بساطة يتعلّق بالفَرَش الذي استعمله أوائل الخلفاء ببغداد. يلاحظ دومنيك سورديل أنّه "أثناء الاستقبال المهيب الذي أقامه هارون الرشيد بطوْس [...] كان الخليفة يجلس على مجموعه من أحد عشر فَرَشا مصحوبة بالوسائد والمخائد". ويلاحظ أيضا أنّ مفردة فرش كانت تُستعمل في القرن العباسي الذهبي مرادفا للسرير[377]. وإذا ما تسلّحنا بهذا

[372]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص66-67.
[373]التمگروتي، **النفحة المسكية**، ص143.
[374]المقري، **روضة الآس**، ص13.
[375]Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 51.
[376]ابن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار**، ص566.
[377]Dominique Sourdel, « Questions de cérémonial abbaside », Revue des études islamiques, nº 28 :1, 1960, p. 131.

التفسير فإنّنا نستطيع أن نجزم بأنّ سرير الفشتالي ليس شيئا آخر غير الفرش الذي وصفه الكاتب الإسباني[378].

تبقى بعد ذلك مسألة ما يورده الأسير الإسباني دييگودي توراس من أنّ السلطان محمد الشيخ المهدي كان أثناء حملاته العسكرية يجلس على ضرب من التخوت على الطراز التركي مصنوعةً من الخشب ومغلقة من كل الجهات[379]. ورغم أننا لا نظفر بأية إشارة تتعلق باستعمال هذا التخت على عهد المنصور فإنه لا شيء يسمح لنا باستنتاج أنه قد تخلّى عنه لفائدة الفرش الذي كان أكثر تواضعا وأعظم رمزية. فمن المحتمل أنه قد واصل استعماله على غرار أبيه أثناء حملاته وتنقلاته الكثيرة خارج عاصمته؟

رغم ما يقوله الأخباري المتأخّر الإفراني فإن السِّتر الذي "يُخَصَّصُ لمنع الزوار من الاقتراب من العاهل قبل أن يأذن الحاجب بذلك" كان من دون شكّ غير مستعمل خلال اللقاءات الرسمية على عهد المنصور[380]. ويرجع ذلك إلى أنّ هذا الأخباري على عكس عادته لا يذكر مصدره كما أن المصادر المعاصرة سواء كانت محلية أم اوروبية لا تشير إلى وجود هذه الممارسة. وقد أثبت محمد بن شريفة أنّ الحكاية التي يوردها الإفراني كانت موضوعة وذلك بأكثر من دليل. ففضلا عن الغاية التأسيسية للرواية التي تأتي لتُعلي من شأن العلماء على الأقل نظريا على حساب الماسكين بالسلطة فإنّ الشخصية الدينية للمنصور وكل بنائه العقائدي المؤسّس على الواقعية لا يبدو أنها تقبل بمثل هذه الممارسة[381].

أدوات التبرك والاستمرارية

لم يكن السلطان الشريف باعتباره الضامن للدين القويم ينفصل أبدا عن نسخة من المصحف تُنسب إلى فاتح المغرب عقبة بن نافع الفهري وكذا عن صحيحي البخاري

---

[378] لا يزال ملك المغرب حتى العصر الراهن يجلس على فرش أثناء المناسبات الدينية لاسيما أثناء الدروس الحسنية خلال شهر رمضان واحتفالات المولد النبوي.

[379] Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 81.

يشبه هذا التخت ما كان يستعمله السلاطين العثمانيون أثناء الحملات العسكرية ونستطيع أن نرى نماذج منه في متحف توبكابي.

[380] الإفراني، **نزهة الحادي**، ص97.

[381] محمد بنشريفة، "بين أحمد بابا وأحمد المنصور"، **المغرب وإفريقيا جنوبي الصحراء في بدايات العصر الحديث**، ص63-73.

ومسلم. فمنذ أواخر القرن العاشر كان الخلفاء العباسيون يعرضون في الاستقبالات الرسمية نسخةً من القرآن الكريم تُنسب إلى الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفّان [644-656]. وكان الخلفاء بسلوكهم هذا يجعلون من أنفسهم حرّاسا للصراطية السنّية. ذلك أنهم قد فرضوا المصحف العثماني باعتباره الرواية الوحيدة الصحيحة للقرآن. وقد قام الخلفاء الأمويون بالأندلس في ظروف غامضة بتقليد خليفة بغداد. ولو صدّقنا المؤرّخين فإنّ نسخة أخرى من المصحف العثماني كانت توجد في مسجد قرطبة وكانت تلك النسخة إحدى شارات الخلافة الأموية. وبتأسيسه لخلافة مستقلة بالمغرب والأندلس في القرن الثاني عشر فرض العاهل الموحّدي عبد المؤمن بن علي [1130-1163] نفسه وريثا شرعيا للإدّعاءات الأموية. فقام بنقل نسخة المصحف العثماني إلى المغرب جاعلا منها شارة من شارات ملكه. فبعد أن تمّ تحليتها بزركشات فاخرة من الذهب وتزيينها بالأحجار الكريمة كانت النسخة محفوظة في صندوق عظيم الزينة كان يسبق دائما موكب الخليفة[382]. وقد تمّ الاستلاء على هذا الأثر المقدّس من طرف المرينيين في القرن الثالث عشر[383] ولكنه اختفى فجأة في القرن الخامس عشر. وكان ابن خلدون آخر من تعرّض لذكره[384].

في ظلّ غياب النسخة العثمانية فإننا نفترض أنّ السلاطين قد التجأوا إلى نسخة من المصحف تُنسب إلى عقبة بن نافع. وقد كان هذا الأخير استنسخها من المصحف العثماني بالقيروان حسب الروايات المحلية. وبصرف النظر عن صدق هذه النسبة فإنّ هذه النسخة قد أصبحت أثرا مقدّسا استعمله المرينيون والوطاسيون والزيدانيون على التوالي. تدفعنا كل الدلائل إلى الاعتقاد بأنّ المنصور قد استعمل هذه النسخة لنفس الغرض. ولكنّه أضاف لهذا الاستعمال الرمزي استعمالا ماديا. إذ يذكر الفشتالي أنه أثناء حفل مبايعة الأمير المأمون وليا للعهد تمّ وضع نسخة المصحف المنسوبة إلى

[382] ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، ص304؛ مجهول، **الحلل الموشية**، ص152. وانظر أيضا
Amira K. Bennison, « The Almohads and the Qur'ân of 'Uthmân : The Legacy of the Umayyads of Cordoba in the Twelfth Century Maghrib », al-Masaq, nº 19 :2, 2007, p. 131-154.

[383] ابن مرزوق، **المسند**، ص456-462.

[384] محمد المنوني، "تاريخ المصحف الشريف بالمغرب"، **دعوة الحق**، العدد 19:2، 1981، ص9-29.

عقبة بن نافع وصحيحي البخاري ومسلم أمامه. ولم يُؤدّ وجهاء السلطنة يمين البيعة للأمير إلاّ في ذلك الوقت[385]. ويجوز لنا أن نذهب إلى أنّ الأعيان قد أقسموا على هذه النسخة من المصحف.

وإذا كان امتلاك مصحف عقبة بن نافع يسمح للسلطان بالانخراط في تاريخ خليفي عريق وأن يمتلك بمعنى ما التاريخ المقدّس للإسلام فإنّ اعتماد مصنَّفَيْ الحديث النبوي باعتبارهما من شارات الملك هو تقليد مغربي محض. ذلك أنّ السلاطين المرينيين الباحثين عن الشرعية الدينية قاموا كردّ فعل على العقيدة الموحّدية بإعادة الاعتبار للمذهب المالكي وأرجعوا للسنة مكانتها "المستهزئ بها" من طرف من سبقهم. وفي هذا السياق الإحيائي للسنة النبوية قام السلاطين المرينيون باعتماد صحيحي مسلم والبخاري باعتبارهما شارةَ مُلْكٍ. ففرضوا أنفسهم بهذه الطريقة باعتبارهم حماة متميزين للصراطية السنّية وباعتبارهم العاملين المخلصين بالسنة النبوية[386]. وقد تمّ تجسيد إعادة الاعتبار هذه للسنة النبوية من خلال احتفالات رسمية لقراءة الصحيحين خاصة منهما صحيح البخاري[387].

وفي محاولته ترسيخ نفسه باعتباره الوريث الحصري للتراث الديني والدنيوي للنبي كان من الطبيعي أن يعتمد السلطان الشريف هذا التقليد المُلوكي. وعلى غرار مصحف عقبة كان لمصنّفات الحديث النبوي استعمالا مزدوجا على المستويين الرمزي والعملي. فكان يُحتَفَى بقراءة الحديث في مناسبات متعدّدة مثل الدروس الرمضانية وخلال الاحتفالات بالمولد النبوي وقبل رحلات السلطان. وكان السلطان يقوم بتنظيم مجالس لسرد وتدارس صحيحي مسلم والبخاري بصورة منتظمة. بل إنّ السلطان قد كلّف رسميا شخصا لا عمل له في القصر السلطاني إلاّ سرد صحيح البخاري[388]. والجدير بالذكر أنه في سنة 1584 تمّت دعوة الأعيان لبيعة الأمير المأمون وكان ذلك بحلف اليمين على الصحيحين. وأثناء التمرد الخطير للأمير الناصر سنة 1595 جعل

---

[385] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص82.

[386] ابن مرزوق، **المسند**، ص456.

[387] النميري، **فيض العباب**، ص226.

[388] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص67 وص113.

الأمير المأمون جنده يُقسمون يمين الولاء على المصحف وعلى صحيح البخاري[389]. وهذا الأمر يجعل من المقبول أن نفترض أنه كان من المعتاد في البلاط المنصوري أداء يمين الولاء على هذا المصنّف في الحديث النبوي. وهكذا فإنّ السلطان العلوي إسماعيل [1672-1727] لم يقم إلاّ باستعادة هذا التقليد عند إنشاء جيش العبيد السود المسمّى تجاوزًا جيش البخاري.

أسلحة أمير المؤمنين

كان السلطان الشريف وهو الذي يُقدّم نفسه باعتباره أميرا للمؤمنين وحاميا للملة والدين يستعمل في الاستقبالات الرسمية والمواكب العامة ترسانة كاملة من الأسلحة ليُبرز دور "المجاهد" وحامي السلم المحلّي. وكانت هذه الأدوات المستعملة باعتبارها شارات للملك تحمل دلالة رمزية عالية لأنها تُذكّر بالسيرة النبوية وتؤكّد على الاستمرارية التاريخية بين البيت الزيداني وباقي السلالات الخليفية.

ففي أواسط القرن السادس عشر لاحظ مرمول [Marmol] أثناء موكب رسمي للسلطان عبد الله الغالب أنّ ثلاثة من حاشيته كانوا يحملون سيفه ودرعه ورمحه[390]. وقبل قرنين من هذا التاريخ تمّ ملاحظة نفس أسلحة الأبّهة في موكب السلطان المريني أبي الحسن وهو الذي كانت له بالفعل مطامح خليفية[391]. وإذا كنّا لا نستطيع أن نُحدد بدقة العصر الذي تمّ فيه اعتماد هذه الترسانة من طرف السلاطين المغاربة فإنّنا على يقين من أنها كانت ترمز للأسلحة التي كان يحملها النبي إذ يؤكّد العديد من المؤرّخين أنّ خلفاء المشرق خاصة العباسيين منهم قد ورثوا هذه الشارات النبوية.

ويذكر المؤرخون القروسطيون أنّ الرسول كان أثناء خرجاته الرسمية لإحياء المناسبات الدينية يُكلّف شخصا يسبقه في الموكب الذي يرافقه بحمل حربته المسمّاة العنَزة[392]. ثمّ قام الخلفاء الراشدون بالاقتداء بالنبي في هذه الممارسة. وبعد أن اختفت

---

[389]**نفسه**، ص175.

[390]القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج 5، ص205-206.

[391]ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ج 1، ج 3، ص235-236، ج 7، ص386؛ الخزاعي، **تخريج الدلالات السمعية**، ص422.

[392]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص203.

تحت حكم الأمويين قام أوائل الخلفاء العباسيين بإعادة استعمالها. ونظرا لكونها صلاحية خليفية فقد تمّ استعمالها من طرف السلالات الطامحة إلى هذا المنصب. ونظرا لأنها كانت مستعملة في المراسم على عهد عبد الله الغالب مثلما أشرنا إلى ذلك فلا شكّ في أنّ المنصور قد استعمل الحربة[393]. وقد حافظ هذا السلطان كذلك على استعمال الدّرع الذي يُذكّر بدِرع النبي المسمّى درع الفضول وذلك على الرغم من أننا لا نمتلك أي شهادة عن هذه المسألة.

كان السيف هو السلاح الأهم من بين أسلحة امارة المؤمنين من منظور رمزي. ويبدو أنّه قد تمت وراثة شارة الملك هذه هي الأخرى عن النبي إذ كان يحمل الخلفاء ولاسيما بني العباس أحد سيوف الرسول خلال الحفلات والاستقبالات الرسمية. وبهدف تقليد العباسيين ومزاحمتهم قام الخلفاء الفاطميون باستعمال سيف أبّهة كان ينسب لحمزة بن عبد المطلب عمّ النبي وهو الذي كانت ذكراه تستدعي في المخيال الإسلامي صورة المجاهد في سبيل الله. فالسيف في هذه الحالة أثر ديني وأداة لنشر الإيمان كما أنه يرمز أيضا إلى سلاح العدل الذي يفرق بين الحق والباطل ويضمن النظام والسلم الأمر. وبعد الاستيلاء على مصر سنة 1517 من طرف العثمانيين تنازل اخر خليفة عباسي عن الحكم للسلطان سليم الأوّل [1512-1520] حسب الأسطورة العثمانية. عندها قام هذا الأخير بنقل بعض الآثار النبوية إلى عاصمته ومنها السيف الذي نستطيع إلى الآن مشاهدته في متحف توبكابي. ولكنّ السلاطين العثمانيين لم يستعملوا البتّة هذا الأثر باعتباره شارة للملك وهو ما يجعلنا نشكّ في صدق نسبته إلى الرسول. وعلى العكس من ذلك فإنّ سيف مؤسّس السلالة العثمانية كان يُعدّ منذ قرون شارةً للملك يحملها السلطان لاسيما يوم توليه الحكم[394].

ونظرا لعدم امتلاكه سيفا يستطيع أن يكون بمثابة شارة أو أثر مقدّس قرّر السلطان الشريف أحمد المنصور أن يصنع لنفسه سيفا يكون في مستوى طموحاته الخليفية. فقد دفع السلطان حوالي سنة 1585 إلى الوكيل الإسباني بلتزار بولو [Balthasar Polo]

---

[393] الخزاعي، **تخريج الدلالات السمعية**، ص425-426.

[394] محمد فريد، **تاريخ الدولة العليّة العثمانية**، ص161-162.

مبلغا عظيما من المال كي يشتريَ به أحجارا كريمة من الماسات واليواقيت واللآلئ لتزيين سيف "هو الأجمل والأكثر فخامة من السيوف التي صُنعت في هذه البلاد"[395].
إثر شراء ياقوتة البَلَخَش التي كانت مُلك الأميرة ماريا ابنة ملك البرتغال عمانويل الأوّل [Manuel I^er] بمبلغ قدره خمسون ألف كروزادو قام السلطان بتكليف بلتزار مرة أخرى بشراء ثمانين ألماسة تزن كل واحدة منها أربعة أقرطة أو ستة أقرطة وذلك قصد إتمام زينة سيفه[396]. وبعد مضيّ ثلاث سنوات كان السيف غير جاهز بعدُ وكان مولاي أحمد يأمر بشراء المزيد من الأحجار الكريمة[397].
لم يتم الانتهاء من السيف السلطاني إلاّ حوالي سنة 1590 وقد بلغت كلفته ما يناهز الخمسمائة ألف كروزادو وهو ثمن مبالغ فيه ولا شك. وحسب أقوال شاهد عيان من أصل إيطالي فقد كان السيف "أجمل سيف طلعت عليه شمس"[398]. ففضلا عن حجر البلخش الذي كانت تملكه الأميرة البرتغالية والأحجار الكريمة كان السيف يحمل ثمانية قطع من الذهب الخالص[399].
لا شكّ أنّ السلطان بإنفاقه أموالا ضخمة للحصول على سيف يكون في مستوى طموحاته الخليفية كان يهدف فضلا عن طلب الأبّهة إلى منافسة حكام عصره خاصة منهم السلطان العثماني الذي كان يمتلك سيفا ذا بعد أثري مقدّس. وقد كان السلطان الشريف يعتقد أنّ القيمة المادية للسيف تستطيع أن تُعوّض قيمته الرمزية. وكيفما كان الأمر فقد نجح السلطان في التأثير في مخيال معاصريه خاصة الأوروبيين منهم الذين اعتبروا سيفه أجمل سيوف العالم. وقد أكّد الوزير المؤرخ الفشتالي ولع مولاه بالمجوهرات والأحجار الكريمة التي كان يقوم بجمعها[400]. ومع ذلك فإنه قد تجنّب تفصيل القول في المسألة كي لا يؤثر في صورة مولاه لدى النخبة الدينية التي كانت

[395]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 122.
[396]Ibid., p. 132.
[397]Ibid., p. 152.
[398]Ibid., p. 178.
[399]Ibid., p. 180.

[400]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص25.

هي المخاطب الرئيس بكتابه. وهو ما يجعلنا نطمئن إلى صدق المعلومات التي أوردها أنطونيو دي سالدنيا في شأن السيف الشريف.

كان الكتاب المسلمون يعتبرون الرايات والطبول والأبواق أيضا من شعارات الملك كذلك. فمنذ أوائل العصر الوسيط استعمل أمويّو الأندلس راية عظيمة بيضاء اللون وذلك لمباينة العباسيين الذين اتخذوا السواد لونا رسميا لهم[401]. ومن المؤكّد أنّ الموحّدين قد تبنوا هذا التقليد وذلك عندما استعملوا راية بيضاء عظيمة مزخرفة وسمّوها اللواء المنصور. وفي إطار التواصل مع الموحدين استعمل المرينيون لواء مطابقا للوائهم. ويذكر القلقشندي أنّ هذا اللواء كان مصنوعا من الحرير وعليه آيات قرآنية منسوجة بخيوط من الذهب[402].

ولا يبدو أنّ تولّي السلالة الزيدانية للحكم قد أثّر في هذه العادة. إذ يلاحظ مرمول أنّ ألوية الموكب السلطاني كانت من "نسيج حريري صقيل مقوّى مع شريط من الأحرف العربية التي تخترق اللواء من أدناه إلى أقصاه"[403]. مرّة أخرى نجد أنّ السلطان عبد الملك المعتصم كان هو من بدأ في تقويض هذا التراث الممتدّ على قرون خلت. فباعترافه بسيادة الباب العالي استبدل هذا السلطان اللواء الأبيض بـالطّوغ العثماني. واستمرّ هذا الوضع حتى تولّي المنصور الحكم. وقد انتظر هذا الأخير بضع سنين قبل أن يقطع علاقاته نهائيا مع الباب العالي. فبعد أن ثبّت وضعه داخل البلاد وضمن التحالف مع الإسبان قام السلطان الشريف بتنكيس الطوغ على الملأ وأعاد استعمال اللواء المنصور[404]. ومنذ ذلك الحين سيكون هذا اللّواء الذي يعبر عن الاستقلال والاستمرارية التاريخية حاضرا في كل المواكب السلطانية[405].

---

[401] فيما يخص رمزية هذه الألوان انظر

Alfred Morabia, « Recherches sur quelques noms de couleur en arabe classique », Studia Islamica, nº 21, 1964, p. 61-99.

[402] القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج 5، ص208؛ ابن مرزوق، **المسند**، ص456.

[403] Marmol, *L'Afrique*, t. II, p. 187.

[404] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 32 et p. 58.

[405] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص99. كان الموكب السلطاني يتقدمه دائما الطبل العظيم الذي كان يُعدّ هو أيضا من شعارات الملك. وقد كانت وظيفة هذا الطبل الإعلام بوصول السلطان أو برحيله. وقد كانت تصحبه بعض الطبول الصغيرة الأخرى. وتأتي بعد الطبل الغيطات [مفردها غيطة] والطرانبطات و هي مزامير وجعاب للتصفير [النفار بالدارجة]. وقد تمّ ملاحظة هذه الاستعمالات على عهدي الموحّدين والمرينيين. انظر الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص204؛

مظلّة ظلّ الله في الأرض

بعد كل ما تقدّم تبقى المظلة هي شارة السلطنة الشريفة بامتياز. فهذه الأداة المخصصة لحماية العاهل من الشمس والمطر هي مقبض يبدو أنّه يمثل محور العالم تعلوه قبّة يبدو أنها تمثل الكون[406]. فيكون العاهل بذلك هو مركز وقطب السلطنة بل مركز الكون الذي يقف عليه ويدور حوله كل شيء.

إنّ استعمال المظلة هو أمر ثابت في الحضارات الشرقية القديمة خاصة في الحضارتين البابلية ومن بعدها الفارسية. ومصداق ذلك أنّ العديد من النقوش تجسّد الملوك البابليين والأشمونيين والساسانيين وهم تحت مظلاتهم[407]. ويبدو أن العباسيين قد استعاروا هذه الممارسة مثل الكثير من الممارسات الأخرى من الحضارة الفارسية. ومن المرجح أن يكون الخليفة المأمون [813-833] الذي استقر فترة طويلة بخراسان كان أوّل خليفة عباسي يستعمل المظلة[408]. وتؤكّد العديد من المصادر المختلفة استعمال خلفاء بغداد لهذه الشارة الملكية بما هي علامة على السيادة تحت اسم المِشْمَس ثم بعد ذلك بــالشّمْسة وذلك ما بين القرنين التاسع والثاني عشر. وقد تمّ استعمال المظلة بعد ذلك علامة على الاستقلال وذلك لما رسخ من كونها شارة للملك وعلامة تمييز للخليفة أثناء المواكب العامة. يذكر ابن خلدون انه بعد موت المتوكل العباسي سنة 861 أعلن والي اليمن اسحاق بن ابراهيم استقلاله وقام باستعمال المظلة للتدليل على ذلك[409]. وبعد بضع سنوات جاء دور الفاطميين المنافسين الشرسين للعباسيين كي يستعملوا تلك الشارة تحت اسم المظلّة وذلك خلال استقرارهم

Marmol, L'Afrique, t. II, p. 187 ؛ ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، ص359؛ مجهول، **الحلل الموشية**، ص152؛ ابن فضل الله العُمري، **مسالك الأبصار**، ص566؛ القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج 5، ص208.

[406] Gérard de Champaux et Sébastien Sterckx, Introduction au monde des symboles, p. 27.

[407] Alfredo Rizza, Assyriens et Babyloniens, p. 13 ; Romand Ghirshman, Parthes et Sassanides, p. 169, fig. 237, p. 199, fig. 236-238.

[408] الطبري، **التاريخ**، ج 3، ص1183.

[409] ابن خلدون، **العبر**، ج 7، ص454-455. يذكر المؤرّخ المغاربي في الصفحة 472 أنّ كافورا الإخشيدي قام بنفس الشيء عندما أعلن نفسه حاكما مستقلا على مصر.

بإفريقية[410]. وفي ظل هذه السلالة الحاكمة سيقع استعمال المظلة أثناء جميع الاحتفالات والمواكب[411].

انتشر استعمال هذه الشارة بعد ذلك في كامل أرجاء المشرق الإسلامي خاصة في العالم التركي المغولي حيث تُعرف تحت اسم الجِتْر أو الشِتْر. وستستعمل هذه الشارة من لدن الغزنويين والبويهيين والسلاجقة والأيوبيين والمماليك والمغوليين والتيموريين وأخيرا من لدن الصفويين ومغول الهند خلال القرن السادس عشر[412]. لكن يبدو أنّ الدولة العثمانية لم تعرف هذا التقليد إذ لا يأتي على ذكره أيّ مصدر تركي أو عربي أو أوروبي.

كان استعمال المظلة أمرا مألوفا أيضا في العالم المسيحي. فبعد ان استعملها الملوك البيزنطيون وقع تبنّيها في الغرب. ورغم أنّ العديد من الملوك الماسكين بالسلطة الزمنية قد استعملوا هذه الشارة فإنها تبقى شارة كنسية بالأساس. ففي اللوحة الجدارية المعروفة باسم هبة قسطنطين: تقديم الشارات للبابا والتي تعود إلى ما بين سنتي 1246 و1248 نلاحظ أنّ الإمبراطور قسطنطين يعطي الحبر الأعظم مظلة باعتبارها علامة على حقه في ممارسة سلطة إمبراطورية[413]. كما تظهر المظلة في لوحة التتويج لصاحبها لاكوبّو ستيفانشي [Lacopo Stefaneschi] وهي تعود إلى القرنين الثالث عشر أو الرابع عشر[414]. وتظهر كذلك في أسطورة القديس أورسول التي رسمها فتّوريو كرباتشيو [VittoreCarpaccio] حوالي سنة1495[415] باعتبارها شارة للسلطة البابوية. ونستطيع أن نشاهد المظلة في لوحة دومينكو باسّينيانو [Domenico

[410]الحميري، **الروض المعطار**، ص20.

[411]Marius Canard, « Le cérémonial fatimide et le cérémonial byzantin. Essai de comparaison », Byzantion, nº 21, 1951, p. 355-420 ; Paula Sanders, Rituals, Politics and the City in Fatimid Cairo, p. 29 ; Jocelyne Dakhlia, Le divan des rois. Le politique et le *religieux dans l'Islam*, p. 250-253.

[412]EI², t. VII, p. 192 ; Michael Barry, *L'art figuratif en islam médiéval*, p. 73-74.

[413]Rosa Giorgi, *Symboles et cultes de l'Église*, p. 231.

[414]Ibid., p. 65.

[415]Ibid., p. 88-89.

Passignano] الراجعة إلى سنة 1619 وفيها يعرض ميشال أنجلو [Michel-Angelo] تصميم قبّة القديس بطرس على البابا[416].

وعلى الرغم من استعمال الفاطميين للمظلة طوال إقامتهم في إفريقية يبدو أنّ البيوتات المغربية والأندلسية الحاكمة قد أعرضت عن هذه الممارسة لأسباب غامضة وذلك خلال العصر الوسيط وفي بدايات العصور الحديثة. ومرّة أخرى كان السلطان ذو الشخصية الفذّة عبد الملك المعتصم هو من أدخل استعمال المظلة إلى المغرب. ونحن نمتلك مصدرين معاصرين له أحدهما اوروبي والآخر عثماني وهما معا يؤكّدان هذا "الابتداع"[417]. ورغم أنّ استعمال المظلة هو أمر ثابت على عهد عبد الملك فإننا لا نعرف النموذج الذي استلهم منه السلطان ذلك أكان الإسلامي أم المسيحي؟

إنّ الثقافة المزدوجة لهذا السلطان غير النمطي تدفعنا بقوّة إلى طرح هذا النوع من الأسئلة. ويمكن أن نتحدث عن ثلاث فرضيات ممكنة: فلرسوخ قدمه في الثقافة الإسلامية كان يمكن للسلطان أن يعمل على إحياء التراث الفاطمي الذي بقي منه في كتب التاريخ ذكرى مضخّمة. كما يمكن أن يكون قد رغب في تقليد معاصريه الصفويين أو المغول الذين كانوا يتّخذون المظلة شارة للملك. وقد يكون عبد الملك قد اطّلع على هذه الممارسة عبر شهود كان قد التقاهم خلال تنقلاته الكثيرة التي يجب التذكير بأنها دامت سبعة عشر عاما. ولعلّ عبد الملك قد أحيط علما بهذا الممارسة عبر شهادات مكتوبة قرأها بنفسه في اللغات التركية والبرتغالية والإسبانية والإيطالية أو خلال فترة أسره في اوروبا بعد معركة ليبانتو. لذلك قد يكون الأمير استلهم استعمال المظلة من الاستعمال الكنسي لها خلال فترة إقامته الإجبارية بأوروبا ولاسيما في روما حيث قضى مدة من الأسر[418] شخصية السلطان عبد الملك المعقدة تجعل من الفرضيات الثلاث فرضيات معقولة وهو ما لا يسمح لنا بتفضيل إحداها على الأخرى. ونظرا لعدم توفّر شهادة قاطعة في المسألة فإنها تبقى مفتوحة.

---

[416]Ibid., p. 250.

[417]Henri de Castries, SIHM, France, t. I, p. 603 ; الجنابي، **البحر الزخّار**، ص351.

[418]يذكر القادري في ،**نشر المثاني**، ج 1، ص68 أنّ المرابط أبا عمرو القسطلي الأندلسي [ت 1566] كانت له مظلة يحتمي بها.

ومهما كان أصل هذه الشارة فقد تمّ تكريسها من لدن السلطان الشريف أحمد المنصور الذهبي وذلك سواء للاستعمال الرسمي أو الشخصي. وكان للمظلة وتُسمّى أيضا المظلّ وظيفةٌ تمييز السلطان الشريف خلال المواكب الرسمية وذلك بسبب ملابسه المتواضعة التي تُشبه ملابس علماء البلاط[419]. فعندما كان مولاي أحمد يمتطي جواده كان يحمل المظلة فوق رأسه أحد حراسه الشخصيين من فرقة العلوج المسماة بايك ولكنه عندما يترجل للذهاب لإمامة الصلاة أو يتنزه في حدائقه الخاصة كان رئيس الحرس السلطاني هو من يُكلّف شخصيا بحملها[420].

ولكن لماذا حافظ المنصور على استعمال المظلة وهو الذي كان شديد الحرص على نقض مبتدعات أخيه؟ من المحتمل أن يرجع ذلك إلى كون المظلة على عكس سائر المبتدعات كانت تخدم مطامحه الخليفية. فعلى خلاف أخيه الذي كان يمتلك ثقافة مزدوجة والذي كان يستطيع تقليد النموذج الأوروبي من المؤكد أنّ أحمد المنصور بثقافته الإسلامية المتينة وميولاته الكلاسيكية كان يرى في استعمال المظلة شارة خليفية عريقة تمّ إحياؤها ووسيلة للتميز عن غريمه العثماني. ولو شئنا استعمال عبارة القنصل لوي شينييه [Louis Chénier] فسينتهي الأمر بهذه الشارة لأن تصبح "علامة السيادة المُميزة" لملوك المغرب إلى أيامنا هذه[421].

القصر المتحرك

يذكر ابن خلدون في القرن الرابع عشر أنّ "من شارات الملك وترفه اتّخاذ الأخبية والفساطيط والفازات من ثياب الكتّان والصّوف والقطن بجدل الكتان والقطن فيُتباهى بها في الأسفار وتُنوّع منها الألوان ما بين كبير وصغير على نسبة الدولة من الثروة واليسار"[422]. إنّ هذه الإشارة تصدق أيضا على المغرب حيث يُسمّى الفسطاط السلطاني بـ"أفراگ". وإذا كان المرابطون والموحّدون قد استعملوا الفسطاط أثناء

[419] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص99.
[420] **نفسه**، ص203.
[421] Louis Chénier, *Recherches historiques sur les Maures et histoire de l'empire de Maroc*, t. III, p. 477.
[422] ابن خلدون، **المقدمة**، ص209.

حملاتهم العسكرية فإنّ المرينيين هم من جعله شعارا للملك. فقد كانت هذه العائلة الحاكمة ذات الأصول البدوية تُغذّي ضربا من الحنين لحياة البداوة. ويذكر ابن فضل الله العمري أنّ أعيان المرينيين كانوا على الرغم من امتلاكهم منازل مشيدة يُفضّلون الإقامة في الخيام[423]. كما أنّ التنقلات العديدة والحملات العسكرية التي كان يقوم بها المرينيون لتثبيت سلطانهم في مختلف المناطق كانت تحتاج إلى مكان إقامة يجمع بين الدّعة والأبّهة والعملية.

يذكر الأخباريون أنّ المحلّة أو المعسكر السلطاني منذ عصر ابن خلدون كانت تُشبه مدينة دائرية الشكل يوجد في وسطها فسطاط السلطان وهو قصر متحرّك تُحيط به خيام الأمراء والأعيان[424] وهو ما سنعود إليه لاحقا. وكان الفسطاط الذي يقام فيه المجلس السلطاني يُسمّى قبّة الساقة وهو ما يُحيل يقينًا إلى قاعة الاستقبال المسمّاة القبّة. كان الفسطاط على غرار باقي الشارات يُذكّر بأنّ مركز السلطة كان حيث يوجد السلطان باعتباره قلب السلطة ومحور العالم[425].

وبداية من ذلك العهد أصبحت الإقامة بضعة أشهر خارج الحواضر ضربا من التمرين الضروري الذي سيخضع له الملوك المغاربة. يذكر الحسن الوزان أنه في بداية القرن السادس عشر كان العاهل الوطاسي وقد كان أحد معاونيه يمضي جزءا كبيرا من السنة في محلته وذلك للقضاء على جيوب التمرد والمصالحة بين القبائل والاستجمام. وبهذه المناسبة يُقدّم لنا المؤلف وصفا مفصّلا للأفراگ قائلا :"وعندما يُعسكر الملك في البادية يشرع في إقامة سياج الفسطاط الملكي داخل المعسكر وهو سور من كتّان على صورة أسوار قصر بشرفاته مربّع الشكل طول كل جهة خمسون ذراعا. ويقام في كل زاوية برج صغير بشرفاته وسقفه ويعلو كل سقف كرة جميلة تبدو كأنها من الذهب. وفي السور أربعة أبواب يقف عند كل واحد منها حرس من الخصيان. وتُضرب الأخبية داخل السور وقد صُنع الخباء الذي ينام فيه الملك بكيفية تجعل نصبه

---

[423] ابن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار**، ص567.

[424]**نفسه؛** القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج 5، ص209؛ محمد المنوني، **ورقات عن حضارة المرينيين**، ص155-156.

[425]نجد وصفا مقتضبا لأفراگ السلطان المريني أبي عنان عند النّميري، **فيض العباب**، ص228-232.

وطيّه سهلا يسيرا. وتقام حول السور خيام القواد ويقرب رجال الحاشية إلى الملك"[426].

إنّ هندسة الأفراگ وهيئته ووظيفته لم تتغير تقريبا لمدة قرنين. وقد بلغ ثبات هذا الهيكل درجة جعلت مرمول لا يقوم بعد بضع سنين إلا باستعادة الوصف الذي جاء في كتاب الوزان[427]. ومع المحافظة على بنية الأفراگ هذه عمل المنصور على العودة إلى التقليد المريني الذي دشنه في الغالب السلطان أبو الحسن وذلك قصد تأكيد في الاستمرارية التاريخية للسلالات الخليفية في الغرب الإسلامي[428]. بالإضافة إلى الفساطيط القماشية المستوردة من الهند قام السلطان ببناء بعض أجنحة قصره المتحرّك من خشب شجر الصفصاف الذي يوجد بكثرة في جبال الأطلس. وقام بالمزاوجة بين الخشب والقماش في بعض الخيام[429]. ويمكن الوقوف على هذه العودة إلى التراث المريني بدءا من سنة 1584[430].

فضلا عن الحجرات الخاصة بالسلطان وحريمه وهي التي كنات ولا شك أماكن محرّمة على الكافّة كان للأفراگ فسطاطان عظيمان مخصصان للاستقبالات وللمراسم وذلك للتأكيد المتجدّد على أنّ مركز السلطنة كان هو الأفراگ. كان أوّل الفسطاطين يُسمّى القبّة العربية ولا شكّ أنه كان مثلما يشير إلى ذلك اسمه مصنوعا من وبر الجمال ولكنه كان فائق الزخرفة من الداخل. وكان لهذا الفسطاط وظيفة مزدوجة. فهو يقوم من جهة أولى بدور قاعة الانتظار حيث يستقبل الأعيان والسفراء الأجانب ومن جهة ثانية كان السلطان يُنظم فيه قراءات مهيبة لصحيح البخاري قبل كل سفر[431]. وهو ما يجعلنا نفترض أنّ السلطان كان يقيم أيضا في هذا الفسطاط مسامرات أدبية ومذاكرات دينية.

[426]ليون الإفريقي [الحسن بن محمد الوزان الفاسي]، **وصف إفريقيا**، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ج 1، ص290-291، د.ت،[المترجمان].

[427]Marmol, *L'Afrique*, t. II, p. 189-190.

[428]النميري، **فيض العباب**، ص228-232.

[429]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص82.

[430]**نفسه**، ص215.

[431]**نفسه**، ص67 وص113.

كان الفسطاط الأعظم أو فسطاط الجلوس[432] والذي يسمّى أيضا فسطاط الجماعة[433] بمثابة القاعة الرئيسة في قصر المنصور المتحرك. وكان الفسطاط المنصوري ويعلوه تفاحة من ذهب شبّهها الفشتالي بالتاج مزيّن بإتقان وله أربعةُ أبواب. كان البابان الأول والثاني مثلما يدلّ عليه اسماهما باب الخروج وباب السفر مخصصين لدخول الزوّار وخروجهم. ومن المرجّح أنّ الباب الثالث كان يفتح على المصالح الخاصة بالسلطان مثل المطبخ والإسطبلات وغير ذلك. أمّا الباب الرابع فمن المؤكّد أنه كان يوصل إلى حجرات السلطان وحريمه. كان الفسطاط الأعظم يُستخدم حصريا للمقابلات والاجتماعات الرسمية وللمجلس السلطاني الموسوم بـالديوان[434].

[432]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص67 وص178.
[433]ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص315-316.
[434]قبل أن يقود سفارته إلى السلطان العثماني سنة 1589 زار التمگروتي أفراگ المنصور بينما كان هذا الأخير ينزل بقواته خارج سور فاس . وقد وصفه وصفا شاعريا لا يخلو من طرافة. انظر التمگروتي، **النفحة المسكية**، ص25.

الفصل الثالث:

المراسم ومسرحة السلطة

إذا ما اعتبرنا خطاب شرعنة حكم المنصور بمثابة سيناريو سياسي مثالي وإذا ما اعتبرنا شارات ملكه بمثابة ديكورات "تقديسية" فإننا نستطيع أن نعتبر المراسم مَسْرَحةً لعقيدته الخليفية. ويستند هذا التطبيق على مجموعة من الألفاظ والحركات التي تمّت طقسنتها وهي تلك الموروثة من التراث الإسلامي العريق وذلك بهدف تعظيم شخصية السلطان وتأكيد مركزيته. كما كان لها أيضا وظيفة تجييش مخيال النخبة والعامة وأن تأخذ بألباب الزائرين الأجانب وأن تتجاوز في أبّهتها الرسوم العثمانية. وفي مجتمع يميل إلى المشافهة كوسيلة للتواصل كانت المراسم أيضا أداة إعلامية مثالية للنشر الفوري لعقيدة السلطان الشريف لدى أكبر عدد ممكن من الناس.
فمن خلال رسوم مُطقسنة وآداب تعامل محبوكة كان السلطان الشريف يبحث عن إعادة إنتاج النظام الإلهي والنظام الاجتماعي بجعل نفسه المركز أو النواة التي يدور حولها مجموع الكون بحكم أنه يُمثّل بفضل الهيبة الموروثة والورع الشخصي أداة الوصل بين العالم الأرضي والعالم الغيبي. كانت المراسم إذن ضربا من مسرحة الفضاء الاجتماعي للخلافة المتخيلة للمنصور تلك الخلافة التي يجد فيها كل فاعل اجتماعي وكل فئة اجتماعية موقعها المثالي في نظام شبه إلهي.
ولأنها لغة متعدّدة المعاني كانت المراسم استعراضا للقوّة بالمعنى الذي يُغذّي فيه السلطان الخوفَ والشعور بالحماية وذلك بفرض حضوره "المقدّس". وكان هذا الأخير يرمي إلى إظهار سلطته والمحافظة على إجلال الرعية وتنمية ولائها له. وعلاوة على ذلك فإن الاحتفالات العامة والمواكب الرسمية كانت مناسبات تعيد السلطة الشريفة فيها التفاوض مع مختلف الفئات الاجتماعية ممثلة في نخبها وذلك عن طريق بناء نظام للتحالفات والامتيازات والتنازلات التي كانت تتجدّد دائما. وبذلك كان

للمراسم السلطانية وظيفة تجديد وإحياء الروابط بين السلطان ورعيته وذلك فضلا عن إظهار الفخامة والعظمة.

كانت المراسيم السلطانية تقام وفقا لرموز ثقافية في فضاءات مفتوحة يستطيع أكبر عدد ممكن من الناس بلوغها كما كانت تقام احتفالات في أماكن مغلقة أو شبه مغلقة بحضور جمهور كان يتم في الغالب انتقاؤه. وتجدر الإشارة إلى أنّ أغلب المواكب العامة والاحتفالات الرسمية الدينية والمدنية كانت تكتسي بالأساس طابعا عسكريا. فقد كانت طائفة كبيرة منها مناسبة لنشر القوات الشريفة والقيام باستعراض عسكري عام.

على الرغم من ندرة المعلومات عن المراسم المنصورية وتناثرها في المصادر المغربية والاوروبية فإننا نمتلك وصفا للمواكب والاحتفالات يسمح بأن نعيد رسم ملامحها وذلك من خلال الألقاب والتحيات ومراسم البيعة وتنقّلات السلطان وأسفاره والمناسبات الدينية واستقبال السفارات. ولكن علينا بادئ ذي بدء تقديم الفضاءات التي كانت تنظم فيها هذه الطقوس السياسية الدينية خاصة قصر البديع مكان إقامة السلطان القارة والمحلّة مكان إقامته المتنقل.

قصر البديع: المركز الثابت

كان أحمد المنصور قد أسرّ إلى الفشتالي أن ما بعثه على تشييد ذلك القصر هو أنه نظر إلى آثار أسلافه فوجد صروح الموحّدين أكبر وأهم منها والمعالم المرّينية أجمل فأراد أن تكون آثار أسباط النبي أجود وأجمل وأرقى مما خلفته تلك الدولتين[1]. في إطار هذه الروح المازجة بين الاستمرارية والتنافسية انطلق السلطان الشريف في بناء قصره المسّمى بــالبديع. وقد اختير له هذا الاسم "لاحتوائه على كل نوع من أنواع البدائع وغرائب العجائب"[2]. فاسم البديع إذن يُظهر أصالة الإبداع وكمال المنجَز وهو تعبير عن الكمال السياسي الذي حصل بتولّي الشرفاء "أصحاب الحق الحقيقيين" السلطة. ذلك أنه من وراء منافسة السلالات المغربية السابقة كان السلطان يرغب في قصر يكون في مستوى ادّعاءاته الخليفية ومطامحه الدولية. ففضلا عن التنافس

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص253.
[2] **نفسه**، ص254.

الشرس الذي كان بينه وبين العثمانيين كان أحمد المنصور يرغب على غرار فيليب الثاني وإليزابيت الأولى في أن يكون له أثر يُخلّد أمجاده بل إنّ أنطونيو دي سالدانيا يذكر أنّ السلطان الشريف كان يتلقى باستمرار معلومات عن تقدّم أشغال قصر الإسكوريال في ضاحية مدريد[1]. فقد كان يريد أن يكون البديع مركز للسلطة "مخصص للحفلات وللقاءات العامة حيث يمكن للعظمة السلطانية أن تتجلّى للناس ولنخبة المملكة وكذلك للسفراء الأجانب"[2].

فبعد أن استشار المنجمين والشخصيات الدينية مثلما كان يفعل حكام المسلمين في العصر الذهبي اختار السلطان الشريف أن يبنيَ قصره الجديد في الزاوية الشمالية الشرقية من القصبة الموحّديّة إلى جوار باقي القصور. وبالإضافة إلى العملة والمهندسين المغاربة استعان السلطان بعملة وتقنيين اوروبيين خاصة منهم الفرنسيين والانگليز والإيطاليين والإسبان والهولانديين[3]. وقد كانت الأجور المُجزية التي يعطيها السلطان تُشجّعهم على وضع خبراتهم في خدمته. كما تمّ توظيف جزء هام من الأسرى النصارى في معركة وادي المخازن بمراكش في موقع البناء الذي كان السلطان يتفقده بانتظام[4].

لقد تمّ استخدام مادّتين في بناء أركان القصر وهما الآجر لرفع الأساسات والقواعد والطوب الطيني لبناء الهياكل المقبّبة والمقوسة والأسس والممرات الموجودة تحت الأرض. لكنّ المرمر كان يحتل الموقع الأوّل بلا منازع. وقد تمّ استيراده خاصة من إيطاليا[5] عن طريق المقايضة بالسكّر زنة بمثلها حسب ما يذكره الإفراني[6]. وقد لاحظ ميشال دي مونتاني أثناء مروره بمدينة بيزا أنّ العمّال الإيطاليين كانوا يعدون المرمر لنقله للمغرب[7]. ولو صدّقنا الفشتالي فإنّ عدد الأعمدة المرمرية التي تدعم مختلف

[1]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 182.
[2]Gaston Deverdun, Marrakech, t. I, p. 392.
[3]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 84 ; الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص254.
[4]Ibid., p. 142.
[5]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص260.
[6]الإفراني، **نزهة الحادي**، ص103.
[7]Michel de Montaigne, Journal du voyage de Michel de Montaigne en Italie, p. 255.

المباني كانت تبلغ الخمسمائة عمود[1]. وقد استعمل الحجر الجيري المستخرج من منجم ايمينتالا الواقع على وادي انوگال لرفع عرصات القباب[2]. كما تم اعتماد الفسيفساء المعروفة باسم الزليج بكثافة لتغطية جدران كالأجنحة ومماشي القاعات الكبرى. واستعمل الجصّ لتزيين مختلف أجنحة القصر[3]. أمّا السقوف والأبواب فقد التجأ مهندسو البديع إلى أنواع مختلفة من الخشب المستخرج من شجر الأرز والصفصاف والأبنوس. وتمّ استعمال الذهب والأحجار الكريمة في الأشكال الزخرفية التي كانت تكسو الأجنحة الشرفية.

انطلقت الأشغال بعد خمسة أشهر من تَسَلْطن المنصور أي في دجنبر 1578[4]. ورغم أنّ الجزء الأهم من الأشغال قد انتهى سنة 1585 كما يبينه الرسم البرتغالي للقصر الموجود بمكتبة الإسكوريال فإنّ أعمالا كثيرة للتهيئة والتجميل قد تواصلت إلى حين موت المنصور سنة 1603[5]. ولسوء الحظّ فإنّ هذا الأثر الرائع للفنّ المغربي قد اندثر لما أمر السلطان العلوي إسماعيل بهدمه سنة 1707.

تستند الدراسات المعدودة التي تناولت قصر البديع بشكل خاص إلى الرسم البرتغالي الموجود بالإسكوريال وهو يعود إلى سنة 1585 كما تستند إلى المخطط الذي وضعه الهولاندي جاكوب گوليوس [Golius Jacob] سنة 1623 وإلى أعمال التنقيب الجزئية التي قامت بها مديرية الآثار في الخمسينات من القرن الماضي. كما اعتمدت هذه البحوث على الأوصاف التي أوردها الإفراني وعلى بعض الجزئيات الموجودة في بعض الوثائق الأوروبية. ولكننا نمتلك منذ عدّة سنوات ثلاثة مصادر جديدة لم يقع استثمارها بعد. يتعلّق الأمر بأوصاف مقتضبة ولكنها مهمة أوردها أنطونيو دي سالدانيا والمقري وعبد العزيز الفشتالي. وسنحاول أن نعيد بناء القصر متسلحين

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص260.

[2] **نفسه**، ص261؛

Charles Allain, « La carrière saadienne et les chapiteaux d’Imi N’Tala », Hespéris, t. 43, 1956, p. 101-115.

[3] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 82.

[4] Ibid., p. 142.

[5] الإفراني، **نزهة الحادي**، ص187.

بالأعمال السابقة وبهذه الأوصاف الجديدة وأن نُرجع إليه بذلك جزءا من تألّقه السابق الذي بهر الكثير من زوّاره المغاربة والأجانب[1].

لا بد من الإشارة بدءًا إلى أنّ مهندسي البديع استلهموا المعمار الأندلسي دون سواه خاصة منه قصر الحمراء بغرناطة. وكما سبق لجورج مارسي أن لاحظ انّ "المعمار العام للبديع يبدو مستوحى بشكل كبير من صحن الأسود بأجنحته ذات النتوءات على جوانبها الصغيرة وبقبتيه على الجانبين الكبيرين كما كان القصر مستلهما من صحن البركة بحوضه الممتدّ بين الأجمات"[2].

وباعتباره المركز السياسي للسلطنة والواجهة الدولية للهيبة الشريفة والمسكن الرئيس للسلطان وحريمه فقد كان قصر البديع ويُسمَى أيضا الدار الكبرى [الدار الكبيرة بالعامية] متميزا مثل أغلب القصور الإسلامية بالفصل بين المقرّات العامة وبين الحجرات الخاصة للسلطان. فإذا كانت الأجنحة الشمالية والغربية مخصّصة على وجه الترجيح للاستقبالات العامة والاحتفالات الرسمية ولمقرات الإدارة الشريفة فإنّ الأجنحة الجنوبية والشرقية كانت مخصّصة نظريا للاستعمال السلطاني الخاص.

وعلى غرار معايير الأمن المتّبعة في ذلك الوقت كما تحث على ذلك كتب الآداب السلطانية لم يكن للقصر إلا بابا واحد. ولا يشير المثال المعماري البرتغالي ولا سالدانيا ولا گوليوس إلى وجود أبواب أخرى. وكان هذا القيد الأمني يسمح بمراقبة حركة الخدم والأمراء والأعيان والزوار وبمركزة دخولهم وخروجهم. وحسب ما يذكر الفشتالي فإنه لم يتمّ الفراغ النهائي من هذا الباب الموجود في جنوب القصر إلا سنة 1594[3]. ولبلوغ هذا الباب كان ينبغي المرور بمدخل مقوّس وعبور زقاق على

[1] Georges Aimel, « Le palais d'El-Bedi, à Marrakech et le mausolée des chorfas saadiens », Archives berbères, vol. 3, 1918, 53-63 ; Henry Koehler, « La kasba saadienne de Marrakech d'après un plan manuscrit de 1585 », Hespéris, nº 27, 1-20 ; Jacques Menié, « Le grand riad du palais du Badî' selon le plan publié par Windus », Hespéris, nº 44, 1957, p. 129-134 ; Gaston Deverdun, Marrakech des origines a 1912, p. 383-402 ; Marianne Barrucand, « La ville royale marocaine du XVI^{e} siècle : Marrakech », Urbanisme princier en islam : Meknès et les villes royales islamiques postmédiévales, p. 113-122.

[2] 2. Georges Marçais, *Manuel d'art musulman*, t. II, p. 712-713.

[3] يؤكّد دوفردان مستندا إلى إشارة الافراني أنّ اسم هذا الباب كان "باب المرمر". ولكنّ الافراني الذي لم يكن يقوم بأكثر من الاستشهاد بنص للمقري قد سمح لنفسه بتغيير العبارة من "باب من المرمر" إلى "باب المرمر" وهو ما أوقع

مستوى شرق-غرب يبلغ طوله ما يقارب ثلاثمائة وخمسين مترا قبل الانتهاء إلى مسلك طويل ينتهي مباشرة عند هذا الباب[1]. ويشير تخطيط گوليوس إلى وجود عدد كبير من السلالم التي تضمن الربط بين مختلف أجنحة القصر[2].

شُـيّد البديع على أنفاق متينة تحت الأرض وذلك لتيسير تدفّق الماء الذي كان يُزوّد أكثر من ثلاثين نافورة وعشرة برك وحمّام كبير[3]. وكان مجمل البناء يُشرف بصورة طبيعية على فناء كبير مستطيل الشكل يمسح ما يقارب المائة وخمس وثلاثين مترا طولا على مائة وعشرة أمتار عرضا وهو ما يجعل المساحة الاجمالية تقارب الهكتار والنصف. ويتوسط هذه الرقعة بركة كبيرة طولها تسعون مترا وأربعون سم وعرضها واحد وعشرون مترا وسبعون سم. وفي قلب البركة كانت ترتفع نافورة عظيمة مربّعة الشكل يمكن الوصول إليها عبر مسالك رخامية. ويحيط بهذا الحوض سماطان يتوزّعان على أربعة مربّعات تفصل بينها مماشٍ خاصة من الزليج الأبيض والأخضر. وكان السماطان مكسوّان بالأشجار والزهور خاصة أشجار البرتقال. كما كانت توجد أربعة برك أخرى تحتل الأركان الأربعة للصحن وتبلغ مساحتها ثلاثين مترا طولا وعشرة أمتار عرضا[4]. كان للبديع حسب الفشتالي ما لا يقل عن أربعة وعشرين قبّة أي قاعة كبيرة. ولكن أربعة منها كانت تتميّز بحجمها الضخم وبوظيفتها الرمزية والسياسية.

يرجع اسم قبّة الزجاج التي تقع شرقي القصر إلى سقفها الزجاجي متعدّد الألوان. كان هذا الجناح الممتد على مائتين وأربعين مترا مربّعا مجهّزا بأربعة أبواب عظيمة تنفتح ثلاثة منها على الصحن الكبير ويفتح الباب الرابع على الحدائق الخاصة بالسلطان

المستشرق في الخطأ. انظر المقري، **روضة الآس**، ص174-175؛ Gaston de Deverdun, Marrakech, t. I, p. 39.

[1] الرسم البرتغالي في مكتبة الإسكوريال؛ الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص254.

[2] تمت الإشارة إلى أهم المدارج على هذا الرسم بالحروف اللاتينية التالية: a, d, g et k.

[3] كان السلطان يستطيع جلب الماء اللازم للقصر عبر الوادي الصناعي المسمّى وادي السلطان. انظر الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص262؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 80. ومع ذلك فإنّ سالدانيا يبالغ في مقاسات البركة العظيمة وذلك عندما يؤكّد أنها تمسح خمسمائة قدم على أربعمائة.

[4] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص254-255؛ مخطط گوليوس؛ Georges Marçais, *Manuel d'art musulman*, t. II, p. 712.

المسمّاة المشتهى وتُسمّى الآن عرصة الجاج أي الزجاج. وكان هذا الجناح من جهة الصحون محاطا بأروقة ذات أعمدة من المرمر تُسمّى البراطل مفردها برطال. كما تمّ وضع نافورات أمام الأبواب الثلاثة التي تَطلّ على الصحن. وفي مركز القبّة المعبّد بالمرمر مثل سائر أجنحة القصر الكبرى تقوم نافورة كبيرة مغطاة بالمرمر ذي اللون الأخضر الزمردي. وكانت القبّة التي تغطي قاعة الزجاج مصنوعة بالأساس من زجاج متعدّد الألوان ومن شجر الخلاف المموّه بالذهب. وإذا كانت هذه القبة تقوم على أعمدة من المرمر فإنّ هيئتها كانت تشبه القاعة المركزية لأضرحة السلاطين الزيدانيين أو تلك التي للقرويين بفاس[1].

أما القبّة الخمسينية التي كانت تقع في الجهة المقابلة فقد كانت أهم قاعات القصر. كان للخمسينية التي تقع على مساحة تعادل مثيلتها ثلاثة أبواب كبيرة من المقرنس تقابلها ثلاث نافورات مرمرية. ويحيط بهذا الجناح رواق كبير من المرمر كذلك. وحسب رواية الفشتالي كان تمثالان لصقرين يزيّنان جانبي الباب الرئيس للقبة. وكان الفضاء الداخلي وهو مُبلّط بالمرمر قد شُيّد حول نافورة يحملها أسود مثل تلك التي بقصر الحمراء وعلى جانبي النافورة تمّ حفر بركتين صغيرتين. وقد تمت تغطية الجزء السفلي من الحائط بالزليج متعدّد الألوان وتمّ فصله عن الجزء العلوى المغطى بالجص المنحوت بشريط من المرمر الأبيض المرقش بالمرمر الأسود وقد أمر السلطان بأن يُكتب عليه أبيات شعرية نظمها الفشتالي في مدحه. كانت قبّة هذه القاعة التي لا تقوم على أية أعمدة مصنوعة من خشب الأرز المطعّم بالذهب اعتمادا على تقنية مِنْقار ومَيْجم المتمثلة في استعمال مطرقة و بيزَر من خشب[2].

وفي الجانب الشمالي من القصر ترتفع قبة النصر ولا تزال جدرانها الخارجية موجودة إلى الآن. كان بابها الرئيس المقوّى برواق من الأعمدة يطل على البركة. ويكاد هذا الفضاء أن يكون مطابقا للقاعتين الأخريين. ففي أرضيتها نجد المرمر ونجد الزليج والجص على الجدران التي يفصل بينها شريط من المرمر تمّ ترصيعه بأبيات

---

[1] المقري، **نفح الطيب**، ج 6، ص49.

[2] أنظر **نفسه**، ص255-257. يجب الإشارة إلى أنّ هياكل هذه القبة مازالت موجودة إلى الآن.

للفشتالي. ومع ذلك فقد كانت قبة هذه القاعة تشكل طابعها المميز. فقد تمّ نحت قبتها المقرنسة من خشب الأبنوس ومن العاج وتمّ تلوينها بالأصفر والأخضر والأبيض. ولا شكّ في أنّ هذه القاعة وتوابعه كانت تضم جزءا من الإدارة السلطانية. وحسب ما يذكر الفشتالي فقد كان يوجد في قبة النصر وتوابعها "محاريب وتماثيل ومفاخر وخزائن ومساجد ومخازن ومغابن ومنافس". ونحن نعتقد أيضا أنّ الديوان والأرشيف السلطاني ومصالح الترجمة وفك الرموز والمكتبة كانت كلّها توجد في هذه الجهة من القصر[1].

وترتفع قبالة قبّة النصر قبّة التيجان التي كان لها نفس الخصائص الفنية. وكان الاختلاف الوحيد يقع مرة أخرى في زينة القبة. ذلك أنّ القبّة المقرنسة التي تعلو القاعة كان يُزينها منمنمات قُدّت بالأحجار الكريمة والذهب. وكانت هذه القبّة تضمّ هي الأخرى مكتبة لاشك أنها كانت مخصّصة للاستعمال الشخصي للسلطان وتضم أيضا مسجدا صغيرا ومحرابا ومخازن. ويُظهر مخطط گوليوس [Golius] ورشمة ماتام [Matham] هذه القبة باعتبارها مكان إقامة النساء أي الحريم. ولكن الأجنحة المخصصة للزوجات والمحظيات كانت توجد على عهد المنصور وراء قبة التيجان وليس داخلها بالمعنى الدقيق للكلمة[2]. و في الجهة الشرقية من قبة التيجان بنى السلطان إقامة صيفية ذكر الفشتالي والمقري أنها تُسمّى القبّة الخضراء[3]. وهو ما يذكّرنا بالقباب الخضراء التي كانت في قصور خلفاء دمشق وبغداد. ومرة أخرى يبدو هاجس

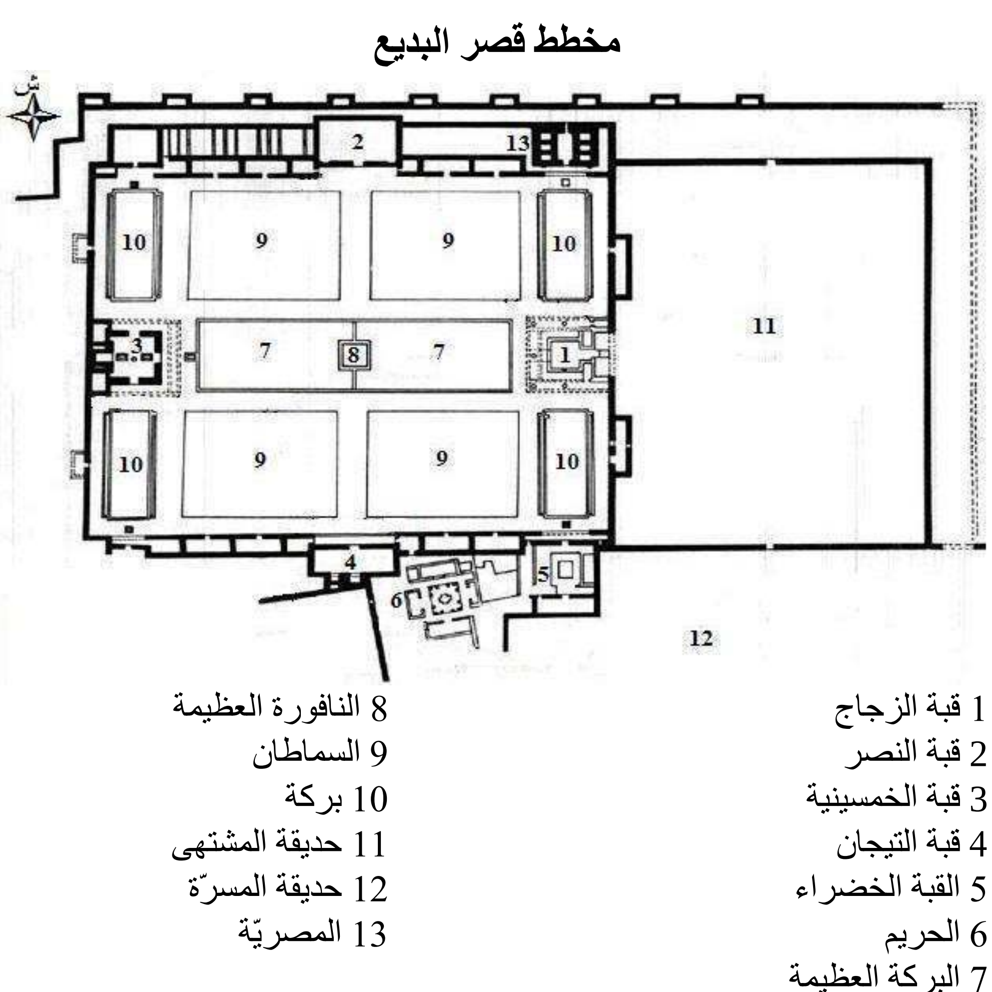
[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص257-258.

[2] **نفسه**، ص258.

[3] يذكر الفشتالي وسالدانيا أن المنصور أمر بحفر وادي اصطناعي يمدّ البركة العظيمة التي كان عبد الله الغالب قد بناها أو رمّمها في جنوب حديقة المسرة وباقي القصر. وكان السلطان الشريف يسبح في هذه البركة صيفا ويركب فيها فلكا وضع تحت تصرّفه. كما تمّ زراعة أنواع مختلفة من الأشجار مثل النخل والعنب والبرتقال وغيرها. وكان يعتني بالحديقة في الأغلب أسرى نصارى. ويذكر المقري أنّ هذه الحديقة كانت تحتوي على 1600 شجرة برتقال. وقد تمّ تأكيد هذا الرقم من طرف الدبلوماسي الهولندي أندري ماتام [Andrei Matham]. وبعد مضي سنوات على وفاة السلطان الشريف زار التاجر الفرنسي توماس لوجندر [Thomas le Gendre] هذه الحديقة وأعطانا الوصف التالي: "من هذه الجبال [الأطلس] تنحدر الكثير من الأودية ذات المياه الصافية والعذبة. وهي تأتي أساسا لسقي حديقة تُسمى المسرة الصغرى قبل أن تصب في بحيرة فائقة الجمال مساحتها ألف قدم مربع. وبعد ذلك تذهب المياه إلى حديقة عظيمة تسمى المسرّة وهي ملآى بصنوف شجر البرتقال والليمون والنخل والزيتون واللوز والتين والرمان التي تمتزج بشجيرات من الياسمين وغيرها من الزهور العبقة". انظر، **مناهل الصفا**، ص262-263؛ المقري، **روضة الآس**، ص25؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 80؛ Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. I, p. 245 et France, t. III, p. 726-727 ; Pays-Bas, t. IV, p. 596.

الانخراط في التاريخ العريق للخلافة الإسلامية جليّا. ولم تكن هذه القبّة التي هي نسخة مصغرة من القبة الخمسينية إلا مركز المجمع سكني كان جناحاه الأكثر أهمية هما الدار البيضاء والدار الحمراء. وكان في هذه الأجنحة عدد كبير من النافورات والبرك وكان له إطلالة على حديقة النهر التي كانت المصادر الاوروبية في القرن السابع عشر تُسمّيها المسرّة الصغرى وإطلالة على حديقة المسرّة الكبرى[1] التي كان يمكن الوصول إليها عبر باب النهر[2].

مخطط قصر البديع



1 قبة الزجاج
2 قبة النصر
3 قبة الخمسينية
4 قبة التيجان
5 القبة الخضراء
6 الحريم
7 البركة العظيمة
8 النافورة العظيمة
9 السماطان
10 بركة
11 حديقة المشتهى
12 حديقة المسرّة
13 المصريّة

---

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص262.

[2] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 80 etp. 84.

كان الحريم السلطاني يقع بين قبة التيجان والقبة الخضراء. ويؤكد دي سالدانيا أنّ المنصور قد بنى هذا الحريم الجديد سنة 1583[1]. وهو ما يعني أنّ أعمال البناء استمرت عامين وذلك لأنّ هذا الجناح يبدو كاملا في الرسم البرتغالي لسنة 1585. وكانت إقامة الحريم الممنوعة على الرجال والمحروسة جيدا مكوّنة من بناءين من طابقين في كل منهما لكننا لا نعرف شيئا عن توزيعهما وزينتهما[2]. ورغم ذلك فإننا نعرف أنّ عدد الخادمات اللاتي يشتغلن في الحريم يتجاوز الألف خادمة[3]. ولكي يضمن رفاهية نسائه بنى السلطان داخل إقامة الحريم حمّاما له أربعة أبواب ويقوم على خمسين عمود[4]. وكانت هناك قناتان تحملان الماء الساخن والماء البارد إلى مختلف البرك في الحمام السلطاني.

يُظهر الرسم البرتغالي المحفوظ بالإسكوريال أبراجا على شكل أهرامات مبتورة في جوانب البديع الأربعة. ولم تكن هذه الأهرامات المبتورة غير سقوف المِصريات أو الحجرات العليا المخصصة للسلطان الشريف التي ذكرها الفشتالي وأكّدها مخطط گوليوس. ويبدو أنّ المصريتين اللتين ترتفعان في الشمال الشرقي وفي الجنوب الشرقي كانتا أكثر أهمية وجمالا من المصريتين الأخريين. وبينما كان السلطان يستطيع التطلّع من المصرية الواقعة في الجنوب الشرقي والتي انتهت أشغالها سنة 1587 الى حديقة المسرة الكبرى وجزء كبير من ضاحية مراكش حتى جبال الأطلس كان يستطيع انطلاقا من المصرية الواقعة في الشمال الشرقي أن يُسرّح بصره في جمال حديقة المشتهى وأن يُشرف على جزء معتبر من المدينة الحمراء[5].

كان قصر البديع إذن تعبيرا مكتملا عن المخيال الخليفي للمنصور أكثر منه أداة للحكم أو الظهور. ويعكس هذا القصر بهندسته وتنظيمه وأسماء مختلف مبانيه محاولة

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص259. يتم الإشارة إلى الحمام بحرف "o" في مخطط گوليوس.

[2] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 84.

[3] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص259-260.

[4] المقري، **روضة الآس**، ص134.

[5] **نفسه**، ص258-259. بعد عودة السفير التمگروتي من اسطنبول سنة 1591 استدعاه السلطان بمناسبة الاحتفال بالمولد النبوي. وقد ترك لنا السفير وصفا للبديع تغلب عليه الشاعرية ولكنه صادق في ملامحه العامة. انظر التمگروتي، **النفحة المسكية**، ص259-260.

السلطان الشريف الظهور بمظهر أحد كبار العالم المتوسّطي وحامي الإسلام كما يفصحُ عن دوره في استمرارية خلافة الغرب الاسلامي في مواجهة الهيمنة العثمانية. وبعيدا عن داء الشعور بالعظمة كان بناء البديع مندرجا في استراتيجية "خليفية" تهدف إلى تمتين السلطة الشريفية وإضفاء القداسة عليها وضمان ديمومتها[1].

المحلة: المعسكر الطائر

كنا قد ذكرنا في الفصل السابق من هذه الدراسة أن سلاطين المغرب كانوا يقضون فترة كبيرة من السنة خارج الحواضر وذلك في إطار الحركة التي تعني على وجه الخصوص حملة عسكرية ولكنها تعني أيضا فترة يقضي العاهل فيها وطرا من متعه كالصيد والاستجمام الخ. وكنا قد أشرنا أيضا إلى أنّ الحركات السلطانية كانت تتجسد في المحلّة أو المخيّم الذي كان ضربا من مدينة متنقّلة مركزها الأفراگ[2]. وعلى غرار الدَوَّار أي حيّ البدو الرّحل وأشباه الرحل كانت المحلة ذات شكل دائري. كان الفسطاط السلطاني محاطا بخيام الأمراء والأعيان والمصالح الإدارية والخدم الذين كانوا يُشكّلون درعا واقيا حول الأفراگ يلي ذلك مختلف الوحدات التي ترافق السلطان. وخارج المخيم بالمعنى الدقيق للكلمة كان الباعة المتجوّلون يستقرّون ويتبعون حركة المحلّة أنّى اتجهت. وكان الدور الأساسي لهذه المؤسّسة السلطانية منذ تثبيتها بشكل نهائي على يد المرينيين دورًا عسكريًا بالمعنى الذي يخرج فيه السلاطين في حملات لإنهاء تمرّد بعض القبائل وردّها عن غيّها أو استعراض القوّة لحمل

---

[1] بعد أن ثبّت سياسته التوسعية ابتداء من سنة 1590 قرّر السلطان أحمد المنصور أن يُشيّد مدينة فخمة كتلك المدن الملوكية التي بناها قديما الأمويون والعباسيون والفاطميون وغيرهم. بل إنّه قد اختار الجانب الجنوبي من حديقة المسرّة لإتمام البناء. وكان يريد أن يبني في الجنوب الشرقي من القبّة الخضراء جناحا للاستقبال أكبر وأكثر فخامة حيث يتجاوز طوله تسعة وستين مترا وذلك بُغية استقبال الضيوف واقامة المناسبات الرسمية. كما كان السلطان الشريف يرغب في تشييد مسجد عظيم في الجهة الشمالية من سور القصبة. وقد بدأت الأشغال فعليا سنة 1592. ولكنّ تمرّد الناصر وظهور الطاعون أجبرا السلطان على وقف الأشغال. وبعد وفاته خرب المسجد الذي كان يحمل مبدئيا اسم جامع الهناء وتمّ إعادة تسميته من طرف السكان بجامع الفناء لانتشار الموت في مراكش بسبب الأوبئة والحروب. انظر الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص263؛ المقري، **روضة الآس**، ص23؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 182-184؛ السعدي، **تاريخ السودان**، ص205.

[2] فيما يخص رمزية هذه المؤسسة وتاريخها انظر حليمة فرحات وعبد الأحد السبتي، **المدينة في العصر الوسيط: قضايا ووثائق من تاريخ الغرب الإسلامي**، ص72-79؛ ابراهيم جدله، "المحلّة في العهد الحفصي"، **الكراسات التونسية**، 1995، ج 48، ر 169-170، ص27-40؛
EI[2], t. V, p. 1211 ; Jocelyne Dakhlia, « Dans la mouvance du prince : la symbolique du pouvoir itinérant au Maghreb », Annales, vol. 43, nº 3, 1988, 735-760.

الرعايا على الطاعة لوليّ الأمر. وبعد أن أصبحت أداة للحكم ذات فاعلية واضحة حافظ أواخر السلاطين المرينيين ومن بعدهم الوطاسيون على المحلّة وهو ما يشهد عليه الحسن الوزان[1].

ومن جهتهم قام الزيدانيون باستعمال هذه المؤسّسة في القرن السادس عشر دون أن يُعدّلوا فيها شيئا. وقد بلغ استقرار المؤسسة حدّا جعل مرمول لا يقوم بغير استعادة الوصف الذي قام به الحسن الوزان قبله بعقود طويلة. ومع ذلك مدّنا الأسير الإسباني بجزئية على غاية من الأهمية. فقد لاحظ أنّ السلطان الشريف عبد الله الغالب "كان قليل التنقل إذ كان يقيم ثلاثة أو أربعة أشهر في قصره إمّا بفاس أو بمراكش فلا يظهر إلا في الجمعة عند الذهاب إلى المسجد وهو أمر لم يكن ثابتا. فكان السلطان يقوم على شؤونه بتوسّط أبنائه أو قوّاده مُعطيا أوامره جميعها من القصر كلما كان مُهابًا. وبما أن كلّما يعود إلى رعاياه هو مِلـكًا له كانت كلّ ضريبة يفرضها تُدفع دون تململ أو احتجاج كما كان دأب الناس فيما مضى"[2].

إنّ هذه الملاحظة مهمة في شأن التطوّرات اللاحقة في وظيفة المحلّة. فمن خلال هذا المثال نقف على تطوّر في إدارة "الدولة" ذلك أنّ الأمور كانت تسير على الأرجح نحو ضرب من مركزة السلطة. لم يعد السلطان محتاجا للقيام بـالحركةٍ بنفسه لإعادة النظام أو إلزام خصم بالطاعة. فقد صار أكثر استقرارا وأصبح ملكه أكثر تجريدا شيئا فشيئا بالمعنى الذي لم يعد فيه الحضور الجسدي ضروريّا لضمان النظام. وآية ذلك أنّه طوال فترة حكمه التي امتدّت على سبعة عشر سنة لم يضطرّ عبد الله الغالب إلى الخروج في حملة إلاّ مرّة واحدة وذلك للتصدي لهجمة عثمانية خلال سنة حكمه الأولى[3]. وهو ما يسمح لنا بأن نفترض أنّ السلطان كان يستعمل المحلّة بوصفها فقط أداةً للتفاخر وإبراز أبّهة المُلك.

---

[1] Léon l'Africain, Description, t. I, p. 240-241.

[2] Marmol, *L'Afrique*, t. II, p. 190.

[3] Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. II, p. 458 ; الجنابي، **البحر الزخّار**، ص246؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص50.

خلال حرب التوريث التي تواجه فيها محمد المتوكل وعبد الملك المعتصم استعادت مؤسّسة المحلّة دورها العسكري كما في الماضي دون أن تفقد قيمتها الرمزية باعتبارها شارة للسيادة. وعلى سبيل المثال فقد اعتبر عبد الملك بعد انتصاره في معركة الرُّكن سنة 1576 أنّ الاستيلاء على محلّة خصمه كانت أهمّ من مطاردته[1]. وقد كان على عبد الملك بعد أشهر معدودة أن يخرج في حملة كانت هذه المرّة لمواجهة الخطر البرتغالي. وبحكم وجوده في مراكش عند الإنزال الذي قامت به القوات البرتغالية بأصيلة انتقل السلطان الشريف نحو منطقة وادي المخازن بسرعةٍ شبه خرافية جعلت بعض الكتاب الاوروبيين يُسمّون محلته بـ"المعسكر الطائر"[2].

وبعد تولّيه الحكم حافظ السلطان الشريف أحمد المنصور على استعمال المحلّة رغم أنه لم يخرج في حملة عسكرية إلاّ مرّتين الاولى سنة 1580 والثانية سنة 1602 وذلك خلال مدة حكمه المديد الذي استمر خمسة وعشرين عاما. فأصبحت المحلّة بذلك إحدى الأدوات المميّزة لنشر عقيدة المنصور الخليفية. وقد كان هذا الأخير يستغلّ المساحات الشاسعة المحيطة بـالمعسكر الطائر قصد تنظيم مواكب ومراسم مهيبة وفخمة بمناسبة الأعياد الدينية وذلك قبل خروجه وبعد كل عودة إلى حاضرة ملكه. وكانت "طقوس الدولة" تلك تجمع الآلاف من الأشخاص المنتمين إلى مختلف أرجاء السلطنة بل الآتين من خارجها. وفضلا عن دورها في نشر صورة تُظهر حكما قويّا ذا مطامح إمبراطورية فقد فرضت مؤسّسة المحلّة نفسها باعتبارها دَيْدَنا [habitus] مخزنيّا ونمطا في الحكم وذلك لاحتياج الناس أن يشعروا بالوجود المادي للسلطان الذي كان يُعدّ رغم كل شيء مثل الأب. وحاصل القول إنّ عرض المحلّة كان يضع على الرّكح الاتصال المباشر بين السلطان ورعاياه. فلم تعد وظيفة المحلة قمعية فقط بل وقائية وإدماجية كذلك. ومن دون أن نخوض في الوظيفة الرمزية لهذه المؤسسة فإنّنا سنتناول المراسم التي كانت تقام أثناء التنقلات الرسمية للمنصور.

---

[1] مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص50-51.

[2] Henri de Castries, SIHM, France, t. I, p. 461.

كان السلطان خلال الاحتفالات بعيدي الفطر والأضحى يخرج في موكب من مدينة مراكش ويُعسكر في وادي أغمات أو على ضفاف وادي تانسيفت على مسافة كيلومترين من المدينة الحمراء[1]. وكان مولاي أحمد أثناء إقامته في فاس يجعل محلته في رأس الماء أو في ظهر الزاوية[2]. وكان السلطان مصحوبا في كل إقاماته خارج الأسوار بما يقارب ستة عشر ألف راجل وما بين خمسة عشر وستّة عشر ألف فارس[3] ولكن علينا أن نضيف إليهم كتائب قبائل المخزن المسمّاة عرب الدولة وقد كان عددهم يبلغ تسعة وعشرون ألف فارس[4].

كان الأعيان وعامة الناس يجتمعون في يوم المواكب الكبيرة وذلك على جانبي جادة عريضة قد تمت تهيئتها خصيصا ليستطيع الناس مشاهدة الموكب السلطاني. وحسب أنطونيو دي سالدانيا كان أحد أبناء السلطان يشقّ قبائل المخزن على ظهر جواده متبوعا ببعض الخدم. وكان الأمير يُلقي التحية على كل قبيلة لتردّ عليه بدعاء "الله يَنصر سيدنا"[5].

بعد اطلاق ثلاثة طلقات مدفعية تعلن وصول السلطان تلتحق قبائل المخزن بموضعها بين الجمهور تاركةً مكانها للموكب السلطاني. وكان هذا الموكب متكوّنا على وجه التحديد من أهم كتائب القوات النظامية المسماة عساكر النار او الانكشارية والحرس السلطاني المسمى الداخلة كلهم يرتدون ملابس الاستعراض. وفي المجموع كان هناك أربعة آلاف فارس وستة عشر ألف من المشاة[6].

كانت كل كتيبة تنقسم إلى فريقين يفصل بينهما مسلك صغير. وعلى رأس كل كتيبة كان هناك قائد ترفع على رأسه رايات محاطا بمساعديه وكانوا جميعا على ظهور الخيل. كان هؤلاء المساعدون الذين يُسمّون بُلُكباشي يفصلون بين مختلف الكتائب.

---

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص60 وص62؛ ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص315-316؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 56.

[2] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص64 وص99.

[3] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 56.

[4] الشهاب الحجري، **ناصر الدين**، ص47.

[5] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 62.

[6] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص113 وص203.

وتبعا لتقليد راسخ كان نظام العرض كالآتي: يفتح فريقان من كتيبة سوس العرض يتبعهما مباشرة فريقين من شراگة ثم تأتي بعد ذلك الكتيبتان الأكثر أهمية في الجيش السلطاني وهما جيش الأندلسي وجيش العلوج. وبحكم اشتراكهما في نفس القيمة في التراتبية العسكرية فقد كانت هاتان الكتيبتان تسيران جنبا إلى جنب. ومع ذلك كان للعلوج حسب ما يذكر الفشتالي امتياز السير على يمين الموكب بفضل علاقة الولاء التي تربطهم بالسلطان. وكانت وحدتان من الصبايحية تسيران متأخرتين قليلا على ميمنة باقي الأفواج وميسرتها[1].

كان استعراض قوات النخبة في الجيش الشريف يفتح الطريق أمام الموكب السلطاني بالمعنى الدقيق للكلمة. وكان الموكب مكوّنا من فرق "الداخلة" السلطانية وهم البَياك والسولاق واللبردروش. كان البياك يُشكّلون هلالا خلف السلطان وكانوا على الجياد ويحملون رماحا يبلغ طولها حسب مرمول أربعة أمتار وثمانين سم[2] وكان حامل المظلة السلطانية منهم. وكان السّولاق يحيطون من الجانبين بالبياك. وكان هؤلاء أنفسهم مؤطّرين من الجانبين باللبردروش وهم يحملون مطارد. وكان يقود الجنائب أي خيل دون راكب عمّال مختصون يُسمّون السرّاجة وتوضع جنبا إلى جنب في الفضاءات التي تفصل بين مختلف أفواج الحرس السلطاني. ومباشرة خلف السلطان كان يرفّ اللواء المنصور متبوعا بالعديد من الأعلام التي كان أغلبها أحمر اللون[3]. وكما ذكرنا سابقا كانت ترافق موكب السلطان العديد من آلات الموسيقى. فأمام الموكب كان يوجد طبّال يحمل الطبل الكبير الذي يُعلن وصول السلطان وخلف هذا الأخير كان يوجد عازفو الغيطات والمزامير. وبعد مرور الموكب السلطاني كانت الجياد والبغال والجمال المسرجة بإتقان والتي تحمل على وجه الترجيح أغراض السلطان وأمتعته هو وحاشيته تقوم بختم الاستعراض اظهارا لقوته وثرائه[4].

---

[1] **نفسه**، ص203.

[2] Marmol, L'Afrique, t. II, p. 181.

[3] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص203.

[4] **نفسه**، ص202-204.

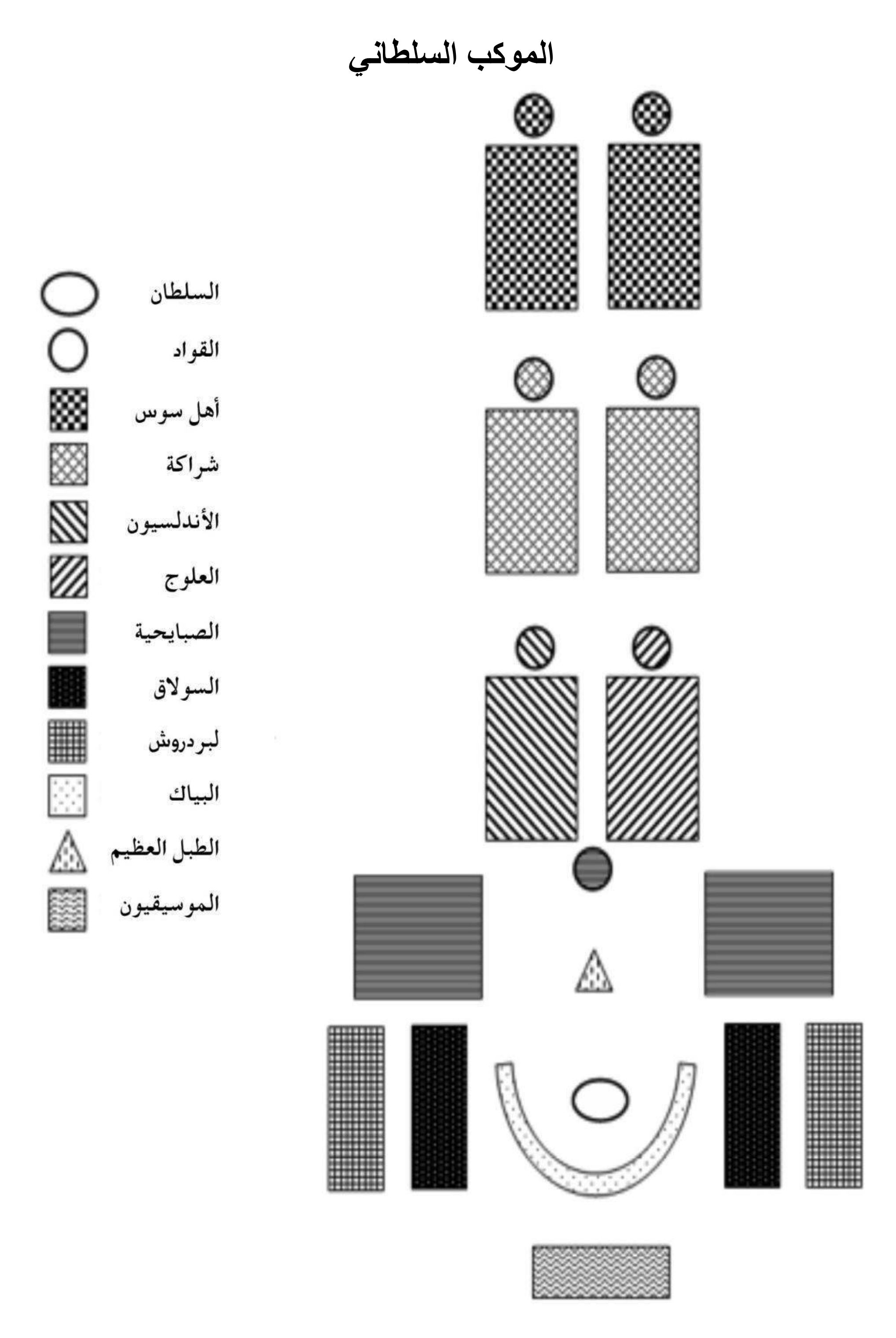
وعندما لا يكون السلطان في مركز هذا الموكب كان يُنظّم قبل كل خروج للمحلّة سواء أكان ذلك في مراكش أو في فاس استعراضا عسكريا لقواته وذلك حسب نفس الرسم الذي وصفنا أعلاه وكان يُشرف عليه من مكان مرتفع وهو لا يفارق مظلته وقد أحاط به لواءه الأبيض العظيم. وكان عامة الناس يستطيعون مشاهدته هكذا من زاوية أخرى[1]. وتجدر الإشارة إلى أن أحمد المنصور وعلى خلاف باقي السلاطين المسلمين لم يكن يصطحب أيّا من وجهاء المخزن في موكبه. ويمكن تفسير ذلك بأنّ السلطان كان يريد أن يبدوَ في صورة المركز الأوحد للسلطة والنقطة الوحيدة التي يجب أن تشرئبّ إليها كل الأعناق.

وعلى الرغم من أنّ الفشتالي يؤكّد أنّ مولاه كان هو من اخترع هذه المراسم فذلك بعيد عن الصحة إذ لم يقم المنصور إلا بإحياء بعض الممارسات وتكييف أخرى كانت معروفة على عهد العباسيين وأمويي الأندلس والفاطميين والموحّدين ومن بعدهم عند المرينيين. كما أنه استلهم بعض الممارسات العثمانية من خلال أخيه عبد الملك[2]. تكمن حصافة السلطان الشريف وأصالة عمله في استفادته من التجارب السابقة لوضع توليفة مراسمية تستوعب عقيدته الخليفية بكل ما تحمل من معاني القداسة والمركزية لتستوعبها الرعية.

---

[1] **نفسه**، ص99.
[2] **نفسه**، ص204.

الموكب السلطاني



قبل مغادرته مراكش كان السلطان ينزل بمحلته في باب أغمات ويمكث عدّة أيام إلى أن يكتمل الجيش ويفرغ من المسائل اللوجستية. وإذا كانت المحلة تقصد فاس كانت تسلك طريقا معلوما وتتوقف في أماكن محددة تُسمّى النازلات ومفردها نازلة. كانت المحلة تنتقل إلى وادي السدّ ثم إلى وادي الكِرار قبل أن تصل إلى تادلة حيث يُستقبل السلطان في موكب عظيم من لدن الوالي وهو أحد أبنائه. وقد كان الوالي أثناء رحلتيه سنة 1581 و1588 هو مولاي علي وكان الوالي أثناء رحلته سنة 1602 هو مولاي زيدان. كانت المحلة السلطانية تنزل على ضفاف وادي أم الربيع في نازلة حوّاتة. وبعد استراحة أسبوع كان الموكب يعبر النهر. وإذا كان معدّل الماء مرتفعا كان البياك يسارعون إلى الإحاطة بالسلطان ويُغطّون رجليه بملابسهم كي لا تبتلا[1]. وبوصولهم إلى الضفة الأخرى يكون في استقبال السلطان ومن معه أعيانُ ولايات الشمال. ويقع بالمناسبة تنظيم احتفالات تستمر ثلاثة أيام قبل أن يواصل الموكب طريقه إلى فاس مرورا بأبي الخمائر وعين أغبال فمكناس. وعند بلوغه فاس يستقبله ابنه محمد الشيخ المأمون في رأس الماء حيث ينزل بمحلّته عندها تُطلق مدافع المدينة ثلاث طلقات لإعلام الناس بالخبر السعيد. وكان يتم تنظيم اللّعب بالبارود [التبوريدة بالعامية] ترافقه صيحات وهتافات. وقد كان من الشائع في البلاط الشريف تنظيم اللعب بالبارود قصد الإعلام بخبر سار أو قصد التسلية أثناء الاحتفالات الدينية. وفي الأخير كان يسبق الدخول الرسمي للسلطان إلى المدينة تنظيمُ استعراض للجيش المرافق له[2].

كانت عودة السلطان تتمّ بنفس الطريقة تقريبا. وعوض أن ينزل برأس الماء كان السلطان يُعسكر في رأس الزاوية. وكان مولاي أحمد يُنظّم في الفسطاط العربي من قصره المتحرّك سردا لصحيح البخاري وهو محاط بعلماء البلاد قبل أن يأخذ طريق العودة. وعند وصوله إلى مراكش كان السلطان يُستقبل بنفس الطريقة من لدن ابنه مولاي أبي فارس. وبعد طلقات الترحيب واستعراض الجند كان الأمير يترجّل

[1] Marmol, *L'Afrique*, t. II, p. 188.

[2] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص63-65 وص96-99؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 362.

وينحنيَ أمام أبيه قبل أن يُقبّل قدمه. وكان السلطان يقبّله على جبينه تعبيرا عن عطفه ثمّ يُردفه خلفه ليتّجه إلى المحلة مرة أخرى[1].

وكان المنصور يستدعي ليلة عيد الفطر أعيان البلاط خاصة منهم العلماء والصوفية لحضور حفل ديني. ذلك أنه بعد شهر من السرد لصحيح البخاري والمذاكرات الدينية التي تنظّم حوله كان الذهبي يختم هذه الدورة الدينية بأدعية وصلوات[2]. وكان يشكر جميع الأعيان بإعطائهم هدايا قيّمة ومبالغ كبيرة من المال. كما كان يخلع عليهم خاصة على قاضي الجماعة في مراكش الذي كان يلبس هذه الخِلعة من الغد وهو يلقي خطبة العيد[3]. وكانت الخِلع تُوزّع بعد كل الاحتفالات الدينية الكبيرة وعند البشارة بأخبار سارّة[4]. ومن الغد كان السلطان يخرج في موكب حاشد من المدينة أو من المحلّة وذلك لإمامة الصلاة في مكان رحب يستطيع أن يجمع الآلاف من المصلين الذين يرافقونه. وبعد انقضاء الصلاة كانت تُنظم ألعاب البارود واستعراضات وتُطلق قذائف من المدافع. وبعد ذلك كان السلطان يعود إلى قصره أو إلى الأفراگ حيث يقيم مأدبة للأعيان المدنيين والعسكريين والدينيين وزعماء القبائل[5]. وكان الاحتفال بعيد الاضحى يجري على نفس الشاكلة تقريبا غير أنّه كان على السلطان أن ينحر أضحيته بنفسه. وبعد الفراغ من هذه الشعيرة كان يتمّ لفّ الكبش في قماش ويُرسل على جناح السرعة إلى القصر السلطاني كي تقوم النساء والأطفال بمشاهدة الأضحية[6]. وكانت هذه الاحتفالات تستمر ثلاثة أيام وذلك طبقا لعرف محلّي راسخ[7].

[1] **نفسه**، ص66-67.

[2] ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص248.

[3] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص229.

[4] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 100 et p. 234.

[5] Ibid., p. 362 ; التمگروتي، **النفحة المسكية**، ص147-148.

[6] Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 143.

[7] يمكن التنبيه إلى أمر ليس بالهّام ولكنه يُؤكّد مرة أخرى الميول الكلاسيكية للسلطان الشريف. فقد أورد الاسير البرتغالي سالدانيا أنّ مولاي أحمد كان في فصل الصيف يأمر بأن يُحمل إليه ثلج من جبال مراكش لتبريد الماء والفواكه. ومن المؤكد أنه بفعله هذا كان يسعى إلى تقليد الخليفة العباسي المهدي [775-784] الذي كانت تُحمل إليه أثناء موسم الحج في مكة قوالب من الثلج من منطقة الجبال بفارس كي يُبرّد الماء. انظر

Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 130.

قواعد مخاطبة السلطان

إنّ ألقاب أحمد المنصور بالصيغ التي نراها في التواريخ الرسمية والمراسلات السلطانية ورسوم التحبيس وعلى السكّة تعكس جيدا مطامحه الخليفية. فقد اعتمد السلطان الشريف مثلما أشرنا إلى ذلك سابقا ما يسمى ألقاب الخلافة أو ألقابا سلطانية مستوحاة من العصر الذهبي للإسلام. فقد كان المنصور في نفس الوقت الإمام وإمام المسلمين والخليفة وخليفة رسول الله وخليفة الله وأمير المؤمنين والسلطان والملك. وكان يُسمّى أيضا في بعض الوثائق الرسمية كهف الإسلام وظل الله في الأنام والحضرة النبوية والمقام النبوي وغير ذلك دون أن ننسى اللقبين الأثيرين عند السلطان وهما المنصور بالله والمجاهد في سبيل اللهّ. ورغم ما تورثه في النفوس من عظمة وتبجيل وخشية فإنّ الألقاب السلطانية كانت تنشد التركيز أكثر ما يمكن على العلاقات المميزة التي تربط السلطان الشريف بالله. ومن آيات ذلك أنّ السلطان كان يضع أمام اسمه لبيان تواضعه أمام الله صفة عبد وذلك في الوثائق الرسمية وعلى العملة.

وفي بعض النصوص تقع الإشارة إلى السلطان الشريف بلقب المخدوم وهو اللقب الذي استعملته من قبلُ المرينيّون والنّصريون وهو يحيل أيضا إلى لقب الخِدْمة المستعمل منذ القرن العاشر للحديث عن الخليفة العباسي[1]. وكان هذا المصطلح مثلما أشار إلى ذلك جيدا دومينيك سورديل فيما يخص الخليفة العباسي يستدعي فكرة المنصب الذي يجب أن يطاع ويُخدَم[2].

لقبان آخران استُعملا لتعيين السلطان وهما مولاي ومولانا وسيّدنا. وإذا كان لقب مولاي[3] يسبق اسم كل شخص يدّعي الانحدار من سلالة النبي بما في ذلك السلطان نفسه فإنّ لقب مولانا كان مصروفا للسلطان وللبعض من كبار الأمراء دون سواهم.

[1]ابن القاضي، **درّة الحجال**، ج 3، ص143، ص254، ص258.

[2]Dominique Sourdel, « Questions de cérémonial abbaside », Revue des études islamiques, nº 28 : 1, 1960, p. 121-148.

[3] كان للأمراء كذلك لقب مشرقي الأصل هو "بابا" أي الشيخ. ففي العالمين التركي والمغولي كان هذا اللقب يعكس التبجيل الذي يجب أن يكون للشيوخ والزعماء والأمراء وبعض المتصوفة.

وعلى خلاف ذلك فإنّ لقب سيّدنا أو سِيدْنا في اللهجة المغربية كان للسلطان دون غيره[1]. إنّ استعمال كلمتي مولانا وسيدنا يستدعي بعض الملاحظات. فإذا كان لفظ مَولاي يُستعمل لتعيين الأشراف وأفراد الأسرة السلطانية فإنّ لفظ سَيّدي كان يُستعمل لتعيين الوجهاء الدينيين في البلاد وخاصة منهم العلماء والصلحاء. وباستحواذه على هذين اللقبين اللذين كانا في نفس الوقت علامة تمييز وإجلال ورمز جليّ لانتساب روحي وبدني إلى النبي وبتعويض نون النسبة إلى المتكلم الجمع بدل ياء النسبة إلى المتكلم المفرد كان السلطان يفرض نفسه باعتباره المحتكر للميراث النبوي والزعيم الدنيوي والروحي للأمّة.

رغم أننا لا نمتلك أية معلومة مباشرة عن صيغ التحية المستعملة من الحاشية والأعيان في مخاطبة السلطان الشريف يبدو أنّ هذه الصيغ كانت تشبه تلك المستعملة في الإسلام الوسيط. فمن المرجح أنّه كان على الزائر عند الدخول إلى السلطان أن يقول: "السلام عليكم يا أمير المؤمنين". وعلى ضوء التحيات السابقة نستطيع أن نفترض أنه عند مرور السلطان كان يُسلّم عليه بعبارات عامية مستوحاة من نماذج فصيحة مثل "الله يبارك فعمر سيدي" و"الله ينصر سيدي". كما نستطيع أن نفترض أنّ صيغة "نعم سيدي أعزّك الله" كانت تسبق كل جملة تُوجّه للسلطان وكل قراءة لرسالة سلطانية وكل خطاب يقرأ باسم السلطان.

وإلى جانب صيغ التحية التعبيرية كانت توجد أيضا صيغ للتحية حركية وهي صيغ تذكرها مصادرنا بدقة متفاوتة. ونجد أيضا نوعا من التشابه بين النظام الحركي المغربي وذاك الذي عرفه إسلام العصر الذهبي بالصورة التي وصفها ماريوس كانار ودومينيك سورديل في ما يخصّ المراسم الفاطمية والعباسية. وكان نمط التحية يختلف تبعا للمكانة الاجتماعية للشخص الذي يقوم بتحية السلطان. فبالنسبة إلى الأمراء والأعيان المدنيين والعسكريين في البلاط كان الشكل الحركي للتحية هو التالي: عندما يكون المتوجّه بالتحية على جواده أثناء موكب رسمي كان عليه أن يترجّل وأن يتقدّم نحو السلطان وأن ينحنيَ عدّة مرّات أمامه ويُقبّل الأرض بين يديه ثم يستوي واقفا

[1] الحسّاني، **ديوان قبائل سوس**، ص12.

على مهل ويُقبّل قدميه أو ركبتيه أو حتى ركاب جواده. وللتعبير عن سروره يتقدم السلطان نحو المسلّم قليلا. وإذا كان من يُلقي التحية هو أحد أبنائه كان السلطان الشريف يُقبّله على جبينه ويُردفه خلفه إذا كان راكبا[1]. وبينما كان العلماء وكبار الشخصيات الدينية يكتفون بتقبيل يد السلطان أثناء الحفلات الكبرى وذلك بالانحناء قليلا لم يكن يُسمح للأعيان المدنيين والعسكريين من ذوي الأصول النصرانية إلا بتقبيل ركبته[2]. كما تُقبَل الظهائر السلطانية الموجّهة للعامة قبل تلاوتها وكان يسبق عملية التلاوة تلك الصيغة الثابتة ألا وهي "نعم سيدي أعزّك الله"[3]. وكان على الزائر عند دخوله قاعة استقبال السلطان أن يخلع نعليه مثلما يفعل عند دخول المسجد إظهارا لقدسية وطهارة المكان وأن يتقدّم وهو منحني صوب الفرش السلطاني. وهناك يتوقف ويُلقي التحية على السلطان مقبّلا يده أو قدمه. وفي نهاية اللقاء كان على الزائر أن يخرج وهو يمشي القهقرى دون أن يدير ظهره أبدا للسلطان[4].

استقبـال السفـراء

كان أحمد المنصور نشيطا جدا على الصعيد الدولي خلال فترة حكمه فاستقبل العديد من السفراء القادمين من إسبانيا والدولة العثمانية وانگلترا وفرنسا وهولاندا وبورنو والسودان ودول أخرى. وكان الاستقبال المخصّص لهؤلاء السفراء يخضع لمراسم دقيقة.

فعندما يقدم السفراء عبر البحر كان يقع استقبالهم وتولّي شؤونهم في مرسى اسفي أو على أبواب ثغر مازاگان المحتل [الجديدة حاليا] وذلك بالنسبة إلى المبعوثين الأوروبيين وفي تطوان بالنسبة إلى المبعوثين العثمانيين[5]. وكان العثمانيون يستطيعون دخول المغرب عبر البرّ. وفي هذه الحالة كان من المؤكّد أنهم يُستقبلون رسميا في

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص54 وص60 وص113-114؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 62.

[2] Antonio de Saldanha, Crónica de Almancor, p. 200 et p. 336.

[3] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص80.

[4] Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 51.

[5] Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 34 ; الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص50؛ التمگروتي، **النفحة المسكية**، ص26-27، ص140.

تازة. ومن المرجّح أنّ السفراء السودانيين كانوا يُستقبلون في لِكْتاوة أو في سجلماسّة. وما ان يصل السفراء حتى تتم المسارعة بإرسال كتاب إلى السلطان أينما كان. وفي انتظار الردّ كان السفراء يعاملون ببالغ الإكرام ويتم تنظيم احتفالات عديدة على شرفهم. ولكي يُعبّر عن تقديره لمكانتهم كان السلطان يُرسل إليهم جيادا من اصطبله الشخصي ودواب لحمل أمتعتهم. وكان السفراء بعد ذلك يلتحقون بمكان إقامة السلطان. وإذا كان السلطان في حركة كانت تُنصب لهم الخيام قريبا من الأفراگ. أمّا إذا كان في الحاضرة فكان يتم إنزال السفراء المسلمين في منزل جميل من منازل القصبة بينما كان السفراء النصارى يُنزلون في الحومة اليهودية المسمّاة الملاّح. وأثناء إقامتهم بالمغرب يتولى المخزن نفقات هؤلاء السفراء وكانوا يُستقبلون مرات عديدة من لدن السلطان الأمر الذي يسمح بإقامة مراسم رسمية[1]. وقد وصلنا وصف لاستقبال سفارتين إحداهما اسبانية والأخرى من إمارة بورنو. وقد تمّ تأكيد الجزئيات الواردة في هذين الوصفين عبر معلومات متناثرة هنا وهناك في مصادرنا العربية والاوروبية.

وصلت سفارة إسبانية يقودها والي مليلية بدرو فانيگاس دي كوردوبا [PedroVanegas de Cordoba] إلى اسفي في 11 يونيو 1579. وعند اطلاعه على خبر وصولها وخطورة مهمّتها أرسل الوالي إليها عدّة زوارق ومركبا شراعيا مجهزا جيدا للسفير وأهم مساعديه. وما إن تحرّك المركب الشراعي الذي يحمل السفير حتى أطلقت ثلاثة مراكب حربية اسبانية طلقات في الهواء. وقامت ثلاثة مراكب أخرى أحدها فرنسي والآخر هولاندي والثالث انگليزي بتقليد المراكب الإسبانية وذلك لما صادف من وجودها في الميناء. وعند وصوله إلى الشاطئ وجد السفير في استقباله قائد حامية المدينة يرافقه ثلاثة من حملة الرايات على الجياد ومائتي فارس بثياب الاستعراض بالإضافة إلى جوقة موسيقية. وطبقا لعرف محلّي لم يكن يحقّ للسفراء النصارى أن يطؤوا التراب المغربي قبل أن يصدر الإذن السلطاني بذلك. ولهذا تمّ حمل بدرو فانيگاس منذ أن بلغ الشاطئ من طرف عشرين مغربيا ووضعوه في الحال

[1]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 126.

على جواد. وفي تلك اللحظة بالذات توجّه قائد حامية المدينة بالتحية إلى الوفد الإسباني[1].

تحرك الموكب بُعيدها في اتجاه المدينة مسبوقا بالرايات ومحاطا بالفرسان. وكان الإعلان عن الوصول إلى القصبة بطلقة مدفعية. وبعد ذلك تمّ إنزال السفير في منزل جميل داخل الملاّح. وبعث قائد الحامية في الحال برسالة إلى السلطان يُعلمه فيها بوصول السفير الإسباني. ولم يكن رد السلطان ليتأخّر. كان يجب أن يعامل سفير فيليب الثاني بكل احترام وأن يُحضر له كل ما يحتاج إليه. بل إنّ السلطان قام بإرسال أحد المقرّبين منه وهو القائد منصور ليرافق السفير إلى مراكش ومعه مائتي فارس من العلوج والأندلسيين[2].

وعند بلوغه اسفي في 18 يوليو 1579 نصب القائد منصور خارج المدينة معسكرا للسفير وبطانته وحرسه من ثلاثين خيمة. وأرسل السلطان ستة جياد من اسطبله الخاص. وبعد بضعة أيام من تبادل المجاملات أخذ موكب البعثة القشتالية طريق مراكش. وفي 26 يونيو وصلت البعثة إلى منتجع سلطاني بالمنارة بالقرب من مراكش حيث أمضى السفير الإسباني ليلته. وقد كان في استقباله القائد رضوان قائد الجيش ووالي مراكش[3].

دخل الموكب الإسباني المدينة الحمراء يوم 28 يونيو تحت حراسة القائد منصور حيث استُقبل بحفاوة من لدن التجار الإسبان والأوروبيين ثم من طرف فيلق من الحرس السلطاني يتكوّن من مائتين من حملة الطبر وأربعة وعشرين سُولاقا وأربعة عشرين بياكا وكان الجميع في ملابس رائعة وقد اصطفّوا في شكل سماطين. وجاء من بعدهم عشرون قائدا من أهم قواد السلطنة وعلى إثرهم القائد رضوان ليؤدّوا لهم التحية. وبعد محادثة قصيرة بالإسبانية جاب السفير برفقة طائفة من النخبة العسكرية للبلاد عدة شوارع قبل أن يبلغ المكان الذي خُصِّص لإقامته[4].

[1]Ibid., p. 36-38.
[2]Ibid., p. 38-46.
[3]Ibid., p. 46-49.
[4]Ibid., p. 49-51.

ومن الغد طلب بدرو فانيگاس رسميا الدخول على السلطان الشريف. ضرب له هذا الأخير موعدا للقائه يوم الخميس صباحا وأرسل له جيادا عديدة لتنقله. وعند وصوله إلى باب القصر كان في استقبال السفير بعثة من القواد على رأسهم القائد رضوان. وعلى عتبة القصر كان على فانيگاس ومن معه أن يترجّلوا إذ لا يحقّ إلا للسلطان أن يدخل القصر وهو راكب. مرّت البعثة على باب أوّل يحرسه اثنان من القابجية أي حراس القباب بالتركية. ومن هناك مرّوا برواق يوجد في طرفه باب آخر يحرسه أيضا اثنان من القابجية كذلك. وعبر ذلك الباب دخل السفير مرفوقا ببعض الأفراد من بعثته وبالقائدين رضوان ومنصور إلى قاعة عظيمة حيث يوجد عدد كبير من الأعيان. وبعد تبادل عبارات المجاملة كان على السفير ومرافقيه والأعيان أن يعبروا فناءًا عظيمَ الزخرفة قبل أن يصلوا أخيرا أمام القبة السلطانية أو قاعة الاستقبال.

ولم يُسمح بالدخول إلى قاعة الاستقبال إلا للسفير بدرو فانيگاس والوكيل دْييگو مارين [Diego Marin] ولخادم كان يحمل الهدايا وللقائدين رضوان ومنصور. وكان في استطاعة البقية أن يتمتّعوا بالعرض انطلاقا من ساحة مجاورة. وكان يحرس أبواب القبة عبدان أسودان هما على الأرجح من الخصيان. وكان مولاي أحمد يجلس على الفرش يحيط به ثمانية من كبار الأعيان الذين لا شكّ في أنه كان من بينهم القائد ابراهيم السفياني قائد القصر السلطاني وعزوز الوزكيتي الحاجب السلطاني. وقبل أن يدخل القاعة قام السفير بخلع نعليه ونزع قبّعته وانحنى مرة أولى ثم تقدم بضع خطوات قبل أن ينحني مرة ثانية. وعند وصوله إلى طرف السجادة السلطانية نزل السفير على ركبته وقام بتحية الملك الذي أمره بالجلوس على يمينه وبوضع قبّعته على رأسه. وبعد تبادل للمجاملات رفع السفير رسالة الملك فيليب الثاني إلى السلطان الشريف وقدّم له الهدايا التي بعث بها إليه سيده[1].

وبعد مضيّ أربعة سنوات استقبل السلطان الشريف سنة 1583 سفير أمير بورنو إدريس الثاني [1564-1596] وذلك في محلته التي أقامها في رأس الماء بالقرب من فاس. وكان هذا الأخير قد وصل إلى المغرب عبر مسالك القوافل بالجنوب التي تنتهي

[1]Ibid., p. 51-52.

غالبا في سجلمّاسة ولِكتاوة. ولا شكّ أنّ سفير بورنو الذي نجهل اسمه قد استُقبل من طرف سلطات المنطقة بمنتهى الحفاوة وأُنزل في أحد القصور المتناثرة في المنطقة. وقد كلف السلطان شيخا يُدعى إيدير بمرافقة السفير الإفريقي إلى حدود فاس حيث سيتمّ إنزاله في بيت من بيوت المدينة البيضاء[1].

وفي اليوم المحدد لاستقباله أقام أحمد المنصور فسطاطين توأمين أمام مدخل الأفراگ وأقام هناك. وكان الحرس السلطاني موزّعا إلى صَفّين يبدآن من الفسطاطين التوأمين إلى الفسطاط العربي ومن هناك كان الصفان يمتدان من الفسطاط الأعظم إلى الباب الجنوب-شرقي للمحلّة. ومن هذا الباب الذي يحيط به برجان قام السفير بشق طريقه بين الصفّين متّجها مباشرة صوب الفسطاط الكبير. وهناك وجد سائر أفراد الديوان السلطاني وقد اتّخذوا أماكنهم المعلومة وهم صامتون. كان الجميع يتأمّل في إجلالٍ تخت السلطان الفارغ. وبعد أن توقف في هذا الفسطاط تمّ حمل السفير الإفريقي بـ"طريقة متدرّجة" إلى الفسطاط العربي حيث سيجلس قبل إدخاله إلى السلطان[2].

لا شكّ أنّ استعمال الفشتالي لمصطلح الترقي للحديث عن السير المتدرج للسفير نحو فسطاط الاستقبال السلطاني قد تمّ بطريقة متعمّدة. فقد كان هذا المصطلح في التصّوف الإسلامي يُستعمل للدلالة على التطوّر أو على الترقي المتدرّج للروح في طريق الحقيقة الإلهية. ألم يكن سفير بورنو بذهابه للقاء "المالك الأوحد" للنور النبوي يدخل تدريجيا إلى الحقيقة الإلهية التي تتجسّد في الاعتراف بالسلطان الشريف باعتباره صاحب السيادة الشرعية؟ ولو اعتبرنا البيعة فعلا تأسيسيا فإنّ مبايعة أمير بورنو للمنصور كانت تنتقل به هو ورعاياه من عالم "الجاهلية" إلى عالم الحقيقة والشرعية.

ومهما كانت الدوافع العقدية الحقيقية التي تختفي وراء هذه الاستقبالات الفخمة فإنها تُظهر ضربا من التشابه مع استقبالات السفراء التي كانت تُنظّم في العصور الوسطى ببغداد والقاهرة وقرطبة. فلم يكن السلطان الشريف يقوم بغير إحياء بعض الممارسات مع إدخال بعض التغييرات عليها. ولكنّ أصالة عمله تكمن في الجمع المتناغم بين

---

[1] عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص86.

[2] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص67؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 58.

مختلف الإسهامات ليجعل منها احتفالا محليا محضا كما قلنا سابقا. ويصدق هذا الأمر على مراسم البيعة وعلى المواكب التي تقام بمناسبة المولد النبوي الشريف وهو العيد الذي كان الأكثر أهمية في السنة بالنسبة إلى السلطان ومستشاريه.

طقوس البيعـة

كانت المحلة أيضا هي المكان الذي تتم فيه كل سنة مراسم البيعة التي تقوم فيها القبائل والأعيان بتجديد يمين الولاء للسلطان. ومن المرجح أنّها كانت اللحظة المثالية للتفاوض مع السلطان في مراجعة مكانة أو تخفيف ضريبة أو استقطاع أراض. وكان الجند يطالبون بهبات استثنائية أو ما كان يطلق عليه البقشيش. لقد كانت البيعة إحدى اللحظات التي يكون السلطان فيها أكثر ضعفا على الأقلّ على المستوى الرمزي. فقد كان عليه أن يستجيب لكل مطالب رعيته خوفا من إمكانية فقد دعمهم. ولذلك نلاحظ تدفقا للهدايا المادية والرمزية التي تخرج من القصر السلطاني أو من الأفراگ أثناء مراسم البيعة. وبغض النظر عن كرم السلطان كان الأمر يتعلق هنا بشراء السلم الاجتماعي وشراء السلطة مقابل تعويضات مادية وتعيينات مدنية وعسكرية.

ومن سوء الحظ أننا لا نمتلك أية رواية تصف عملية مبايعة المنصور. ولكننا نستطيع أن نقول بكل ثقة انها كانت تجري في إطار المراسم التي وصفناها أعلاه. ولكننا في مقابل ذلك نمتلك شهادة مراسم البيعة التي رافقت تعيين الأمير محمد الشيخ المأمون وليّا للعهد.

قرّر أحمد المنصور بعد علّة كادت أن تذهب بحياته بعد أشهر فقط من تولّيه الحكم أن يُعيّن ابنه البكر محمدا الشيخ المأمون وليا للعهد وذلك أخذا بمشورة المقربين منه. وقد تمّ الإعلام بالقرار السلطاني ولكن لم تُقم أية مراسم بينما كان ينبغي تنظيمها كي يصير التعيين شرعيا[1]. فخرج السلطان من مراكش قصد تنظيم ذلك ونزل بمحلته على ضفاف وادي تانسيفت يوم 29 مارس 1580 منتظرا قدوم الأمير الشاب. ولم يصل هذا الأخير إلا يوم 13 يونيو من نفس العام مصحوبا بقواته وأعيان جهة فاس. وطبقا

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص59-60.

لأعراف البلاط الشريف خرج السلطان من محلته لتنظيم عرض عسكري. وبعد ذلك انقسمت القوات إلى سماطين لتشكّل جادّةً. عند ذلك ترجّل الأمير وتقدمّ على مهل نحو أبيه. فكان أن تقدّم هذا الأخير بضعة أمتار وهو على مطيته للتعبير عن تفرّد مكانة ابنه. وعلى خلاف بقية إخوته لم يكن على الأمير أن يُقبّل الأرض بين يدي السلطان بل اكتفى بتقبيل ركبته وركابه. وكدأبه دائما كان السلطان يقبّل ابنه بحنوٍّ على جبينه ويدعوه إلى الركوب لتحية القوات مرّة أخيرة قبل العودة إلى المحلّة.

وبعد بضعة أيام من الراحة تمت البيعة في الفسطاط الأعظم من الأفراگ السلطاني. ومن المرجح أنّ الأمير كان يتلقى وهو جالس على يمين تخت أبيه حلف الولاء من لدن أعيان البلاد. وكان هؤلاء يُقبّلون يده اليمنى ويتلفّظون بصيغة البيعة المكرّسة بالحديث النبوي[1]. وبعد مضي أربعة سنوات أحس السلطان ضرورة تنظيم مراسم ثانية لمبايعة المأمون وتأكيد اختياره بشكل نهائي درءً لأي سوء تقدير قد يؤدي إلى أزمة حول الخلافة كما عرفته العائلة مرات عدّة. وبالفعل ففي سنة 1584 بلغ أبناء المنصور الثلاثة الآخرين سنّ البلوغ وكان عليهم الاعتراف علنا بأحقية أخيهم البكر. و كانت تسمى هذه المراسم منذ العصرين الأموي والعباسي بتجديد البيعة.

وفي شهر أكتوبر من العام ذاته خرج السلطان في موكب عظيم من مراكش لينزل أياما معدودات عند نهر تانسيفت كدأبه قبل أن ينتقل إلى نازلة وادي السدّ. ومن مكانه ذاك أرسل حاجبه القائد عزوز الوزگيتي كي يأمر الأمير المأمون بالالتحاق به في جهة تامسنا. وكان اللقاء عند نازلة الوديان. وبعد ثلاثة أيام من الاحتفالات أقام السلطان طقس بيعة مهيب. وقد أكّد الفشتالي أنّ هذه البيعة جمعت زعماء القبائل الكبرى وأهم علماء البلاد وأشهر المتصوفة ووجهاء كل المدن الكبرى وممثلين عن كل الحاميات العسكرية في السلطنة. وبعد أن أخذ مكانه في الفسطاط الأكبر الذي تمت تهيئته خصّيصا للحدث إذ تمّ فتحه من كل الجهات كي يستطيع أكثر الناس رؤيتهم أمر السلطان الفشتالي بأن يقرأ بصوت عال عهد البيعة وأمر قاضي الجماعة بمراكش محمدا بن علي الشاطبي بأن يشرح العهد فصلا فصلا. وبعد الفراغ من هذه القراءة

[1] **نفسه**، ص60-61.

التي لا شكّ أنها كانت مملّة وغير مفهومة من أغلب السامعين بحكم الأسلوب المتكلّف للفشتالي قام كبار الأعيان الواحد تلو الآخر بأداء يمين الولاء للأمير وذلك بالقسم على نسخة المصحف المنسوب إلى عقبة بن نافع وعلى صحيح البخاري.

ومن الغد جاء دور إخوة المأمون كي يؤدّوا يمين الولاء في الفسطاط العربي. وبعد قراءة أخرى مشفوعة بشرح ثان لعهد البيعة بحضور كبار علماء البلاد أقر الأمراء ما فيه بوضع أختامهم[1]. وقد أعطت مناسبة بيعة المأمون للوزير المؤرّخ الفشتالي الفرصة للتذكير بالمراجع الكلاسيكية لمولاه. فقد أكّد الفشتالي أنّ المنصور لم يطلب يمين الطاعة إلا لولي عهد واحد قصد تجنّب حرب توريث. كما فرض على أبنائه زيادة في التوثيق أن يعترفوا في حياته بأخيهم وريثا أوحد للملك. ويبدو التلميح واضحا إلى أوائل الخلفاء العباسيين وخاصة إلى هارون الرشيد [786-809]. فقد جعل هذا الخليفة على ولاية العهد من بعده ثلاثة من أبنائه. ورغم أنه قد أقام حفلا مهيبا للبيعة أقرّ فيه كل الورثة أمام الملأ بنظام التعاقب على الخلافة وذلك بوضع أختامهم على العهد الذي تمّ تعليقه بعد ذلك على أستار الكعبة فإنّ ذلك لم يمنع من نشوب حرب أهلية بعد موت الرشيد بين الأمين [809-813] والمأمون [813-833]. كان تجنّب هذه العقبة يعني تأكيد تفوّق المنصور على الخليفة العباسي العظيم ذاك الذي وقعت بعد وفاته فتنة لطّخت ذكراه وأثرت في الأمّة.

ومن منظور رمزي كان حفل البيعة يُمثّل إجماع الرعية حول الاختيار والتفافها حول سلطانهم وحول العائلة المالكة كما يعكس الحفل إرادة لضمان استمرارية السلطة وشرعية نقلها. أمّا من المنظور العملي والسياسي فيمكن اعتبار الحفل بمثابة استعراض للقوّة وهو ما يعكسه الحضور المكثّف للجيش وذلك بهدف حمل الرعية على احترام الحاكم وكذلك بمثابة مناسبة جديدة لتجييش مخيال السكان ونشر العقيدة الخليفية بينهم.

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص81-82. انظر أيضا رواية ثانية لعهد البيعة ما بين الصفحتين 82-92.

المولـد: احتفـال بالرسـول أو تعظـيم لسبطـه؟

كان الفاطميون هم أوّل من خلّد المولد النبوي في إطار احتفالهم بـالموالد الستّة ابتداء من القرن العاشر[1]. وكانوا بهذه المناسبة يقيمون مراسم في قصورهم يدعون إليها كبار العلماء والوجهاء والقواد بغرض التأكيد على نسبهم "المقدّس" وتكريس سلطتهم "الرمزية" والارتباط بنخب البلاد التي يحكمونها عن طريق إقامة المآدب وتوزيع الهدايا النفيسة والعطايا السخية[2].

وبعد زوال الدولة الفاطمية سنة 1171 وإعادة ادماج ممتلكاتها في العالم السنّي تحت رعاية صلاح الدين الأيوبي [1171-1193] تمّ الاحتفال بالمولد عند أهل السنة على وجه التدرّج. ولا شكّ أنّ المولد النبوي قد أُدمج بصفة نهائية في التراث السني بتأثير من الأمير مظفر الدين كوكبُري [ت1233] أمير مدينة إربيل. فقد كان هذا الأخير وهو من أصهار صلاح الدين يقيم كل سنة حفلا نخبويا على غرار الفاطميين ولكنه كان يقيم إلى جانبه حفلا شعبيا يشدّ إليه الزوّار من المنطقة كلها. وكانت هذه الحفلة الشعبية مطبوعة بموكب للشموع تم استلهامه على وجه الترجيح من الطقوس المسيحية المحلية كما كانت مطبوعة بمأدبة عظيمة ومذاكرات دينية كبيرة[3].

وقد تم إدخال هذه الممارسة الشعائرية إلى المغرب في القرن الثالث عشر عن طريق قاضي مدينة سبتة أحمد اللخمي العزفي [ت1236]. لاحظ العزفي من موقع المدافع عن الصراطية السنيّة في مؤلّفه الدرّ المنظّم في مولد النبي الأعظم أنّ مسلمي سبتة

---

[1] بالإضافة إلى المولد النبوي كانت السلطات الفاطمية تحتفل بمولد علي وفاطمة الزهراء والحسن والحسين والخليفة الفاطمي الحاكم.

[2] فيما يخص المولد انظر

EI[2], t. VI, p. 886 ; Pessah Shinar, Traditional and Reformist Mawlid Celebrations in the Maghrib, Myriam Rosen-Ayalon [ed.], Studies in Memory of Gaston Wiet, Jerusalem, 1977, p. 371-413 ; Nicolaas Kaptein, *Muhammad's Birthday Festival.* Early History in the Central Muslim Lands and Development in the Muslim West until the 10th/16th century, Leyde, 1993 ; Jocelyne Dakhlia, Le divan des rois, p. 276-282 ;

عباس الجراري، "المولد النبوي في الأدب المغربي"، **المناهل**، عدد9، 1977، ص33-56؛ الطيب الوزّاني، "ظاهرة الاحتفال بالمولد النبوي في عهد السعديين"، **المناهل**، عدد 54،1997، ص292-301؛ عبد الهادي التازي، "الماذا عيد المولد في الغرب الإسلامي"، **دعوة الحق**، عدد 277،1989، ص48-55.

[3] ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أهل الزمان**، ج 4، ص117-118.

والأندلس كانوا يحتفلون كل عام بأعياد نصرانية كثيرة مثل ميلاد المسيح الأمر الذي يدخل في حكم البدعة[1]. فقرّر التحرّك بتيسير الاحتفال بالمولد النبوي بديلا "شرعيا" لهذه الاحتفالات الوثنية. ولتحقيق ذلك قام بحملة مثاقفة حقيقية بين سكان المدينة وخاصة في الكتاتيب. بل إنه قد سعى إلى جعل المولد يوم عطلة.

كان أصل هذا الاحتفال في سبتة يكمن في أسباب ثقافية ودينية عميقة. فقد سعت النخبة الدينية بحكم إحساسها بقرب الخطر المسيحي إلى إيجاد رموز هوياتية سواء من أجل تعزيز التلاحم بين المسلمين أو من أجل طمأنتهم على مستقبلهم. لذلك بدا المولد كأحد الوسائل الخلاصية خصوصا بعد هزيمة معركة العقاب سنة 1212 التي فتحت الطريق أمام تفتّت النظام العقائدي والخليفي الموحّدي وللانحدار التدريجي للوجود الإسلامي في الأندلس ومثّلت نقطة البداية لتحول اجتماعي ديني طويل ولأزمة سياسية عميقة.

تحقّقت رغبة القاضي أحمد العزفي في جعل المولد النبوي احتفالا دينيا شعبيا بعد بضع سنوات عندما أصبح ابنه محمد [ت1279] أميرا على مدينة سبتة سنة 1250. لأسباب دينية وسياسية جعل هذا الأخير من المولد تظاهرة رسمية وشعبية. إذ نظرا لفقدانه لأية شرعية سياسية انتهج الأمير الجديد كما بيّن محمد قبلي سياسة شريفية جعلت من تقديس النبي وتبجيل نسله أحد أركانها[2]. ففضلا عن الامتيازات المادية والمعنوية الممنوحة لشرفاء المدينة المنتمين إلى الفرع الصقلّي جعل محمد العزفي من المولد النبوي يوم عطلة يقيم فيه احتفالات فخمة ويوزّع المال والطعام[3]. بل إنّ الحماسة المفرطة للأمير دفعته إلى السعي في نشر المولد في سائر أرجاء المغرب فكان أن أقنع الخليفة الموحّديّ المرتضى [1248-1266] بالاحتفال به رسميّا في مراكش[4].

---

[1]لا شكّ أنّ المؤلف قد استلهم مصنّف ابن دحية الكلبي السبتي الأندلسي المسمى **التنوير في مولد السراج المنير** الذي كان أهداه إلى مظفّر الدين كوكُبري.

[2] محمد قبلي، "مساهمة في تاريخ التمهيد لظهور دولة السعديين"، **مجلة كلية الآداب**، الرباط، العدد3-4، 1978، ص7-59، ص13-15

[3]ابن عذاري، **البيان المُغرب**، ج 3، ص401-402؛ المقري، **أزهار الرياض**، ج 2، ص39، ص243، ص376.

[4]**نفسه**، ص430.

ومع ذلك فإن المولد لم يُصبح جزءا من الأعياد المغربية إلا تحت حكم المرينيين. فلفقدانهم لأساسٍ عقدي كان على الحكام الجدد الاستناد بصورة مركزية على المؤسسة الدينية المالكية. كما انتهجوا على نطاق واسع السياسةَ الشريفية التي دشنها العزفيّون قبل ذلك بعشرات السنين. فبعد أن تمّ الاحتفال به على استحياءٍ في عهد السلطان يعقوب بن عبد الحق [1258-1286] مؤسّس السلالة المرينية[1] تم توطيد المولد وتعميمه من لدن ابنه وخليفته يوسف [1286-1307] وذلك تحت تأثير أمير سبتة عبد الله بن محمد بن أحمد العزفي[2].

كان تطوّر الاحتفال بالمولد يسير جنبا إلى جنب مع تنامي السياسة الشريفية للمرينيين وتنامي مطامعهم الخليفية الساعية إلى الهيمنة. فلم يكن من المستغرب إذن أن نرى الشكل الأكثر اكتمالا لهذا الاحتفال بالذكرى النبوية على عهدي السلطان أبي الحسن [1331-1348] وابنه أبي عنان [1348-1359] وهما اللذان وصلا بهذه المطامح إلى أوجها[3]. ولكن مطلع القرن الخامس عشر عرف النظام السياسي المريني ضعفا بسبب العديد من المشاكل البنيوية التي فصّل محمد قبلي القول فيها. فبحكم أنهم لم يعودوا يحملون أيّ مطامح خليفية ولا مشاريع توسّعية قام الحكّام المرينيون لاسيما أبي سعيد الثالث [1398-1420] بالتخلي شيئا فشيئا عن السياسة الشريفية وذلك لكلفتها السياسية والمالية العالية وبالتالي إلغاء الاحتفالات الرسمية بالمولد[4].

لم يكن إلغاء الاحتفالات الرسمية ليمنع تواصل الاحتفالات الشعبية طوال القرن الخامس عشر وبدايات القرن السادس عشر. يذكر الحسن الوزان ما يلي "ينظم هؤلاء الشعراء كل سنة بمناسبة مولد محمد قصائد في مدحه [...] ويحتفل الأطفال أيضا بعيد المولد النبوي. ويكون آباؤهم ملزمون بإرسال شمعة إلى المدرسة. يأتي كل طفل بشمعته ويحمل بعض الأطفال شمعة تزن ثلاثين رطلا أو أكثر أو أقلّ. وهي شموع

---

[1] ابن السكاك، **نصح ملوك الإسلام**، ص29.

[2] مقتطف من ابن أبي زرع الفاسي، **روض القرطاس**، مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، رقم 2152 د، و151. وقد بترت النسخة المطبوعة من هذا المقطع.

[3] فيما يخص الاحتفال بالمولد النبوي على عهدي أبي الحسن وأبي عنان انظر ابن مرزوق، **المسند**، ص152-154.

[4] Mohammed Kably, Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du Moyen Age, XIV^{e}-XV^{e} siècle, Paris, 1986.

جميلة مزخرفة جدا مزدانة أطرافها بفواكه عديدة من شمع توقد في مطلع الفجر وتطفأ عند بزوغ الشمس. ومن عادة المعلّم أن يدعوَ بعض المدّاحين لينشدوا أمداحا نبوية. وينتهي الحفل بمجرّد طلوع الشمس[...]أمّا فواكه تلك الشموع وأزهارها فتُعطى هدايا للأطفال والمنشدين"[1].

لا يبدو أنّ ظهور الزيدانيين قد أثّر في سير مظاهر البهجة والتظاهرات الشعبية التي تقام بمناسبة المولد النبوي. ورغم ذلك فلا توجد أي إشارة إلى الاحتفالات في المصادر المحلية والأوروبية التي بحوزتنا. وهو ما يحمل على الاعتقاد بأنّ أوائل السلاطين الزيدانيين لم ينظروا بعين الرضا إلى الاحتفال رسميا بالمولد بما يجعله احتفالا بالرسول وفي نفس الوقت بأحفاده المتربّعين على سدّة الحكم. لذلك نستطيع القول بكل ثقة إنّ السلطان الشريف أحمد المنصور الذهبي كان هو من أعاد إدماج المولد النبوي باعتباره واحدا من أهم ممارسات المخزن المغربي. ولأنه يصبو كما رأينا أكثر من مرة إلى احتكار الميراث النبوي لم يكن المنصور ليُهمل مثل هذه التظاهرة التي تسمح له بأن يضع على الركح متى يشاء مطامحه الخليفية وأن يقوم بتكريس الدولة المسرح التي كان ينوي تطويرها[2].

ومن غير أن نُنكر الشعور الديني للسلطان الذي يبدو صادقا تمّ استعمال المولد أساسا باعتباره أداة سياسية لتأكيد شرعيته السياسية والدينية أمام النخبة وسندا فعالا لنشر العقيدة الخليفية بين السكان الذين يشاركون بكثافة في الحدث. بل إننا نستطيع أن نؤكّد أنّ تعظيم شخص النبي لم يكن إلا ذريعة لإظهار التبجيل لسليله الذي تتقوّى شرعيته ويتمّ "إضفاء القداسة" على أساس ملكه. إنّ حدثا سياسيا ودينيا بهذه الأهمية بالنسبة إلى المنصور كان يحتاج إلى تنظيم دقيق لا يترك شيئا للصدفة ويمتدّ على أشهر عديدة.

---

[1]ليون الإفريقي [الحسن بن محمد الوزان]، **وصف إفريقيا**، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر، ج1، ص261-262.

[2]تمّت ترجمة بعض النصوص المتعلقة بهذه الاحتفالات إلى الانكليزية عن طريق يوشع فرانكلين
Yehoshua Frenkel, « Mawlid al-Nabî at the Court of Sultân Ahmad al-Mansûr al-Sa‘dî », JSAI, nº 19, 1995, 157-72.

قبل ستة أشهر تقريبا من إحياء ذكرى المولد تبدأ المصانع السلطانية المختصة في صنع الشموع بإنتاج عدد ضخم من الفوانيس والشمعدانات الخشبية المطلية بالورق الأبيض والمطعمة بالدانتيل والمطرّزة بألوان مختلفة من الشمع[1]. ومع اقتراب شهر ربيع الأول يرسل ديوان الانشاء دعوات بأمر من السلطان إلى المتصوفين والمؤذّنين الذين يملكون أجمل الأصوات في البلاد للمشاركة في مدائح النبي يوم المولد[2]. كما نستطيع أن نفترض أنّ الدعوات كانت تُوجّه إلى كبار رجال الدين وإلى الأعيان المدنيين والعسكريين من سائر جهات السلطنة. وقبل المولد بيومين كان يتمّ توزيع جوائز سَنيّة على الأشراف[3].

وجرت العادة في ليلة الحادي عشر من ربيع الأوّل أن ينتظم موكب رسمي داخل العاصمة السلطانية. كانت عدّة عشرات من هياكل الشمع يحملها ستة إلى ثمانية أسرى مع حمالين محترفين تحيط بهم حراسة كثيفة يقودها عريف الأشغال وذلك في موكبٍ ينطلق من مكان صنعها إلى قصر البديع مرورا بأهمّ طرقات المدينة. كان هذا الموكب المصحوب بفرقة من الموسيقيين يطبّلون ويزمّرون ما يشدّ حشدا كبيرا من الناس للتمتع بالعرض. وكانت نهاية المطاف في مسار الموكب القصر حيث يتمّ وضع هياكل الشمع على مدارج تمّت تهيئتها خصيصا أمام قاعة الاستقبال الملكية أو المِشور. وكانت الاحتفالات الشعبية تتواصل الليل كله خاصة في المساجد والأضرحة والزوايا[4].

بعد آذان صلاة الفجر يخرج السلطان من حجراته مرتديا ملابس بيضاء لإمامة الصلاة في مسجد القصبة. ثم يجلسوه و محاط بحرسه الشخصي على فرشه في القبّة

---

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص236؛ Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 389.
حول تباث وتطور هذا الطقس انظر
Loubignac, « La procession des cierges à Salé », Hespéris, t. 33, 1946, p. 5-30 ; Abderrafii Bahja, « La procession des cierges à Salé : une tradition annuelle unique au Maroc », Caroline Gaultier-Kurhan [dir.], Le patrimoine culturel marocain, Paris, 2003, p. 375-379.

[2] **نفسه**، 236.

[3] ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص379.

[4] **نفسه**، ص236؛ التمگروتي، **النفحة المسكية**، ص143؛ المقري، **روضة الآس**، ص13؛ Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 389.

الخمسينية المعطّرَة بأنواع البخور. عندها كان يُسمح للوجهاء بدخول القبّة وأخذ أماكنهم بحسب رُتَبهم الاجتماعية. ثم يأخذ ممثلو القبائل والأعيان الأقل مكانة مع طائفة مختارة من العوام أماكنهم في الباحة الكبرى للقصر[1]. يفتتح أحد الوعاظ الحفل الرسمي بخطبة عن ولادة النبي وطفولته ومكارمه كما يقوم بقراءة كرّاسة ابن عبّاد. ثم يأتي من بعده جماعة المنشدين أو المسمّعين الذين يتغنّون بقصائد في مدح النبي. ويعقبهم منتسبو الطرق الصوفية وهم يُنشدون قصائد للششتري [ت1269] كان قد نظمها بمناسبة المولد[2].

كانت قصائد الششتري تختم الجزء الديني المحض من الحفل. عندها يكون المجال مفتوحا أمام شعراء البلاط الذين نظموا قصائد خصيصا لهذا الحدث. وكان نظام الإلقاء معلوما ومحترما بدقة. وهذا الترتيب يكون على الشكل التالي: قاضي الجماعة محمد الشاطبي ثم المفتي عبد الواحد الشريف ثم القائد علي الشيظمي ثم الوزير المؤرّخ عبد العزيز الفشتالي ثم الكاتب محمد بن علي الفشتالي قاضي الجماعة في سوس ثم الكاتب محمد بن علي الهوزالي والكاتب الحسن بن أحمد الهوزالي. وبعد كبار شعراء البلاط يتقدم شعراء آخرون ولاسيما الأجانب. وكانت هذه القصائد المسمّاة "المَوْلِدِيات" تنقسم إلى جزأين: ثناء على النبي مشفوع بإشادة بالسلطان بقية عترته وخليفته في أمته. وكان الجزء المخصص لمدح المنصور يرتبط عادة بتتبّع النسب المباشر للسلطان بجده الأول بدنيا وروحيا وسياسيا. كما كان هذا الجزء يسعى إلى أن ينشر في الأوساط العالمة وبين المثقفين عقيدة السلطان الخليفية وذلك بإبراز خصاله ومواهبه ومنجزاته السياسية وإلى صوغ التطلعات والطموحات ذات النزعة الكونية لمولاهم بطريقة شعرية[3]. وفي نهاية هذه الحصة الأدبية يقيم السلطان لضيوفه مأدبة عظيمة كان يحضرها بنفسه ويتناول الطعام مع بعض الأعيان المختارين. وفي

---

[1] **نفسه**، ص236، **نفسه**، ص143.
[2] **نفسه**، ص237؛ المقري، **نفح الطيب**، ج 5، ص350؛ ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص379.
[3] **نفسه**، ص238-250؛ المقري، **روضة الآس**، ص3-12؛ ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص380.

نهاية الغذاء يتم توزيع الحلويات على الضيوف[1]. وكان الحفل يُختتم بشكر الله سبحانه وبالدعاء للسلطان الشريف[2].

وفي عصر اليوم نفسه كان السلطان يهب الجوائز للشعراء ويخلع على نخب السلطنة. كما كان يوزّع مبالغ عظيمة على المحتاجين في أرجاء مختلفة من البلاد[3]. كانت الاحتفالات ومظاهر الفرح الشعبية والرسمية تستمرّ مثلما كان الشأن على عهد المرينيين أسبوعا كاملا. وفي اليوم السابع تُحمل الشموع في موكب مهيب إلى ضريح محمد الشيخ المهدي حيث يقام حفل ديني آخر. كان المدّاحون ينشدون بحضور أبناء السلطان والأعيان قصائد في مدح النبي ومن المحتمل أنّ المسمعين كانوا يدعون للسلطان صاحب الضريح. وفي الليل كان هؤلاء المُسمعون أنفسهم يُستدعون إلى القصر لإحياء أمسية دينية لا يُدعى إليها إلا أقارب السلطان دون غيرهم. وكانت نهاية السهرة مطبوعة بتوزيع جديد للجوائز والخِلع[4].

تمكّننا إذن عملية إعادة بناء شارات الملك ومراسم البلاط الشريف على عهد أحمد المنصور من الوقوف على إرادة جعل هذا العاهل المغربي في مركز الجهاز السياسي والديني والرمزي في السلطنة. فقد كانت الشارات "المقدّسة" والمواكب الفخمة والجولات المُمَسرحة بمثابة مناسبات يؤكد فيها السلطان مركزيته وخاصية وقدرته اللامتناهية الشبه إلهية. فقد نجح السلطان في إظهار سلطته وبرع في التمكّن من تقنيات التواصل السياسي المعمول بها من ضفاف البوسفور وصولا إلى ضفاف التاميز. كانت تقنيات التواصل تلك تهدف إلى تحريك مشاعر النخب السياسية والدينية وإلى تجييش عقول الرعايا وذلك للتأثير فيهم مع تركهم في مقام الاحترام اللازم للعاهل كما كان يهدف إلى الأخذ بألباب حلفائه وأعدائه على حدّ سواء.

---

[1] **نفسه**، ص250؛ **نفسه**، ص13؛ **نفسه**، ص380؛ التمگروتي، **النفحة المسكية**، ص143-144.
[2] التمگروتي، **النفحة المسكية**، ص145.
[3] **نفسه**، الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص251-252؛ المقري، **روضة الآس**، ص14؛ ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص380.
[4] المقري، **روضة الآس**، ص13.

كان نظام التمثل الذي اختاره السلطان ومستشاروه قصد تكريس سلطته والتعبير عن مركزيته وعن علاقته الموصولة بالعصر الذهبي للإسلام يتأسّس على نموذج فارق وعلى رصيد متجانس من العلامات والطقوس: هو النظام النبوي والخليفي. كان هذا النظام يستعمل في الغالب المجاز والرموز التي تحيل إلى وضعيات تاريخية وإلى شخصيات مبجّلة وإلى وقائع سياسية-دينية تنتمي إلى الإسلام الكلاسيكي. هكذا كان السلطان الشريف يظهر باعتباره هوية متعالية تحمل في ذاتها مجمل التاريخ المقدس للإسلام وتجربة الأمّة وكذلك باعتباره تجسيدا للدولة وتواصلها واستقرارها في الزمان والمكان.

كانت الوظيفة السياسية لشارات الملك والمراسم هي أن تفرض على النخب وعلى الرعايا طريقة تمثّل السلطان. فقد تمّ وضع هذه الحوامل لعقيدة المنصور الخليفية في خدمة إحياء الماضي وفي تجسيد مشروع للحكم الثلاثي الأبعاد: شرعنة نظام الحكم بالمغرب ومركزته والتحصّن ضدّ الهيمنة العثمانية والإسبانية وإنفاذ سياسة توسعية في الصحراء والسودان وربما أبعد من ذلك. وكانت الخصائص الأساسية لهذه الطقوس السياسية التي كان السلطان الشريف إمامها وقبلتها هي الإيقاع الدوري للاحتفالات والمواكب المنظّمة غالبا في مواعيد ثابتة مثل المولد والعيدين وغيرها وأماكن ثابتة أيضا مثل البديع أو المحلّة هذا من جهة ومن جهة ثانية كانت الحياة اليومية للرعايا تتوقف تماما خلال فترة الاحتفالية وكان هؤلاء يكتفون بتأمّل مظاهر الفخامة في الصورة السلطانية. وكان الإيقاع الدوري والتكرار من سنة لأخرى ينتهيان إلى تطبيع وتأصيل طرائق التمثل هذه وإلى مثاقفة النخب وفي النهاية إلى توسيع عدد كبير من ممارسات البلاط لتشمل المجتمع بأكمله.

الباب الثاني

مَأسَسَة غير مكتملة

إذا كان اعتماد العقيدة الخليفية يهدف قبل كل شيء إلى شرعنة سلطة أحمد المنصور الذهبي وكذلك إلى ضمان استقلال المغرب وتبرير تطلعاته التوسعية فإنّ ذلك لم يكن إلا أداة من بين أدوات أخرى. اعتمد السلطان الشريف لتحقيق مشروعه الثلاثي الأبعاد آليات احتكارية وذلك بهدف تثبيت سيطرته ومركزة سلطانه. وكانت تلك الدينامية الحكومية للمركزة تقوم على خاصيتين رئيستين.

الخاصية الأولى هي احتكار العنف الشرعي وهو ما أعطى للسلطان الشريف نزوعا لحصر استعمال القوة العسكرية بين يديه. ونظرا لوعيه بالارتباط بين ازدهار الدولة الحديثة وبين التحديث العسكري فقد جعل أحمد المنصور الجيش في القلب جهازه المؤسساتي. ففضلا عن سعيه إلى مدّ قواته بالتقنيات الأكثر عصرية على غرار القوات العثمانية والإسبانية فقد حرص على تمييز جيشه عن محيطه الاجتماعي وذلك بجعل الجند أساسا من العلوج والأندلسيين. أمّا الخاصية الثانية فكانت الاحتكار الضريبي ومركزة مجمل العائدات وهو أعطى للسلطان ضربا من الاستقلالية المالية.

تمّ استلهام بشكل واسع المؤسسات التي شكّلت تنظيم السلطنة الشريفة في المجالات السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية من التنظيم الذي ساد على عهد الدولتين الموحدية والمرينية. وقد كانت هاتان الدولتان قد قامتا هما أيضا باستلهام جزء كبير من مؤسساتها من أمويي الأندلس والخلافة العباسية. ولم يمنع التنافس مع الدولة العثمانية السلاطين الزيدانيين من اقتباس بعض المؤسسات خاصة في المجال العسكري. وقد أدّى تراكم أدوات الهيمنة والمركزة إلى ظهور منظومة للحكم متناسقة على عهد المنصور: المخزن.

كان مصطلح المخزن في الأصل يعني في مجال النفوذ العباسي منذ القرنين التاسع والعاشر مكانا يصلح لوضع كل الأشياء الثمينة خاصة النقود والأسلحة والذخائر

والمؤن وأثاث الخلفاء وملابسهم. وعلى وجه التدرّج أخذ هذا المصطلح مكان بيت المال ليشير إلى خزينة الخلافة ذات السلطات الواسعة[1]. وفي نفس الفترة كانت تتمّ الإشارة إلى الخزينة العامة في الأندلس الأموية بـخزانة المال[2]. تشير كل القرائن إلى أنّ المرابطين الذين كانوا على علاقة وثيقة بالعباسيين والأندلس كانوا أوّل من اعتمد هذه المؤسسة وإن كان ذلك بشكل جنيني وقد كان ذلك في إطار مسعاهم الرامي إلى توحيد السلطة ومركزتها. ولكننا مع الأسف لا نمتلك أي مصدر يشير إلى هذه المؤسسة في نهاية القرن الحادي عشر وبداية القرن الثاني عشر.

ومها كان من امر فقد ظهر المخزن للمرة الأولى باعتباره مؤسسة مغربية في وثائق الديوان الموحّدي وفي كتب التاريخ الراجعة إلى ذلك العصر. وأشار مصطلح المخزن بوضوح إلى الخزينة الخليفية أي إلى كل ما يتّصل بإدارة مداخيل ومصاريف الخلافة الموحّدية. وعلى الرغم من أنّ الخليفة كان له مخزنٌ خاص يبدو أنه قد كان لكل ولاية ومدينة كبيرة مخزنها الخاص أيضا[3]. ولم يتطوّر معنى المصطلح على عهد المرينيين أو على الأقلّ خلال فترة ازدهار حُكْمهم. لقد بقي المصطلح في القرن الرابع عشر دالاّ على الخزينة السلطانية[4]. وفي ظروف غير واضحة بسبب قلة المصادر أخذ مصطلح المخزن يعني تدريجيا قسما من التنظيم السياسي الإداري الذي كان عمله مرتبطا بالخزانة السلطانية. ففي بداية القرن السادس عشر كان فرسان البدو الذين تمّ وضعهم في خدمة السلطان بصورة دائمة ويتقاضون رواتب من الخزانة السلطانية يُسمّون مَخْزَنيّة أو مَخازنيّة[5]. وانتهى الأمر بهذا المصطلح نتيجة انزياح دلالي قد تكون جزئياته قد ضاعت منا بصورة نهائية لقلة المصادر إلى تعبيره عن مجمل التنظيم الدّولاتي للسلطنة الشريفة على عهد المنصور[6].

---

[1] انظر على سبيل المثال ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج 15، ص217، ج 17، ص76، ص100، ص305.

[2]Évariste Lévi-provençal, *Histoire de l'Espagne musulmane*, t. III, p. 30-40.

[3]أحمد عزّاوي، **رسائل موحّدية**، ج 1، ص84، ص293، ص295، ص427-34، ص438-439، ص442، ص451-452، ص465، ص470-477؛ ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، ص357، ص374، ص396.

[4]ابن مرزوق، **المسند**، ص312، ص373، ص377؛ ابن السكاك، **نصح ملوك الإسلام**، ص14.

[5]Mamol, *L'Afrique*, t. II, p. 181-182 ; Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 208.

[6]**مخطوط الخزانة الحسنية**، رقم 12598، و60-63.

إنّ إعادة بناء مختلف دواليب المخزن تحت حكم السلطان الذهبي ودراستها وتحديد دور هذه المصالح وطريقة اشتغالها تبدو عمليات صعبة وذلك لشحّ المعلومات. فرغم امتلاكنا لوثائق متنوعة يزيد عددها شيئا فشيئا إلا أنها تبقى خرساء فيما يخص العديد من جوانب التنظيم المؤسساتي للمخزن المنصوري. كما أنّ المعلومات المتعلقة باشتغال المخزن تبقى مبعثرة وفي الغالب شحيحة. ومع ذلك فإنّ الوثائق المطبوعة التي بحوزتنا وقطع الأرشيف التي تمكّنا من العثور عليها تجعلنا قادرين على وضع صورة واضحة إلى حدّ ما للاشتغال الداخلي للسلطنة الشريفة بين سنتي 1578 و1603.

هذا ولا يجب أن يعزب عن أذهاننا الطبيعة المِلكَوِيَّة [patrimonial] للسلطنة الشريفة. فهذا النوع من ممارسة السلطة يتميّز بوجود خلط بين المجالين الخاصّ والعام وبين الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطّبيعيّين في إدارة شؤون "الدولة". وهو يتميّز أيضا بتداخل الشّأن السياسي بالشأنين الاقتصادي والاجتماعي والشأن المحلي على وجه الخصوص[1]. وإجمالا فإنّ صاحب السّلطة المِلكَوِيَّة "يعالج جميع المسائل السياسيّة والإداريّة والقضائيّة كما لو كان الأمر متعلّقا بشؤون شخصيّة وبنفس الطريقة التي يتصرّف بها في أملاكه كما لو كان الأمر متعلّقا بممتلكات خاصّة"[2]. ووفقا لماكس فيبر فإنّ المِلكَوِيَّة من شأنها توليد ظواهر مثل المحسوبيّة والمحاباة والزبونيّة وهذا ما يمكن ملاحظته بسهولة على جميع مستويات "الدولة" على عهد المنصور. فقد كان هذا الأخير يدير البلاد على طريقة تدبير "البيت" بالمعنى الذي يقصده كلود ليفي ستروس [Claude Lévi-Strauss][3]. فتماسك البيت

[1]Max Weber, Économie et société, t. I, p. 301-320 ; Samuel N. Eisenstadt, Traditional Patrimonialism and Modern Neo-Patrimonialism, Beverly Hills, 1973 ; Jean-François Médard, « L'État patrimonialisé », Politique africaine, 39, septembre 1990, p. 25-36 ; le même, « l'État néo-patrimonial en Afrique noire », Jean-François Médard [dir.], États *d'Afrique noire* : formation, mécanisme et crise, Paris, 1991, p. 323-353.

[2]Jean-François Médard, « l'État néo-patrimonial en Afrique noire », Jean-François Médard [dir.], *États d'Afrique noire* : Formation, mécanisme et crise, Paris, 1991, p. 326-27.

[3]- حسب كلود ليفي ستروس فإنّ البيت هو" شخص اعتباري متحيّز في مجال مكون في آن واحد من ممتلكات ماديّة وأخرى غير ماديّة وهو يستمرّ في الوجود من خلال توارث اسمه وثروته وألقابه من خلال نسب حقيقي أو وهمي.

يستند أساسا على الاتصالات الشخصيّة التي تعلن عن نفسها عادة من خلال خطاب القرابة سواء كانت قرابة حقيقيّة أو وهّمية دمية أو روحيّة. هذه الروابط تظهر كعامل حاسم للحراك الاجتماعي إلى حدّ أن بعض المطالبات في مجال القانون والسلطة تعتمد على "شبكة من علاقات النسب" على حدّ تعبير ألفريد رادكليف براون [Alfred Radcliffe-Brown][1].

يمكن جعل مؤسسات المخزن مثلما هو الشأن في سائر دار الإسلام أربعة أصناف كبرى ترتبط جميعها بشخص السلطان الشريف باعتباره خليفة وأميرا للمؤمنين وإماما: المؤسسات السياسية الإدارية والمؤسسات القضائية والمؤسسات المالية والمؤسسات العسكرية. سنقوم إذن في الصفحات التالية بدراسة بنيات هذه المؤسسات وطرق عملها.

ويعتبر شرعيّا شرط أن تكون تلك الاستمراريّة قادرة على التّعبير عن نفسها في خطاب القرابة أو التّحالف وغالبا من خلالهما معا".

Claude Lévi-Strauss, Paroles données, p. 190.

[1]Alfred Radcliffe-Brown, Structure et fonction dans la société primitive, p. 116.

الفصل الأول:

سلطة مطلقة... ولكن هشة

من نافل القول التذكير بأنّ السلطان الشريف كان على غرار بقية الملوك المسلمين حجر الزاوية في كل النظام السياسي والاجتماعي للبلاد بلا منازع. كان السلطان باعتباره زعيما روحيا ودنيويا المحور الضروري الذي تدور حوله كل المؤسسات. وباندراجه في هذا التقليد التاريخي كان أحمد المنصور يزعم نظريا على الأقل بأنه مصدر كل سلطة وكل شرعية على أراضيه.

أراد المنصور منذ توليه الحكم أن يظهر كرجلٍ قوي لا تغيب عنه لا شاذة ولا فاذة. فقد تلقى بعد النصر الذي حققه في وادي المخازن يوم 4 غشت 1578 بيعة الجنود والأعيان المدنيين والدينيين الحاضرين على أرض المعركة وذلك في إطار ما يُسمّى بـالبيعة الخاصة التي كانت محصورة في الشخصيات الأكثر نفوذا في البلاد. وبعد فترة قصيرة من دخوله المظفّر إلى مدينة فاس نظّم احتفالا رسميا بايعه فيه ولاة الجهات وزعماء القبائل والعلماء وسكان فاس ومراكش وذلك في إطار ما يُسمّى بـالبيعة العامة[1]. كما قام بإصدار عدد من القرارات السيادية. فقد ضرب عملة جديدة باسمه وأمر كل مساجد البلاد أن تُلقى الخطبة باسمه وبعث برسائل تُعلن بداية ملكه وذلك إلى كل الجهات وإلى الحكام الأجانب وأمر بقتل بعض القادة العسكريين الذين كان متوجّسا من أمرهم وعين ولاة وقوادا جددا.

منذ تولّيه الحكم قام السلطان بإعادة النظام وفرض سلطته على معظم جهات البلاد. ولتحقيق ذلك قام بتفعيل كل السلطات. فَقَبْل أن يدخل مراكش سنة 1578 قام بتنظيم عدّة حملات عسكرية ضدّ أقاليم الشمال ولاسيما جبال غُمارة والريف[2]. وبعد مضيّ

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص25؛ ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص244؛
Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 16 et p. 24.

[2] **نفسه**، ص48.

عدة أشهر جَرَّد حملة كبيرة قادها بنفسه لفرض النظام في منطقة سوس[1]. وابتداء من سنة 1580 أصبح المخزن يسيطر بطريقة فعالة على سائر أرجاء المغرب. وكان استتباب الأمن وتأمين الطرقات وشبكات التواصل من بين أكبر مشاغل السلطان.
ولكي يُحْسِن إدارة أراضيه أمر السلطان بالقيام بإحصاء لسكان المغرب. وتمّ حفظ الالتزامات الضريبية المتعلقة بكل مجموعة في سجلات المخزن. ولسوء الحظ لم ينج من تقلبات الزمن إلا السجل الخاص بمنطقة سوس. وكان من الطبيعي أن توضع كل المداخيل تحت تصرّف السلطان شخصيا وكان هذا الأخير لا يُمّيز بين ممتلكاته الخاصة وما يعود للخزينة العامة إطلاقا كما قلنا أعلاه[2].
وطبقا لتقليد أنشأه الموحدون كان السلطان الشريف طوال فترة حكمه يمارس سلطته السيادية بإصدار ظهائر [مفردها ظهير] تُصاغ بصيغة الضمير الغائب أو بصيغة المتحدث الجمع [نون العظمة] وكان توقيع السلطان أو خاتمه يدل على صحته وهو ما سنعود إليه لاحقا. وكانت الرغبة في مركزة السلطة واضحة إذ أننا نمتلك ظهائر تبدأ من تعيين موظفين كبار إلى إلغاء بعض الضرائب أو تنظيم التعليم في مدارس دينية أو تنظيم توزيع الماء في بعض الأقاليم أو كذلك تعيين قيمين على مقامات الأولياء الصالحين وغير ذلك. كما كان جميع أعوان المخزن مهما على شأنهم يُعدّون خدّاما [مفردها خَديم] أو عبيدا [مفردها عبد] للسلطان وكان له عليهم حق التصرف في حياتهم كما يشاء[3]. وفي المجال العسكري كان أمير المؤمنين يتمتع أيضا بسلطة تكاد تكون مطلقة وكان بعض الأشخاص الذين يتجرؤون على التشكيك في سلطته يدفعون حياتهم ثمنا لذلك مثلما سنرى لاحقا.
وبالإضافة إلى صفته كإمام أي كزعيم ديني للأمّة كانت معارف السلطان في المجال الديني وهي معارف لا تقلّ رسوخا عن معارف علماء عصره تسمح له بامتلاك سلطة دينية حقيقية في إطار تأويل النصوص المقدسة وإن كانت تلك السلطة محدودة. ففضلا

[1] الحساني، **ديوان قبائل سوس**، ص12-14.
[2] **نفسه**، ص15-29.
[3] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص119.

عن إصلاح مقرّرات تكوين العلماء حاول السلطان أن يُسيطر على الجهاز القضائي وذلك بمركزة عملية البت في الكثير من القضايا عبر فرض نفسه قاضيا أعلى يقوم كل أسبوع برد المظالم. كما حاول فرض نفسه باعتباره المرجع النهائي في مسائل الفتاوى.

وخلاصة القول إن السلطان الشريف أحمد المنصور كان يملك حرية تكاد تكون مطلقة في الحركة بشرط ألا يعارض أحكام الشريعة وأن يتماهى مع نموذج الأمير المثالي الذي تحدثت عنه الأدبيات الغزيرة التي أُلِفت في الآداب السلطانية منذ القرن الثامن.

كانت السلطة الشريفة تقوم إذن على الضمير الديني وعلى العقل السياسي والخوف من مقاومة غير متوقعة من السكان أكثر من قيامها على معايير قانونية صريحة ومحددة. ومع ذلك كانت هذه السلطة المطلقة ظاهريا هشة للغاية ومحكومة من جهة أولى بالخصال الشخصية للعاهل وبتفانيه الشخصي في شؤون الحكم كما كانت من جهة ثانية مرتبطة بالظروف السياسية في الداخل وعلى المستوى الدولي. ورغم أنّ شخصية السلطان أحمد المنصور ومطامحه قد سمحت له بممارسة سلطة شبه مطلقة على سائر أرجاء السلطنة فقد كان عليه مواجهة العديد من المشاكل التي تطعن كل مرة في سلطته وخاصة منها تلك المتعلقة بتوريث الحكم.

لقد أسالت قضية التوريث أو بالأحرى مشكل صيَغ التوريث الكثير من الحبر... والدم منذ ظهور الإسلام في القرن السابع. إذ لا يبدو أنّ النبي قد حدّد قبل وفاته سنة 632 أشكال الوصول إلى الأمر من بعده ممّا ادى بعد ربع قرن إلى اندلاع أول حرب أهلية وانقسام الأمّة على نفسها نهائيا. ولم تستطع السلالات الحاكمة في دمشق ثم بغداد أن تُغير شيئا من هذا المعطى رغم الكثير من الجهود. وهو ما ولّد العديد من حروب التوريث والصراعات السياسية والفكرية التي انضافت إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية هيكلية أدت في نهاية المطاف إلى إضعاف الخلافة واضمحلالها بدءا من النصف الثاني من القرن التاسع. ورثت الدول القطرية والإمبراطوريات الإقليمية التي تقاسمت أراضي الخلافة نفس المشكل الذي لم يقع تجاوزه أبدا. وذلك لأنّ مبدأ الأفقية في تقاسم وانتقال السلطة يجعل من كل المنحدرين الذكور من المجموعة المسيطرة

متطلعين شرعيين إلى الحكم وكان الكثير منهم ينتظر الفرصة السانحة للانقضاض عليه.
طوال الفترة التي تهمّنا كانت عدة سلطنات إسلامية تعاني من نفس المشكل كالمغول في الهند والصفويين في فارس وذلك بسبب النموذج الأفقي. وبعد أن عانى من أضرار غياب قواعد التوريث منذ بداية القرن الثالث عشر اعتمد السلطان العثماني محمد الثاني [1451-1481] بموافقة عدد كبير من العلماء قانون قتل الإخوة من أجل "مصلحة الدولة". وبهذه الطريقة "الدموية" ضمن السلاطين العثمانيون ديمومة سلطانهم ورسوخه ونوعا من الاستقرار على رأس الدولة[1].
وقد أثّر غياب قواعد للتوريث على المغرب أيضا خاصة على عهد السلالة الزيدانية. إذ يبدو أنّ الشريف محمد بن محمد بن عبد الرحمان قد قام بعد اعتلائه السلطة بإجراء قاعدة في التوريث مستوحاة من التقاليد المحلية. فبمقتضى هذه القاعدة يتولى الأمر من بعده أكبر أفراد العائلة الزيدانية سنّا. ومن المرجح أنّ ابني الشريف قد قبلا التنظيم الذي يُشجّع على تطوير نمط التوريث هذا. وتواصل هذا التفاهم بين الأخوين إلى سنة 1540. ويبدو أنّ السلطان مولاي أحمد قد أراد خلع أخيه مولاي محمد الشيخ واستبداله بابنه مولاي زيدان. إنّ أوّل محاولة للانتقال من النظام القائم على توريث أكبر العائلة سنا إلى توريث الابن الأكبر أي المرور من النظام الأفقي إلى النظام العمودي قد تسبّبت ولا شك في أوّل حرب توريث بين أفراد السلالة الشريفة. وبعد أن طالب في مرحلة أولى باحترام قواعد التوريث التي أوجدها مؤسس الدولة انتهى الأمر بمحمد الشيخ إلى خلع أخيه[2]. فتمّ هكذا إزاحة الفرع الأكبر في الزيدانيين عن الحكم بصورة نهائية سنة 1543. وللحيلولة دون خلوّ السلطة قام السلطان محمد الشيخ المهدي بتعيين ابنه البكر عبد الله الغالب وليّا للعهد. ولكنّ هذا الأخير حاول عند

[1] فيما يتعلق بهذا الموضوع انظر
Gilles Veinstein et Nicolas Vatin, Le sérail ébranlé. Essais sur les morts, dépositions et avènement des sultans ottomans [XIV^{e}–XIX^{e} siècle], Paris, 2003.
[2] Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. IV, p. 144-154 ; Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 77-82 ; Marmol, *L'Afrique*, t. I, p. 457.

اعتلائه العرش سنة 1557 أن يخالف القاعدة الأسرية وذلك بتعيين ابنه الشاب محمد وليا للعهد بدلا من أخيه عبد المؤمن الذي كان يتمتع بحق البكورية. ولتمكين ابنه من الحكم لم يتردد عبد الله الغالب في اعتماد "قانون قتل الإخوة" العثماني المشار إليه سابقا. فقام بقتل الكثير من إخوته وأبناء إخوته وهو ما أجبر عبد المؤمن وعبد الملك على الفرار إلى الدولة العثمانية[1]. ومع ذلك كان على محمد المتوكّل رغم كل احتياطات عبد الله الغالب أن يواجه مرة أخرى عدة منافسين مطالبين بالحكم. وكان أن اندلعت حرب توريث حقيقية بين سنتي 1576 و1578. ففضلا عن تمرد أخيه مولاي الناصر الذي تمّت السيطرة عليه كان على المتوكل مواجهة عميه مولاي عبد الملك ومولاي أحمد المدعومَين من العثمانيين[2]. وفي إطار صراعات التوريث هذه قام السلطان المخلوع محمد المتوكّل بالاستنجاد بملك البرتغال مع ما تبع ذلك ممّا سبق لنا أن تعرّضنا إليه.

بعد وصوله إلى السلطة احترم عبد الملك المعتصم قاعدة التوريث الأسري وذلك بتعيين أخيه مولاي أحمد أكبر الزيدانيين سنّا وليا للعهد. ولكنّ ذلك لم يحلّ المشكلة وكان أن طرح موت عبد الملك أثناء معركة وادي المخازن مسألة التوريث الشائكة في قلب أرض المعركة ذاته. ورغم أنّ المتحمّسين لأحمد المنصور يزعمون أنّ مولاهم قد اعتلى سدة الحكم في ظروف إلهية استثنائية فإنّ المصادر المعاصرة التي بحوزتنا تؤكد عكس ذلك. فبعد الانتصار على القوات البرتغالية وإعلان نبأ وفاة عبد الملك انقسمت القوات المغربية إلى ثلاثة فصائل. كان الفصيل الأوّل يساند ولي العهد مولاي أحمد والثاني يساند مولاي داوود ابن الأمير مولاي عبد المؤمن والثالث يساند مولاي اسماعيل ابن السلطان مولاي عبد الملك. ويبدو أنّ مولاي أحمد قد دخل في مفاوضات مع زعماء الفصيلين الآخرين وتم التوصّل إلى اتفاق بعد عدة أيام من

[1]مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص32-33؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص،44 وص50؛ الجنابي، **البحر الزخّار**، ص345-346؛

Marmol, *L'Afrique*, t. I, p. 482-483 ; Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p.217.

[2]Henry de Castries, SIHM, France, t. I, p. 349 ; Bautista, « Chronica de la vida y admirables hechos de señor mouley Abdelmelech », Hespéris, t. XXIV, 1986, p. 95-97 ;

مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص48-51؛ الزياني، **الترجمان المعرب**، ص30-31.

المفاوضات. إنّ ذلك هو ما يُفسّر من جهة أولى أنّ السلطان لم يدخل مدينة فاس إلاّ بعد تولّيه الأمر بعدّة أيام كما يفسّر من جهة أخرى أنه لم يستطع تنظيم حملات لاستعادة الحصون الإيبيرية في الشمال خاصة منها أصيلة وطنجة وسبتة رغم إلحاح الصلحاء[1]. كان على السلطان بحسب الاتفاق التنازل عن كامل غنائم المعركة للمقاتلين أي التنازل عن الخمس الذي كان يعود للخزينة السلطانية وذلك مقابل ولائهم له. لقد كان ذلك هو الثمن الذي تحوّل بموجبه مولاي أحمد إلى السلطان الشريف أحمد المنصور[2].

ولكنّ اتفاق السلطان الشريف مع بعض قادة الجيش لم يكن إلاّ مؤقتا. فبمجرد الوصول إلى فاس عادت المؤامرات بقوّة وأعاد كل فصيل تشكيل نفسه. بل إنّ قواد الجيش الأندلسي قد حاولوا القيام بتمرّد ليُنصّبوا مولاي اسماعيل. ولكنّ السلطان الجديد وأنصاره أجهضوا المشروع وذلك بقتل أبرز قواد الفيلق الأندلسي وبشراء ولاء الآخرين وهو ما سنعود إلى الحديث عنه لاحقا. ولم يكن هذا المشكل إلا حلقة أولى في سلسلة طويلة من التمرد والمؤامرات المرتبطة بقضية التوريث التي كان على السلطان الشريف مواجهتها طوال فترة حكمه[3].

التـوريث العمـودي أم الأفقـي؟

بعد أشهر قليلة من توليه السلطة ألمّ بأحمد المنصور مرض شديد. ولمّا ظنّ المتطلعون إلى الحكم أنه في حالة النزع بدؤوا في التململ وبدا أنّ حرب توريث جديدة أمر لا مهرب منه. وبحكم وعيها بالأضرار التي ستحملها حرب توريث ممكنة على استقرار البلاد والمصالح الاقتصادية قرّرت النخب أن تتحرّك لمواجهة ذلك. فكان أن أرسلت إلى السلطان بعد تعافيه القائد مؤمن بن غازي العمري لترجوه أن يعّين وليا لعهده وذلك لتجنب أي أزمة توريث في المستقبل. وكانت حجة هؤلاء بسيطة لكنّها حاسمة: استقرار البلاد يرتبط بصورة كلية باستقرار مؤسستها العليا أي المؤسسة السلطانية.

[1]مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص102.

[2]الإفراني، **نزهة الحادي**، ص81.

[3]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص41-47؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 24-26.

لقد كان تعيين وليا للعهد كفيلا بضمان استمرارية الدولة وإثناء كل المتطلعين عن مطامعهم. ونظرا لاقتناعه بهذه الحجة قرّر السلطان تعيين وليا للعهد ولم يبق إلا اختيار المرشح لذلك. كان على السلطان طبقا للأعراف العائلية أن يختار ابن أخيه مولاي داوود لأنه أكبر أفراد العائلة الزيدانية سنّا. ولكنّ هذا الأمر لم يحصل إذ فضّل عليه ابنه والي فاس مولاي محمد الشيخ المأمون. وقد أصبح هذا الاختيار رسميا في 24 شتنبر 1579[1].

وهكذا للمرة الثالثة رغب أحد ملوك السلالة الشريفة ان يُغيّر نمط التوريث من الأكبر سنا إلى ابنه البكر. وفضلا عن ضمان بقاء المُلك في ذريته كان السلطان الشريف على وعي بأنّ "من بين كل أنماط التوريث كان التوريث في الأعقاب وفي العُصْبة منهم هو الأكثر مواءمة لاستمرار بقاء الحكم والحيلولة دون وقوع الانقسامات الداخلية وخطر الهيمنة الأجنبية"[2] بل إننا نجد أنّ العثمانيين قد حاولوا فرض هذا النمط من التوريث وذلك باعتماد "قانون قتل الإخوة" وهو القانون الذي أصلحوه فيما بعد بفرض على الإقامة الجبرية مدى الحياة على كبار الأمراء داخل الحريم الأمر الذي دفع البعض إلى تسمية هذا المحبس بالقفص الذهبي. ولم يكن هذا النمط في التوريث خاليا كذلك من الفائدة الاقتصادية. ففي نظام التوريث الأفقي كان كل المنحدرين من العائلة يطالبون بلقب "الأمير" وبكل ما يصاحبه من الامتيازات المالية والضريبية. وإذا كان هذا الأمر مقبولا عندما يكون عدد "أصحاب الحقوق" محدودا فإنه يصبح عبئا ثقيلا على خزينة الدولة عندما يبلغ ذلك العدد المئات بل الألوف من الأمراء. فكان نمط التوريث في الأعقاب يسمح من جهة أولى بإقصاء أكبر عدد ممكن من أفراد الأسرة الحاكمة من شؤون الملك ويسمح من جهة أخرى بتقليص النفقات.

وكيفما جرت الأمور لم يكن لهذا الاختيار أن يروق للأمير داوود ولأنصاره الذين وجدوا أنفسهم يزاحون ببساطة عن شؤون الحكم. كان الأمير داوود الذي قضى طائفة

---

[1] **نفسه**، ص52-55.

[2] Antoine Louis Claude Destuit de Tracy, *Commentaire sur l'*Esprit des lois de Montesquieu, p. 52.

كبيرة من طفولته ومراهقته بتلمسان والجزائر من الأنصار الأوائل لعمه عبد الملك. وقد شارك على غرار عمه مولاي أحمد بصورة فعالة في جميع المفاوضات والمعارك التي أوصلت عمه إلى سدّة الحكم[1]. كما شارك مولاي داوود في وادي المخازن حيث لعب دورا هاما على ما يبدو[2]. بل إنّ فئة من الجند أرادت أن تنادي به سلطانا بعد انتهاء تلك المعركة[3]. ونظرا لعلمه بطموحات ابن أخيه وشعبيته لدى طائفة من الجيش فقد قرّر السلطان الشريف تشديد المراقبة على مولاي داوود. ورغم تعيينه واليا "شرفيا" على مكناس فقد اصطحبه إلى مراكش وفرض عليه الإقامة الجبرية. ولكن لم يكن هناك ما يدعو إلى افتراض أنّ مولاي أحمد لن يعين الأمير داوود في الوقت المناسب وليا للعهد جريا على العادة الشريفية

لكنّ آمال الأمير في الجلوس على الفرش السلطاني تبخّرت بتعيين ابن عمه محمد الشيخ المأمون وليا للعهد. فقرّر مولاي داوود وكان محاطا ببعض الأنصار الفرار من مراكش قاصدا سوس حيث تولّى قيادة تمرّد كان قد اندلع قبل بضعة أشهر في جبال سِكساوة. ونظرا لأهمية المتمرّد تمّ تولية القائد أحمد الصغير الوزگيتي خال السلطان والحاجب محمد بن موسى على رأس قوات مزودة بأسلحة النار وذلك بهدف حمل الأمير داوود على الخروج من الجبال. ولكنّ طرق المواصلات انقطعت نتيجة حالة الطقس السيئة في الشتاء الأمر الذي منع القوات الشريفة من دخول المنطقة.

ونظرا لعدم حيازته لأسلحة نارية فقد استغلّ الأمير فصل الشتاء لمغادرة منطقة سوس والاستقرار بناحية دَرْعَة. وكان الأمير يطمح انطلاقا من هذه المنطقة الحدودية إلى ربط الصلة بالقوات العثمانية في الجزائر لطلب مساعدتها. ورغم أننا لا نمتلك أي وثيقة صادرة عن الأمير المغربي يطالب فيها صراحة بالمساعدة العثمانية فإننا نمتلك لحسن الحظ رسالة محفوظة في أرشيف سيمانكاس [Simancas] يقترح فيها الوالي رمضان باشا على الأمير داوود التحالف معه. ففي هذه الرسالة المؤرّخة بشهر ماي

[1]Henri de Castries, SIHM, France, t. I, p. 591.
[2]Ibid., p. 538.
[3]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص56-57.

1580 يؤكّد رمضان باشا أنه يتابع بانتظام أخبار الأمير ولكنه لم يكن يستطيع مدّ يد العون له أو أن يتراسل معه بحكم جهله بمكان نزوله على وجه الدّقة. كما قام الباشا بتذكير الأمير بالعلاقات الجيدة التي كانت تربط أباه وعمه عبد الملك بالدولة العثمانية. وقد عبّر في الأخير عن رغبة حقيقية في مد يد العون له بل عن رغبته في عقد تحالف. ولتحقيق ذلك كان الوالي يُزمع الإقامة بتلمسان حتى يكون قريبا من مسرح العمليات[1]. ومع ذلك جاءت المقترحات العثمانية متأخرة جدا. فللحيلولة دون أي تدخل عثماني يمكن أن يكلّفه ملكه أرسل السلطان على عجل قواته لحمل مولاي داوود على مغادرة هذه المنطقة الحدودية. وبعد عدة معارك غير حاسمة تمكن الأمير من الهرب والتحصن مرة أخرى بالجبال التي يصعب الوصول إليها في منطقة سوس. ولوضع حد لهذا التمرد الذي دام ما يقارب السنة أرسل السلطان اثنين من أهمّ قواده وهما محمد بن إبراهيم بن بجّة ومنصور بن عبد الرحمان. وعند محاصرته فرّ الأمير إلى جبال هوزالة وهرغة حيث سرعان ما أخرجه منها القائد ابن بجّة. وعندما طارده منصور التجأ الأمير إلى جبال جطِيوَة. ونظرا لتفرق الأنصار من حوله لم يكن أمامه إلا اختياران: اللجوء إلى الأراضي العثمانية أو الإلتجاء إلى قبائل لودَايَا البدوية في انتظار تحسن الأوضاع. وقد اختار الأمير الحل الثاني لأسباب تبقى غامضة. وعوض أن يُعدّ حملة عسكرية للفراغ من أمر المتمرد قرّر السلطان هذه المرة استعمال سلاح آخر لا يقل فاعلية عن الحرب ألا وهو شراء الذمم. فمن المرجح أنه استطاع بفضل مبالغ عظيمة أن يقنع البدو الذين التجأ إليهم ابن أخيه بقتله وذلك من دون بذل مجهود كبير[2]. بل إنّ أحمد المنصور قد خرج قبل مقتل الأمير داوود على رأس حملة عسكرية في شهر أبريل 1580 وذلك للإشراف على نهاية العمليات وإعادة النظام إلى سوس. وقد تمّ في أقل من شهرين إشاعة الأمن في المنطقة وإحصاء القبائل ووضع الضرائب وحمل بعض الرهائن إلى مراكش لضمان ولاء القبائل الجبلية[3]. وقد تمّ

---

[1] **رسالة رمضان باشا إلى الأمير داوود**، Archivo general de Simancas, Estado Legajo 114.

[2] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص55-58.

[3] **نفسه**، ص59.

الاحتفال بالقضاء على التمرد وتكريس نظام التوريث في الأعقاب بتنظيم مراسم البيعة العامة لفائدة الابن البكر للسلطان الأمير مولاي محمد الشيخ المأمون[1] وذلك في المحلة السلطانية على ضفاف وادي تانسيفت في 13 يوليو 1580.

الأمـراء خطـر دائـم

لم يكن لمقتل مولاي داوود وتعيين المأمون وليا للعهد أن ينهيا توجس المنصور من أمراء البيت السلطاني. ففضلا عن الطامعين في الفرش الموجودين بالمغرب كان ثلاثة أمراء يعيشون في الخارج وكانوا يستطيعون الظهور في أية لحظة وهم مولاي اسماعيل بن عبد الملك ومولاي الناصر بن عبد الله الغالب ومولاي الشيخ بن محمد المتوكّل.

فخلال إقامته الطويلة في الدولة العثمانية تزوج مولاي عبد الملك من ابنة القرصان الشهير الريس مراد. وكانت ثمرة هذه الزيجة هي مولاي اسماعيل. وعندما مدت الدولة العثمانية يد العون للأمير عبد الملك ترك هذا الأخير زوجته وابنه الصغير بالجزائر حيث ستتواصل إقامتهم إلى حين وفاته أثناء معركة وادي المخازن سنة 1578. وعلى أرض المعركة ذاتها حاول جزء من الجيش السلطاني خاصة الفصيل العثماني أن ينادي عبثا بالأمير اسماعيل وليّا للأمر[2]. وقد حاول العثمانيون خلال السنوات الأولى من حكما لسلطان المنصور أن يستعملوا "ورقة" مولاي اسماعيل لحمله على الاعتراف بسيادة السلطان العثماني. وبينما تمّ نقل مولاي إسماعيل إلى اسطنبول تزوج البايلرباي حسن فينيزيانو أمّه وأصبح بذلك ولي أمره الشرعي وحاميه[3]. وقد سعى السلطان الشريف الذي كان بصدد قطع العلاقات مع الباب العالي وهو ما سنراه لاحقا أن يلطّف الأجواء بإرسال الهدايا إلى الأمير الشاب[4] وتبادل

[1] **نفسه**، ص59-61.
[2] مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص102.
[3] Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 94-95.
[4] Ibid., p. 121-122.

رسائل ودية معه[1]. ولكنّ الخوف من تدخل عثماني بالمغرب سنة 1581 بتعلّة تنصيب مولاي اسماعيل[2] دفع السلطان إلى العمل على اغتيال ابن أخيه. فأرسل سفارة إلى اسطنبول كان هدفها الرسمي هو التفاوض في تحقيق السلام مع الباب العالي بينما كان هدفها غير المعلن اغتيال الأمير الصغير. وبعد أن تمكن مبعوثو السلطان من كسب وده سقوه السمّ. ورغم نجاته من الموت فإن الأمير حسب ما يذكر الأسير البرتغالي أنطونيو دي سالدانيا فقد عقله[3]. وعلى الرغم من استمرار حسن فينيزيانو في التلويح من حين لآخر بالتدخل لصالح مولاي اسماعيل بحكم قيامه على ولايته فإنّه لم يكن على السلطان أن يخشى شيئا من جهة العثمانيين بدءا من سنة 1582[4].

لقد كانت مخاوف السلطان الأقوى والأكثر دواما كانت تأتي من جهة الإسبان. فبعد معركة وادي المخازن استطاع أميران مغربيان هما الناصر والشيخ أن يلتحقا بثغري أصيلة ومازاگان البرتغاليين. وقد تمّ نقلهما بسرعة إلى لشبونة[5]. ويبدو أنّ البرتغاليين كانوا ينوون استعمالهما في عملية التبادل مقابل العشرات من النبلاء البرتغاليين الذين بقوا في الأسر بالمغرب[6]. ولكن وفاة الملك-الكردينال هنري [1578-1580] وضمّ الإسبان للبرتغال سنة 1580 قلبت الأوضاع. فقد كان فيليب الثاني ينوي استعمال الأميرين المغربيين للضغط على السلطان. وقد كان يريد منع التحالف بين السلطان الشريف والدولة العثمانية والحصول على تنازلات ترابية خاصة مرسى العرائش[7]. فانطلقت المفاوضات بين الجانبين الإسباني والمغربي. وعد السلطان بقطع كل العلاقات مع العثمانيين وهو أمر كان يخدم مصالحه بصورة جيدة كما وعد بتسليم مرسى العرائش إلى الإسبان في أقرب وقت ممكن. وعلى الرغم من أنّ قضية المطالبين بالحكم كانت تحضر مرات كثيرة في المفاوضات فإنها لم تكن إلاّ ورقة

[1]مجهول، **المخاطبات السلطانية**، و37-38. وتعود الرسالة التي بحوزتنا إلى شهر مارس من سنة 1579.
[2]Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 96-97.
[3]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 52-54.
[4]Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 188-190.
[5]Chantal de la Véronne, « Séjour en Andalousie de deux princes sa‘diens après la bataille d’el-Qçar el-Kebir [1589-1595] », REMM, nº 7, 1970, p. 187-194.
[6]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 126-128.
[7]Ibid., p. 28, p. 38 et p. 64 p. 74-76.

ضغط من بين ورقات أخرى. ونظرا لتخوّف السلطان من الاضطرابات التي قد تُسببها عودة أحد المتطلعين للحكم فقد عمل على التحصن من ذلك بحكم عجزه عن قتلهما.

بعد سنوات من المجهودات الدبلوماسية استطاع السلطان أن يحصل على رهينة ذات أهمية بالغة هو دون كريستوباو [Don Cristóvão] ابن المطالب بعرش البرتغال دون أنطونيو [Don Antonio][1]. وبفضل براعته الدبلوماسية استطاع السلطان أن يضمن إبعاد المطالبَين بالعرش عن البحر وذلك سنة 1589. فبينما تمّ نقل مولاي الناصر إلى أوتريرا [Utrera] نُقل ابن أخيه إلى قرمونة [Carmona][2]. وبعد مضي أربعة سنوات تنصّر مولاي الشيخ بن المتوكّل وتمّ تعميده بالإسكوريال في 3 نونبر 1593 وكان عرّابه هو الملك فيليب الثاني وعرّابته هي الملكة إيزابيل. واتخذ مولاي الشيخ اسم دون فيليب الشريف وأصبح فارسا في جماعة سانتياگو وأحد كبار نبلاء إسبانيّا[3]. ومن المرجح أنّ السلطان قد تلقّى هذا الخبر ببالغ السرور لأنه تخلص بذلك من مطالب بالحكم كان يستطيع أن يتسبب له في المشاكل. ولم يبق عندئذ إلا مولاي الناصر الذي تسبب فعلا في العديد من المشاكل للسلطان وهو ما سنُفصّل القول فيه لاحقا.

بعد القطيعة النهائية مع العثمانيين سنة 1581 كان السلطان الشريف يتوقع نشوب الحرب معهم. فبالإضافة إلى الاستعدادات العسكرية عمد أحمد المنصور ومساعدوه قصد التحصّن ضدّ الأمراء الذين يستطيعون في كل لحظة أن يطالبوا بالحكم إلى القبض على أكثرهم خطورة خاصة منهم ذرية عمّه مولاي أحمد. فكان أن طلب من ستة عشر أميرا أن يرافقوه في زيارته إلى فاس سنة 1581[4]. وعند توقف المحلّة السلطانية على مشارف الدار البيضاء من جهة تادلة استدعى السلطان أهم مستشاريه أي ابراهيم السفياني ومؤمن بوكَرْزيّة وعزوز الوزگيتي. عبّر مولاي أحمد أثناء هذا

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص101؛ عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص164-165.

[2] Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 218 ; Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 74-76.

[3] Ibid., p. 204 et Pays-Bas, t. I, p. 42 ; le même, « Princes musulmans convertis au christianisme », Mémorial Henri Basset, t. I, p. 142.

[4] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص64.

اللقاء عن مخاوفه من أن يخرج عليه أحد الأمراء في الوقت الذي كان عليه أن يركّز كل جهوده على إبعاد الخطر العثماني الذي يُحدق بالبلاد[1]. فكان أن اقترح إيقاف كل الأمراء المرافقين له وذلك لتجنّب الاضطرابات المحتملة[2]. وبينما استشهد القائد ابراهيم السفياني بالنموذج العثماني "السيء" وذلك للتعبير عن رفضه للفكرة فإنّ القائدين الآخرين وافقا على اختيار السلطان مقترحين حلاّ نهائيا هو قتل الأمراء أو سمل أعينهم الأمر الذي يجعلهم غير مؤهلين شرعا للمطالبة بالسلطنة وفقا للأحكام الفقهية[3].

وفي اليوم الموالي لهذا الاجتماع نظّم السلطان الشريف بالتواطئ مع مساعديه رحلة لصيد الأسود دعا إليها الأمراء الستة عشر. وفي الليل دعاهم إلى مشاركته العشاء وتبادل أطراف الحديث. وما إن انسحب السلطان من الخيمة التي تمّ تنظيم العشاء فيها حتى دخل القائدان عزوز ومنصور بن عبد الرحمان صحبة رجالهما وقاما بإلقاء القبض على الأمراء. وبينما تمّ قتل أحدهم في الحين فقد وقع تقييد الباقين وسَوقهم إلى مراكش حيث تمّ سمل أعينهم قبل إلقائهم في السجن[4]. وما إن وصل إلى فاس حتى قام السلطان بنشر إشاعة تقول بأنّ السفير العثماني عبد الرحمان كتانيو لم يقدم إلى المغرب إلاّ لتهريب أحد حفدة عمه السلطان مولاي أحمد وهو المدعوّ أحمد الأبيض. واعتمادا على هذه التعلّة أمر السلطان بإيقاف الكثير من الأمراء الآخرين[5].

وعلى الرغم من أنّ أحمد المنصور استطاع بين سنتي 1581 و1585 أن يوطّد ملكه داخل المغرب وأن يزيح بصورة نهائية الخطر العثماني وينطلق في سياسته التوسعية فإنّ مشكل التوريث كان يمثل هاجسا بالنسبة إليه خاصة وأنّ أبناءه كانوا يكبرون وتكبر معهم مطامعهم في وراثته. وفي هذا السياق نظّم السلطان بيعة جديدة لابنه البكر محمد الشيخ المأمون في شهر يونيو 1585 وذلك في جهة تامسنا. وحسب الأدبيات

[1]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 66.
[2]Ibid., p. 68.
[3]الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص14.
[4]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 70.
[5]Ibid., p. 72.

المخزنية فقد نظّم صاحب المغرب هذا الاحتفال لسببين رئيسيين: جمع كل وجهاء البلاد وكل أبنائه كي يتمّ الاعتراف بوالي فاس وريثا نهائيا وأوحدا للمُلك وإجبار جميع أبنائه على الاعتراف أمام الملأ بأخيهم باعتباره كذلك[1].

نُظِمت المراسم على مرحلتين. دُعِي في البداية أغلبية أعيان البلاد لأداء البيعة للأمير في حضور أبيه وفي الغد نُظِّم طقس ثان ليؤدي ابناء السلطان بدورهم قَسَم البيعة لأخيهم الأكبر. وبعد أن أكّد على شرعية البيت الشريف وعلى طموحه في حكم الأمة الإسلامية جمعاء بفضل حقوقه المتعالية والفقهية والتاريخية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها قام عهد البيعة الذي كتبه الفشتالي بأسلوب متكلّف بالتركيز على الطريقة شديدة الدقة التي اختار بها السلطان وليّ العهد. فقد استخار الله في أمره وقام بأخذ رأي الأعيان التزاما بــ"الشورى". بل إنّ السلطان لم يكتف بالمشورة الإلهية والمشورة البشرية فقام باختبار ابنه في شؤون الملك ليقف في نهاية المطاف على جدارته بولاية الأمر من بعده. كما قام السلطان في عهد البيعة هذا بتبني نظام التوريث العمودي مقصيا بصورة نهائيا كل أفراد البيت المالك خاصة منهم أبناءه الآخرين. فقد كان من حق ولي العهد بعد تولّيه الحكم أن يختار من يشاء ليخلفه[2]. وهكذا يُظهر رسْم تجديد البيعة هذا بطريقة لا لبس فيها رغبة السلطان في إقامة قواعد للتوريث تكون واضحة أملا في تجنيب البلاد الوقوع مرّة أخرى في فوضى حروب التوريث.

وليضمن لابنه المُلك استمرّ السلطان في مطاردة المتطلعين المحتملين للحكم واضطهادهم. فأثناء إقامته بفاس سنة 1589 قام بإيقاف العديد منهم آمرا بتعذيبهم وسمل أعينهم وهي "عملية كان الكثير منهم يموتون على إثرها"[3]. وقد جاءت هذه المطاردات في سياق وطني ودولي مخصوص. ذلك أنه خلال سنتي 1588 و1589 كان السلطان يستعدّ بفاعلية لغزو السودان الغربي وذلك بعد الاستيلاء على منجم تغازى واستقبال أمير سوداني طامح إلى حكم بلاده كما كان ينهج أيضا سياسة

---

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص79-82.

[2] **نفسه**، ص82-92.

[3] مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص106.

اوروبية حيوية انتهت في شهر شتنبر 1589 بتحرير ثغر أصيلة. وبالإضافة إلى ذلك وعلى الصعيد الداخلي كان السلطان قد أنهى من جهة أولى تمرد القبائل البدوية بمقاطعة أزغار [الغرب حاليا] ووضع من جهة ثانية حدا لتمرّد "الدعيّ" ابن قراقوش الأمر الذي كان يسمح له عندها بالتفرّغ لاهتماماته السودانية والاوروبية.

ثـورة ابن قراقـوش وتقـوية النزعـة الشريفيـة

يبدو أن أصول هذه الشخصية الغامضة تعود إلى مدينة مكناس حيث كان يعمل في صناعة الحايك. وفي ردهة من حياته أصبح متصوفا يهيم على وجهه بين القبائل الجبلية شمال البلاد بحثا عن المريدين. ثم استقر به الحال في قرية تيزيران في بلاد غُمارة وتزوج ابنة أحمد بن موسى شيخ قبيلة بني خالد. وبعد أن جلب إليه عددا كبيرا من المريدين والدعم أعلن ابن قراقوش أنه من سلالة النبي بل ادعى أنه ابن السلطان الغالب بالله[1] وأنه المهدي المنتظر جاء لإحلال السلام والعدل كما جرت عليه العادة التاريخية "الوطنية". ولم يزده تصريحه ذلك إلا تعزيزا لسمعته وتقوية تأثيره في المنطقة بأسرها و لاسيما في بلاد الهبْط[2]. وعلى شاكلة غالبية المتمرّدين المغاربة استغلّ ابن قراقوش قساوة الشتاء التي تنقطع بسببها كل المواصلات تقريبا في العديد من المناطق ليعلن نفسه يوم 27 نونبر 1587 سلطانا ويتخذ كل الشارات والمراسم الشريفة[3].

وفي الربيع أرسل ولي العهد وحاكم فاس جيشا من ستة آلاف رجل يتقدمهم القائد محمد بن بجّة. وكانت الحملة مجرد سياحة لأن رجال ابن بجّة ومنذ شهر أبريل سنة 1588 سحقوا قوات المتمرد وهم في الواقع جبليّون سيّءٌ تسليحهم قليلٌ انضباطهم. حاول ابن قراقوش في البداية الاحتماء في أحد الثغور الإيبيرية شمال المغرب غير أن فطنة رجال المخزن في تلك المنطقة دفعته إلى التحصّن في نواحي وادي المخازن. وإضافة إلى الإجراءات الأمنية المعتادة يبدو أن رجال المخزن قد قاموا بحملة دعائية

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص112.
[2]**نفسه**، ص94.
[3]القادري، **نشر المثاني**، ج 1، ص368.

حقيقية لتشويه المتمرد عبر نفي صفة الشرف عنه وانتمائه للعائلة السلطانية. ولذلك سمّاه الفِشتالي ببساطة الدعيّ وهو مصطلح انتقاصي كنا قد بيّنا أعلاه أبعاده السياسية والقانونية.

وقد شارك الأشراف الأدارسة أنفسهم وكانوا ذوو شوْكة قوية في تلك المنطقة في تلك الحملة بشكل حثيث. ولا شك أنهم خافوا على امتيازاتهم وعلى ما يتمتعون به من تأثير على سكان ذلك المنطقة[1]. وقد برز منهم بشكل خاص شخص يُدعَى عبد الله بن عبد الرحمان الذي يعود الفضل ليقظته في إيقاف السلطات المحلية للهارب. يروي الفِشتالي أن ابن قراقوش أرسل ثلاثة من أتباعه المتخفّين في زي المتصوفة للبحث عن طعام في أحد أسواق منطقة القصر الكبير. وقد أثار حضور هؤلاء الأغراب الثلاثة في سوق صغير فضول الشريف عبد الله بن عبد الرحمان الذي أوقفهم وسلمهم إلى قائد قصبة سريف.

وبعد الاستجواب الذي لا شك أنه كان عنيفا دلّ المشتبه فيهم رجال القائد على مكان اختفاء شيخهم. فوقع اعتقاله مع زوجته دون اللجوء إلى القوة ووقع تسليمه إلى والي القصر الكبير أحمد بن عبد الله الكوش[2]. وبسرعة تمّ نقل ابن قراقوش إلى فاس ليأمر ولي العهد بإعدامه في 17 يونيو 1588[3]. وفي حين أن جثته عُلقت على البُرج الجديد بجانب باب السّبع فإن رأسه أرسلت إلى مراكش حيث عُرضت على رمح في الساحة المركزية للقصبة الموحدية. وبعد بضعة أشهر أعلن السلطان عن عفو يشمل سكّان المنطقة جميعهم باستثناء قرية تيزيران التي تمّ تدميرها وتهجير أهلها[4].

وإذا تجاوز الطابع الحدثي لتمرد ابن قراقوش يمكننا ملاحظة تغير هيكلي في أساليب الاستيلاء على السلطة. فقد تكرست النزعة الشريفية وتغلغلت في الديدن السياسي المحلي. بالفعل فلأجل استجلاب الناس وتكوين قاعدة صلبة أحسّ المرابط ابن

[1] يتعلق الأمر بلا ريب بمختلف فروع الأشراف العَلَميين حُماة زاوية الشيخ عبد السلام بن مَشيش المربحة جدا ماديا ومعنويا.

[2] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص95-96.

[3] يروي القادري عن مصدر معاصر أن الإعدام حصل يوم 24 يونيو1588.

[4] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص96.

قراقوش بالحاجة لا إلى ادّعاء الأصل الشريف فحسب بل ادعاء الانتماء للبيت السلطاني. أما قبيلة بنو خالد التي كانت لا شك تأمل في السيطرة على المنطقة لم يكن في وسعها تحقيق ذلك بالاعتماد على العصبية القبلية فحسب. كان لا بد لها من عقيدة ما فوق قبلية وتوحيدية للتمكن من بسط هيمنتها ويبدو أن الشريفية كانت تلك العقيدة المؤلِّفة و"النافعة". وهكذا أضحت كل المشاريع السياسية الطموحة تجعل من الشريفية أحد أركان عقيدتها حتى القرن العشرين[1]. اما المشاريع التي تتجاهلها مثل الدِلاّئية والعيّاشية وغيرهما لم تتمكن من تحقيق مرادها والسيطرة على البلد بأجمعه وإن اعتمدت على العصبية القبلية وتديّن الماسكين بزمامها وفكرة الجهاد.

لم يعمل انتصار الشريفية على التخفيف من مشكلة التوريث بل عمد إلى قصره على فئة اجتماعية محدّدة. كان كل الأشراف في البلد وعددهم يتزايد يوما بعد يوم وخاصة أعضاء البيت السلطاني لا يفرّطون في أي فرصة للتعبير عن طموحاتهم السياسية بمحاولة الانقضاض على الحكم. فقد كان السلطان الشريف المنصور مجبَرًا طيلة حكمه على مواجهة عدد كبير من أفراد عائلته للحفاظ على سلطانه ومن بين تلك المواجهات على وجه الخصوص تصدّيه للثورة الخطيرة التي قادها ابن أخيه مولاي الناصر.

الرجل الذي ارتعدت له فرائص المنصور

عُرف ابن السلطان الشريف عبد الله الغالب هذا عشرين سنة قبل محاولته الاستيلاء على الحكم سنة 1595 بطموحه وتقلبه. فقد سبق أن حاول حين كان واليا على مكناس الانقلاب على أخيه محمد المتوكل سنة 1574. وقد عمد هذا الأخير إلى سجنه في جهة تادلة ثم جهة دَرْعة قبل أن يطلق عمّاه مولاي عبد الملك ومولاي أحمد سراحه بعد ذلك بسنتين وينضمّ إليهما في حملاتهما ضد أخيه بين سنتي 1576 و1578. ولكن قبل معركة وادي المخازن وظنًا منه أن البرتغاليين سينتصرون سارع الأمير مولاي

[1]على سبيل المثال فقد ادّعى المرابط الثائر ابن أبي مَحَلّي الانتساب إلى العباسيين بعد بضع سنوات من وفاة المنصور. وفي بداية القرن العشرين ادّعى الثائر بو حمارة الذي استولى على الشمال الشرقي للمغرب أنه أحد أبناء السلطان الحَسَن الأول. كما أن المعارض الصّوفي عبد السلام ياسين في وقتنا الحاضر ادّعى الأصل الشريف.

الناصر بالهرب الفجائي من المحلّة السلطانية والالتحاق بمخيم الملك سيباستيان. ووقع إجلاء الهارب بشكل فوري إلى ثغر أصيلة حيث قضى أكثر من سنة قبل نقله إلى لشبونة[1].

ومنذ وصوله إلى البرتغال حيث استقر مع ابن أخيه مولاي الشيخ بدأت المطالبة بمولاي الناصر في نفس الوقت من السلطان الشريف أحمد المنصور الخائف على ملكه ومن الملك فيليب الثاني الذي كان يعتقد أن الأمير يمكن أن يشكل ورقة رابحة في المفاوضات مع الجار المغربي. وبالرغم من أن الأمير المغربي قد أرسل إلى الملك فيليب الثاني منذ اعتلائه عرش البرتغال رسائل يؤكد له فيها رغبته الصادقة في خدمته إلا أن هذا الأخير لم يكن ليرتاح له ما دامت تربطه علائق طيبة بالسلطان.

وطيلة السنوات الثلاثة التي قضاها في البرتغال حاول الأمير الإبقاء على صلاته مع أعضاء من عائلته وبعض من أتباعه في المغرب. فقد استفاد من العودة المؤقتة لسفير البرتغال بالمغرب فرانشيسكو دا كوستا إلى لشبونة ليحمله برسائل إلى أتباعه وإلى أخواته اللاتي بقين في مراكش. وقد أرسلن له جوابات تأييد وأموالا مع الوكيل البرتغالي. ولكن السلطات المخزنية اكتشفت الأمر في التوقيت المناسب وعمدت إلى اعتقال الدبلوماسي البرتغالي ومصادرة المال والمكاتبات. وقد مكّن ذلك الاعتقال السلطان من معرفة أمرين مطمئنين و في غاية الأهمية: الاطلاع على المشاريع السياسية لابن أخيه واكتشافه أن مولاي الناصر لا يحوز على أي دعم جدّي داخل البلد أو خارجه[2].

وفي سنة 1583 وبعد أن يئس من الدعم الإسباني حاول الأمير إقناع السلطات الحاكمة في مدريد "بأنهما هو وابن أخيه مولاي الشيخ مَرْضِيان" عند المنصور وذلك حتى تسمح لهما بالعودة إلى المغرب. ولكن فيليب الثاني الذي كان يفضل إبقاءه وسيلة ضغط رفض ذلك العرض بكل لطف واقترح عليه القدوم لمقابلته في مدريد في شهر

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص169-170؛

Henri de Castries, SIHM, France, t. I, p. 451 et p. 599 et Angleterre, t. I, p. 321.

[2] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 126-128.

يوليو 1583[1]. ومنذ ذلك الحين ولمدة ست سنوات اختفى أثر الأمير. ولم يظهر اسمه من جديد في السجلات الرسمية للحكومة الإسبانية إلا في سنة 1589. ففي شهر ماي من هذه السنة غيّر الملك فيليب الثاني إقامة رهينته من البرتغال إلى مدينة أوتريرا وهي قرية أندلسية صغيرة بعيدة عن البحر حيث سُلِّمَ إلى عناية دوق مدينة سيدونيا[2]. وبعد هزيمة الأرمادا الشهيرة في 1589 خشي فيليب الثاني أن يحاصره أعداؤه خاصة وأن السلطان الشريف يحتجز هو أيضا رهينة في شخص دون كريستوباو ابن الأمير البرتغالي المتطلع دون انطونيو. اضطر فيليب الثاني إذن إلى الدخول في مفاوضات مع السلطان. ولضمان تحييد المغرب كان على إسبانيا التنازل عن ثغر أصيلة وإبعاد الأميرين عن البحر لتفادي فرارهما. وقد التزمت السلطات الإسبانية بتلك الشروط حرفيا.

ونتيجة للظروف الصعبة جدا التي مرّ بها الأمير مولاي الناصر وللحجم الكبير لحاشيته التي كانت تعدّ 47 شخصا اضطُرّ في الأشهر الأولى لإقامته بأوتريرا إلى طلب زيادة نفقته ما يمكّنه من العيش بكرامة[3]. ولكن تلك المساعي فشلت. غير أن الصعوبات المادية التي كان الأمير المغربي يعيشها لم تمنعه من مواصلة نشاطه السياسي. فقد تلقى في يونيو 1589 رسالة من المتصوف فارس الهنتاتي من شمال شرقي المغرب يدعوه فيها إلى العودة الفورية لرغبة السكان في توليه الحكم. وقد أزعجت تلك التحركات السلطان ما دفعه إلى إرسال مترجمه اليهودي المسمى الرّوطي لاستئناف المفاوضات مع دوق مدينة سيدونيا بهدف تهدئة حماسة ابن أخيه.

وبالرغم من تحسّن عائداته المادية في السنوات التالية إلا أن المتطلّع المغربي لم يتخلّ عن حلمه في الانقلاب على عمّه وواصل الاتصالات مع مناصريه في المغرب. وتروي بعض المصادر الإسبانية أنه تمكن من ربط علاقات مع الأندلسيين المسلمين في منطقة مدينة سيدونيا الذين كانوا يحلمون بظهور زعيم جديد يحيي أمالهم في

[1] Chantal de la Véronne, « Séjour en Andalousie de deux princes sa‘diens après la bataille d’el-Qçar el-Kebir [1589-1595] », REMM, nº 7, 1970, p. 188.

[2] **نفسه**، ص189.

[3] **نفسه**، ص189 - 190؛ Mercedes García-Arenal, Cartas marruecas, p. 171-173.

الاستقلال بعد فشل ثورة البشرات سنة 1568[1]. وقد دفعت تحركات الأمير المغربي المريبة تلك بالملك فيليب الثاني إلى أن يطلب منه مغادرة اسبانيا في نونبر 1593 مع التأكيد أنه لن يتلقى أي عون من السلطات الإسبانية. ولكن المتطلّع المغربي لم يتمكن من ترتيب أمر رحيله عن ديار إسبانيا إلا بعد سنة من ذلك. إذ بالإضافة إلى نقص موارده المالية التي عطلت الحصول على مراكب ضرورية لحمل حاشيته المتزايدة يوما بعد يوم فإنه يبدو أنه كان مضطرا لترقب نتيجة المفاوضات التي كان يقوم بها أعوان فيليب الثاني الرسميون وغير الرسميين مع السلطان ورؤوس المخزن. وبعد يأسه من نتيجة تلك المفاوضات قرر فيليب الثاني أخيرا كراء مراكب لحمل الأمير والسماح له بمغادرة التراب الإسباني نهائيا. وفي يوم الأحد 7 ماي 1595 غادرت المراكب الحاملة لمولاي الناصر وحاشيته التي تعدت 150 شخصا ميناء مالقة لتحط الرحال من الغد في مرسى ثغر مْلِيلَيَة المحتلة[2].

ومنذ وصوله إلى مليلية بايعته العديد من قبائل المنطقة وخاصة قبيلة أولاد شُعيب مدفوعين لا شك بتحريض من المرابط فارس الهنتاتي[3]. وعندما تمكن من جمع محلّة كبيرة جديرة بالسلطان غادر مولاي الناصر ثغر مليلية يوم 20 ماي ليستقر في جبال غِياثة ومطغرة شمالي البلاد[4]. لم يكن السلطان الشريف يتوقع مثل تلك الخطوة من فيليب الثاني المعروف بحذره الشديد لذا كانت مفاجأته كبيرة[5]. وفي اليوم الذي علم فيه بالخبر أمر أحمد المنصور أن تجهز محلته في باب أغمات حيث قضى ليلته محاطا بحرسه وخواصه[6].

[1]Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 206.

[2]Chantal de la Véronne, « Séjour en Andalousie de deux princes sa‘diens après la bataille d’el-Qçar el-Kebit [1589-1595], REMM, nº 7, 1970, p. 191-194 ; Mercedes García-Arenal, Cartas marruecas, p. 174-181 ; Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 90;

عبد الله گنون، **رسائل سعدية، ص**54.

[3] الفشتالي، **مناهل الصفا، ص**171.

[4] Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 208.

[5]عبد الله گنون، **رسائل سعدية**، ص172-177.

[6]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 204 ;

الفشتالي، **مناهل الصفا، ص**173.

وفي اليوم الموالي بدأ بتعبئة قواته. كما أمر أتباعه الخُلّص بتجميع فرسان قبائلهم في أجل لا يتجاوز الخمسة عشر يوما ووقعت دعوة كل كتائب الجيش التي انتشرت لتحصيل الضرائب. وفي غضون بضعة أسابيع تمكن السلطان من تعبئة حوالي عشرة آلاف جندي نظامي وعشرين ألف فارس من البدو الذين أغدق عليهم مسبقا نفقة سنة كاملة[1]. ولكن خطوته الأولى لم تكن عسكرية بل سياسية. فقد حاول التفاوض مع المتصوف الهنتاتي حول اغتيال المتمرد مقابل مبلغ كبير من المال ولكن الشيخ لم يقتصر على رفض مقترح السلطان بل زوّج إحدى بناته مولاي الناصر مؤكدا بشكل نهائي تحالفهما[2].

وقد شكل فشل المفاوضات مع المرابط بداية الأعمال العسكرية. فبعد أن أقنع أباه بعدم الخروج لملاقاة المتمرد بدأ ولي العهد محمد الشيخ المأمون مدعوما بقيادة عسكرية تتركب من العلج مصطفى باشا ومؤمن بوكرْزية ومحمد بن بجّة وابراهيم بن كَُوثييريس الإستعداد للمعركة. دفع المأمون رواتب ستة أشهر لخمسة عشر ألف جندي نظامي[3] قبل أن يرسل القادة محمد بن بجّة وإبراهيم بن كَُوثييريس وعبد الله أعراس على رأس فرق ثلاثة من الجنود النظاميين لتأمين الطريق وتدعيم دفاعات تازة البوابة الشرقية للسلطنة الشريفة[4]. ولكن الفريق الذي كان يقوده عبد الله أعراس وقع في كمين نصبته له قوات مولاي الناصر عند شِعب الفرَس غير بعيد عن تازة. وبينما فر جزء من الفريق انضمّ القسم الآخر الذي قارب عددهم الألف وستمائة بحسب الفشتالي وخمسة آلاف حسب سالدانيا إلى الثوار الذين استولوا بالمناسبة على كثير من الأسلحة والمؤونة. وبعد حصار قصير فتحت تازة لهم أبوابها ما أدى إلى التحاق حامية المدينة بهم. وقد دفعت الحملة التي وقعت في الأسبوع الثاني من شهر يوليو 1595 كل القبائل في المنطقة على الانضمام إلى صفوف الثائر[5]. وبذلك تمكّن

[1]Ibid., p. 208.
[2]Ibid., p. 206.

[3]**نفسه**، ص208-210.
[4]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص171.
[5]**نفسه**، ص171-172؛ Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 208.

مولاي الناصر في أقل من شهرين من تكوين جيش تراوح مقاتلوه بين تسعة وخمسة عشر ألف رجل[1] ومن الاستيلاء على كل الشمال الشرقي للبلاد.

ولما علم السلطان الشريف بالخبر وكان في محلّته على ضفاف تانسيفت يوم 25 يوليو 1595 أرسل في الحال أحد أصفيائه القائد أحمد بن عادل مع مائة رجل وتوجيهات جديدة لولي العهد[2]. كان يريد الانتهاء من ذلك التمرد بشكل سريع لأن البوادي بدأت تتململ وأصبحت الطرقات أقل أمانًا بسبب اضطرابات القبائل البدوية[3]. كما أن عددا متزايدا من المتصوفة المنتمين إلى الطريقة الجزّولية بدأوا بتقديم الدعم للمتطلع الشريف ما من شأنه أن يخلق مشاكل حقيقية للسلطان إذا لم يتمكن من التحكم في الوضع بسرعة. بيد أن العلماء والمرابطين الحضريين ولاسيما أتباع الطريقة الزروقية كانوا يساندون السلطان ويحرضون الناس على دعمه والابتعاد عن الفتنة التي توشك أن تقسم الأمّة.

وفي الميدان انشقّ جزء من القوات المنتمية إلى كتيبة شْرَاگة مما اضطر الأمير وحاجبه مصطفى باشا الى اعادة ترتيب الجيش الذي يصل تعداده إلى تسعة آلاف وخمسمائة رجل وتعزيز تحصينات مدينة فاس. ولكن الباشا كان يخشى خيانة الألف وثمانمائة رجل المنتمين إلى شْرَاگة وقت المعركة بسبب العصبية القبلية وعدم رضاهم عن وضعيتهم المادية مقارنة مع وضعية نظرائهم من الأندلسيين والعلوج كما كان يخشى خيانة أهالي فاس لذلك استدعى كل الأعيان وهددهم بتدمير المدينة إذا ما بلغه أي خبر عن اتصالهم أو تواطئهم مع "المتمرد"[4].

ومن ناحيته فقد كان أمام مولاي الناصر خياران: إما أن يتوجه صوب منطقة القصر الكبير ليغنم موارد مالية أكبر ويضمّ أعدادًا من السكان إلى صفوفه أرهقتها سياسة المركزة التي يتبعها المخزن وذلك قبل مهاجمة فاس أو التوجه مباشرة إليها

[1]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 208 et p. 212-214 ; Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 90.

[2]Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 208-209.

[3]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 210.

[4]**نفسه**، ص214-216.

وخصوصا أنقادة شْرَاكَة المتواجدين داخل المدينة أبدوا استعدادهم للالتحاق به إذ أن سقوط هذه المدينة بين يديه يعني سقوط شمال البلاد كله بشكل شبه آني. وبتحريض من شْرَاكَة الذين خلّفوا نساءهم وأطفالهم في فاس قرر المتطلع الزحف إلى العاصمة الإدريسية[1]. ويبين هذا الاختيار أنّ مولاي الناصر أمسى في الحقيقة رهينة شْرَاكَة لا يقطع أمرا إلا بمشورتهم. بيد أنه وعلى طول الطريق الرابطة بين تازة وفاس كان الغاضبون من السياسة السلطانية وعديد السكان البدو وقطاع الطرق الجبليون ينضمّون تباعًا إلى جيش مولاي الناصر طمعا في الغنائم[2].

عبّأ الأمير المأمون قواته وخرج من المدينة لملاقاة العدوّ. ووقع النِّزال أسفل جبال مطغرة عند الموقع الذي يقال له عقبة قِبالة غير بعيد عن فاس يوم الخميس 3 غشت 1595. وبسرعة كان للتفوق الفني والتقني لقوات السلطان القول الفصل على شجاعة قوات "المتمرد". ساعات قليلة من المعارك كانت كافية للقضاء على قوات مولاي الناصر وإصابة هذا الأخير إصابة خطيرة[3].

وصل خبر النصر إلى مراكش في العاشر من غشت. وروى الوكيل الفرنسي بْيار ثريلليو [Pierre Treillault] ذلك الحدث قائلا "كان الملك أحمد مسرورا جدا بالنصر وأمر بإطلاق المدفعية في محلته وهي حِصْن الملك وبيته [المتحرك] وأطلق الجنود البارود من بندقياتهم ثلاثة مرات كما لعب القُوّاد بالحراب بل إن مولاي أبا فارس الأخ الشقيق للشيخ المأمون قد أخذ يلعب بالحربة بنفسه وكذا فعل القائد عزوز الرجل الثاني بعد الملك"[4]. وأرسل السلطان جوائز سنيّة للجنود والأمير والباشا والقواد. غير أن تلك الفرحة لم تُنسِ المنصور وأعضاده أن القضاء على مولاي الناصر بقتله هو وحده الكفيل بإنهاء المشكلة. طارد القائد مؤمن بوكَرْزيّة الثائر في الجبال الشرقية للبلاد أياما متوالية. وبعد أن حاول المتطلّع الاحتماء في مدينة تازة أمكنه اللجوء بالنهاية إلى

---

[1] **نفسه**، ص210-212 و216.

[2] **نفسه**، ص218.

[3] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص172 - 173؛ Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 206-210 ; Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 218-220.

[4] Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 211.

منطقة دار ابن مِشْعَل في جبال بني يزناسنْ على التخوم المغربية العثمانية مُجبرًا بذلك القائد إلى العودة من حيث أتى[1].

ويمكن تفسير التجاء الناصر إلى التراب العثماني عوضًا عن الثغور الإسبانية كوْن الإسبان قد تخلوا عنه نهائيا. ولكن لماذا لم يطلب الدعم العثماني؟ لأن مطلبه تزامن مع تصدي السلطات في الجزائر للمتمرد أحمد بن القاضي الزواوي الذي كان يتمتع بدعم قوي من الإسبان وبالتالي فلا مصلحة استراتيجية لهم في الوقوف إلى جانبه. ومن ناحيته وخوفًا مما قد ينجرّ عن تلك الأحداث قام السلطان بحملة نشطة لدى باشا الجزائر والباب العالي نفسه لقطع الطريق أمام أي تحالف للمتمرد مع السلطات العثمانية. وبعد تبادل للرسائل وعد باشا الجزائر ليس فقط بعدم تقديم أي إعانة للناصر بل والسماح للقوات الشريفة بالدخول إلى الأراضي العثمانية لملاحقة الثائر بشكل أفضل[2].

وبعد أن اطمأن من جهة العثمانيين بادر السلطان بفرض الأمن وبمعاقبة القبائل التي أعلنت العصيان واستخلاص الضرائب[3]. كما استفاد من تلك الحيادية ومن ضعف المتمرد ليقطع علاقاته الدبلوماسية مع إسبانيا. وليقينه بأن ابن أخيه كان لعبة بيد فيليب الثاني[4] أمر السلطان الشريف بإلقاء القبض على ممثل إسبانيا بلتزار بولو [Balthasar Polo] ووضعه رهن الإقامة الجبرية ومنعه من الاتصال بالخارج[5]. وبذلك أصبحت القطيعة مع اسبانيا نهائية على الأقل إلى حدود وفاة السلطان سنة 1603.

ولكن الثائر كان لا يزال على قيد الحياة وإن أصيب بجراحات بليغة. وقد كانت التضاريس الوعرة للمنطقة ونفوذ المرابط فارس الهنتاتي في الجبال إضافة إلى صعوبة شتاء ذلك العام حائلا دون الكتيبة السلطانية الصغيرة التي خرجت في طلب الثائر. وكان لا بد من انتظار عودة الطقس المعتدل لاستئناف العمليات العسكرية. وقد

[1] **نفسه**، ج 2، ص216.

[2] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص174؛ عبد الله گنون، **رسائل سعدية**، ص254-262.

[3] **نفسه**، ص173.

[4] عبد الله گنون، **رسائل سعدية**، ص172-177.

[5] Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 211 ; Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 208.

مكّن ذلك كلا الفريقين من إعادة ترتيب صفوفهما وإعادة النظر في استراتيجيتهما. ففي حين أن مولاي المأمون وقادته قد استفادوا من الهدنة الشتوية لانتداب حوالي خمسة آلاف رجل خاصة من شْرَاگة وجْبالة انتدب مولاي الناصر الذي تماثل للشفاء حوالي خمسة آلاف فارس إضافة للأربعة آلاف الناجين من المعركة الأولى. كما قام أيضا بمفاوضات مع المقدّم أبي اللّيف قائد أهمّ فرق المحاربين المتطوعين لاسترداد الثغور المحتلة بمنطقة الفحص أي جهة القصر الكبير. وقد عرض عليه هذا الأخير وكان على خلاف شخصي مع العامل أحمد الكوش الاستقرار في جواره فيكثر أتباعه وتقوى شوكته ويحصّل عائدات مالية إضافية[1].

ومع بداية الربيع بدأ مولاي الناصر تعبئة قواته ليعاود الهجوم على منطقة القصر الكبير. وفي مستهل شهر أبريل 1596 بدأ الثائر الشريف محمولا على سرير بسبب إصابته في حرب "استعادة" مُلك أبيه. وكان جيشه إذا جازت تسميته بالجيش مكوّنا من رجال يعودون إلى قبائل شْرَاگة والخُلْط والحْيَاينة وشظّة وبعض قبائل الصحراء[2] الذين لا يبحثون بحسب المصادر المحلية والأجنبية على أكثر من الغنائم والتخلص من السلطة المركزية[3].

كان السلطان فيما يبدو خائفا جدا من ابن أخيه بالرغم من بُعده عن مسرح الأحداث. ولكنه قام بكل ما يلزم لتأمين الأماكن الحساسة في البلاد. فقد عمَدَ مولاي أحمد إلى سَدّ كل مداخل إقليم سوس الغني تفاديًا لما قام به قبل عشرين سنة مع السلطان المتوكل. كما أرسل ابنه مولاي زَيْدان مع جيش تادلة إلى سجلماسة لحماية الطرق التجارية وقطع طريق الصحراء أمام المتمرد في حال هروبه[4]. وأمر ولي العهد بمنع الثائر بأي وسيلة من المرور بمنطقة القصر الكبير حيث يستطيع التواصل المباشر والمستمر مع القبائل المستعدة للتمرد والإسبان.

---

[1] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 222.

[2] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص175-177.

[3] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 228.

[4] الفشتالي، **مناهل الصفا، ص**177؛ Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 217-218.

تحرّك الجيش السلطاني من فاس ودخل المناطق الشرقية. وفي تازة انقسمت القوات إلى قسمين: فريق أخذ طريق تافِرتا وكان بقيادة ولي العهد شخصيا وفريق تولّى قيادته ابن بجّة وسلك طريق ݣارت ليتجنب التجاء المتمرد إلى غُمارة أو العودة إلى جبال مَطْغْرَة[1]. وفي الطريق بلغ إلى مسامع وليّ العهد أن من معه من شْرَاݣة يتخابرون سرّا مع الناصر فحاول ثنيهم عن ذلك بكل الطرق وخاصة الإغراءات المادية ولكنه لم يفلح. وفي ليلة الفاتح من ماي 1596 اجتمع قادة فرقة شْرَاݣة في مجلس خاص وقرروا اغتيال قائدهم والالتحاق بصفوف مولاي الناصر. وبذلك فرّ أكثر من خمسة آلاف من حملة البنادق [المْكاحِل جمع مْكَحْلَة] من الجيش السلطاني[2]. غير أن العناصر الأكفأ والأكثر انضباطا في جيش السلطان أي الأندلسيين والعلوج بقوا على ولائهم. ومع ذلك قرر الأمير العودة إلى فاس لإعادة ترتيب الصفوف والقضاء على حالة التوتّر التي تعرفها المدينة بسبب تزايد أتباع المتطلّع. ووصلت القوات الشريفة إلى نواحي فاس في الثامن من ماي 1596 وضرب الأمير مَحَلّتَه تحت أسوار المدينة[3].

بدأت الإشاعات تنتشر بسرعة في مراكش بُعيد انشقاق شْرَاݣة الجديد. فعندما عمد أحمد المنصور إلى "ترتيب أوضاعه كخلاص الجنود وتوفير الجمال والخيول والحمير والخيام وشرائح الحلوى والدقيق والبارود وغيرها من حاجيات جيشه وإمهال العساكر أربعة أيام للخروج من المدينة والالتحاق بالمعسكر" قال الخرّاصون أنه كان يستعد للهرب من العاصمة والذهاب إلى ناحية سوس لأن قوات مولاي الناصر قد سحقت جيشه قريبا من فاس وأنها في طريقها إلى مراكش مرورا بتادلة[4]. وإذا كانت الإشاعة قد اختلقت لا شك لأغراض دعائية فمن المؤكد أن السلطان الشريف كان قد أعد نفسه لكل الاحتمالات عندما وصله خبر هروب شراݣة يوم 10 ماي.

---

[1] **نفسه**، ص175.

[2] Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 216-217.

[3] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 224.

[4] **نفسه**، ص226.

أرسل السلطان الشريف تعزيزات لفاس تمثلت في ألفي من حملة الأسلحة النارية وألفين وخمسمائة من الفرسان وخمسمائة صبايحي كلهم تحت إمرة القائد مؤمن بوكرزيّة وأرسل ألفا وخمسمائة من الفرسان وخمسمائة صبايحي تحت إمرة الخصيّ مسعود قائد قصبة مراكش[1]. وكانت الاستعدادات في فاس تسير على قدم وساق. فقد وزّع الباشا مصطفى مئات الرجال لتأمين أسوار المدينة وقام أيضا بإعدام كل أتباع "المتمرد" ومن ذلك مثلا اغتيال حوالي ثلاثمائة من شرَاگة اتهمهم بالتجسس لصالح العدو[2]. كما وقع الاعتناء بالمدفعية كسلاح حاسم اعتناءً خاصا. لكن يبقى العدد الدقيق للقوات المخزنية عصيًا عن التحديد. فبينما تُمسك المصادر المغربية عن تقديم أي رقم في هذا السياق يتحدث سالدانيا عن سبعة آلاف رجل[3] ويذهب الوكيل الفرنسي ثريلليو إلى أن العدد يصل إلى ثمانية عشر ألف رجل دون احتساب التعزيزات المرسلة من السلطان[4]. وفي غياب مصادر أخرى وبالذات المصادر الإسبانية التي عادة ما تكون أكثر دقة لا يمكننا ترجيح هذه أو تلك من الروايات.

وفي 15 ماي وصلت قوات مولاي الناصر إلى مشارف مدينة فاس وضربت خيامها على بعد ميل منها. كان عدد جيش المتطلّع يتراوح بين أربعة عشر ألف وثمانية عشر ألف رجل بحسب المصادر المتوفرة. وبعد يومين من المناوشات ومن محاولات الاستقطاب وبث البلبلة من هذا الجانب أو ذاك اندلعت المعركة الحاسمة بين الطرفين في 18 ماي 1596 عند منزل الحاجب في لمطة الواقع أسفل جبل ثغات على بُعد بضعة كيلومترات غربي فاس ما يفسّر تسمية المعركة اعتباطيا بتلك الأماكن الثلاثة.

وقد تمكنت قوات السلطان مرة أخرى وبفضل تسليحها وتقنياتها العصرية من سحق قوات مولاي الناصر سيئة التسليح وقليلة الانضباط في ساعة ونصف من المعارك. ومرة أخرى اختلف الأخباريون حول عدد الخسائر البشرية. فبينما يذهب المؤلف المغربي المجهول إلى أن عدد الضحايا في صفوف قوات الناصر يصل إلى ألف

[1]Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 220-221.

[2]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 228-230.

[3]**نفسه**، ص228.

[4]Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 222.

ومائتي قتيل[1] فإن الوكيل الفرنسي تريلليو يقدم رقما أرفع من ذلك بكثير ويتحدث عن خمسة آلاف قتيل. ويؤكد هذا الوكيل أيضا على أن ألفي جندي من جيش السلطان لقوا حتفهم في هذه المعركة وهو رقم مبالغ فيه حسب اعتقادنا إذا ما أخذنا بالاعتبار قصر مدة المعركة وقيمة الأسلحة المستعملة لدى القوات المعادية[2].
ورغم ذلك فقد تمكن المتطلّع من الهرب مع بعض أصفيائه إلى جبل الزبيب في أراضي قبيلة لِجاية على بعد خمسين كيلومترا من فاس. ولوعيه بأن القلاقل التي تهزّ البلد لا يمكن أن تتوقف إلا بموت مولاي الناصر قرر ولي العهد إرسال أفضل رجاله على رأس قوات نظامية وصلت للتو من مراكش لتعقبه. انطلق الباشا مصطفى والقائد محمد بن بَجّة والقائد مؤمن بوكرزية في حملة البحث بعد بضع ساعات فقط من انتهاء المعركة[3]. وبعد يومين من البحث والمفاوضات وشراء ذمم شيوخ القبائل المحليين سلّمتهم قبيلة لِجاية مولاي الناصر مقابل مبلغ كبير من المال وسارع هؤلاء بإعدامه على الفور[4]. وبينما وصلت جثة الأمير إلى فاس يوم الثلاثاء 21 ماي 1596 فإن رأسه أرسِلت إلى مراكش حيث أقام السلطان مراسم ضخمة احتفاء بالحدث[5].
وعلى إثر استتباب الأمن ومعاقبة القبائل والشيوخ المحليين مثل المقدَّم أبي الليف[6] قام السلطان الشريف أحمد المنصور بإيقاف عدد من الأمراء وسمل عيونهم ومن بينهم أبناء مولاي الناصر ليتحصن من كل محاولة جديدة للتمرّد من قبل أحد أفراد العائلة السلطانية.[7] ولكن هذه المرة ستكون الصفعة قوية إذ ستأتي من فلذات كبده.

هل أودت مشكلة التوريث بحياة السلطان؟

[1]مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص99.

[2]Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 224.

[3]Ibid., p. 215 et p. 224-227 ; Antonio de Saldanha,Crónica de Almançor, p. 230-232 ;
الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص177.

[4]القادري، **نشر المثاني**، ج 1، ص60.

[5]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص178.

[6]القادري، **نشر المثاني**، ج 1، ص42.

[7]Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 226 ; Antonio de Saldanha, Crónica de Almancor, p. 236.

بداية من سنة 1584-1585 بدأ التنافس بين أبناء السلطان يطفو على السطح شيئا فشيئا. فكيف يمكن اذا تفسير الحاجة إلى القيام بحفل ثالث لأداء البيعة يقوم فيه أمراء العائلة السلطانية وخاصة مولاي علي ومولاي زَيْدان ومولاي أبو فارس بمبايعة أخيهم الأكبر محمد الشيخ المأمون أمام كل أعيان البلاد؟ كان لا بد إذن من تجنب أي سوء فهم حول موضوع التوريث. ففي عقد البيعة أصرّ الفشتالي على التذكير وكان يتكلم باسم السلطان أن سيّده يرغب في تعيين ولي عهد لتفادي أخطاء الماضي التي تسببت في حروب كثيرة وفوضى عارمة. وكان الوزير المؤرخ يوحي إلى العائلة الزيدانية ولكن أيضا إلى العصور الأموية والعباسية التي عرفت تعيين أكثر من ولي عهد ما أنتج في الغالب صراعات مسلحة. كان أحمد المنصور يريد إذا تجنيب البلاد حربا جديدة وكان لا شك يُحسّ ريحها. ولكن إذا ما عمل السلطان كل ما في وسعه من الناحية القانونية والمراسمية لتجنب الحرب فإنه من الناحية العملية لم يفعل إلا تقوية إمكانية وقوعها خاصة وأن ولي العهد أظهر مع الزمن ضعفا في إدارة شؤون الحكم.

فبعد بضعة أيام من انقضاء حفل البيعة سنة 1585 منح أحمد المنصور في إطار سياسته المِلكوية كما بيّنا في بداية الفصل لأبنائه الثلاثة ولاية عدة أقاليم. فقد أصبح مولاي علي واليًا على تادلة ومولاي زيدان واليا على مكناس ومولاي أبو فارس واليا على سوس ونائبا للسلطان على مراكش. ولكن تلك التعيينات لم تهدّأ حماسة الأمراء الشبّان بل على العكس زادت من تأجيجها مع الأيام وخاصة مع السلطات غير المحدودة التي يوفّرها منصب الأمير-الوالي. فإضافة إلى الامتيازات المالية كان الأمراء يتمتعون بحاشية على شاكلة والدهم وبحكومة شبه مستقلة وبجيش لا ولاء له إلا لشخوصهم. غير أن الطريقة الوحيدة للحفاظ على تلك الامتيازات عند موت السلطان ولعدم الالتحاق به سريعا هي الاستيلاء على الحكم واقصاء الاخرين. ففي هذه الحالات يتوحد الطموح السياسي مع رغبة حقيقية في البقاء.

ولم يزد سوء تصرف ولي العهد إلا تشجيعا لتلك الطموحات. فقد تخلى هذا الأخير عن تسيير الشؤون اليومية إلى مصطفى باشا والى القوّاد الأندلسيين ليتفرغ لإشباع نزاوته

التي صدمت أكثر من كاتب مسلم أو مسيحي معاصر للأحداث[1]. ويبدو أن الأمير مولاي علي ومنذ 1588 قد أبدى الرغبة في وراثة ملك أبيه. كان هذا الأمير عكس إخوته الآخرين صارما ونشطًا ويمتاز بنفس مواصفات أبيه. ويُحكى أنه كان يدير كل شؤونه بنفس الدرجة من الدقة والقوة ما جعله يحصل على إعجاب السلطان الشريف. وقد استفاد من سمعته تلك ليشيع أنه ابن حرّة على عكس أخيه الأكبر ابن الجارية وبالتالي فمن حقه المطالبة بولاية العهد توافقا مع العقيدة الخليفية التي تبناها أبوه. ومنذ ذلك الحين بدأ في تكوين جيشه الخاص عبر شراء الأسرى من الجزائر وتونس مثلما كان يفعل أخوه الأكبر[2]. بل إن إشاعات سَرَت في العاصمة مفادها أن السلطان الشريف "لا يرى مانعا في أن يكون خليفته هو مولاي علي"[3].

ولم يفعل السلطان إلا تأكيد تلك الإشاعات من خلال مضاعفة إشارات المودة والاهتمام التي يصبغها على ابنه مولاي علي. ولم تتأخر إشارات التقريب تلك في إثارة حفيظة ولي العهد الذي سارع بالإعلان أنه لن ينتظر موت أبيه للحلول محله على رأس السلطنة خوفا من أن يسبقه أحد إخوته إلى ذلك[4]. ولا شك أن أحد الأسباب غير المعلنة لرحلة السلطان الشريف إلى فاس سنة 1589 كانت تأكيد أولوية ولي العهد. ولطمأنة ابنه الأكبر الذي كان أي تمرد منه سيسبب اضطرابات كبيرة عمل مولاي أحمد على إبعاد مولاي علي من المغرب فعرض عليه غزو السودان الغربي. ولكن الأمير اجتهد في التملص من تلك المهمة "الشاقة" التي كانت ستزيحه عن السباق. بل إنه تمكن من إقناع أبيه بالتخلي عن تلك الفكرة.

وعلى أيٍ فيبدو أن التنافس قد عاد بقوة بين الأخوين بالرغم من افتقادنا لمعلومات حول الموضوع فيما بين سنوات 1590 و1593. وفجأة وبعد 1593 تحدثت عديد المصادر عن المسألة وأعلمتنا أن الأمير مولاي علي اغتيل على يدي أحد جنوده يوم

---

[1] مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص69؛ Bartolomé et Lucile Bennassar, *Les chrétiens d'Allah*, p. 485.

[2] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 144-146.

[3] **نفسه**، ص148.

[4] **نفسه**، ص146 و192-194.

3 مارس 1593[1]. وبحسب سالدنيا فقد اغتاله العلج المايوركي بيرو كليگو [Pero calego] لأسباب شخصية بحتة. ولكن هروب العِلج إلى فاس وليس إلى الخارج وردّة الفعل الفاترة للسلطان توحي بأن ولي العهد كان متورطا بشكل من الأشكال في قتل أخيه[2]. وعلى كل حال فإن اغتيال مولاي علي وإن أزاح أحد الطامعين المحتملين في الحكم لم يضع حدا لمشاكل التوريث. فبعد أشهر قليلة فقط من تمرد مولاي الناصر دخل ابن آخر من أبناء المنصور إلى حلبة المنافسة.

ابتداءً من 1597 عمل الأمير مولاي زيدان الذي عوض أخاه مولاي علي على رأس ولاية تادلة سنة 1593 على تدبير المكائد لتشويه صورة أخيه الأكبر. فقد عمد أولا إلى إغراق أبيه بتقارير تحذّره من خطر مصطفى باشا أمين سرّ ولي العهد وعقله المدبر بغرض إحلال الفراغ حول مولاي المأمون المشهور بعجزه. كانت هذه التقارير تؤكد أن مصطفى باشا يتبجّح بأنه صاحب الفضل في القضاء على ثورة الأمير الناصر وأنّه بصدد تشكيل جيش قوي للاستيلاء على الحكم واعلان ولي العهد سلطانا. وبعد محاولات عدة تمكّن مولاي زيدان من إقناع أبيه من صدق شكوكه. فأرسل هذا الأخير مؤمن بوكزرية لتوضيح المسألة واستدعاء مصطفى باشا إلى مراكش. ارتبك الأمير مولاي المأمون لفكرة أن يتخلى عن ساعده الأيمن فرفض الانصياع لأمر أبيه وزاد بأن طرد القائد بوكرزية بشكل عنيف[3].

بدأت أزمة جديدة تلقي بظلالها في الأفق المغربي. ولم يكن مولاي زيدان ليترك الفرصة الذهبية تمر دون أن يزيد من توسيع الهوة بين السلطان وولي العهد. فاستغل مرور بوكرزية بتادلة ليزيد من التأكيد على أن مصطفى باشا السيد الفعلي لشمال البلاد يعدّ لانقلاب لمصلحة سيّده[4]. أطبقت مكيدة مولاي زيدان الذي أراد حرمان أخيه من أفضل قوّاده ومستشاريه على السلطان الشريف أحمد المنصور فداخله الشك جديا

[1]Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. I, p. 256 et t. II, p. 88 ; ابن القاضي، **لقط الفرائد**، ج 3، ص1065.

[2]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 194-200.

[3]Ibid., p. 244.

[4]Ibid., p. 244.

في ولاء ابنه البكر. ولكنه اختار التفاوض دون القوة لإيجاد حل للأزمة. فأرسل قائده محمد بن بجّة محمّلا بعرض جديد: اللقاء في تامسنا لإعادة ربط الحوار ووضع حد لـ"سوء التفاهم" ذاك. يبدو أن السلطان لم يكن يرغب في قتل مصطفى باشا الذي يكنّ له الكثير من التقدير بل كان يريد إبعاده عن ولي العهد فحسب[1]. ولكن اقتراحه لم يلقى ردا من فاس. ولم يكن السلطان لييأس بل حاول القيام بوساطات جديدة عن طريق كبير مستشاريه القائد عزوز وعن طريق المتصوفة بل وحتى عن طريق أم الأمير لالّة الجوهر المعروفة باسم الخيزُران. ولكن لم يفلح كل ذلك[2].

لم يكن فشل كل محاولات المصالحة يبشر بخير خاصة لما أقام السلطان الشريف محلّته خارج أسوار العاصمة وأمر ولاته بالعودة إلى أعمالهم وتأمين أقاليمهم في أبريل 1597. وشيئا فشيئا فرض السلطان نوعا من الحصار على مدينة فاس التي كانت تعاني وقتها من الطاعون. كان أمام مصطفى باشا وهو الرهان الظاهر لذلك النزاع العائلي ثلاثة احتمالات ممكنة: الاستسلام لمصيره أو التمرد أو الإلتجاء إلى العرائش وتسليمها للإسبان. ولكن الطاعون الذي ضرب المنطقة في ذلك العام والمرض الذي ألمّ بفيليب الثاني أفشلا مخططات الباشا فاغتيل على أيدي فرقة من جنود شْراگة وبأمر من الأمير مولاي المأمون الذي كان يريد الحفاظ على موقعه والكثير من أسراره[3].

علم السلطان الشريف بالخبر واغتاظ لذلك أشد الغيظ لأنه لم يكن يبغي خسارة مصطفى باشا. على العكس كان يتمنى أخذه لخدمته والاستفادة من خبرته. على كل فقد استفاد السلطان من الوضع الذي كانت عليه ولاية فاس بعد عدة أشهر من الاضطرابات ليرسل القائد مؤمن بوكرزية إليها لإعادة ترتيب وضعها وحكمها ويستعيد ألف من جنود النخبة الذين كانوا مع ابنه[4].

[1]Ibid., p. 246-250.
[2]Ibid., p. 260-262.
[3]Ibid., p. 268-274 ; Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 331-332.
[4]Ibid., Crónica de Almançor, p. 276.

ولكن أشهرا قليلة بعد استتباب الأمن رجع ولي العهد إلى عقد جلسات الخمر والاستهتار وفوّض كل شؤون الولاية إلى قادة أندلسيين ثلاثة هم سليمان وخيْران ونصر. ودفعت التجاوزات التي ارتُكِبت وخاصة أثناء استخلاص الضرائب بالسكان إلى طلب تدخّل السلطان نفسه. ولكن أحمد المنصور الذي كان مشغولا بإصلاح ما دمّرته أشهر عديدة من الطاعون اكتفى بإرسال القائد مؤمن بوكرزية سنة 1599 لإدارة الوضع. استقر هذا الأخير في فاس محمّلا بمهمة إعادة فرض النظام وإضعاف الأمير بشكل نهائي وقد أصبحت أفعاله المخالفة لتعاليم الدّين مزعجة للسلطان. ومن بين الإجراءات التي اتخذها القائد تقليص رواتب الجنود المتواجدين في فاس ما أدّى إلى اندلاع عصيان في المدينة لصالح ولي العهد الذي استعاد سلطته بفضل دعم القادة الأندلسيين وطرد بوكرزية من المدينة[1].

وبفضل ذلك الدعم عاد القادة سليمان وخيران ونصر إلى سالف أعمالهم. وعاد الانتقام بأشد مما كان عليه واستقرت الفوضى من جديد في الإيالة. ولتعزيز موقعهم قام القادة الأندلسيون بعد مباركة ولي العهد بتجنيد رجال ينتمون لقبائل شمال البلاد المعروفة بانحرافها عن الدولة الزيدانية. وقد حاول السلطان الشريف ثني ابنه عن تجنيد "كل من هبّ ودبّ" في الجيش وإدارة ولايته بتلك الطريقة التعسفية[2]. ففي رسالة توبيخ حفظها لنا الأخباري الإفراني لام أحمد المنصور ابنه على تجنيد عناصر من أولاد طلحة والخُلْط وأولاد حسين وأهل الجبل في جيشه لأن تلك القبائل كانت مصنّفة كقبائل متمردة وغير وفية لا تبحث إلا على النهب والفوضى. وبالتالي فقد أمره برفتهم جميعا وأن لا يضم إلى جيشه إلا أهل مراكش وسوس ودرعة ومدينة فاس نفسها. كما لام ابنه أيضا على أسلوب رسائله الركيك التي كان يكتبها "جهلة" مذكّرا إياه أن ذلك لا يليق بولي للعهد مُطالب بمراسلة ملوك العالم[3]. كان على الأمير إذا أن يأخذ بزمام

[1]Ibid., p. 276-284.
[2]Ibid., p. 288-290.

[3]الإفراني، **نزهة الحادي**، ص174-179.

الأمور وأن يعيد تنظيم إدارة ولايته على صورة الحكومة المركزية وذلك عبر اختيار كاتب من أهل الثقة ومستشار وقائد لمحلته وقاض لرد المظالم.

تواصل تبادل الرسائل والوفود دون نتيجة تذكر إلى حدود سنة 1601 العام الذي أوفد فيه السلطان مرة أخرى القائد عزوز محملا بعرض للمصالحة دون جدوى[1]. وفي السنة الموالية أرسل السلطان الشريف مجموعة من الصلحاء إلى فاس وكانت مهمتهم الرسمية وعظ الأمير ولي العهد وإقناعه بالعودة إلى الجادّة. لكن مهمتهم الخفية كانت جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات عن الوضع في فاس وربط وشائج مع علماء القرويين والاستماع إلى شكاوى أعيان الولاية إذ بدأ السلطان حينها في التخلي عن ابنه وإنكار أفعاله. ويوحي جمع المعلومات والتشاور مع علماء فاس بأن السلطان بدأ يفكر في تجريد ابنه من كل مهامه. فحال عودة الصلحاء إلى مراكش في يونيو 1602 اتخذ السلطان قراره بعزل ابنه.

وعندما توصّل بالخبر قرر الأمير مولاي المأمون تهدئة الجو وأرسل أمّه إلى مراكش لتتوسط له عند أبيه. وبالمناسبة كتب الأمير رسالة قصيرة إلى السلطان يرجوه فيها قبول هذه الوساطة[2]. وبالرغم من أننا لا نملك بهذا الشأن أي وثيقة فإننا نستطيع التأكيد على أن السلطان الذي شعر بنفسه في موقف قوة رفض اعتذارات ابنه وقدّم له عرضا اعتقد في عدله: عرض عليه مقابل تخليه عن حقه في ولاية العهد وفي حكم فاس أن يعيّنه واليا على جهة سجلماسة مدى الحياة وأن يتخلى له عن كل عائداتها[3]. ويبدو أن الأمير قبل بالعرض السلطاني في البداية بل واستعد لشدّ الرحال إلى سجلماسة[4]. ولكنه غير رأيه فجأة وأعلن التمرد لأسباب غامضة لم نتمكن من توضيحها لانعدام في الوثائق.

[1]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 324-328 et p. 332-344.

[2]**مخطوط الخزانة الحسنية**، رقم 12598، و73.

[3]الإفراني، **نزهة الحادي**، ص180.

[4]**مخطوط الخزانة الحسنية**، رقم 12598، و73.

اضطُر السلطان في تلك الحالة إلى الإلتجاء إلى القوة لوضع حد نهائي للموضوع. فبعد اجتماع استثنائي للديوان قرر أحمد المنصور مواجهة ابنه بنفسه[1]. ولإحداث المفاجأة "أرسل السلطان لولده زيدان وكان بتادلة وأمره أن يبعث بمائة فارس على طريق تافلالت [تسمية أخرى لسلجماسة] وكل من توجه من الخطار من ناحية مراكش إلى فاس يردّوه وأرسل مسعود قائد الدور [السلطانية] إلى طريق سلا يفعل كذلك"[2]. وبعث السلطان بحوالي ألفي جندي لحماية المفاصل الرئيسية للمواصلات في البلاد تحسّبًا لأي عصيان أو تسرب للمعلومات[3]. وهكذا لم يعلم مولاي المأمون أي شيء عن تحضيرات أبيه.

ومع منتصف شهر أكتوبر 1602 توجه السلطان إلى فاس على رأس جيش تعداده بين ثمانية إلى اثني عشر ألف فارس مصحوبا بأهم رجالات المخزن وابنه زيدان. وبفضل سرعة الخيالة أمكن للسلطان بلوغ بلدة الدّاروج في نواحي مكناس في وقت قياسي حيث أقام محلته[4]. وقبل انطلاق المعركة ونزولا عند مشورة القائد عزوز حاول السلطان إحداث تصدعات داخل معسكر مولاي الشيخ. فأوصل رسائل إلى هذا الأخير مفادها التحاق أهم القواد الأندلسيين في جيش فاس بالمعسكر السلطاني. زاد ارتباك الأمير المضطرب أصلا. ولم يستطع القواد تهدئة روعه رغم تطميناته وتأكيدهم أن الرسائل مجرد خدعة من السلطان[5]. فقرر مولاي المأمون في 31 أكتوبر 1602 الهروب والاحتماء بزاوية أبي الشتاء في نواحي فاس بمعية أربعمائة جندي[6].

وخشية أن يحتمي ابنه البكر بالإسبان أو بالعثمانيين ما يجعل الأمر أكثر خطورة بالنسبة لأمن البلد واستقرار السلطة عهد أحمد المنصور إلى مولاي زيدان مدعوما بجَوْدّر باشا والقائد بوكرزية إلى جانب ثلاثة آلاف رجل باقتفاء أثر مولاي المأمون

[1]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 346.

[2]مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص73.

[3]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 344.

[4]Jorge de Henin, Descripcion, p. 33 ; مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص73؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص180.

[5]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 352.

[6]**نفسه**، ص354؛ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص73؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص181-182.

وإلقاء القبض عليه. وبعد ليلة من السير الحثيث وصلت القوات الشريفة في الفاتح من نونبر إلى مشارف زاوية أبي الشتاء وقامت بضرب الحصار عليها. بدأت مفاوضات الاستسلام عبر مُقدّم الضريح وهو لا شك من أبناء أبي الشتاء. وأمام رفض مولاي المأمون الاستسلام أعطى مولاي زيدان الأمر بالهجوم على الزاوية. وإثر معركة قصيرة ذهب ضحيتها أكثر من مائة من أتباع الأمير المخلوع قرر هذا الأخير وضع نفسه تحت تصرف أخيه الأصغر الذي رفض حتى التوجه له بالخطاب. وبمجرد أن علم السلطان باستسلام ابنه حتى أمر بجلبه إلى مكناس تحت حراسة مشددة حيث وُضِع رهن الإقامة الجبرية[1].

اهتم السلطان بعد هذه النهاية "المأساوية" للأحداث بإعادة النظام إلى هذا الإقليم وتهدئة الخواطر. فقام بإعادة إدماج قوات ابنه في الجيش السلطاني دون عقابهم وسمح للمؤسسات الدينية وخاصة القرويين باستعادة أملاكها وتابع شخصيا رد المظالم التي تسبب فيها ابنه. كما أمر تجار المنطقة وفلاحيها بالعودة إلى أنشطتهم العادية. وفي الجملة فقد كرس أحمد المنصور السنة الأخيرة من حكمه للمسائل المتعلقة بولاية فاس. كان مولاي أبو فارس وأمّه وبعض أعيان المؤسسة الدينية من أنصار إعادة الاعتبار لمولاي المأمون. فتمّ تفويض عدد من المتصوفة وخاصة أبناء أبي عمرو القسطلي وأبناء عبد الله بن ساسي وأبناء يحيى بن بكار للشفاعة لدى السلطان الشريف بشأنه. ولاستعداده للعفو أمر السلطان الشريف هؤلاء المتصوفة "أن يختبروه وبعثهم إلى مكناسة ليتأملوا أحواله وأذن لهم أن يقعدوا معه ثلاثة أيام فمشوا فدخلوا عليه فجعل يسألهم عن أهل هزله والأحداث فوجدوه كما كان من خراب العقل فخرجوا من عنده إلى أن وصلوا إلى فاس الجديد إلى السلطان فنافق أولاد سيدي بوعمرو وأولاد بن بكار فقالوا له يا مولاي وجدناه يقرأ [القرآن] وأبى أن يقبل لك الملك ووجدنا أحواله قد صلحت. قال فكذبهم السيد [ابن] ساسي رحمه الله وقال له يا مولاي والله لا غششتك ولا غششت المسلمين والله لا أذنت لك أن تؤمره على بيت المال"[2]. لم يكتف مولاي

[1]**نفسه**، ص354 - 366؛ **نفسه**، ص73 - 74؛ **نفسه**، ص183؛ عبد الله گنون، **رسائل سعدية**، ص166-169.
[2]مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص75. وتؤكد الروايات الأوروبية الخطوط العريضة لهذه القصة انظر

أحمد بشهادة المرابطين بل جمع ديوانه لأخذ رأي كبار مستشاريه. لم يختلف اثنان في وجوب قتل الأمير لضمان الأمن والاستقرار. لكن شعور الأبوة جعل السلطان يرفض الاقتراح بل يشدّد الحراسة المخصصة لابنه خوفا من أي محاولة لاغتياله[1]. ويوحي هذا الإجراء بأن السلطان وإن عيّن مولاي زيدان واليا على فاس كان يفكر ربما في العفو على مولاي المأمون. لم تكن تلك الفرضية لتروق إلى الوالي الجديد الذي كان يطمح في أن يصبح وليا للعهد.

على كل حال يبدو أن السلطان لم يحسم بشكل نهائي في مسألة خلافته أثناء تحضيره لاحتفالات المولد النبوي في 20 غشت 1603 قبل أن يغادر فاس إلى الرباط ثم منها إلى مراكش. واحتراما للطقوس المصاحبة للاحتفال بالمولد كان الناس يذهبون "بالشمع إلى محلة السلطان فبينما هم ذاهبون بالشمع على رؤوس الصفاحين اذ انقرضت فيهم [الشمعة] البيضاء [اللون الأبيض شعار السلطان] من النصف وسقطت إلى الأرض فتحير الناس لأجل ذلك الفال"[2]. مهما كانت حقيقة هذا الخبر فمن المؤكد أن السلطان مرض في اليوم التالي للاحتفالات فتمّ نقله إلى القصر حيث توفي يوم الأحد 24 غشت 1603[3].

وإذا كان العديد من الأخباريين ومن بعدهم الباحثون المعاصرون يؤكدون أن السلطان قد توفي بسبب الطاعون الذي ضرب المغرب سنة 1603 فإن كثيرا من الروايات المغربية والأوروبية المعاصرة لتلك الأحداث تؤكد أنه قد سُمَّ من قبل زوجته لالّة عائشة الشّبانية وذلك بتحريض من ابنها مولاي زيدان. فحسب شهادات العلج لويس برّيتو [Luis Barreto] والعلج سيباستيان بابيز [Sebastian Paez] المحفوظة في

Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 360 et Jorge de Henin, Descripcion, p. 32-33.

[1] **نفسه**، ص81.

[2] **نفسه**، ص82.

[3] الإفراني، **نزهة الحادي**، ص183؛ القادري، **نشر المثاني**، ج 1، ص60 وص105 [بحسب مصدرين معاصرين].يورد Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 364-366 تاريخا مغلوطا هو 3 شتنبر 1604 مع التأكيد على أن السلطان توفي بعد الاحتفال بالمولد النبوي. كما يورد المستشرق ل. بروفنسال في مقاله المخصص للسلطان في **دائرة المعارف الإسلامية**، ج 1، ص297-298 تاريخا مغلوطا هو 20 غشت 1603.

أرشيفات محاكم التفتيش في جزر الخالدات فإن السلطان توفي بسمّ دُسّ له في حبات تين أهداها له مولاي زيدان[1]. وقد أكد هذه الرواية سالدانيا والمؤلف المجهول[2].
وحتى إذا قبلنا بفرضية موت السلطان بالطاعون فكيف نفسر إذًا عدم ذكر أي مصدر من مصادرنا لموت أحد الأعيان المدنيين أو الدينيين أو العسكريين المصاحبين للسلطان خاصة وأن هذا الأخير كان دائما ما يحصن نفسه من الأوبئة؟ وكيف يمكننا تفسير أن السلطان استطاع الإقامة بضعة أيام في قصر فاس بعد حمله إليه دون أن يُعْدِي أقرب معاونيه؟ وكيف يمكن تفسير تنظيم جنازة للسلطان والشريعة الإسلامية لا تجيز ذلك في حالة الإصابة بالطاعون خوف العدوى؟ وفي الأخير كيف نفسر حمل جثة السلطان الى مراكش بعد إخراجها من قبرها دون أن يتعرض أحد للعدوى؟ كل هذه الأسئلة تنقض النظرية التقليدية للوفاة "المرضية" للسلطان. والمعلومات القليلة التي بين أيدينا والتي تشير الى رغبة قوية للسلطان في تعيين ابنه الآخر مولاي أبي فارس وليًا للعهد تدعم نظرية الاغتيال[3]. فإحساسه بأن ثمرة سنوات عديدة من المكائد والصراعات الدموية للظفر بوراثة الفرش السلطاني ستؤول إلى أخيه غير الشقيق دفع مولاي زيدان ولا ريب إلى اتخاذ القرار باستباق القدر عبر اغتيال أبيه. وهكذا يبدو أن مشكلة التوريث المعقدة قد عصفت بالسلطان الشريف أحمد المنصور الذي حاول طيلة حكمه حلّها بطريقة أو بأخرى. ولعل ذلك يؤشر إلى أن حاكما واحدا مَهْما كان حرصه وقوته لم يكن يستطيع لوحده على تصفية معضلة بنيوية رافقت التاريخ العربي الإسلامي منذ بدايته.

[1]Bartholomé et Lucile Bennassar, Les *chrétiens d'Allah*, p. 485-486.
[2]مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص103؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 366.
[3]**نفسه**، ص103؛ Jorge de Henin, Descripcion, p. 33-34.

الفصل الثاني

التنظيم الإداري والقضائي للسلطنة الشريفة

لم تكن طموحات أحمد المنصور للخلافة لتتحقق دون الحصول على الإمكانيات المؤسساتية اللازمة لمَرْكَزَة الهياكل السياسية. وقد كانت تلك الأجهزة جميعها مستوحاة من مؤسسات الإسلام الكلاسيكي. حاول السلطان الشريف فقط أن يجعل الموجود أكثر فاعلية وأكثر نجاعة لتسيير ومراقبة السلطنة بشكل أفضل. كانت مراكش أو المحلّة السلطانية في حال السفر هما قلب الجهاز السياسي والإداري والعسكري للمخزن كما كانت المدن الكبيرة مثل فاس والقصر الكبير وتارودانت تلعب نفس الدور محليّا.

لكن لا بد من الإشارة بدءًا إلى أنّ مختلف الأجهزة والمرافق السلطانية لم تكن لها أطر قانونية أو عملية تحدد تخصصاتها ومخصصاتها بشكل دقيق كما هو الحال في العديد من الأنظمة المِلكوية. فكلّ شيء على الأقل نظريا يتوقف على الإرادة السلطانية. فلا يجب أن نستغرب إذن من الضبابية التي تحوم حول بنية وعمل الكثير من مؤسسات المخزن التي كان يختفي بعضها بسرعة ظهوره وبدون سبب ظاهر كما يجب أن لا نستغرب التداخل بل الخلط بين مهماتها. إذ كان قاضي الجماعة أو خازن بيت المال أو كاتب السر أو القائم على الحريم يجد نفسه بين عشية وضحاها سفيرا أو واليا أو قائدا عسكريا الخ. مع احتفاظه بمهمته الأصلية. فتوسيع أو تقليص الاختصاصات وتنوع المهمات يقف على العلاقات الشخصية القائمة على الولاء والنسب ولاسيما مع السلطان.

كانت الهيئات الإدارية والمالية والقضائية والعسكرية على عهد أحمد المنصور تسمى مناصب [مفردها منصب] وخُطط [مفردها خطّة] وكانت التعيينات والإقالات

الموسومة بـالتقليدات الشريفة[1] تتمّ بواسطة مرسوم سلطاني يطلق عليه ظهير [جمعها ظهائر] منذ القرن الثاني عشر. هذا ولم تكن الظهائر فقط مستعملة للتعيين والإقالة فقط بل كذلك لتنظيم وتأطير الكثير من الشؤون الإدارية والمالية للسلطنة.

قصبـة مراكـش مركـز الحكـم

عندما تحدثنا في الصفحات الماضية عن قصر البديع تحاشينا الإشارة إلى أنه كان يوجد ضمن مجمّع أكبر وذي وظائف متعددة وهو قصبة مرّاكش التي كانت تعدّ بمثابة مدينة سلطانية بكل المقاييس. فمنذ نشأتها على أيدي المرابطين بين 1062 و1070 تحولت مراكش شيئا فشيئا من معسكر صغير إلى مركز للحكم ثم إلى عاصمة. وفي عهد الموحدين أخذ الطابع المُلوكي للمدينة كل ألقه بتشييد القصبة مدينة سلطانية بامتياز. إذ كانت تحوي إضافة إلى القصر السلطاني والمنازل الملحقة به مجمل الدوائر المركزية المالية والعسكرية والقضائية ولتصبح بالتالي المركز السياسي للخلافة الموحدية.

ولكن ظهور المرينيين في النصف الثاني من القرن الثالث عشر واختيارهم فاس عاصمة حكمهم قد أثّر بشكل كبير في مكانة مراكش التي ستعرف مسيرة طويلة من الانحطاط وذلك إلى حدود بدايات القرن السادس عشر ووصول الزيدانيين إلى سدّة الحكم. فبعد فتح السلطان الشريف مولاي أحمد بن محمد القائم المدينة سنة 1525 جعلها عاصمة لملكه الناشئ ممّا أعاد إليها حيويتها القديمة من جديد[2]. وهو ما كرسه أخوه محمد الشيخ المهدي بعد توحيد البلاد.

وتجدر الإشارة إلى أن هذين الحاكمين لم يزيدا عن استعمال المباني الموحدية دون تغييرات اللّهم إلا ما اختص ببناء مقرّ للجمارك داخل القصبة. وكان علينا ترقب فترة ولاية السلطان الشريف عبد الله الغالب لنشهد أعمال تهيئة وتجميل وإعادة تنظيم في

---

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص64 وص204.

[2] Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. II, p. 366 ; Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 43-45 ;

الإفراني، **نزهة الحادي**، ص19.

المدينة السلطانية وإقامة العديد من المباني الإدارية والعسكرية والدينية[1]. وكان من الطبيعي أن تتوقف تلك الأعمال التحسينية أثناء حرب التوريث التي واجه فيها محمد المتوكل عبد الملك المعتصم بين سنوات 1576 و1578.

وبعد بضعة أشهر من معركة وادي المخازن عمد السلطان الشريف أحمد المنصور الذهبي إلى جعل قصبة مراكش مدينة سلطانية بأتم معنى الكلمة على صورة المدن الفخمة التي أقامها الأمويون والعباسيون والفاطميون. وإضافة إلى بنائه لقصر البديع وإنشائه لحدائق المسرّة والمشتهى ولضريح العائلة الزيدانية اهتم السلطان بشكل خاص بإعادة تهيئة القصبة برمّتها. بل فكر في آخر حكمه بتوسيع المدينة السلطانية توسعة كبيرة بإقامة مسجد الهناء الذي أصبح بعد وفاته ساحة جامع الفناء المشهورة هذا من جهة ومن جهة ثانية إنشاء حيّ سكني يخصص لإقامة قواته المسلحة وعائلاتهم شرقي حديقة المسرّة[2].

كانت قصبة مراكش تشكل على عهد أحمد المنصور مستطيلا تقريبيًا يمسح حوالي 44 هكتارا. تماما كما نراها اليوم كانت القصبة محاطة بسور أقامه الموحدون في القرن الثاني عشر. وكما في العهد الموحدي كانت كل الوظائف اللازمة لإدارة شأن السلطنة متجمعة داخلها[3]. وكانت قصبة مراكش في العصر الشريف على شاكلة كل المدن السلطانية الأخرى في دار الإسلام تقوم بوظائف عدة:

- وظيفة دفاعية إذ يؤمّنها سور أوحد وحضور مكثف للحرس الشخصي للسلطان ولأهم ورشات صناعة الأسلحة في البلد.
- وظيفة دينية وثقافية تتابَع من خلال وجود ثلاثة مساجد كبرى وضريح العائلة المالكة ومدرسة للتعليم الديني والمكتبة السلطانية.
- وظيفة اقتصادية تتأكد من خلال وجود عدة مخازن ومقرّ الجمارك وبيت المال.

---

[1]Marmol, *L'Afrique*, t. II, p. 50-66.

[2] المقري، **روضة الآس**، ص25.

[3]Henry Koehler, « La kasba saadienne de Marrakech : d'après un plan manuscrit de 1585», Hespéris, t. XXVII, 1940, p. 1-19.

- وظيفة سياسية وإدارية يترجمها وجود أهم الهيئات المركزية لاتخاذ القرارات في السلطنة.

- وظيفة إظهار الأبّهة والتسلية التي تظهر بجلاء كبير مثلما رأينا أعلاه في قصر البديع وفي مختلف حدائق القصبة.

تعكس مختلف وظائف القصبة الميولات الكلاسيكية للسلطان الشريف أحمد المنصور وعقيدته الخليفية التي تهدف إلى جعل السلطان وعاصمته المحور أو القطب الذي يدور حوله مجمل النظام السياسي والاجتماعي في البلاد.

كان باب أگناوْ [Porta da esquife garda dalcaçaba] بحسب الرسم التمثيلي البرتغالي لسنة 1585 والموجود في الشمال الغربي والبادي للعيان إلى اليوم هو الباب الرئيسي للمدينة السلطانية[1]. مباشرة بعد الباب يوجد مكتب الجمارك فالجامع الكبير الذي يحمل اسم يعقوب المنصور الموحّدي يليه مدرسة فالضريح الأشراف الذي يُعتبَرُ مزارا مقدسا في الأدبيات المخزنية المعاصرة ثم دار الصناعة السلطانية أو دار العُدّة فمخازن الأسلحة المسمّاة بحصن دار الجلد يليه سجن النصارى المسمى بالسجن الصغير. وبينما كان جنوب القصبة وشرقها مخصص للحدائق السلطانية فإن مركزها كان مخصصا لبنايات الجمارك والمطابخ والمخازن ومبنى بيت المال ومستودع الخيام السلطانية والإسطبلات.

وتأوي الجهة الغربية للقصبة في الغالب إقامات أهم الأعيان المدنيين والعسكريين والدينيين في السلطنة. ولا شك أن دار القضاء موجودة هناك كما هو الشأن بالنسبة لمقر أمين التجار والمفتي. وفي شمال القصبة نجد مجموعة من القصور المخصصة لأفراد العائلة السلطانية وخاصة أخت المنصور وأبنائه ونسائه. كما يوجد في هذا الجزء من القصبة أيضا مقر قاضي رد المظالم. وبين القصور والباب الغربي لقصر البديع توجد الساحة الكبرى المسماة آساراگ أو المِشور. وهي ساحة طولها 180 مترا وعرضها 90 مترا تقريبا وفيها تقام أهم المراسم. ففي قلب الساحة مثلا كانت تُعرَضُ جثث المتمردين ورؤوسهم.

[1]Gaston de Verdun, Marrakech, t. I, p. 384.

وإذا كانت القصبة هي المركز السياسي والإداري للسلطنة الشريفة فإن قصر البديع القائم في الشمال الشرقي منها يُـعَدُّ المركز الحيوي الفعلي لذلك التنظيم. ففي القصر السلطاني توجد أهم أجهزة السلطنة: المركز الرسمي لمجلس السلطان والقيادة العليا للجيش ومختلف المصالح الاستشارية والخزينة السلطانية والمكتبة الكبرى وتوابعها ومخازن الطعام والذخيرة الخ.

و بغض النظر عن الوظائف الرسمية للدولة التي سندرسها في الفصول اللاحقة فإن الحماية والصيانة ومصالح القصبة والقصر السلطاني المسمّاة بــالدار الكريمة[1] تستلزم وجود عدد كبير من الخدم. كان الأسرى النصارى في عهد المنصور "سلعة" مطلوبة جدا للقيام بمهام مختلفة في المدينة السلطانية. كما أن العلوج والأندلسيون والأفارقة يُستعمَلُون في جميع الوظائف القائمة على الثقة. أما العنصر المحلي عربيا كان أم أمازيغيا فقليلا ما يُستخدَمُ حذرًا منه على غرار ما كان معمول به في الكثير من أصقاع الأرض. وبينما كان عدد النصارى في خدمة السلطان حوالي ألفي شخص فإننا نجهل عدد الأصناف الأخرى بشكل دقيق. كما يؤكد سالدانيا أن ما لا يقل عن ألف امرأة كنّ في خدمة حريم السلطان[2]. ولا يبدو أن هذه الأرقام مبالغ فيها إذا ما قارناها بالأرقام الأعلى بكثير لعدد العاملين في قصر السلطان العثماني في نفس الفترة أو في قصور العباسيين والأمويين والفاطميين في العصر الوسيط.

وبفضل المصادر التي بين أيدينا نستطيع وضع قائمة متكاملة لأهم مصالح الدار الكريمة التي لا تختلف عن مثيلاتها في الدور الملوكية الإسلامية. وقد عُهد بحماية القصبة على طول حُكم السلطان الشريف إلى مسعود بن مُبارك الذي كان يحمل لقب قائد باب القصبة أو السقيف[3]. وكان هذا الأخير يستعين في مهامه بالعلج مسعود النبيلي والقائد محمد بن موسى بن أبي بكر[4]. وقد كان قائد الرِّواء والقائم على مراكب

[1] Ibid., p. 100.
[2] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 84.
[3] **نفسه**، ص190؛ الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص176؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص188.
[4] الإفراني، **نزهة الحادي**، ص185.

السلطان[1]سليمان مَهر باشا مكلّفا كذلك بإدارة الإسطبلات السلطانية المسماة قصور الخيل[2] والحدائق الكبرى[3]. كما كانت إدارة المباني السلطانية قد عُهِدَتْ إلى عريف الأشغال[4]. وتحوي القصبة أيضا المصانع المنتجة لملابس السلطان وأفراد عائلته والخِلع التي كان يمنحها في المناسبات الرسمية وفُرُش القصر. وفي حدود 1602 كان المسؤول عن تلك المصانع يسمّى بَرْكَاض السَّلاّتي[5].

داخل قصر البديع كانت إدارة الحياة اليومية معهودة إلى الخصي عنبر قائد القصر وكبير العبيد الذي كان يقوم في نفس الوقت بدور القائم على المراسم[6]. ولا شك أن خزانة السلطان حيث يُحفَظُ القسط الأكبر من العائدات كانت واحدة من بين أهم وظائف القصر. فكانت إدارتها توكل إلى أهل الثقة كما سنوضح لاحقا[7]. وكان محمود باشا زرقون قائد جيش العلوج ناظر مستودعات القصر أو خزائن الدار حيث يُخزَّنُ الطعام والأسلحة والذخيرة[8].

ويتوفر القصر على قيّمٍ على الأثاث وهو مسؤول عن التجهيزات والبخور والعنبر[9]. وكانت ملابس السلطان وأهل بيته محفوظة في بيت الثياب التي يقوم عليها صاحب بيت الثياب[10]. كما يحتوي القصر على صيدلية يشرف عليها طبيب من العلوج وآخر من الأندلسيين يقدمان أنواع الأدوية والمقويات[11]. وكان الشِـنشِـريّة[12] الخاضعون

---

[1]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص198.

[2]الإفراني، **نزهة الحادي**، ص185. وكان السرّاجة مكلفين بصيانة اسطبلات السلطان. انظر الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص202.

[3]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص115.

[4]**نفسه**، ص236.

[5]الإفراني، **نزهة الحادي**، ص187.

[6]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص200.

[7]**نفسه**، ص110.

[8]**نفسه**، ص101 وص165 وص201.

[9]**نفسه**، ص237.

[10]الإفراني، **نزهة الحادي**، ص187 – 188.

[11]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 80 et p. 202.

[12]هذه الكلمة تحريف لكلمة ثشاشْنِيگِير الفارسية التي تعني الخادم الذي يتذوق الطعام المقدم للسلطان للتأكد من خلوه من السمّ.

لإمرة العلج بختِيار كبير الذواقين مُكلّفون بالمطبخ وأعمال مائدة السلطان وضيوفه في المناسبات الكبرى[1].

أما الحريم وكان مخصصا بالطبع للسلطان وحده فقد كان تحت إمرة قهرمانة أو عريفة اسمها أمّ المان يعينها على ذلك الخصيّ يوسف العبدي[2]. وبينما كان الحريم يتكون حصرا من النساء والخصيان فإن بقية طاقم العاملين في القصر يتكون في أغلبه من غلمان أوروبيين تحولوا إلى الإسلام حديثا وبعضهم مثل الفِتيان البرتغاليين السبعة الذين أُعدِموا سنة 1585 قد بقي على مسيحيته[3]. وكان هؤلاء الغلمان يخضعون لإمرة جَوْذَر باشا قائد الجيش الأندلسي وفاتح السودان لاحقا[4].

وكانت مسؤولية مراقبة سير عمل هذه الأجهزة والمرافق والتنسيق بينها تقع على عاتق قائد القُوّاد إبراهيم السفياني قائد البيت السلطاني وأحد أقرب المقربين منه ثم ابنه من بعده.

وزراء دون ألقاب... ودون مهام محددة

بالإضافة إلى السلطان الشريف الذي يملك نظريا على الأقل كل السلطات الدنيوية والروحية فإن نواة المخزن تتكون من عدد من القُوّاد والباشوات متعددي الاختصاصات. فوظيفة الوزير وهي نوع من رئاسة الوزراء استُعمِلتْ من قبل حُكّام البيت الزيداني الأوائل. بل إنها في وقت من الأوقات أوكلتْ إلى أحد أحفاد السلطان الشريف محمد الشيخ المهدي. ويبدو أن المنصور حافظ عليها في السنوات الأولى لحكمه حينما كان وجود الوزير رضوان باشا في إدارة شأن جهاز الدولة حيويًا. ولكن بعد أن دعّم سلطته ورسّخها اغتاله أحمد المنصور سنة 1581 ولم يعوّضه أبدا خوفا

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص202.

[2] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 272 ;الإفراني، **نزهة الحادي**، ص188.

[3] Anonyme, Relation de la vie et de la mort de sept jeunes gens que Mouley Hamet, roi du *Maroc, tua parce qu'ils étaient chrétiens, desquels l'un était fils de renégat et marocain de* naissance, les autres faits musulmans par force, le 4 juillet 1585, éd. H. Koehler, Rabat, 1937.

[4] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 106-108.

من أن يتمكن غيره من الوزراء من الحصول على نفوذ كبير[1]. وأصبح لقب الوزير لاحقا تشريفيا محضا ويُطلَق على عدد من أعيان البلاط المنصوري من أبرزهم رئيس الكتاب ومؤرخ البلاط عبد العزيز الفِشتالي.

ونجد من بين أكثر معاوني السلطان كلّ من علي الشَيْظمي ومؤمن بوكزرية ومحمد بن بَرَكَة ومحمد بن بجّة ومنصور بن عبد الرحمان وجَوْذَر ومحمود زرقون وسليمان مَهْر ومنصور بن عبد الرحمان. كان هؤلاء من بين أهل ثقته إذ كان يعهد إليهم بالمهام السياسية والعسكرية والدبلوماسية الأكثر حساسية. وإذا كان السلطان لا يتخلى عن علي الشيظمي في حلّه وترحاله بسبب أدبه وظرفه[2] فإن محمد بن بركة مثلا وقد كان أمين سر مولاي أحمد قبل وصوله إلى الحكم تقلد ولاية فاس وملحقاتها في 1578. وفي سنة 1583 قاد الحملة العسكرية التي أدت إلى فتح تُوات وتيگورارين. ونجده أيضا سنة 1591 في السودان الغربي يقدم خبرته في القضايا الصحراوية لوالي الجهة التي تمت السيطرة عليها منذ وقت قريب. وعند عودته إلى مراكش عُهدت إليه مهام متعددة لعل أبرزها في عيون السلطان جباية الضرائب. وبذلك فإن السيرة المميزة لهذه الشخصية المخزنية المرموقة في عهد أحمد المنصور تشبه السيرة المهنية لأكثرية الأعيان كما سنراه في الصفحات التالية.

وممّا لا شك فيه أن أرفع منصبين على عهد المنصور كانا هما الحاجب ويسمى كذلك المِزْوار وقائد القواد. ويُعتبر صاحبا هذين اللقبين أقرب مستشاري السلطان ومعاونيه ويتمتعان بسلطة واسعة في شتى المجالات. شغل هذين المنصبين في بداية عهد السلطنة كل من عبد الكريم بن موسى بن يحيى[3] ومحمد بن سليمان[4] وهما من كبار رجالات المخزن الذين ورثهم السلطان الشريف عن أخيه عبد الملك. ولكن مولاي أحمد استغل وفاتهما تباعا سنتي 1582 و1583 ليعيّن رجال ثقته وهم الحاجب عبد

---

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص64.
[2] ابن القاضي، **درة الحجال**، **ج** 3، ص258.
[3] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص42.
[4] **نفسه**، ص27 وص43.

العزيز بن سعيد بن منصور الملقب بعزّوز الوزگيتي[1] وقائد القواد إبراهيم بن محمد السفياني[2].

كان إبراهيم السفياني في خدمة السلطان مُذْ أن كان هذا الأخير لا يزال أميرا بعيدا عن دائرة السلطة. قاسمه المنفى وشاركه في كل حلقات المغامرة التي أوصلته إلى السلطة سنة 1578[3]. وبعد أشهر قليلة من تقلد أحمد المنصور الحكم كلّفه قيّمًا على ابنه الأصغر مولاي محمد الشيخ المأمون وقد عيّنه وليا للعهد ونائبا على فاس. وفي سنة 1582 استُدعِي السفياني إلى مراكش ليشغل مكان محمد بن سليمان في وظيفة قائد القواد[4]. ومثلما أشرنا أعلاه فإن امتيازات هذه الوظيفة يكشفها المقام لا المؤسسة[5]. فإضافة إلى عمله رئيسا للبيت السلطاني متمثلا في الإشراف على جميع خدمات القصر فقد كان إبراهيم السفياني قائد جيش البدو الذين يسمون عرب الدولة ووالي تادلة بين سنتي 1582 و1585 ووالي دِمنات من سنة 1585 إلى حين وفاته في 1599[6]. كما كُلِف من قبل السلطان مرات عديدة بقيادة المفاوضات مع اسبانيا في السنوات الأولى من حكمه لعقد حلف مضاد للعثمانيين[7]. وبعد سنة 1585 كُلِف باجراء مفاوضات مع انگلترا وممثلي الأمير البرتغالي دون أنطونيو. وكان إبراهيم السفياني أيضا الوسيط الضروري بين الوفود الأوروبية والسلطان. لم يكن أي استقبال ليتم دون تدخله وتدبيره. وكان قائد القواد يهتم بإدارة شأن ملفات الأسرى المسيحيين. وتجمع كل المصادر الأوروبية على سماحته ووصفه بــ"صديق المسيحيين". وباختصار كان السفياني يلعب دور الوزير المفوض للشؤون الخارجية إضافة إلى كل الامتيازات الإدارية والسياسية التي كان يتمتع بها داخل القصر.

---

[1] ابن القاضي، **درة الحجال، ج** 3، ص129.

[2] **نفسه،** ج 1 ص205.

[3] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 26.

[4] ابن القاضي، **المنتقى المقصور،** ج 1، ص410.

[5] **نفسه،** ج 1، ص249، ج 2، ص828.

[6] الفشتالي، **مناهل الصفا،** ص66.

[7] Mercedes García-Arenal, Cartas marruecas, p. 161-166.

أما القائد عزوز الوزگيتي وهو المنحدر من واحدة من أقدم البيوتات المخزية إذ كان جده الأعلى مسعود بن أرگاس أحد قادة الخليفة الموحدي الناصر [1199-1214] يُعتَبَرُ في جميع المصادر التي بحوزتنا "أهم الأعيان بعد السلطان"[1]. وبحسب تقليد وضعه أمويو الأندلس أصبح الحاجب أقرب المعاونين للسلطان وأصبحت الوظيفة التي يضطلع بها إلى جانب قاضيي الجماعة في فاس ومراكش الرتبة الأعلى في السلطنة الشريفة. استهل القائد عزوز مسيرته المهنية في المخزن زعيما لاتحادية قبائل وَزْگيتة. فقد كانت صلة القرابة التي تربطه بمولاي أحمد من جهة الأم دفعته إلى الالتحاق به سنة 1576 ممّا ساعده على الاستيلاء بسهولة على جبال الأطلس وجنوب البلاد عندما كان وليا للعهد. كما مكّنت نصائحه من طرد محمد المتوكل من الحكم طردا نهائيا. وبفضل فطنته وذكائه تمكّن السلطان الشريف أحمد المنصور أيضا من تجاوز صعوبات أشهر حكمه الأولى وبخاصة مؤامرة قادة الجيش الأندلسي. ولأنه أقرب المستشارين إليه فقد أصبح عزوز الوَزگيتي بعد سنة 1583 حاجب السلطان. بيد أنه لم يمارس الوظيفة الأصلية للحاجب وهي الحيلولة دون الدخول على السلطان لكل من هبّ ودبّ وظيفة كُلِّف بها زمن المنصور العلج مَوْلود[2] بل كان يضطلع بوظائف الصدر الأعظم وهي القيام مقام السلطان في كلّ المسائل العسكرية والمدنية. فبالإضافة إلى إشرافه على الإدارة وعلى المالية فإن السلطان قد عهد إليه عديد المهمات ذات الأهمية الكبرى. ولم يكن إشرافه على تحضيرات غزو السودان الغربي ورئاسته المفاوضات مع الأمير مولاي المأمون كما رأينا أعلاه إلا أبرز المهمات التي كُلِّف بها. ويبدو أيضا أن السلطان كان يستمع إلى عزوز الوزگيتي أكثر من أي شخص آخر في البلاط. فهو مثلا الذي نصح السلطان بسجن كل المتطلعين للحكم من بين أفراد عائلته بل سمل عيونهم واغتيالهم.

وبالرغم من أننا لا نملك إلا القليل من المعلومات عن أهم شخصيتين في السلطنة الشريفة فإنه يمكننا التأكيد على أن إبراهيم السفياني وعزوز الوزگيتي قد لعبا دور

[1] Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 211.

[2] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص202.

الوزير دون حمل اللقب. فقد كان الميل إلى لقب الحاجب أظهر وهو يعطي حامله التفوق على من عداه في القصر منذ عصر بني أمية في الأندلس. كما كان لقب قائد القوّاد ذي الإيحاء العثماني يعطي حامله نفس الدرجة التي للحاجب تقريبا مع فارق أن الأول يهتم أساسا بالقضايا المدنية والداخلية بينما يهتم الثاني بالقضايا العسكرية والدبلوماسية. ولكن لا وجود لحدود واضحة أو هوّة تفصل الوظيفتين بل إن كلا الشخصيتين يمكن أن يُعهَدَ إليها بمهمة تابعة لمجال صاحبه.

ديوان الانشاء لسان حال السلطان

بالرغم من أننا نتوفر على مئات الوثائق التي تعود إلى عهد أحمد المنصور فإن معلوماتنا تبقى ضعيفة عن بنية وعملا لدواوين أي مختلف المصالح الإدارية المركزية. بيد أن المعلومات التي تُوفّرها الوثائق التي بين أيدينا توحي بوجود إدارة مركزية إلى حدّ ما تضمن حُسْن سير السلطنة انطلاقا من قصر البديع. كانت مختلف دواوين الإدارة تحت إمرة موظفين كبار يُطلَقُ عليهم الكُتّاب [مفردها. كاتب]. وتنقسم الادارة المركزية إلى عدة دواوين يهتم كل واحد منها بمجال بعينه مثل المداخيل والمصاريف والسكة والتموين والأشغال الخ. غير أن أهم هذه الدواوين وأعظمها شأنا وأكثرها خطورة يبقى ديوان الانشاء لذلك سنخصه بالتقديم والتحليل في الأسطر التالية.

يتكون ديوان الانشاء من مصالح عديدة منها مصلحة المراسلات ومصلحة الخَتْم ومصلحة اللغات والترجمة والترميز. ويعمل فيها مستخدمون مختلفي الدرجات والتخصصات أبرزهم كُتّاب السّر. وقد ظهرت هذه الوظيفة منذ صدر الإسلام. وكان على صاحبها أن يكون حاذقا في فنّ الترسّل وأن يتوفر على معرفة جيّدة في العديد من المجالات لاسيما اللغة والأدب والتاريخ والفقه والحساب.

وقد كان محمد بن عيسى التامِلي هو أول من ترأس ديوان الانشاء على عهد المنصور. وإلى جانب وظيفته الأساسية فقد كُلِف هذا الأخير من قِبَل السلطان بكتابة تاريخ للدولة الزيدانية. فامتثل إلى أمر سيده ووضع كتابا أسماه الممدود والمقصور في

سنيّ الخليفة المنصور. لكن السلطان لم يلبث أن عزله ونكّل به قبل أن يقتله سنة 1582[1]. والسبب في ذلك هو ان ابن عيسى "تجاوز" مرتبته كما فعل مثلا ابن المقفع قبل ذلك بقرون وقدم مجموعة من النصائح بطريقة مباشرة أكثر من اللازم. فقد كتب فعلا عدة رسائل إلى المنصور ينتقد فيها الفوضى التي تعمّ البلاط ومختلف المصالح المركزية[2]. ولئن كانت انتقادات ابن عيسى ونصائحه مبررة جميعها وقد لاقت استحسان السلطان الذي أخذ بها فإن الطريقة التي توجه بها شابها الكثير من الاستعلاء. فالنصيحة في التراث الإسلامي يجب أن تبقى خاصة بين الناصح والمعنيّ بالنصيحة. وإعلانها يؤدي إلى المسّ من هيبة أمير المؤمنين.

تمّ تعويض محمد بن عيسى بعبد العزيز بن محمد بن إبراهيم الفِشتالي وتولى هذا الأخير المنصب لحين وفاة السلطان سنة 1603. وبفضل سعة معارفه وخصاله النثرية وإخلاصه أصبح الفشتالي في نفس الآن متولّي تاريخ الدولة[3] ووزير القلم[4] والشاعر الرسمي للبلاط. وهو بذلك يستحق لقب لسان حال المخزن. فبالإضافة إلى التأريخ الذي خصصه للبيت الزيداني والموسوم بمناهل الصفا ومئات قصائد المدح فقد كان قسم كبير من المراسلات والمخاطبات السلطانية بخط يده. كما كان الفشتالي أيضا من أقرب مستشاري السلطان وكان يملك حرية الوصول لكل أرشيفات السلطنة وأسرارها. فالتوصيف الوفي الذي وضعه للحالة السياسية والدينية في أوروبا القرن السادس عشر يؤكد مثلا اطّلاعه على التقارير التي حرّرها جواسيس السلطان. كما كان من بين شخصيات المخزن القليلة جدا المخوّلة ولوج بعض أجنحة قصر البديع ولاسيما الحريم وقضاء ليال كاملة بها للعمل مع سيده[5].

وللقيام بكل المهمات التي تتطلّبها المراسلات السلطانية كان الفشتالي يستعين بعدد كبير من المعاونين القادرين نظريا على الأقل على تأدية نفس الأدوار الموكلة إليه.

---

[1] ابن القاضي، **درّة الحجال**، ج 2، ص226؛ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، **ص**72.

[2] عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص205-210.

[3] ابن القاضي، **درة الحجال**، ج 3، ص130.

[4] ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص316.

[5] الفشتالي، **مناهل الصفا**، **ص**208.

وبالرجوع إلى العديد من المصادر التي بحوزتنا أمكننا تحديد قائمة بأهمّ كُتّاب ديوان الانشاء على عهد المنصور وهم محمد بن علي الفشتالي ومحمد بن عمر الشاوي[1] وعبد العزيز السكتاني[2] ومحمد بن يحي بن عيسى وعبد الله بن أحمد الوجّاني وعيسى بن أحمد الشَيْظمي ويوسف الخصاصي[3] وسليمان بن إبراهيم التامِلي[4] وأحمد بن منصور الشيظمي[5] ويوسف الخصاصي[6] والحسن المَسْفيوي[7] ومسعود الوهراني[8].

وعلى غرار بقية خُطط المخزن فإن ديوان الانشاء كان يفتقد ولا شك لهيكلة محددة وذلك إلى حدود بدايات القرن العشرين كما لم يكن للكُتّاب مسؤوليات ومهام معيّنة وذلك بسبب النظام الملكوي السائد والنقص الكبير في الموارد البشرية كما أسلفنا القول. وكان بعض الكتّاب مدعوون للقيام بمهمات خاصة. فقد أُرسِل محمد بن علي الفشتالي على سبيل المثال في سفارة إلى اسطنبول سنة 1589[9] وأرسل عبد الواحد بن عَنّون الأصيلي إلى لندن سنة 1600[10].

ويبرر النشاط الدبلوماسي للسلطان الشريف وبشكل واسع وجود مصلحة للترجمة داخل قصر البديع. وكانت هذه المصلحة وهيولا ريب تحت إمرة الفشتالي مكونة من عشرات الناقلين والمترجمين ذوي أصول مختلفة مثل الأندلسيين والعلوج الأوروبيين والأتراك واليهود وحتى الأوروبيين المسيحيين. وكان هذا القسم مُكلفا طبعا بترجمة الرسائل القادمة أو الصادرة إلى مختلف الدول المسيحية والإسلامية. ومن شبه المؤكد أن اللغة الأجنبية الأولى المستعملة للتوجه الى ملوك أوروبا كانت هي الإسبانية. فالجزء الأكبر من الرسائل الصادرة من الديوان الشريف إلى أوروبا كان يترجم أولا

---

[1] ابن القاضي، **المنتقى المقصور، ج** 1، ص409؛ الفشتالي، **مناهل الصفا، ص**219.

[2] **نفسه،** ج 2، ص605؛ ابن القاضي، **درة الحجال، ج** 3، ص131.

[3] **نفسه،** ج 2، ص607.

[4] ابن القاضي، **درة الحجال، ج** 3، ص313.

[5] **نفسه، ج** 1، ص173.

[6] **نفسه، ج** 3، ص354.

[7] **نفسه، ج** 1، ص240.

[8] عبد الله گنّون، **رسائل سعدية، ص**142.

[9] التمگروتي، **النفحة المسكية،** ص150-152.

[10] Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 157-175.

إلى الإسبانية قبل الترجمة إلى لغة المخاطب[1]. ونفس الشيء كان يحصل لا شك بالنسبة للرسائل القادمة من الحكام الأوروبيين حيث يتم ترجمتها بدورها إلى الإسبانية قبل أن تُنقلَ إلى العربية في مرحلة ثانية. وقد تمكنا من العثور على بعض أسماء المترجمين زمن المنصور مثل عبد الملك العِلج وعبد الرحمان كاتانيو وأحمد بن قاسم الحجري[2]. ولحسن الحظ فإننا نملك بعض المعلومات عن هذا الأخير.

ولد أحمد بن قاسم الملقب بالشهاب الحجري في بلدة هورناتشوس التي كانت تعرف في العصر الاسلامي بـالحَجَر الأحمر في إقليم إكسترمادورا حوالي 1569-1570. ولأنه رأى النور في أسوأ فترات محاكم التفتيش فقد تلقى تربية مزدوجة مسيحية في العلن واسلامية في السرّ. وقد أخذ العلم في كل من مدريد وقرطبة وإشبيلية قبل أن يصبح مترجما محترفا وأحد وجهاء مسلمي الأندلس. ولكن جوّ الريبة والتعصب الذي ساد في اسبانيا إبّان حكم فيليب الثاني دفع بالمترجم إلى مغادرة موطن أجداده سرّا نحو المغرب التي وصلها سنة 1599. واستُقبل هناك استقبالا حسنا ثمّ التحق مباشرة بقسم الترجمة عند السلطان وظيفة لم يغادرها إلا في حدود 1636[3]. ويبرز لنا كتابه المسمى ناصر الدين على القوم الكافرين مدى إلمام الشهاب الحجري بالحالة الدينية والثقافية التي كانت عليها أوروبا وهو ما أفاد سياسة المخزن ولا شك.

أما فيما يخص الترجمة الفورية ابان اللقاءات والبعثات الرسمية منها والسرية فقد كان يختص بها اليهود وبعض الأندلسيين والقليل من العلوج. ولا نعرف من بين هؤلاء إلا أسماء اليهودي يعقوب الروطي والأندلسي عبد الله دودار[4].

أورد كل من الفشتالي و الأسير سالدانيا أن ديوان الانشاء كان يتوفر على مصلحة للترميز أي قسم مختص في وضع وفك رموز المراسلات والمخاطبات السرية للدولة يقوم عليها علج انكليزي الأصل[5]. ولم نكن نملك خارج هاتين الإشارتين المقتضبتين

[1] Richard Hakluyt, The Principal Navigations, chap. VI.

[2] ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 2، ص607.

[3] **معلمة المغرب**، ج 2، ص566-567.

[4] Henri de Castries, SIHM, t. II, p. 173.

[5] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص207-208؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 126.

أي مصدر آخر يمكن أن يخبرنا عن نظام الترميز المستعمل في المغرب على عهد أحمد المنصور. ولكن ج. كولان نشر سنة 1927 وثيقة صغيرة عن احد أنظمة الترميز التي استعملها السلطان الشريف للتواصل بسفيره عبد الواحد عنّون الأصيلي أثناء مهمته في لندن سنة 1600[1]. كما أننا وجدنا نظامين أخرين كانا يستعملان ولا شك من قبل مستخدمي المخزن في العصر الذي يعنينا.

لم يكن أحمد المنصور بالتأكيد مخترع نظام الترميز كما يريد الفشتالي أن يوحي به إلينا ولكنه هو من أعاد العمل به ورسّخه بشكل نهائي باعتباره ممارسة مألوفة في المغرب منذ القرن الثاني عشر على الأقل. فقد كان كاتب الدولة الموحدية ملّول بن إبراهيم الصنهاجي قادرا على كتابة الرسائل باللغة السرية عبر استعمال "الرموزيات" وهو اللفظ المستعمل حينها[2]. ويبدو أن تلك الممارسة المستعملة من قبل المخزن الموحدي والمرّيني قد اختفت من ديوان الانشاء المغربي أثناء سنوات الاضطرابات والحروب التي لحقت سقوط آخر حاكم مرّيني سنة 1465. ولا يشير أي مصدر محلي أو أجنبي وحتى إبّان حكم السلطان عبد الملك إلى وجود قسم للترميز في هيكلة المخزن طيلة القرن السادس عشر. وعلى أية حال فنحن نعلم الآن يقينا أن نظام الترميز أعيد استعماله من قبل أحمد المنصور. ولعل السلطان ورجاله قد استفادوا من تجارب الدول "المعادية" و"الصديقة" أي ال عثمان والإسبان والانگليز.

تؤشر المعلومات القليلة التي اقتنصناها من مختلف المصادر إلى أن السلطان كان يتوفر بطبيعة الحال على قسم للترميز واخر لفكّه. إذ كان لا بدّ من فك رموز الرسائل والبرقيات والتقارير المكتوبة باللغات الأوروبية التي يقع اعتراضها من قبل السلطات المغربية. فالسفراء والتجار والجواسيس الأوروبيين الذين كتبوا المئات من الرسائل والتقارير الرسمية إلى حكوماتهم كما تظهر ذلك مجموعة الوثائق الضخمة التي سهر على نشرها هنري دو كاستر [Henri de Castries] وزملاؤه كانوا يرسلون في الكثير

[1]Georges Colin, « Note sur le système cryptographique du sultan Ahmad al-Mansûr », Hespéris, nº VII, 1927, p. 221-228.
[2]Évariste Lévi-Provençal, *Documents inédits d'histoire almohade*, p. 39 et trad. p. 59.

من الأوقات رسائل وتقارير مُرَمّزَة. وقد اعترف الطبيب والجاسوس الفرنسي إثيان هوبير [Étienne Hubert] للكاتب والسفير الشهاب الحجري خلال لقائهما بباريس حوالي سنة 1611 أنه وأثناء إقامته بالمغرب كطبيب للسلطان بين 1599 و1600 كان يبعث بانتظام برسائل مرمزّة إلى هنري الرابع [1589-1610] يعلمه فيها بالأوضاع السياسية والاقتصادية في المغرب[1].

نموذج ترميز غير مكتمل

ت		ص		ح		أ	
ث		ع		ط		ب	
خ		ف		ي		ج	
ذ		ض		كـ		د	
ز		ق		ل		هـ	
غ		ر		م		و	
ش		س		ن		ز	

كان لا بد من تأمين المراسلات السلطانية حفظا لأسرار المخزن. ولا شك أن قسم الترميز كان تحت إمرة الكاتب عبد الواحد بن مسعود بن محمد بن عنّون الأصيلي وهو نفس الشخص الذي كُلِف من السلطان بقيادة السفارة الموجهة إلى الملكة إليزابيت سنة 1600. المعلومات شحيحة بهذا الصدد غير أن تقريرا انگليزيا يخبرنا أن عبد الواحد بن عنّون الأصيلي كان يتمتع بحظوة كبيرة في البلاط "فنظرا لذكائه وخبراته في الكتابة [...] فقد كان سيدي عبد الواحد يتكلم قليلا من الإسبانية [و] يمتلك بعض

[1] الشهاب الحجري، **ناصر الدين**، ص53.

المبادئ من علم الفلك وعلم التنجيم [...] وهو خطاط عبقري"[1]. ويؤكد ابن القاضي هذه المعطيات ويزيد عليها بمعلومة نادرة مفادها أن عنّون كان يمتلك معارف في فن الترميز الذي كان يسمى في الوثائق المحلية الزّمام[2]. ورغم أننا لا يمكن أن نؤكد أن عبد الواحد بن عنون هو من اخترع نظام الترميز المخزني وهو ما تسرّع ج. كولين في الذهاب إليه ولم يكن يملك حتى شهادة ابن القاضي فيمكننا القول إن معارفه الخطّية واللسانية لا شك قد مكّنته من الاستعانة بمساعدين مغاربة وأجانب لوضع نظام ترميز أصيل رغم بساطته.

نموذج ترميز

1 = أ	2 = ب	3 = ج	4 = د
5 = ح	6 = و	7 = ح	8 = هـ
9 = ت	10 = ي	20 = كـ	30 = ل
40 = م	50 = ن	60 = ص	70 = ع
80 = ف	90 = ض	100 = ق	200 = ر
300 = س	400 = ط	500 = ث	600 = خ
700 = ذ	800 = ز	900 = غ	1000 = ش

على غرار أنظمة الترميز التي عرفها البحر المتوسط في نفس الفترة يرتكز مبدأ الترميز المنصوري على استعمال الطريقة المسمّاة بالاستبدال والمتمثلة في الحفاظ على الترتيب العادي للحروف والكلمات والأرقام في الرسالة واستبدال كل حرف أو كلمة أو رقم بعلامة مقررة في قائمة تناظرية أُعِدّتْ سلفا. وبالتالي فكل حرف من حروف الأبجدية وكل رقم تقابله علامة محددة. كما يمكن أيضا استبدال الأحرف بالأرقام العربية مع الحفاظ على نظام التماثل البسيط.

[1]Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 165-169.

[2]ابن القاضي، **درة الحجال**، ج 3، ص143.

نموذج الترميز المعروف باسم القلم الفاسي

1	[illegible]	10	[illegible]	100	[illegible]	1000	[illegible]	10000	[illegible]	100000	[illegible]
2	[illegible]	20	[illegible]	200	[illegible]	2000	[illegible]	20000	[illegible]	200000	[illegible]
3	[illegible]	30	[illegible]	300	[illegible]	3000	[illegible]	30000	[illegible]	300000	[illegible]
4	[illegible]	40	[illegible]	400	[illegible]	4000	[illegible]	40000	[illegible]	400000	[illegible]
5	[illegible]	50	[illegible]	500	[illegible]	5000	[illegible]	50000	[illegible]	500000	[illegible]
6	[illegible]	60	[illegible]	600	[illegible]	6000	[illegible]	60000	[illegible]	600000	[illegible]
7	[illegible]	70	[illegible]	700	[illegible]	7000	[illegible]	70000	[illegible]	700000	[illegible]
8	[illegible]	80	[illegible]	800	[illegible]	8000	[illegible]	80000	[illegible]	800000	[illegible]
9	[illegible]	90	[illegible]	900	[illegible]	9000	[illegible]	90000	[illegible]	900000	[illegible]

لا نروم هنا القيام بدراسة معمّقة للوثائق الرسمية الصادرة عن ديوان الانشاء زمن أحمد المنصور ولكننا سنحاول رسم خصائصها الرئيسية. كان الكتاب يستعملون بين الفينة والأخرى الرق وفي الغالب الورق المصنوع في المغرب منذ القرن الثاني عشر على الأقل ويعرف بالكاغد. ولا شك أن تصميم الرسالة كان وفيا للتقاليد المستوردة من المشرق والأندلس من قبل الموحدين إذ يتمّ تقسيم الورقة إلى عمودين غير متساويين. وتبدأ الرسالة من منتصف الصفحة على العمود الأيسر وهو الأكثر عرضا. واذا وصل الكاتب إلى نهاية الصفحة ولما يُكمِلْ رسالته يواصل الكتابة على الطُرّة أي العمود الأصغر صعودا بخط مائل. ولم يستعمل كُتّاب المنصور أي لون غير الحبر الأسود حسب الوثائق المتوفرة في حين أن اللون الأحمر القرمزي كان مخصصا للخَاتَم الذي تُدمغ به الرسائل السلطانية واللون الذهبي كان مخصوصا بخَاتَم السلطان.

وكما كان الشأن زمن ابن خلدون فإن الرسائل تُغلَقُ بطيّها مرات عديدة قبل شقّها لتمرير خيط من الحرير تُلصق أطرافه بختم من الشمع الأحمر القاني[1].

وكانت كل الرسائل الصادرة عن الديوان المنصوري تخضع لقواعد وأشكال تحريرية صارمة جدا حسب العينات المتوفرة. فصيغتي الاستهلال التي تستفتح بها كل الرسائل هما دائما بسم الله الرحمان الرحيم أو الحمد لله وحده مشفوعة على بُعد بضع سنتمترات بعبارة وصلّى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما[2]. وكانت العلامة السلطانية توضع إما بينصيغة الاستهلال ونص الرسالة أو في اخر النصّ لإثبات صحته. ويختص بذلك أحد الكتاب الملقب بصاحب العلامة. ولا نعرف إلا اسم موظف واحد تقلد تلك المهمة هو عبد الرحمان العنابي[3].

وإذا كانت صيغ الاستهلال وعلامة الاثبات مشتركة بين جميع الرسائل وتشكل جزءها الأول فإن الصيغ المفتاحية في الجزء الثاني وتمثل النص ذاته تختلف بحسب الموضوع والمرسل إليه. وتستهل أغلب الأوامر السلطانية بصيغة "عن أمر أمير المؤمنين" أو "هذا ظهير كريم [...] أمَرَ عبد الله تعالى أمير المؤمنين"[4] أو "يستقر بحول الله تعالى وقوّته هذا الظهير"[5] أو "صدر هذا الأمر العليّ بـ..."[6].

أما الرسائل السلطانية الموجهة إلى الملوك الأجانب أو أحد الأعيان ذوي النفوذ فكانت تستهل بذكر اسم أحمد المنصور وألقابه قبل تسمية المرسل إليه مع إسباغ عدد من الأوصاف والمدائح عليه. ثمّ تأتي بعد ذلك الحمدلة والتصلية التي عادة ما تتحول إلى ثناء على السلطان وتأكيد على أحقيته بالخلافة كما رأينا في الفصل الأول من الكتاب.

ويتغير أسلوب الرسائل السلطانية بتغير المواضيع والمخاطبين. فإذا كانت الرسائل إدارية يكون الأسلوب عامة مبسّطا وسهل المنال. في حين أن الأسلوب والعبارة والصياغة تتغير بشكل كبير إذا ما انتقلنا إلى مواضيع دينية وسياسية ودبلوماسية. إذ

[1] ابن خلدون، **المقدمة**، ص192-194.
[2] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص131.
[3] ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 2، ص604.
[4] مجهول، **المكاتبات السلطانية**، و75-76؛ **حوالة تارودانت**، و73، و203.
[5] **نفسه**، و72-73.
[6] **حوالة تارودانت**، و41.

يتمّ استعمال المحسّنات البديعية والسجّع والالتجاء إلى العبارات الجاهزة والمصطلحات القديمة الموحشة بكثافة مما يجعل أسلوب المراسلات والوثائق متكلفا إلى أقصى حدّ وفهم فحواها أمرا مستعصيا. ونظّن أن ذلك كان متعمدا لأجل ربح الوقت وترك المجال إما للاستفسار أو المفاوضات أو المؤامرات أو التجهيز للحرب. وهو ما وقع أكثر من مرة في عهد المنصور ولاسيما مع فيليب الثاني. وعلى عكس الوثائق الادارية التي تقدم لنا العديد من المعلومات المفيدة في شتى المجالات فإن الوثائق الدينية والسياسية والدبلوماسية تبقى غامضة ولا تتجاوز العموميات في غالب الأحيان.

وعادة ما تُختمُ الرسالة بذكر التاريخ الهجري مشفوعة بحرف الهاء اختصارا لكلمة "انتهى" وهو في العربية ما يقابل نقطة النهاية. وقد وجدنا أيضا في أسفل بعض الرسائل من الناحية اليسرى بعض صيغ إثبات الصحة إذا كان أولها خُلوٌ من العلامة أو الطابع. وقد كانت صحّة المكاتبات السلطانية تُضمن بثلاث طرق مختلفة كما أورد: الطابع والعلامة وصيغ الاثبات.

كانت هذه الأخيرة قليلة الاستعمال في ديوان الانشاء المغربي في زمن أحمد المنصور. ولم نجد غير رسالتين موجهتين إلى الملك فيليب الثاني محفوظتين في سيمانكس [Simancas] باسبانيا ومؤرختين في 29 أكتوبر 1594 و13 يوليو 1595 تحملان صيغ الاثبات "صحيحٌ ذلك" مرسومة بالقلم الغليظ ومتبوعة بحرف الهاء. ويخبرنا ابن القاضي أنّ صيغة "ثَبَتَ بتاريخه" كانت مستعملة أيضا[1]. ولكننا لم نعثر على أي وثيقة تؤكد ذلك.

كان الطابَع الذي يستعمله كتاب المنصور لتأكيد صحة المخاطبات أو التصديق عليها بيضوي الشكل وغنيًا بالزخارف. ويمكننا قراءة الآية 33 من سورة الأحزاب "إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا" على حاشية أحد هذه الطوابع. نجد على حاشية اخر الآيتين 1 و 2 من سورة الفتح "إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُّبِيناً لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطاً مُسْتَقِيماً".

[1] ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 2، ص604.

وفي وسط كل طابع يمكننا رؤية العلامة السلطانية التي سنتحدث عنها لاحقا مشفوعة بعدد ضخم من الألقاب التبجيلية. ويخبرنا الفشتالي أن استعمال الطابع مخصص لبعض الوثائق وخاصة رقاع رد المظالم وبعض الظهائر المهمة[1].

كانت العلامة وهي ما تطلق عليه المصادر الأوروبية المعاصرة الإمضاء اليدوي[2]تمثّل أهم وأشهر وسيلة لضمان صحة المكاتبات المنصورية وتقابلها الطغراء عند العثمانيين. وقد كانت مستعملة عند الخلفاء والملوك المشارقة ابان العصر الذهبي إلى أن أدخلها الموحدون إلى المغرب في القرن الثاني عشر. وبعد قرنين يؤكد ابن خلدون وقد كان صاحب العلامة في البلاط الحفصي أن وضع العلامة يعني "النهاية والتمام بمعنى صحة ذلك المكتوب ونفوذه كأن الكتاب إنما يتم العمل به بهذه العلامات وهو من دونها ملغى ليس بتمام. وقد يكون هذا الختم بالخط آخر الكتاب أو أوله بكلمات منتظمة من تحميد أو تسبيح أو باسم السلطان أو الأمير أو صاحب الكتاب كائناً من كان أو شيء من نعوته يكون ذلك الخط علامة على صحة الكتاب ونفوذه ويسمى ذلك في المتعارف علامة ويسمى ختماً تشبيهاً له بأثر الخاتم الاصفي في النقش"[3].

على عكس أسلافه والسلاطين العثمانيين كانت علامة أحمد المنصور معقدة الشكل مما يجعل قرأتها صعبة للغاية. وقد حاول دو كاستر فك لغزها مستعينا بنص ابن خلدون وبخبرته الطويلة في المجال[4]. وبعد عدة سنوات توصل المستشرق الألمعي إلى أن علامة السلطان لا تعدو كونها الحمدلة التقليدية التي توضع في صدر المكاتبات. ولكن ذلك "الاكتشاف التلقائي" كما يطلق عليه دو كاستر نفسه غير مقنع والحجج التي قدمها اقل اقناعا.

فالأسباب التي تجعلنا نشك في قيمة تلك القراءة عديدة. أولها هو إذا كانت العلامة مجرد حمدلةً لماذا يلتجأ كُتّاب السلطان إلى حمدلة قبلها أو بعدها وهو ما يعتبر خطأ

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص206.

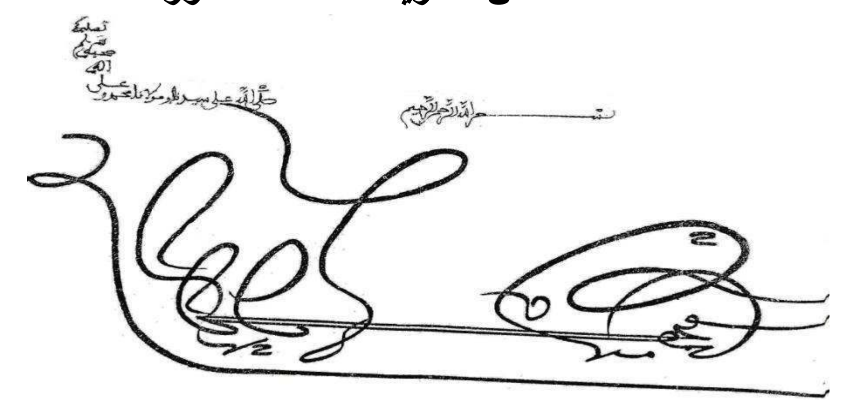
[2] Henri de Castries, SIHM, Pays-Bas, t. I, p. 613-621.

[3] ابن خلدون، **المقدمة**، ص207.

[4] Henri de Castries, « Les signes de validation des chérifs saadiens », Hespéris, t. III, 1921, p. 240.

كبيرا من الناحيتين البيانية والبلاغية؟ وثانيها أن علامات السابقين عن أحمد المنصور وكانت أكثر "وضوحا" لم تكن تحمل أي دعاء ولكن اسم السلطان المعني. وثالثها أن الفشتالي يورد لنا أن علامة سيّده تحوي "اسمه الشريف المبارك المنيف"[1]. ألا تدفعنا شهادة رئيس الكتاب ووزير القلم الأعلى كما كان يسمى إلى التشكيك في تأويلات دو كاستر؟ وجب البحث إذا في تلك العلامة عن اسم السلطان ليس أكثر.

علامة السلطان الشريف أحمد المنصور



إن تفكيك علامة أحمد المنصور ومقارنتها بعلامات أسلافه وخاصة بعلامة أخيه عبد الله الغالب تبدو مثمرة. ونحن نعتقد أن علامة السلطان تحوي لقبه ونسبته. ويمكننا أن نقرأ فيها: المنصور بالله الحسني والعبارة جميعها مغلّفة في حرف هاء كبير [مختصر انتهى] يقوم مقام قاعدة العلامة وسنعود إلى ذلك في عمل مستقل لاحقا. ويضع السلطان علامته تلك على نوعين من الوثائق بحسب الفشتالي الا وهما الظهائر والرسائل الموجهة إلى الملوك والشخصيات الأجنبية[2]. والوثائق التي بحوزتنا تؤكد جزئيا ملاحظة الوزير المؤرخ لأننا وجدنا بعض الظهائر الموجهة إلى شخصيات مغربية تحمل ختمه ذاك[3]. ولقد أصبحت علامة أحمد المنصور التي كانت في الأصل

[1]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص131.
[2]**نفسه**، ص206.
[3]**حوالة تارودانت**، و203.

خاتم تصحيح وإنفاذ "علامة مميزة ومتوارثة" للزيدانيين بسبب شهرتها وفخامتها. فقد تبنى ورثته تلك العلامة ولم يغيروها إلى زوال ملكهم سنة 1659.

وكانت المكاتبات السلطانية بشتى أنواعها يحملها إلى أصحابها شاوُش أو رقاص. ونحن لا نملك إلا أخبارا قليلة جدا عن ديوان البريد أو البُرُد وكذا عن الأشخاص المتولّين له في عصر السلطان أحمد المنصور. نعرف فقط أن الشُواش كانوا "من الفرسان الذين يحملون الرسائل والأخبار في عربة مجرورة مصنوعة للغرض ويحملون قضيبا من حديد"[1]. ويؤكد الفشتالي هذه المعلومة ولكنه يخبرنا أن حمل البريد لا يعدو كونه مهمّة من بين مهمات أخرى كثيرة يكلف بها السلطان القائمين على هذا الديوان كتحرير تقارير حول حالة الجيش في الأقاليم والتجسس على الأعيان المدنيين والعسكريين الخ[2]. أمّا الرقاص فكانت له مهمة واحدة وذلك منذ أن أنشأ أمويو الأندلس هذه الخطّة وهي إيصال بريد السلطان وجلبه[3]. وقد أخبرنا المجهول الإسباني والإفراني بمعلومة مهمة تتعلق ببريد المنصور. فقد رَوَيا أن البريد السريع للسلطان كان يوكل إلى ساعٍ يستعمل جملا يسمّى الهيري. وكان ذلك الجمل الذي يعني اسمه ريح الشمال أو ذكر النعّام سريعا لدرجة أنه كان قادرا في يوم واحد على قطع مسافة يقطعها الماشي في عشرة أيام[4]. كما أن ديوان البريد كان يستعمل ولا شك وسائل تواصل أخرى سريعة ومأمونة. وعلى الرغم من أننا لا نملك أي معلومة بهذا الصدد فإنه يمكننا افتراض أنه كان يلجأ إلى الحمام الزاجل.

إدارة الأقاليم

كان المغرب بحسب وصف الحسن الوزان مُقسما في عهد المرّينيين والوطّاسيين إلى سبعة عشر ولاية. ويبدو أن الزيدانيين احتفظوا بنفس التقسيم تقريبا. ففي منتصف

[1]Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 216.

[2]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص202.

[3]Évariste Levi-Provençal, *L'Espagne musulmane au X*^{e} siècle, p. 55.

[4]الإفراني، **صفوة من انتشر**. ص85. وقد بالغ المجهول الاسباني في تقدير تلك السرعة عندما ادعى أن ذلك الجمل يمكنه قطع المسافة الفاصلة بين مراكش وفاس في يوم واحد. أنظر

Henri de Castries, « La conquête du Soudan », p. 470

القرن السادس عشر لم يفعل مارمول غير استنساخ أقوال الوزان إذا استثنينا بعض التعديلات الطفيفة. ومن المرجح أن الأمور أمست أكثر تعقيدا زمن المنصور إذ تعرض أربعة مصادر مختلفة أربعة خرائط إدارية متباينة للبلاد. فبينما يمدنا المجهول البرتغالي[1] وسالدانيا[2] والفشتالي بالأرقام التالية بالترتيب: اثنتي عشر ولاية و ثماني ولايات وتسع ولايات. يؤكد خورخي دي هنين [Jorge de Henin] أن المغرب كان مقسما إلى ست عشرة ولاية[3]. ولكن يجب التنويه أن هذا الأخير لم يقم إلا باجترار المعلومات المتوفرة عند مارمول كما استشعر محقق الكتاب كما أنه أهمل ذكر ولاياتي تُوات-تيگورارين والسودان رغم معاصرته للأحداث[4]. إن تقسيم دي هنين لا يستقيم ولا بد من وضعه جانبا.

يبدو أن التقسيمات الإدارية التي اقترحها المجهول البرتغالي وسالدانيا والفشتالي أقرب إلى الواقع وتتوافق أكثر مع عقلية المَرْكَزَة التي يتمتع بها السلطان الشريف أحمد المنصور. اتفق المؤرخون الثلاثة على سبعة ولايات هي سوس وفاس وتافلالت ومراكش والسودان وتادلة ودَرعة. تحدث الفشتالي وسالدانيا وكثير من التقارير الأوروبية المعاصرة لذلك الوقت عن ولاية الفحص. وكذا الشأن بالنسبة لإقليم تُوات-تيگورارين. بقيت مشكلة أربعة مناطق يقدمها المجهول البرتغالي كولايات. لم تكن بلاد الطوارق والصحراء الكبرى [صحراء المغرب الحالي وموريتانيا] ولايتين بالمعنى الصحيح. فقد كانت القبائل البدوية التي تعيش عليها تعترف بحكم السلطان الشريف مقابل إتاوة تبعية سنوية تسمى الهدية وإرسال عدد من الفرسان. ولكن لم يكن للسلطان ممثل دائم يقيم بين تلك القبائل. كانت بلاد الطوارق والصحراء الكبرى إذّا مناطق صحراوية شاسعة تحت الحكم القانوني والرمزي للسلطان الشريف أكثر منها ولايات يديرها المخزن. وإذا كان لمدينة مكناس وُلاّة ينحدرون عادة من العائلة السلطانية فإنها جزء من ولاية فاس. أما منطقة تامسنا فلم يسكنها غير قبائل رُحّل

[1]Anonyme, Description du Maroc, p. 6.
[2]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 32, p. 44, p. 86, p. 202 et 308.
[3]Jorge de Henin, Descripcion, p. 27.
[4]Ibid., p. 41.

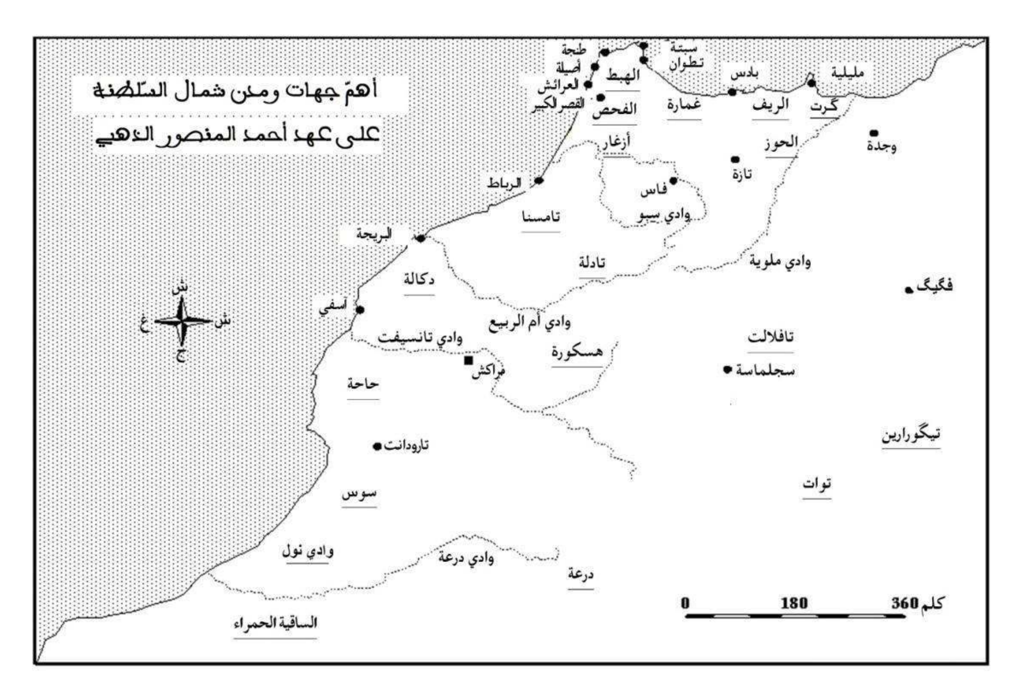
وشبه رحّل ما يفسر غياب المدن الإدارية الكبرى فيها. كان السلطان ينظّم كل سنة حركات لا هدف منها سوى استخلاص الضرائب وكانت القبائل توفر له الفرسان في حال احتاج لها[1]. ومع ذلك فإن غياب إدارة مناطقية لا يعني غياب الإدارة. بالعكس فقد كان يتم دوريًا تعيين قضاة في المنطقة وكانت الحاميات الدائمة ترابط في أهم قصبات الإقليم لتأمين الطرقات التجارية والأراضي الفلاحية.

[1]Anonyme, Description du Maroc, p. 93.

جهات السلطنة

حسب أهمّ مصادر القرن 16 وبداية القرن 17

	الحسن الوزان	المجهول البرتغالي	أنطونيو دي سالدانيا	عبد العزيز الفشتالي	خورخي دي هنين
1	حاحة				حاحة
2	سوس	سوس	سوس	سوس	سوس
3	مراكش	مراكش	مراكش	مراكش	مراكش
4	دكالة				دكالة
5	هسكورة				هسكورة
6	تادلة	تادلة	تادلة	تادلة	تادلة
7	تامسنا	تامسنا			
8	فاس	فاس	فاس	فاس	فاس
9	أزغار				أزغار
10	الهبط				الهبط
11	الريف				الريف
12	گرت				گرت
13	الحوز				الحوز
14	درعة	درعة	درعة	درعة	درعة
15	تافلالت	تافلالت	تافلالت	تافلالت	
16	توات	توات و تيگورارين		توات و تيگورارين	
17	بلاد الجريد				
18		مكناس			
19		الصحراء			
20		بلاد الطوارق			
21		السودان	السودان	السودان	
22			الفحص	الفحص	
23					الغرب
24					جزولة



انتقل عدد الولايات المغربية إذن في عهد أحمد المنصور من سبعة عشر إلى تسعة وهي سوس وفاس وتافلالت ومراكش وتادلة ودرعة والفحص وتوات-تيگورارين والسودان. ولا نحتاج إلى القول إن هذه الولايات كانت هي نفسها منقسمة إلى عدّة قيادات حضرية وريفية. وبينما تملك كل مدينة إدارة محلية شبيهة بتلك التي عرفتها مراكش فإن التجمعات الريفية الصغيرة لم تعرف في الغالب إلا إدارة أوّلية في المجال العسكري والمجال القضائي. غير أن للمدن الحدودية وخاصة المدن الساحلية وضعية قانونية خصوصية. فهذه المدن ذات الأهمية الإستراتيجية الواضحة تخرج عن نطاق الإدارة المناطقية وتخضع مباشرة للسلطان. فقد كان قواد مدن الرباط-سلا وأصيلة والعرائش وبادس وشِفشاون وتطوان وهم من العسكريين في الغالب يعيّنون مباشرة من السلطان ولا يساءلون إلا من قبله رغم وقوع مناطقهم في ولايتي فاس والفحص[1].

---

[1]Ibid., p. 107, p. 122 et p. 124 et p. 126.

ومنذ توليه الحكم سنة 1578 كان السلطان الشريف أحمد المنصور يتبع تقليدا وضعه أبوه محمد الشيخ المهدي بتعيين ابنه مولاي الشيخ المأمون خليفة له على ولاية فاس[1]. وبقي هذا الأخير في منصبه إلى وقت عزله سنة 1602. وقد أُسندت المهمة بعده إلى مولاي زيدان في السنة الأخيرة من حكم أحمد المنصور[2]. كما عُهد إلى أخوال السلطان أحمد الكبير وأحمد الصغير ولايتي درعة وسوس. وعند وفاة أحمد الصغير سنة 1598 وُلّي ابنه مكانه[3]. وقد تولّى القائد أحمد بن عبد الله الكُوش ببراعة جهة الفحص طيلة عهد المنصور[4]. أما تادلة فقد توالى عليها قائد القُوّاد إبراهيم السفياني بين سنتي 1578 و1585 ثم الأمير مولاي علي بين سنتي 1585 و1593 ثم الأمير مولاي زيدان بين سنتي 1593 و1602. ولم نعرف إلا اسم حاكم واحد لتافلالت هو عمر بن محمد بن عبّو الذي حكمها بين سنتي 1578 و1583[5]. وقد حكم فاتح توات-تيگورارين محمد بن بَرَكة الولاية من سنة فتحها إلى نهاية حكم السلطان. وأخيرا فقد توالى على رأس إدارة السودان بعد فتحها سنة 1591 عديد الولاة وهم جَوْدَر باشا ومحمود باشا وسليمان باشا وعمّار باشا[6].

نلاحظ أن أبناء المنصور لعبوا دورا مهما في إدارة ولايات المغرب طيلة حكم أبيهم. فإضافة إلى ولي العهد الذي عين سنة 1578 نائبا للسلطان وخليفته على فاس فإن مولاي علي ومولاي أبا فارس عُيّنا وهما طفلان واليين اسميين على كل من مكناس[7] وسوس[8]. وبعد تجديد البيعة لمولاي المأمون سنة 1585 قسّم أحمد المنصور البلد بشكل ما بين أبنائه. فبينما استبقى ولي العهد في فاس وعهد مكناس إلى مولاي زيدان

---

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص47؛ عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص215-217؛ مجهول، **المكاتبات السلطانية**، و75-76؛

Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 30.

[2] الإفراني، **نزهة الحادي**، ص188-189.

[3] نفسه، ص186؛ الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص42؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 34, p. 44, et p. 290-296.

[4] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص95.

[5] **نفسه**، ص74-75.

[6] السعدي، **تاريخ السودان**، ص495، 505، 515، 527؛ عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص172.

[7] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص75.

[8] عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص217-219.

أوكل تادلة إلى مولاي علي وسوس إلى مولاي أبي فارس الذي كان يتقلد منصب نائب السلطان على مراكش عند غياب أبيه[1]. وقد كان لكل أمير إدارته الخاصة وخزينته وجيشه وكان يحكم ولايته حكما ذاتيا[2]. وعلى أي حال فإن السلطان الشريف كان بإمكانه نقض القرارات التي يتخذها أبناؤه إذا ما تعارضت مع مصالح الدولة كما كان يسيطر على الشؤون المالية كلية.

وفي المقابل لم يكن بقية الولاة الغير المنتمين للعائلة السلطانية يتمتعون بتلك الامتيازات. إذ لم تكن سلطتهم تتجاوز نظريا المجالين الإداري والعسكري. أما المجالات القانونية والمالية فلا تعنيهم إطلاقا. فالقضاة وعمّال الجباية وأصحاب بيت المال كانوا يعينون من قبل السلطان مباشرة ولا يعودون في أمورهم إلا إليه. وإذا سوّلت النفس لأحدهم تجاوز مهامه فقد كان يُقال آليًا ويسجن وتصادر ممتلكاته[3].

ينتمي غالبية الولاة إلى العائلة السلطانية أو إلى طبقة العلوج[4]. ويمثل إبراهيم السفياني الذي ينتمي إلى قبيلة عربية خرقا للقاعدة نظرا للعلاقة الحميمة التي تربطه بالسلطان. وتفسير ذلك بسيط جدا كان السلطان الشريف لا يثق في النخب المحلية عموما لأنه كان يعتقد أنهم يستطيعون استغلال السلطات الواسعة التي سيتمتعون لكسر عصا الطاعة ورفع علم الاستقلال مما يؤدي إلى الفتنة. وبعبارة أدق فقد حاول المنصور تجاوز البنيات العشائرية والنزعات الاستقلالية والفوضوية باللجوء إلى أفراد أسرته والعلوج. وبعبارة أخرى التجأ إلى علاج مشكلة تقليدية بوصفة تقليدية لا تخلو من عوارض خطيرة كما بينا ذلك في الصفحات المخصصة لمشكلة التوريث.

الديوان: مجلس اتخاذ القرار

يمكن إلى أي من خدام المخزن الذين تحدثنا عنهم انفا أن يستدعى إلى مجلس السلطان. فالتزاما بمبدئ الشورى كان كل الحكام المسلمين مضطرين ولو شكليا إلى استشارة

---

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا، ص**92؛ ابن القاضي، **درة الحجال**، ج 3، ص257؛
Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 202 et p. 346.

[2] علي الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص66.

[3] **نفسه**، ص65.

[4] لا نملك للأسف معلومات عن قواد المدن الصغيرة والأرياف.

أهل الحل والعقد أي النخبة. وعليه فقد وضع العديد من الملوك أجهزة استشارية أخذت أشكالا مختلفة بحسب مناطق دار الإسلام. ومنذ القرن الثاني عشر ظهر هذا النوع من المؤسسات عند الموحدين اقتداءً بالنماذج المشرقية والأندلسية. وقد خلف المجالس التي استحدثها الموحدون مجلس الخاصة أو الشورى الذي أقامه المرينيون. ويتألف هذا المجلس من أهم رجالات السلطنة ويبحث كل المسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية المهمة[1]. ويبدو أن هذه المؤسسة قد صمدت ضد التقلبات السياسية التي عصفت بالمغرب طيلة القرن الخامس عشر وحتى بدايات القرن السادس عشر. فقد تبناه الوطاسيون والزيدانيون الأوائل دون صعوبة تُذكر. بل إن القاعة الرئيسية لقصري مراكش وفاس كانت تحمل اسم المِشْور أي مكان المشورة[2]. ولكن لم يكن هناك أي قاعدة واضحة ولا أي إطار صارم يحدد آليات عمل هذه المؤسسة.

وبعد توليه الحكم يبدو أن السلطان الشريف أحمد المنصور استعاد تقليد مجلس الشورى كما هو في السنوات الأولى لحكمه على الأقل كما يبدو من انتقادات كاتبه ابن عيسى[3]. ولكنه وبعد اطمئنانه نهائيا إلى سلطته والى استقلال بلاده في حدود 1581 حاول جعل اشتغال المخزن أكثر نجاعة عبر إعادة هيكلة بعض الأجهزة وخاصة منها المجلس السلطاني الذي أطلق عليه تسمية الديوان. يبدو التأثير العثماني هنا واضح جدا.

كان ديواني هُمايون مجلسا مكونا من أهم أعيان الدولة العثمانية هدفه تدارس أهم القضايا في كل الميادين. وكان السلطان يرأس ذاك المجلس بنفسه. ولكن ابتداء من حكم محمد الفاتح [1451-1481] وقع التخلي عن هذه المهمة لصالح الصدر الأعظم. غير أن السلطان احتفظ نظريا بحق مراقبة كل مقررات الديوان. بل إنه يمكنه سماع اجتماعاته ومتابعتها من وراء نافذة مشبّكة تفتح على القاعة وبالتالي كان بإمكان الوزراء تقديم الملفات الأساسية لموافقة السلطان مباشرة إثر انتهاء مداولات المجلس.

---

[1] محمد المنّوني، **ورقات عن حضارة المرينيين**، ص82.

[2] Diego de Torrès, Histoire des chérifs, p. 172.

[3] عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص210

ومع بداية حكم سليمان القانوني أصبح الديوان المتكون من الصدر وبعض الوزراء ونظار المالية و قاضيي الجيش ووالي الروملّلي إذا كان حاضرا في العاصمة وأمير البحر يجتمع أربع مرات في الأسبوع من السبت إلى الثلاثاء. وإضافة إلى بحثه المسائل الرئيسية للدولة كان الديوان يلعب دور محكمة ردّ المظالم المنفتحة على شكاوى الرعية. كما يلعب دورا دبلوماسيا ومراسميا بإدارته للاستقبالات الرسمية والمفاوضات مع البعثات الأجنبية[1].

لا تختلف الامتيازات التي يتمتع بها الديوان الهمايوني إذا بكثير عن غيره من مجالس الشورى المعتمدة في بلدان اسلامية اخرى وفي أزمنة مختلفة. فلماذا عَثْمَنَ سلطان المغرب اسم مجلس الشورى؟ رغم أن عبارة مجلس الشورى تحمل شحنة من وجهة النظر الإسلامية إلا أن المصطلح العثماني ديوان يحمل هو نفسه دلالة القوة والبطش في مخيال العامة ولدى ممثلي القوى الأجنبية. ولأنه يضع نفسه في مستوى منافسة الخان العثماني فإن السلطان الشريف لا يجد حرجا في اعتماد ذلك الاصطلاح كما فعل أيضا في المجال العسكري لإعطاء قيمة رمزية مضافة لمجلسه.

وعلى عكس السلطان العثماني فإن أحمد المنصور كان يرأس بنفسه جلسات الديوان الذي ينعقد مرات ثلاث في الأسبوع: السبت والاثنين والأربعاء[2]. فبعد صلاة الفجر وقراءة الورد اليومي يأخذ السلطان مكانه في القبّة الخمسينية أو في الفسطاط الأعظم بعد أن يكون أعضاء المجلس قد سبقوه إليه وهم قاضي الجماعة في مراكش ومفتي مراكش وكبار العلماء والحاجب عزوز وقائد القواد إبراهيم السفياني والكاتب عبد العزيز الفشتالي[3] وكبار قواد الجيش[4]. وبعد بضع ساعات من النقاش حول مائدة الطعام ينسحب السلطان إلى جناحه الخاص ويغادر أغلب الأعيان القصر. بيد أن أهم معاوني السلطان يظلّون في عين المكان بانتظار أن يعاود الخروج من حجراته. وبعد

---

[1] EI[2], t. II, p. 347 ; Robert Mantran [Dir.], *Histoire de l'Empire ottoman*, p. 184-189.

[2] ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص352.

[3] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص205.

[4] يورد تقرير انگليزي قائمة بأسماء بعض العسكريين الأعضاء في المجلس السلطاني وهم مؤمن بوكرزية وعبد الواحد بن سعيد وجوذر باشا ومحمود باشا وأحمد بن منصور. أنظر Henri de Castries, SIHM, t. III, p. 230.

صلاة الظهر يجتمع السلطان لبعض الوقت مع أهم معاونيه قبل أن يلتحق بهم بقية أعضاء الديوان ليواصلوا النقاش إلى حدود صلاة المغرب. وفي حالة تغيب السلطان فإن مولاي أبا فارس يحل مكانه[1].

وعلى غرار الديوان العثماني فقد كان المجلس السلطاني يتمتع بصلاحيات كبيرة في المجالات السياسية والقضائية الاقتصادية والعسكرية لا يحدها إلا السلطان. فقد كانت كل القرارات الكبرى للحكم تتخذ في الديوان مثل غزو واحات الصحراء والسودان أو عزل مولاي المأمون الخ[2].

أما المسائل الدبلوماسية وخاصة منها العلاقات مع القوى الأجنبية فلم تكن تناقش في الديوان لأن الواقعية السياسية المتبعة من قبل أحمد المنصور والقاضية بإقامة تحالفات مع القوى الأوروبية لإبعاد الخطر العثماني يمكن أن تغضب أعيان المؤسسة الدينية المشاركين في المجلس. ولتجنب غضب أولئك رجّح السلطان أنه من الأضمن عقد حلقات مضيقة للنظر في تلك المسائل يجتمع هو معها خارج الاجتماعات الرسمية.

كان السلطان أيام الخميس والأحد يتناقش مع عدد محدود من معاونيه وبعضهم أعضاء في الديوان حول الشؤون اليومية وبعض الملفات المهمة التي يجب أن تُعرَضَ على الديوان في الأيام التالية[3]. وفي كل يوم سبت بعد نهاية المجلس السلطاني يستدعي أحمد المنصور زعماء القبائل والأشراف إلى مائدته[4]. أما يوم الجمعة فهي مناسبة ليبرز المنصور سلطته الدينية عبر إمامة الصلاة في جامع يعقوب المنصور الموحدي وترؤس جلسة رد المظالم في ضريح أبيه أو في القبة الخمسينية داخل قصر البديع[5].

التحكم في القضاء

كانت للسلطان نظريا صلاحيات قضائية واسعة بصفته خليفة وإماما ولاسيما ردّ المظالم. لكنه في الواقع كان يفوض جزاء لا يستهان به من هذه الصلاحيات إلى

---

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص205-206.

[2] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 326-328.

[3] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص206؛ ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص352.

[4] ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص353.

[5] **نفسه، ج 1**، ص353 و409؛ الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص206.

الفقهاء. فالقضاء يتمتع بحظوة عالية في دار الإسلام منذ العصر الوسيط وغالبا ما كان المتولّون لهذا المنصب من العلماء الأتقياء الذين يجمعون المزايا الأخلاقية إلى العلم بالشريعة. وكان المكلفون بتلك المهمة معتبرين لدى السلطان كما كان يعتبر كبيرهم نظريا ومراسميا الشخصية الثانية في البلاد.

وبتبنيه العقيدة الخليفية التي تجعل منه محور الكون والمركز الأوحد الذي تتجمع فيه كل السلطات لم يعين أحمد المنصور أبدا قاضيا للقضاة على غرار الكثير من الدول الإسلامية بل اختار تعيين قاضيا على رأس المدن المهمة كمراكش وفاس وتارودانت وشفشاون وتومبكتو لقبه قاضي الجماعة وهو مصطلح استعمله أمويو الأندلس تميّزا عن العباسيين الذي كانوا يستعملون عبارة قاضي القضاة[1]. ومع ذلك فإن قاضي الجماعة لا يملك إلا أولوية أخلاقية على بقية القضاة ولا يمارس عليهم أية سلطة حقيقية على عكس القضاة الأندلسيين والمشارقة.

وكان السلطان هو من يعين القضاة بظهير دون الرجوع بالضرورة إلى قاضي الجماعة[2]. ويحق للقضاة طلب الإعفاء من حمْل هذا العبء. غير أن للسلطان واسع النظر في قبول أو رفض طلباتهم[3]. فمهما بلغت سمعة القاضي وصيته فإنه يبقى تابعا للسلطان الشريف الذي يعتبر المرجع الأعلى في المجال القضائي بما يمتلك من سلطة رمزية وردعية.

وقع تعيين كثير من القضاة في منصب قاضي الجماعة على عهد أحمد المنصور. وقد تمكنا من العثور على أسماء القضاة الذين تولوا تلك المهمة في العصر الذي يعنينا. ففي مراكش عُهد بقضاء الجماعة تباعا إلى أبي القاسم الشاطبي وأبي القاسم بن سَوْدَة وأبي عبد الله الركراكي[4]. وفي فاس تقلد تلك المهمة عبد الواحد الحُمَيْدي[5] وعبد

---

[1]Évariste Lévi-Provençal, *Histoire de l'Espagne musulmane*, t. III, p. 119-120.

[2]أنظر ظهير تعيين القاضي أبي القاسم الغساني في مكناس والقاضي أبي القاسم بن سودة على قبيلة بني حسان عند القادري، **نشر المثاني، ج** 1، ص53-55.

[3]المختار السوسي، **مُترعات الكؤوس في آثار طائفة من أدباء سوس**، و10-11.

[4]ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص409؛ الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص215-216.

[5]**نفسه**، ج 1، ص409، ج 2، ص779؛ ابن القاضي، **درة الحجال**، ج 3، ص142.

العزيز المَركني[1] وعلي السَلاسي[2] وأبو القاسم الغساني[3]. أما في تارودانت وشفشاون فقد عُهد بها طيلة حكم المنصور إلى سعيد بن علي الهَوْزالي[4] ومحمد بن عرضون[5]. كما لكل مدينة على قدر من الاهمية وكل اتحاد قبلي قاضيا خاصا[6].

ومن بين قضاة الجماعة الذين ذكرناهم كان عبد العزيز المركني وعلي السلاسي الوحيدين الذين عزلهما السلطان لأسباب سياسية على علاقة ولا شك بتمرد مولاي الناصر وتمرد مولاي المأمون. أما الآخرون فإن الموت فحسب هو من وضع حدا لمهمتهم. كما يمكن الإشارة إلى أن كل أولئك القضاة كانوا ينتمون إلى الطريقة الزرّوقية التي تقول بطاعة ولي الأمر بشكل مطلق.

وفي السودان اعتمد السلطان نفس التنظيم القضائي وعيّن على رأس البلاد قاضي قضاة في تومبكتو يشرف منها على كل القضاة الآخرين في الإقليم المفتوح حديثا كما سنرى لاحقا[7]. وإذا تغيب القاضي يقع تعويضه بنائب أو معاون يمكن أن يكون من عائلته[8]. فقد تكفل مثلا أحمد الشاطبي بمهمة قاضي الجماعة في مراكش عندما كان يغيب أبوه[9]. وعندما يتعلق الأمر بقضايا بسيطة تخص الطبقات الدنيا أو الأسرى والتجار الأوروبيين كان القضاة يفوضون الحكم فيها إلى فقيه يطلق عليه منذ عصر

---

[1] القادري، **نشر المثاني**، ج 1، ص135.
[2] **نفسه**، ج 1، ص148-149.
[3] الإفراني، **نزهة الحادي**، ص190.
[4] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص224-225؛ ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص297؛ ابن القاضي، **درة الحجال**، ج 3، ص299.
[5] ابن القاضي، **درة الحجال**، ج 3، ص237. القادري، **نشر المثاني**، ج 1، ص94.
[6] الفاسي، **قبيلة بني زروال**، ص11 وص67-68؛ مجهول، **المكاتبات السلطانية**، و14-16.
[7] السعدي، **تاريخ السودان، ص**308؛ القادري،**نشر المثاني، ج** 1، ص331؛
Évariste Lévi-Provençal, « Un document inédit sur l'expédition sa'dide au Soudan », Arabica, nº 2, 1955, p. 89-96.
ويمكننا ذكر أسماء بعض القضاة وهم عمر بن محمود آقيت وأحمد الفيلالي وأحمد بن سعدون الشيظمي وأبو جعفر العقيل الصنهاجي ومحمد أندَغ السوداني.
[8] القادري، **نشر المثاني**، ج 1، ص119.
[9] ابن القاضي، **درة الحجال**، ج 1، ص172.

أمويي الأندلس الحَكَم[1]. وكان هذا الأخير يفصل في الدعاوى الصغيرة وينفذ الأحكام الصادرة عن السلطان أو عن القاضي[2].

ولا تختلف مسؤوليات القاضي في المغرب على عهد أحمد المنصور عن تلك المعروفة عند القضاة المسلمين منذ قرون عدة. إذ كان يبتّ في القضايا الجنائية بما فيها تلك التي ترتبط بالأجانب المقيمين في المغرب. ففي سنة 1588 حوكم الوكيل الإسباني دييگو مارين من قبل القاضي أبي القاسم الشاطبي على جريمة قتله لعدد من التجار الانگليز. كما كان يحكم القاضي أيضا في القضايا المتعلقة بالعقود التجارية والارث والطلاق والحجر وغيرها. كما كان يتولى تدبير حقوق اليتامى والقاصرين. وكانت المحاكمات في ذلك العصر تتم في جناح من بيت القاضي لذلك سمي المقر دار القاضي.

وعلى غرار بقية أعيان المخزن كان يمكن للقضاة أن يجمعوا بين مهام عدة في نفس الوقت وأن يقوموا بمهام استثنائية[3]. فقد كان القاضي الشاطبي مثلا إمام وخطيب الجامع الأكبر بمراكش كما قاد سفارة إلى السلطان العثماني[4]. وفي مقابل مهامهم كان القضاة يتقاضون أجرا من بيت المال أو من السكان في المناطق النائية كما يقبلون العطايا والهبات السلطانية وهو ما يدل على انصياعهم التامّ للمخزن[5]. وهو ما لا يتوافق مع الأدبيات التقليدية التي كانت تحثهم على عدم قبول الأجر المادي ولاسيما المكرمات الملوكية.

فعل السلطان تقريبا نفس الشيء مع خطة الافتاء. كانت هذه الخطة معروفة في الغرب الإسلامي منذ العصر الأموي في الأندلس. ولكنها أمست منصبا حساسا للغاية زمن المرّينيين والوطاسيين. إذ كان أصحابها يتمتعون بسلطة حقيقية على مختلف دواليب الدولة ونفوذ كبير لدى الناس كما تدّل على ذلك مثلا سِير الونشريسي الأب والابن

---

[1]ابن عبدون، **رسالة في الحسبة**، ص17-18.

[2]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 72-76 et p. 314.

[3]ابن القاضي، **درة الحجال**، **ج** 3، ص312؛ القادري، **نشر المثاني**، ج 1، ص53؛ مجهول، **المكاتبات السلطانية**، و71-72.

[4]عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص68-73.

[5]الزياتي، **الجواهر المختارة**، و165.

وأحمد الزقاق[1]. وقد أراد المنصور التحكم في هذه الخطة والحد من نفوذها معتمدا على مبدئ فرّق تسد. فقد كان يعيّن مفتين مستقلين وعلى خلافات مع بعضهم البعض في التجمعات المهمة عوض مفت واحد أو اثنين كما كان الحال في العهود السابقة. وكان هؤلاء المُفتون مطالبون بإصدار فتاوى وفقا للمذهب المالكي مذهب المغرب الرسمي منذ قرون خلت واحترام العادات والتقاليد المحلية[2]. وعلى غرار القضاة كان المُفتُون يحصلون على أجورهم من المخزن أو من السكان المحليين في الاقاليم النائية.

وقد تمكنّا رغم قلة المصادر من التوصل إلى أسماء بعض المُفتين زمن المنصور. فبينما كان عبد الواحد الشريف السجلماسي[3] يمارس مهمته في مراكش كان يحي السرّاج[4] ومحمد بن جلال وعلي السلاسي[5] ومحمد القصّار الغرناطي[6] يتداولون على أداء تلك المهمة في فاس. وقد زاول ابن الوقاد التلمساني الافتاء في سوس ودَرعَة وناحية مكناس[7]كما تولى عبد الله البصري هذه الخطة في ناحية مكناس.

وبالرغم من أنهم لا يعتبرون من مستخدمي المخزن فإن العُدول ويسمون أيضا الموثقين والشهود كانوا منذ بداية العصر الوسيط ضروريين لعمل القضاء المغربي. ويعترف القاضي بهم بعد التثبت في أخلاقهم الحميدة عدول إشهاد وموثقي عقود في شتى المجالات مثل الزواج والطلاق والميراث والهبات والمعاملات التجارية والدعاوى الخ. وقد كان تحرير بعض العقود يتطلب معارف خاصة في الفقه والرياضيات والأنساب ولاسيما فيما يخصّ علم الفرائض أي تقسيم الارث. عادة ما يشترك عدلان شرعيان في محل واحد يكون قريبا من دار القاضي ليستقبلا الزّبناء. ويسمى الشارع الذي تتواجد فيه تلك المحلات بـسماط الشهود[8] أو سماط العدول[1].

---

[1]ابن عسكر، **دوحة الناشر**. ص51-55.
[2]التمِنّارتي، **الفوائد الجمة**، ص85-89.
[3]ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 2، ص778-779.
[4]ابن القاضي، **درة الحجال**، ج 3، ص140.
[5]المقري، **روضة الآس**، ص332.
[6]**نفسه**، ص313-332.
[7] التّمنّارتي، **الفوائد الجمة**، ص85-89.
[8]ابن القاضي، **المنتقى المقصور**. ج2 ص821.

ويتلقى هؤلاء العدول أجورهم من طالبي الخدمة بحسب طول العقود المحررة والشهادة المطلوبة[2]. ويجب أن تكون العقود مكتوبة بأسلوب سهل ومفهوم وواضح[3]. ولكن ما وصلنا من عقود شرعية لا يؤشّر إطلاقا لذلك فهي نصوص غير واضحة لا خطيا ولا إنشائيا.

لم نجد معلومات عن وظيفة المحتسب في عصر أحمد المنصور ما يؤكد أن هذه الأخيرة فقدت بريقها الذي اكتسبته طيلة العصر الوسيط. وقد كانت أهم مهامها تتعلق بمراقبة الحرَف وخاصة منها تجارة المواد الغذائية وفحص المكاييل والموازين وجودة الأطعمة والأسعار والصحة العامة والبناءات بالإضافة إلى فرض احترام القيم الإسلامية في المرافق العمومية.

هذا وقد كان بمقدرة الرعية رفع قضاياهم أمام السلطان نفسه أو أحد ممثليه في إطار ردّ المظالم. وكان السلطان الشريف الذي يحاول الظهور بمظهر وريث النبي والسلف الصالح يحاول الاستفادة من هذه المؤسسة لبيان قربه من مشاكل رعيته وتواضعه وعدله. فقد كان يعقد ما يسمى بمجلس الحُكْم مرتين في الأسبوع أيام الاثنين والجمعة يستقبل فيه شكاوى رعاياه وخاصة تلك المرفوعة ضد رجال المخزن[4]. وفي حال غيابه كان الأمير أبو فارس مصحوبا بقاضي الجماعة ومفتي مراكش والقاضي المكلف بردّ المظالم هو من يرأس المجلس[5]. ويكلف أحد كبار الأعيان بتتبع المظالم يوميا وبالبحث في الملفات التي لم يجد السلطان الوقت الكافي للنظر فيها. وتكلف بمهمة صاحب المظالم طيلة عهد المنصور علي بن سليمان التاملي[6] في مراكش وابن الغرديس التغلبي[7] في فاس.

---

[1]ابن القاضي، **درة الحجال،** ج 3، ص132.
[2]الزياتي، الجواهر المختارة. و122.
[3]**نفسه**، و104.
[4]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص199.
[5]**نفسه**، ص206؛ ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 1، ص409.
[6] المقري، **روضة الآس، ص**271؛ ابن القاضي، **درة الحجال،** ج 3، ص254.
[7] المراكشي، **الإعلام**، ج 2، ص78.

لا نكاد نعلم شيئا عن جهاز الشرطة على عهد أحمد المنصور. وعلى كلّ فهي لن تختلف كثيرا عن تلك المؤسسة التي عرفها الغرب الإسلامي منذ العصر الوسيط. وقد كان على رأس الجهاز في المدن المهمة صاحب الشرطة. وكان على هذا الأخير الحفاظ على الأمن في المدينة من خلال القيام بجولات تفقدية مستمرة وتنفيذ الأحكام التي أصدرها السلطان أو القاضي وتطبيق بعض أحكام التعزير. وللقيام بذلك وُضع تحت تصرفه عدد من المستخدمين كان يطلق عليهم الوَزَعَـة أو خُدّام الشُرطة. وكان لصاحب الشرطة كذلك أعوان رسميين وغير رسميين في مختلف الأحياء يسمون مشايخ البلد وهم من كانت المصادر الأوروبية تسميهم بالعُقداء [les colonels][1]. لم نتوصل إلا إلى أسماء ثلاثة من أصحاب الشرطة في الفترة التي تهمنا وهم داوود بن علي[2] ومحمد بن الحسن التودماوي المشهور بـمِسمار في مراكش ومحمد بن سالم[3]في فاس. وكان هو الشأن بالنسبة لرجالات المخزن الاخرين كان السلطان يعهد لأصحاب الشرطة بمهام تخرج نظريا عن تخصصاتهم مثل جباية الضرائب أو قيادة حملات عسكرية. فالحملة على شنقيط قادها محمد بن سالم وشارك داوود بن علي في قيادة حملة عسكرية ضد قبائل متمردة في جهة دُكّالة.

[1]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص236.
[2]**نفسه**، ص199.
[3]**نفسه**، ص48 و79.

الفصل الثالث:

العائدات عصب المركزة

تؤكد المصادر الأوروبية أن السلطان الشريف أحمد المنصور كان "أغنى ملوك العالم"[1]. وقد كانت هذه السمعة متجذرة حتى أن ملك فرنسا هنري الثالث [1574-1589] أراد أن يقترض منه بمبلغ مائة وخمسون ألف أوقية وهو مبلغ كبير في تلك الحقبة[2] كما أن المتطلع البرتغالي دون أنطونيو كان يعلق آمالا كبيرة على دعمه المالي ليعيد مجد أسلافه والشأن نفسه بالنسبة لملكة انگلترا التي أرادت أن تعتمد على دعمه المالي لتهديد المصالح الإسبانية وأمير بورنو بايعه خليفة بغية الحصول على دعمه المالي.

وبعيدا عن التكهنات والاشاعات والتطلعات يجب أن نعترف أن المشروع الثلاثي الأبعاد الذي تبناه المنصور كان يتطلب سياسة مُكلفة. فبالإضافة إلى النفقات المذهلة التي تتطلبها الشارات والمراسم والمواكب والتنقلات الرسمية وكل ما يخص قصر البديع كان يجب دفع أعطية الجيش ومختلف مستخدمي المخزن واستيراد العتاد العسكري وتشييد البنيات التحتية العسكرية والمدنية والدينية ورعاية الفنون والآداب الخ. لذلك كان ينبغي أن تكون عائدات السلطنة الشريفة قادرة على مواكبة طموحات المنصور المحلية والدولية.

اكتفى السلطان ومعاونوه باعتماد التنظيم المالي السائد في المغرب منذ قرون إلا أنهم حاولوا جعله أكثر نجاعة عبر تقوية المركزة وتفعيل قدرات التنسيق ولاسيما بتعيين مستخدمين يرتبطون بشخص السلطان مباشرة ولا يرجعون في أمورهم إلا إليه. وسنحاول فيما يلي تتبع عائدات السلطنة ومصادرها وطريقة تنظيمها. ولكن يجب التنويه أننا لا نتوفر على معلومات دقيقة عن ثروة السلطان وعن التنظيم المالي لسلطنته وذلك لندرة المصادر. فالمصادر المحلية لا تفيدنا كثيرا في هذا الصدد كما أن

[1]Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 86
[2]Ibid., France, t. II, p. 22.

المصادر الأوروبية لا تحتوي إلا على بيانات متناثرة. وبناء عليه سنحاول استغلال كل شاذة وفاذة لتقديم صورة واضحة قدر المستطاع عن هذا الجانب المهم من التنظيم المخزني في انتظار ظهور مصادر جديدة.

لا جديد تحت الشمس

يجب القول منذ البداية أن تنظيم العائدات كان ذا أهمية قصوى بالنسبة للسلطات المغربية منذ العصور الوسطى لاعتبارات يسهل تخيلها. ويكفي أن نتذكر أنّ مصطلح المخزن الذي يعني في الأصل مكان إيداع الضرائب والغنائم ثمّ بيت المال أصبح يعني زمن المنصور مجمل النظام الحكومي المغربي. وتعتبر السلطنة المغربية منذ نشأتها "دولة مخزنا" كما يقول محمد قبلي[1] إذ كانت تهدف إلى فرض هيمنتها وقوتها عبر تعميم الضرائب ومركزتها والاستئثار بها. وقد أمسى هذا المعنى متجذرا إلى حدّ أن رفض دفع الضرائب أصبح رمزا مميزا للتمرد ورفض السلطة المركزية.

ومنذ العصور الوسطى المبكرة كانت عائدات الدولة الإسلامية تُدار عن طريق هيئة مركزية تدعى بيت المال أو خزينة المال أو المخزن. ولا يجب أن يقع خلط عائدات هذه الخزينة على الأقل من الناحية النظرية مع عائدات الأوقاف والعائدات الشخصية للحاكم. ولم يقم السلطان الشريف أحمد المنصور كما قلنا سلف بأي تغيير في هيكلة عائدات السلطنة الشريفة. فالهيكلة التي وضعها الموحدون و حافظ عليها المرينيون ظلت تعمل بشكل طبيعي تقريبا.

وعلى رأس الدواوين المالية نجد صاحب الأشغال ويمكن اعتباره وزيرا مكلفا بالشؤون المالية. ولكن يبدو أن هذا المنصب لم يكن على نفس القدر من الأهمية مثلما هو الشأن بالنسبة للموحدين والمرينيين لأن السلطان كان يتولى شخصيا إدارة الشؤون المالية أو عبر أحد ثقاته. وهذا التدني في أهمية هذا المنصب يصبح جليا عندما ندرك

[1]Mohammed Kably, « À propos du Makhzen des origines : cheminement fondateur et contour cérémonial », The Maghreb Review, vol. 30, 2005, p. 2-23.

أن هذا المنصب ومن يتولاه لم يقع ذكرهما عدا مرة واحدة في المصادر المتاحة[1]. و يمكن أن نشير إلى أن السلطان قد ألغى هذا المنصب بعد وفاة صاحب الأشغال المخلص محمد بن مومن السوسي وتولى بعد ذلك إدارة العائدات المالية المودعة في بيت المال بنفسه أو عن طريق أبنائه وولاته.

وبيت المال هذا وكان يوجد في المدن الرئيسية للبلاد كان يُدار من طرف أمين أو مجموعة من الأمناء أي مستخدمين مكلفين بالخزينة[2] بمساعدة العشرات من الكتاب المكلّفين بتدوين العائدات والنفقات الخاصة بالمخزن في السجلات والجرائد[3]. وعلى ضوء المعلومات الشحيحة التي بحوزتنا نكاد نجزم أن بيت المال كان يضم العديد من الدواوين التي تتلاءم عموما مع مصادر عائدات المخزن. وهكذا يمكننا اقتفاء أثر دار العُشر [4] وديوان الجمارك الذي يسمى ايضا دار الدراهم[5] وديوان الغنائم[6] وهو ما يثبت قطعا وجود العديد من الدواوين الأخرى التي تتولى إدارة مصادر العائدات الأخرى مثل الخراج والجزية فضلا عن عائدات معاصر تكرير السكر. وتوجد أيضا دواوين تتولى إدارة النفقات مثل ديوان الرماة الذي يُعنى بدفع رواتب الجيش النظامي[7].

و يتمّ تزويد بيت المال عبر طرق عديدة مثلما سنستعرضه لاحقا. لكن الضريبة المباشرة بأشكالها المتعددة تظلّ أهم مصدر للعائدات. وإذا كانت ساكنة المدن والتجار المغاربة والأجانب يظهرون إذعانا تاما للمخزن ويتحملون عن "طيب" خاطر عبء الضرائب المفروضة عليهم فإن ساكنة المناطق الريفية والجبلية والبدو لا ك يدفعون ضرائبهم إلا مكرهين.

---

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص52.

[2] وصلتنا أسماء عبد العزيز الدِمناتي وسليمان بن إبراهيم كمكلفين بخزينة مراكش وأحمد المُفضّل كمسؤول عن خزينة تطوان. أنظر الفشتالي، **مناهل الصفا، ص**230 و252؛ ابن القاضي، **درّة الحجال**، ج 3، ص131 و312؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 268.

[3] مجهول، **المكاتبات السلطانية**، و77.

[4] Henri de Castries, SIHM, France, t. III, p. 727.

[5] Ibid., t. II, p. 293.

[6] مجهول، **المكاتبات السلطانية**، و77.

[7] ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 2، ص570.

و في الواقع فإن جامعي الضرائب الذين يحملون لقب العمال[1] أو الجباة[2] الذين يتم إرسالهم إلى هذه المناطق "المناوئة" للسلطة المركزية عادة ما يكونون من موالي دار السلطنة لأن مولاي أحمد لم يكن يمنح ثقته للعناصر المحلية مثلما أشرنا إلى ذلك في العديد من المرات[3]. ولأداء مهمتهم التي تعتبر مالية وسياسية في الآن نفسه وتتمثل في تعزيز أركان السلطة المركزية كان يوضع تحت تصرف جامعي الضرائب كتيبة من الجند النظامي تتراوح أعدادهم بين خمسمائة وألف جندي حسب أهمية المهمة[4]. وكانت هذه الحملات تنظم بين شهري أبريل وشتنبر من كل سنة.

وخلال فترات الاضطرابات يجد السلطان نفسه مجردا من جزء كبير من العائدات وذلك بسبب استغلال القبائل للوضعية السائدة لرفض دفع الضرائب المستحقة للمخزن[5]. وكان هذا هو الحال بالنسبة لبعض قبائل سوس في بداية حكم المنصور وقبائل مناطق الهبْط والريف وغُمارة في عام 1582 وقبائل منطقة الهبط في سنة 1589 والجزء الأكبر من قبائل المغرب خلال تمرد الأمير مولاي الناصر بين1595 و1596[6]. إلا أنه وبفضل الاستئثار بالأسلحة النارية إلى جانب انضباط رجاله فقد كان السلطان الشريف ينجح سريعا في بسط النظام واستخلاص كلّ مستحقات المخزن على القبائل إلى جانب الغرامات ومصادرة الأملاك.

وقد شكّل إصرار السلطان على فرض سيطرته على كامل البلاد من خلال تحصيل الضرائب محطّ أنظار الكتّاب الأوروبيين حيث يرون في هذا النهج أثرا باهرا يجب على كلّ أمير أن يسعى بنفس التفاني إلى تحقيقه. وتصديقا للجاسوس الإسباني خورخي دي هنين فإنّ مركزة الجباية والحزم يعدّان من أبرز آثار أحمد المنصور[7]. الاّ أنّ الأخباريين المغاربة أبدوا تباينا حول هذه المسألة. ففي حين يشاطر المقربون

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص65 و111.

[2] مجهول، **المكاتبات السلطانية**، و77.

[3] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص76 و79. Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 144.

[4] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 44 et p. 46.

[5] Ibid., p. 236.

[6] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص58 و59. Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 6.

[7] Jorge de Henin, Descripcion, p. 31.

من السلطان الشريف الكتّاب الأوروبيين الرأي فإنّ البعض الآخر اعتبر أن"السلطان كان يضطهد رعيّته[1]. كما أدانوا أيضا عنف وابتزاز أعوانه وجنده[2]. على الرغم من أنّ عملية تحصيل الضرائب كانت تتمّ عموما عبر الوسائل العنيفة[3] فإنّه يجب معرفة أنّها كانت السبيل الوحيد آنذاك بالنسبة للمخزن لفرض السيطرة على قبائل متمرّدة في أغلبها وساعية إلى حكم ذاتي. ويعني هذا أنّ السلطان كان يمارس سياسة واقعية. فقد كان يكتفي مثلا بالاعتراف الرمزي الذّي يتلخّص في البيعة والهدية السنوية في غياب إمكانية فرض سلطانه بقوة السّلاح على هذه المنطقة أو تلك بسبب وعورة تضاريسها أو شدة مناخها أو قلة عوائدها الخ.

وكانت موارد الجباية تَردُ على بيت المال وفق شكلين أساسا: نقدا وعينا. ففي حين كانت القطع النقدية والذهب والجواهر توضع في رَبعات أو علب[4] أو أكياس[5] مختومة ومُعَنْونة وتُحفَظُ في خزائن حديدية في المبنى الرئيسي لبيت المال كانت الموارد العينية أي المواد الفلاحية والماشية توضع في مطمورات ومخازن الأقوات والأهراء والإسطبلات المعدّة خصيصا لذلك[6].

إلى جانب ذلك فإنّ قصر البديع كان يضمّ خزائن السلطان المسمّاة خزائن الدّار. وتنظيم هذه المصلحة التي يديرها أحد العلوج لا يختلف البتّة عن الخزينة العامة. إلاّ أنّ موارد خزائن الدار ليست نفسها التي تتضمنها الخزينة العامة. فالموارد الشخصية للسلطان تتأتّى في جزء كبير منها من الأراضي الزراعية. وتتضمن هذه الأخيرة المساحات الأكثر امتدادا وخصوبة في البلاد. كما يعدّ السلطان من قبل المصادر الأوروبية أكبر تجار البلاد من خلال رجال ظِلّ من أصل أندلسي أو يهودي على غرار الأمين أحمد المفضل في تطوان[7]. وقد كان له بهذه الطريقة أن يحتكر تجارة

---

[1] الإفراني، **نزهة الحادي**، ص158.

[2] مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص63.

[3] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص52.

[4] الإفراني، **نزهة الحادي**، ص174.

[5] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 110.

[6] مجهول، **المكاتبات السلطانية**، و77.

[7] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 186 et p. 268.

العديد من المواد الأساسية على غرار الملح والبارود والقمح الخ. وكان يتحصّل أيضا على العديد من الهدايا من قبل كبار شخصيات السلطنة وتابعيها والقوى الأجنبية.
ومع ذلك فإنّ السلطان لم يكن يفرّق بين الخزينة العامة والخزينة الخاصة. فقد كان بإمكانه كونه خليفة وإماما و"حافظا لأملاك المسلمين" أن يتصرف بحرية في خزائن السلطنة ولاسيما أملاك الأوقاف لتسديد حاجياته وتحقيق مشاريعه. و يبدو أنّ المنصور خلال فترة حكمه قد تصرّف في مناسبات عديدة في أملاك الأوقاف مثلا[1].

الموارد الاستثنائية

كانت موارد الخزينة الشريفة تتأتى من موارد عادية وأخرى استثنائية. وتتمحور هذه الأخيرة أساسا حول فديات أسرى معركة وادي المخازن ومن خُمْس غنائم كل الحملات العسكرية التّي قام بها الجنود والهدايا المقدمة من بعض الأتباع أو القوى الأجنبية والأملاك والسلع المصادرة من رجال المخزن أو المهربين. ورغم عدم حيازتنا للأرقام الإجمالية لهذه الموارد الاستثنائية إلاّ أنه يمكننا بفضل المصادر الأوروبية أن نرسم لها صورة إجمالية.
ومن خلال المصادر المتوفرة يتبيّن أن هناك العديد من الأسرى المسيحيين وخاصة من النبلاء البرتغاليين الذين سقطوا أسرى في يد المغاربة. وانتهى الأمر بأن امتلك السلطان أغلبية هذه الأعناق التي تحرر قسم منها من خلال دفع فدية. وقد تصل فدية شخصية برتغالية كبيرة إلى مبلغ خمسين ألف كروزادو[2]. وفي تقرير الأسير جيرونيمو دي ميندوسا يقتضي تحرير أسير مسيحي في المتوسط مبلغ خمسة آلاف كروزادو[3]. وإن سلّمنا بهذا الرقم مع العلم بأنّ عدد الأسرى الموجودين لدى السلطان يفوق عددهم الألفي رجل حسب بعض المصادر فإنّ السلطان يكون قد تحصّل نظريا على ما لا يقلّ عن عشرة ملايين كروزادو ممّا يفسّر دون شك لقب الذهبي الذي

---

[1] القادري، **نشر المثاني**، ج 1، ص79.
[2] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 204.
[3] Robert Ricard, « Le Maroc à la fin du XVI^{e} siècle d'après la Jornada de Africa de Jeronimo de Mendoça », Hespéris, t. XLIX, 1957, p. 179-204.

أطلقته عليه العامة. ومهما كان مقدار المبلغ الذي تحصل عليه فإنّه من دون شكّ قد أضحى رجلا ثريّا بعد المعركة إلى حد أنّ ملك فرنسا طلب منه قرضا سنة 1579 يعادل مائة وخمسين ألف أوقية كما قلنا سابقا[1].

وكانت غنائم حملات السلطان التي تقام بأمره أو بتحريض منه تملأ أحيانا خزائن السلطنة الشريفة. فزيادة على الغنائم الهامة لموقعة وادي الخزائن فقد شكلت غارات القراصنة المغاربة على السواحل الإيبيرية والهجمات التي يشنها مجاهدو الشمال على الثغور المحتلة وغزو الواحات الصحراوية وأخيرا غزو السودان موارد إضافية. فبعد غارة القرصان القلفاط على جزر الكناري سنة 1583 وقع ثلاثمائة رجل في الأسر عادت ملكية ستين منهم إلى بيت المال فيما قُدِّم البعض الآخر هدية إلى السلطان[2]. كما أرسل مجاهدو الشمال إليه سنة 1588 أربعمائة أسير إيبيري بيعوا لفائدته[3]. وبعد أربع سنوات من هذا التاريخ أرسل مقاتلو طنجة إلى السلطان عشرين أسيرا منهم أنطونيو دي سالدانيا ابن الحاكم البرتغالي لثغر طنجة وهو مؤلف كتاب تاريخ السلطان المنصور[4]. وقد حددت فدية كاتبنا هذا واثنين من مرافقيه النبلاء بملغ ستة وعشرين ألف كروزادو[5]. كذلك كانت الغنائم التي تم تحصيلها من السودان هامة غير أننا لا نمتلك سوى بعض الدلائل عنها. وعلى سبيل المثال فقد أرسل محمود باشا إلى مراكش سنة 1591 مائة ألف دينار نقدا ومئات الحمولات من الملح والأثاث والآلاف من رؤوس الماشية[6].

وقد تحصل السلطان الشريف أحمد المنصور طيلة فترة حكمه على عدد كبير من الهدايا ذات القيمة العالية من قبل القوى الأجنبية وتابعيها. ولا شك أن تلك الهدايا وقد اعتبرها السلطان جزية قد وقع اقتسامها بينه والخزينة العامة. وعلى سبيل المثال فقد أهدى الكاردينال هنري ملك البرتغال إلى السلطان ثلاثين ألف دوقية والعديد من

[1]Ibid., France, t. II, p. 22.

[2]Bartholomé et Lucile Bennassar, *Les chrétiens d'Allah*, p. 257-260.

[3]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص204.

[4]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 254-258.

[5]Ibid., p. 204.

[6]السعدي، **تاريخ السودان**، ص79.

المجوهرات سنة 1579. كذلك كان الأمر بالنسبة إلى فيليب الثاني الذي أهدى السلطان كمية هامة من المجوهرات والياقوت والزمرد[1]. ويطلعنا الفشتالي بعد ما يقارب العشر سنوات من ذلك التاريخ أنّ الأسكيا إسحاق كان قد أرسل إلى المغرب هدية تتمثل في عشرة آلاف دينار ومائتي عبد[2].

كما كان على أعيان المخزن أن يقدموا الهدايا للسلطان كدليل على الولاء وللمحافظة على مناصبهم. فعلى سبيل المثال أرسل محمود باشا إلى السلطان سنة 1591 بالإضافة إلى الغنائم والضرائب المحصلة ألفا ومائتين من الرقيق وأربعين حمولة من الذهب ومئات من حمولات العاج الخ[3]. وعند عودته النهائية إلى المغرب جلب جوذر باشا مئات العبيد وأربعمائة حمولة من الذهب وألف حمولة من العاج وأربعة فِيَلة الخ[4]. كذلك كان والي القصر الكبير ومنطقة الفحص أحمد الكوش دائما ما يضيف إلى ضرائب مقاطعته مبلغ أربعين ألف كروزادو كهدية[5]. وفي نفس الإطار كان على أبناء كبار رجالات المخزن الذين وافاهم الأجل أن يقدموا الهدايا إلى السلطان لخلافة آبائهم. ففي سنة 1600 كان على حسن بن أحمد الكبير أن يقدم مبلغ ثمانين ألف كروزادو ليقع تثبيته في منصب والده وذلك رغم القرابة التي تجمعه بالسلطان[6].

وبالإضافة إلى ذلك فإنّ القبائل الكبيرة في البلاد كانت تقدم أحيانا بعض الهدايا إلى مولاي أحمد إلا أننا وللأسف لا نمتلك إلا بعض المؤشرات غير الواضحة حول الموضوع مما لا يتيح لنا أخذ فكرة دقيقة عنه. وكلّ ما يمكننا قوله إنّ هذه الهدايا كانت تتخذ عموما شكلا عينيا وغالبا ما تتمثل في الخيول والجمال والعبيد. وأخيرا فقد شكلت الغرامات والمُصادرات مصادر غير هينة للموارد الاستثنائية. فالقبائل المتمردة الخارجة عن السلطان كانت مجبرة على دفع مغارم عالية بعد تأديبها بقوة السلاح

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص50-51.
[2] **نفسه**، ص147.
[3] السعدي، **تاريخ السودان**، ص83.
[4] الإفراني، **نزهة الحادي**، ص197.

[5] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 252.
[6] Ibid., p. 292.

وذلك إما نقدا أو عينا[1]. ولكن إذا تمادت في العصيان تلجأ السلطة المخزنية إلى وسائل أكثر شدّة. فإلى جانب إلغاء الامتيازات الضريبية والنفي كان السلطان يصادر ببساطة الأراضي والجياد التّي تعدّ الثروة الرئيسية للقبائل الرحل وشبه الرحل في البلاد. وقد كان ذلك ما حصل مثلا لقبيلة الخُلط سنة 1589 والتي وقع حرمانها من آلاف الجياد بالإضافة إلى النفي على يد القائد ابن بَجّة[2].

كما أنّ أعيان المخزن لم يكونوا في مأمن من هذه النكبات التي تؤدي دوما إلى السجن والمصادرة. وقد أوردت السجلات عديد هذه الحالات[3]. إلا أن واقعة كاتب الديوان ابن عيسى تعدّ الأشهر. وقد كان هذا الأخير كاتب سر عبد الله الغالب ومحمد المتوكل ثم أصبح صاحب ديوان الانشاء في عهد عبد الملك المعتصم وقد حافظ على هذا المنصب خلال السنوات الأولى من حكم مولاي أحمد. إلا أن ابن عيسى حاول استغلال صغر سنّ السلطان وانعدام خبرته للسيطرة عليه وإقامة نوع من الوصاية على الخلافة مثلما حاول ذلك ابن المقفع ثمانية قرون قبل ذلك التاريخ مع الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور. ووفقا للتقاليد الإسلامية المتعلقة بالنصيحة فإنّ على كل مسلم وخصوصا إن كان من الخاصّة إسداء النصح إلى الأمير. إلاّ أن المشورة يجب أن تكون متحفظة وسرية أيضا حتى لا يقع المسّ بهيبة السلطان أمام العامّة. ومثلما كان الشأن بالنسبة لابن المقفع فإنّ كاتبنا لم يحترم هذا التقليد وأضحت نصائحه علنية عبر رسائل عتاب ينتقد فيها إهمال السلطان للمشاغل العامة[4]. ولم ينتظر الردّ طويلا حيث وقعت إقالة ابن عيسى من مهامه وحبسه بعد مصادرة أملاكه[5].

ويمكننا ممّا سبق أن نشكّل فكرة واضحة بعض الشيء عن أهم الموارد الاستثنائية للسلطنة الشريفية خلال حكم أحمد المنصور الذهبي والتي لا يمكن لنا أن نحصرها

---

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص98؛ مجهول، **المكاتبات السلطانية**،و220.

[2] Ibid., p. 103-112 ; Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 86.

[3] Ibid., p. 99 et p. 199.

[4] عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص205-210.

[5] مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص72.

للأسف ولو تقديريا بسبب شح المصادر. إلاّ أنه ومهما كانت قيمتها فإنه لا يمكنها أن تكون إلا رافدا مهما للموارد الأساسية.

الضرائب: مورد المخزن الأساسي

تمثل الضرائب المصدر الأساسي لعوائد السلطنة الشريفة حيث يحصّل أعوان المخزن سنويا أشكالا عديدة من الضرائب: الضرائب التي نصّ عليها الشرع والتي لم ينصّ عليها وهي ما يُعرَف بالوظيفة أو المكس. وقد كانت الضرائب الشرعية ضرائب مباشرة وتضمّ العشر والصدقات والضريبة على العقار المسماة في المغرب النائبة والجزية. أمّا غير المحددة شرعا فكانت غير مباشرة وتضم رسوم الاستيراد والتصدير وضرائب المعاملات في السوق وضرائب الصناعة والتنقل والميراث والمطاحن والصيد الخ.

وحتى لو كانت السلطنة زمن المنصور تضم بالمعنى الدقيق للكلمة كلًا من المغرب وموريتانيا الحالية والجنوب الغربي للجزائر والسودان الغربي فإنّ ساكنة المدن والسهول والواحات فقط كانت خاضعة للضرائب بانتظام. وكان البدو وسكان الجبال يكتفون بإرسال الهدايا أحيانا اعترافا بالسيادة. فبالإضافة إلى قلة موارد هذه الشريحة من السكان فإن تنظيم حملات تحصيل الضرائب في الجبال والصحارى مكلفة جدا ما يجعل عائداتها المالية والسياسية غير مجدية. وبالتالي كان الوضع القائم مناسبا لجميع الأطراف.

وبسبب شحّ المعطيات حول هذا الموضوع تتنوع تقديرات تعداد سكان السلطنة زمن أحمد المنصور من باحث إلى آخر وذلك من مليونين وسبعمائة ألف إلى ست ملايين ونصف نسمة[1]. إلا أنه ووفقا للتقديرات الأكثر جدية فإن عدد سكان المملكة لم يكن يتجاوز الثلاثة ملايين نسمة[2]. ومن خلال رسالة من أصدرها ديوان الانشاء فإن عدد

[1]Daniel Noin, La population rurale du Maroc, p. 24.

[2] محمد مزين، **فاس وباديتها**، ج 1، ص152.

قبائل السهول كان يتجاوز المليون والنصف[1]. وينقسم هؤلاء السكان إلى مجموعات كبيرة وصغيرة تقطن في دَوَاوِير ويضمّ كلّ دَوّار من خمسين إلى ستين خيمة في المعدّل[2]. ويجب إضافة سكان المدن والواحات الذين يقدر عددهم بحوالي مليون ومائتي ألف نسمة وبالتالي فإنّ عدد السكان الخاضعين نظريا للضرائب يبلغ تقديرهم مليونين وسبعمائة ألف نسمة.

ولتسهيل تحصيل الضرائب فقد وقع تقسيم السكان إلى وحدات جبائية. فـالكانون مكوّن من خمسة أشخاص في المعدّل ويعدّ أساس الوحدة الجبائية الدنيا. ويشكل مجموع خمسة عشر كانونا سَرْجَة أي ما يعادل تقريبا دوّارا في المجال القروي وحومة في المجال الحضري. ويجب على كلّ سرجة حسب مبدأ التضامن العصبي تسديد مبلغ إجمالي محدّد مسبقا بغضّ النظر عن الحالة المادية لكلّ كانون.

ونمتلك شهادة تتمثل أهميتها في كونها مقدمة من مصادر أجنبية معادية للمغرب حول مجموع عوائد الخزينة العامة من العائدات الأساسية زمن المنصور. فحسب الجاسوس خورخي دي هنين يبلغ مجموع الموارد النقدية السنوية للمخزن قيمة خمسة ملايين وستمائة وخمسة وتسعين ألفا وستمائة وواحد وثمانين دوقية [5695681]. وتتوزع هذه الموارد كالآتي[3]:

- ضرائب ولايات الشمال: 3000000 أونصة
- ضرائب ولايات الجنوب: 5600000 أونصة
- الضرائب على تجارة اللحوم القمح والشعير والجياد: 600000 أونصة
- خُمس الغنائم من قراصنة اسفي: 150000 أونصة
- عائدات معاصر السكر: 2000000 أونصة
- الضرائب على الاستيراد والتصدير: 1077750 دوقية

[1] عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص194.
[2] 4. Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 327 et France, t. III, p. 699.
[3] Jorge de Henin, Descripcion, p. 175-179 et p. 209-211.

وحسب المعطيات المقدمة من قبل الأسير سالدانيا فإنّ الموارد النقدية السنوية للخزينة العامة تبلغ أربعة ملايين وسبعمائة وتسعة وثمانين ألفا وتسعين دوقية [4789090] موزعة كالآتي:[1]

- الضرائب على الولايات: 1061818 دوقية
- الضرائب على تحويل السكر: 1000000 دوقية
- الضرائب على الاستيراد والتصدير: 1727272 دوقية
- موارد تجارة الملح: 1000000 دوقية

وعلى الرغم من أنّ الأرقام المقدمة من قبل هذين المؤلفين تبدو متقاربة عموما مع جزء غير يسير من الموارد الحقيقية للمخزن فإنها قد أهملت مصادر أخرى للموارد القارة كإيرادات السودان ومناجم الملح بتَغَازَى والجزية المحصلة من اليهود وضرائب المطاحن والصيد. فقد وفرت السودان منذ سنة 1591 حوالي أربعمائة ألف دوقية سنويا ومناجم الملح حوالي اثني عشر ألف دوقية والمطاحن حوالي مليون وستمائة وخمسين ألف دوقية سنويا والجزية حوالي مائتين وخمسين ألفا وخمسين ألفا بالنسبة للصيد[2].

كما يجب التذكير إلى أنّ بعض القبائل تعطي جزءا من محاصيلها للمخزن كعشر سنوي. وبفضل سجلّ قبائل سوس نستطيع تكوين فكرة واضحة حول الضرائب العينية التي دفعتها قبائل هذه المقاطعة سنة 1580. ونجمل في الجدول التالي المعطيات الموجودة في السجلّ من قبل الكاتب إبراهيم الحساني طبقا لأوامر السلطان المنصور.

[1]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 30 et p. 86-88.
[2]Jorge de Henin, Descripcion, p. 46 ; Henri de Castries, SIHM, France, t. I, p. 383.

الضرائب العينية التي دفعها أهل سوس سنة 1580[1]

القبائل	عدد الوحدات الضريبية	الكميات المحصلة			
		القمح (الأطنان)	الشعير (الأطنان)	الجبن (الأطنان)	الغنم (الرؤوس)
هشتوكة	37 500	16 500	49 500	18,7	9 375
هلالة	30 000	13 200	39 600	15	7 500
اد ولطيط	45 000	19 800	59 400	22,5	1 125
ماسة وتزنيت وگراوة و اد أو بلِلال الخ.	3 600	1 584	475,2	1,8	900
باعمران	15 000	6 600	19 800	7,5	3 750
يفرن وتزلمي واگشا الخ.	18 750	8 250	24 750	9,37	4 687
امسكين	7 500	3 300	9 900	3,75	1 875
اد أوزال واد وريكي الخ.	18 495	8 137,8	24 413,3	9,24	4 623
المجموع	175 845	77 371,8	227 838,5	84,86	43 961

كان تحصيل هذه المواد الغذائية يؤمن للمخزن موادا أولية حيوية. فمن جهة يمتلك السلطان مخازن كبيرة وإسطبلات شاسعة حيث تخزّن هذه المواد والتي يمكن استغلالها في تموين الجيش وتوزع على السكان في فترات الجفاف وخلال الأعياد الدينية الهامة. كانت المخازن الشريفة تحوي دوما على ما لا يقلّ عن ثمانية آلاف وستمائة وثمانين طنّا من القمح ومثله من الشعير والذرة[2]. ومن جهة أخرى يمكن ضخّ جزء من هذه المواد سريعا في الأسواق الداخلية والمتوسطية ممّا يمكّن من توفير عائدات مالية هامّة للخزينة.

[1] الفقيه الادريسي، "التنظيم الجبائي في العهد السعدي: ضريبة النائبة نموذجا"، **مجلة كلية الآداب**، عدد 4، 2001، 95-113.

[2] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 86 ; Jorge de Henin, Descripcion, p. 46.

وبالاستناد إلى أسعار بعض هذه المواد الزراعية التي أوردها سالدانيا يمكننا قياس أهمية الأرباح التي كانت يجنيها المخزن من خلال بيعها. وحسب الأسير البرتغالي يبلغ سعر بوشل القمح إحدى عشر أونصة والشعير ثلاث أونصات والخروف اثنا عشر أونصة ونصف[1]. وإذا اعتبرنا بيع نصف المواد فقط فأرباح هذه الولاية تكون كالآتي: القمح 7132273 دوقية والشعير 5698466 دوقية والخرفان 99911 دوقية. وإذا اعتبرنا أنّ ولاية سوس هي الأغنى على مستوى البلاد وتنتج ثلث المواد الزراعية فإنّه يمكننا تقييم المبلغ الإجمالي لبيت المال خلال سنوات الرفاه بـ38791950 دوقية.

وبالتالي فإنّ مجموع موارد المخزن السنوية يمكنها أن تتجاوز مبلغ 46000000 دوقية. وهذا المبلغ لا يمكن أن يساق إلاّ على سبيل الذكر وذلك لأنّ سنوات الجفاف والأوبئة كانت تتعاقب على المغرب في تلك الحقبة وكان السلطان غالبا ما يعفي القبائل من الدفع ضمانا للسلم الاجتماعي أو عرفانًا لهم على الخدمات التي يقدمونها[2].

وأيا كانت الأمور فإنّ موارد السلطنة كانت تماثل موارد القوى المتوسطية العظمى على غرار قشتالة فيليب الثاني[3]. إلاّ أنّ السلم والاستقرار النسبيين الذين كانت قد عرفهما المغرب خلال تلك الفترة وحسن تصرف السلطان الشريف أحمد المنصور في موارد المملكة جعله مشهودا له بين معاصريه الذين اعتبروه الأغنى في العالم[4].

معاصر السكر: صناعة مخزنية؟

لقد رأينا طوال هذا العمل أنّ الاسرة الزيدانيين حاولت منذ وصولها إلى السلطة أن تبني حكمًا يتجاوز القبيلة وينفصل عن المجتمع. وهي وإن قد اعتمدت في المستوى السياسي على تعاليها الشريفي وهالتها المقدسة لتفرض هذا التصور الجديد للسلطة

---

[1] Ibid., p. 130.

[2] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص112.

[3] José Pérez, *L’Espagn*e de Philippe II, p. 188-197.

[4] بحسب Jorge de Henin, Descripcion, p. 46 فإن الخزينة الخاصة في مراكش كانت تحتوي عند وفاة المنصور سنة 1603 ما لا يقل عن 909 090 1 دوقة نقدا وعلى مجوهرات بقيمة 818 181 2 دوقة، وعلى 4000 زوج من اللباس وعلى كمية كبيرة من العنبر الأسود و1200 قرطاس من الريّان، وكمية كبيرة من القماش وحوالي 600 طن من القمح والشعير.

فإنها من الناحية العسكرية حاولت تكوين جيش محترف متكون أساسا من المرتزقة الذين ليس لديهم أي انضواء اجتماعي في البلاد. ألم يحاول الملوك الزيدانيون القيام بنفس الشيء على المستوى الاقتصادي؟ وفي الواقع فقد حاول هؤلاء السلاطين تطوير الأنشطة الاقتصادية التي توفر لهم عائدات مريحة وقارة وتجنبهم الارتباط بالضرائب المحصّلة من القبائل المتمردة في الكثير من الأحيان.

كان السلاطين ينفردون كما ذكرنا آنفا بتجارة العديد من المواد الحيوية كالبارود والملح والنحاس أو القمح. إلا أن هذه الموارد المتأتية من هذه المواد كانت قطعا غير كافية لضمان الأمن المادي الذين يصبون إليه. ولمعالجة هذا النقص حاول السلطان الشريف محمد الشيخ المهدي منذ السنوات الأولى من حكمه إرساء معاصر السكر في ولاية سوس حيث أن الأسواق الخارجية كانت دائمة الطلب لهذا المنتوج الحيوي إضافة إلى أنّ المنطقة كانت تتمتع بتقاليد غارقة في القدم في هذا المجال[1]. وبالفعل فقد وقعت الإشارة إلى معاصر السكر في هذه المنطقة منذ القرن الحادي عشر. وتمّ تطوير هذه الصناعة من ثمة من قبل الموحدين والمرينيين. وفي القرن الرابع عشر أكّد المؤرخ القلقشندي أنّ منطقة مراكش كانت تمتلك ما لا يقلّ عن أربعين معصرة للسكر[2]. إلا أنّ هذه الصناعة كانت على الأرجح غير ذي فائدة خلال القرن الخامس عشر وبدايات القرن السادس عشر بسبب الفوضى السياسية والتدخل الإيبيري.

وخلال سنوات حكمه السبع على المغرب الموحّد لم يكن للسلطان محمد الشيخ أن يتمكن من تطبيق مشروعه إلا جزئيا. إذ كان يجب انتظار الحكم الطويل للسلطان أحمد المنصور لإنجازه. فتحقيق حلم الخلافة كان لابد من إكثار الموارد. فكانت فكرة تطوير انتاج السكر عبر توسيع وانشاء المعاصر. ويفسّر الفشتالي أنّ هذه المعاصر كانت تدرّ ربحا كبيرا مع قليل من الجهد على عكس الضرائب التي رغم ارتفاع إيراداتها فإنها كانت تتطلب موارد ضخمة إلى جانب عدم شعبيتها[3].

[1] الإفراني، **نزهة الحادي**، ص264.
[2] القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج 5، ص176.
[3] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص210.

وقد تمّ اكتشاف عشرة معاصر للسكر في جهة تارودانت وأربعة بمنطقة الصويرة وسيدي الشيگر وشيشاوة على إثر بعثة تنقيب قام بها بول بيرثييه سنة 1940 ما يؤگد ما ذهبت إليه مصادرنا[1]. وقد أكّد سالدانيا أنّ كلّ معصرة كانت تضمّ حوالي ألفي عامل يتشكل الجانب الأكبر منهم من العبيد ويحرسه الجند النظامي وفرسان من البدو[2].

ولن نطيل الحديث عن هندسة وطرق عمل هذه المعاصر التّي وثقتها بإسهاب بيرتييه[3]. إلاّ أننا سنحاول قياس مساهمة هذه الصناعة في الخزينة الشريفة انطلاقا من المعلومات الهزيلة التي بحوزتنا. وحتى يتمكن السلطان من تأمين عائدات قارة ومنتظمة أجّر هذه المعامل إلى تجار يهود ومسيحيين وفقا لنظام الالتزام[4]. ومن مصدر إلى آخر تختلف قيمة عائدات هذه الصناعة. فحسب المصادر الانگليزية فقد كانت توفّر سنويا ستمائة ألف أونصة[5]. ويتحدث هينين عن مليوني أونصة[6] فيما يقدّرها سالدانيا بمليون دوقية أي ما يعادل مليوني أونصة وثلاثين ألف[7]. وسنفترض ها هنا أن هذه الأرقام تتحدث عن عائدات سنوات مختلفة والتي تتباين من ستمائة ألف أونصة إلى مليونين وسبعمائة وثلاثين ألف أونصة حسب الموسم الزراعي وطلب الأسواق على المادة. ومهما يكن من أهمية هذه الموارد فلا يمكنها بأيّ حال من الأحوال أن تعوض الموارد الجبائية وبالتالي يمكننا القول إنّ السلطان الشريف لم يتمكن من تحقيق الاستقلال المادي الذي يصبو إليه باتباع هذا النهج منفردا.

---

[1] **نفسه**، ص209- 210.

[2] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 84.

[3] Paul Berthier, *Un épisode de l'histoire de la canne à sucre : les anciennes sucreries du* Maroc et leurs réseaux hydrauliques, 2 vol., Rabat, 1966 ; le même, « Les plantations de canne à sucre et les fabriques de sucre dans l'ancien Maroc », Hespéris-Tamuda, vol. II, 1966, p. 33-40 ; Andrzej Dziubinski, « La fabrication et le commerce du sucre au Maroc aux XVI^{e} et XVII^{e} siècles », Actae Poloniae Historiae, nº 54, 1986, p. 5-37.

[4] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص210؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص187؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 78.

[5] Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 327.

[6] Jorge de Henin, Descripcion, p. 28-29.

[7] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 8. Voir également Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. I, p. 525.

نظام نقدي مستقرّ وقوي

كان جهاز الإصدار النقدي المسمى دار السكّة يشكل بطبيعة الحال أحد أركان التنظيم المالي والسياسي للدولة الزيدانية. وقد كان هذا الجهاز تحت المراقبة المباشرة للسلطان لأنّ الإصدار النقدي كان أحد صلاحيات الخليفة وأداة دعاية لا يستهان بها مثلما رأينا في الجزء الأوّل بالإضافة إلى كونه أداة مراقبة وضبط للحياة الاقتصادية.

وكان يُعهَدُ تسيير دار السكة المتواجدة على مقربة من قصر السلطان بمراكش إلى أمين أو ناظر كان في الآن نفسه فقيها ومتمكنا من تقنيات صناعة النقود. ويساعد كلّ أمين شاهدان عدلان يراقبان جودة النقود وميزانها بالإضافة إلى مجموعة من الكتّاب. أمّا صناعة النقود فقد كانت تعهد إلى عمال متخصّصين. وكان الاعتماد فيها على تقسيم حقيقي للعمل فقد كان الجَرَّابُ يقوم بإعداد مقادير المعادن والخلاّص يعمل على تنقيتها والسبّاك يقوم بصهرها في المسابك والطرّاق يحولها إلى أوراق رقيقة وقاطع الصفائح يقطعها إلى مربّعات ثمّ يعمل على تدويرها والنقاشُ ينقش الكتابة على الأطراف والسكّاك يقوم بتجليتها فيما يتعهّد السوّاق والعلاّف بالفرن[1]. وحسب العينات التّي بحوزتنا فقد كانت كلّ من فاس وتارودانت وسجلماسة ولِكتاوة تحتوي على ورشات لضرب السكة بالإضافة إلى دار السكّة بمراكش[2]. ولم نتوصل للأسف إلا إلى أسماء أمينين فقط خلال فترة حكم أحمد المنصور وهما حمدون الجزنائي أمين دار مرّاكش ومحمّد بن الطالب أمين دار فاس[3].

وخلال فترة حكم المنصور واصلت الورشات السلطانية ضرب النقود الذهبية سنويا تقريبا إلى جانب تلك الفضية والنحاسية. وكانت النقود الذهبية وتُدعى الدينار أو المثقال تُسَكُّ بمعدّل مرّة كلّ أربعمائة وخمسة وعشرين يوما. وحسب العينات المتوفرة فقد تمّ ذلك سنوات 1578 و1580 و1583 و1584 و1586 و1587 و1588

[1] الجزنائي، **الأصداف المنقَّضة عن أحكام علم صنعة الدينار والفضة**، زغوان، 1988

[2]J. D. Brethes, *Contribution à l'histoire du Maroc par les recherches numismatique*, p. 202.

[3] القادري، **نشر المثاني**، ج 1، ص85

و1589 و1590 و1591 و1592 و1593 و1594 و1595 و1596 و1597 و1598 و1599 و1600 و1601 و1602[1].

خلال الفترة الأولى كانت النقود الذهبية سيئة الجودة ولا تزن سوى 3.8 غرام ولم تتحسّن هذه الجودة ويرتفع وزنها ليتراوح بين 4.4 غرام و4.55 غرام إلاّ بعد غزو توات وتيگورارين سنة 1583 والسيطرة على مسالك القوافل. وقد وفّرت السودان إثر غزوها كميّة كبيرة من الذهب حيث قامت الورشات الشريفة بسكّ دنانير مستوحاة من قطع الذهب الموحدية بجودة استثنائية تزن 4.68 غراما وسميت الدنانير الوافية. كذلك وقع سكّ دنانير مزدوجة تذكارية تزن أكثر من 10 غرامات بداية من سنة 1591.

وقبل غزو الواحات الصحراوية والسودان كان المغرب يستورد جزءا كبيرا من حاجياته من الذهب من هذه المناطق ويستغلّ بعض المناجم المكتشفة في سوس والأطلس ويقوم باستعادة الحلي من السوق المحلية قبل أن يقع صهرها في الورشات الرسمية. وحسب الجزنائي فقد كان الذهب يخلط مع بعض المعادن الأخرى خلال هذه الفترة من حكم المنصور ممّا يجعل معالجته صعبة ويقلّص من قيمته وجودته. وقد كان هذا الذهب يسمّى الذهب الدقات. وفي المقابل فإنّ الذهب السوداني المعروف بالتبر كان ذا جودة أعلى وأسهل في الاستخدام ممّا رفع من قيمة النقود المصنوعة من هذا المعدن. وبالإضافة إلى ذلك وإلى جانب القطع الذهبية الشريفية فقد كانت النقود الذهبية العثمانية متداولة في كامل أنحاء السلطنة شأنها شأن الانگليزية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية.

وفي الواقع وبالرغم من عدم إلمامنا بالمقدار الحقيقي للنقود الذهبية فإنّنا واثقون أنّ كُلاّ من خزينة السلطان وبيت المال كانتا تحتويان على كميات كبيرة من النقود الأجنبية والتّي تعود إلى الفديات المدفوعة من قبل النبلاء الإيبيريين والضرائب على التجار المسيحيين[2]. ويمكن القول إن وجود عديد المفردات الأوروبية الدّالّة على العملات

[1]J. D. Brethes, *Contribution à l'histoire du Maroc*, p. 202-208.
[2]Jorge de Henin, Descripcion, p. 46.

الذهبية والفضية في اللهجة المغربية إلى اليوم مثل الضبلون والريال يؤكد أن العملات الأوروبية كانت مشهورة لدى المغاربة.

كانت القطع الذهبية الشريفية عامة ذات جودة عالية وقيّمة أكثر من مثيلاتها الأوروبية ممّا جعلها مطلوبة جدّا من قبل التجار المسيحيين وممّا حدا بالسلطان إلى حظر استعمالها في المعاملات الدولية[1]. وترجع المعادن المستخدمة في دور السكة لصناعة النقود الفضية والنحاسية أساسا إلى جهة سوس. وتقع المناجم الأساسية في إفران ونّاس وتاوريرت وناس وتاسكلا وتاطّاويت. وكانت النقود الفضية تضمّ ثلاثة أنواع. في حين كان الدرهم بسيطا ويزن 2.53 غرام أو مزدوجا ويزن 4.28 غرام أو ثلاثيا ذا 6.3 غرام فإنّ الأوقيات كانت تزن 40 غراما خلال عهد مولاي أحمد. وكانت النقود النحاسية تدعى الفلوس وتزن إمّا 2.6 غرام أو 5.5 غرام[2].

ومن خلال ما سبق يمكننا القول إنّ السلطان الشريف كان قد حاول طيلة فترة حكمه انتهاج سياسة نقدية واقعية تهدف إلى تحسين جودة وقيمة النقد المحلي كوسيلة تبادل تجاري وكرمز سيادة واستقلالية.

---

[1]Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 546.

[2]J. D. Brethes, *Contribution à l'histoire du Maroc*, p. 202-208.

الفصل الرابع:

الجيش... قلب الجهاز المخزني

خلافا للبيوتات الحاكمة المغربية السابقة لم يصل البيت الزيداني إلى السلطة بفضل العصبية. فقد اعتمد المرابطون والموحدون أساسا على الأقل للوصول إلى الحكم على قاعدة عقائدية قوية وعلى قوة وتلاحم اتحادي صنهاجة ومصمودة. أمّا المرينيون وبسبب غياب قاعدة شرعنة عقائدية فقد اعتمدوا فقط على القوة العسكرية لاتحادية زناتة وحلفائها العرب. وأمام غياب الشرعية الدينية حاول المرينيون تدارك ذلك بتحالفهم مع علماء المالكية وانتهاجهم السياسة الشريفية كما بيّنا ذلك آنفا.

وكانت السياسة الشريفية التي انتهجها سلاطين فاس وازدهار الحركة الصوفية قد ساهمت في إبراز صورة سليل النبي كشخصية فوق قبيلة ومحايدة تتمتع بهالة من القداسة. كما أنّ منظومة السيطرة ذات المراكز المتعددة التّي أسسها المرينيون قد أدّت إلى تشظي النسيج القبلي إذ لم تعد أيّ عصبيّة تمتلك ما يكفي من الموارد البشرية لغزو كلّ الأراضي المغربية فضلا عن الأراضي المغاربية والصحراوية. ويعدّ البيت الوطّاسي الذي لميتمكّن من السيطرة إلاّ على جزء من شمال البلاد خير مثال على ذلك.

استفاد البيت الزيداني كما ينبغي من الوضعية السياسية والعقدية التي كان يعيشها المغرب آنذاك. فمنذ ظهورها سنة 1510 حاولت تلك العائلة المالكة وهي التي لم تقم على عصبية قبلية إنشاء جيش عصري ومختلط لمواجهة أعدائها. و قد كان هذا الجيش يمثّل قلب النظام المخزني والجهاز الذّي حظي بعناية خاصة من طرف السلاطين.

كان إنشاء جيش قويّ وعصري أحد الهواجس الكبرى للسلاطين الزيدانيين. وتؤكّد كل المصادر الموجودة بين أيدينا المجهودات التّي بذلها السلطان الشريف محمّد الشيخ المهدي وخلفاؤه لتبني التقاليد العسكرية الحديثة وخصوصا العثمانية والإسبانية. وقد

وجب انتظار وصول السلطان عبد الملك لنرى تسارع هذا النسق. حاول هذا الأخير قلب التقاليد العسكرية للبلاد باعتبارها بالية وتبني التقليد العسكري العثماني ما أدّى إلى ردّة فعل عدائية من قبل كبار الضباط والأعيان. ومرّة أخرى كان أحمد المنصور أكثر حذرا وتوفيقا مقارنة بأخيه. فقد حاول إدخال عناصر تنظيم جديدة كما يظهره استشراء المصطلحات العسكرية العثمانية مع المحافظة على التقاليد العسكرية المحلية. في مقال مميّز خصّصه للجيش والأسطول المغربي في الحقبة الزيدانية استعمل المستشرق أندري دزيوبنسكي كلّ الأدوات المتاحة لإعادة رسم تاريخ هذه المؤسسة ودراسة تنظيمها[1]. ولكنّه لم يكن يملك الأدوات اللازمة لمتابعة تطوّر هذه المؤسسة طوال عهد المنصور ممّا يفسّر عدم ذكر حالة الجيش المغربي آنذاك إلاّ في مناسبات قليلة. ولحسن الحظّ وقع اكتشاف العديد من المصادر ونشر أخرى منذ صدور هذا المقال ممّا يمكننا من تكميل الصورة بتقديم عناصر جديدة عن تكوين الجيش الشريف وتنظيمه خلال هذه الفترة.

جيش مختلط العناصر...

منذ تكوينه في حدود سنة 1510 من قبل القائم بأمر الله كان الجيش الشريف يتشكّل من عناصر ذات أصول مختلفة. فقد كانت نواته تتألف من قبائل جزولة ومعقل إلاّ أنّه ومع التوسع الجغرافي للمملكة تنوّع انتخال الجنود. وهكذا بدأ ظهور الأندلسيين والعلوج في تشكيلات جيش السلطان الشريف محمد الشيخ المهدي ليلعبوا دورا رياديا في الجيش الزيداني.

وفي عهد عبد الله الغالب كانت كلّ "عصبية" تشكّل فرقة مستقلة مثل جزولة والأعراب والأندلسيين والعلوج وزْواوة والحراطين والعبيد الأفارقة. وفي عهد عبد

[1]Andrzej Dziubinski, « L'Armée et la flotte de guerre marocaines à l'époque des sultans de la dynastie saadienne », Hespéris-Tamuda, nº XIII, 1972, p. 61-94.

الملك المعتصم كان للأندلسيين والعلوج الأفضلية على بقية التشكيلات وأصبحوا العناصر الأقوى في الجيش الشريف[1].

وفي عهد السلطان أحمد المنصور أصبح تنظيم الجيش وتركيبته "العصبية" أكثر وضوحا. فقد كان الجيش الشريف يتكون من فرق نظامية وأخرى غير نظامية وينقسم إلى عدة كتائب تحمل أسماء مناطق أو عصبيات كان أهمها كتائب سوس وشراگة والأندلسيين والعلوج كما كانت هناك كتائب أقل أهمية كزْواوة والأفارقة. وكان أفراد الجيش النظامي يتقاضون أجورهم من المخزن لدى سُمّوا المَخْزَنيّة أو المْخَازنية باللهجة المحلية.

كانت كتيبة سوس وهي النواة التاريخية للجيش الشريف تتكوّن من عرب سوس وأمازيغها. وتضمّ هذه الكتيبة بشكل خاص أولاد جرّار وأولاد مُطاع والشراردة والرحامنة وهْسْكيمة الخ[2]. وتتكوّن كتيبة شراگة أي سكان شرق المغرب من قبائل عربية و مستعربة و أمازيغية رحّل وشبه رحّل لاسيما قبائل أشْجع وبني عامر ورياح ومطغرة الخ. أما الأندلسيون الهاربون من محاكم التفتيش للحفاظ على دينهم أو المطرودون من اسبانيا إثر ثورة البشرات فقد شكّلوا كتيبة اصبحت سريعا ذات أهمية بالغة. كما كان المرتزقة أو العبيد الأوروبيون يشكلون كتيبة العلوج. وكان هؤلاء في أغلبهم ينحدرون منشبه الجزيرة الإيبيرية. كان الإسبان والبرتغاليون والباسك ممَثّلون بكثرة بحكم القرب الجغرافي من المغرب. إلاّ أنه يمكن أن نجد جنود إيطاليين وفرنسيين وانگليز ويونان وأتراك وفرس[3]. أما أولاد يحيى الزواويين أصيلي منطقة القبائل في الجزائر الحالية فيشكلون الكتيبة الحاملة لاسمهم. ورغم كون الأفارقة

---

[1]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 10.

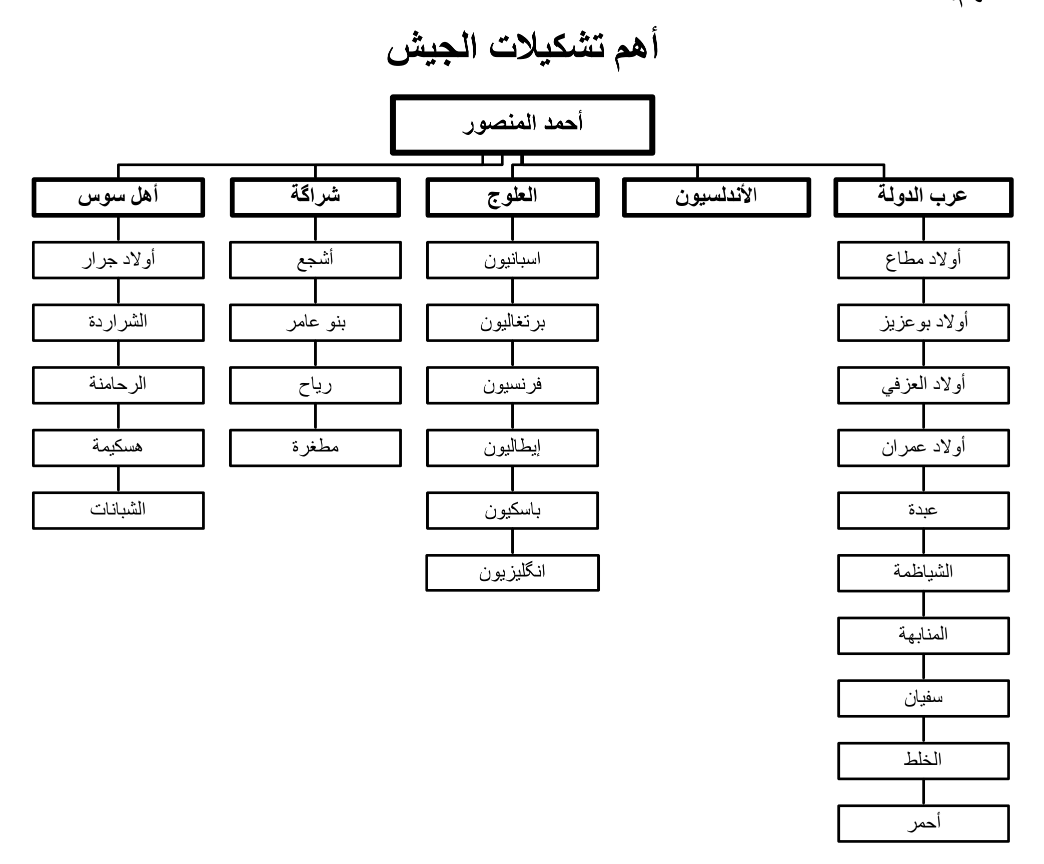
[2] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص176.

[3]Jorge de Henin, Descripcion, p. 45, p. 65-65, p. 71, p. 83 et p. 117 ; Henri de Castries, SIHM, France, p. 34-35 ; Bartholomé et Lucile Bennassar, *Les chrétiens d'Allah*, p. 478-493.

ويمكن إيراد أسماء علي زرقون الميّورقي وخَيْران الباسكي وعلي البُرتغالي وكردين المُرسي ونبيل البُرتغالي ومحمود الاشبيلي ولبيب الباسكي وخيران الباسكي وأحمد الكَلابري ومصطفى بومبَرْدَس الخ.

منخرطين في الجيش الشريف منذ عهد عبد اللّه الغالب إلا أنّنا لا نمتلك معلومات عنهم.

أهم تشكيلات الجيش



وقد أدّى تباين أصول مكونات جيش المنصور إلى تنوع أساليب التجنيد. ففي حين كانت تشكيلات سوس والأندلسيين وشراگة وزْواوة تجند مقابل أجور أو إقطاع أراض أو امتيازات ضريبية فإنّ تجنيد العلوج والأفارقة كان يتمّ بطريقة مختلفة.

كان العلوج في عهد أحمد المنصور يؤسرون أو يشترون. ولكن لم يكن نادرا أن يعرض الأوروبيون خدماتهم طوعا على السلطان الشريف[1]. فبعد معركة وادي المخازن امتلك السلطان الشريف المئات من الشباب المسيحيين تمّ تجنيد جزء منهم

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص67.

بعد مدّة من التعليم الإسلامي[1]. وقد تمّ أسر العديد من العلوج على إثر غارات المقاتلين المغاربة على الثغور المحتلة أو هجمات قراصنة الرباط على المدن الإسبانية وخصوصا جزر الخالدات. إلاّ أنّ الغالبية العظمى من العلوج تمّ شراؤهم. كان السلطان أحمد المنصور وأبناؤه يقومون بشراء العبيد الصغار من الجزائر وتونس ويستقدمونهم برّا بفضل وساطة تجار مسلمين ويهود[2]. وبعد وصولهم يتمّ ختانهم طوعا أو قسرا وكسوتهم على الطريقة المغربية وتلقينهم تعاليم الإسلام. ولكن السلطان لم يكن يدقق في تدين العلوج. فكان يكفي أن يحترم هؤلاء تقاليد الإسلام علنًا حتى تكون لهم حرية ممارسة شعائر أي دين شاؤوا. وتؤكّد المصادر الأوروبية وسجلات محاكم التفتيش المعاصرة للأحداث هذا الرأي.

ويبدو أن تجنيد الأفارقة حصل إثر الحملة الأولى لمحمد الشيخ المهدي على شنقيط. وفي كلّ الحالات فقد كانوا يمثلون كتيبة صغيرة مستقلة خلال فترة عبد الله الغالب. ومنذ السنة الأولى لحكم المنصور أشارت السفير الإسباني أنّ حرس باب قصر السلطان كانوا من السود[3]. وبعد حوالي قرن من ذلك تخبرنا المصادر المغربية أنّ السلطان العلوي إسماعيل [1672-1727] كوّن جيشه الشهير المسمى البخاري بتجميع نسل العبيد السود الذين كانوا في خدمة السلطان أحمد المنصور. وتواصل نفس المصادر أنّ السلطان العلوي حاول شراء كلّ هؤلاء العبيد من مالكيهم وتجنيد كلّ من أعتق منهم طوعا أو كراهة[4]. فهل كان هؤلاء الأفارقة فعلا من نسل العبيد الذين تمّ جلبهم إلى المغرب بعد غزو السودان للعمل في جيش المنصور وهل كان مشروع السلطان العلوي جديدا وأصيلا؟ يجب القول بادئ ذي بدء إن غالبية العبيد الذين تمّ جلبهم من السودان وكان عددهم قليل نسبيا تمّ استخدامهم في معاصر السكر أو التجديف في الأساطيل. وبالتالي فإنّ كتيبة الأفارقة لم تكن قد جيء بها من السودان.

---

[1] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 26 et p. 32.
[2] Ibid., p. 144.
[3] Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 51.
[4] الناصري، **الاستقصا**، ج 7، ص57 - 59 وص71-73.

فبالإضافة إلى بقية القوات السوداء الخاصة بعبد الله الغالب توجد مصادر أخرى للتجنيد بلا شكّ.

وقد تمكنا بعد بحث طويل من إيجاد وثيقة غير منشورة تسلّط الضوء على ناحية أخرى من مسألة تجنيد الأفارقة. وتتمثّل هذه الوثيقة في رسالة تعود إلى سنة 1584 يطلب فيها السلطان الشريف من علماء الأزهر فتوى تبيح استخدام العبيد الأفارقة في الجيش. فبعد أن شرح للعلماء أنّ المغرب برمّته يعتبر أرض جهاد بسبب خصوصياته الجغرافية أكّد السلطان أنّ حكّام هذه البلاد في حاجة دائمة إلى الجنود لحماية أرض الإسلام وربّما توسيعها. فقد وجدت كلّ العائلات الحاكمة عند وصولها جيشا قويّا ومنضبطا تحت أوامرها إلاّ أنّه وبعد ثمانين عاما من الفوضى لم تجد العائلة الزيدانية سوى مؤسسة عسكرية متهالكة. ويضيف المنصور أنّ سكان البلاد غير قادرين على الحرب بسبب كسلهم وجبنهم وشهوانيتهم. لذلك تمّ إعفاؤهم من أداء الخدمة العسكرية مقابل دفع الضرائب الشرعية.

ولإصلاح ذلك الوضع يبين السلطان أنه استخدم وسيلتين تتمثّل الأولى في شراء كل العبيد السّود الذين تمّ جلبهم من السودان من مالكيهم أمّا الثانية فتتمثّل في البحث عن كل الأشخاص ذوي الأصول المملوكية كان قد استغلوا فترة الاضطراب للتحرر وتجميعهم وتجنيدهم قسرا مع التقيد بأحكام الشريعة. ولتبرير هذا الاختيار أكّد السلطان الشريف أنّ هؤلاء العبيد سيكونون جنودا مرموقين لشجاعتهم وانضباطهم. وفي الأخير أخبر السلطان العلماء المصريين أنّ نظراءهم من المغاربة قد وافقوا على هذا النهج وأنّ فتوى إيجابية لا يمكن لها إلا أن تمكّنه من المزيد من الشرعية[1].

تؤكّد هذه الوثيقة غير المنشورة إذن أنّ السلطان الشريف أحمد المنصور حاول قبل غزو السودان بسنوات تشكيل كتيبة من السود تأتمر فقط بأمره لشكّه في وفاء السّكان المحلّيين. ومن أجل ذلك فقد حاول جمع السود كما كان يفعل العثمانيون في البلقان. ولكن السلطان لم يمض قدما في مشروعه هذا بل اقتصر في الغالب على تجميع بعض المئات من العبيد وذلك لتوفره على الآلاف من العلوج والأندلسيين.

[1] **مخطوط الخزانة الحسنية**، رقم 12598، و60-63.

وبعد وفاة المنصور ودخول البلاد في فترة الانحلال ابتعد الأندلسيون شيئا فشيئا عن الجيش وأصبح وجود العلوج نادرا. وقد حاول السلاطين العلويون الأوائل بعد حوالي ستين سنة من رحيل السلطان الشريف إعادة إحياء مشروعه السياسي القائم على المركزية وما فوق القبلية وبالخصوص في المجال العسكري. وبسبب غياب الأندلسيين والمرتزقة لم يكن للسلطان إسماعيل إلاّ إعادة المشروع الأصلي للمنصور من خلال إنشاء جيش عبيد البخاري.

وقد كان حجم القوات النظامية للجيش الشريفي المسمّات الانكشارية على غرار التشكيلات العثمانية يقدّر وفق المصادر المعاصرة بين الثلاثين والأربعين ألف رجل وقد بقي هذا العدد مستقرّا طوال فترة حكم المنصور[1]. وقد وزعت هذه الكتائب على الجهات الرئيسية للسلطنة وتقدّر أعداد المجموعات المتركزة بمراكش بين ستة عشر وثمانية عشر ألف رجل وفي فاس بين عشرة وخمسة عشر ألفا[2]وفي تادلة ألفين وخمسمائة رجل[3] وفي سوس تقدّر بألفي مخزني[4]. وكانت كلّ مدينة ساحلية أو حدودية مثل الرباط والعراش وشفشاون وتازة تأوي حامية من الجيش النظامي تتراوح بين المائة والأربعمائة رجل[5]. ويبدو أنّ كلّ الكتائب كانت بشكل من الأشكال ممثلة بإنصاف. وكان الجنود النظاميون يحصلون على أجورهم مرّة كلّ ثلاثة أشهر[6]. ورغم عدم امتلاكنا لمعلومات عن الأجور إلاّ أنّه وعلى ضوء المعطيات المتوفرة من قبل المصادر الأوروبية في أواسط القرن السادس عشر فإنّه يمكننا القول أنّها كانت تتراوح بين خمسين وثلاث مائة دينار كلّ ستة أشهر[7].

لا يشكّل تعدد مكوّنات الجيش النظامي استثناء مغربيا بل هي سمة عند مجموع القوى المتوسطية في تلك الفترة وحتّى بعدها. وإذا كانت غالبية الجيش العثماني تتكوّن من

---

[1]Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 193-194 et p. 222-225.
[2]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 30, p. 96 et p. 144.
[3]Ibid., p. 156.
[4] عبد الله گنون، **رسائل سعدية**، ص219.
[5]Anonyme, Description du Maroc, p. 107, p. 124, p. 125 et p. 130.
[6]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 46.
[7]Henri de Castries, SIHM, Espagne, t. I, p. 148 et Portugal, t. III, p. 221.

عناصر مختلفة الأصول وخصوصا من البلقان فإنّ أكثر من ثلث الجيش الإسباني كان يعود إلى أصول والونية [Wallonie] وحوالي ربع الجيش الفرنسي من المرتزقة السويسريين والإيرلنديين والاسكتلنديين. كما التجأ الملوك الانگليز إلى المرتزقة لاسيما الفرسان الألبانيين. وكانت المدن والإمارات الإيطالية تتعاقد مع مرتزقة بورگينيين وألمان ومجريين وفرنسيين الخ[1].

وإلى جانب الجيش النظامي فقد كان السلطان يعتمد على فرق غير نظامية مكوّنة من الفرسان المنحدرين من أبرز القبائل البدوية في البلاد. هذا التقليد أسسه الموحّدون وحافظ عليه المرينيون والوطاسيون والزيدانيون. كانت إذن بعض القبائل البدوية المدعوّة بـعرب الدولة[2] تقدم للسلطان عددا من الفرسان مقابل إقطاع أو امتيازات ضريبية لاسيما الإعفاء من النائبة[3]. ويعتبر أولاد مطاع وأولاد جرار والشبانات وأولاد بوعزيز وأولاد العَزَفي وأولاد عمران وعبدة والشَيَاظمة والمَنَابهة وسفيان والخُلْط الخ أهم فصائل هذا الجيش غير النظامي[4]. وتقدّم كلّ من هذه القبائل بين ألف وخمسمائة وتسعة آلاف فارس. وعلى الرغم من أنّ الانگليزي هنري روبرتس [Henry Roberts] يلفت نظرنا أنه بإمكان السلطان أن يجمع في حدود مائتي ألف فارس[5] إلاّ أنّ كلاّ من الشهاب الحجري وسالدانيا يؤكّدان أنّه خلال المناسبات الكبيرة خصوصا عيد الأضحى يمكن للسلطان أن يجمع بين تسع وعشرين ألفا وثلاثين ألف فارس[6]. إلاّ أنّه ولتجنب المصاريف العقيمة فإنّه لم يكن يُبقِي معه بشكل دائم إلاّ على

---

[1]Edgard Boutaric, Institutions militaires de la France avant les armées permanentes, Paris, 1863 ; Charles Oman, A History of the Art of War in the Sixteenth Century, New York, 1937 ; M. E. Mallet and J. R. Hale, The Military organization of a Renaissance State : Venice ca. 1400 to 1617, London, 1984 ; Gilbert John Millar, Tudor Mercenaries and Auxiliaries, 1485-1547, Charlottesville, 1980 ; le même, « The Albanians : Sixteenth Century Mercenaries », History Today, nº 26 : 7, 1976, p. 468-472.

[2]لا يعكس لفظ العرب هنا انتماء عرقيا أولغويا بل نمط عيش أي النمط البدوي.

[3] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص110 و201.

[4]الإفراني، **نزهة الحادي**، ص177.

[5]Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 222.

[6]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 130 ;. الشهاب الحجري، **ناصر الدين**، ص47 .

حوالي ستة آلاف فارس يقودهم قائد القواد إبراهيم السفياني[1]. وعلى غرار القوات النظامية تضمّ أهم الجهات تشكيلات غير نظامية. وعلى سبيل المثال فإنّ أمير تادلة كان لديه باستمرار حوالي أربعة آلاف فارس[2]. كما أنّ المدن الساحلية والحدودية كانت تضمّ فرقا من القوات غير النظامية يتراوح عددها بين المائة والثلاثمائة رجل[3]. وهكذا يمكن للجيش الشريف في حالة حدوث نزاع كبير أن يجمع بين الخمسين والستين ألف رجل. ويتقارب هذا العدد مع الأرقام التّي قدّمها مارمول وطوريس في أواسط القرن السادس عشر[4]. إلاّ أنّ جزءا كبيرا من هذا الجيش كان عصريا وغير قبلي بالمعنى التقليدي للكلمة.

وقد كان يوجد زمن المنصور تسلسل عسكري ثنائي. ففي حين حافظت القوات غير النظامية على التقسيم والتراتبية التقليدية فإنّ القوات النظامية أضافت إلى ذلك عناصر عثمانية. كان فرسان الجيش غير النظامي وهم مجهزون بدروع حديدية وخوذات وتُرُوسٍ مستديرة من جلد الظبي وسيوف وحراب ينتظمون في أرحاء [مفردها رحى][5] من ألف رجل ويقودها ضابط يطلق عليه قائد الرحى[6]. وكل رحى ينقسم إلى فرق ثم إلى وحدات من مائة رجل يقودها مُقدّم. وكان مجموع الكتائب غير النظامية كما قلنا آنفا تحت قيادة قائد القُوّاد إبراهيم السفياني. وإذا كان القواد المقيمين إلى جوار السلطان يحصلون على رواتبهم من المخزن فالحاميات المتواجدة في الولايات لا تتلقى راتبا إلا وقت الحملات العسكرية. وفي بقية الأوقات يسند إليهم السلطان نصيبا من ضرائب المنطقة المتواجدين فيها إلى جانب العطايا بين الفينة والأخرى. وبالتالي فإنّ الأغلبية الساحقة من المجموعات غير النظامية تتمتّع فقط مثلما ذكرنا سابقا بالإقطاعات والامتيازات الضريبية.

[1] Ibid., p. 62-64.
[2] Ibid., p. 156.
[3] Anonyme, Description du Maroc, p. 124, p. 125 et p. 130.
[4] Andrzej Dziubinski, « L'armée et la flotte de guerre marocaines à l'époque des sultans de la dynastie saadienne », Hespéris-Tamuda, nº XIII, 1972, p. 61-94.
[5] يعني لفظ رحى في الاصطلاح المغربي قبيلة ويستعمل في المجال العسكري للدلالة على كتيبة متجانسة من ناحية الأصل الحقيقي أو المزعوم.
[6] **حوالة تارودانت**، و71 و و220.

أما تنظيم كتائب الجيش النظامي فكان مستمدّا في جانب كبير منه من التنظيم العسكري العثماني وخاصة من التنظيم العسكري لإيالة الجزائر حيث قضّى السلطان أحمد المنصور قرابة السنتين. وتنقسم هذه الأفواج إلى كتائب "شبه عرقية" تدعى جيشا وهو ما يقابل الوجق العثماني. إلاّ أنّه وخلافا للتنظيم العثماني فإن المغاربة يرتبطون مباشرة بالسلطان أو نائبه في والولاية مكان تواجد حاميتهم. وبعبارة أخرى فإنّ منصب آغا الانكشارية غير موجود في المغرب.

وطبقا للمقولة السياسية "فرّق تسد" فقد كان السلطان يعيّن على كلّ كتيبة أحد الباشوات من أصل أجنبي يكون مستقلا ولا تكون له غالبا علاقات جيّدة مع بقيّة القادة العسكريين[1]. وغنيّ عن القول إن أعيان العسكر هؤلاء لا يعودون إلا للسلطان أو لنائبه في الولاية. وتنقسم كلّ كتيبة إلى وحدات قريبة بعض الشيء من الأورطة العثمانية وتخضع كلّ وحدة إلى قيادة بولكباشي[2] الذي يأتمر بأمره مجموعة من الأودا باشيات[3] والعشرات من اليولداش أي الجنود[4].

وبالرّغم من أنّ كتيبة الأندلسيين قد عُهد بها إلى باشا عِلجي في أغلب الأحيان فإنّ تنظيمها كان متميّزا بعض الشيء. إذ يبدو أنّ الفرقة المكونة من أحرار وعلى وعي شديد بوضعيتهم الخاصة كانت تسعى إلى التميز عن العلوج والبَدْو وأهل الجبال. لذلك كان لهم تنظيم تختلط فيه التقاليد العسكرية العثمانية بالتقاليد الشريفية. وبالتالي فقد قسّمت الكتيبة إلى أرحاء يترأسها قواد أندلسيون ينوب عنهم كاهيات من أصل أندلسي كذلك. كما تحصل الأندلسيون على امتياز الإقامة في حيّ منفصل هو رياض الزيتون في مراكش وإقطاعات مع الحفاظ على رواتبهم الفصلية[5].

---

[1] كان منصور بن عبد الرحمان في بداية الحُكم قائد الأندلسيين ثم أصبح قائد الصبايحية. وقد تمّ تعويضه في ذلك المنصب بجوذر باشا. وبينما كانت قوات سوس تحت إمرة عمر باشا كان محمود باشا يقود العلوج. ويبدو أيضا أن قادة زواوة وشراگة كانوا أيضا من العلوج في أغلب الأحيان. أنظر الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص201-203؛ ابن القاضي، **لقط الفرائد**، ج 2، ص1087؛ Jorge de Henin, Descripcion, p. 33.

[2] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص202-203.

[3] حرفيا البواب أو حارس البناية.

[4] حرفيا رفيق الطريق أو صاحب أو شريك.

[5] عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص118.

هذا ويجب الإشارة إلى أنه في زمن الحرب يرسل السلطان عادة قوات مكوّنة من مجموع الكتائب والفصائل المذكورة تحت إمرة قوادّ تختلف أصولهم من حملة إلى أخرى. ولكن غالبا ما كان يفضّل قوادا من الأندلسيين أو الموالي.
لقد أدّى الاحتلال الإيبيري لبعض المدن الساحلية المغربية منذ بداية القرن الخامس عشر إلى ظهور "مقاومة شعبية" بقيادة أمراء حرب محليين يدعون مُقدّمين. وشيئا فشيئا أضحى الجهاد تجارة مربحة مثل بيع العبيد والطعام ونوع من الجزية والهدايا ممّا أدى إلى إنشاء بعض الإمارات المحلية المختصة في الجهاد على غرار بني عروس في القصر الكبير وبني راشد في شفشاون الخ. وفي عهد أحمد المنصور برزت عائلتان في هذا المجال النَقسيس في منطقة تطوان وسبتة وأبو الليف في جهة أصيلة وطنجة[1]. وقد جعل قادة تلك العائلات الحياة صعبة لحاميات الجند ولسكان ثغور الشمال. فبعد غارة على ثغر سبتة سنة 1588 تمكن مقاتلو تطوان من قتل المئات وأسر حوالي أربعمائة شخص أرسلوا إلى السلطان في فاس[2]. وبعد أربعة سنوات قام مقاتلو منطقة طنجة بغارة على جزء من حامية طنجة انتهت بأسر مائة من بينهم ابن الحاكم البرتغالي أيرس دي سالدنيا وهو مؤلّف أحد أهم مصادرنا[3].

... بإمكانه خلق العديد من المشاكل

بالرغم من تجاوزه للعصبية القبلية فإنّ الجيش السلطاني كان ينقصه التجانس بصفة رهيبة. لقد كانت كل كتيبة متقوقعة على ذاتها باعتبارها مجموعة تدعي الانتماء إلى أصول متقاربة بل واحدة[4]. و الأسوء من ذلك أنّ السلاطين كما سنرى لاحقا كانوا يشجعون التنافس بل العداوة بين مختلف فرق الجيش. وقد كان السلطان الشريف أحمد المنصور إبّان حكمه الطويل مضطرا للتعامل مع مطامح البعض وعصيان البعض الآخر. وحتّى عندما كان ينجح في نزع فتيل الأزمة وتجاوز التمرد فإنّه لم يكن يفعل

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص96؛ القادري، **نشر المثاني**، ج 1، ص41-42؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 252.
[2] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص204.
[3] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 254-258.
[4] Ibid., p. 48.

شيئا لإضفاء التجانس على جيشه وجعله قوّة موحدة عوض أن يكون جيشا سلطانيّا فحسب.

فبعد أسابيع فقط من وصوله إلى الحكم سنة 1578 تمكّن السلطان الشريف من إحباط مؤامرة مدبرة من قبل قادة ثلاثة فرق أندلسية وهم سعيد بن فرج الدُغالي ومحمد زرقون وأبو الفضل الغري. وتؤكّد المصادر المحلية والأوروبية التّي في حوزتنا أنّ القادة كانوا يطمحون إلى مبايعة الفتى مولاي إسماعيل ابن عبد الملك سلطانا للبلاد تحت الخلافة العثمانية[1].

وقد امتهن سعيد بن فرج القرصنة منذ استقراره بالمغرب زمن السلطان عبد الله الغالب وذلك بالرباط وتطوان قبل أن يدخل في خدمة المخزن بتوصية من الحاجب الحسن بن أبي بكر[2]. وقد كُلف من قبل السلطان بإنشاء كتيبة للأندلسيين تحت قيادته. إلاّ أنّ الموقف المراوغ للسلطان خلال ثورة البشرات سنة 1568 لم يستسغه القائد الأندلسي. وفي السنوات التالية انضمّ العديد من الفاعلين في هذه الثورة إلى تلك الكتيبة. وقد استغلّ المتطلع مولاي عبد الملك الفرصة لدسّ بعض رجاله من الأندلسيين فيها. وتمكّن أحدهم وهو أبو الفضل الغرّي من التدرّج في المناصب حتّى أصبح أحد قادة الكتيبة. كما كان له الفضل من دون شكّ في انضمام سعيد بن فرج الدُغالي إلى معسكر عبد الملك أثناء موقعة الرُكن سنة 1576 ما مكّن هذا الأخير من الانتصار واعتلاء السلطة[3]. واستفاد عبد الملك أيضا من الخبرة السياسية والعسكرية للأندلسي محمد زرقون الملقب بالكاهية الذّي شارك أيضا في ثورة البشرات قبل اللّجوء إلى المغرب ليصبح أحد قادة الكتيبة الأندلسية. ثم لجأ إلى الجزائر للالتحاق بالمتطلّع المغربي[4].

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص41.

[2] **نفسه**، ص42.

[3] **نفسه**، ص46-47.

[4] **نفسه**، ص44-46.

وبعد وصوله إلى الحكم عين عبد الملك هذه الشخصيات الثلاثة في المناصب العليا للدولة. ففي حين كان الدُغالي واليا على سوس والرباط[1] أصبح زرقون قائدا للكتيبة الأندلسية والغرّي أحد الشخصيات المقرّبة من السلطان. وكان هؤلاء القادة الأندلسيون وبدافع من حنين إلى بلدهم الأمّ يميلون إلى تعاون وثيق بين المغرب والدولة العثمانية للعمل على استعادة الأندلس. وبعد وفاة عبد الملك سنة 1578 عرف القادة أنّ خليفته كان أقلّ ميلا إلى التعاون مع العثمانيين وإلى الاعتراف بخلافة الباب العالي فقرّروا قلب الحكم وتعيين ابن عبد الملك[2]. وللوهلة الأولى كانت الأمور متاحة ففي حين أنّ الدُغالي كان يخطط لثورة في سوس فإنّ زرقون أشعل تمرّدا في فاس عبر دفع الجنود للمطالبة بالبقشيش أي هدية التّسلطن. وقد حاول السلطان ومساعدوه استباق الأحداث لإحباط هذه المؤامرة التّي من شأنها دفع البلاد من جديد في أتون حرب أهلية. فبعد توزيع رواتب عدّة شهور على الجنود قام السلطان باستدعاء سعيد بن فرج الدُغالي إلى فاس على عجل. وحتّى لا يثير شكوك القائد دعا السلطان كلّ ولاة الجنوب للمشاركة في احتفالات معركة وادي المخازن[3].

وبعد وصوله إلى فاس وُضِع الدُغالي تحت الإقامة الجبرية إلا أنه تمكن من الفرار فأخذ طريق الرباط ليستقل احد قوارب القرصنة واللجوء إلى الدولة العثمانية. ويبدو أنّ السلطان بدأ سلسلة مفاوضات مع القائد الأندلسي عبر قائد القواد محمّد بن سليمان إلاّ أنه أمام تعنّت الدُغالي قرّر التخلّص منه. وبعث لهذا الغرض إبراهيم السفياني قائد سفيان وأحمد الزواوي وحدّو الزواوي قائدا زواوة وعبد الله التلمساني وعبد العزيز الافراني قائدا شراگة[4]. وفي نفس اليوم من شتنبر 1578 لقي محمد زرقون وابو الفضل الغري نفس المصير[5]. وباختياره قادة مختلف الكتائب لقتل قادة الأندلسيين قام أحمد المنصور عن قصد كما يذكر الفشتالي بخلق عداوة دائمة بينهم. ولم يبق

---

[1] **نفسه**، ص42.

[2] Henri de Castries, SIHM, Espagne, t. III, p. 453.

[3] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص42

[4] **نفسه**، ص43.

[5] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 24-26.

للأندلسيين إلاّ تحيّن الفرصة للانتقام. هذا وقد قام السلطان بتعيين العلج منصور بن عبد الرحمان على رأس كتيبة الاندلسيين وأغرقها في الامتيازات كما فعل مع العلوج[1].

وقد تسببت الامتيازات التّي منحها السلطان الشريف للأندلسيين والعلوج في غيرة التشكيلات الأخرى وخصوصا زواوة الذين كان عددهم يقدّر سنة 1584 بقرابة العشرة آلاف رجل في جميع أنحاء البلاد. وقد قرّر قادتهم مبايعة الأمير عبد الله الأبيض حفيد السلطان الزيداني الأوّل مولاي أحمد[2]. بل إن جزءا من تلك الفرقة قد تحصّن لبعض الوقت بجبل گليز بمراكش.

وأمام هذا الوضع قام السلطان بسجن كل الثوار بما فيهم عبد الله الأبيض. ولتهدئة الخواطر أمر بدفع منحة عامّة. إلاّ أنه كان يفكّر في التخلص من الفرقة المُكْلِفة والخطيرة. لذا قرّر إرسال حملة إلى بلاد شنقيط. وقد تكوّن الجيش الذي يقوده العلج محمّد بن سالم من زواوة فقط. وإذا كانت المهمّة الرسمية تتمثل في غزو هذا الجزء من السودان فقد كانت الأوامر تهدف إلى ترك العسكر وسط الصحراء. وبالفعل فقد قام الدليل طبقا لأوامر السلطان بالفرار ما جعل الحملة تتيه في الصحراء وتُبادُ عن آخرها[3]. كما أنّ جزءا كبيرا من زواوة الذين بقوا بمراكش تمّ القضاء عليهم بحدّ السيف[4] حتّى أنّ الانگليزي هنري روبرتس يؤكّد أنّ عدد زواوة في مراكش لم يتجاوز الألف وستمائة رجل سنة 1600[5].

ولم يمنع هذا الإنذار السلطان والأمراء من مواصلة تمييز العلوج والأندلسيين على حساب بقية مكونات الجيش. وقد قامت مجموعات كبيرة من شراگة بسبب شعورهم بالحنق بالالتحاق بصفوف مولاي الناصر سنة 1595 آملين في مستقبل أفضل. ورغم

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص33؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 26.
[2] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 46.
[3] مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص66.
[4] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 48.
[5] Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 222.

صفح مولاي المأمون عنهم[1] إلاّ أنه وقع استبعادهم من الجيش الذي لم يعاودوا الانتماء إليه إلاّ بعد وفاة السلطان الشريف سنة 1603[2].

وإبّان حكم السلطان أحمد المنصور وقع التحكم بشكل كبير في قبائل المخزن أو عرب الدولة المعروفين بقلاقلهم من خلال قوة النار التي كانت متوفرة لدى التشكيلات النظامية إضافة إلى الامتيازات الإقطاعية والضريبية المغدقة من قبل السلطان. وحدها قبيلة الخُلط حادت عن هذه القاعدة. وبالفعل فقد كانت تلك القبيلة تمثّل منذ القرن الثالث عشر إحدى أهمّ الفِرَق في الجيوش المرينية والوطاسية. وقد وقفت إلى جانب الوطّاسيين ضد الحكم الزيداني الصاعد ممّا دفع السلطان الشريف محمد الشيخ المهدي بعد أن أصبح سيّد البلاد بشطبهم من سجلاّت الجيش وبمصادرة خيولهم ووضع حدّ لامتيازاتهم الضريبية وتشتيتهم في عديد الولايات.

وبقي الأمر كذلك إلى ما بعد معركة وادي المخازن عندما قام أحمد المنصور كتعبير عن امتنانه بإعادة إدراج نصف رجال القبيلة في الجيش مع جميع الامتيازات المصاحبة كما أعاد القبيلة إلى أراضي الأسلاف بأزغار [الغرب حالي]. ومع ذلك فقد ألحق بهم قبيلة أولاد مُطاع المخلصة له لمراقبتهم. وأدّى ذلك إلى اندلاع صراعات مستمرة بين القبيلتين ثم إلى حرب حقيقية. وتدخل السلطان في سنة 1582 لتهدئة الوضع وذلك لحاجته إلى فرسان الخُلط لفتح واحات لتوات وتيگورارين. وقد غادر أولاد مُطاع المنطقة مقابل تعويضات مالية.

وفي سنة 1587 أمر السلطان القبيلة بتوفير فرقة من الفرسان لمواجهة التمرد الذي اندلع في توات. ولكن الخُلط رفضوا الأمر وأعلنوا العصيان وهو ما أدى إلى إقصائهم تلقائيا من النظام العسكري السلطاني. لم يتأخر رد السلطان على جريمة التعدي على الذات الملكية تلك. فخلال إقامته في مدينة فاس سنة 1589 أرسل المنصور حركة

---

[1] Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 210.

[2] الإفراني، **نزهة الحادي**، ص174-175.

بقيادة محمد بن بَجّة لمعاقبة تلك القبيلة. وقد صادرت قوات السلطان خيول القبيلة وأهلكت أفرادها[1].

وقد أتاح تمرد مولاي الناصر الفرصة لقبيلة الخلط للعودة إلى الساحة السياسية. فقد اختاروا الانضمام إلى المتطلع وقاموا بشراء الخيول وطردوا القبائل المخزنية شيئا فشيئا. وفي هذه المرة كان انتقام السلطان بدون رحمة. لم يكتف الجيش النظامي بالقضاء على جزء كبير من السكان بل قاموا بترحيل غالبية من بقي على قيد الحياة إلى عديد الولايات وخاصة منها تامسنا والسودان[2].

العلوج حماة النظام السلطاني

إذا كانت جميع مكونات الجيش الشريف قد حاولت إيقاع الضرر بالسلطان مرة واحدة على الأقل طيلة حكمه فإن العلوج لم يظهروا أي نوع من العصيان والتمرد. بل على العكس شكل هؤلاء دعما مخلصا وثابتا مثل الأندلسيين كما رأينا ذلك بمناسبة تمرد مولاي الناصر على سبيل المثال. وفي المقابل كان السلطان وأبناؤه وكبار أتباعه يثقون فيهم ثقة عمياء. لذا فقد تبوّأ العلوج أغلب المناصب العسكرية والمدنية في الدولة.

ويوضح بعض الباحثين هذه الظاهرة بالقول إن "المجتمعات الإسلامية في تلك الفترة ولاسيما المستقرة على ضفاف المتوسط كانت أكثر انفتاحا من المجتمعات المسيحية. و لم يكن شرف النسب يحسب أصلا بل كانت الجدارة والجرأة و الدراية هي المعتَمَدة بشكل رئيس"[3]. وفضلا عن انفتاح المجتمع الإسلامي كان الحكام في حاجة لأشخاص ذوي خبرة في مختلف المهن المتعلقة بالحروب العصرية غير مرتبطين بالنسيج السكاني المحلي الذي كان دائما في محل المتهم. كما كان العلوج يبحثون عن ترقي اجتماعي سريع ومضمون وهو ما كان الحكام المسلمون يوفرونه لهم لضمان ولائهم.

---

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص103-112؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 86.

[2] الفشتالي، **نفسه**، ص191-193.

[3] Bartholomé et Lucile Bennassar, *Les chrétiens d'Allah*, p. 20.

لذلك فإن التحالف الذي يربط الحكام المسلمين بالعلوج تحالف موضوعي تحكمه المصلحة المشتركة.

ويمكن القول إن الاعتماد على العلوج يُعتبَر من الثوابت في التاريخ العسكري المغربي. فالحكام المغاربة ومنذ الحقبة المرابطية لم يتوانوا في التعويل على مرتزقة مسيحيين وأتراك وسود. ومع ذلك لم تنتشر هذه الظاهرة إلا مع الحكام الزيدانيين. ولأن هؤلاء كانوا يفتقدون للعصبية فقد عمدوا إلى التعويل على فرق مخلصة وذات خبرة قتالية عصرية مثلما هو الحال بالنسبة للجيش العثماني. وقد تفاقمت هذه الظاهرة لتبلغ ذروتها في زمن المنصور حيث تجاوز عددهم العشرة آلاف رجل.

ومثلما استعرضنا في العديد من المناسبات كان العلوج يشغلون أعلى المناصب في الدولة سواء منها المدنية أو العسكرية. وباستثناء القوات غير النظامية التي وقع إسناد أمرها إلى زعماء القبائل فقد كانت جميع كتائب الجيش النظامي تحت قيادتهم. وكان أغلب قواد المناطق الحدودية وجامعي الضرائب وسفراء السلاطين منهم أيضا. وعلى سبيل المثال فإن قيادة فتح السودان وحكومتها قد أسندت إلى عناصر من هذه الكتيبة. وحتى داخل قصر السلطان كان العلوج يتولون المهام الرئيسية مثلما استعرضنا ذلك من قبل وخاصة حماية السلطان.

كانت تتكون فرق الحرس السلطاني والذي أطلق عليه الفشتالي الداخلة من العلوج فقط. فبالإضافة إلى القبجية الذين كان يقودهم الحاجب مَوْلود الموكولة لهم حماية قصبة مراكش وبوابات القصر[1] كانت هناك ثلاث فرق أخرى تلازم السلطان. وقد كان عدد أعضائها يتجاوز الثلاثمائة رجل بحسب المصادر الأوروبية[2].

ولأنها مستوحاة من حرس بني عثمان فقد كانت هذه المجموعات الثلاث ترتدي زيا شبيها بالزي العثماني. فقد كان البايك وهم الذين يرتدون قلنسوة صفراء مزينة بالذهب ورأسية من ريش النعام من ألوان مختلفة يحيطون بالسلطان في تنقلاته ويحرسون حجراته. وخلف هؤلاء نجد فرقة السولاق الذين يرتدون قبعات طويلة بيضاء تتدلى

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص202.

[2] Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 269.

على أكتافهم وكانت تسريحات شعورهم موصولة في أعلى الجبهة بقصبات صُفْر مُذهّبَة يضاف إليها بمناسبة الاحتفالات بعض من ريش النعام الطويل الذي يقع تثبيته في أعلى الجبهة ويرسل إلى الخلف. وخلف أولئك نجد مجموعة أخرى يسمّيها الفشتالي لَبَرْدَرُش ويسميها تقرير اسباني بحرس المطارد. وكان جنود هذه الفرقة مسلحين بحراب ذي مقابض قصيرة وسميكة مزركشة بلوحات من حديد مثبتة بمسامير فضية. وكان الجذع الحديدي لتلك الرماح طويل وعريض وتنتصب في كل جانب من جنباته أنياب جميلة تشكلّ كل منها زاوية مستقيمة[1].

إن المصطلح الغامض لبرْدرُش المستخدم من طرف مؤرخ البلاط المنصوري قد استخدم من جديد من قِبَل الأخباريين المغاربة المتأخرين مثل الإفراني والناصري دون تعليق. وبالمثل فإن مترجمي هذين الكتابين على اللغات الأجنبية وناشر مناهل الصفا قد أعادوا استخدام المصطلح دون أدنى تفسير. أمّا أندري دزيوبنسكي فقد "أهمل" بكل بساطة ذكر حرس السلطان.

وقد تأملنا فرق الجيش العثماني جميعها علّنا نظفر بمرادف لفرقة لَبَرْدرُش. وظهرت أمامنا فرضيتان أدى إليهما البحث. تتمثل الأولى في كون المصطلح الذي استخدمه الفشتالي ليس إلا تعريبا للمصطلح الإسباني ألَابارْدو أي المِطْرَد المؤلف من رمح وفأس. وفي الثانية يكون مصطلح لَبَرْداروش تحريفا للمصطلح الفارسي تِبَرْدار أي حامل المطرد. ويمكن أن يكون الاختلاف بين اللام والباء ناجما عن خطء الناسخ. وبالنسبة للشين يمكن أن تكون تحريفا لحرف السين الدال على صيغة الجمع في المصطلح الإسباني: ألَبَرْدِرس أو تحريفا للمصطلح التركي باشا. وفي كل الحالات فنحن على يقين بأن الفرق المعادلة لحَمَلَة المطارد المغربية في الجيش العثماني والإسباني هي على التوالي البلاطجة وألَبَرْدِروس.

التسلّح والتجهيز والتحصين

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص201 - 202؛ Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 47.

حظيت القوات النظامية تحت حكم السلطان الشريف أحمد المنصور بسلاح متطوّر استُلهم من التقاليد العثمانية والأوروبية وتمّ تعميم الأسلحة الناريّة. وإذا كان الحرس السلطاني مجهزا أساسا بالبنادق فإن الانكشارية كانوا مجهزين ببندقيات الفتيلة التي تسمّى في المراجع المغربية المِكحلة [بالعاميّة مْكحلة أو مُكحلة][1]. لا نملك مع الأسف أي وصف لتلك المعدّات. لكنّها على الأرجح لا تختلف عن الأسلحة النارية المستعملة في الحوض المتوسطي في تلك الفترة بما أنّ معظمها كان يستورد من انكلترا وهولاندا[2].

بالإضافة إلى ذلك حاول السلطان تصنيع أسلحة ناريّة في المغرب بمساعدة الأندلسيين والعلوج[3]. فقد جُهّزت عدّة مصانع في تازة وفاس وتارودانت لهذا الغرض[4]. لكنّ أكبر مصنع كان يوجد بمراكش ويسمّيه الفشتالي دار العُدّة وكان يديره حرفيون قادمون من انكلترا وفرنسا وهولاندا[5]. وفيه أيضا يتم صهر كثير من قطع الذخيرة من البرونز مختلفة العيارات. وكانت هذه المناصع مختصة في صناعة المدافع الحديثة بشتى أنواعها[6]. لكننا للأسف لا نملك أيّة معلومات حول العدد الاجمالي للمدافع التي كان يملكها الجيش الشريفي. وعلى سبيل التقريب نعرف أن حامية العرائش كانت تتوفر على حوالي ستين مدفعا ممّا يشير إلى أنّ الجيش يمتلك عشرات القطع الموزعة على مجمل الحاميات[7].

وبالإضافة إلى دار العدّة يوجد مصنع بارود أسّسه السلطان عبد الله الغالب سنة 1558 واخران في فاس وتارودانت. وبحسب الأرقام التي يقدّمها مارمول كان دار العدة في مراكش تُصنّع حوالي ستة عشر قنطارا من البارود في الشهر. وفي سنة 1583 تمّ تخزين أكثر من ألفي قنطار[8]. ويمكن تفسير هذا الإنتاج الكبير باكتشاف عدّة مناجم

---

[1] عبد الله كنّون، **رسائل سعدية**، ص177.

[2] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 30.

[3] Ibid., p. 32.

[4] Anonyme, Description du Maroc, p. 122.

[5] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 82.

[6] Ibid., p. 144.

[7] Ibid., p. 104.

[8] Ibid., p. 80.

لنيترات البوتاسيوم أو ما كان يسمى ملح البارود في المغرب في القرن السادس عشر وقد استثمرها الملوك سواء في الصناعة المحليّة أو في التصدير مقابل موادّ مصنّعة أو أسلحة عصرية.

كان الجيش النظامي يستعمل أيضا الأسلحة البيضاء. وكانت الرماح التي يبلغ طول قضيبها خمسة أمتار وثلاثة وأربعون سنتيمترا رمزا من رموز الحرس السلطاني كما تؤكّده رسوم الجاسوس خورخي دي هينين. وكانت هذه الرماح تستورد أساسا على غرار السيوف من هولاندا لكن من المؤكدّ أنّ بعض العيّنات صنعت في المغرب[1]. أما السيوف وهي مستقيمة ومضروبة فيبلغ طولها حوالي ستّين سنتيمترا حسب قطعة معاصرة أمكننا فحصها ضمن مجموعة خاصة في المغرب. أما الانكشارية فكانوا يستعملون سكاكين وخناجر ومُديات ذات نصل مقوّس تدعى گومِّية[2].

أمّا القوات غير النظامية أو عرب الدولة فلا تتلقى أيّ تجهيز من السلطان أو من السلطات المخزنيّة. ويلبس المحظوظون منهم كما ذكرنا سابقا زردا وخوذة ودرعا مستديرا من جلد المها ويحملون خنجرا ورمحا سيّئ النوعية باستثناء الخيالة الذين لا يفارقون السلطان وأبناءه.

ويسكن الجنود في المدينة في ثكنات بجانب القصر أو يمتلكون بيوتا كما كان الحال بالنسبة للأندلسيين بينما يسكنون أثناء الحركات تحت الخيام أو قياطين مصنوعة من الكتان أو من جلد الجمل أو الماعز. وتمتلك كلّ حامية عسكريّة مخزونها الخاص من الأسلحة والذخيرة والماء والطعام داخل القصبات[3]. لكن خلال الحملات العسكرية كان على سكّان المناطق التي يمرّ بها الجيش أن يوفّروا كلّ ما يلزم للحامية من طعام وملابس وخيام وحيوانات الخ مقابل إعفاءات المالية. وعندما يرفضون بإمكان السلطان أو قائد الحملة الحصول على ما يحتاج إليه الجيش عن طريق المصادرة[4].

---

[1]Ibid., p. 82.

[2]Ibid., p. 200 et p. 506 ; Reinhart Dozy, Supplément aux dictionnaires arabes, t. II, p. 487.

[3]الفشتالي، **مناهل الصفا، ص**264.

[4]**نفسه**، ص96 وص116؛ Jorge de Henin, Descripcion, p. 175 et p. 197 ; Anonyme, Description du Maroc, p. 129.

وقد تواترت هذه الممارسة القديمة التي تسمّى المؤونة [بالعامية المونة] أو العدّة في المغرب حتّى بداية القرن العشرين. فخلال حركة السلطان الشريف أحمد المنصور إلى سوس سنة 1580 مثلا تكفّلت القبائل المحليّة بالمؤونة طوال الطريق المقسّم إلى عشرين مرحلة[1]. لكنّ السلطان كان يظهر شهامته في بعض الأحيان لحاجة في نفس يعقوب. ففي إحدى زياراته إلى فاس رفض مولاي أحمد المؤونة طوال رحلته لأنّ القبائل كانت تعاني سلفا من الجفاف[2].

هذا وكان الجند يتمتّعون بعناية صحيّة يوفرها الجرّاحون والحلّاقون والصيادلة الذين يعملون في مَرِسْتانات قارة أو متحركة[3]. ولنقل القوات والعتاد عادة ما يقع استعمال الخيول والجمال والبغال والحمير. ويمكن اللجوء أيضا في حالات ظرفية الى العربات والمراكب لنقل العُدّة والعتاد والطعام. كان الحمّالة والعمّال الذين يرافقون الجيش ويهتمون بالأمور اللوجستية في العادة من الجبليين الذين يسمّون حسب المصادر الأوروبية إبودرارن و يعيّن أغلبهم من قبائل إدّا أعقل وإدّا ولطيط[4]. ويمكن للحركة التي نظّمها السلطان الشريف سنة 1590 لفتح السودان أن تكشف لنا عن العدّة العسكريّة والوسائل اللوجستيّة المجنّدة في مثل هذه الحالات. فقد كان عدد الجند يتراوح بين أربعة وخمسة آلاف رجل أُعطوا ألفين وخمسمائة بندقية صغيرة وستين بندقية مخصّصة لحرس قائد الحركة وستّة مدافع كبيرة وعدد غير محدد من المدافع الصغيرة وحوالي ألف وخمسمائة سيف ورمح. كما أعطوا عشرة قناطير من البارود المسحوق وثلاثمائة قنطار من البارود ومثلها من الرصاص بالإضافة إلى الدروع والحديد والمشاقة والقطران والراتنج والقار والحبال والكتان والمرّ والمعاول والأدوات اللازمة لبناء وهدم حيطان الطين. وحسب مختلف المصادر فقد استعمل الجيش حوالي ثمانية آلاف جمل وألف من خيل وعدد غير محدّد من البغال والقوارب الصغيرة.

---

[1] الحسّاني، **ديوان قبائل سوس**، ص27-28.
[2] عبد الله كنّون، **رسائل سعدية، ص**162-163.
[3] مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص48-49؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 80.
[4] Anonyme, Chronique de Santa Cruz, p. 97 ; Marmol, *L'Afrique*, t. II, p. 25 et p. 183.

مع الأسف لا توفّر المصادر التي بحوزتنا معلومات عن طريقة تزويد هذه الحملة بالماء والطعام الذي لا يتوفّر في الصحراء. ويمكننا افتراض أن القوات الشريفة كانت تتوفر على كميات لا بأس بها من الغذاء الذي يتمثل في فطائر التمر والخبز والفول المطبوخ والمجفف [البِصارَة] واللحم المجفف [الخْلِيع] بالإضافة إلى آلاف القرب المملوءة بالماء. ويبدو انّ قائد الحملة قد التجأ خلال رحلته إلى مصادرة الطعام من القبائل. وقد حصل هذا الأمر مثلا في منطقة أرَوان حيث افتكّ عددا من الجمال التابعة لعبد الله بن شين المحمودي. وبفضل المرشدين ذوي الخبرة في المسالك الصحراوية[1] لم يفتقر جيش الحملة المغربي إلى الماء وهو ما كان يرقى إلى درجة "المعجزة". ولكنّ الدعاية السلطانية لم تتردّد في استعمالها كما سبق وأن بيّنّا في الجزء الأوّل للتأكيد على قداسة السلطان.

عمل حكام المغرب طيلة القرن السادس عشر وكانوا مهدّدين بأنواع كُثُر من الأعداء على إنشاء نظام دفاعيّ فعّال قائم على تشييد وترميم قصبات وحصون تمسح كامل تراب السلطنة. وأسّس السلاطين على غرار الموحدين والمرينيين في أقصى الصحراء و شرق المغرب عشرات القصبات ذات الهندسة البسيطة : حيطان من الطين المخلوط بالحجر تدعمها أبراج مربّعة ويتوسّطها فضاء فارغ حيث ينصب الجنود خيامهم. وحسب الجنابي ومرمول تجاوز عدد القصبات الثلاثين كان أهمّها بكلّ من فاس ومكناس ودَبدو وتازة والقصر الكبير والرباط وتَافِتْنا وازمّور واسفي وأصيلة وتطوان وتَزُوطة.

وكعادته واصل أحمد المنصور عمل أسلافه في دعم الجهاز الدفاعيّ. فلحماية مدينة العرائش من الأطماع الإسبانية والعثمانية شيّد السلطان سنة 1582 حصنين كبيرين سماهما النصر والفتح. كان هذا الأخير وقد بني في ستة أشهر حسب فنّ التحصين المتداول في أوروبا آنذاك يحتوي على ما لا يقل عن ستين قطعة مدفعية بالإضافة إلى ثلاثمائة جندي نظامي من أصحاب المكحلات موجودين على الدوام[2]. ولحماية أفضل

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص136-137؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 210.
[2] **نفسه**، ص64؛ Ibid., p. 104.

لقصبة الرباط المعروفة بصمودها قام السلطان بترميمها وببناء حصنين بارزين. كما تمّ تعزيز قصبة تازة وهي الباب الشرقيّ للمغرب ببناء حصن بارز يمكن أن يأوي قطعا مدفعية. وقام السلطان الشريف ببناء تسعة حصون بفاس عاصمة الشمال وذلك لحماية المدينة ومراقبتها من بينها خمسة حصون لا تزال قائمة الى اليوم[1]. وتمّت إعادة ترميم قصبة العاصمة مرّاكش لإيواء الحامية العسكرية الرئيسية والقصر السلطانيّ كما أسلفنا. وعلى بعد إحدى عشر ميلا إلى جنوب هذه المدينة شيّدت قصبة تسمّى القاهرة لمراقبة فجّ بِدْوان على الطريق الرئيسية الرابطة بين مراكش وسوس. ولكن استُعيض عنها بقصبة تاجِداشت ابتداء من سنة 1602 لأسباب نجهلها[2]. وبذلك مكّنت هذه المجموعة من القصبات والحصون المخزن من مراقبة المدن الكبيرة ومراكز الاتصال الاستراتيجية ومنابع الماء الضرورية لقبائل البدو الرحّل وشبه الرحّل[3]. وكانت أغلب هذه المنشآت العسكريّة رمزا لدولة في طور التمركز أكثر منه لدولة تسعى للحماية من هجوم محتمل من البلدان القويّة المجاورة.

ضعف الأسطول السلطاني

حافظت مختلف الدول المغربية في العصر الوسيط على أسطول كبير لقيادة العمليات العسكرية في الأندلس ولحماية مضيق جبل طارق ونقل الجيش إلى المغرب الأوسط وافريقيّة[4]. وقد حاول المرينيون الحفاظ على هذا التقليد[5]. لكن تدمير الأسطول المريني تحت حكم السلطان أبي الحسن [1331-1349] وتراجع المسلمين في الأندلس مركز

[1] محمد مزّين، **فاس وباديتها**، ج 1، ص274-275.

[2] Anonyme, Description du Maroc, p. 100.

[3] Jorge de Henin, Descripcion, p. 199.

[4] Christophe Picard, *La Mer et les musulmans d’Occident au Moyen Age*, Paris, 1997 ; le même, « La politique navale des premiers califes almohades : un système de gouvernement et de souveraineté », Patrice Cressier, Maribel Fierro et Luis Molina [dir.], Los Almohades : problemas y perspectivas, p. 565-584 ;

محمد شريف، "الأسطول السّبتي بين الجهاد والتجارة"، **البحث العلمي**، عدد 45، 1998، ص29 - 40؛ أحمد عزّاوي، "الأسطول: التجارة والقرصنة بين القرنين 12 و14"، عثمان المنصوري [إشراف]، **البحر في تاريخ المغرب**، ص74-81.

[5] محمد المنّوني، **ورقات عن حضارة المرينيين**، ص107-113.

التقاليد البحرية في الغرب الإسلامي في القرنين الثالث عشر والرابع عشر أعلن نهاية هذا التنظيم. وعلى الرغم من مجهودات السلطان أبي عنان [1349-1358] فقد عمّت الفوضى والاضطراب المغرب الذي أدار ظهره إلى البحر. ولم يساعد فقدان العديد من الموانئ اثر احتلالها أو تدميرها من طرف القوات الايبيرية في القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر في نموّ النشاط البحري. فباستثناء بعض القوارب الصغيرة كانت الملاحة المغربية تتوقف على المراكب الأوروبية بشكل حصري فما بالك بالمجال العسكري[1].

وبما أنّ اسبانيا والبرتغال كانتا تدركان أنّ نموّ الأسطول المغربيّ يمكن أن يمثّل خطرا على الحركة بين المستعمرات الأمريكية والإفريقية والهندية فقد فعلت ما بوسعها لمنع الملوك المغاربة من امتلاك أسطول. كانت الموانئ المغربية في النصف الأول من القرن السادس عشر تتعرض للهجوم بشكل منتظم وكانت السفن الحربية الراسية فيها تتعرض للتدمير وهو عرفته مراسي العرائش سنة 1504[2] وتَرْكوكو سنة 1517[3] وبنو مَعْدِن بالجنوب الشرقي لتطوان سنة 1544 على سبيل المثال[4]. ونتيجة ضعف الأسطول المغربي توقف النشاط البحري تماما في ميناء اسفي وهو أهمّ ميناء في ذلك الوقت سنة 1552 بسبب مقاطعة السفن الأوروبية[5]. كما تؤكّد المصادر الأوروبية أن المغاربة يجهلون أبسط التقاليد البحرية مثل استخدام البوصلة والخرائط الملاحية وقيادة السفن وصناعة قطع الغيار[6]. وعند بروز الزيدانيين لم يكن للبلاد اسطول ولم يكن لها تقاليد بحرية راسخة.

وبعد إعادة توحيد المغرب أدرك السلطان محمد الشيخ المهدي الذي لم يكن يملك أكثر من ثلاث مراكب شراعية[7] أن تحقيق استقلال البلد وتحقيق المكانة الدولية يوجب عليه

[1] Henri de Castries, SIHM, Portugal, t. I, p. 4-5.

[2] Ibid., t. I, p. 18-20.

[3] Ibid., t. II, p. 128.

[4] Robert Ricard, *Les Portugais et l'Afrique du Nord*, p. 344.

[5] Henri de Castries, SIHM, t. II, Espagne, p. 58.

[6] أحمد بوشارب، "محضر محاكمة بحّار برتغالي كان يتاجر بأسفي"، **مجلة كلية الآداب**، فاس، عدد خاص، 1985، ص247.

[7] Henri de Castries, SIHM, Espagne, t. I, p. 166.

امتلاك أسطول قوي و لتحقيق ذلك كان يعول على دعم عدد من البلدان الصديقة مثل فرنسا وانگلترا[1]وعلى العلوج من أصحاب الخبرة في الشؤون البحرية[2]. كما حاول أيضا إحياء التقاليد البحرية في بعض موانئ المغرب مثل الرباط وبادِس. ففي الفترة الفاصلة بين 1550 و1557 تمّت صناعة ستة سفن في الميناء الأول وأربعة في الميناء الثاني[3]. ورغم أن محمد الشيخ قد بذل مجهودات جبارة في هذا المجال فإن وتيرة الإنتاج ظلت بطيئة وكانت النتيجة ضئيلة بالمقارنة مع الإنتاج العثماني أو الأوروبي. ويذكر ف. بروديل مثلا أن ميناء بلوباك بألمانيا كان ينتج لوحده في المتوسط ستين قاربا سنويا في نفس الفترة. وبذلك تكون الصناعة الشريفية بعيدة عن ذاك المستوى.

ولمجابهة الطموحات العثمانية وحماية السواحل المغربية واصل السلطان الشريف عبد الله الغالب العمل الذي بدأه والده. وخلال سبعة عشر سنة من الحكم انتجت ورشات الرباط وبادِس وتطوان تقريبا أربعين قاربا وسفينة[4]. ويعود التحسن النسبي للصناعة البحرية بشكل رئيس إلى الوجود الأندلسي القوي في موانئ السلطنة الشريفة. وهذا الوجود أعطى زخما جديدا للقرصنة التي ظهرت بشكل خجول في المغرب في القرن الخامس عشر. بالفعل فبعد استقرار سعيد بن فرج الدُغالي في المغرب أصبح الباعث الحقيقي للقرصنة في الرباط وتطوان. وانطلاقا من هذين القاعدتين أطلق عشرات الغارات الناجحة على السواحل الإيبيرية وجزر الخالدات[5].

وخلال فترة الحكم المضطربة لعبد الملك ظل عدد السفن الشريفية مستقرا. وكانت المعدات و قطع الغيار تستورد من انگلترا لما كانت العلاقات بين البلدين وثيقة والمصالح مشتركة[6]. كان عبد الملك قد تأثر بفترة إقامته في إيالة الجزائر لذلك حاول

[1]Ibid., t. I, p. 299.
[2]Ibid., p. 187.
[3]Henri de Castries, SIHM, Portugal, t. IV, p. 399-402 et Espagne, t. I, p. 416.
[4]Henri de Castries, SIHM, Espagne, t. III, p. 7 ; Andrzej Dziubinski, « L'Armée et la flotte de guerre marocaines à l'époque des sultans de la dynastie saadienne », Hespéris-Tamuda, nº XIII, 1972, p. 61-94.
[5] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص42.
[6]Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. I, p. 188.

تشجيع القرصنة وتحقيق نشاط يحقق عائدات مالية وضمان نوع من الاستقلال المالي[1]. ورغم أن حجم الأسطول المغربي كان يضاهي نظيره الجزائري فقد كان يفتقد القوة والجودة مقارنة بهذا الأخير حيث أن البلد كان يفتقر للتقاليد والخبرات البحرية[2].

ولإنجاز المشروع الثلاثي الأبعاد الذي وضعة أسلافه سعى السلطان الشريف أحمد المنصور إلى توفير أسطول قوي للمغرب طوال فترة حكمه. وإذا صدقنا الدعاية التي كان يقوم بها المخزن فإن جميع الحملات العسكرية مثل غزو الواحات الصحراوية والسودان والمشاريع الاقتصادية مثل إقامة معاصر السكر كانت تهدف إلى توفير المصادر المالية الضرورية لإنشاء أسطول قوي لحماية التراب المغربي وإعادة فتح الأندلس[3]. ومع ذلك فإن ندرة المعلومات لا تسمح لنا بمتابعة السياسة البحرية للسلطان الشريف. إذ لا تخبرنا المصادر المتوفرة إلا عن بعض فصول تلك المحاولة ولا تمكننا من الحصول على رؤية عامة. وليس بوسعنا إلا أن نقر بأن السياسة البحرية لأحمد المنصور قد فشلت عموما ما عدا القرصنة التي بقيت مستمرة بفضل عزيمة قراصنة الرباط حتى بداية القرن التاسع عشر بشكل متقطع.

ووفقا للمعلومات التي بحوزتنا كان يبلغ عدد القوة البحرية الشريفية ألفي رجل موزعين أساسا على موانئ الرباط والعرائش وتطوان واسفي وأگادير. ويمثل الأندلسيون والعلوج لأسباب واضحة العمود الفقري لهذه القوة التي كانت تحت إمرة الريس إبراهيم الشّط[4] ثمّ الريس شعبان[5] ثم الريس القلفاط الأندلسي المشهور في المصادر الأوروبية[6].

بالإضافة إلى الاسطول الذي ورثه عن أسلافه حاول السلطان بجميع الطرق المتاحة الحصول على سفن جديدة لتعزيز أسطوله. وتشير المصادر الأوروبية إلى أن ورشة

---

[1]مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص53.

[2]Henri de Grammont, *Histoire d'Alger sous la domination turque*, p. 49.

[3] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص124، ص190، ص196-197.

[4]**نفسه**، ص204.

[5]**نفسه**، ص205.

[6]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 202, p. 238.

الرباط أنتجت ستة سفن في 1584[1] وثمانية في 1585[2]. ولكن الإنتاج المحلي لم يكن كافيا لتلبية احتياجات البحرية السلطانية على ما يبدو وهو ما دفع المنصور الذهبي إلى مواصلة استيراد المعدات وحتى السفن من أوروبا ولا سيما من انگلترا.
وإذا كانت المعدات تستورد مقابل ملح البارود[3] فإن السفن كانت تشترى بسعر باهض. ففي 1583 اقتنت السلطنة من انگلترا عشرة سفن تبلغ حمولتها مائتي طنّ بسعر خرافي يبلغ مائتين وثمانين ألفا دوقية[4]. ويدل الثمن الباهض لهذه السفن على أن السلطان الشريف كان يصر على امتلاك أسطول ضخم وقوي لتحقيق مشاريعه. فتكلفة صنع سفن تبلغ حمولتها أربعمائة طن لم تكن تتجاوز في نفس الفترة الخمسة آلاف دوقية. وبنفس هذا الثمن كان يمكن للسلطان شراء ستة وخمسين سفينة عوض عشر. هل كان السلطان يجهل هذه الحقيقة؟ بالطبع لا ولكنه يفتقد لأيّ خيار آخر باعتبار عدم قدرته على الشراء من الأسواق المتوسطية والأوروبية الأخرى. فلاعتبارات مختلفة كان الإسبان والعثمانيون يمتنعون عن السماح للمغرب بامتلاك أسطول يمكن أن يهدد مصالحهم في أي وقت كما أن العلاقات مع دول الشمال الأوروبي كانت مفقودة. وتبعا لذلك فإن انگلترا كانت تستغل الموقف لبيع سفنها بأسعار ملتهبة. وحتى هذه الأخيرة لم تكن راغبة في أن يحصل المغرب على أسطول ضخم قد يهدد مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية وهو ما يفسر أن هذا النوع من المعاملات لم يحدث سوى مرة واحدة.
ورغم ندرة المعلومات يمكن أن نجزم بأن الأسطول المغربي في عهد أحمد المنصور ظل ضعيفا. ففيما يخص علاقاته مع العالم فإن البلد كان يعتمد على القوى الأوروبية والمتوسطية وكانت حركة السفراء المغاربة تقوم دليلا على ذلك. فالبعثات المغربية لم تتمكن طوال فترة حكم المنصور من السفر إلى الخارج إلا عن طريق مساعدة السفن الأوروبية أو العثمانية. وعلى سبيل المثال فقد ظل السفير التَمْگرُوتي محبوسا في

[1]Ibid., p. 94.
[2]Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. I, p. 503.
[3]Ibid., p. 27 et p. 158.
[4]Ibid., p. III et France, t. II, p. 107.

ميناء تطوان عدة أشهر في انتظار وصول سفينة عثمانية[1] وفي سنة 1600 طلب السلطان الشريف من ملكة انكلترا أن تأجره سفينة لحمل البعثة المغربية[2].

وإذا كان السلطان قد عجز عن إنشاء أسطول قوي لتحقيق طموحاته الخليفية والانتظارية في البحر المتوسط فقد استغل هذه التجربة لغزو السودان. فلتسهيل تنقل قواته ومفاجأة العدو قام المنصور بإنشاء العشرات من القوارب القابلة للتفكيك والتي تستطيع حمل المدافع. كانت هذه القوارب ناجعة هناك وقد مكنت القوات المغربية من الاستيلاء على العديد من المواقع الحصينة على طول نهر النيجر[3].

أما القرصنة "تلك الصيغة التكميلية للحرب الكبرى" بحسب تعبير بروديل[4] فقد ظهرت في المغرب خلال القرن الخامس عشر ولقيت دعما من الزيدانيين لا سيما السلطان عبد الملك. وتبعا لذلك ظهرت العديد من معاقل القراصنة في بادِس وتطوان والعرائش والرباط. وبعد توليه الحكم أدرك السلطان أحمد المنصور أن القرصنة كان يمكن استخدامها كوسيلة ضغط سياسي ناجعة أو كنشاط اقتصادي يدرّ عائدات لا بأس بها. لذا حاول تدعيمها و تنظيمها.

وبالرغم من وجود العديد من معاقل القراصنة في كامل أرجاء التراب المغربي فقد أصبحت الرباط [سلا الجديدة حسب الكّتاب الأوروبيين] القاعدة الرئيسية للعمليات في فترة حكم السلطان المنصور. كان قراصنة تلك المدينة وهم أساسا من الأندلسيين وبعض العلوج يوجهون عملياتهم ضد جزر الخالدات وشبه جزيرة إيبيريا[5]. ولم تقتصر "هذه القرصنة على الهجمات في عرض البحر فالقراصنة كانوا ينفذون عمليات برية تهدف إلى الاستيلاء على الأموال وأسر القرويين"[6]. ففي شهر يوليو 1586 تمكن أسطول الريس القلفاط من الوصول إلى جزيرة لانزاروت واستباحة أهم

[1] التمگروتي، **النفحة المسكية**، ص26-27.

[2] Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 197-22.

[3] الفشتالي، **مناهل الصفا، ص**151.

[4] Fernand Braudel, La Méditerranée, t. II, p. 616.

[5] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص196-197.

[6] Alain Blondy, « La course en Méditerranée : le discours sur la captivité et la servitude », Sylvie Requemora [dir.], Les tyrans de mer, p. 43-57.

موانئها. وقد تم أسر أكثر من ثلاثمائة شخص والعودة إلى الرباط بغنيمة ضخمة. وفي سنة 1593 قامت غارة من رجال الريس شعبان بأسر أكثر من ستين رجلا[1]. و يبرز هذين المثالين الطابع الربحي للقرصنة في الرباط وهو أمر لم يكن ليغفل عنه السلطان. كان هذا الأخير يرغب في السيطرة على مكامن القراصنة عبر ضمها مباشرة لدائرة نفوذه. ولتحقيق ذلك عين حاكما غريبا عن المجموعتين الأندلسية والعلجية كما عين بنفسه الريس بظهير سلطاني.

في رسالة غير منشورة أمر السلطان قائد الرباط مدّ القراصنة وكان يطلق عليهم تسمية المجاهدين والمرابطين والغزاة بكلّ الدعم اللوجيستي اللازم لحملاتهم ومعاملتهم بشكل جيّد. وفي نفس الوقت أصدر أوامره بمراقبة الميناء بشكل جيد والتثبت من عدم نقصان قسم الغنائم الذي يعود إليه[2]. ونتيجة لذلك اكتست مدينة الرباط أهمية قصوى لا سيما في مجال القرصنة وقد تنامت هذه المكانة بشكل مطّرد بعدما احتضنت المدينة بعد عقد واحد فقط من وفاة السلطان الشريف "الجمهورية" الأندلسية وقراصنتها الذائعي الصيت الذين أطلقت المصادر الأوروبية عليهم تسمية قراصنة سلا.

[1]Bartholomé et Lucile Bennassar, *Les chrétiens d'Allah*, p. 257-260.

[2]نسخة من مخطوط خاص بحوزة المؤلف.

الباب الثالث:

الدبلوماسية الشريفة بين المتوسّط والصّحراء والأطلسي

جاءت سّياسة أحمد المنصور الذَّهبي الخارجية لتكمِل الوسائل العقدية والمؤسّساتية التي حرص على إقامتها بهدف تحقيق مشروعه الثلاثي الأبعاد والذي كان لأسلافه فضلُ وضع معالِمه وهو مشروعٌ ظلَّ رغمَ ذلك وفيًّا للتَّاريخ الطَّويل لخلافة الغرب الإسلامي. فلتثبيت سيادته على البلاد وضمان استقلالها بل تهج سياسة توسعية تبنَّى السّلطانُ الشَّريف سياسة الدّوائر الثلاثة التي بلورها أخوه عبد الله الغالب.
وطبقًا لهذه السِّياسة كان على السّلطان استغلال كلّ ثغرات المنظومة المتوسّطية-الأطلسية لضمان مصالحه. فالصراع بين الدولة العثمانية واسبانيا من ناحية وهما القوّتان العظمتان في تلك الفترة والتنافس بين اسبانيا وبعض الدّول الأوروبية من ناحيةٍ أخرى وفّرا فُرَصًا للسّلطان لكي يناور كما يشاء ويحقّقَ مآربه. ليس من الخطء بالمرّة القولُ انّ الظرفية الدولية مكّنت السّلطان الشّريف من تقوية سلطته والتحرّكِ بفاعليةٍ في المجال الدولي مُستغِلا التحالفات والتحالفات المضادّة وصنوفًا من التقارب الظرفي.

كان التحرك الديبلوماسي يتمحور حول أربعة محطّاتٍ: بحث السلطان في الأولى مستغلا التنافس بين الإسبان والعثمانيين عن ضمان دوام سلطانه واستقلال أراضيه خصوصًا عن الباب العالي. وتميّزت الثانية بتوسيع دائرة علاقاته الديبلوماسية بالتّقارب مع البروتستانت والابتعاد عن اسبانيا وذلك بهدف إضعاف فيليب الثاني لكي يتسنّى جني الثّمار في الصّحراء وغنم أراضي بها. وقد سعى مولاي أحمد في الثالثة لإرضاء طموحاته في الخلافة بغزو السّودان. وأخيرًا وفي ما يشبهُ ترك العنان لطموحاته اللامتناهية وأحلامه ابتعد السّلطان عن الواقعية التي ميّزت حكمه وسعى إلى ضمّ أراض واقعة ما وراء البحار كما كانت القوى الإيبيرية تفـ

الفصل الأول:

من الهيمنة إلى التّوازن: المغرب بين الهبسبورگ والعثمانيين

توالي السفارات

ما عدنا نحتاج إلى البرهنة على أنَّ معركة وادي المخازن لم تمثّل سوى نصرا رمزيا[1]. فإذا كان السّلطان الجديد قد نجح في توظيف هذا النّصر سياسِيًا وديبلوماسيًا فإنّه لم يقدر على استغلاله عسكريًّا. إذ يبدو للوهلة الأولى أنَّ السّلطان لم ينجح بالمرّة في استثمار انتكاسة البرتغاليين وصدمة الإسبان لتحرير الثغور المغربية المحتلّة منذ عقودٍ بالرغم من تحريض العلماء والصّلحاء[2]. وإذا دققنا النظر في المسألة لأدركنا أنّها أكثر تعقيدا وحساسية ممًّا يتبادر إلى الذّهن.

ما أن تربَّع السّلطان أحمد المنصور على الفَرَش حتّى بدأ يواجه مشاكل داخلية وخارجية. ففي الدّاخل كان عليه أن يفرض نفوذه بالقوة على جملةٍ الأراضي وأن يضمن اعتراف بعض القُواد وعديد شيوخ القبائل[3]. فإضافة إلى تمرّد القواد الأندلُسيين الذي كلّفَ قمعُه كثيرًا من الدِّماء كما رأينا سابقا فقد كان على المنصور كسب ودّ اسبانيا لمجابهة مشاريع العثمانيين التي كانت تهدِف إلى ضمّ المغرب. ومن ناحية أخرى لم يكن يرغب في إضعاف البرتغاليين أكثر من ذلك لأنهم كانوا يستضيفون اثنين من المتطلعين الجدّيين للسّلطنة لأن ذلك كان سيصب في مصلحة فيليب الثاني. فالهجوم على ممتلكات البرتغاليين كان يمكن أن يعجِّل بالتدخّل الإسباني. تدخّلٌ كان السّلطان يجتهد في تجنّبه مهما كان الثمن. بيْد أن مواصلة الحرب كان يمكن أن يُودي

---

[1] الرابح الأكبر من الانتصار الشريفي هو لا شك الملك فيليب الذي تمكن من الاستيلاء على عرش البرتغال سنة 1580.

[2] أنظر على سبيل المثال رسائل المرابط رضوان الجِنوي التي يحرض فيها السلطان الشريف على إعادة غزو الموانئ المغربية الواقعة في أيدي الإيبيريين في المرابي الأندلسي، **تحفة الإخوان ومواهب الامتنان في مناقب سيدي رضوان،** مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، رقم 154ك، و424-425. وقد نشرها عبد الهادي التازي، **التاريخ الدبلوماسي للمغرب،** ج 8، ص119-122.

[3] مجهول، **تاريخ الدولة السعدية،** ص102؛ السعدي، **تاريخ السودان،** ص208.

باقتصاد السّلطنة إلى الإفلاس كما يضرّ بالعلاقات التّجارية والدّيبلوماسية مع فرنسا وانكلترا المُورّد الرّئيسي للأسلحة.

هكذا كانت إذن الظّروف الصّعبة هي التي ألزمت السّلطان الشّريف بالتّراجع عن كلِّ عملٍ مسلّح ضدّ القوى الإيبيرية وفرضت عليه التزي بزيّ الدّيبلوماسي. وتأكيدًا على هذا المنحى فإنَّ السّلطان المنصور أرسل أيّامًا قليلة بعد الانتصار سفراء لإعلام "سادة العالَم" ووضعهم في صورةٍ ما حدث ولاسيما ملك اسبانيا وملكة انكلترا وملك فرنسا والسّلطان العثماني[1]. في نفس الوقت تقبّل تهاني ممثلي هذه القوى لدى المغرب وذلك بمحلّته بظهر الزّاوية قرب فاس[2]. وفي الوقت الذي كان فيه السّلطان يظهر نوايا طيبة للإسبان والبرتغاليين بتسليم جثة الملِك سيبستيان وتحرير العشرات من النّبلاء من دون مقابل وتمكين التجّار الإسبان من الإقامة بالمغرب كان يتجنب بل يهمّش ممثلي الباب العالي[3].

وعند عودته إلى مرّاكش بعد فرضه السّلم في الجهات الشمالية للبلاد باشر السّلطان الشّريف بناء قصر البديع الذي حرص أن يحتفي فيه رسميًا بوصوله إلى الحكم ونصره وذلك باستقبال ممثّلي القوى الرّئيسية في زمنه. ولكنّ أمرًا طارئًا كاد أن يذهب بكلِّ هذه السّياسات وجعل البلد متأرجحًا أشهرًا طويلة. فقد ألمّ بمولاي أحمد مرضٌ خطيرٌ. كان يبدو كما لو أنَّ البلد سيدخُلُ في أتون حربٍ توريث جديدةٍ حتَّى أن القوى التي كانت تُعدُّ سفراءها لتقديم التّهاني ومفاوضة السّلطان الجديد بدأت تفكّرُ في غزوِ البلاد[4]. تعافي السّلطان خلال الأشهر الأولى من سنة 1579 وضع حدًّا للجدل حول مستقبلِ السّلطة الشريفة. وهكذا بات من الضروري التعاطي مع سيّد البلاد الجديد بداية من شهر يونيو 1579. استقبل السّلطان سفراء ملوك البرتغال وفرنسا

---

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص48؛ مجهول، **المكاتبات السلطانية**، و37؛ Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 22-25.

[2] **نفسه**، ص49.

[3] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 16 ; Dario Cabanelas, « Cartas del sultán de Marruecos Ahmad al-Mansur a Felipe II », al-Andalus, nº 23, 1958, pp. 19-47.

[4] Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 1-12, p. 16-21, p. 55-66 et p. 79-85 ; Angleterre, t. I, p. 348-351 et p. 363-368.

وانگلترا والسّودان واسبانيا والسّلطان العثماني الخ. وبقطع النّظر وبعيدا عن التكلّف الديبلوماسي والسياسي الذي يصحب هكذا مراسم فإنَّ مُمثّلي القوى المتنفّذة كانت تحرصُ أساسًا وقبل كلِّ شيء على تقوية المكانة السّياسية و/أو الاقتصادية لدولهم في السّلطنة الشريفة.

بعث الملك هنري حاكم البرتغال [1578-1580] وفدًا برئاسة فرانشيسكو دا كوستا يساعده الكاتب لويس فرنانداس دوارت[1]. ورافق الوفد عدد كبيرٌ من رجالِ الدِّين والخواصّ الذين قدموا لدفع فدية الأسرى المسيحيين. نزلت البعثة بثغر مازاگان أو البريجة التي أصبحت الآن تسمّى الجديدة واستُقبِلت بكلِّ الحفاوةِ والتّشريف. كان الهدفُ الأساسي للبعثة إقناع السّلطان الشّريف بتحرير ثمانين من النُّبلاء البرتغاليين ومن أبرزهم دوق براگنس وكونت فيميوزو ودون أنتونيو الابن غير الشرعي للأمير دون لويس ابن الملك عمانويل الأوّل. كانت السّلطات البرتغالية تعلم أنّ موت ملكهم العجوز وشيك وأنّ مملكتهم مهدّدة بالتدخل الإسباني في شؤونها بسبب الفراغ المنتظر في أعلى هرم السّلطة لذلك كان حرصهم على أن تُجَنِّب مساعيهم لدى السّلطان البرتغال المصاعب وتضمن لمُلكهم الاستمرارية المطلوبة. ولأن أحمد المنصور كان يخشى من رؤية فيليب الثاني سيِّدًا أوحدا على الإمبراطوريتين الإيبيريتين فقد سهّلَ تحرير هؤلاء الرِّجال بل أنّهُ أضاف بأن طمأن مُمثلي الملك أنَّ المغرب لن يبادر إلى أيِّ عملٍ عسكريٍّ ضدَّ الثغور البرتغالية في المستقبل المنظور[2].

كانت البعثة الفرنسية وهي أكثر تواضعًا بقيادة گيوم بيرار قد كُلّفت من قِبَلِ الملك هنري الثالث بمناقشة السّلطان في دخول التجَّار الفرنسيين إلى الموانئ المغربية وطريقة تحرير الأسرى الفرنسيين وفي الإذن بتصدير خمسة وعشرين ألف قنطارٍ من ملح البارود وأربعين ألف قنطارٍ من النّحاس. كُلّف بيرار أيضًا بمناقشة قرضٍ بمائة

[1] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 34

[2] Ibid., p. 34-36 ; الفشتالي، **مناهل الصفا، ص**50.

وخمسين ألف أوقية. لكنّنا لا نملك مع الأسف أية معلومة بشأن نتائج السفارة الفرنسية[1].

من ناحيتها أرسلت ملكة انكلترا إليزابيت الأولى وفدًا مكوّنًا أساسًا من تجّارٍ وبحّارة للحصول على امتيازاتٍ تجارية جديدة وطمأنة السّلطان أنَّ انكلترا ستبقى المزوّد الرّئيسي للأسلحة المتطوِّرة واقتراح حلفٍ سياسي وعسكري يمنع حلفًا محتملا للسّلطة مع اسبانيا قد يضرُّ بمصالح الانكليز بالمغرب. المقترحات الانكليزية لم تكن لِتغضب السّلطان المغربي فالأمر يتعلّقُ هنا بمكسبٍ جوهري لديبلوماسية المنصور إذ أصبح بمقدوره متى حانت السّاعة الإفلات من الهيمنة الإسبانية.

والجليّ أنَّ السفارتين الإسبانية والعثمانية كانتا على كافّة المستويات الأهمَّ والأبعد تأثيرًا. هذا يفسَّرُ بأنَّ القوّتين المتوسِّطتين العظيمتين في القرن السّادس عشر لم تدخرا جهدا لإبهار حاكم المغرب الجديد على أمل الحصول على أكبر عددٍ مُمكن من التنازلات السياسية والاقتصادية. مثّل اسبانيا والي ثغر منطقة مليلة بيدرو فانيگاس دي كوردوبا[2] مصحوبًا بمساعده القسّ دييگو مارين[3] الممثّل غير الرسمي لإسبانيا لدى المغرب منذ سنواتٍ عديدة. نزل الوفد الإسباني بتاريخ 11 يوليو 1979 بمرسى اسفي واستُقبِلَ هناك بحفاوةٍ كبيرةٍ وبهرج عظيم كما في مرّاكش وكنّا قد وصفنا ذلك في الجزء المخصّص للمراسم. واستقبل السّلطان سفير فيليب الثاني يوم 28 يوليو. خلالَ هذا اللّقاء الرّسمي الأوّل بادر بإظهار الودّ تجاه اسبانيا. فعندما مدَّ بيدرو فانيگاس رسائل ملكه إلى مولاي أحمد احتفظ بها هذا الأخير ولم يُسلّمها إلى أحدٍ من معاونيه كما فعل بالنسبة للعثمانيين والبرتغاليين والفرنسيين. وإذا كان المُعلن من السفارة الإسبانية هو افتكاك الأسرى فإنّها مثّلت فرصة جيدة للبلدين للتّفاوض في أمر

[1]Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 22-25.
[2]Ibid., p. 49 ; Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 16 ; Dario Cabanelas, « Cartas del sultán de Marruecos Ahmad al-Mansur a Felipe II », al-Andalus, nº 23, 1958, pp. 19-47.

[3]Sur ce personnage voir Darío Cabanelas, « Diego Marin, agente de Felipe II en Marruecos », Miscelanea de estudios arabes y hebraicos, nº 21, 1972, p. 7-35.

حِلفٍ سياسي عسكري وتسليم العرائش لقوات فيليب الثاني و التباحث حول قطع المغرب علاقاته مع الباب العالي الذي تمثّل طموحاته التوسّعية خطرًا على البلدين[1].

وطبقًا لتعاليم الأخوَّة الدينية اعتبر السّلطان الشريف أحمد المنصور نصر وادي المخازن نصرًا للإسلام ومباشرةً بعد المعركة بعث بالبشرى إلى كلِّ البلدان الإسلامية وخصوصًا إلى السّلطان العثماني ووالي الجزائر[2]. وكان الهدفُ من هذه الرّسائل الرّفع من قدر السّلطان وتأكيد قوّة وعظمة العساكر الشريفة المتأهِّبة لحماية استقلال السّلطنة. ورغم أنّ إسطنبول استقبلت الخبر بإيجابية فإنَّ مراد الثالث اعتبر أنَّ النَّصر عثمانيّ ولا يُنسَبُ في شيء للسّلطنة الشريفة. وقد أكّد الخان على هذه النّقطة في رسالةٍ بتاريخ 6 مارس 1579 موجَّهة إلى مولاي أحمد يوصيه فيها بالاستمرار في الجهاد والتّعاون مع الوالي حسن فينيزيانو[3]. وهكذا فإنّ التَّسلسُلَ الهرمي على الأقلّ كما يفهمه مراد الثّالث كان واضِحًا. فهو خليفة المسلمين وإمامهم أما السّلطان الشّريف فليس إلا خادِمًا ضمن خُدَّامٍ كُثُر[4].

وصلت السفارة العثمانية التي كان يقودُها مفتي الجزائر أبو الطّيب الخضر البسكري إلى مرّاكش في شتنبر 1579[5]. وكان هدفها المعلن تهنئة السّلطان وتقديم مجموعة من الهدايا كانت عبارة عن خلعة سنية وعمامة وسيفٍ وأسلحةٍ كثيرةٍ مرصَّعةٍ بالذّهب وخاتمٍ من أختامِ السّلطان العثماني. رمزيةُ هذه الهدايا واضحةٌ جلِيّة. فمراد الثّالث يعتبر سلطان المغرب واحِدًا من تابعيه يدينُ له بالولاء تمامًا كما كان الخلفاء العبّاسيون مع وُلاتهم. في المقابل فإنَّ السّلطان الذي لم تكن هذه الرّمزية لتخفى عليه حاول تأويلَ ما قام به الخان لصالِحه منطلِقًا من قِصّة سليمان وملكة سبأ الواردة في القرآن وكتب السير[6]. هذه المقارنة ملأت صدر الرّسول العثماني غيضًا فرَدّ على

---

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص50-51؛

Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 33-60 et Angleterre, t. I, p. 366-367 ; Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 28 et p. p. 36-38.

[2] Ibid., p. 48.

[3] DM, 36-316, f. 110.

[4] كان مراد الثالث يعتبر المنصور حاكما عثمانيا على ما كانت تسميه الوثائق العثمانية بولاية فاس.

[5] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص50.

[6] حول هذه النقطة أنظر ما أورده ابن كثير من روايات تقليدية. ابن كثير، **قصص الانبياء**، ص411-430.

سلطان المغرب بهذه الكلمات: "إن قدرة سلطاننا وعظمته وفضله على الملوك يعلمه كل أحد وإنما بعث لك هذا محبة واستئناساً بك لكونك شريفاً ومجاهداً بخلاف إسبانية فإنهم ما جاءوا بهذا المال إلا رعباً منك وأما سلطاننا فلا يخاف من أحد بل والله كل الناس يخافون منه"[1]. مثّلت هذه السفارة بداية القطيعة بين السلطنة الشريفة والدولة العثمانية. ولاتّقاء الخطر التّركي حرص أحمد المنصور على التّقرُبِ سياسيًا من اسبانيا فيليب الثاني مع ملازمة الحيطة.

التّقارب مع اسبانيا...

شهدت سنوات 1577-1581 "تحوّلا كبيرا في السِّياسة المتوسِّطية"[2]. انشغل الإسبان طوالَ هذهِ المرحلة بالشّؤون البرتغالية والهولاندية والأطلسية كما انشغل العثمانيون بمشاكل فارس والبلقان والمحيط الهندي مِمَّا اضطرَّهما للبحث عن هدنةٍ قد تَطولُ أو تقصر تمَكّنهم من الابتعاد عن مشاكِلِ البحرِ المتوسِّط والتفرّغ لقضاياهما الأخرى. وهكذا باشر الطّرفان مفاوضات طويلةٍ وشاقّةٍ.

كانت الوضعية القانونية للسلطنة الشريفة من بين المسائل الخلافية بين القوّتين. فبينما كان حِرصُ العثمانيين قويًّا من خلالِ موقف مُمَثّلهم الباشا علّوج علي أن يكون المغربُ جُزءا من التّفاهمات بوصفِهِ أرضًا عثمانية كان موقِفُ مُمَثّلِ اسبانيا السّفير جيوفاني مركَلياني أنَّ المغرب دولة مستقِلّة[3]. وهكذا فَإنَّ "حربًا بارِدَة" حقيقية نشبت بين المتنافسين على أرض السّلطنة الشَّريفية.

حرص السّلطان ومعاونوه وكانوا على عِلمٍ بتفاصيلِ المفاوضات على المناورة بما أمكن للحفاظ على استقلال البلد في ظروفٍ صعبة من خلال توظيف الصّراع بين القوّتين وبالتّأكيد على الموقع الجغراسياسي للمغرب بوصفه دولة فاصلة. وبالنّظر إلى أنّ الخطَر العثماني كان جِدّيًا وداهمًا ومؤرقًا أكثر من غيره من الأخطار بالنِّسبة

---

[1] الجنابي، **البحر الزخّار**، ص353.

[2] Fernand Braudel, La Méditerranée, t. III, p. 303.

[3] Ibid., p. 323 ; Eugène Charrière, Négociations de la France dans le Levant, t. III, p. 872-876.

للكيان الشّريفي فإنَّ المنصور اختار التّقرب من اسبانيا خلالَ السّنوات الأربعة الأولى من حكمه. يجب أن نُضيف إلى هذا مُعطًى هامًّا هو استقبال مَلِك اسبانيا منذ سنة 1580 اثنين من المتطلعين وكانت خشيةُ السّلطان من هذين المنافِسَين كبيرة[1]. وهكذا فإنَّ التفاهم والتّعاون الديبلوماسي والتّبادل التّجاري المكثّف كانت هي العناوين التي طبعت هذه المرحلة الأولى من العلاقات المغربية الإسبانية وتأكيدًا على هذا فقد حرص السّلطان مولاي أحمد أشهرًا قليلة بعد تنصيبه على منح بعض التجَّار وأصحاب السّفن امتيازات تجارية كبيرة[2] كما حرص طيلة هذه الفترة على مراسلة فيليب الثاني بشكلٍ منتظم وعلى استقبال وفوده في جَوٍّ من البذخ وذلك على حسابٍ وفودٍ أخرى.

ولاتّقاء الخطر العثماني تفاوض المغرب واسبانيا على اتفاقية تحالُفٍ في الفترة ما بين يوليو 1579 ومارس 1581 وذلك على قاعدة مقترحات السّفير بيدرو فانيگاس. وقد قاد هذا الأخير المفاوضات بمساعدة دييگو مارين باسم ملك اسبانيا بينما قاد المفاوضات عن الجانب المغربي ممثلو السلطان الشّريف إبراهيم السّفياني وعزّوز الوزگيتي ورضوان العلج. ودارت هذه المفاوضات بالأساس في مرّاكش وفاس. وإلى جانب الرّفض النّهائي لكل أشكالِ الخضوع للعثمانيين كان على السّلطان المغربي تطهير جيشه من كلِّ العناصر المشكوك في ولائها. كما كان على السّلطانُ تسليم الإسبان مدينة العرائش الميناء الأبرز في شمال البلاد. وفي المقابل فإنَّ اسبانيا تعهّدت بحماية السّلطنة عسكريًّا من كلّ هجومٍ عثماني[3].

وإذا كان بالإمكان تفهّمُ المطلبين الإسبانيين الأوَّلين واعتبارهما شرعيين فإنَّ الثالث القاضي بتسليم مدينة العرائش يبدو للوهلة الأولى اعتباطيا بل خالٍ من اللّياقة. لماذا الطّلب من سلطان المغرب التّفريط في جزءٍ من أراضيه؟ ولماذا العرائش وليس ميناءًا

[1] Dario Cabanelas, « Cartas del Sultan de Marruecos Ahmad al-Mansûr a Felipe II », al-Andalus, nº 23, 1958, p. 19 ; Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 38.

[2] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص66؛ Alonso de Castello, Lettres marocaines, BNE, manuscrit nº 257.

[3] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 38.

آخر؟ كان هدف الإسبان وهم يفرضون عليه التخلي عن جزء من بلاده الحطّ من قيمته وخدش شرعيته وجعله في دائم الحاجة إلى سندهم السياسي والعسكري. إذ بتفريطه في جزءٍ من دار الإسلام للكفّار حتّى وإن تعلّق الأمر بجزءٍ صغيرٍ فإنّ السّلطان يفقد في نفس الوقت السّند الشّعبي وسند العلماء والصُّلحاء الذين يصيرُ بإمكانهم دعم منافسيه على الحكم والدّعوة للثّورة وإصدار فتاوى تُخوِّنُه وتخرجه من الملّة كما وقع في عديد البلدان الإسلامية. وهكذا فإنّ السّلطان ولضمان البقاء في السّلطة يصبح محتاجًا إلى الإسبانيين أكثر فأكثر ومضطرًّا لتقديم التّنازل تلو التّنازل لضمان دعمهم.

لم يكن كذلك اختيار مدينة العرائش صدفة. فالميناء في مصبٍّ نهر لوكوس مِمَّا يجعَلُ النَّفاذ إليه سهلا في كلِّ فصْلٍ كما بإمكانه ايواء الكثير من السّفن. وعلى العكس فإنّ مينائي الرّباط وتطوان الأكثر شهرةً في ذلك العصر كانا محدودي طاقة الاستيعاب وكان بلوغهما أمرًا عسيرًا. كان ميناء العرائش يُعتبر من أهم معاقل القراصنة المسلمين منذ القرن الخامس عشر. وكان هؤلاء يمثّلون خطرًا على السّواحل الإيبيرية وجزر الأصور وجزر الخالدات. كما يمثّل هؤلاء القراصنة خطرًا على الطّريق البحري الذي يربط شبه الجزيرة بالأمريكيتين والهند والموانئ الإفريقية. وقد حاول البرتغاليون السّيطرة على العرائش منذ سنة 1489 أكثر من مرّة[1].

وقد أعطى ظهور العثمانيين في الحوض الغربي من المتوسّط وفي الأطلسي بداية القرن السّادس عشر ميناء العرائش أهمِّية أكبر. فقد حاول هؤلاء جعل مينائها قاعدة أمامية للتوغل في أوروبا وولوج العالم الجديد منذ سنة 1531[2]. ولعلمهم بنوايا الباب العالي حاول الإيبيريون استباق بتنظيم مجموعة من الحملات للاستيلاء على المدينة دون جدوى[3]. وبعد معركة وادي المخازن فكّر قادةٌ عسكريون أوروبيون كُثُرٌ وبجدِّية في غزوها لقطع الطّريق على العثمانيين أو التعرّض لمصالح الإسبانيين[4]. كما أراد

[1] الناصري، **الاستقصا**، ج 4، ص110.

[2] Henry de Castries, SIHM, Espagne, t. I, p. 1-3.

[3] الإفراني، **نزهة الحادي**، ص77-78.

[4] Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 1-12, p. 16-21, p. 55-66 et p. 79-85 ; Angleterre, t. I, p. 348-351 et p. 363-368.

فيليب الثاني الذي كان يعتبر أنَّ "العرائش تساوي كلَّ إفريقيا"[1] أن يستغلَّ الوضع السياسي في المغرب ليحصُلَ بالديبلوماسية ما لم يحصل عليه أسلافه بالسِّلاح.

ولم يكن أحمد المنصور جاهِلا بمناورات الإسبان وأهدافهم البعيدة ولكنَّ الظُّروف اضطرته للقبول بمطالب الملك الكاثوليكي. وما أن تحسَّن الوضع المغربي بفرض السِّلم بين قبائل الشّمال و سوس والنّصر على الأمير مولاي داوود وبدء المفوضات المباشرة مع العثمانيين حتَّى بدأ السّلطان بالمماطلة إلى ما لا نهاية للحيلولة دون سقوط المدينة بين يدي الإسبان إلى غدت هذه المماطلة واحِدةً من الثّوابت في السِّياسة الإسبانية للمنصور. فقد استغل السّلطان الشّريف مراسلاته ومفاوضاته مع الباب العالي طيلة سنوات 1579-1580 ليُدخِلَ الشكَّ إلى الجانب الإسباني. عمد عاهل المغرب إلى إرسالِ ما يَرِد عليه بانتظامٍ إلى فيليب الثاني. وتحوي رسائل العثمانيين إلى السّلطان مقترحاتٌ من مراد الثالث بإقامة "حِلفٍ مُقدَّس" ضدّ اسبانيا[2]. بل ذهب السّلطان حدَّ الإسرار إلى دييگو مارين أنّ الخان يريد أيضًا ميناء العرائش ليُحارب "أخاه" ملك اسبانيا. وليزيدٍ من الضّغط على "أخيه" فيليب صرّح أنّه لم يعَد يدري مع من من الملكين سيقطع.

عندما أعلِمَ فيليب الثاني "بترَدُّدِ" السّلطان الشّريف أعاد التّأكيد على أنّهُ مُستَعدٌّ لحماية المغرب مع القبول بتأجيل تسليم العرائش. لقد كان مَلكُ اسبانيا حَذِرًا وهو المتورِّط في شؤون البرتغال وهولاندا ومفاوضات الهدنة مع الباب العالي ويريد تجنّب جبهة أخرى سرعان ما تتحوّلُ إلى مستنقع. لذلك رضخ لمناورات مولاي أحمد وقبلَ بدعمه سياسيًا وعسكريًا من دون مقابِلٍ واقعي سوى حيادٍ عطوفٍ تجاه اسبانيا. كانت تلك أوّل انتصارات السُّلطان الشّريف الدبلوماسية.

خلال الأشهر الأولى من سنة 1581 أمضى المغرب واسبانيا اتّفاق سلامٍ وصداقة. وبمناسبة إمضاء الاتفاق ظفر السّلطان بنصره الدبلوماسي والرّمزي الثاني وكان هذه المرة على الدولة العثمانية. فمنذ تولّي عبد الملك الحكم سنة 1576 كان السّلطان

[1] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 456.

[2] لا يزال جزء كبير من هذه الرسائل محفوظا في أرشيفات مدريد وسيمانكاس.

الشريف يحرص على أن تُحمَلَ الطوغ أمامه كعربون ولاءٍ وإقرار بالتَّبعية للعثمانيين. كان هذا التّقليد يزعجُ المنصور الذي ما عادت خافيةً على أحد رغبته في أن يصير بدوره خليفة. وعندما تأكد نهائيا من دعم الإسبان له أوعز إلى السَّفير بيدرو فانيگاس بوساطة دييگو مارين أن يرفض علنًا إمضاء اتّفاق السّلام ما دام حاكم المغرب يواصل بحضرته إبراز ما يرمُزُ للسِّيادة العثمانية. وهكذا كان. لم يبق للسّلطان وهو المضطر في الظّاهر إلا أن يُخرِجَ هذه القطيعة إلى العلن ليثير الإعجاب ويطبع عقول رجال الدِّين والعسكريين والمدنيين المغاربة الحاضرين بمحلَّتِه. وقد استغل الاحتفال الرّسمي أحد رجاله ليُسْقِطَ الطوغ العثماني المنتصب وسط المعسكر السّلطاني وإبداله باللّواء المنصور رمزُ سِّيادة خلافة الغرب الإسلامي منذ القرن الثاني عشر[1]. هكذا أصبحت السّلطنة الشريفة كيانًا مُستقِلا.

... يشجّع على القطيعة مع الدولة العثمانية...

في نفس الوقت الذي كان فيه السّلطان الشريف يسعى لضمان دعم اسبانيا لم يتوانى عن محاولة احتواء الخطر العثماني بكلِّ الوسائل. فالعلاقات بين القوّتين الإسلاميتين كانت من ضمن أكثر العلاقات صخبًا طوال القرن السادس عشر كما رأينا ذلك في المقدّمة. فخوفًا من أن يعمد العثمانيون إلى ابتلاعهم اقتبست العائلة الشّريفية عقيدة الخلافة وكوّنت جيشًا عصريًا وقادت سياسة خارجية نَشيطة. حاولَ العثمانيون مرارًا التدخل في الشؤون المغربية. ولكن بفضل دهاء ملوكها ومستشاريهم إضافة إلى سياقات دولية مواتية جدا استطاع المغرب الحفاظ على استقلاليته. غير أن السّلطان عبد الملك المعتصم الذي يدين بالسلطة إلى الدعم العثماني اعترف في حركةٍ غير مسبوقة بسيادة الباب العالي. وقد مثّل سلوك السّلطان الشريف تهديدا لاستقلال المغرب على المدى المُتوسِّط.

بعد معركة وادي المخازن كانت الاتّصالات الأولى بين السّلطان الجديد والسُّلطات العثمانية سيئةً جدًّا. ففي الرّسالة الأولى التي بعث بها مراد الثالث إلى أحمد المنصور

[1]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 54-58.

اعتبر هذا الأخير حاكِمًا "عديم القيمة" لمقاطعة لم يكن لها أيّ دورٍ في النّصر على القوّات البرتغالية يوم 4 غشت 1578[1]. لم يكتف مراد الثالث بهذه "الإهانة" فأرسَل وفدًا إلى مرّاكش في شتنبر 1579 لم يكن يقصد به فقط إهانة سلطان المغرب إهانة رمزية بتقديم هدايا لا تليق إلا بـ"خادم" ولكن أيضًا المطالبة بالتنازل عن بعض الموانئ المغربية وخصوصًا ميناء العرائش[2]. وبسبب حنقه فإنَّ السّلطان خصّ الوفد العثماني باستقبالٍ باردٍ. ورغم ذلك فقد حاول أشهرًا بعد ذلك التقرّب من الباب العالي بإرسال وفْدٍ إلى إسطنبول[3]. ويبدو أنَّ المسعى المغربي فشل وبقيَ كلُّ طرفٍ على موقفه.

كان للخشية من تدخّلٍ عثماني في شؤون المغرب مبرِّراتها الفعلية. فالعثمانيون كانوا يتمنّون حقًّا إسقاط المنصور. وإلى جانب الرّغبة في تولية الأمير مولاي اسماعيل بن عبد الملك على المغرب وقد تزوّجت أمّهُ باشا الجزائر بتحضير انقلاب سنة 1578 فإنهم كانوا يدعمون بشكلٍ مكشوفٍ تمرّد الأمير مولاي داوود في السنة الموالية[4]. ومن المحتمل جدًّا أو يكون هذا العداء هو الذي دفع السّلطان الشّريف للمضي قُدُمًا في مسار علاقاته باسبانيا. وقد اضطُرّ الباب العالي بفعل تورّط القوّات العثمانية في حربٍ طويلة ببلاد فارس وفقدان الحكم لاستقراره بعد اغتيال الصدر محمّد باشا سوقْلو إلى التّهدئة مع المغرب لمنع فتح جبهةٍ أخرى. ففي رسالةٍ مؤرّخة في شهر يوليو-غشت 1580 دعا مراد الثالث السّلطان الشريف إلى إقامة "حلفٍ مقدّس" بهدف إعادة فتح الأندلس. كما اقترح عليه ثلاثمائة سفينة والآلاف من مقاتلي النخبة لمحاربة الإسبان واستعادة شبه الجزيرة استباقًا للخطر الذي يمكن أن ينتج عن توحيد إيبيريا تحت سلطة فيليب الثاني[5]. وبغاية ترسيخ هذا الحلف اقترح عليه أن يزوِّجه إحدى بناته لكي

[1]Abderrahmane El Moudden, « Qui a dirigé la bataille de Wad-Al-Makhazin ? Présentation d’un document ottomano-sa‘di », Hespéris-Tamuda, vol. 29, fasc. 2, 1991, p. 177-190.

[2]Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. I, p. 356.

[3]DM, 40-141, f. 63 et 40-142, f. 63.

[4]**رسالة من رمضان باشا إلى الأمير داوود**، مؤرخة في ماي 1579، أرشيفات سيمانكاس، مخطوط رقم 160.

[5]Dario Cabanelas, « Proyecto de alianza entre los sultanes de Marruecos y Turquía contra Felipe II », Miscelanea de estudios arabes y hebraicos, nº 6, 1957, p. 57-76 et p. 63-66.

"تصبح المملكتان كروحين في جسدٍ واحدٍ"[1]. وكان قبول السّلطان هذا المقترح لا يعني فقط إقراره بتبعيّته لاسطنبول وإنّما أيضًا مقامرة بالدّخول في حربٍ كانت ستمكّنُ الأتراك بشكْلٍ أو بآخر من التدخُّلِ في الشؤون المغربية مهما كانت النتائجُ. أمَّا إذا رُفِض المقترح فإنَّ السّلطان قد يُصبحُ بفعلِ الدِّعاية العثمانية خائنًا لأنّه اختار الحلف مع الكفَّار على الجهاد. ورغم أنّنا لا نملك أيّة معلومة عن الردّ الزيداني على هذه المقترحات فإنّهُ بإمكاننا القولُ انَّ السّلطان رفض هذا الحلفَ بعدما تأكّد من دعمِ السّلطات الإسبانية التي وضعها في الصّورة بأن بعث بجملةٍ مجمل الوثائق إلى مدريد.
بلغت الأزمة العثمانية المغربية ذروتها في بداية 1581. كانت القوّتان الإسلاميتان على أبواب الحرب. وتحت تأثير مُعسكر أنصار الحرب الذي يقوده علوج علي أمر السّلطان مراد الثّالث هذا الأخير بقيادةِ أسطولٍ من ستّين سفينة وثمانية آلاف رجل لفرض الهدوء بالجزائر و"الإضرار بحاكم فاس"[2]. وصل علُوج علي إلى مدينة الجزائر في يونيو 1581[3]. فيما تمركز السّلطان الشّريف بفاس محاطًا بكلِّ جيشه وقد عَلِمَ بتحرّكاتِ العثمانيين. قسَّم الكتائب على كُلِّ البلاد وحصّن كلَّ الثغور والموانئ خصوصًا ميناء العرائش الذي سَلَّم قِيادته لأقرَبِ مُعاونيه إبراهيم السّفياني[4]. هذِه التّحضيرات العسكرية تزامنت مع هجمةٍ دبلوماسية مغربية.
رغم اطمئنانه لدعم الإسبان حاولَ السّلطان الشّريف أن يفُكَّ الأزمة مع الباب العالي بأن أرسَل عدَدًا من الوفود إلى إسطنبول أبرزها وفْدٌ بقيادةِ عبد الواحد عنُّون[5] وأحمد الهَوْزَالي[6]. حاول باشوات الجزائر كلَّ ما في وسعهم لتعطيل مهمّة الوفود ومنع إبرام سلامٍ بين الطَّرفين لأسبابٍ تتعلَّقُ بالحرب والقرصنة والمصالح الاقتصادية. بل وصل

[1]Ibid., p. 70-72.

[2]رسالة جيوفاني مارگلياني [Giovani Margliani] إلى القائد الأعلى في أبريل 1581 أوردها
Fernand Braudel, La Méditerranée, t. III, p. 324.
وانظر كذلك
Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 62.

[3]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص61؛ Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 96.

[4]Ibid., p. 62 ; Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 54.

[5]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 52-54.

[6]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص63.

الحدُّ بعلي باشا إلى اعتراض سبيلَ المركب المقِلّ لِرُسُل السُّلطان الشّريف في يوليو 1581. لذلك أرسَلَ هذا الاخير على عجَلٍ قضاةِ الجماعة في مرَّاكش أبا القاسم الشَّاطبي إلى الجزائر لحلِّ الإشكال وحمَّلهُ رسالةً يُحاولُ فيها السّلطان التّهدئة وإقناع الباشا بترك الوفد المغربي يُكمِلُ رحْلتهُ باتجاه إسطنبول[1]. وتحت ضغوط المغاربة والإسبان والعثمانيين أطلق علوج علي سراحَ السفراء المغاربة ولكنَّهُ لم يسمَح إلا لواحدٍ منهم وكان الأصغَرُ سنًّا والأقلَّ خبرةً بأن يُكمِلَ طريقهُ إلى الباب العالي. لكن الشّاب انجز مهمَّتهُ على أحسن وجهٍ واستطاع التوصّلَ إلى هدنة بين القوَّتين الإسلاميتين. وإلى جانب اقتدار وبراعةِ السَّفير المغربي أحمد الهَوْزالي فَإنَّ السِّياقَ الدُّولي سهَّلَ بشكلٍ حاسمٍ إنهاء حالةِ التأزُّم بين السّلطنة الشريفة والدولة العثمانية.

فقبلَ وصول السّفير المغربي كان الإسبان والعثمانيون قد أمضوا هدنةً أقرَّ بموجبها العثمانيون عملِيًّا باستقلال المغرب واستثنائه من الاتّفاق[2]. وكانت السّلُطات العثمانية بالجزائر تواجه وباءً رهيبا إلى جانب حالةٍ من عدَم الاستقرار السِّياسي سبَّبَها تمَرُّدُ العساكر إذ لم يعد الحال إلى طبيعته تدريجيًا إلا بداية 1582[3]. كما أن الثورة التي نشبت في بلاد الحرمين المنطقة الأكثر قداسة في دار الاسلام اثارت اهتمام السلطان العثماني الذي كان أبرز ألقابه وأكثرها تشريفًا خادم الحرمين. كان لا بد من إعادة الهدوء بسرعة إلى هذه المنطقة الرمزية التي يؤمها الاف المسلمين كل عام حتى لا تتزعزع شرعيته ومكانته. أوكلت المهمة إلى علّوج علي ألدّ خصوم المغرب. وهكذا فَإنَّ رمزَ الحرب الشّاملة في الحوض الغربي للمتوسّط غادَر الرّكح المغاربي بأسطوله ورجاله ولن يعود إليه أبدا.

وفي الختام لا يجب أن نستهين بدورِ مُعسكرِ السِّلم العثماني في إعادة العلاقات الطّيبة بين دار المخزن والباب العالي. فبحسب المعلوماتِ الشحيحة المتوفرة فإنَّ سيگالا باشا وهو واحِدٌ من مُقَرّبي مُراد الثّالث وثقاته دعم بشكّلٍ مصيري الجهود المغربية[4].

[1]مجهول، **المكاتبات السلطانية**، و159-161.

[2]Fernand Braudel, La Méditerranee, t. III, p. 324-329.

[3]Diego de Haëdo, *Histoire des rois d'Alger*, p. 168-195.

[4]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 52-54.

وفي الفاتح من غشت 1581 أمر السّلطان مراد الثّالث سلطات طرابلس والجزائر بمعاملة سفير المغرب باحترامٍ وتقديرٍ وإعادة السّفينة التي صادرها علي باشا قبلَ ذلك بأشهُرٍ. تحسَّنت العلاقة بشكلٍ جليٍّ بين الدّولتين ولكنَّ السّلطان العثماني لم يعترف رسميًّا باستقلال المغرب. حصلت مقابلات وكان هناك تبادُلٌ للسِّفارات بين دجنبر 1581 ويوليو 1582[1]. ففي رسالةٍ مؤرّخة بشهر غشت 1582 أعلمَ مراد الثالث أحمد المنصور بأنّهُ يقبل أن يكون السّلطان الشّريف "تحت حماية دولتنا الكريمة"[2]. ولم يحصل الاعتراف الا بعد سنة من ذلك وبيد علُوج علي خصم السّلطان الشّريف منذ تولّيه الحكم. ففي الرّسالتين المؤرّختين في غشت 1583 أصبح الباشا يعامِلُ مولاي أحمد لا بوصفه والِيًا على مقاطعة كما تعوّد أن يفعلَ وإنّما بوصفِهِ سلطانًا مُستَقِلا وقويًّا. للمرّة الأولى تعمدُ الإدارة العثمانية إلى استعمال كلمات إمام وسُلطان وخليفة للإشارة إلى عاهل المغرب. وإذا كان الخطاب الأول يشير إلى التزام علي باشا رسميًّا أمام أهم وجهاء الجزائر من عسكريين ورجال دين بأن لا يتدخّلَ في الشّؤون المغربية فإنّهُ في الوثيقة الثانية يقترحُ على المنصور تحالُفًا مضادًّا للإسبان هدفُهُ تحرير منطقة وهران[3].

وهكذا فإنَّ السّلطان الشّريف لم ينجح فقط في إبعاد الخطر العثماني بشكلٍ نهائي بل نجح أيضًا في استغلال مقترحات العثمانيين السِّلمية والتّحالُفية للتّصدِّي لنوايا الهيمنة الإسبانية. وهي النّوايا التي كانت أيضًا تقلقُ مملكة انگلترا.

... ويقلق انـگلترا

إذا كانت العلاقات الاقتصادية والتّجارية بين المغرب وانگلترا قائمة منذ القرن الثاني عشر فإنّها لم تتحوّلْ إلى علاقة رسمية إلا في النّصف الثاني من القرن السّاس عشر. كان السّلطان الشّريف عبد الله الغالب يرغب في الإفلات من الهيمنة الاقتصادية والسِّياسية الإسبانية والعثمانية فوجد في انگلترا وملكتها إليزابيت الأولى التي كانت

[1] عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص68-73؛ الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص66.

[2] DM, 48-86, f. 31.

[3] Alonso de Castello, Lettres marocaines, BNE, manuscrit nº 257.

تبحث عن أسواق لمُصنّعاتها الشريك الاقتصادي الموثوق به. وهكذا أصبحت انكلترا بالنسبة للمغرب المزوّد الأوّل بالأسلحة والذّخائر والمواد المصنّعة وخصوصا النسيج. فيما كانت تستورد المواد الاولية مثل الرّصاص والجلد وقصب السكّر إلى غير ذلك. وبمرور السنوات تحسّنت العلاقات لتبلغ ذروتها على عهد السّلطان عبد الملك.

بدأت سياسة التوافق مع اسبانيا التي انتهجها السلطان الشريف أحمد المنصور لاحتواء الخطر العثماني تقلق التجّار الانكليز الذين كانوا يخشون من ذهاب امتيازاتهم. ورغم الخطابات المطمئنة للسلطان الجديد باتجاه السفارة الانكليزية التي قدمت فاس للتهنئة بالنصر فإن التجّار المنشغلين بالتنازلات الممنوحة لبعض التجار الايبيرين طلبوا من لندن التدخّل للحفاظ على امتيازاتهم[1]. اكتفى العاهلان في البداية بتبادل الرسائل بخصوص وضعية التجّار الانكليز بالمغرب[2] ولكن الملكة إليزابيت قررت إرسال سفير إلى المغرب سنة 1580 لتوضيح المسألة. طلب المبعوث من السّلطان الشريف وكان محمّلا بعدد كبير من الهدايا المكوّنة أساسا من أسلحة نارية وذخائر شرح موقفه من التجّار الانكليز. أوضح هذا الأخير أنّ الامتيازات لن تُمسّ بسوء مادام هو سلطان المغرب بل إنه على العكس يفكّر في زيادتها وتحسين العلاقات الاقتصادية والسياسيّة مع بلاده[3]. اذ سيمكّن ذلك التعاون السلطان من الحصول على أسلحة نارية متطورة لدعم جيشه ما يمكّنه من الابتعاد أكثر عن التأثير الإسباني والعثماني[4].

دفع جواب السلطان المشجع الملكة إليزابيت إلى ارسال سفير اخر هو جون سيمكوت [John Symcotts] إلى المغرب بداية سنة1581[5]. كانت مهمّته أن يقنع السلطان بالابتعاد عن التحالف مع اسبانيا في مقابل وعد من الملكة بتوفير كل ما يحتاجه العاهل الشريفي من سلاح متطوّر. كان هذا الأخير على وعي بأنّ التحالف مع انكلترا

[1]Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. I, p. 356-360 et p. 376-377.
[2]John Nichols, The Progress and Public Processions of Queen Elisabeth, t. II, p. 288.
[3]Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. I, p. 335.
[4]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص193.
[5]فيما يخص نشاط هذا التاجر الانكليزي بالمغرب انظر
Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. I, p. 309-91 et 401-403.

ضروري لإبعاد الخطر الإسباني على المدى المتوسّط فلم يكتف بالموافقة على اقتراح "سلطانة الانكليز"[1] بل أرسل بعثة كاملة لمناقشة تفاصيل هذا التّحالف المحتمل[2].

ومع نهاية 1582 تمكّن المغرب من ضمان استقلاله بشكلٍ تامّ عن العُثمانيين والإسبان بفضلِ البراعة والاقتدار الدبلوماسيين للسّلطان الشّريف أحمد المنصور ومعاونيه. اعتمد المغرب خلال السّنوات السّبعة التّالية استراتيجيّة دبلوماسية مرنة مكّنتهُ إضافةً إلى الإبقاء على استقلاله من أن يصبحَ لاعبًا أساسيا يؤخذ بعين الاعتبار بل قوّةً توسعية حقيقية.

---

[1] Ibid., p. 386-387.

[2] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 42.

الفصل الثاني:

من تسليم العرائش إلى استعادة أصيلة...بروز استراتيجية التَّكيف

بدايات الطموحات الصّحراوية

مكّنَ ابتعاد الخطر العثماني أحمد المنصور من الاهتمام بشؤون السّلطنة الدَّاخلية وتدعيم أواصر حكمه. فعند إقامته كالمعتاد برأس الماء من نواحي فاس أرسل المنصور سنة 1582 حملات عسكرية عديدة لفرض السِّلم نهائيًّا في المناطق الجبليَّة وبادر إلى تسمية رجالاته الثّقات على رأس أهم جهات البلاد. وعندما اطمأن إلى وضعه داخل البلاد فكَّر السّلطان مواصلة السِّياسة الثلاثية الأبعاد التي أرساها والِده لتمكين المغرب من عمقٍ استراتيجي يسمَحُ لهُ من ناحية بالإفلات من وضعية الدّولة العازلة بين القوّتين العظمتين في المتوسِّط ومن ناحية أخرى تدعيمُ طموحاته إلى الخلافة. وجب التّذكير أنَّ السّلطان محمّد الشيخ المهدي اجتهَدَ ليمكّن المغرب من هذا العمق منذُ قُدومِهِ إلى السّلطة. كان الأمل أن يعاد بناء خلافة الغرب الإسلامي التي عرفتها القرون الوسطى. ولكنّ القوّة العثمانية أجبرتهُ على التخلّي عن هذه الأحلام والبحث عن آفاقٍ أخرى.

وعندها تحديدًا بدأ اهتمام محمد الشيخ بالشؤون الصّحراوية. فخلال آخر سنواتِ حكمِه قرّر السّلطان الشّريف وكان مُدركًا لما تمنحُهُ الأسلحة النَّارية من تفَوُّقٍ غزو الواحات الصّحراوية والسّودان الغربي. ولتحقيق ذلك نظَّم حملات عديدة ضدَّ الأراضي الصّحراوية وخصوصًا شنقيط وأرسَل بعثات عديدة إلى قادةِ القبائل الصّحراوية طلبًا لبيعتهم. ولكنّ اغتيال محمّد الشيخ سنة 1557 علّقَ هذا التوجّه لمدّةِ ربع قرن وهكذا أفلتت واحاتُ توّات وتيگورارين من وصاية السّلطنة الشّريفة وهيمنتها[1].

[1] حول السياسة الصحراوية للملوك الزيدانيين الأوائل انظر

Louis Mougin, « Les premiers Sultans Sa'adides et le Sahara », *Revue de l'Occident* musulman et de la Méditerranée, nº 19, 1975, p. 169-187.

ولعل محاولة العثمانيين الاستحواذ على واحات توَّات وتيگورارين سنتي 1579 و1582 والتي يعتبرُها المخزن جزءًا من الأراضي المغربية منذ بزوغ الأسرة الشَّريفية[1] جعلت المغاربة يفكّرون فيها أكثر ويتحمّسون للعودةِ إلى هذه المناطق. كان السلطان يرى السّلطنة محاصرةً من كلِّ جانب ويوشِكُ أن يبتلعها الجاران القويّان وهو ما فرض عليه تبنِّي استراتيجية صحراوية كان أبوهُ قد وضع تصوُّرًا لها سنة 1580. اهتمَّ السّلطان بدايةً وبشكلٍ مقصود بواحتي توّات وتيگورارين. ويبدو أنَّ أسبابًا ثلاثةً حدَّدت هذا الاختيار. الأوّل أنَّ السيطرة على هاتين المنطقتين تقطعُ على العثمانيين طريقَ الصّحراء وتحمي الجانب الجنوبي والجنوب شرقي للسّلطنة الشّريفة. الثّاني أنَّ هذا الغزو يمكّنُ السّلطان من مراقبة طريق القوافل التّجارية التي تربط المزاب والجزائر وتلمسان بالصّحراء[2]. الثالث أنَّ السّيطرة على هذه الأقاليم سيمثّلُ انتصارا رمزيًا على العثمانيين وسيؤوّلُ على أنّه دليل مباركةٍ إلهية للمساعي المنصورية.

اتّخِذَ قرار غزو توّات وتيگورارين حسب القرائن المُتوفِّرة سنة 1582 بعد ضمان الدّعم الإسباني. ففي شهر دجنبر من نفس السنّة أي بعد أشهُر قليلة من رحيلِ علُّوج علي استقبل السّلطان بمحلّته في رأس الماء قرب فاس والي سجلماسة عمر بن محمّد بن عبّو الخبير بالشؤون الصّحراوية والذي عُهد إليه بمهمّةِ غزو الواحتين. ولكنَّ هذا الأخير لم يقدر على إنجاز المهمّة لأسبابٍ غامضة لا تفصح عنه المصادر. أظهر السّلطانُ قسوَةً نادِرة إذْ جرَّد الوالي من جميع وظائفهِ وحبسَهُ بمرّاكش وصادر ممتلكاتَه[3]. وبعد أشهر نظّم حملةً جديدةً عهد بها إلى اثنين من أكثر رجالِه وفاءًا هما العلج محمّد بن بركة والبدوي أحمد بن الحدّاد العمري المعقلي. وقد عهدت قيادة عساكر فاس إلى الأوّل وقيادة عساكر مرّاكش إلى الثّاني. والتقت المجموعتان قرب سجلماسة لإتمام التّحضيرات والتزوّدِ بالمياه والأطعمة قبل اجتياز مسافةِ أربعمائة

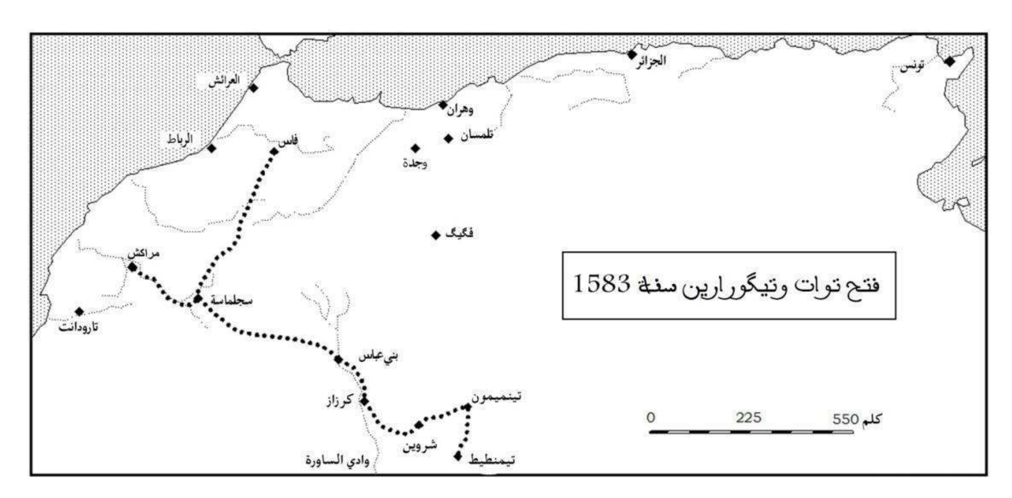
[1]Henry de Castries, SIHM, Portugal, t. II, p. 495-497 ; A. G. P. Martin, Quatre siècles *d'histoire marocaine au Sahara de 1504 à 1902*, p. 35
[2]Anonyme, Description du Maroc, p. 136.
[3]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص65.

وخمسين كيلومترًا وسط الصّحراء[1]. لا نملك إلا شهادةً واحِدةً تخُصُّ تجهيزات الحملة. فحسب العلج سيمون منداس [Simon Mendès] الذي شارك في عملية غزوِ هاتِهِ الواحات كانت القوَّات المغربية مكوَّنة من ثلاثةِ آلاف فارس. ويضيفُ أنَّ أكثر من خمسة آلافِ جمَلٍ ومئات الخيل المحمّلة كانت ترافِقُ الحركة التي دامت قرابة السّنة[2]. هذه الأرقامُ تبدو واقعيةً خصوصًا إذا قارنّاها بالأرقام الخاصةِ بالحملة على السّودان سنة 1590-1591.

وبفضل الرّحَّالة البرتغالي المجهولِ الذي جالَ في السّلطنة الشّريفة بين سنتي 1595 و1596 نستطيعُ بسهولةٍ رسْمَ مسلك الجيش المغربي من سجلماسة إلى تينميمون واحة المنطقة الرّئيسية. خرج الجيشُ من سجلماسة فجرًا كما تفعَلُ قوافِلُ التِّجارة عبر سهل الحمادة حيث تزوَّد بالماء قبلَ الوصولِ إلى قصبةِ الفئران حيث قضى اللّيلة الأولى. وخلال اليوم الثّاني والثّالث اجتاز الجيش سهول عين بوغنيم وخزائن الجريد. وفي اليوم الرّابع والخامس والسّادس عبرت القافلة العسكرية على الأرجح منحدرات وادي گير وعُقْلتْ بَرْدا والگلتَه قبلَ أن تصِلَ إلى واحةِ بني عبَّاس في اليوم السّابع. من المرجح أن تكون هذه الواحة الهادئة قبلت مبايعة السّلطان الشّريف دون مشاكل. وبعدها استأنفت العساكِرُ طريقها لتصِلَ بعد يومين من السير إلى منطقة كِرْزاز حيثُ زاوية أحمد بن موسى وهي الأهمّ في الجهة. وكان التحاق أحفاد المرابط بالحملة سيُسَهِّلُ مهمّة الجيش. وبقطع النّظر فقد واصَلَ الجيش طريقَه إلى تينميمون. ويمكن أن يكون الجيش قد اجتاز في اليوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر مناطق أولاد عرفة والمنطقة المسمّات بالقُصَيْبات وتسمّى اليوم القصابي معقل فصيل من قبيلة مطغرة. وفي اليوم الثالث عشر كانت العساكِرُ الشّريفة قد حققت نصرها الأوّل على الصحّراء بوصولِها إلى شَروين أوّل واحات تيگورارين. إذ لم يبق سوى خمسين كيلومترًا لبلوغ تينميمون[3].

---

[1] نفسه، ص74 - 75؛ Anonyme, Description du Maroc, p. 133.
[2] Bartholomé et Lucile Benassar, *Les chrétiens d'Allah*, p. 483.
[3] Anonyme, Description du Maroc, p. 134-135.



يبدو أنَّ منطقة شَرْوين قد عرفت أوّلَ اتصالات بين القائدين المغربيين والرؤساء المحليين. رفض هؤلاء الاعتراف بالسّلطان الشريف وطالبوا السكّان المحلّيين بالمقاومة والاحتماء بقصور تينميمون. تحرّكت العساكِرُ المغربية تجاهَ الواحة وفرضت عليها الحصار. وبفضل الأسلحة النّارية وتكتيكات الحصار الحديثة لم يحتج الجنود المغاربة لوقت طويل لسحق مقاتلي المنطقة ذوي التسليح السيء والخبرة الناقصة. خُرِّبت تينميمون وذُبِّح مقاتلوها وأُسِرَ سادتها. ولكنَّ بعض القصور بالواحة وخصوصًا منطقة الشطّ الظهراني تمكّنت من تحمّلِ الحصار أيَّامًا طويلة. وبعد محاولات عديدة للتّفاوض تمكّنت القوات المغربية من الهجومِ النّهائي والحاسم. هجومٌ تمخَّض عنه ذبح كلّ سكّان الشطّ الظهراني وتخريب قصبتهم الرئيسية[1].

بعد غزو تينميمون وضواحيها تحرّكَ محمّد بن بركة وأحمد بن الحدَّاد العمري المعقلي صوب واحة تيمنطيط القصر الرّئيسي لتوَّات وحاصراها. كان على القائدين التّفاوض لضمان استسلام قصور توّات من دون حرب تبعًا لتوصيات السّلطان. كُلّف محمّد بن أحمد الساوري أصيل المنطقة كما يُظهر اسمه بالتفاوض مع عمر بن محمّد بن عمر بن عبد الرّحمان أبرز الأعيان المحليين. وحتى لا يصيبهم ما أصاب أهل تينيمون فضلوا مبايعة السّلطان أحمد المنصور خليفةً. وللتقرب من السكان المحليين

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص75-76 و78؛ A. G. P. Martin, *Quatre siècles d'histoire marocaine au Sahara de 1504 à 1902*, p. 36. Anonyme, Description du Maroc, p. 134-135.

ولاسيما الأعيان حرص السّلطان على الزّواج من لالّة سونة بوكرزية المنحدرة من أهم بيوتات الغنانمة القبيلة الأبرز في المنطقة كلها وجعل أخاها مؤمن أحد أبرز قواده[1].

يسّر استسلام الواحتين الأبرز بالجهة إلحاق كلِّ المنطقة التي كانت تعُدّ ما لا يقل عن ثلاثمائة وستون قصرا تختلف أحجامها. وأصبح محمّد بن بركة أوّلَ والٍ للجهة التي تتمركزُ بها حاميتين عسكريتين واحدة بتينميمون وأخرى بتيمنطيط[2].

وإذا كان غزو واحتي توّات وتيگورارين مخطَّطًا لهُ منذُ زمنٍ بعيدٍ ومن ضمن برامج السّلطة المخزنية فإنّ حدثًا مستَجدًّا شجّع السِّياسة الصّحراوية للسّلطان ووطّد طموحاته الخليفية. فبينما كان هذا الأخيرُ مقيمًا برأس الماء في دجنبر 1582 وفدت عليه سفارة من إمارة بورنو طلبا للدعم العسكري والمالي. وكانت هذه الإمارة وهي القوّة السِّياسية والعسكرية الأبرز في السّودان الغربي بعد إمارة سنغاي تعمل تحت حكم إدريس ألوما [1564-1596] على تقوية مكانتها ولاسيما بتطوير سياسةٍ خارجية نشطة[3].

فبحجة أسلمة الوثنيين وتطبيقِ الشَّريعة كان هذا الأمير يقود حروبًا متواصلة تحت مسمى الجهاد ضدَّ جيرانِه المسلمين وغير المسلمين وخصوصًا ضدَّ سنغاي. وإلى جانب النّوايا الدينية التي قد تكون صادقةً فإنَّ الأمير إدريس كان يطمح إلى السّيطرة

[1]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 28.
[2]Anonyme, Description du Maroc, p. 136.
[3]John Hunwick, « Songhay, Borno and Hausaland in Sixteenth Century », in J. F. Ajayi and M. Crowder [eds.], History of West Africa, London, 1976, p. 264-301 ; le même, « The Dynastic Chronologies of the Central Sudan State in Sixteenth Century : some reinterpretations », Kano Studies, New Series, nº 1, 1973, p. 33-53 ; G. R. Martin, « Mai Idris of Bornu and the Ottoman Turks », International Journal of Middle East Studies, nº 3, 1973, p. 470-490 ; Ibn Fartuwa, History of the First Twelve years of the Reign of Mai Idris Alooma of Bornu [1571-1583], trad. H. R. Palmer, Lagos, 1926 ; Dierk Lange, Le diwan des sultans du [Kanem-*] Bornu : Chronologie et Histoire d'un Royaume Afr*icain, Wiesbaden, 1977 ; le même, A Sudanic Chronicle : The Bornu Expeditions of Idris Alauma [1564-1576], Stuttgard, 1987 ; Zakari Dramani-Issifou, *L'Afrique noire dans les relations* internationales au XVI^e siècle, Paris, 1982 ; Jean Claude Zeltner, Tripoli carrefour de *l'Europe et des pays du Tchad, 1500*-1795, Paris, 1992 ; Anne-Charles Froment de Champlagarde, Histoire abrégée de Tripoly de Barbarie 1794, Paris, 2001.

على الطّرق التجارية التي كانت تربط إفريقيا جنوب الصّحراء بتونس وليبيا ومصر. وكان يهدف أيضًا إلى وضع اليد على الواحات الخصبة والمناجم الثرية المتناثرة في الجهة. وكان يحتاجُ لإنجاز كلِّ هذا إلى التفوّق العسكري على جيرانه. وبالتالي فإن الحصول على الأسلحة النارية يصبح ضروريا في منطقةٍ لا استعمال فيها إلا للأسلحةِ البيضاء.

كان من الطبيعي إذًا أن يلتفت الأمير إدريس إلى أكبرِ قوَّةٍ إسلاميةٍ في ذلك الزّمن وجاره الأقرب: الدولة العثمانية. ويبدو بحسب المعلومات الشَّحيحة التي بحوزتنا أنّ أمير بورنو أرسل وفودًا عديدة إلى إسطنبول بدايةً من سنة 1576 وأبرزها وفد الحاج يوسف الذي كان يصبو إلى الحصول على أسلحةٍ نارية واستقدامِ خبراء عسكريين والتخلّي عن الأراضي جنوب فزّان والحصول على ضماناتٍ تؤمِّنُ حركة التجّار والحجيج القادمين من بورنو داخل الأراضي العثمانية.

وبعد أربعة سنواتٍ من الجهد لم يحصُلْ الحاج يوسف من الباب العالي إلا على أقوالٍ يقترح فيها السّلطان مراد الثّالث على إدريس تحالُفًا عسكريًّا من دون تقديم توضيحاتٍ ويتعهّدُ فيها بضمانِ أمن تُجّار وحجّاج بورنو. وفي المقابل فإنّه يستحيلُ لأسبابٍ لا يُفَصِّلُ فيها ارسال خبراءٍ عسكريين ولا تمكينه من أسلحةٍ نارية. لم يكن الباب العالي يرغب أو هكذا يبدو في المقامرة وتمكين حاكمٍ طموحٍ وغير منضبط كإدريس من أسلحةٍ نارية يخشى أن يستعملها في التحرش بالممتلكات العثمانية جنوب طرابلس وبرقة وخصوصًا واحة فزّان الثرية والاستراتيجية. وبالفعل فإنَّ سلطاتِ هذه الواحة ما انفكّت تحذّرُ الباب العالي من الخطر الذي يمثّله أمير بورنو على الحضور العثماني في المنطقة.

كان ردُّ مراد الثالث مُحبطًا لإدريس من دون شكٍّ ولكنّ هذا الأخير واصل مجهوده لتجهيز قوّاته بالأسلحةِ المتطوّرة. وفي هذا السّياقِ تحديدًا أرسل سفارة أولى إلى مرّاكش بعدما سمع عن نصر المغاربة في وادي المخازن. استقبل السّلطان هذا الوفد

في رأس الماء في دجنبر 1582[1]. لا نعرفُ شيئا عن هذه السفارة سوى إشاراتٍ مبثوثةٌ في تاريخ عبد العزيز الفشتالي. وبحسبِ هذا الأخير فإنَّ سفراء بورنو طلبوا من السّلطان الشّريف مدّهم بأسلحةٍ نارية وإرسال خبراء عسكريين إلي بلادهم لتكوين جيش إدريس وتمكينه من التّقنيات العسكرية الحديثة. استغلّ السّلطان الشريف الموقف ليقترح على مبعوث حاكم بورنو أن يعترف به خليفةً للمسلمين مقابل دعم عسكري. فما كان من السّفير إلا التصريح أنّه لم يتلقَّ أيَّ تعليمات في هذا الشَّأن وأنّهُ يحتاج إلى استشارةِ سيِّده. عادت البعثة لتقديم المقترحات السلطانية. وكلُّ شيء يشير إلى أنّ إدريس وهو العاهل العملي قبل بمقترح المنصور إذا ضمن له السِّلاح الذي يمكّنه من حماية وتوسيع أراضيه[2]. وقد حرّرَ الفشتالي ميثاق بيعة لهذه الغاية يبرُزُ فيه طموحات المنصور إلى الخلافة بشكلٍ جلِيٍّ كما سبقَ وأن رأينا في الجزء الأوّل[3]. وعلى أيّة حالٍ وبالرغم من غياب معلومات عن تطوّر علاقات المغرب ببورنو فإنّه بإمكاننا الجزم بسهولة أنّ الاتفاق بقيَ حبرًا على ورق. فالسّلطان الشريف الذي كان بحاجةٍ إلى كلِّ الرِّجال والسِّلاح المتطوّر الموجود بحوزته لضمان النِّظام وحماية ممتلكاته لم يقدِّم لإدريس أيّة مساعدة عسكرية. وفي نفسِ الوقت بقي الامير ادريس يعدّ نفسهُ لا حاكِمًا مسلمًا مستقِلا فحسب وإنّما "أميرًا للمؤمنين" و"خليفة الله في أرضه".

وعلى كلٍ فإنَّ التّواصُل مع بورنو مكّن السلطان الشّريف من تقوية طموحِه إلى الخلافة كما مكّنه من مواصلة سياسته الصّحراوية إذ أدرك هشاشة إمارات السّودان الهيكلية التي ما زالت تعيش على المستوى العسكري على مكتسبات القرون الوسطى. فكان بإمكانه بالتّالي أن يستثمر هذا إلى أبعد الحدود وأن يفصِّل لنفسه إمبراطورية بحجم طموحه دون عناء كبير.

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص67.
[2] **نفسه**، ص68-69.
[3] **نفسه**، ص69-73.

واحات فگيگ اخر بؤرة توتّر بين الزيدانيين والعثمانيين

لم يكن العثمانيون ينظرون بعين الرِّضا إلى السِّياسة الصّحراوية للسّلطان الشريف أحمد المنصور. فإلى جانب فقدان السيّطرة على تجارة القوافل المربحة فإنّ تحرّكات المنصور يمكن أن تمثّل على المدى البعيد تهديدًا جدِّيًا للحضور العثماني في منطقة وهران وهي منطقة كانت مطمعًا للزيدانيين منذ قيامهم. لم يكن مراد الثالث وهو المتورّط في أوحال حرب بلا نهاية ضد الدولة الصفوية [1501-1722] ومواجهات في البلقان والحجاز والمحيط الهندي قادِرًا على ردّ الفعل مباشرة. لهذا كلّف تابعه والي الجزائر بمعالجة المسألة المغربية. ولكنّ هذا الأخير كان بمواجهة قلاقل داخلية ولم يكن بإمكانه التدخّل في المغرب بشكلٍ فعّال. وللحدّ من الخسائر الاقتصادية المترتّبة عن غزو السّلطنة الشريفة لواحات توّات وتيگورارين ولقطع الطّريق الصّحراوي لتلمسان على القوّات المغربية قرّر الوالي أن يقود حملة لم تكن الأولى ضدّ واحة فگيگ المغربية.

مثّلت هذه الواحة الشهيرة بنخيلها وأقمشتها الصّوفية[1] ملتقى طرق ومحطّة أساسية في التّجارة العابرة للصّحراء إذ كانت تربط مدن وهران وتلمسان بواحات توّات وتيگورارين. وكان العثمانيون يهتمّون قبل ذلك بالمنطقة زمن السّلطان الشّريف عبد الله الغالب. ففي سنة 1564 حاولت القوّات العثمانية بقيادة المتطلعين مولاي عبد المؤمن ومولاي عبد الملك السيطرة على الواحة ولكن دون طائل[2]. ورغم أنّ وجود المتطلعين المغربيين أعطى مبَرِّرًا سياسيًا للحملة العثمانية فإنّ المبررات الاقتصادية كانت بلا شكٍّ هي السّبب الرّئيس. فحكام الجزائر العثمانيون كانوا يفكّرُون منذ تلك الحقبة في السّيطرة على مسارات القوافل العابرة للصّحراء. فبعد وضع اليد على منطقة فزّان جنوب ليبيا الحالية سعى ولاة الجزائر إلى السّيطرة على غدامس جنوب تونس الحالية وورغلة بشرق الجزائر الحالية. وكانلا بد لهم إذا للتحكم في جملةِ

[1] Léon l'Africain, Description, t. II, p. 435.

[2] Bautista, « Chronica de la vida y admirables hechos de señor mouley Abdelmelech », Hespéris, t. XXIV, 1986, p. 77 ; DM, 6-971, f. 450.

المسالك إخضاع واحات فگيگ وتوّات وتيگورارين. ومنذ 1577 غزا العلج رمضان باشا الجزائر الواحة بنفسه وألزم سُكّانها دفع ما لا يقِلُّ عن أربعة عشر ألف فلورين. ولعدم قبوله بهذا الامر أبلغ السّلطان عبد الملك مراد الثالث بالأمر. وكان هذا الأخير مشغولا بمفاوضاتِ السّلام مع اسبانيا التي انطلقت في نفس السّنة ولم يكن يرغب في رؤية سلطان المغرب يرتمي في أحضان فيليب الثاني خصوصًا وأن مولاي عبد الملك كان يعترف منذُ مقدمه للسّلطة بتبعيته الاسمية للعثمانيين. وفي المحصِّلة لم يكتف الخان فقط بالإخلاء السّريع للواحة بل عمد إلى تجريد رمضان باشا من وظائفه لإرضاء مطالب حليفه المغربي[1]. لكن عثمانيو الجزائر واصلو جهودهم للسّيطرة على الطّريق الذي يربط تلمسان بالصّحراء والسّودان. وفي هذا السِّياق تحديدًا حاولوا التّمركز في واحات توّات وتيگورارين وذلك من دون المرور بالأراضي المغربية. ولكن وبسبب عدم توفُّر محطّاتٍ للاستراحة والتموين والتواصل خصوصًا فگيگ فإنَّ مقاتلي الجزائر لم يقدروا على المكوث إلا أشهرًا قليلة.

أجبرت القطيعة بين المغرب والباب العالي سنة 1581 والسّياسة الصّحراوية النّشطة التي اعتمدها السّلطان أحمد المنصور بدايةً من 1583 سلطات الجزائر على ردّ الفعل للحفاظ على مصالحها السّياسية والاقتصادية بالجهة. وللردّ على الخروقات المغربية جنوب منطقة تلمسان سيّرَ باشا الجزائر حملةً للسّيطرة على واحة فگيگ[2]. ولكن الحامية الشريفة في المنطقة تصدّت للمهاجمين وانتصرت عليهم بفضل مساندةِ السكّان المحلّيين. وبعد مفاوضاتٍ عادت القوّات الجزائرية أدراجها بعد تعويضها بألفي دينار[3]. وحتّى بعد هذه الهزيمة العسكرية سيستمرّ العثمانيون في التّصريح بسيادتهم على واحة فگيگ. ففي رسالةٍ بعثها إلى باشا الجزائر بتاريخ 26 يناير 1584 أكّد السّلطان مراد الثّالث على أنَّ فگيگ كانت منذ زمن بعيدٍ أرضًا خاضعةً لأجداده وعليه فإنّ من واجب الموظّفين العثمانيين أن يجْبوا الضرائب منها[4].

---

[1] مجهول، **المكاتبات السلطانية**، و7-9 و36-37؛ DM, 36, décrets nº 419 et 421.

[2] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص65.

[3] أحمد مزيان، **فگيگ: مساهمة في دراسة المجتمع الواحي المغربي**، ص86.

[4] DM, 52-592, f. 227.

اتّخذ السّلطانُ الشّريف جملةً من القرارات السياسية والعسكرية والدِّيبلوماسية لحماية هذه الواحة الإستراتيجية والرّمزية. فقد بادر على الصّعيد العسكري إلى إقامة تحصيناتٍ جديدة بقصور الواحة الرّئيسية كما قوّى الحامية الدّائمة[1]. أما على الصّعيد السّياسي فقد نجح في ضمان دعم كلِّ الشّخصيات الدينية والقبلية المرموقة بالجهة عبر إعفاءهم من الضّرائب والتّكرّم عليهم. هذا ما فعله مثلا مع الشيخ الصوفي أبي القاسم بن محمّد بن عبد الجبّار الفگيگي المتوفّى سنة 1602 والذي ساند أعوان المخزن[2]. وأخيرًا وعلى الصّعيد الدبلوماسي حاول السّلطان أن يعيد ربط الصِّلات الحميمة بالسّلطات العثمانية بالجزائر واسطنبول. فمن ناحيةٍ أرسَلَ بين 1583 و1586 عدّة وفود رسمية إلى السّلطان مراد الثالث وإلى باشا الجزائر ومن ناحيةٍ أخرى فقد تمكّن السلطان وبشكل غير رسميٍّ من رشوةِ عددٍ كبيرٍ من الوجهاء العثمانيين الذين أصبحوا عمليا سفراء القضيّة المغربية بالجزائر واسطنبول[3]. وإضافة إلى ذلك فإنَّ الفوضى التي استشرت في الجزائر وتمرد حكّامها كانت عوامِل استفاد منها السّلطان الشريف. فقد رفض جزءٌ كبيرٌ من قراصنة المدينة ولأسبابٍ اقتصادية جلِيّة الاعتراف بما اتفق عليه فيليب الثّاني ومراد الثّالث من هدنةٍ بين 1581 و1587. وهكذا تواصلت الغارات في الحوض الغربي من المتوسّط بل وفي الأطلسي أيضا دون الاكتراث بأوامر الباب العالي وذلك بفضلِ حِماية علّوج علي.

فهم السّلطان مراد الثّالث أنَّ العصيان يُمكِنُ أن يتحوّل بسرعَةٍ إلى مطالبةٍ بالاستقلال لذلك استغلّ وفاة علّوج علي سنة 1587 لِيضَعَ حدًّا لهذه الوضعيّة. بدأ الباب العالي بإزالة خطّة بايلرباي الجزائر أي والي الشمال الافريقي ويجعلَ من الجزائر على غرار تونس وطرابلس باشوية يديرُهُا باشا يعيّنُ لمدّةٍ ثلاثة سنواتٍ[4]. وقد كتب أوگست كور أن "وفاة علي علّوج الذي صادف ما يمكِنُ تسميتُهُ بانقلابِ التّحالُفات في

[1]مجهول، **المكاتبات السلطانية**، و20-21.

[2] ظهير سلطاني اطّلع عليه المؤلف في مجموعة خاصة في الرباط.

[3]عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص87 - 96، 157-160 و166-169؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 182.

[4]Henri de Grammont, *Histoire d’Alger sous la domination turque*, p. 23-30.

المتوسط مثّلت نهاية المطامع العثمانية في من المغرب الأقصى. فإيقاف العمل بخطّةِ بايلرباي في الجزائر وتعويضها بباشا لمدّة ثلاث سنواتٍ تمنع الولاة من بلورةِ سياسةٍ خاصّةٍ بهم ومؤثّرة على المدى البعيد"[1]. وهكذا ما عادَ للسّلطان الشّريف يخافُ الباب العالي الذي غادَرَ شيئًا فشيئًا المسرح السّياسي بالحوض الغربي للمتوسّط[2]. لذا أصبح بمقدوره فعلا بعد تحالُفه مع الانگليز أن يركّز كلّ قوّته من أجلِ إبعاد الخطر الإسباني.

نحو تشكيل محور مرّاكش لندن؟

بفضلِ المصالِح السّياسية والعسكرية المشتركة تسنَّى توطيد العلائق الاقتصادية بين انگلترا والمغرب. كانت انگلترا تحتاجُ لصناعة أسلِحةٍ وذخائرِ ضرورية لصراعها مع اسبانيا إلى الموادّ الأوّلية وخصوصًا ملح البارود الذي يُعَدُّ المغرب واحِدًا من أهمِّ منتجيه. وفي المقابل فإنَّ المغرب كان يبحث عن تجهيز جيشه بأسلحةٍ نارية وتطوير قوّتِه البحرية للفكاكِ من التّأثير الإسباني[3]. وبدايةً من 1581 عملَ البلدان على تقوية تعاونهما الاقتصادي في كافّةِ الميادين وخصوصًا في القطاع العسكري. وبعد ثلاثِ سنواتٍ من المفاوضات أذنت السّلطات الانگليزية والمغربية بإنشاء الشركة المغربية [Barbary Compagny] بهدف تنظيم التجارة بين البلدين[4].

إنَّ النّجاح الظّاهر للعلاقات الاقتصادية بين مرّاكش ولندن دفع بهما إلى حلفٍ سياسي وعسكري لمواجهة طموح اسبانيا الجامح للهيمنة. حرص السّلطان أحمد المنصور الذي كان يريد تجَنّبَ تسليم العرائش إلى اسبانيا على قبولِ المقترحات الانگليزية

[1]Auguste cours, *L'établissement des dynasties des chérifs et leur rivalité avec les Turcs de la régence d'Alger [1509*-1830], p. 122.

[2]في اواخر عهد المنصور هاجم الوالي العثماني على تلمسان واحة فگيگ وحاول فرض الضرائب على المناطق المحيطة. فكتب السلطان بذلك إلى باشا الجزائر لتذكيره ان الواحة تابعة للسلطنة الشريفة طبقا للاتفاقيات مع السلاطين مراد الثالث ومحمد الثالث وينبّهه أن أي تحركات في المستقبل يمكن أن تؤدي إلى نتائج وخيمة. أنظر مجهول، **المكاتبات السلطانية**، و7-9 وو36-37.

[3]Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. I, p. 427 et France t. II, 111-113.

[4]Sur cette compagnie voir Henri de Castries, « La Barbary Compagny, introduction critique », SIHM, Angleterre, t. I, p. 445-454 ; Jacques Caillé, « Le commerce anglais avec le Maroc pendant la seconde moitié du XVIe siècle : importations et exportations », Revue africaine, t. LXXXIV, 1940, p. 186-219 ; Thoms Willan, Studies in Elizabethan Foreign Trade, p. 164-223.

بسرعةٍ. وصَلَ وفْدٌ إلى مرّاكش يقودُه هنري روبرتس في شتنبر 1585 واستقبله السّلطانُ بكلِّ فخامةٍ في قصر البديع. وفي نهاية المفاوضات التي أخذت أشهُرًا عديدةً التزم السّلطانُ الشّريف بأمورٍ ثلاثة: حماية المصالح التّجارية الانگليزية بالمغرب ودعمُ انگلترا في صراعِها ضدَّ اسبانيا ومساندة المتطلع البرتغالي دون أنطونيو[1]. ورغم أنّ نتائج المفاوضات كانت في الظّاهر لصالح انگلترا فإنّ النّتائج في المحصّلة كانت غير ذلك. ففي الميدان الاقتصادي لم يقُم السّلطان إلا بتثبيت مزايا أقرّها أسلافُهُ للانگليز[2]. أما على الصعيد الدبلوماسي فقد وعد السّلطان بدعم انگلترا في سياستها المعادية لإسبانيا ولكن هذا لم يمنعه البتّة من قيادةِ مباحثاتِ سلامٍ طيلة هذه الفترة مع فيليب الثّاني. بقيت مسألة دعم المتطلّع البرتغالي دون أنطونيو وهي مسألةٌ توضِّح لنا عملية الديبلوماسية المنصورية[3].

كان مولاي أحمد منذُ صعودِه إلى السّلطة يخشى الجانب الإسباني في أمرين: هجومًا عسكريًّا يستهدِفُ أحد الموانئ المغربية أو عددًا منها وخصوصًا ميناء العرائش و/أو إطلاق سراح أحد المتطلعين المغربيين اللاجئين إلى البرتغال ثمَّ إلى اسبانيا منذ 1578. الخطر العثماني والخوف من المنافسين المغاربة والخشية من تدخّلٍ عسكريٍّ اسباني عوامِلُ فرضت على السّلطان الشّريف طيلة الفترةِ الأولى من حكمِه أن يتقرّب من اسبانيا ويعدها بتنازلاتٍ اقتصادية وترابية. ولكن ما إن ضمن استقرار الأمور في الدّاخل لصالحه وزوالِ الخطر التّركي حتّى سعى في التحرّر من ضغط "الشّريك" الإسباني الخانق بالتّحالُفِ مع انگلترا. كلّ الدّلائل تجعلُنا نُدركُ أنّ المنصور وجد في

[1]Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 513-514 ; Richard Hakluyt, The Principal Navigations, t. II, p. 114-120.

[2]Richard Hakluyt, The Principal Navigations, t. II, p. 118.

[3]Gordon K. McBride, « Elizabethan Foreign Policy in Microcosm : The Portuguese Pretender, 1580-89 », Albion : A Quarterly Journal Concerned with British Studies, vol. 5, nº 3, 1973, p. 193-210 ; Jean-François Labourdette, Histoire du Portugal, p. 264-266, p. 275-279 et p. 284-286 Gordon K. McBride, « Elizabethan Foreign Policy in Microcosm : The Portuguese Pretender, 1580-89 », Albion : A Quarterly Journal Concerned with British Studies, vol. 5, nº 3, 1973, p. 193-210 ; Jean-François Labourdette, Histoire du Portugal, p. 264-266, p. 275-279 et p. 284-286.

مشكلة التوريث البرتغالية سلاحًا يمكّنُه من تحييد فيليب الثاني أو على الأقلّ التشويش عليه بشكلٍ جدّي.

سعى دون أنطونيو بكل الوسائل إلى منع فيليب الثّاني من الجلوس على عرش البرتغال. لكنه لم يفلح في ذلك وفقدت البرتغال استقلاله يوم 19 يونيو 1580 مما اضطره إلى الهروب إلى فرنسا بعد عام من المقاومة غير المجدية وذلك في يونيو 1581 بأمَلِ الحصول على دَعْمٍ عسكريٍّ. وبعد محاولاتٍ عسكرية عديدة لم تكن موفقة خصوصًا ضدّ جزر الاصور سنة 1582 اتّجه الرّجُل إلى انگلترا سنة 1585.

منذُ بداية سنة 1586 ربط السّلطانُ الصِّلة بالمتطلع إلى حكمِ البرتغال مؤَكّدًا له دعمه المالي والعسكري في حال نشوب حربٍ مع اسبانيا. وبعد مراسلاتٍ غير رسمية وتبادُلِ وفودٍ استقبل السّلطان بمرّاكش في ماي 1587 ماتياس بيكودو [Matias Becudo] سفير دون أنطونيو[1]. ولإثارة قلق وكلاء وعملاء اسبانيا بالمغرب خصَّ السّلطانُ الشّريف رسول مُنافسهم باستقبالٍ أكثر من حارٍّ يُخصّ به في العادة سفراء القوى العظمى. وبسرعةٍ بدأت المفاوضاتُ التي مثّلَ الطّرفان فيها ماتياس بيكودو وإبراهيم السّفياني[2]. طلب مُمثِّلُ البرتغال عونًا عسكريًّا وماليًا من السّلطان لتمكين سيّده من استرجاع عرشِ أسلافِه وتحرير البرتغال. في المقابل فإنّ دون أنطونيو يترُكُ ابنه رهينةً لضمان سدادِ كلِّ المال المقترض ولاتّقاء خطر فيليب الثّاني[3]. ولم يكُن السّلطان لِيفرّطَ في هذه الفرصةِ الذّهبية لإبعاد الخطر الإسباني فأسرع بقبول مقترحات بيكودو[4].

بعد هزيمة الأرمادا الشهيرة في غشت 1588[5] بأسابيع قليلة أرسل السّلطانُ الشّريف وفْدًا يقودُه الريّس مرزوق ليؤكّد التزامه بجانب ملكة انگلترا والمتطلع البرتغالي.

[1]Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 131.

[2]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 136.

[3]Ibid., p. 136-138.

[4]اقترح ماتياس بيكودو وأعوانه الانگليز أيضا على السلطان تمكينهم من أحد موانئه ليجعلوا منه قاعدة خلفية لعملياتهم ضد اسبانيا. ولكن السلطان الذي كان الحفاظ على سلامة أراضيه من أسس دبلوماسيته لم يكتف برد عرضهم بل زاد بإغلاق موانئ المعمورة والعرائش أمام الملاحة البحرية اتقاء للمفاجآت غير السارة. أنظر Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 150.

[5]أرسل دون أنطونيو بضعة أيام فقط بعد النصر مبعوثا إلى السلطان الشريف ليزفّ له البُشرى ويذكره بالتزاماته.

وبحسب ما توفر من معلومات قليلة أكّد الرّسول المغربي للملكة أنّ سيّدَه مستعدٌّ لتمكينها من المالِ والذّخيرة وحتَّى الرّجال وأنّه يضعُ على ذِمّتها كلَّ موانئه لدعم مجهودها الحربي. من ناحيةٍ أخرى طلب المنصورُ من ملكةِ انگلترا تمكينَهُ من أسلِحةٍ نارية ومن ذخائر ومعدّات وأيضًا من يد عاملة ذات كفاءة لبناء أسطولٍ بحري تكون مهمته دفاعية[1].

وباستثناء إعانتها المالية لإعادة دون أنطونيو على عرش البرتغال رفضت الملكة إليزابيت بلطف كل مقترحات أحمد المنصور وطلباته مع الوعد "بنجدته في حال هاجمه أي أمير من أمراء الكرة الأرضية"[2]. ورغم أن السلطان كان بحاجة إلى السلاح والذخيرة للدفاع عن أراضيه والنجاح في غزو إمارة سنغاي التي كان يعدّ لها منذ سنوات فإن المسألة البرتغالية وحدها هي ما كان يهمّه حينها. إذ اعتقد أنه باستقباله لرهينة في شُهرة وجلال ابن دون أنطونيو كان بوسعه امتلاك ورقة جديدة للضغط على ملك اسبانيا الغارق أصلا في مشاكل انگلترا والبرتغال وهولاندا.

واصل السلطان في مغازلة ملكة انگلترا والطامع في عرش البرتغال عبر وعده لهم بالدعم المالي الضخم[3]. وقد آتى الحرص المتواصل للسلطان الشريف أكُله بسرعة كبيرة. فبعد أشهر قليلة من الانتصار على جيش فيليب الثاني بعثت إليزابيت رسالة إليه تُعلمه فيها بمقدم الأمير دون كريستوباو ابن المتطلع البرتغالي إلى المغرب قريبا رهينة لديه مقابل دعمه لهم بمائة ألف دوقة[4]. ابتهج السلطان بالخبر أيّما ابتهاج واعتبره خطوة أولى في طريق انتصاره القادم على اسبانيا[5].

وبالفعل قدم الأمير البرتغالي إلى المغرب في الأشهر الأولى من سنة 1589 حيث استُقبل في اسفي من قبل محمود باشا زرقون قائد العلوج ونزل في أحد القصور

---

[1]Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 513 et Angleterre, t. II, p. 515-522 ; Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 178.

[2]British Library, Lansdowne Mss. LIII, f. 73, cité par Yahya Dahiru, Morocco in the Sixteenth Century: Problems and Patterns in an African Foreign Policy, p. 136.

[3]Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. I, p. 492.

[4]Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 151.

[5]عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص150-157.

السلطانية في نواحي مراكش[1]. وأثناء لقائه الأول بالسلطان طمأنه هذا الأخير وأكد له دعمه. وكان عليه لترجمة ذلك الدعم معرفة كل المعلومات المتعلقة بحملة دون أنطونيو القادمة ضد البرتغال مدعوما بالبحرية الانگليزية[2].

وبالرغم من الوعود التي قطعها ومقدم الأمير البرتغالي إلى مراكش إلا أن السلطان الشريف أمسك عن تقديم أي معونة للحملة الانگليزية التي قادها القبطانان دراك ونوريس [Drake, Norris] ضد لشبونة في يونيو 1589 والتي كانت تهدف إلى استعادة الاستقلال البرتغالي[3] واقتصر على احترام حيادٍ مشبوه[4]. وبعد كارثة لشبونة التي خسر فيها الانگليز أكثر من خمسة آلاف رجل انتقدت ملكة انگلترا بشدة موقف مولاي أحمد[5]. ولكن هذا الأخير برر موقفه بنقص التنسيق وضبابية تاريخ الحملة. أي أنه حمّل بشكل مبطّن ممثل إليزابيت بالمغرب مسؤولية سوء التفاهم ذاك[6]. وفي الحقيقة فقد توصل السلطان إلى عقد اتفاق ملائم جدا مع فيليب الثاني كما سنبيّنه لاحقا. وعلى كل حال فإن السلطان الشريف احتفظ بحقه في الإبقاء على ابن المتطلع البرتغالي معه بالمغرب لسنوات ثلاثة[7]. وكان ذلك يكفيه لتحييد الخطر الإسباني نهائيا وتحقيق غزو السودان الغربي.

---

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص101؛ Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. I, p. 476 ; Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 158.

[2] Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. I, p. 530.

[3] voir R. B. Wernham, « Queen Elizabeth and the Portugal expedition of 1589 », English Historical Review, nº 61, 1951, p. 1-26 et p. 194-218 ; Richard Bruce Wernham [éd.], The Expedition of Sir John Norris and Sir Francis Drake to Spain and Portugal, 1589, Gower, 1988.

[4] Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. I, p. 521 ; Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 160.

[5] Ibid., t. II, p. 34.

[6] محمد بن تاويت، "من زوايا تاريخ المغرب"، **مجلة تطوان**، عدد 9، 1964، ص31-165.

[7] Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 46-55 et 530 ; Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 178.

التنازلات الإسبانية

طبع التخلص من الخطر العثماني المهدد للمغرب بداية مرحلة جديدة من العلاقات المغربية الإسبانية. فمنذ نهاية عام 1581 حاول الملك فيليب الثاني إقناع السلطان الشريف أحمد المنصور عبر ممثله في المغرب دييگو مارين بتسليم ميناء العرائش. ولأنه وفيٌّ لسياسته الإسبانية منحه السلطان الشريف موافقته المبدئية محاولة منه لربح الوقت للبحث عن حل يساعده على المحافظة على أهم موانئ شمال البلاد. ومع اعتماد سياسة المماطلة بدأ في تحصين ميناء العرائش وحمايته. وكلّف العلج منصور بإعادة تأهيل قصبة المدينة وبناء أخرى. وبعد ستة أشهر كان حصنا الفتح والنصر جاهزين وركز السلطان فيهما ما لا يقل عن ستين قطعة من المدافع إلى جانب أكثر من ثلاثمائة حامل بندقية[1].

نجح مولاي أحمد بفضل قراءة سياسية جيدة للوضع الدولي في مغالطة فيليب الثاني طيلة ثلاثة سنوات. ففي خطوة أولى نجح السلطان في أن يبطّئ من وتيرة الاتصالات مع مدريد من خلال استبقاء المبعوثين الإسبان في مراكش عدّة أشهر[2]. ثم في مرحلة ثانية عمد السلطان آليا إلى إعادة الرسائل القادمة إليه من فيليب الثاني إلى مدريد مدّعيا شكّه في صحّتها. وكان هذا التمشي يستغرق عدة أشهر أيضا[3]. وفي مرحلة ثالثة حاول السلطان وأهم أعضاده تبرير التأخر في التخلي عن العرائش بمشاكل داخلية. فقد كتب إبراهيم السّفياني أكثر من مرة في غضون سنة 1583 إلى الملك فيليب الثاني وإلى دوق مدينة سيدونيا المسؤول عن الشؤون المغربية في الحكومة الإسبانية وإلى دون بيدرو فانيگاس حاكم مْلِيلية لطمأنتهم مؤكدا لهم التزام سيّده بتعهداته ومعتذرا عن تأجيل تسليم العرائش إلى موعد لاحق بسبب التمرد في جبال تادلة المندلع منذ ستة أشهر[4]. وبالتوازي مع ذلك ولدفع الوعد إلى مواقيت أخرى اقترح هذا الأخير على

---

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص264-265؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 104.

[2] Alonso de Castello, Lettres marocaines, BNE, manuscrit nº 257 ; Mercedes García-Arenal, Cartas Marruecas, p. 151-154.

[3] **نفسه**؛ عبد الحفيظ العلوي، **داء العَطب قديم**، مخطوط الخزانة الملكية، رقم 11400.

[4] Mercedes García-Arenal, Cartas Marruecas, p. 161-170.

فيليب الثاني عقد اتفاقية سلام وصداقة لمدة عشرين سنة هذا من جهة[1] وتنظيم حملة مشتركة ضد والي الجزائر من جهة أخرى[2].

ولم ينتبه فيليب الثاني إلى ألاعيب السلطان إلا في 1585. فقد كان هذا الأخير يحاول عقد حلف مع الانگليز العدو التاريخي للملك الكاثوليكي وحليف المتمردين الهولانديين الأساسي[3]. ولأجل ذلك استُقبل السفير هنري روبرتس في مراكش. وحاول فيليب الثاني إخافة السلطان عبر تهديده بأخذ المدينة عنوة وتحرير المتطلع مولاي الناصر وهو ما كان سيسبب له متاعب جمّة. ولكن السلطان الشريف وهو مرتاح إلى الدعم الانگليزي ومستفيدا من استعار نيران الحرب في هولاندا تجرّأ لأول مرة على مراجعة وعده السابق لفيليب الثاني. فقد أعلن إلى هذا الأخير أنه لن يخاطر بمُلكه وباستقرار ممالكه في مقابل تسليمه الميناء للنصارى. وأضاف أنه إذا ما اضطُرّ لذلك فإنه سيختار تسليمه إلى العثمانيين المسلمين مؤكدا لمخاطبه أن اسبانيا لم يعد لها ما تخشاه من خطر عثماني فالعرائش لم تكن يوما أكثر تحصينا ولا أشد حماية مما هي عليه. وذكّره في النهاية أن ملكة انگلترا اقترحت عليه بوساطة هنري روبرتس أن يفتح لها موانئه لاستعمالها في الحرب على اسبانيا ومساندة المتطلع البرتغالي دون أنطونيو غير أنه و"حفاظا على صداقته بأخيه الملك" لم يشأ إجابة إليزابيت إلى طلبها بعد[4].

ولوعيه بالخطر الذي يتهدد اسبانيا بفتحها جبهة جديدة ضد المغرب حاول فيليب الثاني تهدئة الوضع للحفاظ على حيادية السلطنة الشريفة. وعوض مطالبته بالتخلي عن العرائش عرض عليه سنة 1586 مبادلتها بثغر مازاگان البرتغالي[5]. وإذا ما أبدى السلطان الشريف قبوله لذلك العرض الجديد في الظاهر من خلال وضعه للإجراءات التنفيذية في رسالة بعث بها إلى فيليب الثاني فإنه واصل محاولاته ربح الوقت

[1]BNE, manuscrit nº 7543, f. 27-29.
[2]Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 427-430.
[3]Roland Marx, *Histoire d’Angleterre*, p. 216.
[4]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 120-132.
[5]Ibid., p. 104-106.

وعرض عليه خطة جديدة للهجوم على الجزائر[1]. كما أن وفاة دييگو مارين الممثل الدائم لإسبانيا في المغرب في غضون تلك السنة شجّع ترتيبات السلطان الذي كان ينتظر وصول ماتياس بيكودو المبعوث الخاص للمتطلع البرتغالي دون أنطونيو لمضاعفة الضغط على الملك الكاثوليكي.

ومنذ وصول ماتياس بيكودو إلى مراكش في ماي 1587 اجتهد الوكلاء والجواسيس الإسبان اختراق سرّ تلك السفارة. وعُهد بالمهمة إلى خادمين إيبيريين يعملان في القصر هما خيرونيمو دي أزمْبُخا وليو كاميلو [Jeronimo de Azambuja, Leo Camelo]. وبينما كان الأول يحاول الحصول على معلومات من ماتياس بيكودو نفسه عبر "إظهار التقرب من دون أنطونيو والإشادة بذكره" فإن الثاني حاول رشوة معاوني السلطان للظفر بمعلومات منهم. أما على المستوى الرسمي فقد أرسل سفير فيليب الثاني فرانشيسكو دا كوستا [Francesco da Costa] كاتبه الخاص لويس فرناندس دُووَارْتي [Luis Fernandes Duarte] لإثارة الموضوع مع إبراهيم السفياني[2].

ولم يتوصل جواسيس فيليب الثاني إلى اكتشاف الأهداف الحقيقية لمهمة مبعوث دون أنطونيو إلا بعد عدة أسابيع من الجهد والحركة. فشل فرنشيسكو دا كوستا في الظفر بلقاء أحمد المنصور ولكنه تمكن في النهاية من مقابلة إبراهيم السفياني فقال له إن "حفاوة الاستقبال التي حضي بها مبعوث دون أنطونيو لا تلاقي ترحيب ملك اسبانيا". ولطمأنته أكد له القائد أن السلطان سيكتب لفيليب الثاني رسالة بخط يده يجدد له فيها صداقته ويذهب عنه التوجس[3]. وهو أمر لم يحصل البتّة لأن ذاك لم يكن غير مناورة غايتها ربح الوقت والتوصل إلى اتفاق مع مبعوث دون أنطونيو وسفير إليزابيت الأولى.

[1]Alonso de Castello, Lettres marocaines, BNE, manuscrit nº 257.
[2]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 138.
[3]Ibid., p. 140-142.

وعند اطلاعها على الاتفاق الذي عقده السلطان الشريف مع ملكة انگلترا والمتمرد البرتغالي أي المساعدة المالية والعسكرية في مقابل استقبال الأمير دون كريستوباو حاولت السلطات الإسبانية تبنّي لهجة تهديد حادة[1]. ففي بداية سنة 1588 قام دون مدينة سيدونيا ألونسو بيريس دي گوزمان [Alonso Perez de Guzman] مسؤول الشؤون المغربية بتكليف الوكيل بلتزار بولو تذكير السلطات المخزنية بأن "مشاغل الملك سيده تدفعه إلى غض الطرف عن حيل الشريف ولكن يمكن لهذا الأخير أن يتحين ساعته"[2] لأن "مولاي الناصر يكثر من الضغط على الملك سيده لنقله إلى بلاد المغرب حيث ينتظر أصدقاؤه ومواليه مقدمه"[3] وأن "جلالته بصدد تجميع أكبر أسطول بحري عرفته المنطقة وأنه يذكّر الشريف كم هو مفيد مبادلة العرائش بمازاگان لأن هذه الأخيرة بحكم قربها الشديد من مراكش أفضل له من العرائش"[4].

وبالفعل فقد كان السلطان يلعب على "انشغالات" ملك اسبانيا تلك بهولاندا والبرتغال وانگلترا ويعوّل عليها لربح مزيد من الوقت واتخاذ كل الاحتياطات اللازمة لاستبعاد الخطر الايبيري نهائيا. وبفضل شبكة كثيفة من الجواسيس اليهود والأندلسيين والأوروبيين كان مولاي أحمد يعلم أن الحملة الإسبانية تتجه إلى انگلترا ولا تشكل أي خطر مباشر على السواحل المغربية لذلك اتّجه إلى استبعاد التهديد الحقيقي الذي يمثله مولاي الناصر وذلك بالحرص على استقدام ابن المتطلع البرتغالي إلى المغرب بأي ثمن.

وإذا كانت الكارثة التي حلت بالأسطول الإسباني في غشت سنة 1588 قد شجعت المنصور على المضيّ قُدُمًا في سياسته الانگليزية-البرتغالية فإن الرفض الآلي للملكة إليزابيت لمقترحاته وفي ذلك مصلحة لها دفعه إلى إعادة النظر في سياسته الإسبانية. فعوض ركوب موجة الحرب التي لا تحمد عاقبتها والتي تمثل مخاطرة بمشروع غزو السودان الغربي واستقلال البلاد وسلامة اراضيها فإن السلطان الشريف اختار

[1]Francisco Caeiro, O Arquiduque Alberto de Austria, p. 163.
[2]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 150-152.
[3]Ibid., 132.
[4]Ibid., p. 134.

الالتجاء إلى الوسائل الدبلوماسية الضرورية لدفع فيليب الثاني إلى التراجع. ونحسب أن ذاك هو الهدف الوحيد الذي جعل أحمد المنصور يعيد التأكيد على التزامه بدعم المجهود الانگليزي ليستعيد دون أنطونيو عرش البرتغال. فالسلطان الشريف وقبل الالتزام بالوعد الذي قطعه حرص على استقبال دون كريستوباو الذي يمكن أن يصبح قطعة رئيسية في منظومة الضغط الذي يمارسه العاهل المغربي.

وبداية من شهر شتنبر سنة 1588 بدأ السلطان مناوراته الدبلوماسية ليؤكد للانگليز أنه على أتم الاستعداد من جهة وللضغط على الإسبان من جهة أخرى. ففي العلن أعطى أوامره للمقدَّمين أي المجاهدين المحترفين في شمال البلاد بتكثيف هجوماتهم على الثغور الايبيرية كما جمع السلطان الشريف القسم الأكبر من جيشه مغادرًا مراكش إلى فاس في العاشر من نونبر سنة 1588[1]. اما في السرّ فقد واصل طمأنة الإسبان عبر مقابلة مبعوثي فيليب الثاني وأعوانه الدبلوماسيين[2]. بل إنه منع الحكم بالإعدام على ابن أخ دييگو مارين ووريثه الذي قتل عددا من التجار الانگليز في خصومة دموية بشوارع مراكش بعد هزيمة الأسطول الإسباني[3]. غير أن تنقل المحلة الذي لا يتجاوز عادة الشهر الواحد أو بضعة أيام في الحالات القصوى دام أكثر من أربعة أشهر بين مراكش وفاس[4].مما يمكننا من الجزم أن السلطان قد استغل ولا ريب "بُطْأ" رحلته ليترقب دون ضغوط نتائج مهمة الريس مرزوق من جهة وليستقبل سرًا مبعوثي الملك الكاثوليكي دون أن يثير ذلك حفيظة أعوان القوى الخارجية وعيونها من جهة ثانية.

وقد أعطى مقدم ابن المتطلع البرتغالي إلى مراكش في الأشهر الأولى من سنة 1589 دفْعًا جديدا للمفاوضات المغربية الإسبانية. فلأوّل مرة طيلة حكمه بدا أحمد المنصور قادرا على التفاوض مع فيليب الثاني من موقع الندّ للندِ. ولتجنب فتح جبهة جديدة جنوب شبه الجزيرة الايبيرية ما يهدد بتشجيع الأندلسيين على الثورة ويسبب تدخلا

---

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص98.

[2] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 160-162.

[3] Ibid., p. 152-154 ; Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 97.

[4] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص99.

عثمانيا وهو المتورط أصلا في وحل المستنقع الهولاندي ويخشى العمليات العسكرية الانگليزية اضطرَّ فيليب الثاني إلى التفاوض مع السلطان الشريف حول عقد اتفاق يقوم على شروط أساسية ثلاثة: أولا إبعاد مولاي الناصر عن المدن البحرية ووضعه تحت الإقامة الجبرية ثانيا التخلي نهائيا عن مشروع التنازل عن العرائش وثالثا إعادة أحد الثغور الإيبيرية إلى المغرب.

وافق فيليب الثاني وكان تحت ضغط التطور السريع للأحداث في هولاندا وانگلترا على شروط أحمد المنصور للبقاء على الحياد بدون تلكأ. نُـقِل مولاي الناصر إلى مدينة أوتريرا[1] وأعلن فيليب الثاني رسميا تخليه عن مطالبته بميناء العرائش. بيْد أن المفاوضات حول إعادة أحد الثغور الإيبيرية كانت الأكثر حساسية. وبالرغم من أننا لا نملك معلومات حول الموضوع فإننا نعرف أن السلطات الشريفة أصرّت في البداية على إخلاء مدينة سبتة[2]. ولكن الإسبان الذين كانوا يرومون مواصلة التحكم في مضيق جبل طارق رفضوا إعادة ذلك الموقع الاستراتيجي إلى المغرب. واقترحوا إخلاء أصيلة جنوبي طنجة وهي أصغر وأقل قيمة استراتيجية من سبتة. وافق السلطان الشريف على المقترح في ظروف نجهلها. وفي كل الحالات فإن الإسبان ومن باب الحذر لم يخلوا الحصن إلا بعد فشل العمليات العسكرية الانگليزية ضد البرتغال. وقد مكّن الحياد المتسامح الذي التزم به المغرب تجاه اسبانيا إبّان حملة القبطانان فرانسيس دراك وجون نوريس ضد لشبونة في يونيو سنة 1589 من تقوية الاتفاق بين أحمد المنصور وفيليب الثاني[3]. وفي 30 شتنبر 1589 أخلت القوات الإسبانية-البرتغالية ميناء أصيلة ودخلته القوات المغربية[4].

[1]Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 218 ; Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 74-76.
[2]Ibid., p. 489.
[3]Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 160-166.
[4]الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص114-115؛ ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 2، ص847-848؛
Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. I, p. 114.

كان عقد من المناورات الدبلوماسية والمناورات المضادة كافيا ليربح المنصور معركة رمزية ضد اسبانيا فيليب الثاني. فبفضل حنكته لم يستطع فقط وضع حد لتطلعات الهيمنة الإسبانية على المغرب بل نجح أيضا في الحصول على تنازلات دبلوماسية ومجالية. وقد تمّ تأويل ذلك الانتصار الرمزي من قبل الأوساط المخزنية باعتباره علامة على التوفيق الإلهي ما زاد من ترسيخ التطلعات الخليفية للسلطان الشريف ودفع هذا الأخير إلى المضي قُدُمًا في مشاريعه التوسعية. وبالفعل فبعد تخلصه من ضغط القوتين العظميين اللتين أدارتا ظهريهما إلى البحر المتوسط لتتفرغا لمشاكلهما السياسية والاقتصادية والدينية تمكن السلطان الشريف أحمد المنصور من التفرغ حصريا إلى غزو السودان الغربي.

الفصل الثالث:

المغامرة السودانية

نزعة المنصور التوسعية

بعد أن أصبح سيد واحات توات وتيگورارين سنة 1583 وبعد أن تلقى بيعة بورنو في نفس السنة اقتنع السلطان الشريف بضرورة مواصلة توسعه الجغرافي نحو إمارة سنغاي[1]. ولا شك أن تداخل عوامل دينية وسياسية واقتصادية عدة هو ما دفع إلى المضي في ذلك الطريق. لقد كان للاكتشافات الكبرى والتوسع العثماني في إفريقيا الشمالية تأثيرا كارثيًا على الاقتصاد المغربي بسبب تغيير وجهة القسم الكبير من التجارة الصحراوية التي تمثل واحدا من أهم مصادر المداخيل للبلد منذ بداية العصر الوسيط. ومع ظهور الزيدانيين في المغرب بداية القرن السادس عشر عمل السلاطين بشدة على اتباع سياسة صحراوية نشطة لإعطاء نفَس جديد إلى هذه الحركة التجارية الضاربة في القدم. وهو اتجاه بعيد كل البعد عن الابتداع والتجديد.

حاول السلطان الشريف محمد الشيخ المهدي طيلة السنوات الأولى من حكمه تشجيع إعادة إحياء تجارة القوافل وتنميتها. ولكنه سرعان ما وقف على أن الإمكانية الوحيدة لضمان تلك التجارة وتغيير مسالكها نحو المغرب هي في التحكم فيها سياسيا

---

[1]تأسست هذه الإمارة على يدي أسكيا محمد الملقب بأسكيا الكبير حوالي سنة 1493. وكان ذلك بدعم سياسي من العلماء وتأييد دبلوماسي من مماليك مصر. وقد أصبحت بسرعة كبيرة قوة إقليمية بعد غزوها مناطق حوض النيجر وتحكمها في المسالك الرئيسية لتجارة القوافل وتجارة العبيد. غير أن مشكلتين بنيويتين ستكونان قاتلتان لهذه الإمارة هما مسألة توريث الحكم وتقليدية هياكلها العسكرية. أنظر

Ousmane Sow, « Islam et tradition dans l’Empire songhay », Ifriqya al-Gharbiyya, Rabat, 2003, 67-98 ; Thomas A. Hale, « La Chute de l’Empire songhay en 1591 : une interprétation comparative à partir des tarikhs et l’épopée d’Askya Muhammad », Le Maroc *et l’Afrique subsaharienne*, Rabat, 1995, p. 305-312 ; Sékéné Mody Cissoko, Tombouctou *et l’Empire songhay*, Paris, 1996 ; Sékéné Mody Cissoko, « The Songhay from the 12th to the 16th Century », Africa From the Twelfth to the Sixteenth Century, 1984, t. II, p. 187-210 ; Ferran Iniesta Vernet, « Un aspect de la crise Songhay au XVIe siècle : les Askya et la fin de laroyauté divine », *Le Maroc et l’Afrique subsaharienne*, Rabat, 1995, p. 47-63 ; Zakari Dramani-Issoufou, *L’Afrique noire dans les relationsinternationales aux XVIe siècle :* analyse de la crise entre le Maroc et le Songhai, Paris, 1982.

وعسكريا. لذلك ولتحقيق التحكم بل واحتكار تجارة الملح والذهب والعبيد كان لا بد من التحكم سياسيا وعسكريا في مناجم الملح "الغنية" في تَغازى وفي مناجم الذهب "الغنية" في غانا الخ. وبالمحصلة لا بد من الاستحواذ على إمارة سنغاي لتصبح الدولة الزيدانية سيدة التجارة الصحراوية. وهو ما جعل محمد الشيخ يحاول في السنوات الأخيرة من حكمه السيطرة على شنقيط ومناجم تَغَازَى عسكريا[1].

وكَخَيْر خَلَف استعاد أحمد المنصور الذهبي مشروع أبيه وتبنّاه مع إضافة بُعدٍ جديد إليه لأن الدوافع الاقتصادية لم تكن هي المحرك الأساسي للطموحات التوسعية للحاكم المغربي وإن كانت جزءا منها. ويمكننا التأكيد بيقين أن إمارة سنغاي لم تكن بالثراء ولا بالازدهار الذي توحي به المصادر التاريخية لذلك العصر والتي تناقلها مؤرخون معاصرون كُثر دون تمحيص. ولا تمثل الاثنتي عشر ألف دوقة عائدات مناجم تغَازى والأربع مائة ألف دوقة التي كان يستخلصها أعوان السلطان الشريف من السودان سوى جزءا طفيفا من مداخيل السلطنة[2]. وبحسب مولاي زيدان فإن أباه خسر مالا كثيرا وأفضل محاربيه في تلك العملية[3]. ولا يمكن للعامل الاقتصادي إلا أن يكون واحدا من بين أدوات الخطاب الشريفي لإقناع قسم من النخب السياسية والدينية وخاصة العسكرية بصواب تلك الحملة. فعند الوصول الى عين المكان خاب ظن الجنود كما سنرى لاحقا واكتشفوا أن البلد لم يكن بالثراء الذي روّجت له الدعاية الشريفة[4]. لا بد إذا من إزاحة العامل الاقتصادي كسبب رئيسي لغزو السودان الغربي بشكل نهائي وإعطاء مكانة أكبر للعوامل السياسية والدينية. يبدو أن العقيدة الخليفية التي تبنّاها المنصور والتي تختلط فيها المعتقدات الدينية بالمشاغل السياسية كانت أهم

---

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص120؛ السعدي، **تاريخ السودان**، ص106-107؛ Marmol, *L'Afrique*, t. III, p. 62 et t. IV, p. 7.

[2] Jorge de Henin, Descripcion, p. 46 ; Henri de Castries, SIHM, France, t. I, p. 383.

[3] السعدي، **تاريخ السودان**، ص191.

[4] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص118، 120، 128، 165؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص92؛ عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص179؛ كعت، **تاريخ الفتاش**، ص170.

محرك للمطامع التوسعية للسلطنة الشريفة. ألم يقل بول فين "إنّ الإخلاص الديني والمصالح المغرقة في الدنيوية عادة ما يتوافقان"[1].

لقد كان السلطان الشريف يعتقد لا شك أنه مكلف بمهمة دينية مخصوصة. وبدون أن يدعي أنه المهدي المنتظر فقد كان على يقين مثلما بينا سابقا بأن الله أمره بتجديد دين الأمة وتدشين الألفية الهجرية الجديدة التي توافق سنة 1591 بإعادة توحيد الأمة وإحياء الشرع الإسلامي. وبحسب النبوءات المنتشرة منذ بداية القرن السادس عشر فإن الشخص المعني بإعادة الوحدة الإسلامية سيخرج من المغرب الأقصى وسيبدأ بغزو بلاد السودان لإقامة الشريعة[2]. ولأنه كان صاحب مشروعية دينية ومؤيَدٍ بالنبوءات المهدوية فلم يكن بوسع السلطان الشريف إلا أن يعتبر السودان "أرضا موعودة" ونقطة انطلاق لاستعادة الخلافة الغربية بل والخلافة الكونية[3].

ولكن تلك المثالية لا يجب أن تنسينا حقيقة كون السلطان الشريف "واقعيٌ يملك حس الممكن والمستحيل" للاستشهاد بإحدى أقوال فين مرة أخرى[4]. فالعامل الديني وهو مهم جدا كان لا شك مشفوعا بمشروع سياسي محدد. فغزو السودان كان إذا يستجيب لحاجيات سياسية وعسكرية عدّة. أولها الحصول على عمق استراتيجي يمكّن المغرب من التخلص من الكماشة الإسبانية العثمانيةحسب رؤيته. وثانيها قطع طرق الصحراء على هاتين القوتين العظميين لتجنب الحصار السياسي والاقتصادي. وثالثها أن السودانيين المهجّرين إلى المغرب يمكن أن يُعتمَدَ عليهم في أعمال السُخْرة وخاصة في معاصر السكر أو أن يشكّلوا فرقة من الجنود تُلحَقُ بالجيش أو مُجدّفين في الأسطول الذي اشتراه من انكّلترا أو شيّده في الرباط. وأخيرا فإن غزو هذه البلاد أسهل وأقل كُلفة من غزو ولايات الشمال الإفريقي التابعة للدولة العثمانية أو غزو

---

[1] Paul Veyne, Quand notre monde est devenu chrétien, p. 125-126.

[2] التمكروتي، **النفحة المسكية**، ص137.

[3] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص125-126؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص91؛ عبد الله كّنون، **رسائل سعدية**، ص155.

[4] Paul Veyne, Quand notre monde est devenu chrétien, p. 224.

الأندلس[1] سواء من الناحية المالية[2] بفضل التفوق التقني للقوات الشريفية أو من الناحية السياسية.

تمكن السلطان الشريف والمقربين منه إذن عبر التلويح بثراء السودان "الفاحش" الذي لا يمكن إلا أن ينعكس إيجابا على الجند والرعية ومن خلال استعمال قائمة من التعليلات الشرعية واللاهوتية من إسباغ نوع من الشرعية على غزو أرض مسلمة. كان يهدف هذا الغزو بلا شك بغضّ النظر عن شرعيته و مدى جدواه استراتيجيا إلى تجاوز إطار الإمارة الترابية لتكوين خلافة إقليمية على غرار ما فعله سالفا الفاطميون وأمويو الأندلس والموحدون والمرينيون لمواجهة المخاطر الايبيرية والعثمانية.

مناورات سياسية وبعثات أولية

أرسل أحمد المنصور بين سنتي 1578 و1582 سفارة إلى الأسكيا داوود طالبا منه أن يتنازل له عن مداخيل منجم تغَازى كل سنتين. ودفع هذا الأخير مطلب المنصور بكل لطف وأرسل له هدية ضخمة من ذهب لا شك أنها فسرت في دار المخزن على أنها علامة خضوع. وبقيت العلاقات الودية بينهما مستقرة إلى حدود وفاة داوود سنة 1582[3].

وفي حدود سنة 1583 أرسل السلطان سفارة محمّلة بهدايا ثمينة لتهنئة الأسكيا الحاج. وبحسب الفشتالي والسّعدي كان الهدف الحقيقي من تلك البعثة جمع معلومات عن تلك البلاد. وعُهد بتلك المهمة الدقيقة إلى أحد متصوفة الصحراء مأمون بن موسى العُمَري المعْقِلي المشهور بذكائه وحيلته وخبرته[4]. وقد استقبل صاحب السودان السفير المغربي احسن استقبال. وعند انتهاء مهمته أغدق عليه العطايا وأرسل الكثير من

[1] يذكر بعض الأخباريين أن السلطان الشريف خطط لغزو السودان للتخلص من قسم من قواته التي أصبحت لا تحتَمَل. ولكن هذا الرأي لا يستقيم لسببين رئيسيين: الأول كون الجيش الذي أُرسِل لغزو السودان يتكون من العلوج والأندلسيين أي الفرق الأكثر ولاء للسلطان طيلة حكمه. والثاني أن هذا الأخير كان قادرا على التخلص من القوات غير المنضبطة بطرق أخرى أقل كلفة مثلما التجأ إلى ذلك في السابق مع زواوة وشراگة.

[2] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص128؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص92.

[3] السعدي، **تاريخ السودان**، ص111.

[4] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص79.

الهدايا إلى المنصور[1]. ولا شك أن الهدف الآخر للمبعوث كان التفاوض حول التنازل عن منجم تَـغَازى. وفي نفس السنة أرسل السلطان جاسوسا على درجة عالية من الدُربة لتحصيل المعلومات اللازمة لغزو البلد. وبفضل حنكته استطاع هذا الأخير التسلل إلى بطانة الأسكيا ليصبح من مقربيه. وبعد سنوات قليلة عاد الجاسوس إلى المغرب محمّلا بالمعلومات الضرورية لإنجاز الحملة[2]. ومن ناحية أخرى جهّز السلطان الشريف في سنة 1584 حملتين إلى بلاد شنقيط. أرسِلت الأولى لمعاقبة شراگة والثانية لنهب المنطقة وإقامة روابط مع قادة القبائل المحلية واستعراض قوة السلطان واستكشاف الطرق الممكنة والأكثر استعمالا.

واصل السلطان سياسته السودانية حيث تختلط الانتظارية بالمصالح السياسية. ولعله طلب من الأسْكِيا مجددا أن يتنازل له نهائيا عن المنجم الصحراوي. كان يريد في مقابل كل حمولة من الملح ما يساوي قطعة ذهب. وأمام رفض حاكم السودان قرر السلطان تخطي الحاجز وإرسال حملة عسكرية مكونة من 200 فارس استولت على المنجم في شتنبر/أكتوبر 1586. وبعد الاستيلاء على المنجم أمر السلطان ببناء حصن لحمايته من غارات البدو ومن هجمات مضادة محتملة لقوات سنغاي. ويبدو أن الأسكيا قد أمر فورا بمقاطعة تلك المناجم محذرا من إعدام كل شخص يتخابر مع المغاربة[3].

ويبدو أن الاستيلاء على تغازَى من قبل القوات الشريفة قد فتح الباب لأزمة شرعية كانت ضامرة لسنوات عدة. ففي دجنبر 1586 أطاح انقلاب بالأسكيا الحاج الذي عُوّض بأخيه محمد بانو. وقد اضطُر هذا الحاكم طيلة فترة مُلكه القصيرة إلى مواجهة كوارث طبيعية وسياسية عدّة: الطاعون والجفاف والمتطلعين من البيت الحاكم. وعند التوجه لمجابهة أحد هؤلاء توفي الأمير في معسكره يوم 9 أبريل 1588. ومن الغد بايع الأعيان أخاه إسحاق الثاني. لم يكن الأسكيا الجديد بأحسن جدّ من أخيه. فقد كان عليه منذ اعتلائه السلطة أن يواجه تمرّد محمد الصادق بلْمَع أحد كبار الأعيان.

[1] السعدي، **تاريخ السودان**، ص120.
[2] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص119.
[3] **نفسه**، ص120-121؛ السعدي، **تاريخ السودان**، ص120-121.

وعندما تغلب عليه عاقب سكان تومبكتو على "خيانتهم". ثم واجه أيضا محاولات تمرّد عديدة دبرها إخوانه. وكثير من هؤلاء أوقفوا وحُبِسوا.

وفي هذا السياق من الاضطرابات وعدم الاستقرار أصر السلطان على أن يكون على علم بكل تطورات الوضع في إمارة سنغاي. ولتحقيق ذلك أرسل أواخر سنة 1585 جاسوسا جديدا اسمه منصور بن الفيلالي زعيم قبيلة بني سليم البدوية وكان خبيرا بالمنطقة. وقد كان السبب المُعلن لزيارته هو التجارة. ولكنه اعتُقِل وسُجن وتعرض للاستنطاق المطول من قبل أعوان الأسكيا. وفي النهاية تمكن من كسب ثقة السلطات السودانية بل وأن يصبح من المقربين في البلاط. وفي هذه الأثناء حاول أحد إخوة الأسكيا الانقلاب عليه. ولكنه اعتُقل فنصح الجاسوس المغربي الأسكيا بنفيه إلى المغرب. وبذهول تام عن التبعات الخطيرة التي يمكن أن يتسبب فيها مثل ذلك الصنيع أرسله إسحاق الثاني إلى تغازى ومن هناك إلى مراكش التي وصلها في شهر أبريل سنة 1589[1].

كان السلطان سعيدا جدا عندما علم وهو في فاس بمقدم أخ الأسكيا وكان ذلك إيذانا بأن يبدأ مناوراته. طلب من ابنه أبي فارس أن يشجع المتطلع السوداني علي بن داوود على مكاتبته وطلب مساعدته العسكرية لأخذ الحكم في بلاده. وبسذاجة استجاب الأمير الى تلك الدعوة وبعث برسالة في هذا الشأن للمنصور. استقوى هذا الأخير بتلك الرسالة التي يمكن أن تزرع الشك في ذهن الأسكيا وبعث له برسالة يطلب منه فيها رفع المقاطعة عن مناجم تغازى ويعلمه أن أخاه يطلب معونته وأنه لن يجيبه قبل أن يسمع رأي الأسكيا[2].

كان هذا الأخير يجهل أن السلطان سيلعب ورقة الأخ الرهينة لذا يبدو أنه رفض العرض الذي قدّم له. اضطرّ المنصور إلى أن يبعث له رسالة ثانية يعيد فيها مطلبه مدعوما بفتاوى العلماء المؤيدين لمسعاه ومرفقا برسالة الأمير علي التي طلب فيها

---

[1] **نفسه**، ص 121-122؛
Henri de Castries, « La conquête du Soudan par el-Mansour », Hespéris, t. III, 1923, p. 458, p. 464, p. 468 et p. 473.

[2] عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص132-136.

مساعدة السلطان. وركز في تلك الرسالة على أن المشروعية الخليفية تعطيه الحق في التمتع بعائدات المنجم لتزويد قواته وصنع أسطول قوي للدفاع عن دار الإسلام واستعادة الأندلس...[1]

لكن الأسكيا أصمّ أذنيه عن ذلك وتأخر في الرّد على السلطان لربح الوقت عساه يجد حلا. وكان هذا الأخير وهو الخبير بفن إضاعة الوقت يعرف بالتفصيل حركات حاكم سنغاي وسكناته. وبعد الانتصار الدبلوماسي الذي حققه على اسبانيا وإعادة العلاقات الطيبة مع الدولة العثمانية كان المنصور على يقين بأن الفرصة مواتية تماما لغزو ذلك البلد. واحتراما للأصول أي الالتزام الحرفي بتعاليم الإسلام في محاربة البُغاة بعث السلطان الشريف رسالة إلى الأسكيا يطلب منه فيها أن يبايعه بصفته الخليفة الشرعي وفي حالة الرفض يكون التدخل العسكري جائزا شرعًا[2].

ومثلما هو متوقع فقد رفض الأسكيا أداء البيعة. وأكثر من ذلك فقد أجاب بكلام عنيف وقبيح وأرسل مع جوابه رماحا ونعلين من حديد حسب بعض الروايات[3]. كانت الرسالة واضحة فالرماح ترمز إلى الحرب والنعال إلى سجن السلطان بعد أسره. وبقطع النظر عن صحة إجابة الأسكيا فإن المنصور كان يستعد أصلا لمهاجمة البلد. فمراسلاته مع الملكة إليزابيت سنة 1589 تطرقت أكثر من مرّة الى الاستعدادات لغزو تلك البلاد. لا مجال للوهم هنا فإن الحملة كان مخططا لها منذ زمن بعيد. ولم تفعل تلك الإجابة غير تقديم التبرير المناسب الذي سرّع الأحداث.

غزو إمارة سنغاي

احتراما لمبدأ الشورى عقد السلطان الشريف مجلسا استثنائيا[4]. ودعا إليه معظم كبار الأعيان لتقديم "رأيهم". ورغم أننا لا نملك معلومات عن تركيبة ذلك المجلس الاستثنائي فإننا نستطيع طبقا لما نعلمه عن ديوان السلطان وضع قائمة محتملة لأهم

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا، ص**123-125.
[2] عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص136-139.
[3] السعدي، **تاريخ السودان**، ص138.
[4] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص126 - 128؛ الإفراني، **نزهة الحادي**، ص91-92.

أعضائه وهم الحاجب عزوز الوزگيتي وقائد القُوّاد إبراهيم السفياني وأخوال السلطان الشريف أحمد الصغير وأحمد الكبير وقاضي الجماعة أبو القاسم الشاطبي وقاضي الجماعة عبد الواحد الحُمَيْدي ومفتي مراكش عبد الواحد الشريف ومفتي فاس يحيى السراج والقوّاد منصور وجوذر ومحمود زرقون ومؤمن بوكرزية ومحمد بن بَجّة ومحمد بن برَكَة والكُتّاب عبد العزيز الفِشتالي ومحمد الفِشتالي وغيرهم. ولا شك أن بعض الصّلحاء من ذوي النفوذ وزعماء قبائل قوية قد انضموا إلى هذا المجلس الاستثنائي.

كشف السلطان الشريف رسميا عن مخطط غزو إمارة سنغاي مقدما ذلك على أنها الخطوة الأولى في مسار توحيد الأمّة. وإذا كان جميع الأعيان مؤيدين للطموحات الخليفية لمولاي أحمد بل شارك بعضهم في رسم الخطة فإن قسما كبيرا من بين هؤلاء كان معارضا للمشروع المعروض وذلك لأسباب فنية وتاريخية. بداية الهدف بعيد جدا والأحوال المناخية في غاية الصعوبة والتنظيم اللوجستي عسير التنفيذ. فإذا كان بعض التجار المُفردين لا يبلغون تلك البلاد إلا بعسر شديد فكيف لجيش بأكمله أن يشق الصحراء دون خسائر مادية وبشرية مهمة؟ لماذا التفكير فيما لم تتجرأ عليه الدول الكبرى السابقة؟ لم تكن تلك الحجج التي قدمها الأعيان اعتباطية فهي توحي بعقلية تقول إنّ الماضي أفضل بالضرورة من الحاضر وأن المستقبل هو حتما تأخُرٌ عن الحاضر. ولتعطيل التدهور بل الانهيار وجب تقليد السلف بأي ثمن وعدم البحث عن البديل لأن النتيجة حسب هذه النظرة ستكون أسوأ لا شك.

ردّ السلطان الشريف على اعتراضات وحجج الأعيان واحدة بعد الأخرى. فبخصوص صعوبة المسالك الصحراوية قال إنّ التّجار استطاعوا الانتصار على هذ الصعوبات منذ قرون فما بالك بجيش عرمرم مزوَّد ومجهّز بشكل جيّد. أما الحجة التاريخية فقد أجاب عنها مولاي أحمد باستعادة السياق الدقيق ليفسر الحاجة إلى التحرك. فالمرابطون اهتموا بفتح المغرب والأندلس وانشغل الموحدون إضافة إلى ذلك بمحاربة بني غانية في طرابلس ودخل المرينيون في حروب طويلة مع الزيّانيين في تلمسان. لم تكن أولوية أولئك جميعا إذا غزو السودان. وحتى لو كانت الأولوية تلك

فإن الممالك السابقة لم تكن تملك الإمكانيات التقنية للقيام بذلك الغزو. فقد كانوا يملكون نفس الأسلحة التي كانت بأيدي السودانيين إضافة إلى أن هؤلاء كانوا أكثر منهم عددا وأحسن معرفة ببلادهم ما كان يؤدي إلى هزيمة القوات المغربية لا ريب. ولكن الأمر تغير كليا بحسب السلطان الشريف فحتى إن كانت القوات المغربية أقل عددا من السودانيين فإن النصر سيحالفها لامتلاكها الأسلحة النارية وتمرسها على فنيات الحرب المعاصرة ما لم يكن متوفرا بعد لدى السودانيين. وبعد أن بيّن أن غزو السودان ممكن التحقيق حاول البرهنة على الحاجة إلى تلك العملية. فذلك الفتح سيكون حسب رأيه المرحلة الأولى لإعادة توحيد الأمّة بحيث سيستفاد من عائدات تلك العملية لتمويل فتوح أخرى لاسيما إعادة فتح الأندلس. استعمل المنصور حججه الموضوعية ثم خلُص إلى الحجة الذاتية التي لقيت قبولا لدى كل الحاضرين وهم من أصول أندلسية بالولادة أو بالثقافة. فاستعمال كلمة الأندلس "السحرية" كان كافيا لتوحيد الآراء وشحذ الهمم. ودون مفاجأة قبل الجميع رأي السلطان ودعوا له بالنصر والسداد... ولكن هل كانوا يستطيعون غير ذلك؟

كانت الاستعدادات العسكرية لغزو إمارة سنغاي قد بدأت بحسب كل الدلائل قبل مصادقة المجلس السلطاني على قرار أحمد المنصور. وقد ذكر الأخباري الزياني أن السلطات المخزنية استهلت استعداداتها تلك منذ سنة 1587 على حد التقريب[1]. وحتى لا يترك مجالا للصدفة أمر السلطان تركيز الإعداد اللوجستي للحملة في مراكش. فبالإضافة إلى الصنُّاع والفنيين والمهندسين والأطباء الذين وقع استجلابهم من أركان السلطنة الأربع فإن جميع المواد الأولية والمعادن والآليات العسكرية والعتاد والمؤونة والدواب قد تمّ إيصالها إلى المدينة الحمراء أو صنُنِعت في عين المكان[2]. ولنقل القوات والمعدّات جمعت السلطات المخزنية ما بين أربعة و عشرة آلاف جمل وحوالي ألفي

[1] الزياني، **الترجمان المعرب**، ص48.
[2] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص129-130.

فرس وعدد لا محدود من الدوابّ[1]. كما صُنِعت القوارب المعدّة لاجتياز نهر النيجر في منطقة دَرْعَة[2].

وإضافة إلى الأسلحة البيضاء من سيوف ورماح وخناجر وسكاكين وأقواس وغيرها فقد وُضِع تحت تصرف قوات الحملة الشريفة حوالي ستين بندقية وحوالي ألفين وخمسمائة مكحلة وعشرة مدافع وأربعة من الصقور الصغيرة وستة راجمات وبعض المدافع الصغيرة. كما وفّروا لها ثلاثمائة قنطار من الذخيرة وثلاثمائة قنطار من الرصاص وعشرة قناطير من المتفجرات ومائة وثمانون خيمة. وإلى ذلك لا بد من إضافة كميات من الدروع والحديد والألياف والصمغ والراتنج الصنوبري والزفت وحبال الكتّان وأدوات الحفر والفؤوس وآلات هدم حيطان الطوب والطين الجاف الخ[3].

وبالتوازي مع تلك الاستعدادات العسكرية حاول السلطان الشريف أن يستقطب عددا من أعيان السودان وخاصة رجال الدين الأكثر تأثيرا وذلك لتسهيل غزو البلد. فقد كتب إلى عدد من أعيان المنطقة لإقناعهم بالانضمام إليه ووعدهم بالخير العميم[4]. وبالرغم من أننا لا نتوفر على أي معلومة حول ردة الفعل المباشرة لأولئك الأعيان إلا أن سوء قبولهم للقوات المغربية التي حلّت بالمنطقة يؤشر إلى أن أغلبهم قد رفض عروض المنصور. وفي كل الأحوال فقد واصل السلطان الشريف تحضيراته "بكل هدوء" وبدأ في اختيار القوات التي ستشارك في الحملة والتي عين على رأسها الباشا جَوْذَر أحد معاونيه الأوفياء. كما عيّن مجلسا عسكريا مكوّنا من أحد عشر ضابط من مختلف فصائل الجيش لمراقبة الباشا[5].

وُلد جَوْذَر وهو من أصول أندلسية مسلمة لا شك في حدود سنة 1562 في ضاحية كويفاس شمالي ألمِرّية. خُطِف وهو لا يزال طفلا من قبل القرصان سعيد بن فرج

---

[1] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 164 ; Henri de Castries, « La conquête du Soudan », p. 469 et p. 478 ; الزياني، **الترجمان المعرب**، ص49.

[2] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص129.

[3] Henri de Castries, « La conquête du Soudan », p. 470 et p. 478.

[4] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص131 - 133؛ عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص139- 142.

[5] السعدي، **تاريخ السودان**، ص138 يسوق لنا الأسماء التالية: مصطفى التركي ومصطفى بن عسكر وأحمد الحروسي الأندلسي وعمّار العِلج وأحمد بن يوسف العِلْج وأبو شيْبَة العُمَري وأبو الغيث العُمري وحسن فرير والقاسم ورْدَوي الأندلسي.

الدُغالي القائد المستقبلي لكتيبة الأندلسيين في إحدى هجماته على شواطئ الأندلس. وبعد أن أخصاه هذا الأخير تربى داخل قصر السلطان في مراكش. وكان الدعم الذي قدمه للسلطان الشريف في الأيام الأولى من حُكمه سببا في أن يجعله هذا الأخير رئيس الخدم في القصر السلطاني ولمّا يتجاوز الستة عشر سنة من عمره. وبسرعة تسلق الشاب جَوْذَر بفضل ولائه الدرجات ليصبح قائد كتيبة الأندلسيين في منتصف سنوات 1580[1].

على غرار جيش السلطان كانت القوات تتكون من الأندلسيين والعلوج وعرب الدولة. عرضت المصادر المتوفرة أرقاما متناقضة عن عدد الرجال الذين تمت تعبئتهم تراوحت بين الألف والعشرة آلاف. فبينما لم يقدم الفشتالي والمصادر المغربية المعاصرة أيّة أرقام يؤكد الأخباري السوداني كَعْت على أن عدد المشاركين في الحملة الشريفية لم يتجاوز الألف رجل[2]. ويورد السعدي وهو مؤرخ سوداني آخر رقم تسعة آلاف رجل منهم ثلاثة آلاف جندي[3]. أما خورخي دي هينين وأنطونيو دي سَالْدَانْيا فيدّعيان أن السلطان الشريف جنّد ما لا يقل عن عشرة آلاف[4]. وفي الأخير فإن كاتبا اسبانيا مجهولا وهو شاهد العيان الوحيد يقترح في موضعين مختلفين من رحلته رقم خمسة آلاف رجل منهم ألف من رعاة الإبل والحفارة[5]. وبالرغم من أننا لا نملك معطى واحدا يسمح لنا بالقطع في المسألة فإننا نعتقد أنعدد أعضاء الحملة الشريفية كان يتراوح بين الثلاثة والخمسة آلاف رجل.

بعد الانتهاء من التحضيرات تمّ تنظيم احتفال رسمي في 15 أكتوبر 1590 كان مناسبة لاستعرض القوات وتعيين جوذر باشا رسميا على رأس الحملة. غادرت الحركة مراكش في بداية نونبر من نفس العام لتلتحم مع قوات فاس في بني صُبَيْح من

---

[1] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 14, p. 24, p. 26 et p. 106-108 ; Henri de Castries, « La conquête du Soudan», p. 468.

[2] كعت، **تاريخ الفتاش**، ص263.

[3] السعدي، **تاريخ السودان**، ص138.

[4] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 164 ; Jorge de Henin, Descripcion, p. 32.

[5] Henri de Castries, « La conquête du Soudan », p. 468 et p. 478.

ولاية دَرعَة[1]. وفي الثاني والعشرين من دجنبر 1590 غادرت القوات الواحة لتبدأ مسيرة طويلة دامت اثنتين وثلاثين يوما لقطع مسافة ألفي كلم من الصحراء[2]. وفي حين أننا لا نملك خارطة طريق جوذر فإنه يمكننا بفضل كتب الجغرافية والرحلة والإشارات المبثوثة في المصادر المعاصرة إعادة رسم خط مسير الحملة المغربية بيُسر[3].

فعند مغادرة واحة بني صُبَيْح عبرت القوات الشريفة على ما يبدو فم زكيد وتيسيتْت وطاطة وآقا قبل الوصول إلى واحة تِندوف. ولكن قبل الوصول إلى الحدود السودانية كان على جَوْذر ورجاله أن يقطعوا ألفا وثلاثمائة كلم من الصحراء. فقد مرّوا بجوف البئر وبئر عبّاس وبئر أگليف ومنجم تغازى ومنجم تُنْدْني وضواحي أروان للتوقف أخيرا عند كارابارا على مشارف إمارة سنغاي أوائل سنة 1591[4]. وهناك قام جوذر بحسب رواية المؤرخ السوداني السعدي بإقامة مأدبة كبيرة للاحتفاء بالوصول إلى النهر. فمجرد وصول أولئك الرجال إلى تلك المنطقة يعتبر انتصارا في حد ذاته[5].

و ما إن حلّت القوات الشريفة في السودان حتى بدأت المفاوضات السياسية. فامتثالا لأوامر السلطان الشريف كان على جوذر باشا في البداية أن يدعو الأسكيا الذي يعتبَرهُ الخطاب المخزني باغيا وخارجا عن الحق لمبايعته قبل الشروع في الحرب. وهذا ما كان. جمع إسحاق الثاني أعيان دولته لمواجهة الوضع[6]. وإذا ما أخذنا بالمؤشرات الهزيلة التي بين أيدينا لأمكننا القول إن قسما كبيرا من النخب السودانية وقد أدركت التفوق التقني للقوات الشريفة كانت ميّالة للحل السلمي وذلك بالقبول بأداء البيعة

---

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص130 - 134؛ Henri de Castries, « La conquête du Soudan », p. 469.

[2] Ibid., p. 136 ; Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 168.

[3] البكري، **المسالك والممالك**، قرطاج، 1992، جزآن؛ الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، ليدن، 1987؛ ابن بطوطة، **تحفة النظّار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، الرباط، 1997؛ القيسي، **رحلة الساري والسارب من أقطار المغرب إلى منتهى الأعمال والمآرب**، الرباط، 1968؛

Léon L'Africain, *Description de l'Afrique*, Paris, 1981 ; Marmol, *L'Afrique*, Paris, 1586 ; Anonyme, Une Description du Maroc, Paris, 1909 ; Henri de Castries, SIHM, France, t. III, p. 545.

[4] Henri de Castries, « La conquête du Soudan », p. 470.

[5] السعدي، **تاريخ السودان**، ص139؛ وترجمته، ص218.

[6] Henri de Castries, « La conquête du Soudan », p. 471.

لمولاي أحمد. غير أن الكلمة عادت إلى الفريق المنادي بالحرب بقيادة الأسكيا نفسه. فأعلنت حالة التأهب العام بتسرع وارتجال[1].بالفعل لقد ارتكبت السلطات السودانية خطأ تقديريا فادحًا: كانوا يعتقدون أن السلطان الشريف ما كان لينفّذ تهديداته لما يعرفونه عن اتّساع الصحراء وعن طول المسافة الفاصلة بين البلدين وعن أوضاع الطقس غير المحتملة. إضافة إلى أنهم لم يفلحوا في توفير الأسلحة النارية بالرغم من المجهودات الدبلوماسية التي قاموا بها لأن الإسبان والعثمانيين كانوا غير مستعدين لتوفيرها لهم لأسباب سياسية عسكرية.

وبذلك فقد تركت المفاوضات السياسية مكانها إلى الاستعدادات العسكرية. أرسل الباشا جَوْدَر جواسيسه إلى معسكر الأسكيا إسحاق لجمع أكبر قدر من المعلومات عن حالة قوات سنغاي. كما أرسل قوارب لمحاصرة كاگو عاصمة الدولة برّا وبحرًا وملاحقة الأسكيا إذا استدعت الضرورة ذلك. ومن جهته أمر أمير السودان ردم كل نقاط الماء بين كارابارا وكاگو لمنع القوات المغربية من التزود. كما طلب من سكان عاصمته بحمل كل ما يمكنهم حمله معهم[2]. كانت الحرب إذا اتية لا محالة وكانت الاستعدادات على قدم وساق.

بدأ هجوم القوات الشريفة على كاگو. كانت المواجهة مع قوات الأسكيا في تينكـنْـدُبُع قريبا من تُندِبي مقر الإقامة الصيفية لحاكم السودان في 12 مارس 1591. وتختلف المصادر التي بين أيدينا مرة أخرى بشأن عدد القوات التي عبّأها إسحاق الثاني لتلك المعركة بالرغم من أن تلك المصادر كانت مجمعة على أنها كانت أكثر من القوات الشريفة. فبينما يذهب كَعْت إلى أن القوات التي كانت على ذمّة الأسكيا تتكون من ثمانية عشر ألف فارس وتسعة آلاف وسبع مائة من المشاة[3] يؤكد السعدي أنها تتركب من اثني عشر ألف وخمس مائة فارس و ثلاثين ألف من المشاة[4]. أما حسب المجهول

[1] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص136؛ السعدي، **تاريخ السودان**، ص139؛ كعت، **تاريخ الفتاش**، ص150؛ Henri de Castries, « La conquête du Soudan », p. 470.

[2] كعت، **تاريخ الفتاش**، ص150.

[3] **نفسه**، ص147.

[4] السعدي، **تاريخ السودان**، ص140.

الإسباني فقد استطاع حاكم سنغاي جمع ثمانية آلاف مقاتل فقط[1]. وفي رسالة وجّهها المنصور لسكان فاس يعلن لهم فيها النصر قدّم رقم أربعين ألف مقاتل[2]. وفي الأخير فإن الفشتالي ولإبراز قيمة النصر الذي أحرزه سيده يؤكد أن عدد القوات السودانية بلغ مائة وأربعة آلاف رجل[3].

ومهما كان عدد القوات التي عبّأها الأسكيا فإن مصادرنا مُجمعة على التأكيد أن ذاك الالتحام الأول بين الجيشين كان بمثابة نزهة للقوات الشريفية. فبفضل الأسلحة النارية وفنيات الحروب المعاصرة استطاع رجال جوذر باشا دحر الجيش السوداني بسرعة خاطفة[4].هرب الأسكيا وتحصن في عاصمته قبل أن يخليها في بداية شهر ماي سنة 1591. عندها دخلت القوات الشريفة دون إراقة دماء يوم 14 ماي من نفس السنة[5].

وصلت أخبار النصر إلى مراكش بسرعة كبيرة فأعلن السلطان الشريف وكان في غاية الابتهاج ثلاثة أيام من الاحتفالات العامة وبعث برسائل متشابهة تقريبا إلى كل أقاليم السلطنة ليقاسم رعيته الفرحة. وفي النسختين اللتين وصلتنا أكد السلطان الشريف على أن فتح السودان لم يكن إلا مقدمة لإعادة توحيد دار الإسلام واستعادة الأندلس. وبفضل الثروات غير المحدودة لتلك المناطق فإن مهمة المغرب "الخلاصية" أصبحت أخير في حكم الممكن[6].

لم تكن ثروات السودان غير القابلة للحصر التي يتحدث عنها السلطان الشريف في الواقع إلا أداة دعائية وحلما سلطانيا. فقد كانت الخيبة كبيرة بعد سيطرة القوات الشريفة على تُومبكتو وكاگو: كانت الغنائم هزيلة والبلد غارق في الفقر الشديد[7]. لم تكن كاگو إلا قرية كبيرة دفع بؤسها جوذر باشا إلى القول حسب السعدي إن منزل

[1] Henri de Castries, « La conquête du Soudan », p. 471.

[2] عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص195.

[3] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص137.

[4] **نفسه**، ص139؛ السعدي، **تاريخ السودان**، ص140؛ كعت، **تاريخ الفتاش**، ص146-147؛ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص66-67؛

Henri de Castries, « La conquête du Soudan », p. 472.

[5] السعدي، **تاريخ السودان**، ص141.

[6] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص143-146.

[7] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 170 ; Henri de Castries, « La Conquête du Soudan », p. 472-473.

أمين سائقي الحَمِير في مراكش أرفع قيمة من قصر الأسكيا[1]. ثم إن طقس المدينة لم يكن ليحتمله الجنود المغاربة الذين بدأوا يتضررون كثيرا منه[2]. وبعد أسبوعين فقط من الحركة أجْلت القوات الشريفية كاگو وانسحبت إلى مدينة تومبكتو التي أصبحت عاصمة السودان. كان جوذر باشا في وضعية غير مريحة. فالغنائم المحصّلة لا تغطّي بالتأكيد حتى جزء يسير من المصاريف التي وفّرها المخزن لأعداد الحملة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لم يكن يملك قوارب كافية لاجتياز نهر النيجر والوصول بالفتح إلى مناجم الذهب[3].

اغتنم الأسكيا إسحاق الثاني الفرصة وعرض السلام على الباشا. فإضافة إلى الاعتراف بالسيادة المغربية التزم الأسكيا بمنح السلطان الشريف حالا عشرة آلاف قطعة من الذهب وزن الواحدة 4.7 غرام وتوفير مائتي عبد. كما التزم بدفع هدية سنوية كعربون على تبعيته[4]. وكان حاكم السودان يتمنى من خلال ذلك المقترح أن يقبل المغاربة عرضه ويغادروا أرضه في أحسن الحالات وفي أسوئها أن يربح مزيدا من الوقت لتجميع قواته وإعادة ترتيبها.

لم يكن أمام جوذر باشا وكانت قواته في حاجة إلى الراحة إلا القبول بمقترحات إسحاق الثاني. بيد أنه أعلمه أنه لا يمكن أن يعقد معه اتفاقا دون موافقة مبدئية من السلطان. ولأجل ذلك أرسل الباشا علي العجمي إلى مراكش. وكان على هذا المبعوث أن يقوم بالرحلة ذهابا وإيابا في أقل من أربعين يوما[5].

عندما سمع السلطان الشريف بالخبر غضب غضبا شديدا على جَوْذَر باشا وكاتبه أحمد بن الحداد العمري[6]. وللتعبير عن رفضه القاطع لعرض الأسكيا استعار مولاي

---

[1] السعدي، **تاريخ السودان**، ص141.

[2] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص146؛ Henri de Castries, « La conquête du Soudan », p. 473.

[3] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 172 ; Henri de Castries, « La conquête du Soudan », p. 472 ; السعدي، **تاريخ السودان، ص**144.

[4] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص147 والسعدي، **تاريخ السودان**، ص141 ضخّما الأرقام كثيرا عندما رويا أن الأسكيا وعد بدفع 100 ألف قطعة من الذهب وعشرة آلاف من العبيد؛ Henri de Castries, « La conquête du Soudan », p. 473.

[5] السعدي، **تاريخ السودان**، ص142.

[6] Henri de Castries, « La conquête du Soudan », p. 474.

أحمد جواب الملك سليمان رمز الحكمة والعظمة في المخيال الإسلامي: "فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا آتَاكُم بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ*ارْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَا أَذِلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ"[1]. فبعيدا عن المبررات السياسية والاقتصادية كان السلطان يعتقد دون أدنى شك أنه على شاكلة سليمان مُبوّأ لمهمة خطط الله لها. وكما ذهب إلى ذلك رولان مونْييه "فلا بد من قبول وجود أشخاص مسألة العلاقة مع الله عندهم مسألة في غاية الأهمية بل هي القضية الأهم في حياتهم"[2].

وبدون انتظار قام السلطان الشريف بعزل جوذر باشا عن مهامه وعيّن مكانه القائد محمود باشا زرقون ابن أحد العلوج الإسبان الذي تربى في القصر السلطاني كذلك وكان يتولى اذ ذاك وظيفة أمين الخزينة السلطانية الخاصة وقائد الكتيبة الأندلسية. لم يتلق باشا السودان الجديد غير أمر وحيد: ضمّ إمارة سنغاي.

فتح السودان

غادر محمود باشا متبوعا بمحمد بن بَرَكَة والي توات مراكش بسرعة كبيرة وكان محروسا من ستّين صبايحي[3]. ولأداء مهمته على أحسن وجه أمر له السلطان الشريف بالقسط الأغلب من مداخيل دَرعة وتغازى[4]. وبعد أسابيع من السير الحثيث تحت لهيب شمس الصحراء الحارقة وصل الوالي الجديد إلى تومبكتو في 17 غشت 1591[5].

وفور وصوله عمد الباشا الجديد إلى تنحية جميع الموظفين المدنيين والعسكريين الذين عينهم سلفه وتعويضهم بغيرهم. كما بدأ الاستعدادات العسكرية اللازمة لمواصلة الهجوم. ولأجل ذلك وللتمكن من استعمال نهر النيجر لغزو البلاد أمر محمود زرقون بصنع عدد كبير من القوارب[6]. غادرت القوات تومبكتو يوم 9 أكتوبر 1591. وكان

[1] **القرآن الكريم**، 27/36-37.

[2] Roland Mousnier, Les XVI^{e} et XVII^{e} siècles, p. 83.

[3] Henri de Castries, « La conquête du Soudan », p. 474.

[4] الفشتالي، **مناهل الصفا**، **ص**149؛ السعدي، **تاريخ السودان**، **ص**144.

[5] **نفسه**، ص150.

[6] السعدي، **تاريخ السودان**، ص145-146؛ Henri de Castries, « La conquête du Soudan », p. 474-475.

اللقاء بقوات الأسكيا الذي بحث عن تسليح رجاله بالأسلحة النارية دون جدوى في منطقة بَنْب. ومرة أخرى وبفضل التفوق التقني زيادة عن انشقاق عدة قبائل سودانية ألحقت القوات المغربية هزيمة نكراء بجيش الأسكيا[1]. وعند هروب هذا الأخير أمر أتباعه بمغادرة كاگو وبحمل ما يستطيعون وإتلاف المؤن وإحراق المراكب التي قد تساعد المغاربة على مطاردتهم[2]. ولكن تلك الاحتياطات لم تنفعهم في شيء. فبعكس جوذر باشا لم يحاول محمود باشا السيطرة على عاصمة سنغاي بل واصل مطاردة الأسكيا إسحاق[3].

بدأت إذا مطاردة طويلة ستدفع القوات الشريفة إلى السيطرة على عدة تجمعات سكنية على شاطئي نهر النيجر وخاصة مدينة كوكية. وبفضل بحّار سوداني استطاع المغاربة ليس فقط اجتياز النهر بل ورصد الأحراش التي يختبأ فيها الأسكيا ومناصروه. وبعد مناوشات ومفاوضات استطاع القائد المغربي إقناع أقارب الأسكيا وعددهم حوالي الثلاثمائة بحسب الفشتالي بالتخلي عن أخيهم والالتحاق بالمعسكر الشريف. ولكن إسحاق تمكن مرة أخرى من الفرار. وبعد عدة أسابيع من البحث تمكنت قوات القائد الأندلسي قاسم وَرْدَوي من مباغتة الفرقة الصغيرة المصاحبة للأسكيا في غسق الليل وإبادتها. ومن شدة اضطرابه لم يستطع إسحاق الثاني الإفلات إلا ببعض خدمه وإمائه واللجوء إلى حمى إحدى القبائل الوثنية في المنطقة. لم يجد أسياد البلاد الجدد صعوبة في إقناع أعيان تلك القبيلة بقتل ضيفهم. إذ لم يتورعوا عن ذلك في حدود شهر فبراير 1592. كانت تلك بحسب الفشتالي نهاية حتمية لزنديق كان يرفض الاعتراف بخليفة الله في الأرض[4].

استطاعت القوات الشريفة خلال مطاردتها للأسكيا إسحاق الثاني جمع غنائم كبيرة ما شجعهم لا شك على المضي قُدمًا في غزوتهم على أمل تكديس ثروات جديدة. فعلى سبيل المثال وأثناء المواجهة الأخيرة مع حاكم سنغاي استحوذ المغاربة على كمية

---

[1] **نفسه**، ص146-147؛ الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص150؛ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص67.
[2] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص150؛ كعت، **تاريخ الفتاش**، ص151.
[3] **نفسه**، ص150-151؛ السعدي، **تاريخ السودان**، ص144-146.
[4] **نفسه**، ص152- 154؛ **نفسه**، ص146-147؛ كعت، **تاريخ الفتاش**، ص153.

كبيرة من الذهب والخشب والأثاث والدواب ولكن أيضا على أكثر من ألف من الإماء اللاتي تمتّع بهن رجال محمود.

ولإنقاذ المظاهر وعدم صدم المشاعر "القومية" للنخب السودانية عيّن محمود باشا أسكيا جديدا على رأس البلاد كان يعتقد أنه صوري في شخص محمد كاگو الأخ غير الشقيق للأمير إسحاق الثاني. وعوض أن يدخل في صراع عسكري خاسر سلفا مع القوات الشريفة اختار هذا الأخير طريق المفاوضات والتفاهمات. إذ قبل الاعتراف بسيادة السلطان وعقد سلاما مع السلطات المغربية المتواجدة على الأرض[1]. وفي المقابل يشركه محمود باشا في الحكم ويعيّن أتباعه في الوظائف الإدارية والعسكرية العليا. كان الأسكيا يهدف التسلل إلى النظام العسكري والإداري الذي ركّزه المغاربة في المنطقة ليحاول توظيفه لصالحه في الوقت المناسب[2]. لم يكن محمود باشا مغفلا فقد كان على علم مسبق بمخططات صنيعته وذلك بفضل شبكة مكثفة من الجواسيس. غير أنه كان يرمي إلى التخلص منه دون اللجوء إلى حرب مكلفة. وللوصول إلى غرضه سعى الباشا المغربي إلى شراء ذمم المعاونين الأساسيين للأسكيا كاگو وخاصة ذمة أقرب مستشاريه الكاتب بَكّر لنْبارو[3]. فقد تمكّن هذا الأخير من جرّ "سيده" إلى كمين نصبه له القائد المغربي. إذ يبدو أن الكاتب لنبارو أقنع الأسكيا كاگو بالذهاب إلى المحلّة المغربية للمفاوضة حول اتفاق السلام مع الباشا محمود. ولكن حالما حل ركب حاكم سنغاي بالمحلّة حتى اعتُقِل وأُعدِم مع عدد كبير من إخوته وأبناء عمومته[4]. ثم تمّ تعويضه بأسكيا صوري يدعى سليمان[5]. غير أن ستة من إخوة الأسكيا المقتول وأقاربه تمكنوا من الهروب من سجنهم. وأقاموا بمناطق متاخمة لإمارة سنغاي السابقة وفيها تزعموا حركات مقاومة للحضور المغربي. وتمكنت

[1] كعت، **تاريخ الفتاش**، ص167.

[2] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص154؛ السعدي، **تاريخ السودان**، ص150.

[3] السعدي، **تاريخ السودان**، ص153؛ كعت، **تاريخ الفتاش**، ص139.

[4] **نفسه**، ص152؛ **نفسه**، ص164-167.

[5] **نفسه**، ص153.

القوات الشريفية بعد حملات عديدة من القضاء على خمسة منهم. وحده الأمير نوح واصل إحداث القلاقل[1].

كان الأمير نوح أحد الطامحين إلى الحكم الذين اعتقلهم الأسكيا إسحاق الثاني. كان محتَجَزًا مع حاشيته في مدينة دَنْدي إلى أن حرره الأسكيا محمد كاگو. وبعد إعدام هذا الأخير أجتمع حوله عدد غير قليل من أعيان السودان في منطقة دندي وأعطوه بيعتهم[2]. وبغضّ النظر عن شجاعة مقاومي سنغاي ومضاء عزمهم كانت قوة الحركة التي يقودها الأمير نوح تعود لا شك إلى الدعم الذي لاقته من القوى الإقليمية وخاصة من عثمانيي مصر وإمارة كابي. فقد وفر بعض المتصوفين المصريين الدعم المعنوي للمقاومة/التمرد[3] كما كان الأمير داوود حاكم كابي يقدم لهم العون العسكري والمالي.

وقد دفع الدعم الكبير الذي يوفره هذا الأخير لقوات سنغاي بالسلطان الشريف إلى أن يبعث له رسالة تهديد شديدة اللهجة. وفي هذه الرسالة التي وصلتنا رغم تقلبات الزمن والسياسة عاب أحمد المنصور على الأمير داوود ليس فقط مساندته لتمرد سنغاي مع علمه الأكيد بأن أولئك بُغاةٌ في عيون الشريعة برفضهم لسلطة الخليفة بل أيضا لأنه يمدّهم بالمال والسلاح. كما لامه على منعه عديد الرؤساء المحليين من الاعتراف بسيادته ومن بينهم خاصة أمراء كاتُو وكَنْشا. وفي الأخير أمره السلطان الشريف أن يبايعه إن كان مسلما حقا كما يدّعي كخليفة وأن يؤدي له سنويا ضريبة الولاء. وإذا رفض فهو يعرّض أراضيه للغزو[4].

كانت خطط المقاتلين سنغاي بسيطة ولكنها ناجعة. فلقلة عددهم وتواضع عتادهم اعتمد رجال الأمير نوح تكتيك الهجمات الخاطفة والكمائن لمحاولة جرّ القوات المغربية إلى مناطق جغرافية صعبة لا تستطيع فيها استعمال أنواع من الأسلحة الحديثة كالمدفعية. وقد لقيت تلك العمليات نجاحًا كبيرا لدرجة أن الأخباريين السودانيين يؤكدون أن الخسائر في الأرواح التي خلفتها هذه العمليات في الصفوف الشريفة كانت أكثر مما

[1] **نفسه**، ص150-153؛ الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص155-156.
[2] **نفسه**، ص150-153، ص153.
[3] كعت، **تاريخ الفتاش**، ص168.
[4] عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص127-132.

خلفته كل المعارك المباشرة التي خاضها الأسكيا إسحاق الثاني[1]. نظّم الباشا محمود دون نجاح كبير ما لا يقل عن ستّ حملات عسكرية لوضع حد لذلك التمرد. والأسوء أنّ الوالي نفسه راح ضحية إحدى تلك الكمائن التي نصبها الأمير نوح سنة 1593[2]. ولم يتمكن العلج منصور بن عبد الرحمان الذي خلف الباشا محمود زرقون من القضاء على ذلك التمرد بالرغم من ثلاث سنوات من المجهودات السياسية والعسكرية[3]. ولم يقض على تلك الحركة سنة 1597-1598 إلا العلج سليمان باشا الذي عُيّن واليا على السودان ولكن دون التمكن من إلقاء القبض على الأمير نوح[4].

وبالتوازي مع المجهودات المبذولة شرقي السودان لاحتواء أتباع الأمير نوح واصلت القوات الشريفة تقدمها والسيطرة على أهم قرى المنطقة. فقد أرسل القائد مصطفى التركي والي تومبكتو حال تعيينه سنة 1591 ممثلا عنه لأخذ البيعة على سكان مدينة جنّي وهي نقطة تقاطع يلتقي فيها تجار الملح القادمين من مناجم تغازى وتجار الذهب القادمين من مناجم بيتو[5]. وقد تمكن وُلاّة هذه المدينة المغاربة وبالذات القائد مامي بن برّون من طرد أتباع الأمير نوح من كامل المنطقة والتوغل نحو الجنوب[6]. كما تمكنت القوات الشريفة في شمال البلاد من السيطرة نهائيا على منطقة رأس الماء التي يسكنها الطوارق بشكل رئيس. وقد مكّن التحكم في تلك المنطقة من توفير الحماية لتومبكتو ومسالك التجارة الصحراوية. ولا شك أن العمليات العسكرية تواصلت إلى حدود سنة 1597 حيث تمّت السيطرة على الجزء الأكبر من إمارة سنغاي.

هذا ولم يكن قسم كبير من علماء وصلحاء بلاد السودان المقربين من بيت الأسكيا ينظرون بعين الرضا إلى الحملة المغربية بالرغم من المجهودات التي بذلها السلطان الشريف وولاّته لكسب ودّهم. فمنذ بداية الحملة تبنى رجال الدين رغم مبايعتهم السلطان الشريف مواقف مراوغة بل معادية تجاه القوات المغربية. فبعد بضعة أشهر

---

[1] السعدي، **تاريخ السودان**، ص155.

[2] **نفسه**، ص175؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 172.

[3] **نفسه**، ص176.

[4] Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 282.

[5] السعدي، **تاريخ السودان**، ص11.

[6] **نفسه**، ص158-162.

فقط على وصول الباشا محمود زرقون للسودان لاحظ هذا الأخير أن العلماء والمرابطين يدعمون بشكل من الأشكال عائلة الأسكيا. وتعكس فحوى رسالة مؤرخة بـ 7 دجنبر 1591 ما قلناه. إذ يلوم الوالي قاضي تومبكتو عمر بن محمد على موقفه المتذبذب بل المتخاذل أثناء تمرد قام به أهل المنطقة ويحمله مسؤولية كل ما جرى لأنه كان يمتلك النفوذ اللازم لتفادي سفك الدماء ورجوع الاضطرابات[1]. وفي كل الأحوال لم يتّخذ الوالي أي إجراء عنيف ضد هذه الطبقة لعلمه بحظوتهم عند العوام بل زاد من تكريمهم بغية استقطابهم أو على الأقل تحييدهم.

ولكن بعد سنتين من التواجد المغربي في تلك البلاد لم يتغير موقف أولئك العلماء والمرابطين وخاصة أولئك المنتمين إلى عائلة اقيت الصنهاجية ذات التأثير الكبير. ويبدو أن قسما كبيرا من تلك النخب الدينية قد بدأت ليس فقط في التشكيك في مشروعية الادّعاءات الخليفية للسلطان الشريف أحمد المنصور ولكن أيضا في تأييد العمليات العسكرية للأمير نوح تأييدا علنيا. وقد دفعت تلك التحركات المعادية مراكش إلى حسم ذلك. ففي أكتوبر 1593 دعا الباشا محمود زرقون النخب الدينية السودانية إلى تجديد البيعة للسلطان الشريف في المسجد الكبير بتومبكتو. وحتى لا يسبب اضطرابا حرص الباشا على الاحترام الصارم لمراسم البيعة فأحضر مثلا المصحف وصحيحي البخاري ومسلم. وعندما اطمأن العلماء والمرابطون للإخراج الذي وضعته السلطات المغربية توجهوا إلى المسجد الكبير. وما إن وصلوا حتى أمر الوالي باعتقالهم[2] ومصادرة أمولهم وتهجيره ما لا يقل عن سبعين منهم إلى المغرب حيث وصلوا يوم 21 ماي 1594[3]. ولئن كان رجال الدين في المغرب والسودان استشنعوا هذا الفعل الذي لطخ نوعا ما ذكرى المنصور فقد مكن السلطات المغربية حينها من

[1] Évariste Lévi-Provençal, « Un Document inédit sur l'expédition sa'dide au Soudan », Arabica, nº 2, 1955, p. 89-96.

[2] كان أهم المعتقلين هم عبد الله بن محمود وعبد الرحمان بن محمود ومحمد سيف السنّة وعمر الحاج أحمد وقاضي تومبكتو عمر بن محمد وأحمد بابا.

[3] السعدي، **تاريخ السودان**، ص181؛ كعت، **تاريخ الفتاش**، ص171-173. وبعد سنوات من السجن والإقامة الجبرية أطلق سراحهم سنة 1607

التخلص من زعماء رأي مزعجين واستبدالهم بآخرين أكثر مرونة مما مكن رجال السلطان الشريف من السيطرة على السودان الغربي.

ومثلما رأينا في الصفحات السابقة فقد أصبح السودان ولاية يحكمها وال يلقب بالباشا فوّض له السلطان الشريف كل السلطات المدنية والعسكرية لمدة معدّلها ثلاث سنوات. وعلى صورة ما عرفه المخزن اتّخذ والي السودان حراسة خاصة كانت تسمى أهل الدائرة. لم تكن المهمة الوحيدة لأفراد تلك الفرقة حماية شخص الباشا بل كان عليهم أيضا تبليغ أوامر الباشا وتعبئة القوات وتنظيمها وإعداد الطعام ومراقبته وتقديمه الخ. كما كان في خدمة والي السودان أيضا حاجب وكُتاب كان بعضهم يتقن لغات عدّة ومستشارون[1]. وكان الوالي يعقد مرة في الأسبوع مجلسا يجمعه بأقرب معاونيه على شاكلة الديوان السلطاني[2]. كانت كذلك الإدارة القضائية والدينية تحت مراقبة الباشا الذي يعين قاضي قضاة وقضاة الجهات وقواد أهم مناطق ومدن الولاية.

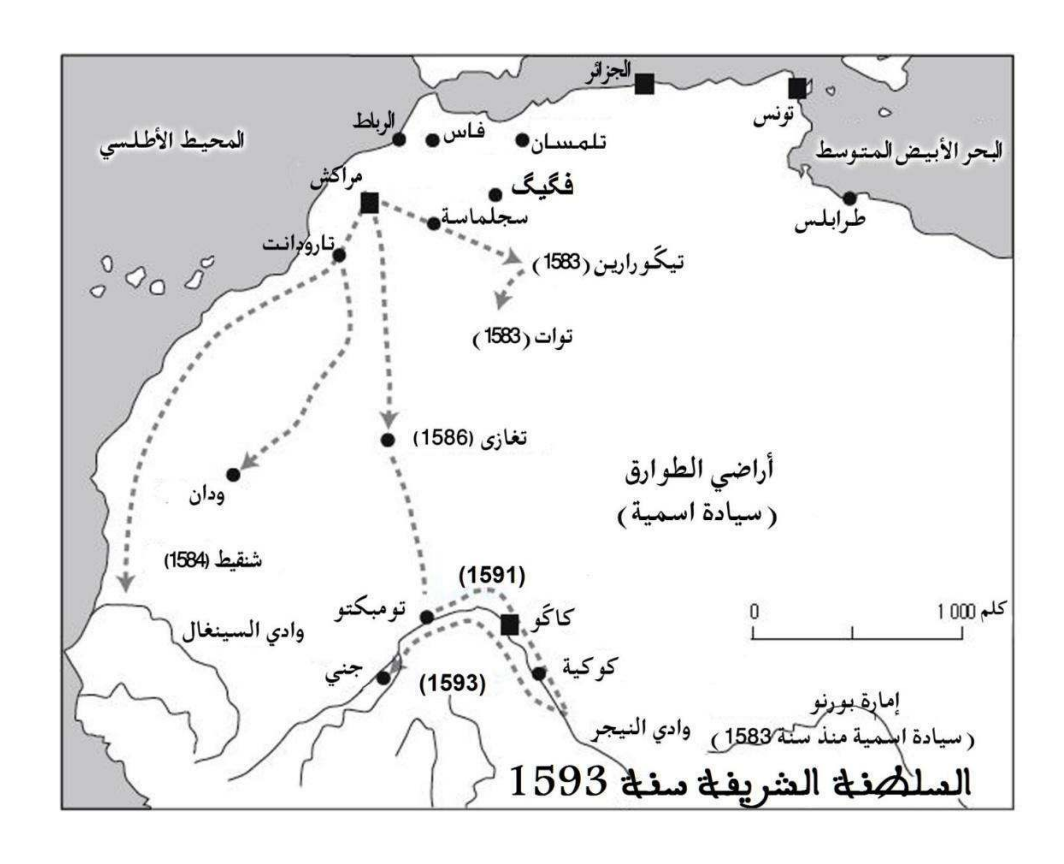
غير أن والي السودان لا يستطيع التدخل في المجال المالي. فحسب تقليد مخزني قديم توكل الشؤون المالية إلى أمين لا يأتمر إلا بأوامر السلطان وهذا ما يخلق نوع من المنافسة بل النزاع بينه وبين الباشا. إذ يشرف الأمين على تحصيل الضرائب ويدير أعطية الجند والمصاريف العسكرية ويراقب الأوزان والمقاييس والأسعار ويباشر قسمة التركات الخ[3]. فالباشا لا يستطيع فعل شيء دون الأموال التي يوفرها له شريكه ومنافسه. فمبدأ "فرق تسدّ" كان أحد الوسائل التي اعتمدها السلطان الشريف كما رأينا في هذه الدراسة لتوطيد سلطته. فمن خلال هذا الإجراء البسيط كان يحاول تجنب جمع كل السلطات بيد شخص واحد مهما كان وفاؤه خشية زعزعة سلطانه وبالتالي تقويض الصرح العقدي والمؤسساتي والسياسي الذي أنشئ منذ سنوات عديدة لخدمة المشروع الثلاثي الأبعاد.

---

[1] محمد الغربي، **بداية الحكم المغربي للسودان**، ص361.

[2] السعدي، **تاريخ السودان**، ص168.

[3] السعدي، **تاريخ السودان**، ص174، ص190-191 وص262؛ محمد الغربي، **بداية الحكم المغربي للسودان**، ص387؛ مجهول، **تذكرة النسيان**، ص24 و40.


الجزائر
تونس
الرباط
فاس
تلمسان
المحيط الأطلسي
البحر الأبيض المتوسط
مراكش
فگيگ
سجلماسة
طرابلس
تارودانت
تيگورارين (1583)
توات (1583)
تغازى (1586)
ودان
أراضي الطوارق
(سيادة اسمية)
شنقيط (1584)
(1591)
تومبكتو
كاگو
وادي السينغال
0
1 000 كلم
جني
(1593)
كوكية
إمارة بورنو
(سيادة اسمية منذ سنة 1583)
وادي النيجر
السلطنة الشريفة سنة 1593

الفصل الرابع:

جنون العظمة؟

العلاقات مع الدولة العثمانية بين التفاهم والدعاية

إذا كان غزو السودان قد دعم التطلعات الخليفية للسلطان الشريف أحمد المنصور وأعطى للمغرب عمقا استراتيجيا وهيبة دولية فإنه لم يسمح للسلطان الشريف ورجاله بتغيير السياسة العثمانية التي اعتُمِدَتْ بعد ذهاب علّوج علي. كانت السلطات المخزنية تعتمد لعبة مزدوجة لاحتواء الباب العالي. ففي العلن تواصلت العلائق الدبلوماسية بشكل طبيعي. أما في السر فقد كان أتباع السلطان الشريف يقومون بحملة دعاية نشطة لفائدة سيدهم في مختلف الولايات العربية للدولة العثمانية. لم يكن الهدف غزو تلك الولايات فذاك أمر مستحيل عمليًا بل كان المبتغى ولا شك هو نسج شبكة علاقة قوية لتكوين نوع من قوّة الضغط المساندة للسلطنة الشريفة تُستَعمَلُ في حالة الأزمات أو الصراعات مع الباب العالي.

بعد موت علّوج علي أبرز مدافع عن التواجد العثماني في الحوض الغربي للمتوسط أدار العثمانيون ظهرهم للمنطقة. فإضافة إلى المشاكل السياسية والعسكرية الدائمة المرتبطة بوجودهم في البلقان فقد كان على العثمانيين مواجهة حرب دموية ومكلفة ضد الصفويين لم تتوقف إلا في سنة 1590. كما أن اضطرابات دورية كانت تندلع في الولايات العربية التابعة للدولة. ففي ليبيا الحالية هزم القائد البدوي يحي بن يحي السُوَيدي والمرابط نَيّال انكشارية الباب العالي عدة سنوات. وفي الجزائر الحالية خلقت قبيلة زواوة مشاكل كبيرة للسلطات المحلية. وفي بلاد الشام انتفض الأهالي ضد الظلم "السياسي-الاجتماعي". وفي جبل لبنان كان الأمير فخر الدين [1585-1635] يتوق إلى نوع من الاستقلالية. بل إن قلب الدولة نفسه هزّه تمرد قاره يازجي[1]. استغل

[1] التمگروتي، **النفحة المسكية**، ص74-76؛

السلطان الشريف ذلك الوضع لقطع العلاقة مع الباب العالي في سنة 1587. وكانت تلك القطيعة المتعمَّدَة من قبل مولاي أحمد التأكيد النهائي على سيادته واستقلال سلطنته. كما أن السياسة الأوروبية واستعدادات غزو السودان قد ساهمت لا شك في إبعاد السلطات المخزنية عن الشؤون العثمانية.

ولم يستعد المغرب علاقاته الدبلوماسية مع الدولة العثمانية إلا سنة 1589. ولا تعبر تلك العودة عن اعتراف بسيادة الباب العالي. على العكس من ذلك فإن السلطان الشريف كان يؤكد في كل رسائله على استقلالية المغرب وعلى النديّة بين السلطنتين التي يجب أن تساهم في مضاعفة جهودهما لصالح الإسلام في إطار "التضامن الإسلامي"[1]. كما تبدو إعادة العلاقات الدبلوماسية منخرطة في ديناميكية أخرى. كان أحمد المنصور يهدف من وراء تلك المناورة الدبلوماسية إلى الحصول على وسيلة ضغط إضافية على الإسبان للتخلص نهائيا من تهديداتهم وأيضا للحصول على امتيازات مثلما رأينا أعلاه. يصبح معنى "التضامن الإسلامي" عند السلطان الشريف دعم العثمانيين له في حالة نزاع مع الإسبان الذين يبحثون هم بدورهم عن هدنة مع الباب العالي للتفرغ للبرتغال وهولاندا وفرنسا[2]. وكانت انكلترا هي من شجع على ذلك التقارب خاصة بهدف جمع تحالف واسع للقضاء على الأسطول الايبيري.

غادرت سفارة يقودها المرابط علي بن محمد التمگروتي والكاتب الوزير محمد بن علي الفشتالي مدينة مراكش في 18 مارس 1589 ووصلت اسطنبول في 25 نونبر 1589 حيث بقيت هناك أكثر من ثمانية أشهر[3]. ورغم أن التمگروتي ترك لنا تقريرا مفصلا عن رحلته تلك فإنه لم ينبس ببنت شفة عن محتوى تلك السفارة ولا عن نتائجها. ولكن كل شيء يشير وخاصة الاستقبال الحار الذي خُصّ به الوفد المغربي

Robert Mantran, *Histoire de l'Empire ottoman*, p. 340-420 ; Adel Ismail, Histoire du Liban du XVII[e] siècle à nos jours, t. I, « Le Liban au temps de Fakhr-ed-Din II », 1590-1633, Paris, 1955 ; Henri de Grammont, *Histoire d'Alger sous la domination turque*, p. 119-138 ; نوفان رجاء الحمود، **العسكر في بلاد الشام في القرنين 16 و17**، ص117-180.

[1] عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص31-33.

[2] Fernand Braudel, Le Méditerranée, t. III, p. 329.

[3] التمگروتي، **النفحة المسكية**، ص7-8.

إلى أن السلطان الشريف قد حصل على دعم الباب العالي متأكدا من أن العثمانيين لم تعد لهم طموحات في أراضي المغرب وخاصة بعد وفاة حسن فينيزيانو وارث مشاريع علّوج علي في المتوسط سنة 1590[1].

وفي آخر السنوات الخمس من حكم مراد الثالث استعادت العلاقات بين القوتين الإسلاميتين المهيمنتين على البحر المتوسط مسارها الطبيعي على ما يبدو بالرغم من الأزمة الصغيرة التي خلفها وجود ابن المتطلع البرتغالي دون أنطونيو بالمغرب. فعندما أمسك السلطان الشريف عن تقديم أي دعم لمجهودات الانگليز في إعادة الملكية البرتغالية مع الاحتفاظ بالأمير دون كريستوباو في مراكش قررت ملكة انگلترا رفع القضية أمام نظر الخان. فقد طلبت إليزابيت إلى مراد الثالث دعما عسكريا وممارسة الضغط على مولاي أحمد حتى يطلق سراح الأمير البرتغالي[2]. ابتهج السلطان العثماني لفكرة الحصول على رهينة يمكن أن يجعل منها عملة رابحة في المفاوضات وحاول الضغط على السلطان الشريف لتسليمه دون كريستوباو منذ يونيو 1591[3]. ولكن السلطان رفض "أوامره" لأنه أولا يحتاج إلى وجود الأمير البرتغالي عنده ليدفع عنه الخطر الإسباني في وقت كانت قواته تغزو السودان وثانيا لأنه يريد أن يثبت سيادته واستقلاليته.

تحسنت علاقات المغرب مع الدولة العثمانية بشكل ملحوظ أثناء حكم مَحمد الثالث [1595-1603] لأسباب مرتبطة أساسا بالمتغيرات السياسية والعسكرية التي رافقت تولية هذا الأخير. ففي الجبهة المجرية التي لم تتوقف فيها العمليات العسكرية بصفة فعلية قط ازدادت حدة المعارك بين العثمانيين وقوات آل هابسبورگ بداية من 1591 لتنتهي إلى حرب طويلة ومُكّلِفة دامت ثلاثة عشر سنة [1593-1606] وأنهكت

---

[1] Henri de Castries, SIHM, France, t. II, 189-190.

كان حسن فينيزيانو يدعم أيضا حقوق ربيبه اسماعيل بن عبد الملك منذ موت أبيه سنة 1578. وللتصدي لهذا الخطر استقبل السلطان الشريف ودعم بنشاط التحرك السياسي والعسكري لأحد أمراء الدولة الزيانية في تلمسان واسمه محمد الواثق. أنظر خليل الساحلي، "تقليد صالح باشا ولاية جزائر الغرب"، المجلة التاريخية المغربية، 1974، عدد 2، ص125 - 133

[2] Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 200-201, Angleterre, t. II, p. 40-42 ; Edwin Pers, «The Spanish Armada and the Ottoman Porte», HER, vol. VIII, 1993, p. 439-466.

[3] Lettre de Murad III à Ahmad al-Mansur, DM, nº 67/357, f. 134-135.

العثمانيين. وفي نفس المنطقة ثارت مقاطعات فالاشيا وترانسلفانيا ومولدافيا ضد السلطان. أما في شرق الدولة فقد استأنف الصفويون بقيادة الشاه عباس الأول [1587-1629] الهجوم في أذربيجان مستعيدين مدينة تبريز سنة 1600. وقد طالت الاضطرابات قلب الإمبراطورية نفسها. ففي حين تمرّد الانكشارية والصبايحية مرات عدّة داخل العاصمة اندلعت انتفاضة دموية كبيرة في الأناضول بداية من سنة 1600[1]. يبدو النظام العثماني مع نهاية القرن السادس عشر إذًا واهن القوى متهالكًا ينفرط عقده "حبّة حبّة" كما وصفه أحد السفراء الإسبان سنة 1601[2].

لم تجبر هذه الوضعية العثمانيين عن التخلي عن حلمهم في استلحاق المغرب فحسب بل اضطرتهم إلى الاعتراف أخيرا باستقلال السلطنة الشريفة بمَنَحَ مولاي أحمد لقب السلطان رسميا. ويعني ذلك الاعتراف بأن الأمير المغربي يساوي الخان في المرتبة. ولوعيه بذلك التطور كان السلطان الشريف ينوي الاستفادة من ذلك الانتصار الدبلوماسي ليزيد من الضغط ويثبت تفوقه. وبالفعل ففي الرسالة الأولى التي بعث بها المنصور إلى السلطات العثمانية على إثر صعود محمد الثالث إلى الحكم أسبغ على نفسه كل الألقاب الخليفية ذات العلاقة بالسيادة في حين لم يستعمل سوى لقب السلطان للحديث عن العاهل العثماني. بل إن الدولة العثمانية أصبحت عنده مجرد إيالة أي مملكة أو مقاطعة لا تستطيع ادّعاء أي وضعية متميزة. كما أن اللهجة الأبوية للرسالة تعبّر جليا عن الوضعية الجديدة التي يريد السلطان تبنيها. فقد أمر السلطان الشريف مثلاً الوزير سنان باشا وكان يعتبره أحد مواليه الاعتناء "بابننا السلطان محمد"[3]. ولأنه أكبر الحكام المسلمين سنًا فهو يرى من واجبه الاعتناء بالأمير العثماني الشاب بالرغم من بلوغه سن الثامنة والعشرين والسهر على ممالكه. لم يكن لدى السلطان الشريف أي ارتياب فهو الأقوى والأعظم من بين الملوك المسلمين.

---

[1] محمد فريد، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ص415 -455؛ يلماز أزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، ص415-455؛ Fernand Braudel, Le Méditerranée, t. III, p. 370-380.

[2] Lettre de Franco de Vera à Philippe III citée par Fernand Braudel, La Méditerranée, t. III, p. 378.

[3] عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص96-101.

استأنفت القوتان المسلمتان طيلة هذه الفترة العلاقات الدبلوماسية العادية وتبادلتا عددا كبيرا من السفراء. ورغم أننا لا نملك إلا معلومات قليلة عن العدد الدقيق لتلك السفارات وأهدافها إلا أنه يمكننا القول بحسب ما يتوفر لنا من الأدلة أنها كانت مهمات شكلية تُتبادَلُ فيها الحفاوة ومقترحات طيبة للتحالف لم تر النور أبدا[1]. كانت العلاقات الرسمية أخوية وتدلل عديد الرسائل المتبادلة ذلك غير أنها بقيت سطحية لأن كلا القوتين تملك مشاغلها الشخصية ومشاريعها الخاصة[2].

وبالتوازي مع النشاط الدبلوماسي الرسمي لممثلي المخزن في الدولة العثمانية فقد كان السلطان الشريف يقوم بحملة دعاية مكثفة في الولايات المشرقية لهذه الإمبراطورية ليثبت عُلُوّ قدره ويشكّل مجموعة ضغط تنفعه في حالة الأزمة. فأثناء حكمه وخاصة بعد غزو السودان تبادل السلطان الشريف مئات الرسائل مع أبرز علماء المشرق حول موضوعات مختلفة. كان من جهة يطلب منهم كتبهم وإجازتهم لوصل حبل العلم مع الرسول كما رأينا في القسم الأول من هذا الكتاب ومن ناحية أخرى لإخبارهم بالوضع في المغرب والمشاريع السياسية والاقتصادية المنجزَة إبّان حكمه ملتمسا منهم الدعاء بالتوفيق لما يقوم به وخاصة تطبيق شرع الله والجهاد في سبيله[3].

ومن خلال تلك المراسلات كان أحمد المنصور يهدف إلى حيازة تعاطف تلك المرجعيات الدينية مع ما يقوم به مدللا ورعه وحبه للعلم وحرصه على تطبيق الشريعة. وهو يريد أن يثبت لهم أنه أهل لوراثة خلفاء العصر الذهبي ما يعني أحقيته بحمل لقب الخليفة وإقصاء السلطان العثماني الظالم والجاهل بحسب الدعاية المخزنية. كما كان يرسل عطايا سخية للعلماء والصلحاء ويقيم لهم احتفالات استقبال فخمة في المغرب[4].

لاقت تلك السياسة النجاح المأمول. فقد اعترف أغلب العلماء بما فيهم أولئك الموظفين عند الدولة العثمانية بأن السلطان الشريف حاكمٌ شرعيٌ بل خليفة الغرب الإسلامي.

---

[1] **نفسه**، ص92-96، ص142-145، ص255-259.
[2] **نفسه**، ص87-89، ص157-160، ص195-198.
[3] **نفسه**، ص51-59.
[4] **نفسه**، ص101-105، ص73-78، ص230-233.

والمؤرخون من بينهم أو من وضع منهم كتب تراجم قد رسموا سيرة إيجابية جدا للسلطان ترقى إلى سيرة حكّام العصر الذهبي ما يزيد من دعم صورته وتطلعاته بشكل كبير.

وفي نفس السياق أرسل السلطان الشريف عصبة من رجال دعايته متخفّين في زيّ الحُجّاج أو العلماء أو التجار. وقد حفظت لنا الوثائق أسماء بعضهم مثل أحمد الوجّاني وأحمد الماسّي وعبد العزيز الثعالبي وسعيد الماغوسي وأحمد بن عبد الجليل وعلي التمگروتي ومحمد الفِشتالي[1]. وعدا عن كونهم رجال دعاية في خدمة القضية الشريفية فإننا لا نعلم شيئا عن المهمّات الموكولة إليهم. ومن حسن الحظ أننا نملك بعض المعلومات عن مهام الدعاية التي أوكِلتْ إلى الفقيه أحمد بن القاضي أحد أهم مادحي السلطان ما يمكننا من إعادة رسم الخطوط الكبرى لمهام الدعاية.

ولد أحمد بن القاضي سنة 1553 في عائلة من العائلات العلمية المرموقة وهُيّئ بشكل طبيعي إلى الانتماء لسلك العلماء. فبدأ دراسته الأولية في فاس ومراكش حيث احتكّ بالفقهاء والصلحاء الأكثر شهرة. وعلى غرار كثير من الطلبة المغاربة في زمنه غادر بلده وتوجه نحو المشرق لتجويد معارفه واكتساب الوجاهة. وفي رحلته تلك أقام بالجزائر وتونس وطرابلس ومصر وبلاد الأناضول والجزيرة العربية[2].

وعند عودته إلى المغرب التحق ابن القاضي بحاشية السلطان الشريف وأصبح أحد ندمائه. "فبفضل معرفته بالمشرق وعلاقاته المميزة بالسلطات الروحية والدينية في الأقاليم العربية بالدولة العثمانية كُلِف ''بنشر أخلاق أمير المؤمنين وفضائله'' [في تلك الأقاليم]"[3]. وعندما وصل إلى عين المكان كان على الداعية ربط علاقة وطيدة بأهم الأعيان الدينيين والمعارضين السياسيين وزعماء القبائل. ولذلك يؤكّد ابن القاضي أن عددا كبيرا من المشايخ في القاهرة والصعيد وجدة ومكة والمدينة قد أعلنوا

---

[1] **نفسه**، ص73 - 81 وص179 - 183؛ المَقري، زَهرَة الآس. ص226-239.

[2] لمعرفة سيرة ابن القاضي انظر المقري، **زهرة الآس**، ص239-299؛ ابن إبراهيم، **الإعلام**، ج 2، ص295-299؛ ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس**، ج 1، ص326-328؛ محمد حجي، **الحركة الفكرية**، ص368؛

Évariste Lévi-Provençal, Les historiens des chorfa, p. 100-112.

[3] Hind Loukili, « D'une captivité musulmane à l'autre : un lettré au XVI^{e} siècle et une hajja au XVIII^{e} », François Moureau [dir.], Captifs en Méditerranée, p. 39-46.

دعمهم للسلطان الشريف. كما أكد أن أحد الزعماء في المناطق الحدودية المصرية الليبية وعده أن يضع تحت تصرف السلطان أكثر من سبعة آلاف فارس من البدو إذا ما عزم على غزو تلك المنطقة من الدولة العثمانية. كما أن يونس بن عمر صاحب إمارة بني عمر بصعيد مصر ساند السلطان الشريف ونشر فضائله في بين السكان المحليين.

وإضافة إلى الورع والعدالة والإنصاف التي يتمتع بها "خليفة المغرب" فإن أهم فضيلة لعب عليها ابن القاضي لاستمالة أولئك الوجهاء هي عروبة سيده. بالفعل فإن مولاي أحمد الذي يمثل صورة الحاكم العربي يمكن أن يكون الأمل الذي طال انتظاره لإعادة انتصارات الماضي البعيد بالنسبة لأناس يعيشون تحت "نَيْر الحكم التركي"[1]. كان الداعية المغربي يلعب إذا بشكل من الأشكال على مخيال أعيان المشرق للحصول على دعمهم المعنوي للسلطان. وكان العلم والتاريخ والعمل الخيري والاتصال المباشر أهم الأسلحة التي استعملها دعاة السلطنة الشريفة.

ويسمح لنا ما تقدم بالتأكيد مرّة أخرى على أن السياسة العثمانية للسلطان الشريف كانت تهدف بالأساس إلى فرض صورة خلافة شرعية في بلاد المغرب قوية ومستقرة لا إلى إنشاء حكم كوني يستحيل إقامته على الأرض. ويعني ذلك أن السلطان الشريف لم يكن له أية أطماع توسعية في الدولة العثمانية لأن كل اهتمامه كان منصبا نحو الشمال أي صوب الأندلس.

الحلم الأندلسي

كانت استعادة "الفردوس المفقود" أحد أهداف حكم الأسرة الزيدانية منذ قيامها في بداية القرن السادس عشر استجابة للانتظارات المهدوية في المغرب والأندلس. وأصبح ذلك الهدف حُلمًا بل هَوَسًا ساعد السلاطين الشرفاء على ادّعاء وضعية "ما فوق تاريخية".

---

[1] ابن القاضي، **المنتقى المقصور**، ج 2، ص846

وعلى غرار والده خطط أحمد المنصور لغزو الأندلس منذ اعتلائه سدة الحكم سنة 1578. ورأينا أكثر من مرة كيف أن موضوع استعادة "الأرض الحبيبة" كان أحد الرافعات للدعاية المخزنية لتبرير ادّعاءات السلطان الشريف للخلافة. ولم تكن كل محاولات مولاي أحمد السياسية والاقتصادية والعسكرية سوى محطة أولى في مشروع إعادة بسط السيادة الإسلامية على الأندلس. وبقطع النظر عن الآمال المهدوية التي تحركها الأندلس والمكانة التي تحتلها في المخيال السياسي والثقافي الإسلامي إلى يومنا هذا فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار استقرار عشرات الألاف من الأندلسي في المغرب ينخرط بعضهم في الجيش وفي المخزن وفي طائفة العلماء. لا شك أن هذه المجموعة القوية كانت تدفع السلطان الشريف إلى الأخذ بذلك المشروع هذا من جهة ومن جهة ثانية كان هذا الأخير يستعمل ذلك الموضوع للحصول على ولاء الأندلسيين ودعمهم[1].

وبقطع النظر عمّا يقال فإن السلطان الشريف لم يتّخذ أي إجراء حقيقي لغزو الأندلس طيلة السبع عشرة عاما الأولى من حكمه. فقد انتظر سنة 1596 ليفكر عمليا في تحقيق حلمه. ولاقتناعه بأن الملك فيليب الثاني هو من دبّر عصيان مولاي الناصر الذي كاد أن يذهب بملكه[2] ترك السلطان الشريف لغضبه العنان مخالفا واجب الحذر. فاعتقل الوكيل الإسباني بلتزار بولو يوم 4 غشت 1595 طيلة "أشهر ثلاثة في سجن ضيق دون أن يكلّم أحدا أو يكتب حرفا"[3].

وفي غمرة زهوه بسحق التمرد وانتشائه بالنصر الذي حققه جيشه في السودان وبالكفاءة الباهرة لدبلوماسيته واقتناعه بأن اسبانيا هي من كان وراء الاضطرابات التي عصفت بالبلاد في سنوات 1595-1596 قرر السلطان الشريف أن الوقت قد حان لعكس الهجوم. وقد زاد من دعم موقف مولاي أحمد حدثان آخران أحدهما عسكري والآخر دبلوماسي. ففي 1 يوليو 1596 دمّر الأسطول الانگليزي-الهولاندي

---

[1] الشهاب الحجري، **ناصر الدين**، ص47-48.
[2] عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص174.
[3] Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 227.

تحت قيادة اللورد شارل هووارد وكونت إيسّيكس [Charles Howard, Comte d'Essex] الأسطول الإسباني في مرفأ قادس ونهب المدينة[1]. وعلى إثر هذا الانتصار الخاطف فكر الهولانديون في مواصلة الغزوة عبر إشراك المغرب الذي عرض خدماتها منذ 25 يونيو. فقد أرسل السلطان الشريف ثلاث سفن للمشاركة في العمليات ضد المدينة الإسبانية[2]. ولكن كونت إيسّيكس رفض مشاركتها مكتفيا بالمؤن التي عرضها عليه الريّس المغربي. ولشكره على دعمه قدّم الوجيه الانگليزي للريس ثمانية وثلاثين أسيرا مغربيا كانوا مسخّرين للتجديف على السفن الإسبانية[3]. ويقول البرتغالي بيدرو فرّيريّا [Pedro Ferreria] أن '"سقوط قادس أبهج السلطان كثيرا بسبب الألم الذي سببه له ملك اسبانيا"[4].

وعلى المستوى السياسي عقدت فرنسا وانگلترا وهولاندا حلفا عسكريا بلاهاي يوم 31 أكتوبر 1596 ضد الإمبراطورية الايبيرية. وقد أخبرت القيادة العامة الهولاندية السلطان الشريف بفحوى التحالف وشددت على النقاط التالية "نرجو من جلالتكم الإمبراطورية بكل تواضع تمكين رعايا هولاندا الحاملين لجوازاتنا نفس الحرية على أراضيكم كتلك التي يتمتع بها الرعايا الانگليز ورعايا أصدقاء جلالتكم الإمبراطورية حتى يجدوا لديكم الملجأ والأمان في حال لاحقتهم السفن الإسبانية [...] ما يزيدنا نحن وبلدنا إصرارا على المضي في مقاومتنا لملك اسبانيا"[5]. ولاعتقاد السلطان الشريف أن الفرصة مواتية لاستعادة الأندلس بدأ في نهاية سنة 1596 حشد الرأي العام المغربي والإسلامي للحصول على الدعم الروحي والمادي الضروريين للقيام "بالجهاد في سبيل الله". وقد كتب مثلا إلى علماء المشرق يخبرهم أن جيوشه تستعد إلى مناجزة العدو أو ما كان يسميهم عبدة الصليب بغية استرجاع الاندلس واحياء مراسم الاسلام فيها ويطلب منهم الدعاء لتحقيق هذ الأمنية الغالية[6]. ورغم أن الرسالة تشير إلى أن

[1] Ibid., t. II, p. 228.
[2] Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 229.
[3] Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 93-94 et Pays-Bas, t. I, p. 24.
[4] Ibid., t. II, p. 110.
[5] Henri de Castries, SIHM, Pays-Bas, t. I, p. 27.
[6] عبد الله گنّون، **رسائل سعدية**، ص51-59.

الجيوش المغربية كانت جاهزة لاستعادة الأندلس من فيليب الثاني فإن ذلك لا يعدو كونه صيغة مبالغة للحصول على دعم ثمين من العلماء وشيوخ القبائل. وفي الحقيقة كان المنصور على وعي بأن حلفا بين قُوًى عدة وحده ما سيحسم هذا المشروع الايبيرية العظيم.

لا شك أن المنصور رام في مرحلة أولى الحصول إلى دعم الأندلسيين الذين كانوا يتعرضون منذ عقود عدّة لقمع حكام قشتالة والذين يستطيعون إشعال فتيل المواجهات من خلال القيام بانتفاضة على شاكلة التمرد الكبير الذي قام في البشرات سنة 1568. وقد وجدنا رسالة أقل ما يقال أنها غريبة بعث بها السلطان الشريف إلى مَرْكيز اسباني مسح الناسخ اسمه مع الأسف. ففي هذه الرسالة التي كتب بين سنوات 1596 و 1598 على وجه التقريب يؤكد السلطان الشريف للمرسل إليه أنه ينوي استعادة الأندلس أرض الإسلام منذ قرون عدّة. فعلى عكس البرتغاليين الذين تخلوا عن كل أراضيهم إلى أهل قشتالة فإن المسلمين لن يتخلوا عن أراضيهم أبدا. وللقيام بهذا العمل النبيل الذي اعترف أنه فكّر فيه سنوات طويلة كان السلطان يعتزم تعبئة أكثر من ثلاثين ألف جندي ذوي أصول أندلسية إلى جانب قوات الجيش النظامي. ونظرا لأنهم خير من يعرف البلد ويمتلك روابط وثيقة مع عشرات الآلاف من ذويهم المستعدين للثورة ولكراهيتهم العميقة لفيليب الثاني فإن بمقدرة الأندلسيين استعادة البلد بسهولة. وكان على ذلك المركيز دعم ذلك التوجه وتسهيل تلك العملية "التاريخية". ولهذا الغرض فقد وصلته تفاصيل المهمة مشافهة عبر المبعوث اليهود موشي بالاش أحد خدام المخزن[1].

تبقى هذه الرسالة الغريبة إشكالية وتدفعنا إلى طرح كثير من الأسئلة: من يكون ذاك المركيز المستعد لتسهيل عملية غزو قوات إسلامية لبلاده؟ ولما يقوم بذلك؟ وهل ردّ على المقترحات المغربية؟ وهل كانت مقترحات السلطان الشريف جدية أم كان ذلك إحدى المناورات اللامتناهية لزعزعة الملكية الإسبانية؟ ما هي العلاقات التي كانت تربط السلطان الشريف بالأندلسيين؟ وستبقى هذه الأسئلة دون جواب ما لم نعثر على

[1] مجهول، **المكاتبات السلطانية**، و18-20.

نسخ أخرى من تلك الرسالة أو مصدر آخر يكشف لنا هوية المركيز. وفي تلك الحالة فحسب نستطيع الإجابة عن تلك الأسئلة ولو مبدئيا.

وبغضّ النظر عن جواب الوجيه الإسباني فإن السلطان الشريف وهو الحذِرُ الواقعي بحث حثيثا عن سبل أخرى لتحقيق حلمه. فمنذ شهر أكتوبر 1596 دخلت المخزن في علاقة مباشرة مع جمهورية هولاندا الناشئة بهدف عقد تحالف اقتصادي وعسكري معها. فبعد الاستيلاء على قادس من قبل القوات الانكليزية والهولاندية اكتشف أبناء المتطلع البرتغالي دون عمانويل ودون كريستوباو أن انگلترا غير جادة في توفير الدعم لهما لاستعادة استقلال البرتغال. فغادرا لندن واستقرا في هولاندا ثم بدآ بتحريض السلطات على الدخول في علاقة مباشرة مع مراكش دون وساطة انگليزية[1]. وبحسب الأميرين البرتغاليين فإن هولاندا يمكنها الحصول على امتيازات سياسية وتجارية ضخمة إذا ما تحالفت مع السلطنة الشريفة. وبذلك أمكن للأسطول الهولاندي استعمال الموانئ المغربية في عملياته ضد اسبانيا كما أمكن للتجار الهولانديين الحصول على وضعية مميّزة في السلطنة تساعدهم على التمتع بعدد كبير من الامتيازات التجارية[2].

ولاقتناعهم بحجج دون عمانويل ودون كريستباو قررت القيادات العليا في هولاندا الانفتاح على السلطان الشريف وكان من أوائل الملوك الذين اعترفوا باستقلال بلادهم. وفي رسالة طويلة ذكّر فيها الهولانديون أحمد المنصور بنضالاتهم التاريخية ضد "استبداد" ملك اسبانيا ثمّ اقترحوا عليه تكوين رابطة تضمّ إلى جانب المغرب هولاندا وفرنسا وانگلترا للدخول في حرب شاملة ضد المملكة الايبيرية[3]. ولكن السلطان الشريف لم يكن يبحث البتّة على عقد تحالف عسكري مع هولاندا لاقتناعه بأن هذا "البلد الصغير" لم يكن على درجة من القوة العسكرية ولا السياسية التي تسمح له بالقيام بحرب على الأراضي الإسبانية. ومن خلال هذه التجاذبات مع قادتها كان

[1] Henri de Castries, SIHM, Pays-Bas, t. I, p. 33-41.
[2] Ibid., p. 15-23.
[3] Ibid., p. 24-30

السلطان يهدف في الحقيقة إلى الحصول على شيئين اثنين: معدات عسكرية حديثة والحفاظ على الأميرين البرتغاليين في هولاندا. وقد حاول المنصور بكل الطرق إقناع ابني المتطلع البرتغالي بالاستقرار في المغرب واعدا إياهما كما سبق كل الدعم اللازم لاستعادة عرش لشبونة. كما حاول دون نجاح إقناع الهولانديين تسليمهما له[1]. أراد السلطان الشريف من خلال تلك المناورات الحصول مرة أخرى على وسيلة ضغط ذات قيمة. ولكن هل كان ينوي تسليحهما حقيقة لمهاجمة البرتغال كما فعل عدوه الإسباني مع الأمير مولاي الناصر قبل بضعة أشهر؟ لا وجود لأيّ مؤشّر يدل على ذلك. وعلى كل فإن الأميرين والقيادات العليا في هولاندا التي كانت تريد هي أيضا الاحتفاظ بهما رفضوا العروض المغربية. وبالمقابل قامت هولاندا بربط علاقات متينة مع المغرب في المجالات العسكرية والاقتصادية. وبسرعة أصبحت المزوّد الأول للسلطنة الشريفة بالأسلحة الحديثة وأحد أهم شركائها التجاريين وذلك إلى منتصف القرن السابع عشر.

ولنفس الهدف أرسل الملك هنري الرابع سفارة إلى مولاي أحمد وقد وصلت مراكش في 13 دجنبر 1596. وعلى غرار الهولانديين فقد اقترح الفرنسيون على المخزن إقامة تحالف عسكري ضد اسبانيا[2]. وكان هنري الرابع من خلال ذلك التحالف يتطلع لا شك إلى فرض فتح جبهة جديدة على اسبانيا ما يخفف الضغط على الجبهة الفرنسية. ولكن السلطان الشريف وكان مطلعا على أدق تفاصيل الوضع الفرنسي كما توحي به المقاطع التي خصصها الفشتالي لهذا البلد[3] كان يعلم جيدا أن هنري دي بوربون لم يكن يبحث من خلال عرضه إلا عن توظيف المغرب لتحقيق مصالحه الخاصة. لذا لم يكلف نفسه عناء الإجابة. وقد صدّقت الأحداث اللاحقة حدس السلطان الشريف. ففي سنة 1598 تخلى هنري الرابع عن حلفائه الانگليز والهولانديين

[1]Ibid., p. 3-14 ; Henri de Castries, SIHM, France, t. II, p. 96-98.

[2]Ibid., p. 160.

[3] الفشتالي، **مناهل الصفا**، ص194.

وأمضى وثيقة سلام مع فيليب الثاني في فيرفان [Vervins][1]. وفي نفس الوقت الذي كان فيه يتحاور مع هولاندا وفرنسا كان السلطان الشريف يلتفت مرة أخرى إلى انگلترا القوة الوحيدة القادرة سياسيا وعسكريا المشاركة بشكل فاعل في استعادة الأندلس.

بورتيا وأمير المغرب: تحالف مستحيل

إنّ الموقف الماكر الذي تبنّاه السلطان الشريف أحمد المنصور خلال النزاع الذي نشب بين إليزابيت الأولى وفيليب الثاني سنة 1589 والذي اعتبرته لندن خيانة ألقى بظلاله على العلاقات المغربية الانگليزية لسنوات عديدة. فإذا كانت العلاقات التجارية بعد هذه الحادثة تواصلت بشكل شبه طبيعي بين البلدين فإن العلاقات السياسية توقفت تماما. لم يتمّ تبادل للرسائل ولا السفارات رسمية كانت أم سرية في الفترة الفاصلة بين سنتي 1590 و1596. لم يكن هذا البرود فقط بسبب التحركات "المشبوهة" التي كان السلطان الشريف يقوم بها للدفاع عن مصالحه كما تفعل إليزابيت ولكن أيضا بسبب النشاطات السياسية التي تقوم بهما القوتين. ففي حين أن المغرب كان مشغولا بمسائل الصحراء ثم بثورة مولاي الناصر فإن انگلترا كانت مشغولة بمحاربة اسبانيا في هولاندا وبتنمية قوتها التجارية في شمال الأطلسي والبلطيق.

وبمناسبة الحملة الانگليزية الهولاندية ضد ميناء قادس في يوليو 1596 بدأت العلاقات تعود على استحياء بين القوتين كما رأينا أعلاه. ففي شهر دجنبر من العام نفسه كتب السلطان الشريف إلى ملكة انگلترا بشأن أحد خُدّامه الذي ألقى عليه رجالها القبض أثناء نهب قادس[2]. وبعد بضعة أسابيع اتصل السلطان الشريف بالبرتغالي بيدرو فرّيرا وهو عميل في خدمة المتطلع البرتغالي وملكة انگلترا. وفي ذلك اللقاء أعرب مولاي

[1] باستثناء سفارات هنري الثالث وهنري الرابع فإن العلاقات الدبلوماسية المغربية مع فرنسا بقيت هزيلة ودون نتائج تذكر. إلا أن وكلاء فرنسيين بدؤوا بالاستقرار في المغرب بل إن كبير أطباء القصر كان فرنسيا في أغلب الأوقات. ولم تتبنى فرنسا سياسة مغربية إلا تحت إلحاح الكردينال ريشوليو [Richelieu]. أنظر

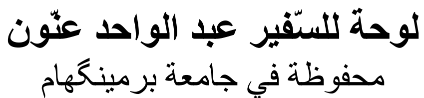
Henri de Castries, Agents et voyageurs Français au Maroc [1530-1660], Paris, 1911 ; Caillé, La représentation diplomatique de la France au Maroc, Paris, 1951 ; Charles Penz, Les rois de France et le Maroc, Casablanca, 1945.

[2] Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 137.

أحمد للعميل البرتغالي عن رغبته في التحالف مع ملكة انگلترا لإعلان الحرب على فيليب الثاني وغزو الأندلس. وللتوصل إلى ذلك كان على ملكة انگلترا الاستحواذ على جزر الأصور لقطع طريق الأمريكيتين على الإسبان[1]. ويبدو أن ذلك المقترح لاقى قبولا كبيرا في لندن ولكن مع نوع من الحذر والحق يقال. ولإثبات حُسن نيته طُلب من السلطان الشريف حرق كل الأراضي الزراعية في محيط الثغور الايبيرية في شمال المغرب وفرض حصار تام عليها[2]. وبالرغم من أن مجاهدي الشمال واصلوا هجماتهم على تلك الثغور إلا أننا لا نملك أي معلومة عن جواب المغرب لأن البلد تعرض إلى كارثتين بيئيتين بين سنتي 1597 و1598 شغلتا السلطان الشريف: المجاعة والطاعون[3]. ولم تعد العلاقات إلى طبيعتها إلا سنة 1599. ففي شهر ماي من تلك السنة أرسلت الملكة سفارة إلى مرّاكش لتحريض السلطان الشريف على فتح موانئه للتجار الهولانديين وإطلاق سراح عدد من الأسرى[4].

استفاد السلطان الشريف من وجود الوفد الانگليزي في المغرب ليعيد طرح مقترحاته حول التحالف خاصة وأن تغييرا كبيرا حصل على رأس المملكة الإسبانية. فقد توفي الملك فيليب الثاني في 13 شتنبر 1598. كان لا بد إذا من استغلال وضع عدم الاستقرار الذي تمر به اسبانيا. ولهذا الغرض كلّف مولاي أحمد عزوز الوَزگيتي بمعاودة الحوار مع ممثلي الملكة بهذا الشأن. ولكن هؤلاء وكانوا لا يعلمون شيئا عن تلك القضية نصحوا السلطات الشريف بإرسال سفارة رسمية إلى لندن[5].

[1] Ibid., t. II, p. 110.
[2] Ibid., p. 121.
[3] التمنارتي، **الفوائد الجمة**، ص110-111؛ Antonio de Saldanha, Crónica de Almançor, p. 264 et p. 310.
[4] Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 137.
[5] Ibid., p. 142.



لوحة للسّفير عبد الواحد عنّون

محفوظة في جامعة برمينگهام



أعلن السلطان الشريف لملكة انگلترا في رسالة مؤرَّخة بـ15 يونيو 1600 قدوم سفارة من لدنه إلى لندن لمناقشة بعض المواضيع معها مباشرة وبشكل سري[1]. وقد كُلِّف بتلك المهمة الكاتب عبد الواحد عنّون مستعينا بتُاجري السلطان أحمد الماسّي وأحمد بن ميمون والمترجم عبد الله دودار الأندلسي[2]. نجح السلطان الشريف في حجب الأهداف الحقيقية للسفارة عبر نشر الإشاعة التالية: لم تكن السفارة إلى لندن

[1]Ibid., p. 157.
[2]Ibid., p. 159-168.

تهدف إلا لإيجاد مركب موثوق للسفر إلى الاسكندرونة ومنها إلى حلب[1]. ولتأكيد تلك الإشاعة أرسل البلاط الشريف طلبا رسميا إلى لندن في رسالة مؤرخة بـــ27 مارس 1600[2]. ويبدو أن الخدعة انطلت على الإسبان. فقد أكّد أحد جواسيسهم الفلورنسي خوان دو مارشينا [Juan de Marchena] للمكلف بالشؤون المغربية في الحكومة الإسبانية دوق مدينة سيدونيا أن البعثة المغربية ستتوجه بالفعل إلى حلب لشراء حجارة كريمة[3]. وتذهب تقارير العملاء الايبيريين في مراكش في نفس ذلك الاتجاه[4].

غادرت البعثة ميناء اسفي يوم 17 يوليو 1600 على ظهر سفينة انگليزية اسمها الصّقر[5]. ولتأكيد حسن نيته أطلق السلطان الشريف سراح كل الأسرى الذين طالبت بهم الملكة قبل بضعة أشهر[6]. وبعد شهر من الإبحار وصل الوفد إلى دوفر في 18 غشت مصحوبا بعدد كبير من التجار الانگليز المستقرين في مراكش. وفي يوم 30 غشت قدم السفير المغربي أوراق اعتماده إلى الملكة. وبعد ثلاثة أسابيع خصصت إليزابيت للوفد المغربي مقابلة رسمية ثانية. كما تمكن الوفد من المشاركة في احتفالات العيد الثاني والأربعين لتربع إليزابيت على عرش انگلترا يوم 27 نونبر 1600.

وبعيدا عن الرسميات عرض الوفد المغربي مقترحات السلطان الشريف. بفضل المذكّرة التي أعدّتها الحكومة الانگليزية يوم 23 شتنبر فإنه يمكننا إعادة رسم ملامح المقترحات التي قدّمها شفويا عبد الواحد عنّون: تمتلك السلطنة الشريفة موقعا استراتيجيا يمكن أن يكون مفيدا جدا في حال النزاع مع اسبانيا وستكون القوات الشريفة عندها تحت تصرف الحلفاء وكذا البارود وملح البارود والذخيرة والقمح والخشب والحديد وحتى الأموال. بل إن السلطان على استعداد للدخول في عملية مشتركة لغزو الهند وأمريكا وجزيرة أرگين. ولإثارة إعجاب الملكة وإقناعها بإمكانية

---

[1]يمكننا اعتبار هذه الرحلة أيضا رغبة للمنصور في الدخول في علاقة مع ثوار الطريقة الجلاليّة الذين دوخوا شرقي الأناضول وشمال الشام في ذلك العصر لحشر أنفه بشكل أو بآخر في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية.

[2]Ibid., p. 149-153.

[3]Ibid., p. 152.

[4]Ibid., p. 167.

[5]Ibid., p. 161, p. 169 et p. 174.

[6]Ibid., p. 137, p. 149, p. 161, p. 193 et p. 200.

المشروع أكّد السلطان أن الجيش المغربي الذي قام بغزو السودان و"تجمّعاته"[1] الستة والثمانين ألف قادر على تحقيق ذلك[2].

ترددت الملكة إليزابيت ولم تكن قد نسيت "خيانة" السلطان سنة 1589 في قبول العرض المغربي. ولكن روبير سيسيل [Robert Cecil] شجعها على عدم رفض هذا العرض "المُغري". بل أقنعها بإرسال ردّ إيجابي. وبعد مشاورات مع مستشاريها أخبرت الملكة عنّون أن يقول لسيده إن غزو الهند أو أمريكا وهي أراض غنية جدا أفضل من غزو الأندلس. لذلك يجب تنظيم حملة مشتركة يتطلب تجهيزها مبلغ مائة ألف جنيه. ولمّا كان هذا المبلغ ضخم اقترحت الملكة على المنصور تمويلها كاملة ليسترجع رأسماله من الغنائم المنتظرة[3]. ويبدو أن السفير المغربي قد وافق على مقترح الملكة الانگليزية بل لعله عرض عليها إرسال موفد لها إلى مراكش لإتمام المفاوضات[4]. وقد عينت الملكة على ما يبدو التاجر هنري برانيل [Henry Pranell] لذلك الغرض ولكننا نجهل للأسف الشديد كل شيء عن تلك المهمة[5].

مباشرة بعد عودة السفارة المغربية إلى مراكش في شهر فبراير 1601 بعث أحمد المنصور بمذكرة إلى إليزابيت يعلن لها فيها موافقته على المقترحات الانگليزية[6]. فشعوب الهند بحسبه وهي مسلمة في غالبيتها ستسعد بالانضمام إلى الجيوش الغازية لأن المغرب مشارك فيها. وأعلن السلطان الشريف للملكة أن المبلغ المطلوب جاهز وأنها يمكن أن ترسل قطعة حربية مسلّحة بشكل جيد لحمله في سرية تامة. بيد أنه يرجو الاتفاق على تفاصيل تنظيم الحملة وطريقة اقتسام غنائمها[7].

---

[1] لا شك أن المقصود هنا خيمة وليس حاضرة لأن السلطان أعلن في رسالة وجّهها إلى أعيان المغرب أنه سيطر على 46 ألفا من خيام الصحراء. أنظر عبد الله كنّون، **رسائل سعدية**، ص194.

[2] Henri de Castries, SIHM, Angleterre, t. II, p. 177.

[3] Ibid., p. 206.

[4] **نفسه**، ص180. وقد عمدت البعثة المغربية إضافة إلى ذلك إلى القيام بتحرّي عن أوضاع السوق البريطانية. ويبدو أن أسعار السكر المستورد من المغرب قد اثار انتباه المبعوثين المغاربة بشكل خاص. وقد اتهمهم بعض أصحاب القرار الانگليز "بالتجسس الاقتصادي" وبأنهم يريدون إعادة تقييم أسعار السكر عند عودتهم إلى المغرب.

[5] Ibid., p. 196-198.

[6] Ibid., p. 199-204.

[7] Ibid., p. 206.

ولكن يبدو أن الملكة لم تكن تريد مشاركة القوات المغربية مباشرة في العمليات العسكرية. كان أملها أن يكتفي السلطان الشريف بتوفير المبلغ المطلوب وأن يرسل لها بضعة آلاف من الأندلسيين كي تلجأ إليهم وقت الحاجة. لا شك أن تلك المقترحات صدمت السلطان الشريف فأسرع بإرسال موفد من أصل أندلسي إلى لندن في نهاية 1601 محمّلاً برسالة يؤكد فيها أن جميع الموانئ المغربية ستبقى مفتوحة للتجار الانگليز وسيحافظ هؤلاء على جميع الامتيازات والمنافع المخصصة لهم. ثم يشدد على أن مملكة اسبانيا تبقى قوية جدا ولن يكون الإطاحة بها أمرا سهلا لذا كان لا بد من الإعداد الجيد لذلك الهجوم. لذلك فإن إرسال أندلسيين قليلي الخبرة هو بمثابة انتحار عسكري [وهو ما يتناقض مع الرسالة التي أرسلها إلى المركيز الإسباني]. تلك المهمة تفترض بحسب رأيه تجنيد حوالي مائة ألف جندي محترف ومسلّحين بشكل جيد. ورغم ما يتطلّبه ذلك من كُلفة باهظة فإن السلطان الشريف يعلن عن استعداده للتكفل بجميع تلك المصاريف بشرط: كل الأراضي المفتوحة تعود إليه حصرا لأن العلماء سيرفضون في حالة مختلفة شحذ همم الناس للخروج إلى الجهاد[1].

كانت تلك آخر المعلومات المتوفرة عن مشروع التحالف المغربي الانگليزي. وكثيرة هي الأسباب الظرفية التي يمكن أن تفسر ذلك الصمت. ففي الجانب المغربي وإضافة إلى الجفاف والطاعون الذي اجتاح البلاد بين 1601 و1603 فقد كان على السلطان الشريف مواجهة تمرد ابنه البكر ولي العهد مولاي المأمون ابتداء من 1602 ما جعله يجند له كل طاقاته خوفا من أن ينهار الصرح الذي شيّده طيلة ربع قرن في بضعة أسابيع. أما من ناحية انگلترا فإن الملكة إليزابيت وقد أضعفها المرض ضعفا شديدا واجهت ثورة عارمة في ايرلندا. ورغم أن كونت إيسيكس قد احرز عددا من الانتصارات ضد المتمردين منذ 1599 إلا أن القوات الانگليزية عجزت عن إنهاء ذلك العصيان الذي تدعمه اسبانيا إلى حدود سنة 1603. إلا أن موت إليزابيت في 24 مارس 1603 متبوعا بوفاة مولاي أحمد بعد خمسة أشهر من ذلك قد وضع حدا لتلك المحاولة الفريدة في التاريخ المغربي.

[1] مجهول، **المكاتبات السلطانية**، و195-198.

وإذا كانت العوامل الظرفية يمكن أن تبرر فشل مشروع التحالف بين السلطنة الشريفة ومملكة انكلترا فإن عوامل هيكلية كانت لا شك في أصل ذلك الفشل. فبالرغم من نصف قرن من التقاطعات السياسية والتجارية والثقافية إلا أن القوتين لم تتمكنا من تجاوز الأحكام المسبقة الدينية والثقافية وإقامة علاقات ثقة تقوم على المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل. وإذا كان المخزن لا يرى في أولئك "المشركين" إلا أداة لإقامة أحد أعمدة مشروع الخلافة الذي يصبو إليه أحمد المنصور فإن السلطات الانگليزية تعتبر المغاربة "برابرة" و "جنسا دونيًا" يجب استغلاله إلى أقصى حدّ[1]. هذا التعارض الثقافي والسياسي يجعل كل تحالف بين البلدين أمرا صعبا للغاية بل لعله مستحيل. وقد عبر ويليام شكسبير عن هذا التعارض الهيكلي بشكل رمزي سنة 1596 في تاجر البندقية باستحالة الزواج بين بورتيا وأمير المغرب.

[1] Alan Rosen, « The Rhetoric of exclusion : Jew, Moor, and the Boundaries of Discourse in The Merchant of Venice », Joyce Green Macdonald [dir.], Race, Ethnicity and The Power in the Renaissance, p. 67-77 ; Salih Mahdi Hameed, « The Prince of Morocco in The Merchant of Venice », Journal of Education and Science, p. 1989,nº 7, 5-24 ; Gustave Ungerer, « Portia and the Prince of Morocco », Shakespeare Studies, 2003, vol. 31, p. 89-126 ; Nabil Matar, Turks, Moors and Englishmen in the Age of Discovery, London, 1999.

الخاتمة

بسبب ظهوره في خضمّ "السنوات المضطربة من بدايات حداثة العالم"[1] تشكّل حكم البيت الزيداني في سياق محلي ودولي خاص. فحتى يضمنوا لأنفسهم مكانا في فضاء مغربي مشرذم ومعرّضٍ للمطامع الايبيرية والعثمانية اضطر الحكام الأوائل وخاصة محمد الشيخ المهدي إلى اعتماد منظومة شرعنة متماسكة والاعتماد على مؤسسات ناجعة والقيام بنشاط دبلوماسي مهمّ بهدف ترسيخ حكمهم في المغرب وإعطائه الشرعية اللازمة والاحتياط من المخاطر الأجنبية واتّباع سياسة توسعية. ولتحقيق هذا المشروع الثلاثي الأبعاد تبنّى الأشراف الزيدانيون عقيدة الخلافة بصفتها الوعاء الفكري والمؤسسي الأوحد الذي يستطيعون الاغتراف منه.

ولئن دخل هذا المشروع حيّز التطبيق منذ النصف الأول من القرن السادس عشر فلم يعرف النجاعة في التطبيق إلا خلال الخمسة وعشرين سنة من حكم السلطان الشريف أحمد المنصور الذهَبي [1578-1603]. بدأ هذا الأخير مستفيدا من زاده في العلوم الشرعية ومن خبرته العثمانية بتحقيق المشروع العائلي. ولإضفاء مسحة من "القداسة" على مشروعه وإعطائه بعدا إسلاميا لا بد منه أعدّ مولاي أحمد وأعوانه منظومة شرعنة متكاملة ومتجانسة جعلت الخطاب بأشكاله المختلفة وشارات المُلك والمراسم حوامل لها. كما دعّم السلطان الشريف من هيمنته على التراب المغربي بمركزة المؤسسات الإدارية والمالية الموروثة عن العصور الوسطى وإصلاح المؤسسة العسكرية. أما على المستوى الدبلوماسي فقد كان له استراتيجية مرنة استفادت من كل ثغرات النظام العالمي الوليد لتحييد كل معارضيه حفاظا على استقلالية سلطنته ولكن أيضا للقيام بمغامرة توسعية ذهبت به إلى السودان الغربي بغرض إنشاء خلافة غربية جديدة.

إن استعادة منظومة الشرعنة للسلطان الشريف أحمد المنصور تؤكد بشكل كبير المسلَّمَة التي طرحناها في البداية وهي أن العقيدة الشريفة ترتكز حصرًا على "بديهية-

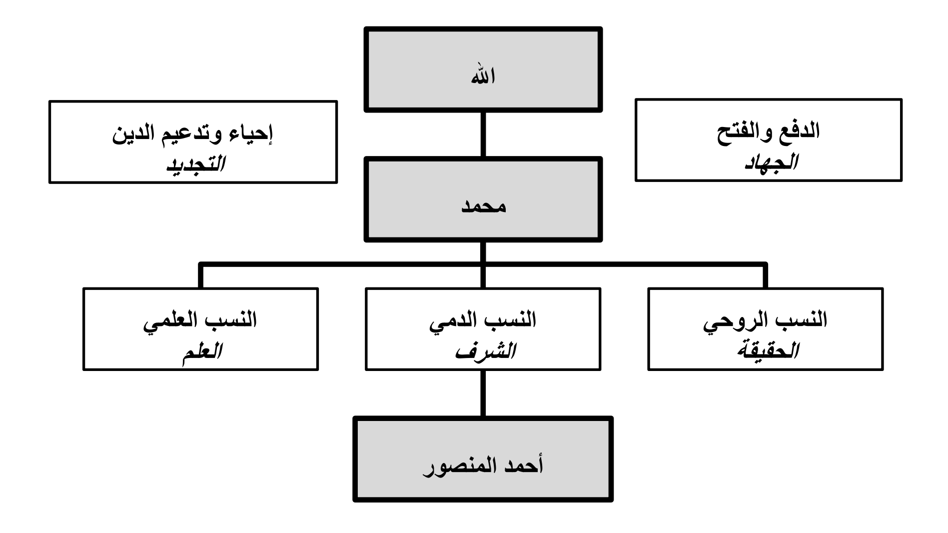
[1]Fernand Braudel, La Méditerranée, t. III, p. 421.

مؤسسة" الخلافة. وحول هذه البديهية كانت الدعاية المخزنية تنتج المعنى باستعمال ثلاثة حوامل مميّزة وهي الخطاب وشارات الملك والمراسم. وإذا كان الخطاب يشكّل تجريدا للعقيدة الشريفة وكان موجها بالأساس إلى النخبة فإن شارات المُلك والمراسم ترسم تلك العقيدة وتجعلها مكشوفة للأهالي عبر عملية إخراج هدفها الأساسي تحفيز النفوس ونشر العقيدة على نطاق واسع.

كانت حوامل عقيدة الخلافة لدى المنصور مشحونة بالإحالات التقليدية حقيقية كانت أو مختلقة وتهدف قبل كل شيء إلى بناء سند مباشر وغير منقطع بين السلطان والعصر الإسلام الذهبي. كما تهدف إلى أن تجعل منه المُؤْتَمَن الوحيد والحصري على الميراث النبوي الكوني والحقوق الدينية والسياسية التي يطالب بها أهل البيت.

وبذلك تمّ استغلال كل المصادر الثقافية والدينية التي يمكن أن تدعم ذلك النسب استغلالا عاليا لإثبات أن السلطان الشريف يحوز على ‘‘شرعية أصلية يستمدها من التاريخ بفضل السماء ومن السماء من خلال التاريخ"[1]. ولئن كانت المَلِكيات الأوروبية التي تمتلك عددا كبيرا من مرجعيات المشروعية كالمسيحية والأساطير اليونانية- الرومانية والفلسفة اليونانية والقانون الروماني والخرافات المحلية فإن السلطان الشريف ومادحوه لم يكن لهم من إمكانية للبحث عن الحجج والعلامات والرموز التي تضفي المشروعية إلا في المدوّنة الإسلامية. فكانوا يجتهدون إذا في اللعب على المرجعيات الإسلامية وهي الوحيدة التي يمكن من خلالها الوصول إلى المتلقين المسلمين باحثين عن إنتاج يناغم بين تلك المرجعيات وتعبيراتها المختلفة. فأصالة العقيدة الخليفية لا تكمن في خلقها لمرجعيات جديدة بقدر ما هو في استعادة تلك المرجعيات وتدعيمها وإعادة توضيبها وتلفيقها.

[1]Yves-Marie Bercé, Les Monarchies, p. 9.



وعلى أية حال فقد استعمل السلطان منظومة الشرعنة تلك للتعبير عن رغبته في الخلافة وطموحاته الكونية. وهذا لا يعني أنه كان يطمح للقضاء على العثمانيين بل كان يرجو قيام خلافة في الغرب الاسلامي مستقلة وقوية على غرار أسلافه الفاطميين والأمويين والموحّدين والمرينيين. وتواصلا مع عقيدة الخلافة ثلاثية الأبعاد التي قال بها أبوه فإن عقيدة المنصور كانت تهدف قبل كل شيء إلى تدعيم شرعيته وتقوية موقعه داخل السلطنة والتحصن ضد الأطماع العثمانية المشبوهة بل المعادية وإلى تبرير سياسته التوسعية. ويمكننا التأكيد على أن مطامع السلطان الشريف في خلافة كونية لم تكن أكثر من بناءات متخيّلة وأداة ناجعة لتأكيد قوته ورفض وصاية الجار العثماني القوي. وإذا كان القانونيون الفرنسيون قد عبّروا عن رفض ملوكهم أي تدخل خارجي بصيغة "الملك إمبراطور في مملكته" فإن اللاهوت السياسي الزيداني ودون التعبير عن ذلك بشكل صريح ومباشر كان يقول إن "السلطان الشريف خليفة في سلطنته".

وبالتوازي مع إقامة منظومة شرعنة لدعم المشروع الثلاثي الأبعاد حاول السلطان الشريف أن يجعل من المخزن أداة فعّالة للحكم والسيطرة. وبالرغم من أنه لم يقم إلا

بتحويرات طفيفة على المؤسسات الإدارية والمالية الموروثة عن الإسلام الكلاسيكي فقد حاول إنشاء إدارة مركزية قوية وما فوق قبلية. وفي حين كانت الحكومة المركزية غير متجانسة وممثلة لجميع المكونات الاجتماعية في السلطنة فإن حكومة الأقاليم كانت في الغالب محصورة في الشخصيات التي تفتقد لأي قاعدة اجتماعية محلية وترتبط بطريقة أو بأخرى بالسلطان الشريف عبر علاقات القرابة أو الولاء. وقد مكّنت تلك الإجراءات التي تبدو بسيطة المخزن من تسيير مجمل السلطنة بنجاعة بالرغم من أن عددا كبيرا من أقاليمها معروفة بتمردها بل بعدائها للسلطة المركزية.

تعكس السياسة المالية للمخزن تحت حكم أحمد المنصور أيضا هموم المَرْكَزَة والتسامي عن القبلية. ولتجنب تركّز السلطات السياسية والمالية بين أيدي شخص واحد أي الوالي عيّن السلطان الشريف أمناء يرتبطون مباشرة بالسلطة المركزية وهم في الغالب من الموالي. وكانت الضرائب المستوفاة في أكثرها تتجمع بمرّاكش قبل إعادة توزيعها على الولايات ما يمكّن المخزن من مراقبتها. ولتدعيم استقلاليته المالية تجاه السكان المحليين كانت السلطة المركزية تحتكر تجارة مواد استراتيجية محددة كالملح والذهب والبارود والنحاس الخ. ولنفس الأسباب طوّر المخزن معاصر السكر جاعلا منها النواة الفعلية لصناعة مخزنية.

وكان المجال العسكري أبرز المجالات الذي تجلّت فيها رغبة السلطان الشريف في المركزة وفي التسامي عن القبلية. فقد نظّم وطوّر مؤسسة عسكرية مبتَكَرَة تختلط فيها التقاليد المحلية العتيقة بمكتسبات الحداثة. ولأنه كان على وعي بأن جيشا قويا ووفيًا هو أفضل أداة لتحقيق مشروعه الثلاثي الأبعاد فقد جعل منه السلطان الشريف أولويته المطلقة. وحتى يواصل مسيرة أسلافه فقد شكّل جيشا عصريا مستلهما النماذج العثمانية والأيبيرية مفارقا للقبلية أي متكوّنًا من عناصر لا قاعدة اجتماعية محلية لها تابعة لشخصه بالكامل.

ولتمكين قواته من الأسلحة الأكثر عصرية والأكثر تعقيدا ربط السلطان الشريف علاقات مع تجار السلاح الأوروبيين وخاصة البروتستنتيين منهم بل وحاول إقامة صناعة عسكرية محلية بالاستعانة بصُنّاع من العلوج والأندلسيين. وقد نجح السلطان

الشريف حيث أخفق الموحدون والمرّينيون: مَخْزَنَة البدو عبر تشكيل فِرَقٍ منظّمة وموالية تحترم التقاليد المحلية في استعمال السلاح وفي تكتيك المعارك.
وحتى إن عمدت بعض عناصر الجيش إلى التمرد لسبب أو لآخر فإن غالبية تلك القوات بقيت وفية للسلطان بل كانت من أخلص مسانديه وأداته المفضّلة لتحقيق مشروعه الثلاثي الأبعاد. وبذلك فإن إنشاء جيش قوي ما فوق قبلي واحتكار الأسلحة النارية والتقنيات المعاصرة مكّنت السلطان الشريف من فرض هيمنته على كامل السلطنة. كما أن عصرنة الجيش سمحت له إلى جانب أدوات أخرى بالمحافظة على وحدة سلطنته وعلى القيام بغزو الأراضي الصحراوية التابعة لإمارة سنغاي بكثير من السهولة.
بيد أن السلطان الشريف لم يستطع تدعيم وإكمال تلك العدّة العسكرية بأسطول عصري وقوي لأسباب هي في نفس الوقت جيوسياسية وتقنية. وكان ذلك العائق ملموسا في السياسة الخارجية للسلطان الشريف في سنوات حكمه الأولى عندما سعى إلى التحالف مع اسبانيا ضد العثمانيين وعندما بحث عن دعم الأسطول الانكليزي لاستعادة الأندلس وغزو الهند أو أمريكا في نهاية عهده. لم يكن لأحلام السلطان الشريف التوسعية أن تتحقق والسبب أساسا ضعف الأسطول. ولتجاوز ذلك الضعف والحصول في نفس الوقت على أداة ضغط سياسي محترمة ومصدر جديد للمداخيل شجع السلطان الشريف القرصنة وخاصة في الرباط التي تطوّرت لاحقا لتصبح صناعة حقيقية.
مثّلت الدبلوماسية الأداة الأخيرة التي استعملها السلطان الشريف لتحقيق مشروعه الثلاثي الأبعاد. ولأن السلطنة الشريفة تقع بين ثلاث فضاءات تواصلية وتجارية هي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي والصحراء وأعظم قوّتين في المنطقة أي الدولة العثمانية ومناطق النفوذ الايبيرية لمملكة هابسبورگ فقد كان عليها وهي دولة عازلة التخلص من وصاية هاتين القوتين العُظمتين لتنحت لنفسها مكانا في النظام العالمي الناشئ. كان عليها إذا استغلال كل نقائص هذا النظام للدفاع عن نفسها وتقوية مواقفها. لأجل ذلك تبنى السلطان الشريف وقد أحاط نفسه بدبلوماسيين محنّكين سياسة

الدوائر الثلاث التي دشنها أسلافه والتي تتلخص في عقد علاقات مع كل الفاعلين في الساحة دون الانخراط الفعلي في أي ظرف من الظروف مع أيٍ منهم.
وقد استغل السلطان الشريف الصراعات القائمة بين العثمانيين والبيت النمساوي ليحصل على دعم فيليب الثاني في إزاحة التهديد العثماني وذلك طيلة السنوات الأولى من حكمه في مقابل الوعد بالتخلي له عن ميناء العرائش. ولكنه حالما اطمأنّ إلى زوال التهديد "التركي" عمل السلطان الشريف على التقليص من الهيمنة الإسبانية عبر التقرّب من أكبر أعدائه الأوروبيين انكلترا. وقد استطاع بوعود من هنا ومناورات ذكية من هناك ليس فقط دفع التهديد الإسباني والحفاظ على وحدة أراضيه بل أيضا استرجاع ثغر أصيلة. وبعد عقد من الحكم تمكن السلطان الشريف أن يوقف كل التدخلات الأجنبية وأن يقيم توازنا في علاقاته مع كل القوى العظمى.
ممّا لا شك أن الصراعات السياسية في أوروبا وتراجع الدولة العثمانية مكّنت السلطان الشريف من التوصّل بهدوء إلى غزو إمارة سنغاي. وتترجم المغامرة السودانية التي بدأها منذ السنوات الأولى لحكمه الطموح السياسي والديني لامتلاك عمق استراتيجي وإقامة خلافة في الغرب قوية تنخرط في التاريخ الطويل للمنطقة. ولم يكن للحوافز الاقتصادية إذا ما وُجِدَت حقا إلا وزن ثانوي باعتبارها أداة دعاية لتبرير غزو بلد مسلم. كان السلطان الشريف يهدف إذا إلى إقامة إمبراطورية أو خلافة غربية وليس العودة بالأمة الإسلامية إلى وحدتها الأصلية ويتأكّد ذلك من مشاريع نهاية الحكم.
أعطى قيام الخلافة الشريفية والتغيّرات السياسية التي حصلت على الساحتين المتوسطية والأطلسية دفعة جديدة للسياسة الخارجية المغربية. فقد اعتمد السلطان الشريف سياسة مزدوجة تجاه الدولة العثمانية الذي لم يعد يخشاها بعد أن أصبحت فريسة لصعوبات سياسية وعسكرية خطيرة. وإذا كان "التضامن الإسلامي" هو ما أُعلِن رسميا من الجهتين إلا أن الوكلاء المغاربة وبشكل غير رسمي كانوا يقومون بحملات دعاية في أقاليم الدولة. ومن خلال تلك الدعاية كان المنصور يبحث عن تشكيل شبكة من الدعم القوي من بين نخب المنطقة ونحت صورة "مثالية" لنفسه

يتمنى نشرها وتسويقها من جيل إلى جيل أكثر من بحثه عن غزو تلك الولايات كما حاول الفاطميون قبله انطلاقا من تونس الحالية.

كان السلطان الشريف يتبنّى سياسة حذرة ودفاعية تجاه اسبانيا إلا أنه غيّر فجأة من سياسته على إثر الثورة الخطيرة التي قام بها المتطلع مولاي الناصر سنة 1595-1596. ولأنه كان يعتقد جازما أن فيليب الثاني كان بشكل من الأشكال وراء ذلك العصيان الذي كاد أن يكلّفه ملكه قرّر مولاي أحمد أن الفرصة مواتية للتحول إلى الهجوم. وتصور أنه بدخوله في حلف مع القوى البروتستنتية وخاصة مع انكلترا يستطيع استعادة الأندلس وربما غزو أجزاء من الهند أو أمريكا أيضا. ولكن وبالرغم من عدة سنوات من التجاذبات والمفاوضات فإن الاختلافات السياسية وعدم التوافق الثقافي بين المغرب وانكلترا قد منعت تحقيق ذلك المشروع الفريد في التاريخ الإسلامي-المسيحي.

وإذا كان السلطان الشريف أحمد المنصور قد تمكن إبّان حكمه من إقامة مشروع للخلافة إلا أنه فشل في إدامته وفي تمكينه من التواصل بعد موته: فقد أسقطت مشاكل التوريث مجمل ذلك المشروع بشكل نهائي. فهذا المشكل الهيكلي الذي تعاني منه دار الإسلام منذ عصر الخلفاء الراشدين لم يحيّد المغرب منذ بداية العصور الوسطى. وإذا كان العثمانيون قد تمكنوا من حلّ تلك المعضلة جزئيا عبر قانون قتل الإخوة فإن ملوك العائلة الشريفية لم يكونوا مؤهلين لتطبيق ذلك "النموذج" رغم بعض المحاولات ولا لإيجاد بديل عنه.

وبقطع النظر عن الرغبة المعلنة في تركيز توريث قائم عمودي أي وراثة الابن البكر كطريق أوحد لإعطاء بعض الاستقرار للحكم فقد كان على مولاي أحمد أن يواجه طيلة عهده معارضي هذه الطريقة من المتطلعين. بل إن أبناءه أنفسهم لم يقبلوا "بالإصلاح". ففي حياته دخل هؤلاء في سلسلة طويلة من المؤامرات ضد بعضهم البعض. ونحن على يقين تقريبا أن مشكل الوراثة هذا قد كلّف السلطان الشريف حياته. وما إن غاب أحمد المنصور عن المشهد سنة 1603 حتى دخلت البلاد في حرب وراثة دامت أكثر من نصف قرن. وكان على مشروع التوحيد والمركزة الذي بدأه هذا

الأخير ودام طيلة سنوات حكمه الخمسة والعشرين أن يترك مكانه إلى فضاء مقسّم ووضع سياسي كارثي. وإذا كان التنافس لا يعني في مرحلة أولى سوى أعضاء العائلة الشريفية الحاكمة فقد طفى على السطح السياسي والديني للبلاد وبسرعة كبيرة مُطالبون بالحكم من خارج تلك الدائرة مدعومين بحركات طرُقية أو بقاعدة قبلية مستحوذين على جزء من الأراضي مدّعين أنهم الورثة الشرعيين لمشروع المنصور.

يبدو أن حكم هذا الأخير قد أصبح بفضل الصورة الايجابية المُسَوّقة من قبل علماء تلك الفترة المظلمة من التاريخ المغربي رمزا لعهد الاستقرار والرخاء والعظمة الذي يجب على كل حاكم "صالح" محاولة الاقتداء به وإعادة إنتاجه مستقبلا. وفي هذا الإطار حاول ملوك البيت العلوي الأوائل وخاصة منهم إسماعيل بن الشريف [1672-1727] ومحمد بن عبد الله [1757-1790] ببساطة استعادة مشروع مولاي أحمد الثلاثي الأبعاد. غير أن التحولات الجيوسياسية الجذرية التي عرفتها الساحة الوطنية والدولية جعلت من القسم الأكبر من ذلك المشروع غير قابل للتطبيق بل مُضرّا بالسلطنة الشريفة. لأن ما كان صالحا في القرن السادس عشر لم يعد صالحا في القرن الثامن عشر.

وبقطع النظر عن صورة العظمة والرخاء التي تركها في الوعي الجمعي للمغاربة فإن حُكم السلطان الشريف أحمد المنصور مكّن البلد من عدد من المؤسسات لا يزال بعضها حيّا إلى أيامنا هذه. فالتنظيم الإداري والمالي الذي ركّزه السلطان وأعضاده بقي متماسكا تقريبا إلى بداية القرن العشرين. ويمكننا ملاحظة نفس الحالة في المجال العسكري حيث اقتبس العلويون الجزء الأكبر من النموذج الزيداني وخاصة فيما تعلّق بتعبئة عرَب الدولة الذين أُطلِق عليهم لقب الگيش والذي بقي قائما إلى حدود بداية القرن العشرين كذلك.

لكن تعتبر شارات الملك والمراسم بصفتها أداوت أساسية في أية عملية شرعنة والتي صيغت لإشهار طموحات السلطان الشريف في الخلافة والمركزية أهمّ ما خلّفه العهد المنصوري. ولئن كانت مجرد وسائل أبّهة في البداية فقد تحوّلت لتصبح وهي حوامل لا غنى عنها لمَسْرَحَة الحُكم إلى مؤسسات لا تزال فاعلة نوعا ما إلى اليوم. وقد أدّت

عملية تقنين شارات الملك والمراسم في عهد أحمد المنصور إلى تحويل ذلك البلاط إلى فضاء منتج للمعايير الاجتماعية بل يصل إلى حدّ توليد شكل من أشكال المخزنة [curialisation] بحسب عبارة نوربرت إيلياس [Norbert Elias] أي تعميم عدد كبير من سلوكيات البلاط على المجتمع كله مثل عادات الملبس وفنون الطبخ والاحتفالات والكلام وغيرها.

لم تكن آداب البلاط سوى التعبير الظاهر لعقيدة الخلافة التي وضعها السلطان الشريف أحمد المنصور وحاشيته. وتعد تلك العقيدة في حقيقة الأمر أهمّ إرثٍ خلّفه المنصور وقد بقيت شبه ثابتة إلى عصرنا هذا ممكّنة المَلِكية المغربية من عمق تاريخي وشرعية دينية وجاذبية خلاصية ووضعية فوق قبلية مكّنتها ليس فقط من التحرر من التأثيرات الأجنبية في أغلب الأوقات بل وأيضا من تبرير هيمنتها السياسية والدينية على مجمل البلد وأحيانا خارجه. ولم تبدأ هذه المنظومة في التململ إلا بداية القرن الواحد والعشرين.

المصادر والمراجع

المصادر

المصادر باللغة العربية

ابن إبراهيم، **الإعلام بمن حلّ في مراكش من الأعلام**، الرباط، 1993-2002، 5 أجزاء.
ابن أبي زرع، **روض القرطاس** (قطعة)، مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، رقم D2152.
ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، الرباط، 1972.
ابن الأحمر، **روضة النسرين في دولة بني مرين**، الرباط، د. ت.
ابن الجوزي، **المنتظم في تواريخ الملوك والأمم، بيروت**، 1992، 17 جزء.
ابن السكّاك، **نُصح ملوك الإسلام**، فاس، د. ت.
ابن القاضي، **المنتقى المقصور على مآثر الخليفة المنصور**، الرباط، 1987، جزآن.
ابن القاضي، **جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس**، الرباط، 1973-1974، جزآن.
ابن القاضي، **درّة الحجال في معرفة أسماء الرجال**، القاهرة، 1970-1974، 3 أجزاء.
ابن بطوطة، **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، الرباط، 1997.
ابن خلدون، **المقدمة**، بيروت، 1993.
ابن خلدون، **كتاب العبر**، بيروت، 1981، 7 أجزاء.
ابن خلّكان، **وفيات الأعيان وأنباء أهل الزمان**، بيروت، د، ت،، 8 أجزاء.
ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، الرباط، 1990، 5 أجزاء.
ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، بيروت، 1969، 8 أجزاء.
ابن صاحب الصلاة، **المنّ بالإمامة**، بيروت، 1987.
ابن عبدون، **رسالة في الحسبة**، باريس 1947.
ابن عذاري، **البيان المغرب في أخبار ملوك الأندلس والمغرب**، تطوان، 1956-1960، جزآن.

ابن عسكر، **دوحة الناشر لمن كان بالمغرب من صلحاء القرن العاشر**، الرباط، 2003.
ابن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار** (الجزء الخاص بالمغرب)، في **ورقات عن حضارة المرينيين**، الرباط، 1996.
ابن قتيبة (منحول)، **الإمامة والسياسة**، بيروت، 1997.
ابن قطّان، **نظم الجُمان لترتيب ما سلف من أخبار الأزمان**، بيروت، 1990.
ابن مرزوق، **المسند الصحيح في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن**، الجزائر، 1981.
ابن هشام، **السيرة النبوية**، الرياض، 1999.
ابو يعلى الفرّاء، **الأحكام السلطانية**، بيروت، 2000.
الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، ليدن، 1987.
الإفراني، **صفوة من انتشر من أخبار صُلحاء القرن الحادي عشر**، الدار البيضاء، 2004.
الإفراني، **نزهة الهادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، باريس، 1888.
البكري، **المسالك والممالك**، قرطاج، 1992، جزآن.
البيذق، **المقتبس من كتاب الأنساب**، الرباط، 1979.
التادلي، **التشوّف إلى رجال التصوف**، الرباط، 1997.
التمگروتي، **النفحة المسكية في السفارة التركية**، الرباط، 2002.
التمنّارتي، **الفوائد الجَمّة في علوم الأمّة**، الدار البيضاء، 1999.
الجزولي، **دلائل الخيرات**، الدار البيضاء، 1996.
الحسّاني، **ديوان قبائل سوس**، الدار البيضاء، 1989.
الحميري، **الروض المعطار في خير الأقطار**، بيروت، 1980.
حِوالة تارودانت، ميكروفيلم المكتبة الوطنية للملكة المغربية، رقم 33.
الخُزاعي، **تخريج الدلالات السمعية**، بيروت، 1985.
الخفاجي، **ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا**، القاهرة، 1889.
زروق (أحمد)، **رسالة في أصول الطريقة الصوفية**، دمشق، 1995.
زروق (أحمد)، **قواعد التصوف في الجمع بين الشريعة والحقيقة**، القاهرة، 1976.
الزيّاتي، **الجواهر المختارة فيما وقفت عليه من النوازل بجبال غُمارة**، مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، رقم J 66، و D 1698.
الزياني، **التُرجمان المُعرب عن دول المشرق والمغرب**(القطعة المتعلقة بالدولة الزيدانية)، ترجمة

Roger le Tourneau, Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, n° 23, 1977, p. 7-109.

السعدي، **تاريخ السودان**، باريس، 1898.

السوسي (المختار)، **مُترعات الكؤوس في آثار طائفة من علماء سوس**، مخطوط الخزانة الحسنية، رقم 12647.

الشامي، **سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد**، القاهرة، 1993.

الشهاب الحجري، **ناصر الدين على القوم الكافرين**، أبو ظبي، 2004.

الصولي، **أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم**، بيروت، 1979.

ظهائر السلطان أحمد المنصور، ميكروفيلم في المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، رقم 1، 1970.

العزّاوي (أحمد)، **رسائل موحّدية**، القنيطرة، 1995-2001، جزآن.

العَزَفي، **الدرّ المنظّم في مولد النبي المعظّم**، مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، رقم K1469.

العلوي (عبد الحافظ)، **داء العطب قديم**، مخطوط الخزانة الحسنية، رقم 11400.

الفاسي (العربي)، **مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي المحاسن**، الرباط، 2003.

الفاسي (عبد الرحمان)، **الأقنوم في مبادئ العلوم**، مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، رقم D21.

الفاسي (عبد الرحمان)، **لمحة من تاريخ دولة الشرفاء**، مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، رقم D56.

فريد (محمد)، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، بيروت، 1988.

الفشتالي، **مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا**، الرباط، 1972

القادري، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني عشر**، الرباط، 1977-1986، 4 أجزاء.

القرطبي، **التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة**، بيروت، 1987.

القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، القاهرة، 1963، 8 أجزاء.

القيسي، **رحلة الساري والسارب من أقطار المغارب إلى منتهى الآمال والمآرب**، الرباط، 1986.

الكرّاسي، **عروسة المسائل فيما لبني وطّاس من الفضائل**، الرباط، 1963.

كعت، **تاريخ الفتّاش**، باريس، 1981.

كنون (عبد الله)، **رسائل سعدية**، تطوان، 1954.

الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، بيروت، 2000.

مجهول، **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، الدار البيضاء، 1979.

مجهول، **المكاتبات السلطانية**، مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، رقم K278.
مجهول، **تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية**، الرباط، 1994.
مجهول، **رسائل وظهائر سلطانية**، مخطوط الخزانة الحسنية، رقم 1296.
مجهول، **رسائل وظهائر سلطانية**، مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، رقم 2795.
المُرابي الأندلسي، **تحفة الإخوان ومواهب الامتنان في مناقب سيدي رضوان**، مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، رقم K 154.
المقري، **أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض**، القاهرة، 1939-1942.
المقري، **روضة الآس في ذكر من لاقيتهم من الأعلام بمراكش وفاس**، الرباط، 1983.
المقري، **نفح الطيب من غُصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها ابن الخطيب**، بيروت، 1988، 8 أجزاء.
المنجور، **فهرس المنجور**، الرباط، 1976.
المنصور (أحمد)، **العَوْد أحمد**، مخطوط الخزانة الحسنية ، رقم 4911.
الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، الدار البيضاء، 1997، 3 أجزاء.
النُميري، **فيض العُباب وإفاضة قِداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب**، الرباط، 1984.
اليوسي، **المحاضرات**، الرباط، 1977.

المصادر باللغات الأوروبية

Anonyme, Chronique de Santa Cruz de Cap de Gué, Paris, 1934.
Anonyme, Relation de la vie et de la mort de sept jeunes gens que Mouley Ha*met, roi du Maroc, tua parce qu'*ils étaient *chrétiens, desquels l'*un était fils de renégat et marocain de naissance, les autres faits musulmans par force, le 4 juillet 1585, éd. H. Koehler, Rabat, 1937.
Archives générales de la bibliothèque de Simancas (Archivo general de Simancas) :
- L'Etat d'Espagne (Estado España), n° 159-197.
- L'Etat du Portugal (Estado Portugal), n° 395-435.
- Les Etats de l'Afrique et du Levant (Estado de África y Levante), n°489-493.

- Les documents arabes (Árabes documentos), n° 1043-1165.
- Les documents arabes et berbères (Arabes y berbericos documentos), n° 1140-1141.

Castillo (Alonso del), Lettres marocaines, 50 lettres provenant du Maroc et de l'Empire Ottoman, Biblioteca Nacional de España, n° 257.

Castries (Henry de), Cenival (Pierre de), Ricard (Robert), Cossé-Brissac (Philippe de), Lopes (David) et La Véronne (Chantale de la), Les Sources *inédites de l'histoire du Maroc*, 1ère série, Dynastie saadienne (1530-1660), Paris, 1905-1961.
- Archives et bibliothèques de France, 6 vol.
- Archives et bibliothèques d'Angleterre, 3 vol.
- Archives et bibliothèques de Portugal, 5 vol.
- Archives et bibliothèques d'Espagne, 3 vol.
- Archives et bibliothèques des Pays-Bas, 6 vol.

Castries (Henry de) (éd.), Une description du Maroc sous le règne de Moulay Ahmed El-Mansour, 1596, Paris, 1909.

Castries (Henry de) (éd.), « La conquête du Soudan par El-Mansour », Hespéris, t. III, 1923, p. 433-488.

Charrière (Eugène), Négociations de la France dans le Levant, 4 vol., Paris, 1848-1860.

Chénier (Louis), *Recherches sur les Maures et l'empire de Maroc*, Paris, 1781, 3 vol.

Fagnan (Edmond), Extraits inédits Relatifs au Maghreb, Alger, 1924.

Franquerie (Le Marquis de la), Ascendances davidiques des Rois de France et leur parenté, Vailly-sur-Sauldre, 1984.

Froment de Champlagarde (Anne-Charles), Histoire abrégée de Tripoly de Barbarie 1794, Paris, 2001.

Haëdo (Diego de), *Histoire des rois d'Alger*, Paris, 1998.

Haëdo (Diego de), *Topographie et histoire générale d'Alger*, Paris, 1998.

Hakluyt (Richard), The Principal Navigations, Voyages, Traffiues and Discoveries of the English Nation made by sea or over land to the Remote and Farthest Distant Quarters of the Earths, within the Compass of the 1500 years, London, 1927, 8 vol.

Henin (Jorge de), Descripcion de los reinos de Marruecos (1603-1613), Rabat, 1997.

Hopkins (J. F. P.), Letters from Barbary, 1576-1774: Arabic documents in the public record office, Oxford, 1982.

Ibn Fartuwa, History of the First Twelve years of the Reign of Mai Idris Alooma of Bornu (1571-1583), trad. H. R. Palmer, Lagos, 1926.
La Fuensanta Del Valle (Marques de), Rayon (José Sancho), Zabálburu (Francisco) et autres, Colección de documentos inéditos para la historia de España, Madrid, 1842-1895, 113 vol.
Léon l’Africain (al-Hasan al-Wazzân), *Description de l’Afrique*, trad. du docteur Epaulard, Paris, 1956, 2 vol.
Marmol Carbajal (Luis del), *L’Afrique de Marmol*, trad. de Nicolas Perrot, Paris, 1667, 2 vol.
Mendonça (Jerónimo de), Jornada de Africa, Lisbonne, 1904, 2 vol.
Montaigne (Michel de), Journal du voyage de Michel de Montaigne en Italie, Paris, 2006.
Mühimme Defter (Registres de firmans où furent consignés la correspondance et les ordres des sultans et des gouverneurs ottomans), Başbakanlık arşivi d’Istanbul, n° 6-67.

Nichols (John), The Progress and Public Processions of Queen Elisabeth, London, 1828, 3 vol.
García-Arenal (Mercedes), Rodríguez Mediano (Fernando), Rachid el Hour (éd.), Cartas marruecas: documentos de marruecos en archivos españoles (siglos XVI-XVII), Madrid, 2002.
Saldanha (Antonio de), Crónica de Almançor Sultão de Marrocos, Lisbonne, 1997.
Shakespeare (William), Le marchand de Venise, Paris, 1964.
Torrès (Diégo), Histoire des chérifs, trad. du duc d’Angoulême, dans *L’Afrique de Marmol*, t. II, Paris, 1667.

المراجع

المراجع باللغة العربية

أبو إدريس (إدريس)، "علاقات الدولة المركزية بالزوايا: دولة أحمد المنصور السعدي والمولى إسماعيل العلوي نموذجا"، **أمل**، رقم 19-20، 2000، ص 89-98.

الإدريسي (الفقيه)، "الجباية والمشروعية للدولة: التجربة السعدية نموذجا"، **مجلة فكر ونقد،** عدد 44، 2001، ص 77-92.
الأسعد (محمود)، **تاريخ إقليم آسفي،** الدار البيضاء، 2000.
أوزتُونا (يلماز)، **تاريخ الدولة العثمانية،** اسطنبول، 1988.
بن شريفة (محمد)، "بين أحمد بابا وأحمد المنصور"، **بدايات العصر الحديث،** الرباط، 1995، ص 63-73.
بن شريفة (محمد)، "حول الطائفة الأندلسية في عهد السعديين"، **المريسكيون في المغرب،** الرباط، 2001، ص 109-123.
بوزينب (الحسين)، "البعد المغربي في السياسة الإسبانية تُجاه الموريسكيين منذ عهد أحمد المنصور"، **الموريسكيون في المغرب،** الرباط، 1995، ص 41-57.
بوشارب (أحمد)، "محضر محاكمة بحّار برتغالي كان يتاجر بآسفي"،**مجلة كلية الآداب،** فاس، عدد خاص، 1985، ص 247.
بوشارب (أحمد)، **دُكّالة والاستعمار البرتغالي،** الدار البيضاء، 1984.
بوشارب (أحمد)، **وثائق ودراسات عن الغزو البرتغالي ونتائجه،** الرباط، 1997.
التازي (عبد الهادي)، "لماذا عيد المولد في الغرب الإسلامي"، **دعوة الحق،** عدد 277، 1989، ص 48-55.
التازي (عبد الهادي)، **التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم،** المحمدية، 1986-1989، 10 أجزاء.
جدلة (إبراهيم)، "المحلّة في العهد الحفصي"، **الكراسات التونسية،** مج 48، عدد 169-170، 1995، ص 27-40.
الجراري (عباس)، "المولد النبوي في الأدب المغربي"،**المناهل،** عدد 9، 1977، ص 33-56.
الجمال (شوقي عطاء الله)، " تنبكتو وعلاقتها بالمغرب قبل حملة المنصور السعدي وتحت الحكم المغربي، "**بدايات العصر الحديث،** الرباط، 1995، ص 33-61.
الجيلالي (عبد الرحمان)، **تاريخ الجزائر العام،** بيروت، 1983.
حجي (محمد)، " تجربة الإصلاح بالمغرب في عهد السعديين"، **المناهل،** عدد 69-70، 2004، ص 29-48.
حجي (محمد)، " ظروف عيش الأساتذة والطلبة في عهد السعديين"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء،** 1979.
حجي (محمد)، "الحركة الفكرية في عهد السعديين"،**مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط،** عدد 1، 1977، ص 272-277.

حجي (محمد)، "تجديد الدراسة بالقرويين أيام السعديين"، **محطات في تاريخ المغرب الفكري والديني**، المحمدية، 1996، ص 39-43.
حجي (محمد)، "حملة المنصور وهاجس الخلافة"، **بدايات العصر الحديث**، الرباط، 1995، ص 27-32
حجي (محمد)، **الحركة الفكرية في عهد السعديين**، المحمدية، 1976، جزآن.
حركات (إبراهيم)، "أحمد المنصور الذهبي كرجل دولة"، **دعوة الحق**، عدد 8، 1987، ص 57-80.
حركات (إبراهيم)، "تطور الأوضاع الاقتصادية على عهد الدولة السعدية"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس**، عدد 12، 1986، ص 15-46.
حمود (نوفان رجا)، **العسكر في بلاد الشام في القرنين 16 و17**، بيروت، 1981.
خشيم (علي)، **أحمد زروق والزروقية**، بيروت، 2002.
الذهبي (نفيسة) (إشراف)، **الرباطات والزوايا في تاريخ المغرب**، الرباط، 1997.
رزّوق (محمد)، "مسألة الأندلس في عملية فتح السودان خلال عصر أحمد المنصور الذهبي"، **بداية العصر الحديث**، الرباط، 1995، ص 21-32.
رزّوق (محمد)، "ملاحظات حول الوجود المغربي بالسودان الغربي خلال فترة أحمد المنصور الذهبي"، **التجارة وعلاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب**، الدار البيضاء، 1992، ص 287-291.
رزّوق (محمد)، **الأندلسيون وهجرتهم إلى المغرب خلال القرنين 16 و17**، الدار البيضاء، 1998.
الساحلي (خليل)، "تقليد صالح باشا ولاية جزائر الغرب"، **المجلة التاريخية المغربية**، عدد 2، 1974، ص 125-133.
سبتي (عبد الأحد) وفرحات (حليمة)، **المدينة في العصر الوسيط: قضايا ووثائق من تاريخ الغرب الإسلامي**، الدار البيضاء، 1994.
الشاذلي (عبد اللطيف)، **التصوف والمجتمع: نماذج من القرن العاشر**، الرباط، 1989.
شريف (محمد)، " الأسطول السَبتي بين الجهاد والتجارة"، **البحث العلمي**، عدد 45، 1998، ص 29-40.
عثمان (عثمان إسماعيل)، **تاريخ العمارة السلامية والفنون التطبيقية بالمغرب الأقصى**، الرباط، 1992، 5 أجزاء.
العزّاوي (أحمد)، "الأسطول، التجارة والقرصنة بين القرنين 12 و 14"، عثمان المنصوري (إشراف)، **البحر في تاريخ المغرب**، المحمدية، 1999، ص 71-84.

العلوي (عبد العزيز)، "فاس والتجارة الصحراوية قبل الحملة السعدية على إمبراطورية سنغاي"، **فاس وإفريقية**، الرباط، 1996، ص 73-107.
عيسى (لطفي)، "المضاعفات الاجتماعية والسياسية لتجربة التصوف بالمغرب الأقصى خلال القرنين 15 و16: الطائفة الجزولية نموذجا"، **المجلة التاريخية المغاربية**، عدد 107-108، 2002، ص 209-241.
الغربي (محمد)، **بدايات الحكم المغربي للسودان**، بغداد، 1982.
فتحي (محمد)، "أضواء حول بداية السعديين"، **مجلة تاريخ المغرب**، عدد 4، 1984، ص 21-41.
القارصي (عبد السلام)، "الإقطاع والوضع القانوني للأراضي على عهد السعديين"، **مجلة دار الحديث الحسنية**، عدد 7، 1989، ص 80-87.
قبلي (محمد)، "مساهمة في تاريخ التمهيد لظهور دولة السعديين"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط**، عدد 3-4، 1978، ص 8-59.
كريّم (عبد الكريم)، **المغرب في عهد الدولة السعدية**، الدار البيضاء، 1977.
المريني (نجاة)، **الشعر المغربي في عصر المنصور السعدي**، الرباط، 1999.
مزيان (أحمد)، **فگيگ: مساهمة في دراسة المجتمع الواحي المغربي**، الدار البيضاء، 1988.
مزين (محمد)، **فاس وباديتها: مساهمة في تاريخ المغرب السعدي**، الرباط، 1986،جزآن.
المنصوري (عثمان)، **التجارة في المغرب في القرن السادس عشر**، الرباط، 2001.
المنّوني (محمد)، "تاريخ المصحف الشريف بالمغرب"، **دعوة الحق**، عدد 4، 1981، ص 9-29.
المنّوني (محمد)، "ظاهرة تعريبية في المغرب أيام السعديين"، Revista del Instituto egipcio de estudios islamicos en Madrid، مج 11-12، 1963-1964، ص 329-358.
المنّوني (محمد)، **ورقات عن حضارة المرّينيين**، الرباط، 1996.
نجمي (عبد الله)، **التصوف والبدعة بالمغرب: طائفة العكاكزة (ق 16-17)**، الرباط، 2000.
الوزّاني (الطيب)، "ظاهرة الاحتفال بالمولد النبوي في عهد السعديين باعتبارها محفّزًا على الإبداع الشعري المغربي"، **المناهل**، عدد 54، 1997، ص 292-301.

المراجع باللغات الأوروبية

Aimel (Georges), « Le palais d'El Bedi' à Marrakech et le mausolée des chorfa Saadiens », Les archives berbères, Vol. 3, fasc. 1, 1918.

Andrae (Tor), Mahomet sa vie et sa doctrine, Paris, 1945.

Arié (Rachel), « Quelques remarques sur le costume des Musulmans d'Espagne au temps des Nasrides », Arabica, n° 12, 1965, p. 244-261.

Bacharach (Jere L.), « Al-Ikhshîd, the Hamdânids and the Caliphate: The Numismatic Evidence », Journal of the American Oriental Society, Vol. 94, n° 3, 1974, p. 360-370.

Bahja (Abderrafii), « La procession des cierges à Salé : une tradition annuelle unique au Maroc », Caroline Gaultier-Kurhan (dir.), Le patrimoine culturel marocain, Paris, 2003, p. 375-379.

Ballandier (Georges), Le détour. Pouvoir et modernité, Paris, 1985.

Ballandier (Georges), Anthropologie politique, Paris, 1999.

Barrucand (Marianne), « La ville royale marocaine du XVI^{e} siècle : Marrakech », Urbanisme princier en islam : Meknès et les villes royales islamiques post-médiévales, Paris, 2002, p. 113-122.

Barry (Michael), *L'art figuratif en islam médiéval*, Paris, 2004.

Batran ('Abd-Al-'Aziz 'Abd-Allah), « A Contribution to the Biography of Shaikh Muhammad Ibn 'Abd-Al-Karim Ibn Muhammad ('Umar-A 'Mar) Al-Maghili, Al-Tilimsani **»,** The Journal of African History, Vol. 14, n° 3, 1973, p. 381-394.

Beaune (Colette), Naissance de la nation française, Paris, 1985.

Beck (Herman), *L'image d'Idrîs II, ses descendants de Fâs et la politique* sharîfienne des sultans marînides (1258-1465), Leyde, 1989.

Bennassar (Bartolomé), *Un siècle d'or Espagnol, 1521*-1648, Paris, 1982.

Bennassar (Bartolomé), Lexique Historique de L'Espagne (XVI^{e}-XX^{e}), Paris, 1976.

Bennassar (Bartolomé et Lucile), *Les chrétiens d'Allah*, Paris, 2006.

Bennison (Amira K.), « The Almohads and the Qur'ân of 'Uthmân: The Legacy of the Umayyads of Cordoba in the Twelfth Century Maghrib », al-Masâq, n° 192, 2007, p. 131-154.

Bercé (Yves-Marie), Les monarchies, Paris, 1997.

Bercé (Yves-Marie), Le roi caché : sauveurs et imposteurs : mythes politiques populaires dans l'Europe moderne, Paris, 1990.

Berthier (Paul), Un épisode de l'histoire de la canne à sucre : Les anciennes sucreries du Maroc, Rabat, 1966, 2 vol.

Blachère (Régis), Le Coran, traduction, Paris, 1999.

Blondy (Alain), « La course en Méditerranée : le discours sur la captivité et la servitude », Sylvie Requemora (dir.), Les tyrans de mer, Paris, 2002.

Blondy (Alain), Bibliographie du monde méditerranéen relations et échanges (1453-1835), Paris, 2003.

Bookin-Weiner (Jérôme B.), "The Rise of the Sa'di Dynasty in the 16th Century", Revue Dar al-Niaba: études d'histoire marocaine, n° XXV, 1990, p. 18-25.

Boureau (Alain), « Les cérémonies royale française entre performance juridique et compétence liturgique », Annales ESC, n° 6, 1991, p. 1253-1264.

Boutaric (Edgard), Institutions militaires de la France avant des armées permanentes, Paris, 1863.

Braudel (Fernand), « Qu'est-ce que le XVIe siècle ? », Annales ESC, Paris, 1953, t. VIII (1) Jan.-Mar., p. 69-73.

Braudel (Fernand), *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque* de Philippe II, Paris, 1990, 3 vol.

Brethes (J.D.), *Contribution à l'histoire du Maroc pour les recherches* numismatiques : Monnaies inédites ou très rares de notre collection, Casablanca, 1939.

Bûsharab (Ahmad), « La présence européenne sur la côte ouest africaine et la politique soudanaise de la dynastie sa'dienne », », Bidâyât al-*'asr al-*hadîth, 1995, p. 13-24.

Cabanelas (Darío), « Proyecto de alianza entre los sultanes de Marruecos y Turquía contra Felipe II », Miscelánea de estudios árabes y hebraicos, n° 6, 1957, p. 57-76, p. 63-66.

Cabanelas (Darío), « Cartas del sultán de Marruecos Ahmad al-Mansur a Felipe II », al-Andalus, n° 23, 1958, pp. 19-47.

Cabanelas (Darío), « Otras cartas del sultán de Marruecos Ahmad al-Mansur a Felipe II », Miscelánea de estudios árabes y hebraicos, n° 7, 1958, p. 7-17.

Cabanelas (Darío), « El Problema de Larache en tiempo de Felipe II », Miscelánea de estudios árabes y hebraicos, n° 9, 1960, p. 19-53.
Cabanelas (Darío), « Diego Marin, agente de Felipe II en Marruecos », Miscelánea de estudios árabes y hebraicos, n° 21, 1972, p. 7-35.
Cabanelas (Darío), « Pedro Vanegas de Cordoba, embajador de Felipe II en Marruecos », Miscelánea de estudios árabes y hebraicos, n° 22, 1973, p. 129-144.
Caeiro (Francisco), O Arquiduque Alberto de Austria, Lisbonne, 1961.
Caillé (Jacques), « Le commerce anglais avec le Maroc pendant la seconde moitié du XVI[e] siècle : importations et exportations », Revue africaine, t. LXXXIV, 1940, p. 186-219.
Caillé (Jacques), La représentation diplomatique de la France au Maroc, Paris, 1951.
Calder (Norman), « Friday Prayer and the Juristic Theory of Government: Sarakhsî, Shîrâzî, Mâwardî », Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, vol. 49, n° 1, 1986, p. 35-47.
Canard (Marius), « Le cérémonial fatimide et le cérémonial byzantin. Essai de comparaison », Byzantion, n° 21, 1951, p. 355-420
Castries (Henry de), « Les signes de validation des chérifs saadiens », Hespéris, t. I, 1921, p. 231-252.
Castries (Henry de), Agents et voyageurs Français au Maroc (1530-1660), Paris, 1911.
Champaux (Gérard de) et Sterckx (Sébastien), Introduction au monde des symboles, Paris, 1966.
Cenival (Pierre de) et Chapelle (Frédéric de La), « Possessions espagnoles sur la côte occidentale d'Afrique : Santa-Cruz de Mar Pequeña et Ifni », Hespéris, t. XXI, 1935, p. 19-77.
Cenival (Pierre de), « Les émirs des Hintata, rois de Marrakech », Hespéris, 1938, p. 245-257.
Chevrillon (André), « Les tombeaux saadiens », Marrakech, capitale de la lumière son climat, ses sites, ses monuments, Marrakech, [19-?], non paginé.
Çiçek(Kemal) (dir.), The Great Ottman, Turkish civilisation, Ankara, 2000.
Cissoko (Sékéné Mody), Tombouctou et l'Empire songhay, Paris, 1996.

Cissoko (Sékéné Mody), « The Songhay from the 12th to the 16th Century », Africa from the Twelfth to the Sixteenth Century, 1984, t. II, p. 187-210.

Colin (George), « Sayyidi Ahmad Zarruq », Estratto dalla revista della Tripolitania, anno 2, n°1, 1925, p. 3-14.

Colin (Georges S.), « Note sur le système cryptographique du sultan Ahmad Al-Mansur », Hespéris, 1927, t. VII, p. 221-228.

Collectif, Les monarchies française et espagnole (milieu du XVI[e] siècle-début XVIII[e] siècle), Paris, 2001.

Cornell (Vincent), Realm of the Saint: Power and Authority in Moroccan Sufism, Austin, 1988.

Cornell (Vincent), « Socio-economic Dimensions of Reconquista and Jihad in Morocco Portuguese Dukkala and the Sa'did Sus, 1450-1557 », International Journal of Middle East studies, n° IV, 1990, p. 379-418.

Cour (Auguste), La dynastie marocaine des Beni Wattas, Constantine, 1920.

Cour (Auguste), *Les débuts de la dynastie Sa'dienne*, Alger, 1954.

Cour (Auguste), *L'établissement des dynasties des chorfa au Maroc et leur rivalité avec les Turcs de la régence d'Alger (1509*-1830), Paris, 2004.

Crone (Patricia), Medieval Islamic Political Thought, Edinburgh, 2004.

Dahiru (Yahya), Morocco in the Sixteenth Century: Problems and Patterns in an African Foreign Policy, Essex, 1981.

Dahiru (Yahya), « The Ideological Framework of Sa'di Foreign Policy », Bidâyât al-*'asr al*-hadîth, Rabat, 1995, p. 237-249.

Dakhlia (Jocelyne), « Dans la mouvance du prince : la symbolique du pouvoir itinérant au Maghreb », Annales, vol. 43, n° 3, 1988, 735-760.

Dakhlia (Jocelyne), Le Divan des Rois. Le politique et le religieux dans l'Islam, Paris, 1998.

Deverdun (Gaston), Marrakech des origines à 1912, Rabat, 1959, 3 vol.

Dhahabî (Nufîsa al-) (dir.), al-Ribâtât wa al-zawâyâ fî târîkh al-maghrib, Rabat, 1997.

Dozy (Reinhart), Supplément aux dictionnaires arabes, Beyrouth, 1991, 2 vol.

Dramani-Issifou (Zakari), *L'Afrique noire dans les relations internationales* au XVI[e] siècle, Paris, 1982.

Dziubinski, Andrzej « L'armée et la flotte de guerre marocaine à l'époque des sultans de la dynastie saadienne », Hespéris, fasc. unique, 1972, p. 61-94.

*Encyclopédie de l'Isl*am (EI[2]), seconde édition, Leyde, 1960-2007, 12 vol.

Encyclopaedia of the Qur'ân, Leyde, 2001-2006, 6 vol.

Eisenstadt (Samuel N.), Traditional Patrimonialism and Modern Neo-Patrimonialism, Beverly Hills, 1973.

Eustache (Daniel), « Les ateliers monétaires du Maroc », Hespéris-Tamuda, Vol. XI, 1970, 95-102.

Ferhat (Halima) et Triki (Hamid), « Faux prophètes et mahdis dans le Maroc médiéval », Hespéris-Tamuda, Vol. 26-27, 1988-1989, p. 5-23.

Fierro (Maribel), « Las genealogías de 'Abd al-Mu'min, primer califa almohade », al-Qantara, n° XXIV, 2003, 77-107.

Fontenlla Ballesta (Salvador), « Numismática y propaganda almohade », al-Qantara, vol. 18, n° 2, 1997, 447-462.

Frenkel (Yehoshua), « Mawlid al-Nabî at the Court of Sultân Ahmad al-Mansûr al-Sa'dî », JSAI, n° 19, 1995, 157-72.

Gardet (Louis), La cité musulmane vie sociale et politique, Paris, 1976.

García-Arenal (Mercedes), « The Revolution of Fâs in 869/1465 and the Death of Sultan 'Abd al-Haqq al-Marînî », Bulletin of School of Oriental and African Studies, Vol. 41, n° 1, 1978, p. 43-66.

García-Arenal (Mercedes), « Los Andalusies en el ejército sa'di: un intento de golpe de Estado contra Ahmad Al-Mansur Al-Dahabi », Al-Qantara: revista de estudios arabes, Vol. 5, fasc. 1-2, 1984, p. 169-202.

García-Arenal (Mercedes), « La conjonction du sûfisme et du sharîfisme au Maroc : le mahdî comme sauveur », REMM, n° 55-56, 1990, p. 233-256.

García-Arenal (Mercedes), « Mahdî, Murâbit, Sharîf : l'avènement de la dynastie Sa'dienne », Studia Islamica, n° 71, 1990, 77-114.

García-Arenal (Mercedes), « Pouvoir sacré et mahdisme: Ahmad Al-Mansour Al-Dhahabi », Al-Qantara: revista de estudios arabes, Vol. 17, fasc.2, 1996, p. 453-471.

García-Arenal (Mercedes), « Sainteté et pouvoir dynastique au Maroc : la résistance de Fès aux Sadiens », Annales : histoire, sciences sociales, n° IV, 1990, p.1019-1042.

García-Arenal (Mercedes), Messianism and Puritanical Reform: Mahdîs of the Muslim West, trad. Martin Beagles, Leyde, 2006.

García-Arenal (Mercedes), Ahmad al-Mansur. The Beginning of Modern Morocco, Oxford, 2008.

Geertz (Clifford), Savoir local savoir global. Les lieux du savoir, Paris, 1986.

Ghirshman (Romand), Parthes et Sassanides, Paris, 1968.

Glaser (Edward), « Le chroniqueur portugais Jerónimo de Mendonça et son esprit de tolérance », Bulletin hispanique, n° 56, 1954, p. 38-48.

Grammont (Henri-Delmas de), *Histoire d'Alger sous la Domination turque*, Paris, 2002.

Gsell (Stéphane), « Vielles exploitations minières dans l'Afrique du Nord », Hespéris, t. VIII, 1928, p. 1-27.

Haidara (Ismael Diadié), « La conquête sa'dienne du Songhay : les questions logistiques », Bidâyât al-*'asr al*-hadîth, Rabat, 1995, p. 89-118.

Haidara (Ismael Diadié), « La littérature andalouse au Soudan d'après le "Tarikh al-Soudan" d'Abd al-Rahman al-Sa'di » Les bibliothèques du désert : recherches et études sur un millénaire d'écrits, Paris, L'Harmattan, 2002, p. 272-277.

Hajjî (Muhammad), « Les Saadiens : l'âge d'or et la menace ottomane », Le mémorial du Maroc, Vol. 3, 1981-1985, p. 142-147.

Hajjî (Muhammad), « L'idée de Nation au Maroc et quelques-uns de ses aspects aux XVI^{e} et XVII^{e} siècles », Hespéris-Tamuda, Vol. 9, 1968, p. 109-121.

Hale (Thomas A.), « La chute de l'Empire songhay en 1591 : une interprétation comparative à partir des tarikhs et l'épopée d'Askya Muhammad », *le Maroc et l'Afrique subsaharienne*, Rabat, 1995, p. 305-312.

Haran (Alexandre Y.), Le lys et le globe : messianisme dynastique et rêve impérial en France au XVI^{e} et XVII^{e} siècle, Seyssel, 2000.

Hell (Andrew), The Forgotten Frontier. History of the Sixteenth century Ibero African Frontier, Chicago and London, 1978.

Hunwick (John), « Songhay, Borno and Hausaland in Sixteenth Century », in J. F. Ajayi and M. Crowder (eds.), History of West Africa, London, 1976, p. 264-301.

Hunwick (John), « The Dynastic Chronologies of the Central Sudan State in Sixteenth Century: Some Reinterpretations », Kano Studies, New Series, n° 1, 1973, p. 33-53.

Justinard (Léopold Victor), « Notes sur l'histoire du Sous au XVI[e] siècle », Archives marocaines, Vol. 29, 1939, p. 195-230.

Justiniard (Léopold Victor), « Le kennach : une expédition du sultan Ahmed al-Mansour dans Sous (988-1580) », Archives marocaines, vol. 29, 1933, p. 165-214.

Kaddouri (Abdelmajid), « L'expédition d'Ahmad al-Mansûr au Soudan : historiographie et discours », Bidâyât al-*'asr al*-hadîth, Rabat, 1995, p. 207-235.

Kaptein (Nicolaas), *Muhammad's Birthday Festival. Early History in the* CentralMuslim Lands and Development in the Muslim West until the 10th/16th century, Leyde, 1993.

Kazimirski (Albin), Dictionnaire Arabe-Français, Beyrouth, 1944.

Kennedy (Hugh), The Prophet and The Age of the Caliphates, London, 1986.

Koebner (Richard), Empire, Cambridge, 1966.

Koehler (Henry), « La kasba saadienne de Marrakech d'après un plan manuscrit de 1585 », Hespéris, n° 27, 1-20.

Krauss (Samuel), « Le roi de France Charles VIII et les espérances messianique », Revue des études juives, n° 51, 1906, p. 87-96.

Krynen (Jacques), Idéal du prince et pouvoir royal en France à la fin du Moyen Âge (1380-1440), Paris, 1981.

Laallaoui (Mohammed), « Regards sur le monnayage sa'dien », Bidâyât al-*'asr al*-hadîth, Rabat, 1995, p. 79-87.

Labourdette (Jean François), Histoire du Portugal, Paris, 2000.

Landau-Tasseron (Ella), « The "Cyclical Reform": A Study of the mujaddid Tradition », Studia Islamica, n° 70, 1989, p. 79-117.

Lavoix (Henri), Catalogues des monnaies musulmanes de la bibliothèque nationale, Bologne, 1977-1978, 3 vol.

La Véronne (Chantal de), « Séjour en Andalousie de deux princes sa'diens après la bataille d'El Qsar el Kebir, 1589-1595 », Revue du monde musulman et de la Méditerranée, n° VII, 1970, p. 187-194.

La Véronne (Chantal de), « Politique d'Abû Hasûn, roi de Vélez, après la première prise de Fès par les Sa'diens en 1549 », Actes du deuxième

congrès inte*rnational d'étude des cultures de la Méditerranée* occidentale, Alger, 1976-1978, Vol. 2, p. 292-299.

La Véronne (Chantal de), Relation entre Oran et Tlemcen dans la première moitié du XVI[e] siècle, Paris, 1983.

La Véronne (Chantal de), Histoire sommaire des Sa'diens du Maroc : la première dynastie chérifienne, 1511-1659, Paris, 1997.

Le Tourneau (Roger), « La naissance du pouvoir sa'dien vue par l'historien al-Zayyani », Mélanges Louis Massignon, Damas, 1956-1957, t. III, p. 65-72.

Le Tourneau (Roger), Les d*ébuts de la dynastie sa'dienne : jusqu'à la mort* du sultan M'hammed ech-Cheikh, Alger, 1954.

Lévi-Provençal (Evariste), Les historiens des Chorfa, Paris, 1922.

Lévi-Provençal (Evariste), *L'Espagne musulmane au X*[e] siècle : institutions et vie sociale, Paris, 2002.

Lévi-Provençal (Evariste), *Histoire de l'Espagne musulmane*, Paris, 1950-1953, 3vol.

Lévi-Provençal (Evariste), « Un document inédit sur l'expédition Sa'dide au Soudan », Arabica, n° 2, 1955, p. 89-96.

Linder (Amnon), « L'expédition italienne de Charles VIII et les espérances messianiques des juifs : témoignages du manuscrit BN. lat. 5971 A », Studi Medievali, n° 16/1, 1975, p. 43-95.

Linder (Amnon), « The Myth of Constantine the Great in the West », Studia Medievali, n° 16, 1, 1975, p. 43-95.

Loubignac (Victorien), « La procession des cierges à Salé », Hespéris, t. 33, 1946, p. 5-30.

Loukili (Hind), « D'une captivité musulmane à l'autre : un lettré au XVI[e] siècle et une hâjja au XVIII[e] », François Moureau (dir.), Captifs en Méditerranée, Paris, 2008, p. 39-46.

Wilfred Madelung (Wilfred), The Succession to Muhammad, Cambridge, 1997.

Mahdi Hameed (Salih), « The Prince of Morocco in The Merchant of Venice », Journal of Education and Science, p. 1989, n° 7, 5-24.

Mallet (M. E.) and Hale (J. R.), The Military organization of a Renaissance State: Venice ca. 1400 to 1617, London, 1984.

Mantran (Robert) (dir.), *Histoire de l'Empire ottoman*, Paris, 1989.

Marçais (Georges), *Manuel d'art musulman*, Paris, 1926, 2 vol.

Martin (G.R.), « Mai Idris of Bornu and the Ottoman Turks », International Journal of Middle East Studies, n° 3, 1973, p. 470-490.

Massignon (Louis), Le Maroc dans les premières années du XVI^{e} siècle : *tableau géographique d'après Léon L'Africain*, Alger, 1906.

Massignon (Louis), Le Maroc dans les premières années du XVI^{e} siècle : *tableau géographique d'après Léon L'Africain*, Alger, 1906.

Matar (Nabil), Turks, Moors and Englishmen in the Age of Discovery, London, 1999.

Mauro (Frédéric), *Le Portugal et l'Atlantique au XVII^{e}* siècle 1570-1670 : étude économique, Paris, 1960.

Mauro (Frédéric), Le XVI^{e} siècle européen : aspects économiques, Paris, PUF, 1981.

Mauss (Marcel), Essai sur le don, paris, 1991.

Mayer (L. A.), Mamluk Costume. A Survey, Genève, 1952.

McBride (Gordon K.), « Elizabethan Foreign Policy in Microcosm: The Portuguese Pretender, 1580-89 », Albion: A Quarterly Journal Concerned with British Studies, Vol. 5, n°3, 1973, p. 193-210.

Médard, Jean-François, « l'État néo-patrimonial en Afrique noire », Jean-François Médard (dir.), *États d'Afrique n*oire : Formation, mécanisme et crise, Paris, 1991, p. 323-353.

Médard, Jean-François, « L'État patrimonialisé », Politique africaine, 39, septembre 1990, p. 25-36.

Meunié (Germaine Amélie), Greniers et citadelles au Maroc, Paris, 1951, 2 Vol.

Menié (Jacques), « Le grand riad du palais du Badî' selon le plan publié par Windus », Hespéris, n° 44, 1957, p. 129-134.

Meslin (Michel) (dir.), Le merveilleux : l'imaginaire et les croyances en Occident, Paris, 1984.

Millar (Gilbert John), Tudor Mercenaries and Auxiliaries, 1485-1547, Charlottesville, 1980.

Millar (Gilbert John), « The Albanians: Sixteenth Century Mercenaries », History Today, n° 26: 7, 1976, p. 468-472.

Molinié (Annie), Duviols (Jean-Paul) (dir.), *Philippe II et L'Espagne*, Paris, 1999.

Molina (Luis) (dir.), Los Almohades: problemas y perspectivas, Madrid, 2005.

Montgomery Watt (William), Mahomet, Paris, 1958.
Morabia (Alfred), « Recherches sur quelques noms de couleur en arabe classique », Studia Islamica, n° 21, 1964, p. 61-99.
Moudden (Abderrahmane El-), « Qui a dirigé la bataille de Wad-Al-Makhazin ?: présentation d'un document ottomano-Sa‘di », Hespéris-Tamuda, Vol. 29, fasc. 2, 1991, p. 177-190.
Moudden (Abderrahmane El-), « The Idea of the Caliphate between Moroccans and Ottomans: Political and Symbolic Stakes in the 16th and 17th Century-Maghrib **»,** Studia Islamica, n° 82, 1995, p. 103-112.
Mougin (Louis), « Les premiers Sultans Sa‘adides et le Sahara », Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°19, 1975, p. 169-187.
Mousnier (Roland), Les XVI^{e} et XVII^{e} siècles, Paris, 1993.
Oman (Charles), A History of the Art of War in the Sixteenth Century, New York, 1937.
Penz (Charles), Les captifs français au Maroc au 17^{e} siècle 1577-1699, Rabat, 1944.
Penz (Charles), Les rois de France et le Maroc, Casablanca, 1945-48, 3 vol.
Pérez (José), *L'Espagne de Philippe II*, Paris, 1999.
Pers (Edwin), « The Spanish Armada and the Ottoman Porte », HER, vol. VIII, 1993, p. 439-466.
Pianel (Georges) « Une Source nouvelle de l'histoire sa‘dienne », Hespéris, t. XXXVI, 1949, p. 243-245.
Pianel (Georges), « Du nouveau sur Mahammad Ibn ‘Isâ : historiographe et ministre de Mawlây Ahmad al-Mansûr Le Doré », Hespéris, t. XLI, 1954, p. 148-153.
Pianel (Georges), « Le Maroc à la recherche d'une conquête : l'Espagne ou les Indes », Hespéris, t. XL, 1953, p. 511-521.
Pipes (Daniel), « The Rise of the Sa‘dis in Morocco », The Maghreb Review, Vol. 9, n° 1-2, 1984, p. 46-52.
Poliakov (Léon), Moscou,Troisième Rome – Les intermittences de la mémoire historique, Paris, 1989.
Prost (Antoine), *Douze leçons sur l'histoire*, Paris, 1996.
Rabino (Hyacinth-Louis), « Contribution à l'histoire des Saadiens », Les archives berbères, 1919-1920, p. 1-26.

Reeves (Marjorie), The Influence of Prophecy in the The Later Middle Ages, a Study in Joachimism, Oxford, 1969.
Ricard (Robert), « Les Portugais et le Sahara atlantique au XVe siècle », Hespéris, t. 11, 1930, p. 97-110.
Ricard (Robert), *Les Espagnols sur la côte de l'Afrique au XV*[e] et au XVI[e] siècle, Paris, 1935.
Ricard (Robert), « Ibéro - Africana : textes espagnols sur la Berbérie, XV[e], XVI[e] et XVII[e] siècles », Revue africaine, vol. 89, n° 402-403, 1945, p. 26-40.
Ricard (Robert), « L'occupation portugaise d'Agadir, 1505-1541 », Hespéris, t. 33, 1946, p. 93-102.
Ricard (Robert), « Le Maroc à la fin du XVI[e] siècle, d'après la jornada de Africa de Jéronimo de Mendoça », Hespéris, 1957, 179-204.
Ricard (Robert), « Les Portugais et le Sahara atlantique au XV[e] siècle », Hespéris, t. XI, 1930, p. 97- 110.
Ricard (Robert), Etudes sur l'histoire des Portugais au Maroc, Coimbra, 1955.
Rizza (Alfredo), Assyriens et Babyloniens, Paris, 2007.
Rodrigues-Mañas (Francisco), « Charity and Deceit: The Practice of It'âm al-ta'âm in Moroccan Sufism », Studia Islamica, n° 91, 2000, 59-90.
Rodriguez Mediano (Fernando), « Les conversions de Sebastiao Paes de Vega, un Portugais au Maroc sa'dien », Conversions islamiques : identités religieuses en islam méditerranéen, Paris, 2002, p. 173-192.
Giorgi (Rosa), *Symboles et cultes de l'Eglise*, Paris, 2004.
Rosen (Alan), « The Rhetoric of exclusion: Jew, Moor, and the Boundaries of Discourse in The Merchant of Venice », Joyce Green Macdonald (dir.), Race, Ethnicity and the Power in the Renaissance, p. 67-77.
Rosenberger (Bernard), « Travaux sur l'histoire du Maroc au XV[e] et XVI[e] siècle : publiés en Pologne », Hespéris-Tamuda, Fasc. Unique, 1971, p. 193-218.
Rosenberger (Bernard) et Triki (Hamid), « Famines et épidémies au Maroc aux XVIe et XVIIe siècles », Hespéris-Tamuda, Vol. 14, 1973, p. 109-175 et Vol. 15, 1974, p. 5-103.
Rosenberger (Bernard), « A la recherche des racines du Maroc moderne : à propos du livre de Mohammed Kably "Société, pouvoir et religion au

Maroc à la fin du Moyen Âge" », Studia Islamica, n° LXVIII, 1988, p. 147-169.

Rosenberger (Bernard), « Les Sa‘diens et l’Atlantique au XVIe siècle », Le Maghreb et la mer à travers l'histoire, Paris, 2000, p. 201-222.

Rousseau (Gabriel), *Le mausolée des princes sa‘diens à Marrakech*, Paris, 1925, 2 vol.

Sanders (Paula), Rituals, Politics and the City in Fatimid Cairo, New York, 1994.

Scholem (Gershom), Le messianisme juif, Paris, 1974.

Sebti (Abdelahad), Aristocratie citadine, pouvoir et discours savant au Maroc précolonial. Contribution à la relecture de la littérature généalogique fassie (XVe-début du XXe siècle), thèse de 3e cycle, Paris VII, 1984.

Shaban (M.A.), Islamic History A New Interpretation, Cambridge, 1971, 2 vol.

Shinar (Pessah), Traditional and Reformist Mawlid Celebrations in the Maghrib, Myriam Rosen-Ayalon (ed.), Studies in Memory of Gaston Wiet, Jerusalem, 1977.

Sourdel (Dominique), « Questions de cérémonial abbaside », Revue des études islamiques, n° 28:1, 1960, p. 121-148.

Soutou (Georges-Henri), Bérenger (Jean), *L’ordre européen du XVIe* au XXe siècle, Paris, 1998.

Sow (Ousmane), « Islam et tradition dans l'Empire songhay », Ifrîqyâ al-Gharbiyya, Rabat, 2003, 67-98.

Tanner (Marie), The Last Descendant of Aeneas, London, 1993.

Touati (Houari), Islam et voyage au Moyen Âge, Paris, 2000.

Ungerer (Gustave), « Portia and the Prince of Morocco », Shakespeare Studies, 2003, Vol. 31, p. 89-126.

Vadja (George), « Un recueil de textes historiques judéo-marocains », Hespéris, t. 35, 1948, p. 311-358 et t. 36, p. 139-188.

Veinstein (Gilles) (dir.), Soliman le Magnifique et son temps, Paris, 1992.

Veinstein (Gilles) et Vatin (Nicolas), Le sérail ébranlé : essai sur les morts, dépositions et avènements des sultans ottoman, XIV-XIXe siècle. Paris, Fayard, 2003.

Veinstein (Gilles), Histoire turque et ottomane. Disponible sur <www.college-de france.fr/media/his_tur/UPL31711 _veinstein.pdf>.

Vernet (Ferran Iniesta), « Un aspect de la crise Songhay au XVI^{e} siècle : les Askya et la fin de la royauté divine », *le Maroc et l'Afrique* subsaharienne, Rabat, 1995, p. 47-63.

Veyne (Paul), Quand notre monde est devenu chrétien, Paris, 2007.

Viardot (Louis), Notices sur les principaux peintres espagnols, Paris, 1839.

Wallerstein (Immanuel), Le système du monde du XV^{e} siècle à nos jours, Paris, t. I, 1980, t. II, 1985.

Watt (William Montegomery), *La pensée politique de l'islam*, Paris, 1995.

Wazzânî (al-Tayyib al-), « Zâhirat al-ihtifâl bil-mawlid al-nabawî fî ʻahd al-Saʻdiyyîn », al-Manâhil, n° 54, 1997, 292-301.

Weber (Max), Économie et société, Paris, 1995.

Weiner (Jérôme Bruce), « Al-Mansur, un sultan du Maroc et l'or de Tombouctou », Les Africains, Vol. 2, 1983, p. 221-247.

Wensinck (Arent Jan), Concordance et indices de la tradition musulmane, Leyde, 1992.

Wernham (R. B.), « Queen Elizabeth and the Portugal expedition of 1589 », English Historical Review, n° 61, 1951, p. 1-26 et p. 194-218.

Willan (Thoms), Studies in Elizabethan ForeignTrade, Manchester, 1959.

Yates (Frances A.), Astrée, le symbolisme impérial au XVI^{e} siècle, Paris, 2000.

Zeltner (Jean Claude), *Tripoli carrefour de l'Europe et des pays du Tchad,* 1500-1795, Paris, 1992.